

التيسار

فقهنا الحديث

الجزء الثاني

كتاب الوارث

سنة ١٤٢٥ هـ











السَّيِّدَاتُ

# فَتْحُ السَّيِّدَاتِ

المجلد الثاني

نظام الأشراف - الحدود والجائزات

مكتبة  
دار الشُّبَّانِ

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أَنَا إِلَّا رَسُولٌ يُخَذُّرُهُ وَمَا أَنَا إِلَّا عَبْدٌ عَنِيبٌ فَانْتَهَو

مَكَرًا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين : سيدنا محمد وعلى آله ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد

فهذا هو المجلد الثاني من كتاب فقه السنة ، نقدمه للقراء الكرام ، سائلين الله سبحانه أن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

السَّيِّدَاتُ

## الزواج

الزوجية سنة من سنن الله في الخلق والتكوين ، وهي عامة مطردة ، لا يشذ عنها عالم الإنسان ، أو عالم الحيوان ، أو عالم النبات :

« ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون » .

« سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا ، مِمَّا تَنْبَغِ الْأَرْضُ » ، وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ » .

وهي الأسلوب الذي اختاره الله للتوالد والتكاثر ، واستمرار الحياة ، بعد أن أعد كلا الزوجين وهباً ، بحيث يقوم كل منهما بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » .

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » .

ولم يشأ الله أن يجعل الإنسان كغيره من الموالم ، فيدع غرائزه تنطلق دون وعي ، ويترك إتصال الذكر بالأنثى فوضى لا ضابط له .

بل وضع النظام الملائم لسيادته ، والذي من شأنه أن يحفظ شرفه ، ويصون كرامته .

فجعل اتصال الرجل بالمرأة إتصلاً كريماً ، مبنياً على رضاها .

وعلى إيجاب وقبول ، كظهيرين لهذا الرضا .

وعلى إرشاد ، على أن كلا منهما قد أصبح للآخر .

وهكذا وضع للفريضة سبيلها المأمونة ، وحى النسل من الضياع ، وصان المرأة عن أن تكون كَيْلاً مباحاً لكل راتب .

ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة ورعاها عاطفة الأبوة ، فتلبت نباتاً حسناً ، وتثمر ثمارها البائنة .

وهذا النظام هو الذي ارتضاه الله ، وأبقى عليه الإسلام وهمم كل ما عداه .

## الأنكحة التي هدمها الاسلام

فمن ذلك : نكاح الخنثى : كانوا يقولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لوم .  
وهو المذكور في قول الله تعالى :  
« وَلَا تَتَّبِعُوا الْأَنْكَحَاتِ أَنْكَحُوا » .

ومنها : نكاح البطل :  
وهو أن يقول الرجل للرجل : إزول لي عن إمرأتك وأنزل لك عن إمرأتي وأزيدك .  
رواه الدارقطني عن أبي هريرة بسند ضعيف جداً .  
وذكرت عائشة غير هذين النوعين فقالت :  
كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء<sup>(١)</sup> .

(١) نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو إبنته ، فيصدقها ثم ينكحها .

(٢) ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها<sup>(٢)</sup> ، أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه<sup>(٣)</sup> ، ويعاتلها زوجها حتى يتبين حملها .  
فلذا تبين ، أصابها إذا أحب .  
وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد .  
ويسمى هذا نكاح الاستبضاع ..

(٣) ونكاح آخر : يجتمع الرَّهْط ( ما دون المشرة ) على المرأة فيدخلون ؛ كلهم يصيبها .

فإذا حملت ووضعت ، ومروا عليها ليال ، أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها : فتقول لهم :  
قد عرفتم ما كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تسمي من أحببت باسمه فيلحق به ولدها . لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل .

(٤) ونكاح رابع : يجتمع ناس كثير ، فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها - ومرو البغايا<sup>(٤)</sup> - يَنْصِبْنَ على أبوابهن رايات تكون عَلَمًا ، فمن أرادهن دخل عليهن .

(١) أنحاء : أنواع . (٢) طمثها : حيضها .

(٣) استبضعي : اطهي منه الباضة ، أي الجماع لتتالي الولد فقط . (٤) البغايا : الزواني .

فإذا حملت إحداهن ووضعت، جموا لها ، ودعوا لهم القافة<sup>(١)</sup> ثم الحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتأط به<sup>(٢)</sup> ودعي ابنه لا يتمتع من ذلك .

فلما يمث محمد ﷺ بالحق ، هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم . وهذا النظام الذي أبقى عليه الإسلام ، لا يتحقق إلا بتحقيق أركانه من الإيجاب والقبول ، وبشرط الأشهاد .

وهذا يتم العقد الذي يفيد حل<sup>١</sup> إستماع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الذي شرعه الله .

وبه تلبث الحقوق والواجبات التي تلزم كلا منها ..

### الترغيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة للترغيب . فتارة يذكر أنه من سنن الأنبياء وهدي المرسلين . وأنهم القادة الذين يجب علينا أن نقتدي بهداهم :

« وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ ، وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً » ..

وفي حديث الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

« أربع من سنن المرسلين : الحناء<sup>(٣)</sup> ، والتطهر ، والسواك ، والنكاح » .

وتارة يذكره في معرض الإمتنان :

« وَاللَّهُ جَمَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَيدَةً ، وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » .

وأحياناً يتحدث عن كونه آية من آيات الله :

« وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » ...

وقد يتردد المرء في قبول الزواج ، فيجسم عنه خوفاً من الاضطلاع بتكاليفه ، وهروباً من احتمال أعبائه .

فيلفت الإسلام نظره إلى أن الله سيجعل الزواج سبيلاً إلى النفي ، وأنه سيجعل عنه هذه الأعباء ويمده بالقوة التي تجعله قادراً على التغلب على أسباب الفقر .

(١) القافة : جمع قائف وهو من يشبه بين الناس ، فيلحق الولد بالشبه .

(٢) التأط به : التمسق به وثبت النسب بينها . (٣) وقال بعض الرواة : الحياء بإلواء .

« وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى<sup>(١)</sup> مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ<sup>(٢)</sup> »، إِنْ يَكُونُوا قِرَاءَ يُغْنِيهِمْ اللَّهُ مِنْ فَتْرٍ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » .

وفي حديث الترمذي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :  
« ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ : الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْمُكَاتِّبُ الَّذِي يَرِيدُ الْأَدَاءَ ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي يَرِيدُ الْغَفَاةَ » .

والمرأة خير كنز يضاف إلى رصيد الرجل ...

روى الترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه ، قال لما نزلت :  
« وَالَّذِينَ يَكْتَنِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » .

قال : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فقال بعض أصحابه :

أُنْزِلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، فَلَوْ عَلِمْنَا أَيْ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَتَّخِذُهُ ؟ ... فقال :

« لِسَانُ ذَاكِرٍ ، وَقَلْبُ شَاكِرٍ ، وَزَوْجَةٌ مُؤْمِنَةٌ تَعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ » ...

وروى الطبري بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال :

« أَرْبَعٌ مِنْ أَصَابِينَ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ : قَلْبًا شَاكِرًا ، وَلِسَانًا ذَاكِرًا ، وَبَدَنًا عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرًا ، وَزَوْجَةً لَا تَبْغِيهِ حُبًّا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ » .

وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال :

« الدُّنْيَا مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » .

وقد يحيل الإنسان في لحظة من لحظات يقظته الروحية ان يبتل وينقطع عن كل شأن من شئون الدنيا ، فيقوم الليل ، ويصوم النهار ، ويعتزل النساء ، ويسير في طريق الرهبانية المنافية لطبيعة الإنسان .

فيعلّمه الإسلام أن ذلك مناف لفطرته ، ومفارق لدينه ، وأن سيد الأنبياء - وهو أخصى الناس لله وأتقاهم له - كان يصوم ويفطر ، ويقوم وينام ، ويتزوج النساء .

وأن من حاول الخروج عن هدي فليس له شرف الاتساق إليه .

روى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال :

« جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَمَطٌ إِلَى بَيْوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا - كَأَنَّهُمْ تَقَالُوهَا<sup>(٣)</sup> - فَقَالُوا :

(١) الْأَيَامَى : جَمْعُ أَيْمٍ ، وَهُوَ الَّذِي لَا زَوْجَ لَهُ ، أَوْ الَّذِي لَا زَوْجَ لَهَا .

(٢) الْعِبَاد : الْعَبِيد . (٣) عَدَّوْهَا قَلِيلًا .



وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ .

قال أحدهم : أما أنا فإني أصلي الليل أبداً ؛

وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر ؛

وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً .

فجاء رسول الله ﷺ فقال : « أنتم الذين قلمت كذا وكذا ؟ ... أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له ، لکفي أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد . وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

والزوجة الصالحة فبفض من السعادة تغمر البنت وعلوّه سروراً وراحة وإشراقاً .

فمن أبي أمانة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال :

و ما استفاد المؤمن - بعد تقوى الله عز وجل - خيراً له من زوجة صالحة :

إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سمرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها  
نصحته في نفسها وماله ... رواه ابن ماجه .

وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :

من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : من سعادة ابن آدم :

المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح .

ومن شقاوة ابن آدم :

المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء .

رواه أحمد بإسناد صحيح .

ورواه الطبرانی ، والبیہقی ، والحاكم وصححه ، وقد جاء تفسير هذا الحديث في

حدیث آخر رواہ الحاکم :

إن رسول الله - ﷺ - قال :

« ثلاثة من السعادة : المرأة الصالحة ، تراها تعجبك ، وتقرب فتأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون وطينة<sup>(١)</sup> تلحقك بأصحابك ، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق .

وثلاثة من الشقاء : المرأة تراها فتنسوك ، وتحمل لسانها عليك ، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون قطوفاً<sup>(٢٦)</sup> فإن ضربتها أضعبتك ، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق .

(١) رطبة : ذلول مربعة السير . (٢) قطوفا : بطيئة .

والزواج عبادة يستكمل الإنسان بها نصف دينه ، ويلقى بها ربه على أحسن حال من الطهر والنقاء ...  
 فمن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :  
 « من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه ، فليتق الله في الشطر الباقي ،  
 رواه الطبراني والحاكم وقال :  
 صحيح الإسناد .  
 وعنه ﷺ أنه قال :  
 « من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » رواه ابن ماجه وفيه ضعف .  
 قال ابن مسعود :  
 « لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام ، وأعلم أني أموت في آخرها ، ولي طول النكاح  
 فيهن ، لتزوجت خافة الفتنة !! » .

## حكمة الزواج

وإنما رغب الإسلام في الزواج على هذا النحو ، وحجب فيه لما يترتب عليه من آثار  
 نافعة تعود على الفرد نفسه ، وعلى الأمة جميعاً ، وعلى النوع الإنساني عامة .  
 ١ - فإن الفريضة الجنسية من أقوى الفرائض وأعنفها ، وهي تلح على صاحبها دائماً في  
 إيجاد مجال لها :  
 فلم يكن ثمة ما يشبعها انتاب الإنسان الكثير من القلق والاضطراب ؛ ونزعت به  
 إلى شرم مزع .  
 والزواج هو أحسن وضع طبيعي ، وأنسب مجال حيوي لإرواء الفريضة واشباعها .  
 فيبدأ البدن من الاضطراب ، وتسكن النفس عن الصراع ، ويكف النظر عن التطلع  
 إلى الحرام ، وتطمئن العاطفة إلى ما أحل الله .  
 وهذا هو ما أشارت إليه الآية الكريمة :  
 « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا  
 وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » ، إن في ذلك لآياتٍ لقوم يتفكرون » .  
 وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :  
 « إن المرأة تقبل في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، فإذا رأى أحدكم من  
 امرأة ما يحبها فليأت أهله ، فإن ذلك يرد ما في نفسه » .

رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

٢ - والزواج هو أحسن وسيلة لإنجاب الأولاد ، وتكثير النسل ، واستمرار الحياة مع المحافظة على الأنساب التي يوليها الإسلام عناية فائقة ، وقد تقدم قول رسول الله ﷺ : « تزوجوا الودود الولود » فإني مكافئكم الأنبياء يوم القيامة » .  
وفي كثر النسل من المصالح العامة والمنافع الخاصة ما جعل الأمم تمحصر أشد المحرص على تكثير سواد أفرادها بإعطاء المكافآت التشجيعية لمن كثر نسله وزاد عدد أبنائه .  
وقديماً قيل : إنما المزة للكافر .

ولا تزال هذه حقيقة قائمة لم يطرأ عليها ما ينقضها .  
دخل الأحنف بن قيس على معاوية - ويزيد بين يديه ، وهو ينظر إليه إعجاباً به - فقال :

يا أبا بجر ما تقول في الولد ؟ .. فعلم ما أراد - فقال :  
يا أمير المؤمنين ، هم عماد ظهورنا ، وعمر قلوبنا ، وقرّة أعيننا ، بهم نصول على أعدائنا ، وهم الخلف لمن بعدنا ، فكان لهم أرضاً ذليلة وسماة ظلية ، إن سألوكم فأعطهم ، وإن استعبروك<sup>(١)</sup> فأعنتهم ، لا تمنعهم رفقك<sup>(٢)</sup> فيملئوا قريك ، ويكروهوا حياتك ، ويستبطنوا وفاتك .

فقال :

لله دوك يا أبا بجر ؟ هم كما وصفت<sup>(٣)</sup> .

٣ - ثم أن غريزة الأبوة والأمومة تنمو وتتكامل في ظلال الطفولة ، وتنمو مشاعر العطف والود والحنان ، وهي فضائل لا تكمل إنسانية إنسان بدونها .

٤ - للشعور بتمتع الزواج ، ورعاية الأولاد يبعث على النشاط وبذل الوسع في تقوية ممتلكات الفرد ومواهبه . فينطلق إلى العمل من أجل النهوض بأعبائه ، والقيام بواجبه . فيكثر الاستغلال وأسباب الاستثمار مما يزيد في تنمية الثروة وكثرة الإنتاج .

و يدفع إلى استخراج خيرات الله من الكون وما أودع فيه من أشياء ومنافع للناس .  
٥ - توزيع الأعمال توزيعاً منتظماً به شأن البيت من جهة ، كما ينتظم به العمل خارجه من جهة أخرى . مع تحديد مسؤولية كل من الرجل والمرأة فيما يناط به من أعمال .  
فالمرأة تقوم على رعاية البيت وتدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، ونهضة الجو الصالح للرجل ليستريح فيه ويحصد ما يذهب بعنائه ، ويمجد نشاطه .

---

(١) استعبروك : طلبوا منك الرضى . (٢) رفقك : عطاياك . (٣) الأسالي لأي علي القالي

بينما يسعى الرجل وينهض بالكسب ، وما يحتاج إليه البيت من مال وتنفقات .  
وهذا التوزيع العادل يؤدي كل منها وظائفه الطبيعية على الوجه الذي يرضاه الله  
ويحمده الناس ، ويشير الثار المباركة .

٦- على أن ما يشره الزواج من ترابط الأمر ، وتقوية أواصر المحبة بين العائلات  
وتوكيد الصلات الاجتماعية مما يباركه الإسلام ويعضده ويسانده .  
فإن المجتمع المترابط المتحاب هو المجتمع القوي السعيد .

٧- جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي نشرته صحيفة الشعب الصادرة يوم  
السبت ٦/٦/١٩٥٩ أن المتزوجين يعيشون مدة أطول مما يعيشها غير المتزوجين سواء  
كان غير المتزوجين أرامل أم مطلقين أم عزاباً من الجنسين .  
وقال التقرير :

إن الناس بدؤوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العالم ، وإن عمر المتزوجين  
أكثر طولاً .

وقد بنت الأمم المتحدة تقريرها على أساس أبحاث وإحصائيات تمت في جميع أنحاء  
العالم خلال عام ١٩٥٨ بأكمله ، وبناء على هذه الإحصاءات قال التقرير :  
إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين ، - من الجنسين - أقل من معدل  
الوفاة بين غير المتزوجين ، وذلك في مختلف الأعمار .  
واستطرد التقرير قائلاً :

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن الزواج شيء مفيد صحياً للرجل والمرأة على السواء .  
حتى أن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت فأصبحت تشكل خطراً على حياة الأم .  
وقال التقرير :

إن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو ٢٤ للمرأة و٢٧ للرجل .  
وهو من أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات .

## حكم الزواج<sup>(١)</sup>

### الزواج الواجب :

يجب الزواج على من قدر عليه وثاقت نفسه إليه وخشي العنت<sup>(٢)</sup> .

(١) حكمه : وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة .. الخ .

(٢) العنت : الزنا . ويطبق على الإثم والفجور والأمر الشاقة .

لأن صيانة النفس وإعفافها عن الحرام واجب ، ولا يتم ذلك إلا بالزواج .  
قال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزوج ، لا يختلف في وجوب التزويج عليه .

فإن تأقت نفسه إليه وعجز عن الإنفاق على الزوجة فإنه يسمعه قول الله تعالى :  
« وَلَيْسَتُغْفِرَ الذَّنْبَ إِلَّا بِتَزْوِجٍ » لا يَحْدُونِ نِكَاحًا حَتَّى يُغْفِرَ اللَّهُ مِنْ قَبْلِهِ ، .  
وليكثر من الصيام ، لما رواه الجماعة عن ابن مسعود رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال :  
« يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة<sup>(١)</sup> فليتزوج ، فإنه<sup>(٢)</sup> أغض للبصر .  
وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء<sup>(٣)</sup> » .

### الزواج المستحب :

أما من كان ثاقفا له وقادراً عليه ولكنه يأمن على نفسه من اقتراف ما حرم الله عليه فإن الزواج يستحب له ، ويكون أولى من التخلي للعبادة ، فإن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء .

روى الطبراني عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال :  
« وإن الله أبذلنا بالرهبانية الخفية السمعة<sup>(٤)</sup> .  
وروى البيهقي من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال :  
« تزوجوا فإني مكاثركم الأمم ، ولا تكونوا كرهبانية النصارى<sup>(٥)</sup> .  
وقال عمر لأبي الزوائد :  
إفما يمنعك من التزوج عجز أو فجور .  
وقال ابن عباس : لا يتم نسك الناسك حتى يتزوج .

---

(١) المشر : الطائفة بشلهم وصف ، فالأنبياء مشر ، والشيوخ مشر ، والشباب مشر ، والنساء مشر .. وهكذا .  
(٢) الباءة : الجماع . من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه فليتزوج . ومن لم يستطع الجماع لمعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم لينفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطع له الرجاء .  
(٣) أغض : أحسن : أشد غضا للبصر ، وأشد إحصانا للفرج ومنعنا من الوقوع في الفاحشة .  
(٤) الرجاء : روى الخصيتين ، والراد هنا الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر التي كما يفعله الرجاء .  
(٥) إذ أنها مخالفة لطبيعة الانسان ، وما كان الله ليشرع إلا ما يتفق وطبيعته .  
(٦) في مسنده محمد بن ثابت وهو ضعيف .

### الزواج المحرم :

ويحرم في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق ، مع عدم قدرته عليه وتوثيقه إليه .

### قال القرطبي :

فتى علم الزوج أنه يمجز عن نفقة زوجته ، أو صداقها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه ، فلا يخل له أن يتزوجها حتى يبين لها . أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها . وكذلك لو كانت به علة تمنعه من الاستمتاع ، كان عليه أن يبين كيلا يفر المرأة من نفسه .

وكذلك لا يجوز أن يفرها بنسب بدعيه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع ، من جنون ، أو جذام ، أو برص ، أو داء في الفرج ، لم يحرم لها أن تفره ، وعليها أن تبين له ما بها في ذلك .

كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب .

ومنى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيباً فله الرد .

فإن كان العيب بالمرأة ردّها الزوج وأخذ ما كان أعطاهما من الصداق .

وقد روي أن النبي ﷺ تزوج امرأة من بني بَيْضَةَ فوجد بكشها<sup>(١)</sup> برصاً فردها وقال :

« دلّستُم عليّ » .

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العنّين<sup>(٢)</sup> إذا أسلمت نفسها ثم فرق بينها بالعنة فقال مرة : لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق .

وهذا يبنى على اختلاف قوله . بم تستحق الصداق؟ بالتسليم أو بالدخول؟ .. قولان<sup>(٣)</sup> .

### الزواج المكروه :

ويكره في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق . حيث لا يقع ضرر بالمرأة ؛ بأن كانت غنية وليس لها رغبة قوية في الوطء .

فإن انقطع بذلك عن شيء من الطاعات أو الإشتغال بالعلم اشتدت الكراهة .

### الزواج المباح :

ويباح فيما إذا انتفت الدواعي والموانع .

---

(١) أي خاسرتها . (٢) أي المأجور عن اثنين للنساء . (٣) سيأتي ذلك مفصلاً .

## النهي عن التبتل<sup>(١)</sup> للقادر على الزواج :

١ - عن ابن عباس : ان رجلاً شكاً الى رسول الله ﷺ المزوجة فقال :

ألا أختصي ؟

فقال : « ليس لنا من خصى أو اختصى » رواء الطبراني .

٢ - وقال سعد بن أبي وقاص : رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصمنا . رواء البخاري .

أي لو أذن بالتبتل حتى يفضي بنا الأمر الى الاختصاص ..

قال الطبري : التبتل الذي اراده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يُتَلَدُّ به فهذا أنزل في حقه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » .

## تقديم الزواج على الحج :

وإن احتاج الإنسان الى الزواج وخشي الفت بتركه قدمه على الحج الواجب ، وإن لم يخف قدم الحج عليه .

وكذلك فروض الكفاية ، - كالمعلم والجهاد - تُقدَّم على الزواج إن لم يخش الفت .

## الإعراض عن الزواج وسببه

تبين مما تقدم أن الزواج ضرورة لا غنى عنها ، وأنه لا يمنع منه إلا المعجز أو الفجور كما قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، وأن الرهبانية ليست من الإسلام في شيء ، وأن الإعراض عن الزواج يفوت على الإنسان كثيراً من المنافع والمزايا .

وكان هذا كافياً في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهيئة أسبابه وتفسير وسائله حتى يتسهم به الرجال والنساء على السواء .

ولكن على العكس من ذلك خرج كثير من الأسر عن سماحة الإسلام وسمو تعاليمه ، فعقدوا الزواج ووضعو العقبات في طريقه ، وخلفوا بذلك التمسك أزمة تعرض بسببها

(١) التبتل : الانقطاع عن الزواج وما يتبعه من الملاذ الى العبادة .

الرجال والنساء ، لآلام العزوبة وتباريحها . والإستجابة إلى العلاقات الطائشة والصلوات الخلية .

وظاهرة أزمة الزواج لا تبدو في مجتمع القرية كما تبدو في مجتمع المدينة .  
إذ أن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الامراف وأسباب التعقيد - إذا استثنينا بعض الأمر الفنية - بينما تبدو الحياة في المدينة معقدة كل التعقيد .  
ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التغالي في المهور<sup>(١)</sup> وكثرة النفقات التي ترهق الزوج ويعياها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تبذل المرأة وخروجها بهذه الصورة المثيرة ألقى الريبة والشك في مسلكها ، وجعل الرجل حذراً في اختيار شريكة حياته .  
بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج ، إذ لم يحسد المرأة التي تصلح - في نظره - للقيام بأعباء الحياة الزوجية .  
ولا بد من العودة إلى تعاليم الإسلام فيما يتصل بتربية المرأة وتنشئتها على الفضيلة والعفاف والاحتشام وترك التغالي في المهر وتكاليف الزواج .

### اختيار الزوجة

الزوجة سكن للزوج ، وحرث له ، وهي شريكة حياته ، وربة بيته ، وأم أولاده ومهوى فؤاده ، وموضع سره ونجواه .  
وهي أم ركن من أركان الأسرة ، إذ هي المنجبة للأولاد ، وعنها يرثون كثيراً من المزايا والصفات ، وفي أحضانها تتكون عوطف الطفل ، وتربى ملكاته ويتلقى لغته ، ويكتسب كثيراً من تقاليده وعاداته ، ويتعرف دينه ، ويتعود السلوك الاجتماعي .

من أجل هذا عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة ، وجعلها خير متاع ينبغي التطلع إليه والحرص عليه .

وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين ، والتمسك بالفضائل ، ورعاية حق الزوج ، وحماية الأبناء ، فهذا هو الذي ينبغي مراعاته .

وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، فهو مما حطّره الإسلام ونهى عنه إذا كانت مجرداً من معاني الخير والفضل والصلاح .

(١) راجع فصل التغالي في المهر .



وكثيراً ما يتطلع الناس إلى المال الكثير ، أو الجمال الفاتن ، أو الجاه العريض ، أو النسب العريق ، أو إلى ما يعد من شرف الآباء ، غير ملاحظين كمال النفوس وحسن للتربية . فتكون ثمرة الزواج مَرَّةً ، وتنتهي بنتائج خاسرة .

ولهذا يحذر الرسول ﷺ من التزوج على هذا النحو ، فيقول :  
« إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خَضِرَاءُ الدِّمَنِ ؟ قَالَ : الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي الثَّبَتِ السَّوِّءِ » (١) .

ويقول : « لَا تَزَوِّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ ، فَحَسَى حَسَنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ ، وَلَا تَزَوِّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ ، فَحَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْفِئَهُنَّ ، وَلَكِنْ تَزَوِّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلِأَمَّةٍ خَرَمَاءَ » (٢)  
ذات دين أفضل (٣) » .

ويحذر أن الذي يريد الزواج مبتغياً به غير ما يقصد منه من تكوين الأسرة ورعاية شئونها ، فإنه يعامل بتقيض مقصوده ، فيقول :

« مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِمَالِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا فَقْرًا . وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِحُسْبِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا دَنَاءً ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِيَفْضَ بِهَا بَصَرَهُ ، وَيَحْصُنَ فَرْجَهُ ، أَوْ يَصِلَ رَحْمَهُ ؟ — بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ » . رواه ابن حبان في الضعفاء .

والقصد من هذا الحظر ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الاتجاه نحو هذه الغايات الدنيا ، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ولا تسمو به .

بل الواجب أن يكون الدين متوقفاً أولاً ، فإن الدين هداية للعقل والضمير .

ثم تأتي بعد ذلك الصفات التي يرغب فيها الإنسان بطبعه وتميل إليها نفسه .

يقول الرسول ﷺ :

« تَتَكَبَّحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحُسْبِهَا ، وَلِجَاهِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَظَاهِرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ بِذَلِكَ » (٤) . رواه البخاري ومسلم .

ويضع تحديداً للمرأة الصالحة ، وأنها الجميلة المطيعة البارة الآمنة .

فيقول : « خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ ، وَإِذَا أَقْسَمْتَ عَلَيْهَا أَبْرَتْكَ ، وَإِذَا غَبْتَ عَنْهَا حَفِظَتْكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكِ » رواه النسائي وغيره بسند صحيح .

(١) رواه الدارقطني وقال: تفرد به الواقدي وهو ضعيف والدين ما بقي من آثار الديار ويستعمل مما دام .

(٢) الحرماة المشقرة الأنف والاذن .

(٣) هذا الحديث رواه عبد بن حميد وفيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف .

(٤) تربت بذلك : التفتت بالتراب ، وهو دعاء بالفقر على من لم يكن الدين من أمدائه .

ومن المزايا التي ينبغي توفرها في المرأة المخطوبة أن تكون من بيئة كريمة معروفة باعتبار المال ، وهده الأعراف ، والبعد عن الانحرافات النفسية ، فإنها أجدر أن تكون حانية على ولدها ، راعية لحق زوجها .

خطب رسول الله ﷺ ( أم هانئ ) فاعتذرت إليه بأنها صاحبة أولاد ، فقال : « خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش ، أحناء على ولد في صفه . وأرعاه على زوج في ذات يده » (١) .

وطبيعة الأصل الكريم أن يتفرع عنه مثله .

يقول الرسول ﷺ :

« الناس معادن كمدن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام إذا فقهوا » .

وهل ينتج "الخطي" إلا وشيحه ويفرس إلا في منابت النخل .

خطب رجل امرأة لا يدانيها في شرفها فأنشدت :

بكى الحسب الزاكي بعين غزيرة من الحسب المتقوص أن يجعما معاً

ومن مقاصد الزواج الأولى الحجاب الأولاد .

فينبغي أن تكون الزوجة منجبة ، ويعرف ذلك بسلامة بدنها وقياسها على مثيلاتها من أخواتها وعماها وخالاتها .

خطب رجل امرأة عقيماً لا تلد ، فقال : يا رسول الله إني خطبت امرأة ذات حسب ، وجمال وأنها لا تلد .

فتناه رسول الله ﷺ وقال :

« تزوجوا الودود الولود ، فإني مكال بك الأم يوم القيامة » .

والودود هي المرأة التي تتودد إلى زوجها وتتعجب إليه ، وتبذل طاقتها في مرضاته . والإنسان بطبيعته يعشق الجمال ويهواه ، ويشعر دائماً في قرارة نفسه بأنه فاقد لشيء من ذاته إذا كان الشيء الجميل بعيداً عنه .

فإذا أحرزه واستولى عليه شَعر بسكن نفسي ، وارتواء عاطفي وسعادة .

ولهذا لم يسقط الإسلام الجمال من حسابها عند اختيار الزوجة .

---

(١) احسنه : أكثره شفه ، والحانية على ولدها ، هي التي تقوم عليهم في ينهم ، فإذا تزوجت فليست بجانبة : أراعاه : احفظه وأصون لما له بالأمانة فيه له وترك التبذير في الانفاق . ذات اليد : المال . يقال ملان قليل ذات اليد : أي قليل المال .

ففي الحديث الصحيح :

« إن الله جميل يحب الجمال » .

وخطب المنيرة بن شعبة امرأة ، فأخبر رسول الله ﷺ ، فقال له :

« اذهب فانظر إليها ؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما أي تدوم بينكما المودة والعشرة .

وبصح الرسول رجلا خطب امرأة من الأنصار وقال له :

« انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئا » .

وكان جابر بن عبد الله يخشى ، لمن يريد التزوج بها ؛ ليتمكن من رؤيتها ، والنظر إلى

ما يدعوه إلى الإقتران بها .

وكان رسول الله ﷺ يرسل بعض النسوة ليتعرفن بعض ما يخفى من الميوسوب ،

فيقول لها : « شئني فيها شئني إبطيها ، انظري إلى عرقوبيها » .

ويستحسن أن تكون الزوجة بكراً ، فإن البكر ساذجة لم يسبق لها عهد بالرجال ،

فيكون التزويج بها أدعى إلى تقوية عقدة النكاح ، ويكون حبها لزوجها الصق بقلبها

« فما الحب إلا "الحبيب الأول" » .

ولما تزوج جابر بن عبد الله ثيباً قال له رسول الله ﷺ هلاً بكرا تلعبها وتلاعبك؟..

فأخبر رسول الله ﷺ بأن أباه قد ترك بنات صفاراً ، وهن في حاجة إلى رعاية

امرأة تقوم على شئونهن ، وأن الثيب أقدر على هذه الرعاية من البكر التي لم تدرب على

تدبير المنزل .

ومما ينبغي ملاحظته أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن

والمركز الإجتماعي ، والمستوى الثقافي والاقتصادي .

فإن التقارب في هذه النواحي مما يمين على دوام العشرة ، وبقاء الألفة .

وقد خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فقال : إنها

صغيرة . فلما خطبها عليّ زوجها إياه .

هذه بعض المعاني التي أرشد الإسلام إليها ؛ ليتخذها مريدوا الزواج نبراساً

يستضيئون به ، ويسيروا على هده .

لو أننا لاحظنا هذه المعاني عند اختيارنا للزوجة لأمكن أن نجعل من بيوتنا جنة

ينعم فيها الصغير ، ويسعد بها الزوج ، وتمد للحياة أبناء صالحين ، تحيا بهم أمهم حياة

طيبة كريمة...

## اختيار الزوج

وعلى "الولي" أن يختار لكريمته ، فلا يزوجها إلا لمن له دين وخلق وشرف وحسن سمع ، فإن عاشرها عاشرها بمروءة ، وإن سرحها سرحها بإحسان .

قال الامام الفزالي في الاحياء :

والاحتياط في حقها أم ، لأنها رقيقة بالنكاح لا تخلص لها ، والزواج قادر على الطلاق بكل حال .

ومها زوج ابنته ظالماً أو فاسقاً أو مبتعداً أو شارب خمر فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله لما قطع من الرحم وسوء الاختيار .

قال رجل للحسن بن علي :

إن لي بنتاً ، فمن ترى أن أزوجه لها ؟ قال : زوجها من يتقي الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها .

وقالت عائشة :

النكاح رق فليُنظر أحدهم أين يضع كريمة .

وقال عليه السلام :

« من زوج كريمة من فاسق فقد قطع رحمها » .

رواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ، ورواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح .

قال ابن تيمية :

ومن كان مصرّاً على الفسوق لا ينبغي أن يزوّج .

## الخطبة

الخطبة : فملة كقعدة وجلسة ، يقال : خطب المرأة يخطبها خطباً وخطبة ؛ أي طلبها للزواج بالوسيلة المعروفة بين الناس ، ورجل خطّاب : كثير التصرف في الخطبة ، والخطيب ، والخطاب ، والخطب ، الذي يخطب المرأة ، وهي خطبه وخطبته .

وخطب يخطب ، قال كلاماً يعظ به ، أو يمدح غيره ونحو ذلك .

والخطبة من مقدمات الزواج . وقد شرعها الله قبل الإرتباط بمقد الزوجية ليتعرف كل من الزوجين صاحبه ، ويكون الإقدام على الزواج على هدى وبصيرة .

### من تباح خطبتها :

أولاً : لا تباح خطبة امرأة إلا إذا توافر فيها شرطان :  
أن تكون خالية من الموانع الشرعية التي تمنع زواجه منها في الحال .

ثانياً : ألا يسبقه غيره إليها بخطبة شرعية .

فإن كانت ثمة موانع شرعية ؛ كأن تكون محرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة ، أو كان غيره سبقه بخطبتها ؛ - فلا يباح له خطبتها .

### خطبة معتدة الغير :

تحرم خطبة المعتدة . سواء أكانت عدتها عدة وفاة أم عدة طلاق ، أكان الطلاق طلاقاً رجعياً أم باتناً .

فإن كانت معتدة من طلاق رجعي حرمت خطبتها ؛ لأنها لم تخرج عن عهدها زوجها . وله مراجعتها في أي وقت شاء .

وإن كانت معتدة من طلاق باتن حرمت خطبتها بطريق التصريح إذ حق الزوج لا يزال متعلقاً بها ، وله حق إعادتها بعقد جديد .

ففي تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداء عليه .

واختلف العلماء في التمريض بخطبتها ، والصحيح جوازه .

وإن كانت معتدة من وفاة فإنه يحوز التمريض لخطبتها أثناء العدة دون التصريح ؛ لأن

صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة ، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجه التي مات عنها .

وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح ؛ رعاية لحزن الزوجة وإحداها من جانب ،

ومحافظة على شعور أهل الميت وورثته من جانب آخر .

يقول الله تعالى :

« وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ

فِي أَنْفُسِكُمْ ، عَلِيمَ اللَّهُ أَنْكُمْ سَتَدْرُؤْنَهُنَّ ، وَلَكِنْ لَا تَأْخُذُوا

بِهِنَّ سِرّاً ، إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ، وَلَا تَعْرُضُوا عَقْدَةَ الشُّكَاكِ حَتَّى

يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ . واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه » .

والمراد بالنساء ؛ المعتدات لوفاة أزواجهن ؛ لأن الكلام في هذا السياق .

ومعنى التمريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره .

مثل أن « يقول : إني أريد التزوج » و « لوددت أن يبسر الله لي امرأة صالحة » .  
أو يقول : إن الله لسائق لك خيراً .

والهدية إلى المتهمة جائزة ، وهي من التعريض .  
وجائز أن يمدح نفسه ، ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج .  
وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين .

قالت سَكِينَةُ بنت حنظلة :

استأذن عليّ بن محمد بن عليّ ولم تنقض عدتي من مهلك<sup>(١)</sup> زوجي . فقال :  
قد عرفتِ قرابتي من رسول الله ﷺ ، وقرابتي من عليّ ، وموضعي في العرب .  
قلت :

غفر الله لك يا أبا جعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك ... تحطبي في عدتي ؟ ...  
قال :

إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله ﷺ ومن عليّ .  
وقد دخل رسول الله ﷺ على أم سلة وهي متأينة<sup>(٢)</sup> من أبي سلة ، فقال :  
« لقد علمت أني رسول الله وخيرته » ، وموضعي في قومي » وكانت تلك خطبة .  
رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup> .

وخلاصة الآراء أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المتمدات ، والتعريض مباح للبائن  
والمعتدة من الوفاة ، وحرام في المعتدة من طلاق رجعي .

وإذا صرح بالخطبة في العدة ولكن لم يعقد عليها إلا بعد انقضاء عدتها فقد اختلف  
العلماء في ذلك .

قال مالك :

بفارقها . دخل بها أو لم يدخل .

وقال الشافعي :

صح المقعد وإن ارتكب النهي الصريح المذكور لاختلاف الجهة .

واتفقوا على أنه يُفَرَّقُ بينها لو وقع المقعد في العدة ودخل بها .

---

(١) مهلك : أي ملاك .

(٢) متأينة : أي أنها أم .

(٣) الحديث منقطع ، لأن محمد الباقر بن علي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم .

وهل يحل له بعدُ أم لا ؟

قال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يحل له زواجها بعد .  
وقال جمهور العلماء : بل يحلُّ له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إذا شاء .

### الخطبة على الخطبة

يحرم على الرجل أن يخاطب على خطبة أخيه ، لما في ذلك من اعتداء على حق الخاطب الأول وإساءة إليه ، وقد ينجم عن هذا التصرف الشقاق بين الأسر ، والاعتداء الذي يروِّع الأمنين .

فمن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال :

« المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل له أن يتنازع على بيع أخيه ، ولا يخاطب على خطبة أخيه »<sup>(١)</sup> حتى يذرك<sup>(٢)</sup> . رواه أحمد ومسلم .

وحل التحريم ما إذا صرحت الخطوبة بالإجابة ، وصرح وليها الذي أذنت له ، حيث يكون إذنه معتبراً .

وتجوز الخطبة لو وقع التصريح بالرد ، أو وقعت الإجابة بالتعريض ، كقولها : لا رغبة عنك . أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، أو لم تقبل وترفض ، أو أذن الخاطب الأول للثاني . وحكى الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث :

إذا خطب المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخاطب على خطبته .

فإذا لم يعلم برضائها ولا ركونها فلا بأس أن يخاطبها .

وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أثم والعقد صحيح لأن النهي عن الخطبة ، وليست شرطاً في صحة الزواج ، فلا يفسخ بوقوعها غير صحيحة .

وقال داود : إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول وبعبده ...

### النظر إلى الخطوبة :

ما يربط الحياة الزوجية ويجعلها محفوفة بالسعادة محوطة بالهناء ، أن ينظر الرجل إلى المرأة قبل الخطبة ليعرف جمالها الذي يدعو إلى الأقدام على الاقتراح بها ، أو قبضها الذي يصرفها عنها إلى غيرها .

(١) مفهوم لفظ الأخ معطل : لأنه خرج مخرج الثالب ، فتحرم الخطبة على خطبة الكافر والفاسق .  
واخذ بالمفهوم بعض الشافعية والأوزاعي ، وجوزوا الخطبة على خطبة الكافر . قال الشوكاني : وهو انطاع .  
(٢) يذر : يترك .

والحازم لا يدخل مدخلا حتى يعرف خيره من شره قبل الدخول فيه ، قال الأعمش :

كل تزويج يقع على غير نظر فأخره ثم وعى .

وهذا النظر ندب إليه الشرع ورغب فيه .

١ - فعن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال :

« إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو إلى نكاحها ؛ فليفعل » .

قال جابر : فخطبت امرأة من بني سلمة ، فكنيت أختي لها<sup>(١)</sup> حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها . رواه أبو داود .

٢ - وعن المنيرة بن شعبة : أنه خطب امرأة ، فقال له رسول الله ﷺ :

« أنظرت إليها ؟ » . قال : لا . قال : انظر إليها ؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » .

أي أجدر أن يؤدم الوداق بينكما .

رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه .

٣ - وعن أبي هريرة أن رجلا خطب امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ :

« أنظرت إليها ؟ » . قال : لا . قال فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار

شيئا<sup>(٢)</sup> » .

### المواضع التي ينظر إليها ،

ذهب الجمهور من العلماء إلى أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين لا غير .

لأنه يستدل بالنظر إلى الوجه على الجمال أو الدمامة ، وإلى الكفين على خصوبة البدن .

أو عديمها .

وقال داود : ينظر إلى جميع البدن .

وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم .

والأحاديث لم تعين مواضع النظر ، بل أطلقت لينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر

إليه<sup>(٣)</sup> .

والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور : أن عمر خطب إلى علي ابنته

أم كلثوم ؛ فذكر له صفرها ، فقال : أبعت بها إليك ، فإن رضيت فهي امرأتك ،

فأرسل إليها ، فكتشف عن ساقها ؛ فقالت : لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك .

(١) فيه دليل على أنه ينظر إليها على غفلتها وإن لم تاذن له .

(٢) قيل صفر أو عشي . (٣) فتح الملام ج ٢ ص ٨٩ .



وإذا نظر اليها ولم تعجبه فليسكت ولا يقل شيئاً حتى لا تتأذى بما يذكر عنها، ولعل الذي لا يعجبه منها قد يعجب غيره .

نظر المرأة الى الرجل :

وليس هذا الحكم مقصوراً على الرجل ، بل هو ثابت للمرأة أيضاً . فلها أن تنظر الى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبها منها .  
قال عمر :

لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم ، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن .

التعرف على الصفات :

هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجمال من القبح ، وأما بقية الصفات الخلقية فتعرف بالوصف والإستيفاف ، والتحري عن خالطوها بالمباشرة أو الجوار ، أو بواسطة بعض أفراد من هم موضع ثقته من الأقرباء كالأم والأخت .

وقد بعث النبي ﷺ أم سليم إلى امرأة فقال :

« انظري إلى عرقوبها وثمني معاطفها »<sup>(١)</sup> . وفي رواية ( ثمني عوارضها )<sup>(٢)</sup> رواه أحمد والحاكم والطبراني والبيهقي .

قال الفزالي في الإحياء :

ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصير صادق ، خبير بالظاهر والباطن . ولا يميل اليها فيفرط في الثناء ، ولا يحسدها فيقصر ، فالطباع مائلة في مبادئ الزواج ، ووصف المزوجات إلى الافراط أو التقريط .

وقل من يصدق فيه ، ويقتصد ؟ بل الخداع والإغراء أغلب . والاحتياط فيه مهم لمن يخشى على نفسه التشوف الى غير زوجته .

حظر الخلو بالخطوبة :

يحرم الخلو بالخطوبة ، لأنها محرمة على الخاطب حتى يعقد عليها .

ولم يرد الشرع بغير النظر ، فبقيت على التحريم ، ولأنه لا يؤمن مع الخلو الواقعة ما نهى الله عنه .

فإذا وُجد تحريم جازت الخلو ، لامتناع وقوع المعصية مع حضوره :

---

(١) معاطفها ثيابنا المتق . (٢) العرائس : الانسان في عرض القم وهي ما بين الانسان والاضراس وواحدها عارض . وللرأى اختيار واحدة للقم .

فمن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :  
 « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها ؛ فإن  
 ثالثها الشيطان ... »

وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « لا يخلون رجل بامرأة لا تحل له ؛ فإن ثالثها الشيطان إلا للحرم » رواها أحمد .  
 خطر التهاون في الخلوة وضرره :

درج كثير من الناس على التهاون في هذا الشأن ، فأباح لابنته أو قريبتة ان تخالط  
 خطيبها وتخلو معه دون رقابة ، وتذهب معه حيث يريد من غير إشراف .  
 قد نتج عن ذلك ان تعرضت المرأة لضياح شرفها وفساد عفافها وإهدار كرامتها .  
 وقد لا يتم الزواج فتكون قد أضافت الى ذلك فوات الزواج منها .  
 وعلى التقبض من ذلك طائفة جامدة لا تسمح للخاطب ان يرى بناتهن عند الخطبة ،  
 وتأبى إلا ان يرضى بها ، ويعقد عليها دون ان يراها او تراه إلا ليلة الزفاف .  
 وقد تكون الرؤية مفاجئة لها غير متوقعة ، فيحدث ما لم يكن مقدراً من الشقاق  
 والفراق .

وبعض الناس يكتفي بعرض الصورة الشمسية .  
 وهي في الواقع لا تدل على شيء يمكن ان يُطمئن ، ولا تصور الحقيقة تصويراً دقيقاً .  
 وخير الأمور هو ما جاء به الاسلام ، فإن فيه الرعاية لحق كلا الزوجين في رؤية كل  
 منها الآخر ، مع تجنب الخلوة ، حيازة الشرف وصيانة للمعرض .

#### العدول عن الخطبة وأثره :

الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج ، وكثيراً ما يقبها تقديم المهر كله او بعضه ،  
 وتقديم هدايا ومبات<sup>(١)</sup> ، تقوية للصلات ، وتأكيداً للعلاقة الجديدة .  
 وقد يحدث ان يعدل الخاطب ، او المخطوبة ، هما معاً عن اتمام العقد ، فهل يجوز ذلك ؟  
 وهل 'برء' ما أعطي للخطوبة ؟  
 إن الخطبة مجرد وعد بالزواج ، وليست عقداً ملزماً ، والعدول عن إنجازها حق من  
 الحقوق التي يملكها كل من المتواعدين .  
 ولم يجعل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادبة يجازى بمقتضاها الخلف ، وإن عد ذلك

(١) الشبكة .

خلقاً ذمياً ، ووصفه بأنه من صفات المنافقين ، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملزمة تقتضي عدم الوفاء .

ففي الصحيح عن رسول الله ﷺ انه قال :

« آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان » .

ولما حضرت الوفاة « عبد الله بن عمر » قال :

انظروا فلاناً « لرجل من قريش » ، فاني قلت له في ابنتي قولاً كشيء العدة ، وما أحب أن ألقى الله بثلث النفاق ، وأشهدكم اني قد زوجته<sup>(١)</sup> .

وما قدمه الخاطب من المهر فله الحق في استرداده ؛ لأنه دُفِع في مقابل الزواج . وعوضاً عنه .

وما دام الزواج لم يوجد ، فان المهر لا يستحق شيء منه ، ويجب رده الى صاحبه ؛ إذ انه حق خالص له .

وأما الهدايا فحكمها حكم الهبة .

والصحيح ان الهبة لا يجوز الرجوع فيها اذا كانت تبرعاً محضاً لا لأجل عوض .

لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة دخلت في ملكه ، وجاز له التصرف فيها .

فرجوع الواهب فيها انتزاع للملكه منه بغير رضاه . وهذا باطل شرعاً وعقلاً<sup>(٢)</sup> .

فاذا وهب ليعوض من هبته ويثاب عليها فلم يفعل الموهوب له ، جاز له الرجوع في هبته . وللواهب هنا حق الرجوع فيها وهب ، لأن هبته على جهة المعاوضة ، فلما لم يتم كان الزواج له حق الرجوع فيها وهب .

والأصل في ذلك :

١ - ما رواه أصحاب السنن ، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لرجل ان يعطي عطية ، او يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد يعطي ولده » .

٢ - ورووا عنه أيضاً ، ان رسول الله ﷺ قال : « العائد في هبته كالعائد في قبضه » .

٣ - وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ انه قال : « من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها » أي يعوض عنها .

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره «اعلام الموقعين» قال :

ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو من وهب تبرعاً محضاً لا لأجل عوض ،

(١) تاذكرة الحفاظ .

(٢) اعلام الموقعين جزء ٢ ص ٥٠ .

والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب لبتמוש من هبته ، وشاب منها ، فلم يفعل  
الموهوب له ، وتُستعمل سنن رسول الله كلها ، ولا يُضرب بعضها ببعض .

### رأي الفقهاء :

إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالمحاكم :  
تطبيق المذهب الحنفي الذي يرى أن ما أهداه الخاطب لمخطوبته له الحق في استرداده  
إن كان قائماً على حاله لم يتغير .  
فالأسورة ، أو الخاتم ، أو العقد ، أو الساعة ، ونحو ذلك يُرد إلى الخاطب إذا كانت  
موجودة .

فإن لم يكن قائماً على حاله ، بأن فقد أو ربيع أو تغير بالزيادة ، أو كان طعاماً  
فأكل ، أو قماشاً فخطيط ثوباً ؛ — فليس للخاطب الحق في استرداد ما أهداه أو استرداد  
بدل منه .

وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكماً نهائياً بتاريخ ١٣ يولو سنة ١٩٣٣ .  
وقررت فيه القواعد الآتية :

١ — ما يُقدم من الخاطب لمخطوبته ، مما لا يكون محلاً لورود العقد عليه ؛ — يعتبر  
هدية .

٢ — الهدية كالهبة ؛ حكماً ومعنى .

٣ — الهبة عقد تملك يتم بالقبض .

والموهوب له أن يتصرف في العين الموهوبة بالبيع والشراء وغيره ، ويكون تصرفه نافذاً .

٤ — هلاك العين أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهبة .

٥ — ليس للواهب الا طلب رد العين إن كانت قائمة .

ولللكية في ذلك تفصيل بين أن يكون المدول من جهته أو جهتها .

فإن كان المدول من جهته فلا رجوع له فيها أهداه .

وإن كان المدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهداه سواء أكان باقياً على حاله ، أو  
كان قد هلك ، فيرجع ببدله إلا إذا كان 'عرف' أو شرط ، فيجب العمل به .

وعند الشافعية ترد الهدية سواء أكانت قائمة أم هالكة .

فإن كانت قائمة ردت هي ذاتها ، والاردت قيمتها .

وهذا المذهب قريب مما ارتضيناه .

## عقد الزواج

الركن الحقيقي للزواج هو رضا الطرفين ، وتوافق إرادتهما في الارتباط .  
ولما كان الرضا وتوافق الإرادة من الأمور النفسية التي لا يُطلع عليها ، كان لا بد من التعبير الدال على التصميم على انشاء الارتباط وإيجاده .  
ويتمثل التعبير فيما يجري من عبارات بين المتعاقدين . فما صدر أولاً من احد المتعاقدين للتعبير عن إرادته في انشاء الصلة الزوجية يسمى إيجاباً ، ويقال : انه اوجب .  
وما صدر ثانياً من المتعاقدين الآخر من العبارات الدالة على الرضا والموافقة يسمى قبولاً .  
ومن ثم يقول الفقهاء :  
ان أركان الزواج « الإيجاب ، والقبول » .

### شروط الإيجاب والقبول<sup>(١)</sup> :

ولا يتحقق العقد وترتب عليه الآثار الزوجية ، الا اذا توافقت فيه الشروط الآتية :  
١ - تمييز المتعاقدين :

فان كان احدهما مجنوناً او صغيراً لا يميز فان الزواج لا يتعقد .

٢ - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول ؛ بمعنى ألا يُفصل بين الإيجاب والقبول بكلام أجنبي ، او بما بعد في العرف إعرافاً وتشاغلاً عنه بغيره .  
ولا يشترط أن يكون القبول بعد الإيجاب مباشرة .  
فلو طال المجلس وتراخى القبول عن الإيجاب ، ولم يصدر بينهما ما يدل على الإعراض ، فالجلس متحد .

والى هذا ذهب الاحناف والحنابلة .

وفي المعنى : اذا تراخى القبول عن الإيجاب صح ، ما دام في المجلس ، ولم يتشاغلا عنه بغيره .

لأن حكم المجلس حكم حالة العقد ، بدليل القبض فيما يشترط القبض فيه ، وثبوت الخيار في عقود المعاوضات .

فإن تفرقا قبل القبول بطل الإيجاب ، فإنه لا يوجد ممناه ؛ فإن الاعراض قد وجد من جهته بالتفرق ؛ فلا يكون مقبولاً .  
وكذلك إن تشاغلا عنه بما يقطعه ؛ لأنه معرض عن العقد أيضاً بالاشتغال عن قبوله .

---

(١) وتسمى شروط الإنعقاد .

روي عن أحد ، في رجل مشى إليه قوم ، فقالوا له : زوج فلاناً . قال : قد زوجته على ألف فرججوا الى الزوج فأخبروه ، فقال : قد قبلت ، هل يكون هذا نكاحاً ؟ قال : نعم ! ...

ويشترط الشافعية القور .

قالوا فإن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قال الولي : زوجتك ، وقال الزوج : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، قبلت نكاحاً ؛ فيه وجهان : أحدهما - وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني - أنه يصح ؛ لأن الخطبة مأمور العقد ، فلم تمنع صحتها ؛ كالتميم بين صلاتي الجمع . والثاني - لا يصح ؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقبول . فلم يصح . كما لو فصل بينهما بغير الخطبة .

ويخالف التميم فإنه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد .

وأما مالك ، فأجاز التراخي السير بين الإيجاب والقبول .

وسبب الخلاف ؛ هل من شرط الانقضاء وجود القبول من المتعاقدين في وقت واحد ؟ - أم ليس ذلك من شرطه ؟

٣ - ألا يخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب ؛ لتكون أبلغ في الموافقة :

فإذا قال الموجب : زوجتك ابنتي فلانة ، على مهر قدره مائة جنيه ، فقال القابل : قبلت زواجها على مائتين انقضى الزواج ؛ لا شتمال القبول على ما هو أصلح .

٤ - سماع كل من المتعاقدين بعضها من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء الزواج ، وإن لم يفهم منه كل منها معاني مفردات العبارة ؛ لأن العبرة بالمقاصد والنيات .

الفاظ الانقضاء<sup>(١)</sup> :

ينقذ الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهمها كل من المتعاقدين ، متى كان هذا الصادر عنها دالاً على إرادة الزواج ، دون لبس أو إيهام .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

ينقذ النكاح بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ وفعل كان . ومثله كل عقد<sup>(٢)</sup> .

وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول ، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة ، بل بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا ؛ مثل : قبلت ، وافقت ، أمضيت ، نفذت ...

(١) الإيجاب والقبول . (٢) الاختبارات العملية ص ١١٩ .

أما الإيجاب فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج ، وما اشترق منها مثل : زوجتك .. أو أنكحتك ؛ لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود .  
واختلفوا في انعقاده بغير هذين اللفظين ، كلفظ الهبة أو البيع أو التملك أو الصدقة . فأجازة الأحناف<sup>(١)</sup> و « الثوري » و « أبو ثور » و « أبو عبيد » و « أبو داود » .  
لأنه عقد يمتد فيه التبة ، ولا يشترط في صحته اعتبار اللفظ المحصور ؛ بل المعتبر فيه أي لفظ إذا اتفق فهم المعنى الشرعي منه : أي إذا كان بينه وبين المعنى الشرعي مشاركة ، لأن النبي ﷺ زوج رجلاً امرأة فقال :  
« قد ملكتكم بما ملك من القرآن » .

رواه البخاري .

ولأن لفظ الهبة انعقد به زواج النبي ﷺ ، فكذلك انعقد به زواج أمته قال الله تعالى .  
« يا أيها النبي إنا أرسلناك أزواجك الثلاث آتيت أجورهن » إلى قوله « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي » .

ولأنه أمكن تصحيحه بجمازه ، فوجب تصحيحه ، كإيقاع الطلاق بالكنايات .  
وذبح الشافعي وأحمد وسعيد ابن المسيب وعطاء إلى أنه لا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح وما اشترق منها ، لأن ما سواهما من الألفاظ كالتملك والهبة لا يأتي على معنى الزواج .

ولأن الشهادة عندهم شرط في الزواج ، فإذا عقد بلفظ الهبة لم تقع على الزواج .

#### العقد بغير اللغة العربية :

اتفق الفقهاء على جواز عقد الزواج بغير اللغة العربية إذا كان العاقدان أو أحدهما لا يفهم العربية .

واختلفوا فيما إذا كانا بفهمان العربية ويستطيعان العقد بها .

قال ابن قدامة في المغني ، ومن قدر على لفظ النكاح بالعربية لم يصح بغيرها ، وهذا أحد قولي الشافعي .

(١) قاعدة الإحناف أن عقد الزواج ينعقد بكل لفظ موضوع لتمليك المين في الحال بصفة دائمة .

فلا ينعقد بلفظ الإحلال أو الإيابة ، لأنه ليس فيها ما يدل على التمليك .

ولا بلفظ الإعارة والإجارة ، لأن الحاصل بكل منها عليك منفعة المين .

ولا بلفظ الرصية لأنها موضوعة لإفادة الملك بعد الوت .

وعند أبي حنيفة ينمقد ، لأنه أتى بلفظه الخاص فانمقد به ، كما ينمقد بلفظ العربية . ولنا : أنه عدل عن لفظ النكاح والتزويج مع القدرة فلم يصح كلفظ الاحلال . فأما من لا يحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه ، لأنه عاجز عما سواه فسقط عنه . كالأخرس ، ويحتاج أن يأتي بمناهما الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها .

وقال أبو الخطاب : عليه أن يتعلم ، لأن ما كانت العربية شرطاً فيه لزمه أن يتعلمها مع القدرة ، كالتكبير .

ورجى الأول أن النكاح غير واجب ، فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع ، بخلاف التكبير .

فإن كان أحد المتماقدين يحسن العربية دون الآخر أتى الذي يحسن العربية بهما ، والآخر يأتي بلسانه .

فإن كان أحدهما لا يحسن لسان الآخر احتاج — أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الإنكاح — أن يغيره بذلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً .

والحق الذي يبدو لنا أن هذا تشدد ، ودين الله يسر ، وسبق أن قلنا : أن الركن الحقيقي هو الرضا ، والايجاب والقبول ما هما إلا مظهران لهذا الرضا ودليلا عليه . فإذا وقع الايجاب والقبول كان ذلك كافياً ، مهما كانت اللفظة التي أديا بها . قال ابن تيمية :

إنه « أي النكاح » وإن كان قرية ، فإنما هو كالمتق والصدقة ، لا يتعين له لفظ عربي ولا عصمي .

ثم إن الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ ، كما يفهم من اللفظة التي اعتادها ...

نعم . لو قيل : تكره المقود بغير العربية لغير حاجة ، كما يكره سائر أنواع الخطاب بغير العربية لغير حاجة ؛ لكان متوجهاً .

كما روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يدل على كراهية اعتياد المخاطبة بغير العربية لغير حاجة .

### زواج الأخرس

ويصح زواج الأخرس بإشارته إن فهمت كما يصح بيعة ، لأن الإشارة معنى مفهيم . وإن لم تفهم إشارته لا يصح منه ، لأن المقد بين شخصين .



ولا بد من فهم كل واحد منها ما يصدر من صاحبه<sup>(١)</sup> .

### عقد الزواج للغائب :

إذا كان أحد طرفي العقد غائباً وأراد أن يعقد الزواج فعليه أن يرسل رسولاً ، أو يكتب كتاباً إلى الطرف الآخر يطلب الزواج .  
وعلى الطرف الآخر - إذا كان له رغبة في القبول - أن يحضر الشهود ويسمعهم عبارة الكتاب أو رسالة الرسول ، ويشهدهم في المجلس على أنه قبيل الزواج . ويعتبر القبول مقيداً بالمجلس .

### شروط صيغة العقد

اشتراط الفقهاء لصيغة الإيجاب والقبول : أن تكون بلفظين وضما للماضي ، أو وضع أحدهما للماضي والآخر للمستقبل .

فمثال الأول : أن يقول العاقد الأول : زوّجتك ابنتي ويقول القابل : قبلت .

ومثال الثاني : أن يقول الخاطب أزواجك ابنتي ، فيقول له : قبلت .

وإنما اشترطوا ذلك ، لأن تحقق الرضا من الطرفين وتوافق إرادتهما هو الركن الحقيقي لعقد الزواج ، والإيجاب والقبول مظهران لهذا الرضا كما تقدم .

ولا بد فيها من أن يدلّا دلالة قطعية على حصول الرضا وتحققه فعلاً وقت العقد .

والصيغة التي استعملها الشارع لإنشاء العقود هي صيغة الماضي ، لأن دلالتها على حصول الرضا من الطرفين قطعية . ولا تحتمل أي معنى آخر .

بخلاف الصيغ الدالة على الحال أو الاستقبال ، فإنها لا تدل قطعاً على حصول الرضا وقت التكلم .

فلو قال أحدهما : أزواجك ابنتي ؟ ... وقال الآخر : أقبل : - فإن الصيغة منها لا ينمقدها الزواج ، لاحتمال أن يكون المراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد .

والوعد بالزواج مستقبلي ليس عقداً له في الحال .

ولو قال الخاطب :

---

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ اقرار الآخرس يكون بإشارته الموهودة . ولا يعتبر اقراره بإشارة إذا كان يمكنه اقراره بالكتابة .

زوجني ابتك ، فقال الآخر زوجها لك انعقد الزواج . لأن صيغة « زوجني » دالة على معنى التوكيل والمقد يصح أن يتولا واحد عن الطرفين .  
فإذا قال الخاطب : زوجني وقال الطرف الآخر : قبلت ، كان مؤدى ذلك أن الأول وكل الثاني .  
والثاني أنشأ العقد عن الطرفين بمبارته .

#### اشتراط التنجيز في العقد :

كما اشتراط أن تكون منجزة : أي أن الصيغة التي يعقد بها الزواج يجب أن تكون مطلقة غير مقيدة بأي قيد من القيود ، مثل أن يقول الرجل للخاطب : زوجتك ابنتي فيقول الخاطب قبلت . فهذا العقد منجز .  
ومتى استوفى شروطه صح وترتبت عليه آثاره .  
ثم إن صيغة العقد قد تكون معلقة على شرط ، أو مضافة الى زمن مستقبل ، أو مقرونة بوقت معين ، أو مقترنة بشرط ؛ فهي في هذه الأحوال لا انعقد بها العقد ، وإليك بيان كل على حدة .

#### ١ - الصيغة المعلقة على شرط :

وهي أن يجعل تحقق مضمونها معلقاً على تحقق شيء آخر بأداة من أدوات التعليق؛ مثل أن يقول الخاطب :  
إن التحقت بالوظيفة تزوجت ابنتك ، فيقول الأب : قبلت ؛ - فإن الزواج بهذه الصيغة لا انعقد ؛ لأن إنشاء العقد معلق على شيء قد يكون وقد لا يكون في المستقبل .  
وعقد الزواج يفيد ملك التمتع في الحال ، ولا يتراخى حكمه عنه ، بينما الشرط - وهو الالتحاق بالوظيفة - معدوم حال التكلم ، والمعلق على المعدوم معدوم . فلم يوجد زواج .

أما إذا كان التعليق على أمر محقق في الحال فإن الزواج انعقد ، مثل أن يقول :  
إن كنت ابنتك سنها عشرون سنة تزوجتها .  
فيقول الأب : قبلت . وسنّها فعلاً عشرون سنة .  
وكذلك إن قالت : إن رضي أبي تزوجتك ؛ فقال الخاطب قبلت ؛  
وقال أبوها في المجلس : رضيت .  
إذا أن التعليق في هذه الحال صوري ، والصيغة في الواقع منجزة .

## ٢ - الصيغة المضافة الى زمن مستقبل :

مثل أن يقول الخاطب : تزوجت ابتلك غداً أو بعد شهر : فيقول الأب : قبلت ، فهذه الصيغة لا ينمقدها الزواج ، لا في الحال ، ولا عند حلول الزمن المضاف إليه . لأن الإضافة إلى المستقبل تنافي عقد الزواج الذي يوجب عليك الاستمتاع في الحال .

## ٣ - الصيغة المقترنة بتوقيت العقد بوقت معين :

كان يتزوج مدة شهر ، أو أكثر ، أو أقل فإن الزواج لا يحل ؛ لأن المقصود من الزواج دوام المعاشرة للتوالد ، والمحافظة على النسل ، وتربية الأولاد . ولهذا حكم الفقهاء على زواج المتعة والتحليل بالطلاق ، لأنه يقصد بالأول مجرد الاستمتاع الوقي ويقصد بالثاني تحليل الزوجة لزوجها الأول . وإليك تفصيل القول في كل منها :

## زواج المتعة

ويسمى الزواج المؤقت . والزواج المتقطع وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوماً أو أسبوعاً أو شهراً .

وسمي بالمتعة . لأن الرجل ينتفع ويتبلغ بالزواج ويتمتع إلى الأجل الذي وقته . وهو زواج متفق على تحريمه بين أئمة المذاهب .

وقالوا : إنه إذا انعقد يقع باطلاً<sup>(١)</sup> واستدلوا على هذا .

أولاً : أن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج، والطلاق، والعدة ، والميراث : فيكون باطلاً كغيره من الأنكحة الباطلة .

ثانياً : أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه .

فمن سيرة الجاني : أنه غزا مع النبي ﷺ في فتح مكة فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء .

قال : فلم يخرج منها حتى حرمها رسول الله ﷺ .

وفي لفظ رواه ابن ماجه : أن رسول الله ﷺ حرم المتعة فقال :

---

(١) ويرى زفر إذا نص على توقيته بمدة . فالتكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت .

هذا إذا حصل العقد بلفظ التزويج فإن حصل بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة على البطلان .

« يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة » .

وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الجمر الأهلية<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : أن عمر رضي الله عنه حرمها وهو على المنبر أيام خلافته ، وأقره الصحابة رضي الله عنهم - وما كانوا ليقروه على خطأ لو كان خطأ .

رابعاً : قال الخطابي : تحريم المتعة كالاجتماع إلا عن بعض الشيعة . ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في الخلافات إلى علي ، فقد صح عن علي أنها نسخت .

ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : هي الزنى بعينه .

خامساً : ولأنه يقصد به قضاء الشهوة ، ولا يقصد به التنازل ، ولا المحافظة على الأولاد ، وهي المقاصد الأصلية للزواج ، فهو يشبه الزنى من حيث قصد الاستمتاع دون غيره .

ثم هو يضر بالمرأة ، إذ تصبح كالسلمة التي تنتقل من يد إلى يد ، كما يضر بالأولاد ، حيث لا يجدون البيت الذي يستقرون فيه ، ويتمهد بهم بالقرية والتأديب . وقد روي عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه . وفي تهذيب السنن .

وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ، ولم يبجها مطلقاً فلما بلغه إكثار الناس منها رجع . وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها .

---

(١) الصحيح أن المتعة إنما حُرمت عام الفتح لانه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم بإذنه . ولو كان التحريم زمن خيبر لزم النسخ مرتين . وهذا لا يهد بمنه في الشريعة البتة ولا يقع منه فيها . ولهذا اختلف أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الجمر الأهلية يوم خيبر وعن متعة النساء . ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها فيه ، وقد بينه حديث مسلم ، وأنه كان عام الفتح . أما الإمام الشافعي فقد حل الأمر ط ظاهره فقال : لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه ، ثم أحله ثم حرمه ، إلا المتعة .

قال الخطابي : إن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس هل تدري ما صنعت ، وريم أفنت ؟ .. قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيه للشعراء .

قال : وما قالوا ؟

قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبه يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس ؟

هل لك في رخصة الأطراف آتية تكون مثواك حتى رجعة الناس ؟

فقال ابن عباس :

« إنا لله وإنا إليه راجعون ! » ... والله ما بهذا أفنت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للضرر ، وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير .

وزهدت الشيعة الامامية إلى جوازه .

وأركانهم عندهم .

١ - الصيغة : أي أنه يتمدد بلفظ ( زوجتك ) و ( أنكحتك ) و ( متمتك ) .

٢ - الزوجة : ويشترط كونها مسلمة او كتابية . ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة ويكره الزانية .

٣ - المهر : وذكره شرط ويكفي فيه المشاهدة ويتقدر بالتراضي ولو بكف من بر .

٤ - الأجل : وهو شرط في العقد .

ويتقرر بتراضيها ، كالיום والسنة والشهر ، ولا بد من تعيينه .

ومن أحكام هذا الزواج عندهم .

١ - الإخلال بذكر المهر مع ذكر الأجر يُبطل العقد وذكر المهر من دون ذكر الأجل يقلبه دائماً .

٢ - ويلحق به الولد .

٣ - لا يقع بالتمتع طلاق ، ولا لمان .

٤ - لا يثبت به ميراث بين الزوجين .

٥ - أما الولد فإنه يرثها ويرثانه .

٦ - تنقضي عدتها إذا انقضى أجلها بمحضتين - إن كانت من تحيض ، فإن كانت من تحيض ولم تحض فعدتها خمسة وأربعون يوماً .

## تحقيق الشوكاني :

قال الشوكاني :

وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع ، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد .  
وغالفة طائفة من الصحابة له غير قادمة في حجيته ، ولا قائمة لنا بالمعصرة عن العمل به .

كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ، ورووه لنا ؛ حتى قال ابن عمر - فبا أخرجه عنه ابن ماجة بإسناد صحيح - أن رسول الله ﷺ : « أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجته بالحجارة » .  
وقال أبو هريرة فيما يروي عن النبي ﷺ : « هدم المتعة الطلاق والعدة والميراث » .  
أخرجه الدارقطني ، وحسنه الحافظ .

ولا ينمى من كونه حسناً كون في إسناده مؤتمل بن إسماعيل ؛ لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انضم اليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأن الحسن لغيره .  
وأما ما يقال من أن تحليل المتعة يجمع عليه ، والمجمع عليه قطعي ، وتحريمها يختلف فيه ، والمختلف فيه ظني ، والظني لا ينسخ القطعي ، فيجيب عنه :  
أولاً يمنع هذه الدعوى « أعني كون القطعي لا ينسخه الظني » فما الدليل عليها ؟  
وبجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع لمن قام في مقام المنع يسائل خصمه عن دليل العقل والسمع بإجماع المسلمين .

وثانياً بأن النسخ بذلك الظني إنما هو لاستمرار الحل ، والاستمرار ظني لا قطعي .  
وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبير « فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى » - فليست بقرآن عند مشرطي التواتر ، ولا سنة لأجل روايتها قرآناً ، فيكون من قبيل التفسير للآية ، وليس ذلك بحجة .  
وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة . كما تقرر في الأصول . انتهى .

## العقد على المرأة وفي نية الزوج طلاقها :

اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التوقيت وفي نيته أن يطلقها بعد زمن ، أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو مقيم به ، فالزواج صحيح .  
وخالف الأوزاعي قاعته زواج متعة .

قال الشيخ رشيد رضا تعليقا على هذا في تفسير المنار :

هذا وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة يقتضي منع النكاح بنية الطلاق ، وإن كان الفقهاء يقولون إن عقد النكاح يكون صحيحا إذا نوى الزوج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد .

ولكن كتمان إياه بعد خداعا وغشا . وهو أجدر بالطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج والمرأة ووليها . ولا يكون فيه من المقسدة إلا المبتة بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية ، وإثثار التنقل في مراتع الشهوات بين الذواقين والذواقات ، وما يترتب على ذلك من المنكرات .

وما لا يشترط فيه ذلك يكون على اشتغاله على ذلك غشا وخداعا تترتب عليه مفساد أخرى من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقة - وهو إحسان كل من الزوجين للآخر ، وإخلاصه له ، وتعاونها على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة .

### زواج التحليل

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثا بعد انقضاء عدتها ، أو يدخل بها ثم يطلقها ليحلها للزوج الأول .

#### حكمه :

- وهذا النوع من الزواج كبيرة من كبائر الإثم والفواحش حرمه الله ولعن فاعله .
- ١ - فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ - قال :
  - « لعن الله المحلل والمحلل له » رواه أحمد بسند حسن .
  - ٢ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله ﷺ - المحلل والمحلل له » . رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح وقد روي هذا الحديث عن النبي ﷺ - من غير وجه .
  - والمعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ - منهم : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم . وهو قول الفقهاء من التابعين .
  - ٣ - وعن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ - قال :
  - « ألا أخبركم بالتيس المستعارة ؟ ... قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « هو المحلل » لعن الله المحلل والمحلل له » .

رواه ابن ماجه ، والحاكم ، وأعلته أبو زرعة وأبو حاتم بالإرسال . واستنكره البخاري ، وفيه يحيى بن عثمان وهو ضعيف .

٤ - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل ، فقال : « لا . إلا نكاح رغبة ، لا دلسة ، ولا استنزاء بكتاب الله عز وجل حتى تذوق عُسَيْته » . رواه أبو اسحاق الجوزجاني .

٥ - وعن عمر رضي الله عنه قال :

« لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتها » .

فسئل ابنه عن ذلك فقال : كلاها زان .

رواه ابن المنذر ، وابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق .

٦ - وسأل رجل ابن عمر فقال :

ما تقول في امرأة تزوجتها لأهلها تزوجها ، ولم يأمرني ولم يعلم ؟

فقال له ابن عمر : « لا ، إلا نكاح رغبة ، إن أعجبتك أمسكتها ، وإن كرهتها فارتقتها ، وإن كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ » .

وقال : لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها .

#### حكمه :

هذه النصوص صريحة في بطلان هذا الزواج وعدم صحته<sup>(١)</sup> لأن اللعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة ، وهو لا يحل للمرأة للزوج الأول . ولو لم يشترط التحليل عند العقد ما دام قصد التحليل قائماً ، فإن العبدة بالمقاصد والنوايا .

#### قال ابن القيم :

ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهاءهم بين اشتراط ذلك بالقول ، أو بالتواطؤ والقصد . فإن المقصود في العقود عندهم معتبرة ، والأعمال بالنيات . والشرط التواطؤ عليه الذي دخل عليه التماقضان كاللفوظ عندهم . والألفاظ لا تراد لمعناها ، بل للدلالة على المعاني . فإذا ظهرت المعاني والمقاصد ، فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل ، وقد تحققت غاياتها فتركت عليها أحكامها .

---

(١) ثبت فيه جميع أحكام العقود الفاسدة ولا يثبت به الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول .



وكيف يقال : إن هذا زواج محمل به الزوجة لزوجها الأول ، مع قصد التوقيت ، وليس له غرض في دوام العشرة ولا ما يقصد بالزواج من التناسل وتربية الأولاد وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج .  
إن هذا الزواج الصوري كذب وخداع لم يشعره الله في دين ، ولم يبعه لأحد ، وفيه من المفاسد والمضار ما لا يخفى على أحد .

**قال ابن تيمية :**

دين الله أزكى وأطهر من أن يحرم فرجاً من الفروج حتى يستعار له تيس من التيس ، لا يرغب في نكاحه ولا مصاهرته ، ولا يراد بقاؤه مع المرأة أصلاً ، فيزوّ عليها ، ومحمل بذلك فإن هذا سفاح وزنى ، كما سماه أصحاب رسول الله ﷺ .  
فكيف يكون الحرام علناً ؟ ... أم كيف يكون الحديث مطيباً ؟ ... أم كيف يكون النجس مطهراً ؟ ...

وغير خاف على من شرح الله صدره للإسلام ونور قلبه بالإيمان أن هذا من أقبح الفبائح التي لا تأتي بها سياسة عاقل ، فضلاً عن شرائع الأنبياء لا سيما أفضل الشرائع وأشرف المناهج . انتهى .

هذا هو الحق ، وإليه ذهب مالك ، وأحمد ، والثوري ، وأهل الظاهر ، وغيرهم من الفقهاء ، منهم الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، والليث ، وابن المبارك .  
وذهب آخرون إلى أنه جائز إذا لم يشترط في العقد .  
لأن القضاء بالظواهر لا بالمقاصد والضمائر ، والنيات في العقود غير معتبرة :

**قال الشافعي :**

الحلل الذي يفسد نكاحه هو من يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ، فاما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقده صحيح .

**وقال أبو حنيفة وزفر :**

إن اشترط ذلك عند إنشاء العقد ، بأن صرح أنه يحلها لأول محمل الأول ويكره .  
لأن عقد الزواج لا يبطل بالشروط الفاسدة ، فتحل للزوج الأول بعد طلاقها من الزوج الثاني أو موته عنها وانقضاء عدتها .  
وعند أبي يوسف هو عقد فاسد ؛ لأنه زواج مؤقت ، ويرى محمد صحة العقد الثاني ، ولكنه لا يحلها للزوج الأول .

## الزواج الذي تحل به المطلقة للزوج الأول :

إذا طلق الرجل زوجته ثلاث تطليقات فلا تحل له مراجعتها حتى تتزوج بعد انقضاء عدتها زوجاً آخر زوجاً صحيحاً لا بقصد التحليل .

فإذا تزوجها الثاني زواج رغبة ، ودخل بها دخولاً حقيقياً حتى ذاق كل منها عسيلة الآخر ، ثم فارقتها بطلاق أو موت ، حل للأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها .

روى الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم عن عائشة :

جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ فقالت :

إني كنت عند رفاعة ، فطلقني . فَبَتْ طلاقاً فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير ، وما معه إلا مثل 'هدية الثوب' ، فتبسم النبي ﷺ ، وقال :

أتردين أن ترجمي إلى 'رفاعة' ؟ ... لا ... حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك .

وذوق العسيلة كناية عن الجماع .

ويكفي في ذلك التقاء الحتانين الذي يوجب الحد والفصل ونزل في ذلك قول الله

تعالى :

« فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، وَعَلَى هَذَا فَمَنْ الْمَرْأَةُ لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِلَّا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ :

١ - أن يكون زواجها بالزوج الثاني صحيحاً<sup>(١)</sup> .

٢ - أن يكون زواج رغبة .

٣ - أن يدخل بها دخولاً حقيقياً بعد العقد ، ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته .

## حكمة ذلك :

قال المفسرون والعلماء في حكمة ذلك :

انه اذا علم الرجل أن المرأة لا تحل له بعد أن يطلقها ثلاث مرات إلا إذا نكحت زوجاً غيره فإنه يرتدع ؛ لأنه مما تأباه غيرة الرجال وشهامتهم ، ولا سيما إذا كان الزوج

(١) استدل العلماء بهذا على أن نية المرأة التحليل ليست بشيء ، فلو قصدت التحليل أو قصد وليها ولم يقصد الزوج لم يؤثر ذلك في العقد .

وكذلك للزوج الأول فإنه لا عليك شيئاً من العقد ولا من دفعه ، فهو أجني ، وإنما لمن إذا وجسج إلى المرأة بذلك التحليل ، لأنها لم تحل له ، فكان زانياً .

(٢) الزواج الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثاً .

الآخر عدواً أو مناظراً للأول . وزاد على ذلك صاحب المنار فقال في تفسيره إن الذي يطلق زوجته ، ثم يشعر بالحاجة إليها فيرجعها فادماً على طلاقها ، ثم يموت عشرتها بعد ذلك فيطلقها ، ثم يبدو له ويرجع عنده عدم الاستغناء عنها ، فيرجعها ثانية ، فإنه يتم له بذلك اختبارها . لأن الطلاق الأول ربما جاء عن غير روية تامة ومعرفة صحيحة منه بمقدار حاجته الى امرأته .

ولكن الطلاق الثاني لا يكون كذلك ، لأنه لا يكون إلا بعد الندم على ما كان أولاً ، والشعور بأنه كان خطأ ، ولذلك قلنا إن الاختبار يتم به . فإذا هو راجعها بعده كان ذلك ترجيحاً لمساكها على تسريحها . ويبعد أن يعود إلى ترجيح التسريح بعد أن رأى بالاختبار التام مرجوحاً . فإذا هو عاد وطلّق ثالثة ، كان ناقص العقل والتأديب . فلا يستحق أن تجعل المرأة كرهه بيده يقذفها متى شاء وتقبله ويرجعها متى شاء هو . بل يكون من الحكمة أن تبين منه ويخرج أمرها من يده ؛ لأنه علم أن لا نقية بالتنامي وإقامتها حدود الله تعالى .

فإن اتفق بعد ذلك أن تزوجت برجل آخر عن رغبة ، واتفق أن يطلقها الآخر أو مات عنها ، ثم رغب فيها الأول وأحب أن يتزوج بها - وقد علم أنها صارت فراساً لغيره - ورغبت هي بالعودة إليه فإن الرجاء في التنامي وإقامتها حدود الله تعالى ، يكون حينئذ قوياً جداً ، ولذلك أحلت له بعد العدة .

### صبغة العقد المقترنة بالشرط

إذا قرن عقد الزواج بالشرط : فإما أن يكون هذا الشرط من مقتضيات العقد أو يكون منافيّاً له ؛ أو يكون ما يعود نفعه على المرأة ؛ أو يكون شرطاً نهى الشارع عنه . ولكل حالة من هذه الحالات حكم خاص بها نجمله فيما يلي :

#### ١ - الشروط التي يجب الوفاء بها :

من الشروط ما يجب الوفاء به ، وهي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده<sup>(١)</sup> ولم تتضمن تفسيراً لحكم الله ورسوله ، كاشتراط العشرة بالمعروف والإنفاق عليها وكسوتها

(١) جزء ٢ ص ٢٩٢ .

(٢) النودي ، شرح مسلم .

وسكانها بالمعروف ، وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها وينقسم لها كثيرها ، وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذن ولا تنشر عليه ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك .

## ٢ - الشروط التي لا يجب الوفاء بها :

ومنها ما لا يجب الوفاء به مع صحة العقد ، وهو ما كان منافعاً لمقتضى العقد<sup>(١)</sup> كاشتراط ترك الإنفاق والوطء أو كاشتراط أن لا مهر لها ، أو يعزل عنها ، أو اشتراط أن تنفق عليه ، أو تعطيه شيئاً ، أو لا يكون عندها في الأسبوع إلا ليلة ، أو شرط لها النهار دون الليل .

فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها ؛ لأنها تنافي العقد .  
ولأنها تضمن إسقاط حقوق تجب بالمقد قبل انقضائه ، فلم يصح ، كما لو أسقط الشفيع شفيعته قبل البيع .

أما العقد في نفسه فهو صحيح ؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به ، فلم يبطل ، كما لو شرط في العقد صداقاً محرماً ؛ ولأن الزواج يصح مع الجهل بالمعوض ، فجاز أن ينقذ مع الشرط الفاسد .

## ٣ - الشروط التي فيها نفع للمرأة :

ومن الشروط ما يعود نفعه وفائدته إلى المرأة ، مثل أن يشترط لها ألا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو لا يسافر بها أو لا يتزوج عليها ونحو ذلك .

فمن العلماء من رأى أن الزواج صحيح وأن هذه الشروط ملغاة ولا يلزم الزوج الوفاء بها . ومنهم من ذهب إلى وجوب الوفاء بما اشترط للمرأة ، فإن لم يف لها فسخ الزواج .  
والأول مذهب أبي حنيفة والشافعي وكثير من أهل العلم ، واستدلوا بما يأتي :

١ - أن رسول الله ﷺ قال :

« المسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .

قالوا وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال ، وهو التزوج والتسري والسفر وهذه كلها حلال .

٢ - وقوله ﷺ :

« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » .  
قالوا : وهذا ليس في كتاب الله لأن الشرع لا يقتضيه .

---

(١) راد المادح : ص ٤٠٤ وانظر للمنفق .

٣ - قالوا : إن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ولا مقتضاء .

والرأي الثاني مذهب عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وعمرو بن العاص وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وطاوس والأزاعي وإسحاق والحناينة ، واستدلوا بما يأتي :

١ - يقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » .

٢ - وقول رسول الله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » .

٣ - روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال :

« أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج »<sup>(١)</sup> .

٤ - روى الأثرم بإسناده : أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ، ثم أراد نقلها ، فخاصموه إلى عمر بن الخطاب ، فقال لها شرطها « مقاطع الحقوق عند الشروط » .

٥ - ولأنه شرط لها فيه منفعة ومقصود ، لا يتنع المقصود من الزواج فكان لازماً كما لو شرطت عليه زيادة المهر .

قال ابن قدامة مرجعاً هذا الرأي ومفتدأً الرأي الأول :

أن قول من سمينا من الصحابة ، لا نعلم له مخالفاً في عصرهم ، فكان إجماعاً .

وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « كل شرط ... النخ » .

أي ليس في حكم الله وشرعه ، وهذا مشروع ، وقد ذكرنا مسأله على مشروعيتها ، على أن الخلاف في مشروعيتها ، ومن نفى ذلك فعمله الدليل .

وقولهم : إن هذا يحرم الحلال ، قلنا : لا يحرم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها به .

وقولهم : ليس من مصلحة ، قلنا : لا نسلم بذلك ... فإنه من مصلحة المرأة ، وما كان من مصلحة الماعد كان من مصلحة عقد .

وقال ابن رشد<sup>(٢)</sup> : وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص ، فأما العموم فحديث

عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ خطب الناس فقال في خطبته :

« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط » .

---

(١) أي أحق للشروط بالوفاء بشروط الزواج ، لأن أمره أحقر وبابه أضيق .

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٥ .

وأما الخصوص ، فحديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال :  
 « أحق الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج » .  
 والحديثان صحيحان ؛ أخرجهما البخاري ومسلم .  
 إلا أن المشهور عند الأصوليين القضاء بالخصوص على العموم ، وهو « لزوم الشروط » .  
 وقال ابن تيمية<sup>(١)</sup> :

ومقاصد العقلاء إذا دخلت في العقود ، وكانت من الصلاح الذي هو المقصود لم تذهب  
 غنوا ولم تهدر رأساً ، كالأجال في الأعواض ، ونقود الأثمان المينة ببعض البلدان ،  
 وبصفات في المبيعات ، والحرقة المشروطة في أحد الزوجين .  
 وقد نفى الشروط ما لا يفيد الإطلاق ؛ بل ما يخالف الإطلاق .

#### ٤ - الشروط التي نهى الشارع عنها :

ومن الشروط ما نهى الشارع عنها ويعرم الوفاء بها .  
 وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاق ضررتها .  
 فعن أبي هريرة أن النبي عليه السلام :  
 « نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على بيعه ، ولا تسأل المرأة طلاق  
 أختها لتكفي ، ما في صفتها أو إناثها<sup>(٢)</sup> » فإنما رزقها على الله تعالى « متفق عليه .  
 وفي لفظ متفق عليه . نهى أن تشترط المرأة طلاق أختها ...  
 وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله عليه السلام قال :  
 « لا يحل أن تُشكَّح امرأة بطلاق أخرى » رواه أحمد .  
 فهذا النهي يقتضي فساد المهي عنه ، ولأنها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه  
 وحق امرأته ، فلم يصح ، كما لو شرطت عليه فسخ بيعه .  
 فإن قيل : فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها ، حتى صححتهم  
 هذا ، وأبطلتم شرط طلاق الضررة .

(١) نظرية المقدس ٢١١ .

(٢) تكفي ، قيل . ومعنى الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته ، وأن يتزوجها  
 فيصير لها من نفقة ومعرفته ومشاركتها ما كان للطلقة .

أجاب ابن القيم عن هذا فقال :

قيل : الفرق بينها أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشماتة أعدائها ما ليس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها ، وقد فرق النص بينها ، فقياس أحدهما على الآخر فاسد .

٥ - ومن صور الزواج المقترن بشرط غير صحيح زواج الشغار :

وهو أن يزوج الرجل وليته رجلاً ، على أن يزوجه الآخر وليته ، وليس بينها صداق . وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا الزواج فقال :

١ - « لا شغار<sup>(١)</sup> في الإسلام » .

رواه مسلم عن ابن عمر ، ورواه ابن ماجه من حديث أنس بن مالك . قال في الزوائد :

إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، وله شواهد صحيحة ، ورواه الترمذي من حديث عمران بن الحصين وقال :

حديث حسن صحيح .

٢ - وعن ابن عمر قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن الشغار » .

والشغار . أن يقول الرجل للرجل . زوجني ابنتك أو أختك ، على أن تزوجك ابنتي أو أختي ، وليس بينها صداق<sup>(٢)</sup> ، رواه ابن ماجه .

رأي العلماء فيه :

استدل جمهور العلماء بهذين الحديثين على أن عقد الشغار لا ينمقد أصلاً وأنه باطل . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحاً ، ويجب لكل واحدة من البنيتين مهر مثلها على زوجها ؛ إذ أن الرجلين سميّا ما لا تصلح تسميته مهراً ، إذ جَسَلُ المرأة مقابل المرأة ليس بمال .

---

(١) الشغار أصله الخلو ، يقال : بقة شائرة إذا خلت عن السلطان ، والراد به هنا الخلو عن الهر . وقيل : إنما سمي شغاراً لقبه ، تشبيهاً برفع الكلب وجهه ليبرل في القبع . يقال : شتر الكلب إذا رفع وجهه ليبرل .

وكان هذا النوع من الزواج معروفاً زمن الجاهلية .  
(٢) قال النووي : أجموا على أن غير البنات من الاخوات وبنات الاح وغيرهن كلبنات في ذلك .

فالفساد فيه من قبيل المهر ، وهو لا يوجد فساد العقد ، كما لو تزوج على خمر أو خنزير . فإن العقد لا يفسخ ، ويكون فيه مهر المثل .

علة النهي عن نكاح الشغار :

واختلف العلماء في علة النهي :

ف قيل : هي التعليق والتوقيف ؛ كأنه يقول « لا ينقذ زواج ابنتي حتى ينقصد زواج ابنتك » .

وقيل : إن العلة الشريك في البضع ، وجس بضع كل واحدة مهرأ للأخرى .

وهي لا تنفع به ، فلم يرجع إليها المهر ، بل عاد المهر إلى الولي ، وهو ملكه لبضع زوجته بتملكه لبضع موليته .

وهذا ظلم لكل واحدة من المراتين وإخلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به .

قال ابن القيم : وهذا موافق للغة العرب .

### شروط صحة الزواج

شروط صحة الزواج هي الشروط التي توقف عليها صحته ، بحيث إذا وجدت يعتبر عقد الزواج موجوداً شرعاً ، وثبت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه .

وهذه الشروط اثنان :

الشرط الأول : حل المرأة للتزوج بالرجل الذي يريد الاقتران بها .

فيشترط ألا تكون محرمة عليه بأي سبب من أسباب التحريم المؤقت أو المؤبد .

وسأني ذلك مفصلاً في بحث « المحرمات من النساء » .

الشرط الثاني : الأشهاد على الزواج .

وهو ينحصر في المباحث الآتية :

١ - حكم الإشهاد .

٢ - شروط الشهود .

٣ - شهادة النساء .

### حكم الإشهاد على الزواج

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج لا ينقذ إلا ببينة . ولا ينقذ حتى يكون الشهود حضوراً حالة للعقد ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى .



وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتماقدان بكتبان العقد وعدم إذاعته كان العقد صحيحاً<sup>(١)</sup> واستدلوا على صحته بما يأتي :

أولاً - عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « البنايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » رواه الترمذي ...

ثانياً - وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » رواه الدارقطني وهذا النفي يتوجه إلى الصحة ، وذلك يستلزم أن يكون الإشهاد شرطاً ؛ لأنه قد استلزم عدمه عدم الصحة ، وما كان كذلك فهو شرط .

ثالثاً - وعن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتي بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة . فقال :

« هذا نكاح السر ، ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت » .. رواه مالك في الموطأ .

والأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنه يقوي بعضها بعضاً .

قال الترمذي :

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم ، قالوا :

« لا نكاح إلا بشهود » لم يختلف في ذلك من مضى منهم إلا قوم من المتأخرين من أهل العلم .

رابعاً - ولأنه يتعلق به حق المتماقدين ، وهو الولد ، فاشتطت الشهادة فيه ؛ لئلا يجحد أبوه فيضيع نسبه .

ويرى بعض أهل العلم أنه يصح بغير شهود :

---

(١) من ذهب مالك وأصحابه أن الشهادة على النكاح ليست بقرض . ويكتفي من ذلك شهوره والإعلان به . واحتجوا لمذهبهم بأن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد . وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع . والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد أخرى بأن لا يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه وإنما القرض والإعلان والظهور لحفظ الأنساب .

والإشهاد يصلح بعد العقد للتداعي والاختلاف فيما يتمدد بين المتناكحين . فإن عقد العقد ولم يحضره شهود ثم أشهد عليه قبل الدخول لم يفسخ العقد ، وإن دخل ولم يشهدا فرق بينها .

منهم الشعة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وابن المنذر ، وداود ،  
وفعله ابن عمر ، وابن الزبير .  
وروي عن الحسن بن علي أنه تزوج بغير شهادة ، ثم أعلن النكاح .

#### قال ابن المنذر :

لا يثبت في الشاهدين في النكاح خير .  
وقال يزيد بن هارون : أمر الله تعالى بالإشهاد في البيع دون النكاح ، فاشتراط  
أصحاب الرأي الشهادة للنكاح ، ولم يشترطوها للبيع .  
وإذا تم العقد فأسروه وتواصوا بكتاتنه صح مع الكراهة : لخالفته الأمر بالإعلان ،  
والله ذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر .  
وعمن كره ذلك عمر ، وعروة ، والشعي ، ونافع .  
وعند مالك أن العقد يفسخ .

روى ابن وهب عن مالك في الرجل يتزوج المرأة بشهادة رجلين ويستكتمها ؟ قال  
يفرق بينهما بتطليقة ، ولا يجوز النكاح ، ولها صداقها إن أصابها ، ولا يعاقب الشاهدان .

#### ما يشترط في الشهود :

يشترط في الشهود : العقل ، والبلوغ وسماع كلام المتعاقدين مع فهم أن المقصود به عقد  
الزواج<sup>(١)</sup> .  
فلو شهد على العقد صبي ، أو مجنون أو أصم أو سكران ؛ - فإن الزواج لا يصح ؛  
إذ أن وجود هؤلاء كعدمه .

#### اشتراط العدالة في الشهود :

وأما اشتراط العدالة في الشهود ، فنذهب الأحناف إلى أن العدالة لا تشترط ، وأن  
الزواج ينمق بشهادة الفاسقين ، وكل من يصلح أن يكون ولياً في زواج يصلح أن يكون  
شاهداً فيه .. ثم إن المقصود من الشهادة الإعلان ..  
والشافعية قالوا : لا بد من أن يكون الشهود عدولاً للحديث المتقدم : « لا نكاح إلا  
بولي وشاهدي عدل » .

وعندهم أنه إذا عقد الزواج بشهادة مجهولي الحال ففيه وجهان . والمذهب أنه يصح .

(١) وإذا كان الشهود عبياتاً يشترط فيهم تبين الصورت ومعرفة صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيها .

لأن الزواج يكون في القرى والبادية وبين عامة الناس ، من لا يعرف حقيقة العدالة ، فاعتبار ذلك يشق فالكففي بظاهر الحال ، وكون الشاهد مستورا لم يظهر فسقه .  
فإذا تبين بعد المقد أنه كان فاسقا لم يؤثر ذلك في المقد ، لأن الشرط في العدالة من حيث الظاهر ألا يكون ظاهر الفسق ، وقد تحقق ذلك .

#### شهادة النساء :

والشافعية والحنابلة يشترطون في الشهود الذكورة ، فإن عقد الزواج بشهادة رجل وامرأتين لا يصح ، لما رواه أبو عبيد عن الزهري أنه قال :

« مضت السنة عن رسول الله ﷺ : أن لا يجوز شهادة النساء في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في الطلاق » .

ولأن عقد الزواج عقد ليس بمال ، ولا المقصود منه المال ، ويحضره الرجال غالباً ، فلا يثبت بشهادتين كالحدود .

والأحناف لا يشترطون هذا الشرط ، ويرون أن شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية ، لقول الله تعالى :

« وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ : فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » .

ولأنه مثل البيع في أنه عقد معارضة فيعقد بشهادتين مع الرجال .

#### اشتراط الحيوة :

ويشترط أبو حنيفة والشافعي أن يكون الشهود أحراراً .

وأحمد لا يشترط الحرية ، ويرى أن شهادة المبيدين ينعقد بها الزواج ، كما تقبل في سائر الحقوق ، وأنه ليس فيه نص من كتاب ولا سنة يرد شهادة العبد ، وينع من قبولها ما دام أميناً صادقاً تقياً .

#### اشتراط الاسلام :

والفقهاء لم يختلفوا في اشتراط الإسلام في الشهود إذا كان العقد بين مسلم ومسلمة .

واختلفوا في شهادة غير المسلم فبأن كان الزوج وحده مسلماً .

ف عند أحمد والشافعي وعبد بن الحسن أن الزواج لا يتعقد لأنه زواج مسلم ، لا تقبل فيه شهادة غير المسلم .

وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف شهادة كتابيين إذا تزوج مسلم كتابية .  
وأخذ بهذا مشروع قانون الأحوال الشخصية .

### عقد الزواج شكلي :

عقد الزواج يتم بتحقيق أركانه ، وشرائط انعقاده إلا أنه لا تترتب عليه آثاره الشرعية إلا بشهادة الشهود ، وحضور الشهود خارج عن رضا الطرفين ، فهو من هذه الوجهة عقد شكلي ، وهو يخالف العقد الرضائي الذي يكفي في انعقاده اقتران القبول بالإيجاب ، ويكون الرضا من المتعاقدين وحده منسباً للعقد ومكوناً له كمقد الإجازة ونحوه ، فهو في هذه الحالة تترتب عليه أحكامه ، ويظهر القانون بمجانيته دون الإحتياج لشيء .

### شروط نفاذ العقد

- إذا تم العقد ووقع صحيحاً ، فإنه يشترط لنفاذه وعدم توقفه على إجازة أحد :
- ١ - أن يكون كل من المتعاقدين الذين توليا إنشاء العقد تام الأهلية ، أي عاقلًا بالغاً حراً .  
فإن كان أحد المتعاقدين ناقص الأهلية بأن كان معقوماً أو صغيراً مميزاً ، أو عبداً ؛ - فإن عقده الذي يعقد بنفسه بمنعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة الولي ، أو السيد ، فإن أجازه نفذ ، وإلا بطل .
  - ٢ - وأن يكون كل من المتعاقدين ذا صفة ، تجعل له الحق في مباشرة العقد .  
فلو كان المساعد فضولياً ؛ باشر العقد لا بوكالة ولا بولاية ، أو كان وكيلًا ولكن خالف فيها وكثّل فيه ، أو كان ولياً ولكن يوجد ولي أقرب منه مقدم عليه ؛ فإن عقد أي واحد من هؤلاء إذا استوفى شروط الانعقاد والصحة بمنعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة صاحب الشأن .

### شروط لزوم عقد الزواج

يلزم عقد الزواج إذا استوفى أركانه وشروط صحته وشروط نفاذه .  
وإذا لم يلبس لأحد الزوجين ولا لغيرهما حق نقض العقد ولا فسخه ، ولا ينتهي إلا بالطلاق أو الوفاة ، وهذا هو الأصل في عقد الزواج .

لأن المقاصد التي شرع من أجلها - من دوام العشرة الزوجية وتربية الأولاد والقيام على شؤونهم - لا يمكن أن تتحقق إلا مع لزومه .

ولهذا قال العلماء :

شروط لزوم الزواج يجمعها شرط واحد ، وهو ألا يكون لأحد الزوجين حق فسخ العقد بعد انقضائه وصحته ونفاذه ، فلو كان لأحد حق فسخه كان عقداً غير لازم .

متى يكون العقد غير لازم :

لا يكون العقد لازماً فيما يأتي من الصور :

إذا تبين أن الرجل غرر بالمرأة أو أن المرأة غررت بالرجل .

مثال ذلك أن يتزوج الرجل المرأة وهو عقيم ، لا يولد له ولم تكن تعلم بعقمه ، فلها في هذه الحال حق نقض العقد وفسخه متى علفت ، إلا إذا اختارت زوجاً لها ، ورضيت معاشرته .

قال عمر رضي الله عنه لمن تزوج امرأة - وهو لا يولد - أخبرها أنك عقيم وخيرها<sup>(١)</sup> .

ومن صور التفرير أن يتزوجها على أنه مستقيم ، ثم يتبين أنه فاسق ؛ - فلها كذلك حق فسخ العقد .

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية :

إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبانث ثيباً فله الفسخ ، وله أن يطالب بأرش الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب - وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر .

وكذلك لا يكون العقد لازماً إذا وجد الرجل بالمرأة عيباً ينفر من كمال الاستمتاع .

كان تكون مستعاضة دائماً ، فإن الاستعاضة عيب يثبت به فسخ النكاح<sup>(٢)</sup> .

وكذلك إذا وجد بها ما يمنع الوطء كأنسداد الفرج .

ومن الصيوب التي تجيز للرجل فسخ العقد : الأمراض المتفرة : مثل البرص والجنون والجذام . وكما يثبت حق الفسخ للرجل فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرص ، أو كان مجنوناً أو مجنوماً أو مجبوباً أو عتينا<sup>(٣)</sup> أو صغيراً .

(١) أي خيرها البقاء على العقد وبين فسخه . (٢) الاختيارات المليية وتختص الفتاوى لأن تيمية . الاستعاضة : التزيف . (٣) المجبوب : المفلوج الذي لا يصل إلى النساء من الارتخاء .

رأي الفقهاء في الفسخ بالغيوب :

وقد اختلف الفقهاء في ذلك .

١ - فمنهم من رأى أن الزواج لا يفسخ بالغيوب مهما كانت هذه الغيوب .  
من هؤلاء الفقهاء داود وابن حزم<sup>(١)</sup> .

قال صاحب الروضة الندية :

اعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء ، ووجوب النفقة ونحوها ، وثبوت الميراث ، وسائر الأحكام .  
وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت .  
فمن زعم أن يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب ، فعليه الدليل الصحيح المقضي للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية .

وما ذكره من الغيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها .

وأما قوله عليه السلام : « إلحقي بأهلك » فالصفة صيغة طلاق .

وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحل على المتيقن دون ما سواه .

وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح .

والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه .

ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض الغيوب بذلك دون بعض .

٢ - ومنهم من رأى أن الزواج يفسخ ببعض الغيوب دون بعض ، وهم جمهور أهل العلم ، واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

أولاً : ما رواه كعب بن زيد ، أو زيد بن كعب . أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها ووضع ثوبه ، وقعد على الفراش أبصر بكششها<sup>(٢)</sup> ، يباحاً فأنغاز<sup>(٣)</sup> عن الفراش ، ثم قال : خذي عليك ثيابك ، ولم يأخذ مما آتاها شيئاً . رواه أحمد وسعيد بن منصور .

ثانياً : عن عمر أنه قال : أيتها امرأة غر<sup>(٤)</sup> بها رجل ، بها جنون أو جذام ، أو يرص ، فلها مهرها بما أصاب منها . وصادق الرجل على من غر ... رواه مالك والدارقطني .  
وهؤلاء اختلفوا في الغيوب التي يفسخ بها النكاح . فخصها أبو حنيفة بالجلب والعنة .

(١) سيأتي عن ابن حزم أن الزوج للفسخ إذا اشترط شرطاً فلم يحده عند الزواج .

(٢) الكش : ما بين الخاضعين إلى الضلع . (٣) أنغاز : تنحى .

وزاد مالك والشافعي الجنون والبرص والجذام . والقَرَن ( انسداد في الفرج ) .  
وزاد أحمد على ما ذكره الأئمة الثلاثة أن تكون المرأة فتقاء ( منخرقة مسا بين  
السيلين ) .

### التحقيق في هذه القضية :

والحق أن كلا من الآراء المتقدمة غير جدير بالاعتبار ، وأن الحياة الزوجية التي بنيت  
على السكن والمودة والرحمة لا يمكن أن تتحقق وتستقر ما دام هناك شيء من العيوب  
والأمراض بنفر أحد الزوجين من الآخر . فإن العيوب والأمراض المنفرة لا يتحقق معها  
المقصود من النكاح .

ولهذا أذن الشارع بتخيير الزوجين في قبول الزواج أو رفضه .

وللإمام ابن القيم تحقيق جدير بالنظر والاعتبار :

قال : فالعمى ، والحرس ، والطرش ، وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو إحداها ،  
أو كون الرُّجُل كذلك ، من أعظم المنفرات ، والسكوت عنه من أقبح التدليس والنش ،  
وهو مناف للدين .

وقد قال أمير المؤمنين ( عمر بن الخطاب ) رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد  
له : أخبرها أنك عقيم ، وخَيْرَها .

فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هي عندها كمال بلا نقص .

قال : والقياس أن كل عيب بنفر الزوج الآخر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح من  
الرحمة والمودة ، يوجب الخيسار ، وهو أولى من البيع ، كما أن الشروط المشروطة في  
النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع .

وما ألزم الله رسوله مفروراً قط ، ولا مغبوناً بما غرَّ وغُبن به .

ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره ، وموارده ، وعدله وحكمته ، ومما اشتمل  
عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة .

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال : قال عمر  
رضي الله عنه :

أيما امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص ، فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها  
مهرها بميسه إياها ، وعلى الولي الصداق بما دلَّس ، كما غرَّه .

وروى الشعبي عن علي كرم الله وجهه :

أيما امرأة تزوجت وبها برص أو جنون ، أو جذام ، أو قرَن فزوجها بالخيار ما لم

بمسا ، إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق ، وإن مسها فلها المهر بما استحلت من فرجها .  
وقال وكيع : عن سفيان الثوري ، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، عن عمر  
رضي الله عنه قال :

« إذا تزوجها برصاء أو عيباء ، فدخل بها فلها الصداق ، ويرجع به على من غره » .  
قال : وهذا يدل على أن عمر لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص  
والحصر دون ما عداها .

وكذلك حكم قاضي الإسلام - شريح رضي الله عنه - الذي يضرب المثل بعلمه  
ودبته وحكمه .

قال عبد الرزاق : عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه ، خاصم رجل  
رجلا إلى شريح فقال :

إن هذا قال لي : إنا تزوجك أحسن الناس فجاءني بامرأة عيباء .

فقال شريح :

إن كان دلّس عليك بعيب لم يحز .

فتأمل هذا القضاء وقوله : « إن كان دلّس عليك بعيب » كيف يقتضي أن كل عيب  
دلّست به المرأة فللزواج الردّ به .

قال الزهري رضي الله عنه :

يرد النكاح من كل داء عضال قال : ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم  
يخصوا الردّ بعيب دون عيب ، إلا رواية رويت عن عمر :

« لا ترد النساء إلا من العيوب الأربعة : الجنون ، والحذام ، والبرص ، والداء  
في الفرج » .

وهذه الرواية لا نعلم لها إسناداً أكثر من أصبغ وابن وهب عن عمر وعلي رضي  
الله عنهما .

وقد روي ذلك عن ابن عباس بإسناد متصل .

هذا كله إذا أطلق الزوج .

وأما إذا اشترط السلامة ، أو اشترط الجمال فبانت شوهاء أو شرطها شابة حديثة  
السن فبانت عجوزاً شحطاء .

أو شرطها بيضاء فبانت سوداء .



أو بكراً فبانت ثيباً فله الفسخ في ذلك كله .  
فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، وإن كان بعده فلها المهر .  
وهو عُرم على وليّها إن كان غرّه .  
وإن كانت هي الغارّة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته .  
ونص على هذا أحمد في إحدى الروايتين عنه .  
وهو أقيسها وأولاهما بأصوله فبأن إذا كان الزوج هو المشرط .  
وقال أصحابه إذا شرطت فيه صفة فبأن بخلافها فلا خيار لها ، إلا في شرط الحرية إذا  
بان عبداً فلها الخيار ..  
وفي شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان .  
والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها .  
بل لإثبات الخيار لها إذا فأت ما اشترطته أولى .  
لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق .  
فإذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم  
تتمكنها أولى .  
وإذا جاز لها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دينية ، لا تشينه في دينه ولا في  
عرضه ، وإنما تمنع كمال لذتها واستمتاعها به .  
فإذا شرطته شاباً جبلاً صحيحاً فبان شيخاً مشوهاً أعمى ، أطرش ، أخرس ،  
أسود ، فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ ؟  
هذا في غاية الإمتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع .  
قال : وكيف يُمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدة من البرص ولا يمكن  
منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو أشد إعداءً من ذلك البرص اليسير .  
وكذلك غيره من أنواع الداء العضال .  
وإذا كان النبي ﷺ حرّم على البائع كتمان عيب سلعة ، وحرّم على من علمه أن  
يكتمه عن المشتري ، فكيف بالمعيب في النكاح ؟ ..  
وقد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس ، حين استشارته في نكاح معاوية وأبي جهم :  
« أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه » .  
فعلم أن بيان العيب في النكاح أولى وأوجب .  
فكيف يكون كتمان وتدليسه والفسخ الحرام به سبباً للزومه ؟ .. وجعل ذي القيب

غُلًا لازماً في عتق صاحبه مع شدة فقرته عنه ، ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه ؟

وهذا ما يعلم يقيناً أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه ، والله أعلم . انتهى .

وذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب فوجد أي عيب كان ، فالنكاح باطل من أصله غير منقذ ، ولا خيار له فيه ، ولا إجارة ، ولا نفقة ، ولا ميراث .

قال : إن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، إذ السالبة غير المعيبة بلا شك . فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما .

ما جرى عليه العمل بالمهاكم :

وقد جرى العمل الآن بالمهاكم حسب ما جاء بالمادة التاسعة من قانون سنة ١٩٢٠ .

« أنه ثبت للمرأة هذا الحق<sup>(١)</sup> إذا كان العيب مستمكناً لا يمكن البرء منه ، أو يمكن بعد زمن ، ولا يمكنها اللقاع معه إلا بفرض أيا كان هذا العيب ، كالجنون ، والجنون ، والبرص ، سواء أكان ذلك بالزوج قبل العقد ولم تعلم به ، أم حدث بعد العقد ولم تره به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب ، أو حدث العيب بعد العقد ، ورضيت صراحة أو دلالة بعد علمها ، فلا يجوز طلب التفريق ، واعتبر التفريق في هذا الحال طلاقاً بائناً ، ويستعان بأن الخبرة في معرفة العيب ومداه من الضرر .

وبما يدخل في هذا الباب - عند الأحناف - تزويج الكبيرة العاقلة نفسها من كفء بمهر أقل من مهر مثلها بدون رضا أقرب عصبتها .

وكذلك إذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء - عند عدمهما - وكان الزوج كفءاً ، وكان المهر مهر المثل كان الزواج غير لازم ، وسيأتي ذلك مفصلاً في مبحث الولاية .

شروط سماع الدعوى بالزواج قاتونا :

رأى المشرع الوضعي شروطاً لسماع الدعوى بالزواج من جهة ، وشروطاً أخرى لمباشرة عقد الزواج رسمياً من جهة أخرى ، نجعلها فيما يلي إتماماً للفائدة .

(١) حق التفريق .

## السوغ الكتائي لساع دعوى الزواج :

جاءت الفقرات الأربع من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .  
الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها :

« لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بها ، بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية ، سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيرهما ، إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك . يجوز سماع دعوى الزوجية ، أو الإقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثلاثمائة وسبع وتسعين فقط ، بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة .

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفي وعليها امضاءه كذلك .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م » .

## وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المواد ما يأتي :

«ومن القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص ، وأن لولي الأمر أن يتمتع قضائه عن سماع بعض الدعاوي ، وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس ، وصيانة للحقوق من العبث والضياع .

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك ، وأقرروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة ، واشتملت لائحتنا سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص ، وخاصة فيما يتعلق بدعاوي الزوجية والطلاق والإقرار بها .

وألف الناس هذه القيود واطمأنوا إليها بعدما تبين ما لها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأمر .

إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج — وهو أساس رابطة الأسرة — لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره .

فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يحجده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء .

وقد يدعي الزوجية بعض ذوي الأغراض زوراً وبهتاناً أو نكابة وتشهيراً، أو ابتغاء غرض آخر ، اعتماداً على سهولة إثباتها . خصوصاً وأن الفقه يجيز الشهادة باللسامع في الزواج ، وقد تدعى الزوجية بورقة إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً .

وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية ، كما في عقود الرهن وحجج الأوقاف ، وهي أقل منه ثباتاً وهو أعظم منها خطراً .

فحملنا الناس على ذلك، وإظهاراً لشرف هذا العقد، وتقديساً عن المحوود والإنكار، ومنعاً لهذه المقاصد العديدة واحتراماً لروابط الأسرة ، زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ التي نصها :

« ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م » .

#### تحديد سن الزوجين لمساع دعوى الزواج :

نصت الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من لائحة الإجراءات الشرعية « تسمع دعوى أنه على الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية ، أو سن الزوج تقل عن ثنائي عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة ما نصه :

« كانت دعوى الزوجية لا تسمع إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثنائي عشرة للزوج . سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد .

فترتب تيسيراً على الناس ، وصيانة للحقوق ، واحتراماً لآثار الزوجية ، أن يقصر المنع من المساع على حالة واحدة ، وهي ما إذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة » .

#### تحديد سن الزوجين لمباشرة عقد الزواج رسمياً :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من لائحة الإجراءات على أنه « لا يعوز مباشرة عقد الزواج ، ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ، ما لم تكن

من الزوجة ست عشرة سنة ، ومن الزوج ثمان عشرة وقت العقد .  
 وما جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة :  
 « إن عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقاءها ، والعناية بالنسل أو إهماله .  
 وقد تطورت الحال بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ولا تستأهل الزوجة والزوج لذلك غالباً قبل سن الرشد المالي<sup>(١)</sup> .  
 غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي ، وما يلزم لتأهل البنت للمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي ؛ - كان من المناسب أن يكون سن الزواج للفتى ثمان عشرة ، وللقاتنة ست عشرة .  
 فلهذه الأغراض الاجتماعية حدد الشارع المصري سن الزواج لمباشرة العقد رسمياً ، كما حدد سنًا لسماح ، دعوى الزوجية قانوناً » .  
 وصيانة لقانون تحديد النسل لمباشرة العقد صدر قانون رقم ٤٤ من السنة ١٩٣٣ ونص المادة الثانية منه ما يأتي :

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة - بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج - أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أو قدم لها أوراقاً كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال ، أو الأوراق .  
 ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

### المحرمات من النساء

ليست كل امرأة صالحة للعقد عليها بل يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها أن تكون غير محرمة على من يريد التزوج بها ، سواء أكان هذا التحريم مؤبداً أم مؤقتاً .  
 والتحريم المؤبد يمنع المرأة أن تكون زوجة للرجل في جميع الأوقات .  
 والتحريم المؤقت يمنع المرأة من التزوج بها ما دامت على حالة خاصة قائمة بها .  
 فإن تغير الحال وزال التحريم الوقفي صارت حلالاً .

(١) سن الرشد المالي إحدى وعشرون سنة ميلادية .

وأَسبابُ التحريمِ المؤيدة هي :

١ - النسب .

٢ - المصاهرة .

٣ - الرضاع .

وهي المذكورة في قول الله تعالى :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ ، وَخَالَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَبَنَاتُ نِسَائِكُمْ اللَّاتِي فِي بُحْبُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونَا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ، إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » .

والمؤقتة تنحصر في أنواع . وهذا بيان كل منها :

الحرمان من النسب هن :

١ - الأمهات .

٢ - البنات .

٣ - الأخوات .

٤ - العمات .

٥ - الخالات .

٦ - بنات الأخ .

٧ - بنات الأخت .

والأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة .

فيدخل في ذلك الأم ، وأمهاتها ، وجداتها ، وأم الأب ، وجداته ، وإن علون .

البنات اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، أو كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات .

فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها .

والأخت : اسم لكل أنثى جاورتك في أصلتك أو في أحدهما .

والعمة : اسم لكل أنثى شاركت أباك أو جدك في أصله ، أو في أحدهما .

وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهي أخت أبي أمك .

والحالة : اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما .  
وقد تكون من جهة الأب . وهي أخت أم أبيك .  
وبنت الأخ : اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة ، بواسطة أو مباشرة ، وكذلك بنت الأخت .

الحرمات بسبب المصاهرة<sup>(١)</sup> :

الحرمات بسبب المصاهرة هن :

١ - أم زوجته ، وأم وأمها . وأم أبيها ، وإن علت ؛ لقول الله تعالى : « وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ » .

ولا يشترط في تحريمها الدخول بها ، بل مجرد العقد عليها بحرمها<sup>(٢)</sup> .

٢ - وابنة زوجته التي دخل بها .

ويدخل في ذلك بنات بناتها ، وبنات أبنائها ، وإن نزلن ؛ لأنهن من بناتها لقول الله تعالى :

« وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » .

والربائب : جمع ربيبة ، وربيب الرجل ولد امرأته من غيره .

سمي ربيباً له ؛ لأنه يرَبُّه كما يرَبُّ ولده ( أي يموه ) .

وقوله : اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ ، وصف لبيان الشأن الغالب في الربيبة ، وهو أن تكون في حجر زوج أمها ، وليس قيداً .

وعند الظاهرية أنه قيد ، وأن الرجل لا تحرم عليه ربيبته - أي ابنة امرأته - إذا لم تكن في حجره .

وروي هذا عن بعض الصحابة .

فمن مالك بن أوس قال : « كان عندي امرأة فَتَوَفَّيْتِ وقد ولدت لي ، فوجدت<sup>(٣)</sup> »

فلقيني علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : مالك ؟  
فقلت : توفيت المرأة .

(١) المصاهرة ، القرابة الناشئة بسبب الزواج .

(٢) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من عقد على امرأة ولم يدخل بها جاز له أن يتزوج بأها .

(٣) حزن .

فقال : أها بنت ؟

قلت : نعم ، وهي بالطائف .

قال : كانت في حجركِ ؟

قلت : لا .

قال : « انكحها » .

قلت : فأين قول الله تعالى : « وَرَبَّائِبُكُمْ لِأَلْيَقِي فِي حُجُورِكُمْ ... » ؟؟

قال : إنها لم تكن في حجركِ ، إنما ذلك إذا كانت في حجركِ .

ورد جمهور العلماء هذا الرأي وقالوا : أن حديث عليّ هذا لا يثبت ، لأنه من رواية إبراهيم بن عبيد ، عن مالك بن أوس ، عن علي رضي الله عنه .

وابراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف .

٣- زوجة الابن ، وابن ابنه ، وابن بنته وإن نزل لقول الله تعالى : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » .

و « الحلائل » جمع حليلة ، وهي الزوجة ، و « الزوج حليل » .

٤- زوجة الأب :

يحرم على الابن التزوج بجميلة أبيه ، بمجرد عقد الأب عليها ، ولو لم يدخل بها .

وكان هذا النوع من الزواج فاشياً في الجاهلية ، وكانوا يسمونه زواج المقت<sup>(١)</sup> وسمي الولد منها مقتاً ، مقتياً .

وقد نهى الله عنه وضمه ونكّر منه .

قال الإمام الرازي : مراتب القبح ثلاث : القبح العقلي ، والقبح الشرعي ، والقبح المعادي .

وقد وصف الله هذا الشكاح بكل ذلك .

فقوله سبحانه : « فَاحْشَهِ » إشارة إلى مرتبة قبحه العقلي ، وقوله تعالى : « وَمَقْتاً » إشارة إلى مرتبة قبحه الشرعي ، وقوله تعالى : « وَسَاءَ سَيْبِلاً » إشارة إلى مرتبة قبحه المعادي .

وقد روى ابن سعد عن محمد بن كعب سبب نزول هذه الآية ، قال :

١ - أصل المقت البغض من مقتته يحقته مقتاً فهو عقرت ومقتية .



كان الرجل إذا توفي عن امرأته ؛ كان ابنه أحق بها أن ينكحها إن شاء ، إن لم تكن أمّه ، أو يُنكحها من شاء .

فلما مات أبو قيس بن الأسلت قام ابنه عصن فورث نكاح امرأته ولم ينفق عليها ولم يورثها من المال شيئاً ، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال :

« إرجعي لعل الله ينزل عليك شيئاً » فنزلت الآية :

« وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ » ، إنه كان فاحشةً ومقتناً وساء سبيلاً .

ويرى الأحناف أن من زنى بامرأة ، أو لساها أو قبَّلَهَا ، أو نظر إلى فرجها بشهوة ، حرم عليه أصولها وفروعها ، وتحرم هي على أصوله وفروعه .

إذ أن حرمة المصاهرة تثبت عندهم بالزنا ، ومثله مقدماته ودواعيه ؛ قالوا :

ولو زنا الرجل بأم زوجته ، أو بבתها حرمت عليه حرمة مؤبدة .

ويرى جمهور العلماء أن الزنا لا تثبت به حرمة المصاهرة ، واستدلوا على هذا بما يأتي :

١ - قول الله تعالى :

« وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » ، فهذا بيان عما يحل من النساء بعد بيان ما حرم منهن ، ولم يذكر أن الزنا من أسباب التحريم .

٢ - روت عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ سئل عن رجل زنى بامرأة . فأراد أن يتزوجها أو ابنتها . فقال ﷺ :

« لا يحرم الحرام الحلال » ، إنما يحرم ما كان بنكاح » رواه ابن ماجه عن ابن عمر .

٣ - إن ما ذكروه من الأحكام في ذلك هو مما تمس إليه الحاجة ، وتعم به البلوى أحياناً ، وما كان الشارع ليسكت عنه ، فلا ينزل به قرآن . ولا تقضي به سنة ، ولا يصح فيه خبر ، ولا أثر عن الصحابة ، وقد كانوا قريبي عهد بالجاهلية التي كان الزنا فيها فاشياً بينهم .

فلو فهم أحد منهم أن لذلك مدركاً في الشرع أو تدل عليه علة وحكمة لسألوا عن ذلك ، وتوفرت الدواعي على نقل ما يفتنون به<sup>(١)</sup> .

٤ - ولأن معنى لا تصير به المرأة فراشاً ، فلم يتعلق به تحريم المصاهرة ، كاللباشرة بغير شهوة .

---

(١) التار ، جزء ٤ ص ٤٧٩ .

## المحرمات بسبب الرضاع

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .  
والذي يحرم من النسب : الأم ، والبنت ، والأخت ، والعمة ، والخالة ، وبنات  
الأخ ، وبنات الأخت .

وهي التي بينها الله تعالى في قوله :  
« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ ،  
وَخَالَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتَكُمْ ،  
وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ » ...  
وعلى هذا ، فتتوزل المرضعة منزلة الأم ، وتحرم على المرضع ، هي وكل من يحرم على  
الابن من قبل أم النسب . فتعزم :

- ١ - المرأة المرضعة ، لأنها بارضاعها تعد أمًا للرضيع .
- ٢ - أم المرضعة ، لأنها جدة له .
- ٣ - أم زوج المرضعة - صاحب اللبن - لأنها جدة كذلك .
- ٤ - أخت الأم لأنها خالة الرضيع .
- ٥ - أخت زوجها - صاحب اللبن - لأنها عمة .
- ٦ - بنات بنيتها وبناتها ، لأنهن بنات إخوته وأخواته .
- ٧ - الأخت ، سواء أكانت أختًا لأب وأم . أو أختًا لأم ، أو أختًا لأب (١) .

### الرضاع الذي يثبت به التحريم :

الظاهر أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم ، هو مطلق الإرضاع .  
ولا يتحقق إلا برضعة كاملة ، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ويمتص اللبن منه ، ولا  
يترك إلا طائفاً من غير عارض يمرض له .  
فلو مص مصّة أو مصتين ، فإن ذلك لا يحترّم لأنه دون الرضعة ، ولا يؤثر  
في الغذاء .

(١) الأخت لأب وأم : وهي التي أرضعتها الأم بلبان الأب ، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو  
رضعت قبله أو بعده .

والأخت من الأب ، وهي التي أرضعتها زوجة الأب ...  
والأخت من الأم ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان رجل آخر .

قالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله ﷺ :  
« لا تُحَرِّمُ المَعةَ ولا المَستَنَ » ، رواه الجماعة إلا البخاري .  
والمَعة هي الواحدة من المص . وهو أخذ البير من الشيء .  
يقال أمصتهُ وَصَصْنَهُ ، أي شربته شرباً رقيقاً . هذا هو الأمر الذي يبدو  
لنا راجعاً .  
وللعلماء في هذه المسألة آراء نجملها فيما يأتي :

١ - أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم أخذاً بإطلاق الإرضاع في الآية .  
ولمّا رواه البخاري ، ومسلم ، عن عقبة بن الحارث ، قال :  
تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت : « قد أرضعتكما » .  
فاتيت النبي ﷺ ، فذكرت له ذلك ، فقال :  
« وكيف ، وقد قيل ...؟ دعها عنك » .  
فتذكر الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضعات ، وأمره بتركها دليل على أنه لا اعتبار  
إلا بالإرضاع ، فحيث وجد اسمه وجد حكمه .  
ولأنه فعل يتعلق به التحريم ، فيستوي قليله وكثيره كالوطء الموجب له .  
ولأن إنباش العظم ، وإنبات اللحم ، يحصل بقليله وكثيره .  
وهذا مذهب « علي » ، و « ابن عباس » ، و « سعيد بن المسيب » و « الحسن البصري »  
و « الزهري » و « قتادة » و « حماد » و « الأوزاعي » ، و « الثوري » و « أبي حنيفة »  
و « مالك » ورواية عن « أحمد » .

٢ - أن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات .  
لما رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عائشة قالت :  
« كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرّمهن » ، ثم نسخن بخمس  
معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ ، وهن فيما يقرأ من القرآن .  
وهذا تقييد لإطلاق الكتاب والسنة ، وتقييد المطلق ببيان ، لا نسخ ، ولا تخصيص .  
ولولم يعترض على هذا الرأي ، بأن القرآن لا يثبت إلا متواتراً ، وأنه لو كان كما قالت  
عائشة لما خفي على المخالفين . ولا سيما الإمام علي وابن عباس ، نقول :  
لو لم يوجه إلى هذا الرأي هذه الاعتراضات لكان أقوى الآراء ، ولهذا عدل الإمام  
البخاري عن هذه الرواية .  
وهذا مذهب عبدالله بن مسعود ، وإحدى الروايات عن عائشة وعبدالله بن الزبير ،

وعطاء ، وطاوس ، والشافعي ، وأحمد في ظاهر مذهبه ، وابن حزم ، وأكثر أهل الحديث .

٣ - أن التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر .

لأن النبي ﷺ قال :

« لا تحرم الهة ولا المصتان » .

وهذا صريح في نفي التحريم بما دون الثلاث ، فيكون التحريم منحصراً فيما زاد عليها .

وإلى هذا ذهب أبو عبيد ، وأبو ثور ، وداود الظاهري ، وابن المنذر ، ورواية عن أحمد .

لبن المرضعة يحرم مطلقاً ،

التغذية لبن المرضعة محرم ، سواء أكان شرباً أو وجوراً<sup>(١)</sup> ، أو سوطاً<sup>(٢)</sup> حيث كان يغذي الصبي ويسد جوعه ، ويبلغ قدر رضة ؛ لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إنبات اللحم ، وإنشاز العظم ، فيساويه في التحريم .

اللبن المختلط بغيره :

إذا اختلط لبن المرأة بطعام ، أو شراب ، أو دواء ، أو لبن شاة أو غيره ، وتناوله الرضيع فإن كان الغالب لبن المرأة حرم ، وإن لم يكن غالباً فلا يثبت به التحريم . وهذا مذهب الأحناف . والمزني ، وأبي ثور .

قال ابن القاسم من المالكية : « إذا استهلك اللبن في ماء أو غيره ، ثم سقيه الطفل لم تقع به الحرمة » .

ويرى الشافعي ، وابن حبيب ، ومطرف ، وابن الماجشون من أصحاب مالك : أنه تقع به الحرمة بمنزلة ما لو انفرد اللبن ، أو كان مختلطاً لم تذهب عينه .

قال ابن رشد :

وسبب اختلافهم :

هل يبقى لبن حكم الحرمة إذا اختلط بغيره ، أم لا يبقى به حكمها ؟ .. كالحال في النجاسة إذا خالطت الحلال الطاهر .

(١) الوجور : أن يصب اللبن في حلق الممي من غير ثدي .

(٢) السوط : أن يصب اللبن في أنفه .

والأصل المعتبر في ذلك إطلاق اسم اللبن عليه كلاء ، هل يطهر إذا خالط شيء من الطاهر<sup>(١)</sup> .

### صفة المرضعة :

والمرضعة التي يثبت بلبنها التحريم ، هي كل امرأة در اللبن من ثديها ، سواء أكانت بالغة أم غير بالغة ، وسواء أكانت يائسة من الحيض أم غير يائسة ، وسواء أكان لها زوج أم لم يكن . وسواء أكانت حاملاً أم غير حامل .

### سن الرضاع :

الرضاع المحرم للزواج ما كان في الحولين . وهي المدة التي بينها الله تعالى وحددها في قوله :

«وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْسَبَ الرِّضَاعَةَ» .  
لأن الرضيع في هذه المدة يكون صغيراً يكفيه اللبن ، وينبت بذلك لحمه ، فيصير جزءاً من المرضعة . فيتشترك في الحرمة مع أولادها .

روى الدارقطني ، وابن عدي ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :  
« لا رضاع إلا في الحولين » .

وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « لا رضاع إلا ما أنشز<sup>(٢)</sup> العظم ، وأنبت اللحم ، رواه أبو داود .

وإنما يكون ذلك لمن هو في سن الحولين ، ينمو باللبن عظمه ، وينبت عليه لحمه .  
وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

« لا يعرّم من الرضاع إلا ما فتق<sup>(٣)</sup> الأمام ، وكان قبل القطام » .  
رواه الترمذي وصححه . وقال ابن القيم : هذا حديث منقطع .

ولو فطم الرضيع قبل الحولين واستغنى بالغذاء عن اللبن . ثم أرضعته امرأة ، فإن ذلك الرضاع ثبت به الحرمة عند أبي حنيفة والشافعي ، لقول الرسول ﷺ :  
« إنما الرضاعة من المجاعة » .

---

(١) أي أنه إذا اختلط اللبن بغيره هل يبقى إطلاق اللبن عليه أم لا ؟ فإن كان يطلق اسم اللبن عليه كان محرماً وإلا فلا .

(٢) أنشز : قوي وشد .

(٣) فتق الإمام : أي وصلها وغذاهها واكتفت به عن غيره .

وقال مالك :

ما كان من الرضاعة بعد الحولين كان قليلاً وكثيره لا يحرم شيئاً ؛ إنما هو بمنزلة الماء ، وقال :

إذا فصل<sup>(١)</sup> الصبي قبل الحولين ، أو استغنى بالطعام عن الرضاع ، فما ارتضع بعد ذلك لم يكن للإرضاع حرمة .

رضاع الكبير :

وعلى هذا فرضاع الكبير لا يحرم في رأي جماهير العلماء للأدلة المتقدمة .  
وذمبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه يحرم - ولو أنه شيخ كبير - كما يحرم رضاع الصغير ، وهو رأي عائشة رضي الله عنها .

ويروى عن علي كرم الله وجهه ، وعروة بن الزبير ، وعطاء ابن أبي رباح . وهو قول الليث بن سعد ، وابن حزم ؛ واستدلوا على ذلك بما رواه مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير فقال :

أخبرني عروة بن الزبير يحدث : « أمر رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل برضاع سالم ففعلت ، وكانت تراه ابناً لها » .

قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال .

فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أختها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال .

وروي مالك ، وأحمد : أن أبا حذيفة تبنى<sup>(٢)</sup> سالماً . وهو مولى لامرأة من الأنصار ، كما تبنى النبي ﷺ زيداً .

وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس ابنه وورث من ميراثه ، حتى أنزل الله عز وجل :

« ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِإِخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمُ » .

فردوا إلى آباءهم . فمن لم يعلم له أب ، فعمول وأخ في الدين .

(١) فصل : أي فطم .

(٢) تبنى : اتخذه ابناً له .

فجاءت سهلة فقالت : يا رسول الله ، كنا نرى سالماً ولداً ياوي ممي ومع أبي حذيفة ويراني فضلاً<sup>(١)</sup> ، وقد أنزل الله عز وجل فيهم ما قد علت . فقال رسول الله ﷺ :  
« أرضعيه خمس رضعات » ، فكان بمنزلة ولده من الرضاعة .  
وعن زينب بنت أم سلمة رضي الله عنها قالت : قالت أم سلمة لعائشة رضي الله عنها :  
« إنه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل علي » .  
فقالت عائشة رضي الله عنها : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟  
فقالت : إن امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله إن سالماً يدخل علي وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء .

فقال رسول الله ﷺ :

« أرضعيه حتى يدخل عليك » .

والمختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم قال :

إن حديث سهلة ليس بمنسوخ ولا عام في حق كل واحد ، وإنما هو رخصة للحاجة ، لمن لا يستغنى عن دخوله على المرأة ، ويشق احتجابها عنه ، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة .

فمثل هذا الكبير إذا أرضعته الحاجة أثر رضاعه ، وأما من عدهاء فلا يؤثر إلا رضاع الصغير .

وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه .

والأحاديث الباقية للرضاع في الكبير إما مطلقة فتقيد بمحدث سهلة ، أو عامة في كل الأحوال فتشخص هذه الحال من عمومها .

وهذا أولى من النسخ ، ودعوى التخصيص لشخص بعينه ، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من الجانبين ، وقواعد الشرع تشهد له . انتهى .

### الشهادة على الرضاع :

شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع - إذا كانت مرضية - لما رواه عقبه بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت : « قد أرضعتكما » ، قال : فذكرت ذلك للنبي ﷺ .

قال : فتصحت فذكرت ذلك له ، فقال :

(١) فضلاً : يعني متبذلة في طلب المهنة أو في ثوب واحد .

وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما ؟ فنهاه عنها .  
 احتج بهذا الحديث : طاووس ، والزهرى ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، ورواية  
 عن أحد ، على أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع .  
 وذهب جمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة ؛ لأنها شهادة على فعل نفسها .  
 وقد أخرج أبو عبيد عن عمر ، والمغيرة بن شعبة ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس  
 أنهم امتنعوا من التفريق بين الزوجين بذلك .  
 فقال عمر رضي الله عنه : « ففرق بينهما إن جاءت بينة ، وإلا فخل بين الرجل  
 وامرأته إلا أن يتزهما »<sup>(١)</sup> .

ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين زوجين إلا فعلت .  
 ومذهب الأحناف أن الشهادة على الرضاع لا بد فيها من شهادة رجلين ، أو رجل  
 وامرأتين ، ولا يقبل فيها شهادة النساء وحدهن ، لقول الله عز وجل :  
 « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ  
 وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » .  
 وروى البيهقي : أن عمر رضي الله عنه أقي بامرأة شهدت على رجل وامرأته أنها  
 أرضعتها ، فقال : لا ، حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان .  
 وعن الشافعي رضي الله عنه : أنه يثبت بهذا ، وبشهادة أربع من النساء ، لأن كل  
 امرأتين كرجل ، ولأن النساء يطلعن على الرضاع غالباً كالولادة .  
 وعند مالك : تقبل فيه شهادة امرأتين بشرط فشوا قولها بذلك قبل الشهادة .

قال ابن رشد :

وحمل بعضهم حديث عقبة بن الحارث على التذب جمعاً بينه وبين الأصول ، وهو أشبه ،  
 وهي رواية عن مالك .

أبوة زوج المرضع :

إذا أرضعت امرأة رضيعاً صار زوجها أباً للرضيع . وأخوه عملاً له ، لما تقدم من  
 حديث حذيفة ، ولحديث عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال :  
 « انذني لأفلق أخى أبي القميس فإنه عمك » . وكانت امرأته أرضعت عائشة رضي  
 الله عنها .

(١) يتزهما : يتورعا .



وسئل ابن عباس عن رجل له جارتان أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلاماً ؛  
 أيحل للغلام أن يتزوج الجارية ؟ قال : « لا ، للفاح واحد .  
 وهذا رأي الأئمة الأربعة ، والأوزاعي ، والثوري .  
 وعن قال به من الصحابة علي ، وابن عباس رضي الله عنهما .

#### التساهل في أمر الرضاع :

كثير من الناس يتساهل في أمر الرضاع فيرضعون الولد من امرأة ، أو من عدة نسوة ،  
 دون عناية بمعرفة أولاد المرضعة وأخوانها ، ولا أولاد زوجها - من غيرها - وإخوته ،  
 ليمرفوا ما يترتب عليهم في ذلك من الأحكام ، كحرمة النكاح ، وحقوق هذه القرابة  
 الجديدة التي جعلها الشارع كالنسب .  
 فكثيراً ما يتزوج الرجل أخته ، أو عمته ، أو خالته من الرضاعة ، وهو لا يدري<sup>(١)</sup> .  
 والواجب الاحتياط في هذا الأمر ، حتى لا يقع الإنسان في المحذور .

#### حكمة التحريم :

قال في تفسير المنار<sup>(٢)</sup> : إن الله تعالى جعل بين الناس ضرباً من الصلة يتراحون بها ،  
 ويتعاونون على دفع المضار وجلب المنافع ، وأقوى هذه الصلات صلة القرابة وصلة الصهر .  
 ولكل واحدة من هاتين الصلتين درجات متفاوتة .  
 فأما صلة القرابة فأقواها ما يكون بين الأولاد أو الوالدين من العاطفة والأريحية .  
 فمن اكتنه السر في عطف الأب على ولده يحيد في نفسه داعية فطرية تدفعه إلى العناية  
 بتربيته إلى أن يكون رجلاً مثله .  
 فهو ينظر إليه كنظره إلى بعض أعضائه ، ويعتمد عليه في مستقبل أيامه ، ويحيد في  
 نفس الولد شعوراً بأن أباه كان منشأ وجوده ، ومد حياته وقوام تأديبه . وعنوان شرفه .  
 وبهذا الشعور يحترم الابن أباه ، وتلك الرحمة والأريحية يعطف الأب على ابنه ،  
 ويساعده .

هذا ما قاله الأستاذ الإمام محمد عبده .  
 ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب ، ورحمتها أشد من  
 رحمة ، وحنانها أرسخ من حنانه ؛ لأنها أرق قلباً ، وأدق شعوراً . وأن الولد يتكون  
 جنيناً من دمها الذي هو قوام حياتها .

(٢) ج ٥ ص ٢٩ من تفسير المنار .

(١) المنار ص ٤٧٠ ج ٤ .

ثم يكون طفلاً يتغذى من لبنها ، فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة ، يستلها من قلبها ، والطفل لا يجب أحداً في الدنيا قبل أمه .

ثم إنه يجب أباه ، ولكن دون حبه لأمه ، وإن كان يحترمه أشد مما يحترمها .  
أفليس من الجناية على الفطرة أن يزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين والأولاد حب استمتاع الشهوة - فيزحه ويفسده - وهو خير ما في هذه الحياة ؟  
بلى : ولأجل هذا كان تحريم نكاح الأمهات هو الأشد المقدم في الآية ، ويليه تحريم البنات .

ولولا ما عهد في الإنسان من الجناية على الفطرة والمعبث بها والإفساد فيها ، لكان لسليم الفطرة أن يتعجب من تحريم الأمهات والبنات ، لأن فطرته تشعر بأن النزوع إلى ذلك من قبيل المستحيات .

وأما الإخوة والأخوات فالصلة بينهما تشبه الصلة بين الوالدين والأولاد من حيث أنهم كأعضاء الجسم الواحد ، فإن الأخ والأخت من أصل واحد يستويان في النسبة إليه من غير تفاوت بينهما .

ثم إنها نشأتان في حجر واحد ، على طريقة واحدة في الغالب ، وعاطفة الأخوة بينهما متكافئة ، ليست أقوى في أحدهما منها في الآخر ، كقوة عاطفة الأمومة والأبوة على عاطفة البنوة .

فلهذه الأسباب يكون أنس أحدهما بالآخر أنس مساواة لا يضاهيه أنس لآخر .  
إذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من المساواة الكاملة ، وعواطف الود والثقة المتبادلة .

ويحكى أن امرأة شغقت عند الحجاج في زوجها وابنها وأخيها ، وكان يريد قتلهم ؛ فشقها في واحد منهم ، وأمرها أن تختار من يبقى ، فاختارت أخاها ، فسأها عن سبب ذلك فقالت :

« إن الأخ لا عوض عنه ، وقد مات الوالدان ، وأما الزوج والولد فيمكن الاعتياض عنها بمثلها » .

فأعجبه هذا الجواب وعفا عن الثلاثة . وقال :

« لو اختارت الزوجة غير الأخ لما أقيمت لها أحداً » .

وجملة القول : أن صلة الأخوة صلة فطرية قوية ، وأثر الإخوة والأخوات لا يشتهي بعضهم التمتع ببعض ، لأن عاطفة الأخوة تكون هي المسؤولية على النفس بحيث لا يبقى لسواها منها موضع ما سمت الفطرة .

فقضت حكمة الشريعة بتحريم نكاح الأخت حتى يكون لملتقي الفطرة منفذ لاستبدال داعية الشهوة بعاطفة الأخوة .

وأما العمات والحالات فهن من طينة الأب والأم .

وفي الحديث « عم الرجل صنو أبيه » .

أي هما كالصنوان يخرجان من أصل النخلة .

ولهذا المعنى - الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوّة وصلة الخوالة من صلة الأمومة - قالوا : إن تحريم الجدات مندرج في تحريم الأمهات ودخل فيه ؛ فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخوالة ، والترحام والتعاون بها ، وأن لا تتشوّروا الشهوة عليها ، وذلك بتحريم نكاح العمات والحالات .

وأما بنات الأخ وبنات الأخت ، فهما من الإنسان بمنزلة بناته ، حيث أن أخاه وأخته كنفسه ، وصاحب الفطرة السليمة يجد لها هذه العاطفة من نفسه ، وكذا صاحب الفطرة السقيمة ، إلا أن عاطفة هذا تكون كقطرته في سقمها .

نعم إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى لكونها بضعة منه ؛ نعمت وترعرعت ببنائته ورعايته .

وأنسه بأخيه وأخته يكون أقوى من أنسه ببناتها لما تقدم .

وأما الفرق بين العمات والحالات ، وبين بنات الإخوة والأخوات ، فهو أن الحب لهؤلاء حب عطف وحنان ، والحب لأولئك حب تكريم واحترام .

فهما - من حيث البعد عن مواقع الشهوة - متكافئان .

ولئلا قلّدّم في النظم الكريم ذكر العمات والحالات ؛ لأن الإدلاء بهما من الإباء والأمهات ، فصلتهما أشرف وأعلى من صلة الإخوة والأخوات .

هذه أنواع القرابة القريبة التي يتراحم الناس ويتعاطفون ويتوحدون ويتعاونون بها وبما جعل الله لها في النفوس من الحب والحنان والعطف والاحترام .

فحرم الله فيها النكاح لأجل أن تتوجه عاطفة الزوجية ومحبتها إلى من ضفت الصلة الطبيعية أو النسبية بينهم ، كالغرباء والأجانب ، والطبقات البعيدة من سلالة الأقارب ، كأولاد الأعمام والعمات والأخوال والحالات .

وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر التي تكون في المودة والرحمة كقرابة النسب ، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس .

فهذه حكمة الشرع الروحية في محرمات القرابة .

ثم قال: إن هنالك حكمة جسيمة حيوية عظيمة جداً. وهي أن تزوج الأقارب بعضهم ببعض يكون سيئاً لضعف النسل .

فإذا تسلسلت واستمرت يتسلسل الضعف والضعف فيه إلى أن ينقطع ، ولذلك سيان :

أحدهما - وهو الذي أشار إليه الفقهاء - أن قوة النسل تكون على قدر قوة داعية التناسل في الزوجين . وهي الشهوة .

وقد قالوا : أنها تكون ضعيفة بين الأقارب .

وجعلوا ذلك علة لكراهية تزوج بنات العم وبنات العمة . إلى آخره .

وسبب ذلك ، أن هذه الشهوة شعور في النفس ، يزاحمها شعور عواطف القرابة المضاد له ، فإما أن يزيده ، وإما أن يزلزله ويضعفه .

والسبب الثاني يعرفه الأطباء ، وإنما يظهر للعامة بمثال تقريبي معروف عند الفلاحين .

وهو أن الأرض التي يتكرر زرع نوع واحد من الحبوب فيها ، يضعف هذا الزرع فيها مرة بعد أخرى ، إلى أن ينقطع ، لقلّة المواد التي هي قوام غذائه ، وكثرة المواد الأخرى التي لا يتغذى منها ، ومزاحمتها لغذائه أن يخلص له .

ولو زرع ذلك الحبوب في أرض أخرى وزرع في هذه الأرض نوع آخر من الحبوب لنا كل منهما .

بل ثبت عند الزراع أن اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع البذار يفيد .

فإذا زرعوا حنطة في أرض ، وأخذوا بذراً من غلتها فزرعوه في تلك الأرض يكون ثمره ضعيفاً وغلته قليلة .

وإذا أخذوا البذر من حنطة أخرى وزرعوه في تلك الأرض يكون أسمى وأزكى .

كذلك النساء حوث - كالأرض - يزرع فيهن الولد .

وطوائف الناس كأصناف البذار وأصنافه .

فينبغي أن يتزوج أفراد كل عشيرة من أخرى ليتركوا الولد ويتجنب .

فإن الولد يرث من مزاج أبويه ومادة أجسادهما ، ويرث من أخلاقها وصفاتها الروحية وبإثنين في شيء من ذلك .

فالتوارث والتباين مستان من صفات الخليقة ، ينبغي أن تأخذ كل واحدة منهما حظها لأجل أن ترتقي السلالة البشرية ويتقارب الناس بعضهم من بعض ، ويعتمد بعضهم القوة والاستعداد من بعض ، والتزوج من الأقربين يناقض ذلك .

فثبت بما تقدم كله أنه ضار بدناً ونفساً، مناف للفطرة، مُخِلٌّ بالروابط الاجتماعية، عائق لارتقاء البشر .

وقد ذكر « الغزالي » في الإحياء : أن الحُصَال التي تطلب مراعاتها في المرأة ؛ ألا تكون من القرابة القريبة .

قال : فإن الولد يخلق ضاويًا<sup>(١)</sup> .

وأورد في ذلك حديثاً لا يصح .

ولكن روى إبراهيم الحربي في غريب الحديث أن عمر قال لآل السائب : « اغتربوا لا تَصْنُوا » أي تزوجوا الغرائب للتلاحمي، أولادكم نخافاً ضمافاً .

وعلى الغزالي ذلك بقوله :

« إن الشهوة تنبت بقوة الإحساس بالنظر أو اللمس وإنما يقوى الإحساس بالأمم الغريب الجديد .

فأما المهود الذي دام النظر إليه ؛ فإنه يضعف الحس عن تمام إدراكه والتأثر به ، ولا تنبت به الشهوة » .

قال : وتعليله لا ينطبق على كل صورة ، والمعدة ما قلنا .

#### حكمة التحريم بالرضاع :

وأما حكمة التحريم بالرضاعة ؛ فمن رحمته تعالى بنا أن وسع لنا دائرة القرابة بإلحاق الرضاع بها ؛ وأن بعض بدن الرضيع يتكون من لبن المرضع ، وأنه بذلك يرث منها كما يرث ولدها الذي ولدته<sup>(٢)</sup> .

#### حكمة التحريم بالمصاهرة :

وحكمة تحريم المحرمات بالمصاهرة أن بنت الزوجة وأما أولى بالتحريم ، لأن زوجة الرجل شقيقة روحه ؛ بل مقومة ماهيته الإنسانية ومتممتها .

فينبغي أن تكون أمها بمنزلة أمه في الاحترام .

ويقبح جداً أن تكون ضرة لها فإن لُحْمَةَ المصاهرة كلحمة النسب .

فإذا تزوج الرجل من عشيرة صار كأحد أفرادها ، وتجددت في نفسه عاطفة مودة جديدة لهم .

فهل يجوز أن يكون سبباً للتخاير والضرار بين الأم وبنتها ؟ كلا ... إن ذلك ينافي

---

(١) ضاويًا : أي غثيفاً . (٢) يرث منها : أي من طباعها وأخلاقها .

حكمة المصاهرة والقرباة ويكون سبب فساد المشيرة .

فالوافق للقطرة ، الذي تقوم به المصلحة .

هو أن تكون أم الزوجة كأم الزوج ، بنتها التي في حجره كبنته من صلبه .

وكذلك ينبغي أن تكون زوجة ابنه بمنزلة ابنته ، ويرجع إليها العاطفة التي يحدها لبنته ، كما ينزل الابن امرأة أبيه بمنزلة أمه .

وإذا كان من رحمة الله وحكمته أن حرّم الجمع بين الأختين وما في معناهما لتكون المصاهرة لحمة مودة غير مشوبة بسبب من أسباب الضرار والتفرة ، فكيف يعقل أن يُبيح نكاح من هي أقرب إلى الزوجة ، كأُمها أو بنتها ، أو زوجة الوالد للولد ، وزوجة الولد للوالد ؟

وقد بين لنا أن حكمة الزواج هي سكون نفس كلّ من الزوجين إلى الآخر ، والمودة والرحمة بينهما وبين من يلتصق بهما بلحمة النسب فقال :

« وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » .

فقد سكون النفس الخاص بالزوجية ، ولم يقيد المودة والرحمة ، لأنها تكون بين الزوجين ومن يلتصق بهما بلحمة النسب ، وتزداد وتقوى بالولد . انتهى .

## المحرمات مؤقتاً

### ١ - الجمع بين المحرمين :

يحرّم الجمع بين الأختين<sup>(١)</sup> وبين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، كما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة ، لو كانت إحداهما رجلاً لم يميز له التزوج بالأخرى .  
ودليل ذلك :

### ١ - قول الله تعالى :

« وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ »<sup>(٢)</sup> .

٢ - وما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

(١) سواء أكان ذلك بمقد زواج أو بملك بين .

(٢) أي وحرم عليكم الجمع بين الأختين معاً ، في التزوج وفي ملك البينين ، إلا ما كان منكم في جاهليكم قد عرفنا عنه .

٣ - وما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وحسنه ، عن فيروز الديلمي أنه أدركه الإسلام وتحتة أختان . فقال له رسول الله ﷺ : « طلق أختها شئت » .

٤ - عن ابن عباس قال :

نهى رسول الله ﷺ أن يتزوج الرجل المرأة على العمه أو على الحالة وقال :  
« إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » .

قال القرطبي : ذكره أبو محمد الأصيلي في فوائده ، وابن عبد البر ، وغيرها .

٥ - ومن مراسيل أبي داود ، عن حسين بن طلحة قال :

نهى رسول الله ﷺ أن تتكح المرأة على أخواتها غافة القطيمة .

وفي حديث ابن عباس ، وحسين بن طلحة التنبيه على المعنى الذي من أجله حرّم هذا الزواج ، وهو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب .

فإن الجمع بينها يولّد التحاسد ويجر إلى البغضاء .

لأن الضرتين قلما تسكن عواصف الغيرة بينهما .

وهذا الجمع بين المحارم كما هو ممنوع في الزواج فهو ممنوع في العدة .

فقد أجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً فلا يجوز له أن يتزوج أختها ، أو أربعاً سواها حتى تنقضي عدتها ، لأن الزواج قائم وله حق الرجعة في أي وقت .

واختلفوا فيما إذا طلقها طلاقاً بائناً لا يملك معه رجعتها .

فقال علي ، وزيد بن ثابت ، ومجاهد ، والنخعي ، وسفيان الثوري ، والأحناف ، وأحمد .

ليس له أن يتزوج أختها ولا أربعة حتى تنقضي عدتها ، لأن العقد أثناء العدة باق حكماً حتى تنقضي ، بدليل أن لها نفقة العدة .

قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك ، وبه نقول ، إن له أن يتزوج أختها أو أربعاً سواها .

وقال سعيد بن المسيب ، والحسن ، والشافعي :

لأن عقد الزواج قد انتهى بالبينونة ، فلم يوجد الجمع المحرم .

ولو جمع رجل بين المحرمات فتزوج الأختين مثلاً ؛ فإما أن يتزوجها بمقد واحد

أو بمقدين .

فإن تزوجها بمقد واحد وليس بواحدة منها مانع فسد عقده عليها ، وتجري على هذا

العقد أحكام الزواج الفاسد .

فيجب الافتراق على المتعاقدين ، وإلا فرتق بينهما القضاء .  
وإذا حصل التفریق قبل الدخول فلا مهر لواحدة منهما ، ولا يترتب على مجرد هذا العقد أثر .

وإن حصل بعد الدخول فلم يدخل بها مهر المثل ، أو الأقل من مهر المثل ، والمسمى .  
ويترتب على الدخول بها سائر الآثار التي تترتب على الدخول بعد الزواج الفاسد .  
أما إذا كان بإحدهما مانع شرعي ، بآرت كانت زوجة غيره ، أو معتدته مثلاً ،  
والأخرى ليس بها مانع ، فإن العقد بالنسبة للثالثة من المانع صحيح ، وبالنسبة للأخرى  
فاسد تجري عليه أحكامه .

وإن تزوجهما بعقدين متعاقبين ، واستوفى كل واحد من العقدين أركانه وشروطه ،  
وعُلمَ أسبقهما فهو الصحيح ، واللاحق فاسد .

وإن استوفى أحدهما فقط شروط صحته فهو الصحيح سواء كان السابق أو اللاحق .  
وإن لم يعلم أسبقهما ، أو علم ونسي ، كانت يركل رجلين بتزويجه فيزوجانه من  
اثنين ، ثم يقين أنهما أختان ، ولا يعلم أسبق العقدين ، أو علم ونسي ، فالعقدان غير  
صحيحين لعدم المرجح ، وتجري عليهما أحكام الزواج الفاسد<sup>(١)</sup> .

### ٢ ٣ - زوجة الغير ومعتدته :

يحرم على المسلم أن يتزوج زوجة الغير ، أو معتدته رعاية لحق الزوج .  
لقول الله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » .  
أي حرمت عليكم المحصنات من النساء ؛ أي المتزوجات منهن إلا المسيات ، فإن  
المسيبة تحمل لسايبها بعد الاستبراء ، وإن كانت متزوجة .

لما رواه مسلم وابن أبي شيبة ، عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ بعث  
جيشاً إلى أوطاس ، فلقي عدواً فقاتلهم ، فظهروا عليهم وأصابوا سبأاً ، كان فأس من  
أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين ، فأنزل  
الله عز وجل في ذلك :

« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ، إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » أي فمن لكم حلال إذا  
انقضت عدتهن .

والاستبراء يكون بمحضة .

---

(١) أحكام الأحوال الشخصية للاستاذ عبد الوهاب خلاف ...



قال الحسن :

كان أصحاب رسول الله ﷺ يستبرئون المسبية بمحضة .  
وأما المعتدة فقد سبق الكلام عليها في باب « الخطبة » .

٤ - المطلق ثلاثاً :

المطلقة ثلاثاً لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً<sup>(١)</sup> .

٥ - عقد المحرم :

يحرم على المحرم ، أن يمقد النكاح لنفسه أو لغيره بولاية ، أو وكالة ، ويقع العقد باطلاً ، لا ترتب عليه آثاره الشرعية . لما رواه مسلم وغيره ، عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه الترمذي وليس فيه ولا يخطب .

وقال : حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ ، وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، ولا يرون أن يتزوج المحرم ، وإن نكح فنكاحه باطل ، وما ورد من أن النبي ﷺ « تزوج ميمونة وهو محرم » فهو معارض بما رواه مسلم من أنه تزوجها وهو حلال .  
قال الترمذي : اختلفوا في تزويج النبي ﷺ ميمونة ، لأنه ﷺ تزوجها في طريق مكة .

فقال بعضهم تزوجها وهو حلال ، وظهر أمر تزوجها وهو محرم ، ثم بنى بها وهو حلال بسرف<sup>(٢)</sup> في طريق مكة .

وذهب الأحناف إلى جواز عقد النكاح للمحرم . لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للمقد عليها ، وإنما يمنع الجماع لاصحية المقد .

٦ - زواج الأمة مع القفرة على الزواج بالحره :

اتفق العلماء على أنه يجوز للمبد أن يتزوج الأمة ، وعلى أنه يجوز للحره أن تتزوج المبد إذا رضيت بذلك هي وأولياؤها .  
كما اتفقوا على أنه لا يجوز أن تتزوج من مملكته وأنه إذا ملكت زوجاً انفسخ النكاح . واختلفوا في زواج الحر بالأمة .

(١) راجع فصل التحليل من هذا الكتاب . (٢) سرف : اسم مكان .

فرأى الجمهور أنه لا يجوز زواج الحرّ بالأمة إلا بشرطين .

١ - عدم القدرة على نكاح الحرّة .

٢ - خوف العنت .

واستدلوا على هذا بقول الله تعالى :

« وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا <sup>(١)</sup> أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ <sup>(٢)</sup> الْمُؤْمِنَاتِ ، فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ <sup>(٣)</sup> مِنْ فِتْيَا تَكُمْ <sup>(٤)</sup> الْمُؤْمِنَاتِ » .

إلى قوله تعالى :

« ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ <sup>(٥)</sup> مِنْكُمْ ، وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ » .

قال القرطبي :

الصبر على العزّة خير من نكاح الأمة ، لأنه يفضي إلى إرقاق الولد ؛ والنض من النفس ، والصبر على مكارم الأخلاق أولى من اللذّة .

روى عن عمر أنه قال : أيّما حرّ تزوج أمة فقد أرق نصفه <sup>(٦)</sup> .

وعن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من أراد أن يلتقى الله طاهراً مطهراً فليتزوّج الحرّات » .

رواه ابن ماجه ، وفي إسناده ضعف .

وذهب أبو حنيفة إلى أن للحر أن يتزوّج أمة ، ولو مع طول حرّة ، إلا أن يكون تحته حرّة .

فإن كان في عصمته زوجة حرّة حرّم عليه أن يتزوّج عليها أمة محافظة على كرامة الحرّة .

٧ - زواج الزانية :

لا يحل للرجل أن يتزوّج بزانية ، ولا يحل للمرأة أن تتزوّج بزنان ، إلا أن يحدث كل منهما توبة .

ودليل هذا :

(١) طولا : سعة وقدرة .

(٢) محصنات : إماء .

(٣) فتيات : يعني يصير ولده رقيقاً .

(٤) المؤمنات : الحرّات المعتقدات .

(٥) العنت : الزنا .

١ - أن الله جعل العفاف شرطاً يجب توفره في كل من الزوجين قبل الزواج. فقال تعالى:  
 «الْيَوْمَ أَحْلَلْتُ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتِ» ، وطمعاً الذين أوتوا الكتاب يحل لكم . وطمعاً منكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، إذا آتيتنموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان» (١) .  
 سورة المائدة آية : ٥

أي أن الله كما أحل الطيبات ، وطمعاً الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى ، أحل زواج العفيفات من المؤمنات ، والعفيفات من أهل الكتاب ، في حال كون الأزواج أعفاء غير مسافحين ولا متخذي أخدان .

٢ - وذكر ذلك في الأزواج الإمام عند المعجز عن طول الحرة فقال :  
 « فانكحوا من ياذن أهلهم » ، وأتوهن أجورهن (٢) بالمعروف ، محصنات غير مسافحات (٣) ولا متخذات أخدان .  
 سورة النساء آية : ٢٥

٣ - يؤيد هذا ما جاء صريحاً في قول الله تعالى :  
 « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين .  
 سورة النور آية : ٣  
 ومعنى ينكح : يعقد ، وحرم ذلك ؛ أي وحرم على المؤمنين أن يتزوجوا من هو متصف بالزنا أو بالشرك ، فإنه لا يفعل ذلك إلا زان أو مشرك .

٤ - ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة - وكان بمكة بغي يقال لها عناق ، وكانت صديقه . قال : فبجئت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله أأنكح عناقاً ؟ قال : فسكت عني . فنزلت :

« والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك » .  
 فدعاني فقراها علي وقال : « لا تنكحها » رواه أبو داود والترمذي والنسائي .  
 ٥ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله » رواه أحمد وأبو داود .

قال الشوكاني :

هذا الوصف خرج مخرج الغالب باعتبار من ظهر منه الزنى . وفيه دليل على أنه لا

(١) أخدان « جمع خدن وخنين » : أصدقاء .

(٢) أجورهن : مهرهن . (٣) مسافحات : زوان .

يُحِلُّ للرجل أن يتزوج من ظهر منها الزنى .  
وكذلك لا يحِلُّ للمرأة أن تتزوج من ظهر منه الزنى .  
ويبدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب الكريم ، لأن في آخرها :  
« وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » فإنه صريح في التحريم .  
الزنا والزواج (١) »

وثمة فرق كبير بين الزواج ، والعملية التناسلية .  
فإن الزواج هو نواة المجتمع ، وأصل وجوده ، وهو القانون الطبيعي الذي يسير العالم  
على نظامه ، والسنة الكونية التي تجعل للحياة قيمة وتقديراً .  
وأنة هو الحنان الحقيقي والحب الصحيح ، وهو التعاون في الحياة والاشتراك في بناء  
الأسرة وعمار العالم .

غاية الاسلام من تحريم نكاح الزنا :  
والإسلام لم يُرِدْ للسلم أن يُلْقَى بين أنياب الزانية ، ولا للسلمة أن تقع في يد الزاني ،  
ومحتم تأثير روحه الدينية وأن تشاركه تلك النفس السقيمة ، وأنت تماشر ذلك الجسم  
المالوث بشئ الجرائم ، الملوّء بمختلف الملل والأمراض .  
والإسلام - في كل أحكامه وأوامره وفي كل محرماته ونواهيهِ - لا يريد غير إسماع  
البشر والسمو بالعالم إلى المستوى الأعلى الذي يريد الله أن يبلغه الجنس البشري .

الزناة يتبوع لأخطر الأمراض :  
وكيف يسعد الزناة في دنياهم وهم يفتون لأخطر الأمراض وأشدها فتكاً بهم ، وأكثر  
تلفاً في جميع أعضائهم ؟ !  
ولعل الزهري والبيلان من الأمراض التناسلية التي تجعل - وحدها - الزناة شراً  
مستطيراً يجب اقتلاعه من العالم وخلعه من الأرض .  
وكيف تسعد إنسانية فيها مثل هؤلاء الزناة . ينقلون أمراضهم النفسية إلى نسلهم ،  
وينقلون مع هذه الأمراض النفسية أمراض الزهري الوراثي ؟  
بل كيف تسعد عائلة تلك أطفالاً مشوّهي الخلق والخلق بسبب الإلتهابات التي  
تصيب الأعضاء التناسلية ، والملل التي تطرأ عليها .

---

(١) من كتاب الاسلام والطب الحديث .

## وجه الشبه بين الزناة والمشركين :

والمسلم المتأدب بأدب القرآن الكريم ، المتبع لسنة أفضل الخلق سيدنا محمد رسول الله ﷺ ، لا يمكن أن يعيش مع زانية لا تفكر تفكيره ، ولا يستطيع أن يماشر امرأة لا تحيي حياته المستقيمة ، ولا يستطيع الارتباط برابطة الزواج مع كائنة لا تشعر شعوره ، وهو يعلم أن الله تعالى قال عن الزواج :  
 « خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » .

فأين المودة التي تحصل بين المسلم والزانية ؟ ... وأين نفس الزانية من تلك النفس التي تسكن إليها نفس المؤمن الصحيح الإيمان ؟  
 وإن المسلم الذي لا يستطيع نكاح الزانية - كما بيتنا لفساد نفسها وشذوذ عاطفتها - لا يمكن كذلك أن يعيش مع مشركة لا تمتد اعتقاده ، ولا تؤمن إيمانه ، ولا ترى في الحياة ما يراه .

لا تحرم ما يحرمه عليه دينه من الفسق والفجور .  
 ولا تعترف بالمبادئ الإنسانية السامية التي ينص عليها الإسلام :  
 لها عقيدتها الصالحة واعتقاداتها الباطلة .  
 لها التفكير البعيد عن تفكيره ، والعقل الذي لا يمت إلى عقله بصيلة . ولذلك قال الله تعالى :

« وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَا مِمَّنْ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ، وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَتَعْبُدُوا مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ، وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ . أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ، وَبَيِّنَ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » .

## التوبة تجب ما قبلها :

فإن تاب كل من الزاني والزانية توبة نصوحاً بالاستغفار والتدم والإقلاع عن الذنب ، واستأنف كل منهما حياة نظيفة مبرأة من الإثم ومطهرة من الدنس ، فإن الله يقبل توبتها ويدخلها برحمته في عباده الصالحين .

« وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ

الله إلا بالحق ، ولا يزنون . ومن يفعل ذلك يلقِ أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً . إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ، وكان الله غفوراً رحيماً .

سأل رجل ابن عباس فقال : إني كنت أليمُ بامرأة ؛ آتي منها مباهجاً حرام الله علي ، فرزق الله عز وجل من ذلك قوة فأردت أن أتزوجها .

فقال أناس :

« إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ...

فقال ابن عباس :

ليس هذا في هذا ، انكحها ، فما كان من إثم فعلي .

رواه ابن أبي حاتم .

وسئل ابن عمر عن رجل فجر بامرأة .. أيتزوجها ؟ قال : إن تاب وأصلحاً . وأجاب بطل هذا جابر بن عبد الله ، وروى ابن جرير أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة فأمرت الشفيرة على أوداجها ، فأدركت ، فداؤوها حتى برأت . ثم إن عمها انتقل بأهله حتى قدم المدينة ، فقرأت القرآن ونسكت ، حتى كانت من أنسك نسائهم .

فخطبت إلى عمها ، وكان يكره أن يدلها ، ويكره أن يغش على ابنة أخيه .

فأتى عمر فذكر ذلك له . فقال عمر :

لو أفشيت عليها لما قبلك ، إذا أتاك رجل صالح ترضاه فتزوجها إياه .

وفي رواية أن عمر قال : أنجبيرُ بشأنها ؟ ... تعمد إلى ما ستره الله فتبديه ، والله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار ؛ بل أنكحها بنكاح العفيفة المسلمة .

وقال عمر : لقد هممت ألا أدع أحداً أصاب فاحشه في الإسلام أن يتزوج محصنة .

فقال له أبي بن كعب : يا أمير المؤمنين ، الشراك أعظم من ذلك ، وقد يقبل منه إذا تاب . ويرى أحمد أن قوة المرأة تعرف بأن تراود عن نفسها ... فإن أجابت ، فتويتها غير

صحيحة ، وإن امتنعت فتويتها صحيحة .

وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر .

ولكن أصحابه قالوا<sup>(١)</sup> :

(١) اللقي لابن قدامة .

لا ينبغي لاسلم أن يدعو امرأة إلى الزنى ويطلبه منها .  
لأن طلبه منها إنما يكون في خلوة ، ولا تحل الخلوة بأجنبية ، ولو كانت في تسليمها  
القرآن ، فكيف يحل في مراودتها على الزنى ؟  
ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية ، فلا يحل التعرض لمثل هذا .  
لأن التوبة من سائر الذنوب ، وفي حق سائر الناس ، وبالنسبة إلى سائر الأحكام ،  
على غير هذا الوجه ؛ فكذلك يكون هذا .

وإلى هذا<sup>(١)</sup> ذهب الإمام أحمد ، وابن حزم ، ورجعه ابن تيمية وابن القيم .  
إلا أن الإمام أحمد ضم إلى التوبة شرطاً آخر ، وهو انقضاء العدة .  
فتى تزوجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها . كان الزواج فاسداً ويفرق بينها .  
وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة ؟ روايتان عنه .  
ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية ،  
والزانية يجوز لها أن تتزوج الزاني .  
فالزنى لا يمنع عندهم صحة العقد .

قال ابن رشد : وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى :  
« وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحَهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » .  
هل خرج مخزج الذم أو مخزج التحريم ؟  
وهل الإشارة في قوله تعالى :  
« وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » إلى الزنى أو النكاح ؟  
وإنما صار الجمهور لحمل الآية على الذم لا على التحريم ، لما جاء في الحديث : أن رجلاً  
قال للنبي ﷺ في زوجته :  
إنها لا تزودني إلا لأمس .  
فقال له النبي عليه الصلاة والسلام :  
« طلقها » فقال له : إني أحبها . فقال له : « أمسكها »<sup>(٢)</sup> .

(١) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة .  
(٢) قال أحمد : هذا الحديث منكر ، وذكر ابن الجوزي في الموضوعات . وأورد آء عبيد على هذا  
الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة الشهيرة ، لأن الله إنما أذن في نكاح المحصنات خاتمة ، وأزول في الفادف  
آية اللعان ، ومن رسول الله التفريق بينها فلا يحتمل أن أبداً .  
فكيف يأمر بالأقلمة على عامر لا تمتنع من أراهما ، والحديث مرسل ، وقال ابن القيم عورس بهذا  
الحديث المشابه الأحاديث المحكية المصرية في المنع من تزوج البتلاء .

ثم إن المجوزين اختلفوا في زواجها في عدتها .

فنعم « مالك » احتراماً لماء الزوج وصيانة لإختلاط النسب الصريح بولد الزنى .

وزهب أبو حنيفة ، والشافعي ، إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة .

ثم إن الشافعي يجوز العقد عليها وإن كانت حاملاً لأنه لا حرمة لهذا الحمل .

وقال أبو يوسف ، ورواية عن أبي حنيفة :

لا يجوز العقد عليها حتى تضع الحمل لئلا يكون الزوج قد سقى ماؤه زرع غيره .

ونهى رسول الله ﷺ ( أن توطأ المسبية الحامل حتى تضع ) مع أن حملها مملوك له .

فالحامل من الزنى تضع لأن ماء الزاني وإن لم يكن له حرمة ؛ فماء الزوج محترم ،

فكيف يسوغ له أن يخلط بهاء القصور ؟

ولأن النبي ﷺ همّ بلمن الذي يريد أن يوطأ أمته الحامل من غيره . وكانت مسبية ،

مع انقطاع الولد عن أبيه وكونه مملوكاً له .

وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى يصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ حتى تضع (١) .

اختلاف حالة الإبتداء عن حالة البقاء :

ثم إن العلماء قالوا : إن المرأة المتزوجة إذا زنت لا ينفخ النكاح ، وكذلك الرجل ،

لأن حالة الإبتداء تقارق حالة البقاء .

وروي عن الحسن ، وجابر بن عبد الله : أن المرأة المتزوجة إذا زنت يفرق بينها .

واستحب أحد مفارقتها وقال :

لا أرى أن يُسك مثل هذه ، فتلك لا تؤمن أن تقسد فراشها . وتلتصق به ولداً ليس منه .

#### ٨ - زواج الملاحنة :

لا يحل للرجل أن يتزوج المرأة التي لاعنها ، فإنها محرمة عليه حرمة دائمة بعد اللعان .

يقول الله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ،

فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ

اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ

بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ

الصَّادِقِينَ » (٢) .

(١) تهذيب السنة : جزء ٣ .

(٢) سورة النور آية : ٦ - ٧ - ٨ - ٩ .



## ٩- زواج المشركة :

اتفق العلماء على أنه لا يحل للمسلم أن يتزوج الوثنية ، ولا الزندية ، ولا المرتدة عن الإسلام ، ولا عابدة البقر ، ولا المعتقة لمذهب الإبادة - كالوجودية ونحوها من مذاهب الملاحدة - ودليل ذلك قول الله تعالى :

« وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ، وَلَئِمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ، وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ . » .  
« سورة البقرة »

سبب نزول هذه الآية :

١- قال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مرثد الغنوي ، وقيل في مرثد ابن أبي مرثد ، واسمه كسار ابن حصين الغنوي .

بعثه رسول الله ﷺ إلى مكة سرّاً ليخرج رجلاً من أصحابه ، وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية ، يقال لها « عَنَّا » فبعدها فقال لها :  
إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية ، قالت : فتزوجني قال : حتى أستاذن رسول الله ﷺ .

فأتى رسول الله فاستأذنه ؛ فنهاه عن التزوج بها لأنه مسلم ، وهي مشركة<sup>(١)</sup> .  
وروى السدي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن رواحة ؛ وكانت له أمة سوداء ، وأنه غضب عليها فلطمها .

ثم إنه فزع فأتى النبي ﷺ فأخبره خبرها .

فقال له النبي ﷺ :

« ما هي يا عبد الله ؟ » .

قال : هي يا رسول الله تصوم وتصلي وتحسن الوضوء ، وتشهد أن لا إله إلا الله ، وأنت رسول الله ، فقال :

« يا عبد الله هي مؤمنة » .

قال عبد الله : فوالذي بملك بالحق لأعتقنها ولأتزوجنّها ففعل .

فقطع عليه ناس من المسلمين ؛ فقالوا نكح أمة ؛ وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٧ .

المشركين ويُنكحهم رغبة في أنسابهم فأنزل الله :  
« وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » ... الآية .

قال في المغني :

وسائر الكفار غير أهل الكتاب - كمن عبد ما استحسن من الأصنام والأحجار  
والشجر والحيوان - فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسايتهم وذبايتهم . قال :  
والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت .

### زواج نساء أهل الكتاب

يجل للسلم أن يتزوج الحرة من نساء أهل الكتاب لقول الله تعالى :  
« الْيَوْمَ أَحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ،  
وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ  
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ  
مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ » .

قال ابن المنذر :

ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك .

وعن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن زواج الرجل النصرانية أو اليهودية ... قال :  
وحرم الله المشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراك أعظم من أن تقول  
المرأة : ربها عيسى ، أو عبد من عباد الله .

قال القرطبي . قال النحاس :

وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة . لأنه قد قال بتحليل نكاح  
نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة ؛ منهم عثمان ، وطلحة ، وابن عباس ،  
وجابر ، وحذيفة .

ومن التابعين سعيد بن المسيّب ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، ومجاهد ، وطاووس ،  
وعكرمة ، والشامي ، والضحاك ، وفقهاء الأمصار .

ولا تعارض بين الآيتين ، فإن ظاهر لفظ « الشرك » لا يتناول أهل الكتاب لقول  
الله تعالى :

« لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّينَ »

حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ... ففُرِّقَ بَيْنَهُم فِي اللَّفْظِ . وظاهر العطف يقتضي المغايرة .  
وتزوج عثمان رضي الله عنه ثالثة بنت الفرافصة الكلبية النصرانية ، وأسلمت عنده .  
وتزوج حذيفة يهودية من أهل المدائن .  
وسئل جابر عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال :  
تزوجنا بين زمن الفتح مع سعد بن أبي وقاص .

### كراهة الزواج منهن

والزواج بين - وإن كان جائزاً - إلا أنه مكروه . لأنه لا يُؤْمَنُ أَنْ يَمِيلَ إِلَيْهَا  
فتفتنه عن الدين ، أو يتولى أهلَ دينها .  
فإن كانت حرية<sup>(١)</sup> . فالكراهية أشد ، لأنه يكثر سواد أهل الحرب .  
ويرى بعض العلماء حرمة الزواج من الحربية .  
فقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال لا تحل ، وتلا قول الله عز وجل :  
« قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ »  
مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ .  
قال القرطبي : وسمع بذلك إبراهيم النخعي فأعجبه .

### حكمة إباحة الزواج منهن

وإنما أباح الإسلام الزواج منهن ليزيل الحواجز بين أهل الكتاب وبين الإسلام .  
فإن في الزواج المعاشرة والمخالطة وتقارب الأسر بعضها ببعض ، فتُسَاحُ الْفُرْصُ  
لدراسة الإسلام ، ومعرفة حقائقه ومبادئه ومُثُلِهِ .  
فهو أسلوب من أساليب التقريب العملي بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب ،  
ودعاية للهدى ودين الحق .

فعل من يتنقي الزواج منهن أن يجعل ذلك غاية من غاياته ، وهدفاً من أهدافه .

### الفرق بين المشركة والكتابية<sup>(٢)</sup> :

والمشركة ليس لها دين يحرم الحياة ، ويرجب عليها الأمانة ، ويأمرها بالخير ،  
وينهاها عن الشر ، فهي موكولة إلى طبيعتها وما تربت عليه في عشيرتها ، وهو خرافات  
الوثنية وأوهامها وأماني<sup>١</sup> الشياطين وأحلامها ، تخون زوجها وتفسد عقيدة ولدها .

(١) الحربية : القمية في غير ديار الإسلام . (٢) الثار : ج ٢ ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

فإن ظل الرجل على إعجابه بمجاهلها كان ذلك عوناً لها على التوغل في ضلالها وإضلالها .  
وإن نبا طرفه عن حسن الصورة ، وغلب على قلبه استقباح تلك السريرة ، فقد  
تَنَقَّصَ عليه التَّمَتُّعُ بِالْجَمَالِ ، على ما هو عليه من سوء الحال .  
وأما الكتانية فليس بينها وبين المؤمن كبير مباينة .  
فإنها تؤمن بالله وتعبده ، وتؤمن بالأنبياء ، وبالحياة الأخرى وما فيها من الجزاء ،  
وقد ين بوجوب عمل الخير وتحريم الشر .

والفرق الجوهرى العظيم بينها ؛ هو الإيمان بنبوة محمد ﷺ .  
والذي يؤمن بالنبوة العامة لا ينتمى من الإيمان بنبوة خاتم النبيين إلا الجهل بما جاء به .  
وكونه قد جاء بمثل ما جاء به النبيون وزيادة اقتضتها حصال الزمان في ترقيه ،  
واستعداده لأكثر مما هو فيه ، أو المماندة والمجاهدة في الظاهر ، مع الاعتقاد في الباطن  
- وهذا قليل - والكثير هو الأول .

ويوشك أن يظهر للمرأة من معاشرة الرجل أحقية دينه وحسن شريعته والوقوف  
على سيرة من جاء بها ، وما أيدته آيات الله تعالى به من الآيات البينات ، فيكمل إيمانها ويصح  
إسلامها ، وتؤتي أجرها مرتين إن كانت من المحسنات في الحالين ... انتهى .

### زواج الصابئة :

الصابئون هم قوم بين الجوس ، واليهود ، والنصارى ، وليس لهم دين . قال مجاهد :  
وقيل هم فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور .  
وعن الحسن أنهم قوم يبدون الملائكة .

### وقال عبد الرحمن بن زيد :

هم أهل دين من الأديان ، كانوا يميزرة الموصل يقولون : لا إله إلا الله ، وليس لهم  
عمل ، ولا كتاب ، ولا نبي ؛ إلا قول لا إله إلا الله . قال : ولم يؤمنوا برسول . فمن  
أجل ذلك كان الشركون يقولون لأصحاب النبي ﷺ :  
« هؤلاء الصابئون ، يشبهونهم بهم في قول لا إله إلا الله .  
قال القرطبي :

والذي تحصل من مذهبهم فيما ذكره بعض العلماء أنهم موحدون ، ويعتقدون تأثير  
النجوم وأنها فاعلة .  
واختار الرازي :

أنهم قوم يعبدون الكواكب ؛ بمعنى أن الله جعلها قبة للعبادة والدعاء ، أو بمعنى أن الله فوض تدبير أمر هذا العالم إليها .

وبناء على هذا اختلفت أنظار الفقهاء في حكم التزوج منهم .

فمنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب دخلته التحريف والتبديل ، فسوى بينهم وبين اليهود والنصارى ، وأنهم بمقتضى هذا يصح الزواج منهم لقول الله عز وجل :

« الْيَوْمَ أَحْلَلْتُ لَكُمْ الْطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ » ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، الآية .

وهذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه .

ومنهم من تردد ، لعدم معرفة حقيقة أمرهم فقالوا :

إن وافقوا اليهود النصارى في أصول الدين - من تصديق الرسل والإيمان بالكتب - كانوا منهم .

وإن خالفوهم في أصول الدين لم يكونوا منهم ، وكان حكمهم حكم عبادة الأوثان .

وهذا هو المروي عن الشافعية والحنابلة .

### زواج المجوسية<sup>(١)</sup> :

قال ابن المنذر : ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه .

ولكن أكثر أهل العلم عليه ؛ لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ، ويعبدون النار .

وروى الشافعي أن عمر ذكر المجوس فقال :

ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ ... فقال له عبد الرحمن بن عوف :

سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ستوا بهم سنة أهل الكتاب »<sup>(٢)</sup> .

فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب .

وسأل الإمام أحمد : أيصح على أن للمجوس كتاباً ؟ ... فقال :

هذا باطل ، واستعظمه جداً .

وذهب أبو ثور إلى حِلِّ التزوج بالمجوسية ؛ لأنهم يُقرؤون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .

(١) المجوس : هم عبدة النار .

(٢) أي حقن دماهم وإقراهم ط الجزية .

الزواج من لم كتب غير اليهود والنصارى :

ذهبت الأحناف إلى أن كل من يمتد ديناً سماوياً ، وله كتاب منزل ، كصحف إبراهيم ، وشيث ، وزبور داود ، عليهم السلام ، يصح الزواج منهم وأكل ذبائهم ما لم يشركوا . وهو وجه في مذهب الحنابلة .

لأنهم تسكروا بكتاب من كتب الله فأشبهوا اليهود أو النصارى .

ومذهب الشافعية ، ووجه عند الحنابلة :

أنه لا تحل مناعتهم ، ولا تؤكل ذبائهم لقول الله تعالى :

« أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ... الآية .

ولأن تلك الكتب كانت مواعظ وأمثالاً لأحكام فيها ، فلم يثبت لها حكم الكتب المشتقة على الأحكام .

زواج المسلمة بغير المسلم :

أجمع العلماء على أنه لا يحل للمسلمة أن تتزوج غير المسلم ، سواء أكان مشركاً أو من أهل الكتاب . ودليل ذلك أن الله تعالى قال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا سَاءَ كُفُّ الْمُؤْمِنَاتِ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ » ، الله أعلم بما يخفين ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ، لا هن حل لهم ولا هم يحللون هن » (١) .

وحكمة ذلك أن للرجل حق القنطرة على زوجته ، وأن عليها طاعته فيما يأمرها به من معروف ، وفي هذا معنى الولاية والسلطان عليها .

ما كان لكافر أن يكون له سلطان على مسلم أو مسلمة .

يقول الله تعالى :

« وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » .

ثم إن الزوج الكافر لا يعترف بدن المسلمة ؛ بل يكذب بكتابها ، ويحسد رسالة نبيها ؛ ولا يمكن لبيت أن يستقر ولا لحياة أن تستمر مع هذا الخلاف الواسع والبون الشاسع .

---

(١) في هذه الآية أمر الله المؤمنين إذا جادهم النساء مهجرات أن يتحننهن فإن علموهن مؤمنات فلا يرجعوهن إلى الكفار ، لا هن حل لهم ولا هم يحلون هن ؛ ومعنى الامتحان أن يسألوهن عن سبب ما جادين ، هل خرجن حباً في الله ورسوله وحرصاً على الإسلام ؟.. فإن كان ذلك كذلك قبل ذلك مشين .

وعلى العكس من ذلك المسلم إذا تزوج بكتابية ، فإنه يعترف بدينها ، ويعمل الإيمان بكتابها وينبئها جزءاً لا يتم إيمانه إلا به .

#### ١٠ - الزيادة على الأربع :

يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد ، إذ أن في الأربع الكفاية ، وفي الزيادة عليها تقويت الإحسان الذي شرعه الله لصالح الحياة الزوجية ، والدليل على ذلك قول الله تعالى :

« وَإِنْ خِفْتُمْ <sup>(١)</sup> أَلَّا تَقْسِطُوا <sup>(٢)</sup> فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا <sup>(٣)</sup> طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ، مَتَنَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ <sup>(٤)</sup> أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْمَلُوا » <sup>(٥)</sup> .

#### سبب قول هذه الآية :

روى البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن عروة بن الزبير : أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ عن قول الله تعالى :

« وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » .. فقالت :

يا ابن أخي ، هي اليتيمة تكون في حجر وليها فتشاركه في ماله ، فيعجبها ما لها وجالها ، فيريد وليها أن يتزوجها بخير أن يقسط في صداقها ، فيعطيهما مثل ما يعطيها غيره ، فتسهر أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ، ويلفقوا بين أعلى سبيهن من الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة . قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيمن ، فأنزل الله عز وجل :

« يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ » ، وما يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكتاب في يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » ... قالت :

(١) خفت : أي غلب على ظنكم التقصير في القسط لليتيمة فاعدلوا عنها الى غيرها ، وليس لهذا القيد مفهوم ، فقد أجمع المفسرون على أن من لم يخف القسط في اليتامى فله أن يتزوج أكثر من واحدة ، اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف .

(٢) تقسطوا : تعدلوا . من « أقط » إذا عدل و « قسط » إذا ظلم .

(٣) ما : بمعنى من : أي من طاب .

(٤) أدنى ألا تعملوا : أي أقرب ألا تفعلوا عن الحق وتجاوزوا .

والذي ذكر الله أنه يتلى عليهم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله سبحانه فيها :  
 « وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَفْضِلُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... » .  
 قالت عائشة :

وقول الله عز وجل في الآية الأخرى :  
 « ... وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ » .  
 هي رغبة أحدكم عن يمينته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال .  
 ففشوا أن ينكحوا من رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء ؛ إلا بالقسط من  
 أجل رغبتهم إن كن قليلات المال والجمال .

معنى الآية :

ويكون معنى الآية على هذا أن الله سبحانه وتعالى يخاطب أولياء اليتامى فيقول :  
 إذا كانت اليتيمة في حجر أحدكم وتحت ولايته ، وخاف ألا يعطيها مهرً مثلها ،  
 فليمتدل عنها إلى غيرها من النساء ، فإنهن كثيرات ، ولم يرضق الله عليه فأحل له من  
 واحدة إلى أربع .  
 فإن خاف أن يبور إذا تزوج أكثر من واحدة ؛ فواجب عليه أن يقتصر على واحدة ،  
 أو ما ملكت يمينه من الإمام .

إفادتها للاقتصار على الأربع :

قال الشافعي :

وقد دلت سنة رسول الله ﷺ المينة عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ  
 أن يجمع بين أكثر من أربع نساء .  
 وهذا الذي قاله الشافعي يجمع عليه بين العلماء ، إلا ما حكي عن طائفة من الشيعة أنه  
 يجوز الجمع بين أكثر من أربع نساء ، وقال بعضهم بلا حصر .  
 وقد يتسكع بعضهم بفعل رسول الله ﷺ في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع كما ثبت  
 في الصحيح .

وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء فقال :

إعلم أن هذا المدد « مثنى » و « ثلاث » و « رباع » لا يدل على إباحة تسمع كما قاله من  
 يعمد فهمه للكتاب والسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزعم أن  
 الواوَ جامعة .



وعضد ذلك بأن النبي نكح تسعاً ، وجمع بينهن في عصمته ، والذي صار إلى هذه الجلالة ، وقال هذه المقالة ؛ الرافضة وبعض أهل الظاهر ، فجعلوا « منى » مثل اثنين اثنين . وكذلك ثلاث ، ورباع .

وهذه بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها ، فقالوا بإباحة الجمع بين ثنائي عشرة تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصيغ يفيد التكرار ، والواو للجمع .

فجعل منى بمعنى اثنين اثنين ، وكذلك ثلاث ورباع .

وهذا كله جهل باللسان<sup>(١)</sup> والسنة ، ومخالفة لإجماع الأمة ، إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع .

وأخرج مالك في الموطأ ، والنسائي ، والدارقطني ، في سننهما أن النبي ﷺ قال لنيلان بن أمة الثقفي وقد أسلم وتحته عشر نسوة :

« اختر منهن أربعاً ، وفارق سائرهن » .

وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال :

أسلت وعندي ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال :

« اختر منهن أربعاً » .

وقال مقاتل :

إن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر ، فلما نزلت الآية أمره رسول الله ﷺ أن يطلق أربعاً ، ويملك أربعاً ، كذا قال قيس بن الحارث .

والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود .

وكذا روى « محمد بن الحسن » في كتاب « السير الكبير » أن ذلك كان حارث بن قيس ، وهو المعروف عند الفقهاء .

وأما ما أبيض من ذلك للنبي ﷺ ؛ فذلك من خصوصياته .

وأما قولهم : إن الواو جامعة ، فقد قيل ذلك ، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات .

والعرب لا تدع أن تقول تسعة ، وأن تقول اثنين وثلاثة ، وأربعة .

وكذلك تستقيم من يقول أعط فلاناً أربعة ، ستة ، ثمانية ، ولا تقول : ثمانية عشر .

وإنما الواو في هذا الموضع بدل ، أي انكحوا ثلاثة بدلاً من منى ، ورباعاً بدلاً من ثلاث ، ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بـ « أو » .

(١) اللسان : اللغة .

ولو جاء به أو هـ لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع .  
وأما قولهم :  
إن مثنى تقتضي اثنين ، وثلاث ثلاثاً ، ورباع أربعاً فتحكم بما لا يرافقه أهل اللسان  
عليه ؛ وجهالة منهم .  
وكذلك جهه الآخرون لأن مثنى تقتضي اثنين اثنين ، وثلاث : ثلاثاً ثلاثاً ، ورباع :

أربعاً أربعاً .  
ولم يعلموا أن اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وأربعاً أربعاً ، حصر للعدد . ومثنى وثلاث  
ورباع بخلافها .  
ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل . وذلك أنها إذا قالت :  
جاءت الحيل مثنى ، إنما تعني بذلك اثنين اثنين ، أي جاءت مزدوجة . قال الجوهري :  
وكذلك معدول العدد .

وقال غيره فإذا قلت : جاءني قوم مثنى أو ثلاث ، أو أحاد ، أو أعشار ، فإنما  
تريد أنهم جاؤوك واحداً واحداً ، أو اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو عشرة عشرة .  
وليس هذا المعنى في الأصل لأنك إذا قلت :  
جاءني قوم ثلاثة ثلاثة ، أو قوم عشرة عشرة ، فقد حصرت عدة القوم بقولك  
ثلاثة وعشرة .

فإذا قلت جاؤوني ثناء ورباع ، فلم تحصر عدتهم ، وإنما تريد أنهم جاؤوك اثنين  
اثنين ، أو أربعة أربعة ، سواء كثر عددهم أو قل في هذا الباب .  
فحصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمهم تحكم . انتهى .

#### وجوب العدل بين الزوجات :

أباح الله تعدد الزوجات وقصره على أربع ، وأوجب العدل بينهما في الطعام والسكن  
والكسوة والمبيت<sup>(١)</sup> ، وسائر ما هو مادي من غير تفرقة بين غنية وفقيرة ، وعظيمة  
وحقيرة ، فإن خاف الرجل الجور وعدم الوفاء بحقهن جميعاً حرم عليه الجمع بينهما ،  
فإن قصر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة حرم عليه العقد عليها . فإن قدر على  
الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة حرم عليه العقد عليها . وكذلك من خاف الجور بزواج  
الثانية حرمت عليه لقول الله تعالى :

« فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ

(١) أي بيت عند الواسدة مقدار ما يبيت عند الأخرى .

أَلَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا .  
أي أقرب ألا تجوروا .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« من كانت له امرأتان فإل إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشِقُّه مائل ، رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجه .

ولا تمارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية وبين ما نقاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء وهي :

« وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُؤَهَا كَالْعَلَقَةِ .. » .

فإن العدل المطلوب هو العدل الظاهر المقدور عليه وليس هو العدل في المودة والمحبة ، فإن ذلك لا يستطيعه أحد ؛ بل العدل المنفي هو العدل في المحبة والمودة والجماع .

قال محمد بن سيرين : سألت عبيدة عن هذه الآية فقال : هو الحب والجماع .

قال أبو بكر بن العربي :

وصدق ، فإن ذلك لا يملكه أحد إذ قلبه بين أصبعين من أصابع الرحمن يصرفه كيف يشاء ، وكذلك الجماع فقد ينشط للواحدة ما لا ينشط للأخرى ، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه فلا حرج عليه فيه ، فإنه مما لا يستطيعه ، فلا يتعلق به تكليف . وقالت عائشة :

كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ، ويقول :

« اللهم هذا قَسَمِي فَمَا أَمْلَكَ ، فلا تلني فيما تملك ولا أملك » قال أبو داود : يعني القلب .

رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقال الخطابي في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر ، وإنما المكروه في الميل ؛ هو ميل العشرة الذي يكون معه بجنس الحق ، دون ميل القلوب ، فإن القلوب لا تملك . فكان رسول الله ﷺ

يسوّي في القسم بين نساؤه ويقول :

« اللهم هذا قَسَمِي ... » الحديث .

وفي هذا نزل قوله تعالى :

« وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُؤَهَا كَالْعَلَقَةِ » .

وإذا سافر الزوج فله أن يصطحب من شاء منهن وإن أفرع بينهما كان حسناً .

ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عن حقها ، إذ أن ذلك خالص حقها ، فلها أن تهبه لغيرها .

فمن عائشة رضي الله عنها قالت :

كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أفرغ بين نسائه ، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه ، وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً ، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة<sup>(١)</sup> .

### حق المرأة في اشتراط عدم التزوج عليها ،

كما أن الإسلام قيد التعدد بالقدره على العدل ، وقصره على أربع ، فقد جعل من حق المرأة أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها . فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها صح الشرط ولزم ، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا أسقطته ، ورضيت بمخالفته .

وإلى هذا ذهب الإمام أحمد ، ورجعه ابن تيمية ، وابن القيم .

إذ الشروط في الزواج أكبر خطراً منها في البيع والإجارة ، ونحوهما .

فهذا يكون الوفاء بما التزم منها واجب وأكد .

واستدلوا مذهبه هذا بما يأتي :

١ - بما رواه البخاري ، ومسلم ... أن رسول الله ﷺ قال :

« إن أحق الشروط أن توفوا ما استحلتم به الفروج » .

٢ - وروى عن عبد الله بن أبي مليكة أن المسور بن مخرمة حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ على المنبر يقول :

« إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب ، فلا آذن لهم ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما ابنتي بضعة مني ، يربيها ما أراها ، ويؤذيها ما آذاها » وفي رواية :

(١) قال الخطابي : فبإثبات القرعة ، وفيه أن القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل . وفيه أن الحبة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال .

وانفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي تخرج بها في السفر لا تحبس عليها تلك المدة البراق ، ولا يقاس بما قلن من أيام النفقة إذا كان خروجها بقرعة .

وزعم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفي للبراق ، ما قلن أيام نفقته حتى يسألنيها في الحظ .

والقول الأول أولى لاجتماع عامة أهل العلم عليه ، ولأنها إنما أرفقت زيادة الحظ بما يلحقها من مشقة السفر وتعب السير ، والقرعة خليات من ذلك . فالمرءى بينها وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإنصاف .

« إن فاطمة مني وأنا أخوف أن تفقن في دينها » .

ثم ذكر صهرأ له من بني عبد شمس فأتى عليه في مصاهرته إياه ، فأحسن ؛ قال :  
« حدثني قسدي ؛ ووعدي فوفى لي ، وإني لست أحرم حلالاً ، ولا أحل حراماً ولكن  
والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنتُ عدو الله في مكان واحد أبداً » .  
قال ابن القيم : فتضمن هذا الحكم أموراً :

أن الرجل إذا اشترط لزوجته أن لا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط ، ومتى تزوج  
عليها فلها الفسخ .

ووجه تضمن الحديث لذلك أنه عليه السلام أخبر أن ذلك يؤذي فاطمة رضي الله عنها ،  
ويريبها ، وأنه يؤذي عليه السلام ويريبه .

ومعلوم قطعاً أنه عليه السلام إنما زوج فاطمة رضي الله عنها على ألا يؤذيها ، ولا يريبها ،  
ولا يؤذي أباه عليه السلام ولا يريبه ، وإن لم يكن هذا مشروطاً في صلب العقد ، فإنه من  
المعلوم بالضرورة أنه إنما دخل عليه .

وفي ذكره عليه السلام صهره الآخر وثنائه عليه بأنه حدثه قصده ووعده فوفى له ؛ تعريض  
بملي رضي الله عنه وتيسير له على الاقتداء به ، وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعده له بأنه  
لا يريبها ولا يؤذيها . فبيحه على الوفاء له ، كما وفى له صهره الآخر .

فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفاً كالشروط لفظاً ، وأن عدمه يملك الفسخ لمشرطه ،  
فلو فرض من عادة قوم أنهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم ولا يكتنون الزوج من ذلك  
البلد . واستمرت عادتهم بذلك ؛ كان كالمشروط لفظاً ، وهو مطرود على قواعد  
أهل المدينة .

وقواعد أحمد رحمه الله ، أن الشرط العرفي كاللفظي سواء ، ولهذا أوجبوا الأجرة على  
من دفع ثوبه إلى غسال أو قصّار ، أو عجينته إلى خبّاز ، أو طعامه إلى طبّاخ يعملون  
بالأجرة ، أو دخل الحمام واستخدم من نفسه من عادته أن يفصل بالأجرة ونحو ذلك ،  
ولم يشترط لهم أجرة ، أنه يلزمه أجرة المثل .

وعلى هذا فالو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نساها ضرة ، ولا يكتنون  
من ذلك ، وعادتهم مستمرة بذلك كان كالمشروط لفظاً .

وعلى هذا فسيده نساء العالمين ، وابنة سيد ولد آدم أجمعين ، أحق النساء بهذا ، فالو  
شرطه عليّ في صلب العقد كان تأكيداً لا تأسيساً ، وفي منع عليّ من الجمع بين فاطمة  
ورضي الله عنها وبين بنت أبي جهل حكمٌ بديمة ، وهي أن المرأة مع زوجها في درجة

تبع له ، فإن كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك ، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها ، وهذا شأن فاطمة وعلي رضي الله عنها .

ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضي الله عنها في درجة واحدة ، لا بنفسها ولا تبعا ، وبينهما من الفرق ما بينها ، فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العالمين مستحسنا ، لا شرعا ولا قدرا ، وقد أشار عليه السلام إلى هذا بقوله :

« والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدا » .

فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه أو إشارته ... انتهى .

وقد تقدم رأي الفقهاء في اشتراط مثل هذا الشرط ونحوه مما فيه للمرأة ، فليُرجع إليه

#### حكمة التعدد :

١ - من رحمة الله بالإنسان وفضله عليه أن أباح له تعدد الزوجات ، وقصره على أربع . فالرجل أن يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون قادرا على العدل بينهما في النفقة والمبيت كما تقدم .

فإذا خاف الجور وعدم الوفاء بما عليه من تبعات حرّم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة . بل إذا خاف الجور بمعجزه عن القيام بحق المرأة الواحدة حرّم عليه أن يتزوج حتى تتحقق له القدرة على الزواج<sup>(١)</sup> .

وهذا التعدد ليس واجبا ولا مندوبا ، وإنما هو أمر أباحه الإسلام ، لأن ثمة مقتضيات عمرانية وضرورات إصلاحية لا يحل بمشترع إغفالها ، ولا ينبغي له التفاضي عنها .

٢ - ذلك أن للإسلام رسالة إنسانية عُلّيا كلّف المسلمون أن ينهضوا بها ، ويقوموا بتبليغها للناس .

وهم لا يستطيعون النهوض بهذه الرسالة إلا إذا كانت لهم دولة قوية ، قد توفر لها جميع مقومات الدولة : من الجندية ، والعلم ، والصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، وغير ذلك من العناصر التي يتوقف عليها وجود الدولة ويقاؤها مرهوبة الجانب نافذة الكلمة قوية السلطان .

ولا يت ذلك إلا بكثرة الأفراد ، بحيث يوجد في كل مجال من مجالات النشاط الإنساني عدد وفير من العاملين .

ولهذا قيل : « إنما العزة للكثرة » .

(١) يراجع حكم الزواج من هذا الكتاب .

وسبيل هذه الكثرة إنما هو الزواج المبكر من جهة ، والتعدد من جهة أخرى .  
ولقد أدركت الدول الحديثة قيمة الكثرة العددية وآثارها في الإنتاج ، وفي الحروب ،  
وفي سعة النفوذ ، فعملت على زيادة عدد السكان بتشجيع الزواج ومكافحة من كثر نسله  
من رعاياها لتضمن القوة والنمّة .

ولقد فطن الرحالة الألماني « بول أشميد » إلى الخصوبة في النسل لدى المسلمين ، واعتبر  
ذلك عنصراً من عناصر قوتهم فقال في كتاب « الإسلام قوة الغد » الذي ظهر سنة ١٩٣٦ :  
« إن مقومات القوى في الشرق الإسلامي ، تنحصر في عوامل ثلاثة :

١ - في قوة الإسلام « كدين » ، وفي الاعتقاد به ، وفي مثله ، وفي تآخيه بين  
مختلفي الجنس ، واللون ، والثقافة .

٢ - وفي وفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الإسلامي الذي يمتد من المحيط  
الأطلسي ، على حدود مراكش غرباً إلى المحيط الهادي ، على حدود أندونيسيا شرقاً .  
وتتمثل هذه المصادر العديدة لوحدة اقتصادية سليمة قوية ولاكتفاء ذاتي ، لا يدع  
المسلمين في حاجة مطلقاً إلى أوروبا أو غيرها إذا ما تقاربوا وتعاونوا .

٣ - وأخيراً أشار إلى العامل الثالث وهو :  
خصوبة النسل البشري لدى المسلمين ، مما جعل قوتهم العددية قوة متزايدة ؛ ثم قال :  
« فإذا اجتمعت هذه القوى الثلاث فتآخى المسلمون على وحدة العقيدة ، وتوحيد الله ،  
وغطت ثروتهم الطبيعية حاجة تزايد عددهم ، كان الخطر الإسلامي خطراً منذراً بفناء  
أوروبا ، وبسيادة عالمية في منطقة هي مركز العالم كله » .

ويقترح « بول أشميد » هذا - بعد أن فصل هذه العوامل الثلاثة ، عن طريق  
الإحصاءات الرسمية ، وعما يعرفه . عن جوهر العقيدة الإسلامية ، كما تبلورت في تاريخ  
المسلمين ، وتاريخ ترابطهم وزحفهم لرد الإعتداء عليهم :

« أن يتضامن الغرب المسيحي - شعباً وحكومات - ويعيدوا الحرب الصليبية في  
صورة أخرى ملائمة للعصر ، ولكن في أسلوب ألفرد حاسم<sup>(١)</sup> » .

٣ - والدولة صاحبة الرسالة ، كثيراً ما تتعرض لأخطار الجهاد ، فتفتقد عدداً كبيراً  
من الأفراد ، ولا بد من رعاية أرامل هؤلاء الذين استشهدوا ، ولا سبيل إلى حسن رعايتهن  
إلا بتزويجهن .

---

(١) ترجمة الأستاذ الدكتور محمد البهي .

كما أنه لا مندوحة عن تعويض من فقدوا ؛ وإلّا يكون ذلك بالإكثار من النسل ؛  
والتعهد من أسباب الكثرة .

٤ - قد يكون عدد الإناث في شعب من الشعوب أكثر من عدد الذكور ، كما يحدث  
عادة في أعقاب الحروب ؛ بل تكاد تكون الزيادة في عدد الإناث مطردة في أكثر الأمم ،  
حتى في أحوال السلم ، نظراً لما يعانيه الرجال غالباً من الاضطلاع بالأعمال الشاقة التي  
تهبط بمستوى السن عند الرجال أكثر من الإناث .

وهذه الزيادة توجب التمدد ؛ وتقرض الأخذ به لكفالة العدد الزائد وإحصائه ، وإلا  
اضطررّون إلى الانحراف وإقتراف الرذيلة ، فيفسد المجتمع وتتحل أخلاقه ، أو إلى أن  
يقضين حياتهن في ألم الحرمان وشقاء الغزوية ، فيفقدن أعصابهن ، وتضيع قروة بشرية  
كان يمكن أن تكون قوة للأمة . وثروة تضاف إلى مجموع ثرواتها .

ولقد اضطرت بعض الدول التي زاد فيها عدد النساء على الرجال إلى إباحة التمدد ؛  
لأنها لم تر حلاً أمثل منه مع مخالفتها لما تعتقده ، ومنافاته لما ألفتته ودرّجّت عليه .  
قال الدكتور « محمد يوسف موسى » :

أذكر أني وبعض إخواني المصريين دعينا عام ١٩٤٨ - ونحن في « باريس » - لحضور  
مؤتمر الشباب العالمي بمدينة « ميونخ » بألمانيا .

وكان من نصيبي أن اشتركت أنا وزميل لي من المصريين في الحلقة التي كانت تبحث  
مشكلة زيادة عدد النساء بألمانيا أضعافاً مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب ، وتستعرض  
ما يمكن أن يكون حلاً طبيعياً لها .

وبعد استعراض سائر الحلول التي يعرفونها هناك ورفضها جميعاً تقدمت وزميلي بالحل  
الطبيعي الوحيد ؛ وهو إباحة تعدد الزوجات .

فقبل هذا الرأي أولاً شيء من الدهشة والإشمئزاز ، ولكنه بعد بحثه بحثاً عادلاً  
عميقاً رأى المخبرون أنه لا حلّ غيره . وكانت النتيجة اعتباره توصية من التوصيات التي  
أقرها المؤتمر .

وكان مما سرني كثيراً بعد عودتي إلى الوطن عام ١٩٤٩ ما عرفته من أن بعض الصحف  
المصرية نشرت أن أهالي مدينة « بون » « عاصمة ألمانيا الغربية » طلبوا أن ينص في  
الدستور على إباحة تعدد الزوجات .

٥ - ثم إن اعتماد الرجل للتناسل أكثر من اعتماد المرأة ، فهو مهياً للعملية  
الجنسية منذ البلوغ إلى سن متأخرة بينما المرأة لا تنهياً لذلك مدة الحيض - وهو دورة



شهرية قد تصل إلى عشرة أيام - ولا تنهيا كذلك مدة النفاس والولادة - وقد تصل هذه المدة إلى أربعين يوماً - يضاف إلى ذلك ظروف الحمل والرضاع .

واستعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والخمسين ، بينما يستطيع الرجل الإخصاب إلى ما بعد الستين ، ولا بد من رعاية مثل هذه الحالات ووضع الحلول السليمة لها .

فإذا كانت الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية فماذا يصنع الرجل أثناء هذه الفترة ؟

وهل الأفضل له أن يضم إليه حليمة تعف نفسه وتحسن فرجه أم يتخذ حليمة لا تربطه بها رابطة إلا الرابطة التي تربط الحيوانات بعضها ببعض ؟ ..

مع ملاحظة أن الإسلام يحرم الزنا أشد تحريم .  
« وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا » .

ويقرر لغيره عقوبة رادعة :

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَئِيْكُمْ عَذَابٌ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ... « سورة النور »

٦ - وقد تكون الزوجة عقيمة لا تلد ، أو مريضة مرضاً لا يرجى شفاؤها منه ، وهي مع ذلك راغبة في استمرار الحياة الزوجية ، والزوج راغب في إنجاب الأولاد ، وفي الزوجة التي تدبر شؤون بيته .

فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأليم ، فيصطحب هذه العقيم دون أن يولد له ، وهذه المريضة دون أن يكون له من يدبر أمر منزله ، فيحتمل هذا الغرم كله وحده ؟ ..

أم الخير في أن يفارقها وهي راغبة في المعاشرة فيؤذيها بالفراق ؟ ..  
أم يوفقي بين رغبتها ورغبته ، فيتزوج بأخرى ويبقي عليها فتلقي مصلحتها ومصلحتها معاً ؟ !

أعتقد أن الحل الأخير هو أهدى الحلول وأحقها بالقبول ، ولا يسع صاحب ضمير حي وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به .

٧ - وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جاعحة ، إذ ربما لا تشبعه امرأة واحدة ، ولا سيما في بعض المناطق الحارة .

فبدلاً من أن يتخذ حليمة تقسد عليه أخلاقه ؛ أبيع له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع .

٨ - هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام ، وهو بشرع لا لجيل خاص من الناس ، ولا لزمان معين محدود ، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فمراعاة الزمان والمكان لها اعتبارها .  
وتقدير ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها .

والحرص على صالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عديتها في الحرب والسلام - من أهم الأهداف التي يستهدفها المشرع .

٩ - ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقائه نقيضاً بعيداً عن الرذائل الاجتماعية والنقائص الخلقية التي فشت في المجتمعات التي تؤمن بالتمدد ولا تعترف به .

فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التمدد :

١ - شوع الفسق ، وانتشار الفجور ، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات .

٢ - وتبع ذلك كثرة المواليد من السفاح .

إذ بلغت نسبتها في بعض الجهات ٥٠ ٪ من مجموع المواليد هناك .

وفي الولايات المتحدة يولد في كل عام أكثر من مائتي ألف ولادة غير شرعية .

نشرت جريدة الشعب في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ما يلي :

( الرقم المذهل للأطفال غُسير الشرعيين الذين ولدوا في الولايات المتحدة ، آثار من جديد الجدل حول انحطاط مستوى الأخلاق في أمريكا ، والجل الذي يقع على عاتق دافع الضرائب الأمريكي - نتيجة لتحمله نفقات هذا الجيش من الأطفال - ولا غرو فقد تعدى عدد هؤلاء المواليد الـ « مائتي ألف » سنوياً .

ولواجهة هذه المشكلة تدرس الجهات الرسمية في بعض المجتمعات إمكانية تعقيم النساء اللاتي يحدن عن التعامل الدينية . ويتركز الجدل في أماكن أخرى ، حول المقترحات التي تطالب بتخفيض الإعانات للأمهات اللاتي يضعن أكثر من مولود واحد غير شرعي . وتقول وزارات الصحة والتعليم ، والشؤون الاجتماعية ، في الولايات المتحدة :

إن دافعي الضرائب في أمريكا سوف يتحملون هذا العام مبلغ ٢١٠ مليون دولاراً لتنظيف نفقات الأطفال غير الشرعيين ، وذلك بواقع ٢٧ دولاراً و ٢٩ سنتاً شهرياً لكل طفل .

وتقول الإحصاءات الرسمية إن عدد هؤلاء الأطفال ارتفع من ( ٨٧ ألفاً و ٩٠٠ ) عام ١٩٣٨ إلى ( ٢٠١ ألف و ٧٠٠ ) عام ١٩٥٧ .

كما تقدر وزارة الشؤون الاجتماعية عدد هؤلاء الأطفال في عام ١٩٥٨ بـ ٢٥٠ ألف طفل .  
ولكن الخبراء يمتدحون أن الرقم الصحيح يتمدى هذا بكثير .  
وتدل الإحصاءات الأخيرة أن معدل هذه الولادات غير الشرعية في كل ألف ، قد  
زاد ثلاثة أضعاف خلال الجيلين الأخيرين - مع زيادة تندر بالخطر بين الفتيات المراهقات .  
ويعلن علماء علم الاجتماع حقيقة أخرى ؛ وهي أن العائلات المتعددة تحفي عادة أن  
إحدى بناتها حملت بطريقة غير شرعية ، وترسل الطفل يهدوء إلى أسرة أخرى تتبناه ...  
انتهى .

٣ - وأثرت هذه الاتصالات الحبيثة الأمراض البدنية والمعد النفسية والاضطرابات  
العصية .

٤ - وتسريت عوامل الضعف والانحلال إلى النفوس .

٥ - وانحلت عرى الصلات الوثيقة بين الزوج وزوجته ، واضطربت الحياة الزوجية  
وانفكت روابط الأسرة حتى لم تمد شيئاً ذا قيمة .

٦ - وضاع النسب الصحيح ؛ حتى أن الزوج لا يستطيع الجزم بأن الأطفال الذين  
يقوم على تربيتهم هم من صلبه .

فهذه المقاسد وغيرها كانت النتيجة الطبيعية لمخالفة الفطرة والانحراف عن تعاليم الله ،  
وهي أقوى دليل وأبلغ حجة على أن وجهة الإسلام هي أسلم وجهة ، وأن تشريعه هو  
أنسب تشريع لإنسان يعيش على الأرض ، وليس للانكدة يمشون في السماء .

ولنختم هذه الكلمة بالسؤال والجواب اللذين أوردهما الفونس اتين دينيه حيث قال :  
هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية ؟ ...

ثم أجاب :

إن هذا أمر مشكوك فيه ؛ فالدعارة التي تتدُر في أكثر الأقطار الإسلامية سوف  
تتفشى فيها ، وتشر آثارها المخربة .

وكذلك سوف يظهر في بلاد الإسلام داء لم تعرفه من قبل ، هو عزوبة النساء التي  
تنتشر بآثارها المفسدة في البلاد المقصور فيها الزواج على واحدة ، وقد ظهر ذلك فيها  
بنسبة مفزعة . وخاصة عقب فترات الحروب<sup>(١)</sup> .

**تقييد التعدد ؛**

ولقد كان سوء التطبيق ، وعدم رعاية تعاليم الإسلام حجة ناهضة للذين يريدون أن

(١) من كتاب محمد رسول الله : ترجمة الاستاذ الدكتور عبد الحليم محمود .

يقيدوا تعدد الزوجات وألا ، يباح للرجل أن يتزوج بأخرى إلا بعد دراسة القاضي أو غيره - من الجهات التي يناط بها هذا الأمر - حالته ومعرفة قدرته المالية ، والإذن له بالزواج .

ذلك أن الحياة المنزلية تتطلب نفقات باهظة ، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل حمل الرجل ، وضعف عن القيام بالنفقة عليهم ، وعجز عن تربيتهم التربية التي تجعل منهم أفراداً صالحين ، يستطيعون النهوض بتكاليف الحياة وتبعاتها ، وبذلك يفسد الجيل ، ويكثر المعطلون ، ويكثر عدد كبير من أفراد الأمة ، فيشيون وهم يحملون جراثيم الفساد التي تنخر في عظامها .

ثم إن الرجل لا يتزوج في هذه الأيام بأكثر من واحدة إلا لقضاء الشهوة أو الطمع في المال ؛ فلا يحرص على الحكمة من التعدد ، ولا يبتغي وجه المصلحة فيه ، وكثيراً ما يعتدي على حق الزوجة التي تزوج عليها ، ويضار أولاده منها ، ويحرمهم من الميراث ؛ فقتلتم نيران العداوة بين الإخوة والأخوات من الضرائر ، ثم تنتشر هذه العداوة إلى الأسر ، فيشتد الخصام ، وتسمى كل زوجة للانتقام من الأخرى ، وتكبر هذه الصفائر حتى تصل إلى حد القتل في بعض الأحيان .

هذه بعض آثار التعدد ، والتي اتخذ منها دليل التقييد .

ونبادر فنقول :

إن العلاج لا يكون بنزع ما أباحه الله ، وإنما يكون ذلك بالتعلم والتربية وتقوية الناس في أحكام الدين .

ألا ترى أن أباح للإنسان أن يأكل ويشرب دون أن يتجاوز الحد ، فإذا أسرف في الطعام والشراب فأصابته الأمراض وانتابته الملل ؛ - فليس ذلك راجعاً إلى الطعام والشراب بقدر ما هو راجع إلى التهام والإسراف .

وعلاج مثل هذه الحالة لا يكون بنزع من الأكل والشرب ؛ وإنما يكون بتعليمه الأدب الذي ينبغي مراعاته أثناء لما يحدث من ضرر .

ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد إلا بإذن من القاضي مستلدين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة ؛ جهلوا أو تجاهلوا الفساد الذي تنجم من الحظر ، فإن الضرر الحاصل من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره ، والواجب أن يتقى أشدهما بإباحة أخفها - تبعاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين - وترك الأمر للقاضي مما لا يمكن ضبطه ، فلبست هناك مقاييس صحيحة يمكن أن يتعرف بها ظروف الناس وأحوالهم ، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه .

ولقد كان المسلمون - من العهد الأول إلى يومنا هذا - يتزوجون بأكثر من واحدة ، ولم يبلغنا أن أحداً حاول حظر التعدد ، أو تقييده على النحو المقترح ، فليس منا ما وسعهم ، وما ينبغي لنا أن نضيق رحمة الله الواسعة ، وننتقص من التشريع الذي جمع من الزايا والفضائل ما شهد به الأعداء ؛ فضلا عن الأصدقاء .

#### تاريخ تعدد الزوجات :

الحقيقة أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة منها : « المبريون » و « العرب » في الجاهلية ، وشعوب « الصقالبة » ، أو « السلافيون » . وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسميها الآن : « روسيا » ، و « ليتوانيا » ، و « ليشونيا » ، و « استونيا » ، و « بولونيا » ، و « تشيكوسلوفاكيا » ، و « يوغوسلافيا » .

وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسميها الآن : « ألمانيا » ، و « النمسا » ، و « سويسرا » ، و « بلجيكا » ، و « هولندا » ، و « الدانمارك » ، و « السويد » ، و « النرويج » ، و « إنجلترا » .

فليس بصحيح إذن ما يدّعون من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام . والحقيقة كذلك أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشرأ في عدة شعوب لا تدين بالإسلام كأفريقيا ، و « الهند » ، و « الصين » ، و « اليابان » . فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن هذا النظام مقصور على الأمم التي تدين بالإسلام ...

والحقيقة كذلك انه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد . وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم .

وإذا كان السابقون الأوّلون إلى المسيحية من أهل أوروبا قد ساروا على نظام وحدة الزوجة فما ذاك إلا لأن معظم الأمم الأوروبية الوثنية التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر - وهي شعوب اليونان ، والرومان - كانت تقاليدها تحرم تعدد الزوجات المقود عليهم ، وقد سار أهلها - بعد اعتناقهم المسيحية - على ما وجدوا عليه آباءهم من قبل . إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظاماً طارئاً جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه ، وإنما كان نظاماً قديماً جرى عليه العمل في وثنياتهم الأولى ، وكل ما هنالك

---

(١) من كتاب حقوق النساء في الإسلام : للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي .

أن النظم الكنسية المستعدة بعد ذلك قد استقرت على تحريم تعدد الزوجات واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين، على الرغم من أن أسفار الإنجيل نفسها لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم .

والحقيقة كذلك ، أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة كما قرر ذلك علماء الاجتماع ومؤرخو الحضارات، وعلى رأسهم ( وستمارك ، وهوبوس ، وهيلير ، وجنبرج ) .

فقد لوحظ أن نظام وحدة الزوجة كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخراً وبدائية ، وهي الشعوب التي تعيش على الصيد ، أو جمع الثمار التي تجود بها الطبيعة عفواً ، وفي الشعوب التي تنزحزح تحزحزح كبيراً عن بدائيتها ، وهي الشعوب الحديثة العهد بالزراعة .

على حين أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب التي قطعت مرحلة كبيرة في الحضارة ، وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي إلى مرحلة استئناس الأنعام وتربيتها ورعيها واستغلالها ، والشعوب التي تجاوزت جمع الثمار والزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة .

ويرى كثير من علماء الاجتماع ومؤرخي الحضارات أن نظام تعدد الزوجات سيتسع نطاقه حتماً ، ويكثر عدد الشعوب الآخذة به كلما تقدمت المدنية واتسع نطاق الحضارة . . فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخر الحضارة ، بل عكس ذلك تماماً هو المتفق مع الواقع .

هذا هو الوضع الصحيح لنظام التمدد من الناحية التاريخية وهذا هو موقف المسيحية منه ، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره ، وارتباطه بتقدم الحضارة ، ولم نذكر ذلك لتدبير هذا النظام ، وإنما ذكرناه مجرد وضع الأمور في نصابها وليان ما تنطوي عليه حجة الفرجحة من تزيف للحقيقة والتاريخ .

## الولاية على الزواج

### معنى الولاية :

الولاية حتى شرعي ، ينفذ بمقتضاء الأمر على الغير جبراً عنه ...  
وهي ولاية عامة ، وولاية خاصة ...  
والولاية الخاصة ولاية على النفس ، وولاية على المال .  
والولاية على النفس هي المقصودة هنا . أي ولاية على النفس في الزواج .

### شروط الولي :

ويشترط في الولي : الحرية ، والعقل ، والبلوغ ، سواء كان المولى عليه مسلماً أو غير مسلم ... فلا ولاية لعبد ، ولا مجنون ، ولا صبي ، لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه ، فأولى ألا تكون له ولاية على غيره .  
ويزاد على هذه شرط رابع ، وهو الإسلام ، إذا كان المولى عليه مسلماً . فإنه لا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم لقول الله - تعالى - :  
« وَلَسَنَ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا »<sup>(١)</sup> :

### عدم اشتراط العدالة :

ولا تشتراط العدالة في الولي ، إذ الفسق لا يسلب أهلية التزويج إلا إذا خرج به الفسق إلى حد التهلك ، فإن الولي في هذه الحالة لا يؤتمن على ما تحت يده ، فيسلب حقه في الولاية .

### اعتبار ولاية المرأة على نفسها في الزواج :

ذهب كثير من العلماء إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا غيرها ، وإلى أن الزواج لا ينعقد بمبارتها ، إذ أن الولاية شرط في صحة العقد ، وإن المأقود هو الولي ... واحتجوا لهذا .

---

(١) سورة النساء آية ١٤١ .

١ - بقول الله - تعالى - : « وَأَنْكَحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ » (١) .

٢ - ويقول - سبحانه - « وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ... » (٢) .  
وجه الاحتجاج بالآيتين : أن الله - تعالى - خاطب بالنكاح الرجال ، ولم يخاطب به النساء . فكانه قال :

لا تنكحوا أيها الأولياء مولياتكم للمشركين .

٣ - وعن أبي موسى أن رسول الله - ﷺ - قال : ( لا نكاح إلا بولي ) .  
رواه أحمد ، وأبو داود والترمذي ، وابن حبان ، والحاكم وصححه .  
والثاني في الحديث يتجه إلى الصحة التي هي أقرب المجازين إلى الذات ، فيكون الزواج بغير ولي باطلاً ، كما سيأتي في حديث عائشة - رضي الله عنها .

٤ - وروى البخاري عن الحسن قال :

« ... فلا تَحْضُوا مِنْ ... » . قال :

« حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه . قال : زوجتُ أختاً لي من رجل فطلقها حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها ، فقلت له : زوجتك ، وفرشتك ، وأكرمتك ، فطلقها ، ثم جئت فخطبها ! لا والله لا تعود إليها أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية : « فَلَا تَحْضُوا مِنْ » فقلت : الآن أفعل يا رسول الله . قال : فزوجتها إياه . »

قال الحافظ في الفتح : ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور في نزول هذه الآية المذكورة ، وهي أصح دليل على اعتبار الولي ؛ وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم نحتاج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه .

٥ - وعن عائشة أن رسول الله - ﷺ - قال : ( أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها ، فإن استجروا<sup>(٣)</sup> فالسلطان ولي من لا ولي له ) .

رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن . قال القرطبي : وهذا الحديث صحيح .

(١) سورة النور آية ٣٤ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

(٣) أي استمروا عن التزويج .



ولا اعتبار بقول ابن 'عليّة عن ابن 'جريج' أنه قال: سألت عنه الزهري ، فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن عليّة ، وقد رواه جماعة عن الزهري ولم يذكرُوا ذلك .. ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة ، لأنه قد نقله عنه ثقات : منهم سليمان بن موسى ، وهو ثقة ، وإمام ، وجعفر بن ربيعة .. فلو نسب الزهري لم يضر ذلك لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم .

قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ : عائشة ، وأم سلمة ، وزينب ... ثم سرد تمام ثلاثين حديثاً .

وقال ابن المنذر : إنه لا يعرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك .

٦ - قالوا : ولأن الزواج له مقاصد متعددة ، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة ، فلا تحسن الاختيار ، فيفوتها حصول هذه المقاصد ؛ فغنمت من مباشرة العقد وجعل إلى وليها ، لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل .

قال الترمذي : والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب ( لا نكاح إلا بولي ) عند أهل العلم من أصحاب النبي : منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبدالله ابن عباس ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وعائشة .

ومن ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين : سعيد بن المسيب والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم .

وهذا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبدالله بن المبارك ، والشافعي ، وابن شبرمة ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن حزم ، وابن أبي ليلى ، والطبري ، وأبو ثور .

وقال الطبري : في حديث حفصة - حين تأمّت ، وعقد عليها عمر النكاح ، ولم تعقده هي - بإبطال قول من قال : إن من قال : إن للمرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها وعقد النكاح دون وليها ، ولو كان ذلك لها لم يكن رسول الله ﷺ ليدع خطبة حفصة لنفسها ؛ إذ كانت أولى بنفسها من أبيها وخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها .

ويرى أبو حنيفة وأبو يوسف : أن المرأة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها . بكرة كانت أو ثيباً ... ويستحب لها أن تكل عقد زوجها لوليها ، صوناً لها عن التبذل إذا هي تولت العقد بمحض من الرجال الأجانب عنها .

وليس لوليها العاصب<sup>(١)</sup> حق الاعتراض عليها ، إلا إذا زوجت نفسها من غير كفء أو كان مهرها أقل من مهر المثل .

(١) العاصب : الوارث .

فإن زوجت نفسها بغير كفء ، وبغير رضا وليها العاصب - فالمرءى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، والمفتى به في المذهب عدم صحة زواجها ؛ إذ ليس كل ولي يحسن المرافعة ، ولا كل قاض يعدل ، فافقتوا بعدم صحة الزواج سداً لباب الخصومة .  
وفي رواية أن للولي حق الاعتراض بأن يطلب من الحاكم التفريق ، دفعاً لضرر المار ما لم تند من زوجها ، أو تحبل حبلاً ظاهراً ، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق لثلا بضيع الولد ، ومحافظة على الحمل من الضياع .  
وإن كان الزوج كفؤاً ، وكان المهر أقل من مهر المثل فإن قبل الزوج لزم العقد ، وإن رفض رفع الأمر للقاضي ليفسحه .

وإن لم يكن لها ولي عاصب . بأن كانت لا ولي لها أصلاً ، أو لها ولي غير عاصب ، فلاحق لأحد في الاعتراض على عقدها . سواء زوجت نفسها من كفء أو غير كفء ، بمهر المثل ، أو أقل ، لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها ؛ وأنها تصرفت في خالص حقها ، وليس لها ولي يناله المار لزواجها من غير كفء ، ومهر مثلها قد سقط بتنازها عنه .  
واستدل جهور الأحناف بما يأتي :

١ - قول الله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » (١) .

٢ - وقوله سبحانه : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا لِهِنَّنَ أَجَلَهنَّ فَلَا تَعْصِمُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ » (٢) .

ففي هاتين الآيتين إسناد الزواج إلى المرأة . والاصل في الإسناد ان يكون إلى الفاعل الحقيقي ...

٣ - ثم إنها تستقل بعقد البيع وغيره من العقود فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها ؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد ... وعقد الزواج وإن كان لأولياتها حق فيه فهو لم يلغ ، إذ اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف ، وتزوجت من غير كفء ، إذ ان سوء تصرفها يلحق عاره أولياتها .

قالوا : وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تحمل على ناقصة الاهلية ، كأن تكون صغيرة ، أو مجنونة ...

وتخصيص العام ، وقصره على بعض افراده بالقياس جائز عند كثير من أهل الاصول .

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٠ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٢ .

## وجوب استئذان المرأة قبل الزواج ،

ومهما يكن من خلاف في ولاية المرأة فإنه يجب على الولي ان يبدأ بأخذ رأي المرأة . ويعرف رضاها قبل العقد . إذ ان الزواج معاشرة دائمة ، وشركة قلقة بين الرجل والمرأة ... ولا يدوم الوثام ويبقى الرود والانسجام ما لم يُعَلِّمَ رضاها ؛ ومن ثم منع الشرع إكراه المرأة بكراً كانت أو ثيباً - على الزواج ، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه ، وجعل العقد عليها قبل استئذائها غير صحيح ، ولها حق المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولي المستبد إذا عقد عليها :

١ - فمن ابن عباس ان رسول الله ﷺ قال :

« الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا<sup>(١)</sup> من وليها . والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها<sup>(٢)</sup> » .  
رواه الجماعة إلا البخاري .

وفي رواية لأحمد ، ومسلم ، وأبي داود ، والنسائي ( والبكر يستأمرها أبوها ) .  
أي يطلب أمرها قبل العقد عليها .

٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال :  
« لا تتكح الأُم<sup>(٣)</sup> حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن » قالوا : يا رسول الله :  
كيف إذنها . ؟ قال : ان سككت .

٣ - وعن حسنة بنت خدام « أن أباهما زوجها وهي ثيب ، فأتى رسول الله ﷺ فرد نكاحها » . أخرجه الجماعة إلا مسلماً .

٤ - وعن ابن عباس :

« أن جارية بكراً ، أتت رسول الله ﷺ فذكرت له أن أباهما زوجها ، وهي كارهة ، فخيرها النبي » .

رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني .

٥ - وعن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال : « جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت :  
إن أبي زوجني ابن أخيه ليرقع بي خبيثته » .

قال : فجعل الأمر إليها ؛ فقالت : قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء ان ليس إلى الآباء من الأمر شيء » .

(١) أي أنها أحق بنفسها في ان الولي لا يعقد عليها الا برضاها لا أنها أحق بنفسها في أن تنقد على نفسها دون وليها .

(٢) أي أن سكوتها إذن .

(٣) الأم من لا زوج لها ولا بد من تصريحها بالرضا بما يدل عليه ، من نطق أو غيره .

رواه ابن ماجه . ورجاله رجال الصحيح .

### زواج الصغيرة :

هذا بالنسبة للبالغة ، أما الصغيرة ، فإنه يجوز للأب والجد تزويجها دون إذنهما ، إذ لا رأي لها .. والأب والجد يريان حقها ويحافظان عليها .. وقد زوج أبو بكر - رضي الله عنه - ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله ﷺ وهي صغيرة دون إذنهما ، إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إذنهما . وليس لها الخيار إذا بلغت . واستحب الشافعية ألا يزوجها الأب أو الجد حتى تبلغ ويستأذنها ، لئلا يوقعها في أسر الزواج وهي كارهة .

وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لنفي الأب والجد من الأولياء أن يزوج الصغيرة ، فإن تزوجها لم يصح .

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وجماعة من السلف : يجوز لجميع الأولياء ويصح ، ولها الخيار إذا بلغت وهو الأصح ؛ لما روي أن النبي ﷺ زوج أمامة بنت حمزة - وهي صغيرة - ، وجعل لها الخيار إذا بلغت .

وإنما تزوجها النبي - ﷺ - لقربة منها . وولايته عليها ، ولم يزوجها بصفته نبياً ، إذ لو تزوجها بصفته نبياً لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت ، لقول الله تعالى « وما كان المؤمنون ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (١) .

وهذا المذهب قال به من الصحابة عمر ، وعلي ، وعبدالله بن مسعود ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، رضي الله عنهم أجمعين .

### ولاية الإجمار :

ثبتت ولاية الإجمار على الشخص الفاقد الأهلية مثل المجنون ، والصبي غير المميز ، كما ثبتت هذه الولاية على الشخص الناقص الأهلية مثل الصبي والمعتوه المميزين .

ومعنى ثبوت ولاية الإجمار - أن الولي حق عقد الزواج لمن له الولاية عليه من هؤلاء دون الرجوع إليهم لأخذ رأيهم . ويكون عقده نافذاً على المولى عليه دون توقف على رضاه .

وقد جعل الشارع هذه الولاية إجبارية للنظر في مصالح المولى عليه ، إذ إن فاقس

---

(١) سورة الاحزاب آية ٣٦ .

الأهلية ، أو ناقصها عاجز عن النظر في مصالح نفسه . وليس له من القدرة العقلية ما يستطيع بها ان يدرك مصلحته في العقود التي يعقدها ، والتصرفات التي تصدر عنه بسبب الصغر أو الجنون أو العته ، ومن ثم فإن تصرفات فاقد الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه . إلا أن فاقد الأهلية إذا عقد الزواج فإن عقده يقع باطلا ، إذ لا تعتبر عباراته في إنشاء العقود والتصرفات لعدم التمييز الذي هو أصل الأهلية .

أما ناقص الأهلية إذا عقد عقد الزواج فإن عقده يقع صحيحاً ، متى توفرت الشروط اللازمة ، إلا انه يتوقف على إجازة الولي ، فإن شاء أجازته ، وإن شاء رده .

وقال الأحناف : إن ولاية الإيجاب هذه تثبت للعصبات النسبية على الصغار ، والمجانين ، والمتموهين .

أما غير الأحناف ، فقد فرقوا بين الصغار وبين المجانين والمعتمة ، فاتفقوا على أن ولاية على المجانين ، والمعتمة تثبت للأب ، والجد ، والوصي ، والحاكم .

واختلفوا فيمن تثبت له هذه الولاية على الصغيرة والصغير فقال الإمام مالك وأحمد : تثبت للأب ، ووصيه فقط ولا تثبت لغيرهما . وذهب الشافعي إلى انها تثبت للأب والجد .

### من هم الأولياء ؟

ذهب جمهور العلماء ، منهم مالك والثوري ، والليث والشافعي إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة ... وليس للخال ولا للإخوة لأم ، ولا لولد الأم ، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية .

قال الشافعي : لا ينمقد نكاح امرأة إلا بمبارة الولي القريب ، فإن لم يكن فبمبارة الولي البعيد ، فإن لم يكن فبمبارة السلطان<sup>(١)</sup> .

فان زوجت نفسها باذن الولي ، أو بغير إذنه بطل الزواج ، ولم يتوقف .

وعند أبي حنيفة أن لغير العصبة من الأقارب ولاية التزويج .

ولصاحب الروضة الندية تحقيق في هذا الموضوع قال :

الذي ينبغي التعويل عليه عندي هو أن يقال :

---

(١) أي ان الترتيب عنده يجب أن يكون هكذا : الأب ، ثم الجد أبو الأب ، ثم الأخ للأب والأم ، ثم الأخ للأب ، ثم ابن الأخ والأم ، ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابنه . على هذا للترتيب ، ثم الحاكم . أي أنه لا يزج احد وهناك من هو أقرب منه ، لانه حق مستحق بالعصب ، فليتب الاورث ، فلو زوج احد منهم على خلاف هذا الترتيب المذكور لم يصح الزواج .

« إن الأربلاء هم قرابة المرأة : الأدنى فالأدنى ، الذين تلحقهم الفضاة إذا تزوجت بغير كفء ، وكان المزوج لها غيرهم » .

وهذا المعنى لا يختص بالمصبات ، بل قد يوجد في ذوي السهام ، كالأخ لأُم ، وذوي الأرحام كابن البنت .

وربما كانت الفضاة معها أشد منها مع بني الأعمام ونحوم ، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالمصبات ، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث .

ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل ؛ بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا . قال : ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض ... وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال ، واستحقاق التصرف فيه حتى يكون كالإراث ؛ أو كولاية الصغير ، بل باعتبار أمر آخر ؛ وهو ما يحده القرب من الفضاة التي هي العار اللاصق به . وهذا لا يختص بالمصبات ، بل يوجد في غيرهم ... ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض ... فالآباء والأبناء أولى من غيرهم ، ثم الإخوة لأبوين ، ثم الإخوة لأب ، أو لأُم ، ثم أولاد البنين ، وأولاد البنات ، ثم أولاد الإخوة ، وأولاد الأخوات ، ثم الأعمام ، والأخوال ، ثم هكذا من بعد هؤلاء .

ومن زعم الاختصاص بالبعض دون البعض فليأت بحجة . وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه قلنا بمن يعول على ذلك<sup>(١)</sup> .

#### جواز تزويج الرجل نفسه من موليته :

يجوز للرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها دون الاحتياج إلى ولي آخر ، إذا رضيت به زوجاً لها .

فمن سميد بن خالد عن أم حكيم بنت قارظ ، قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه خطبني غير واحد ، فزوّجني أيّهم رأيت ... قال : وتجعلين ذلك إليّ ؟ . قالت : نعم . قال : قد تزوجتُك ...

وقال مالك : لو قالت الثيب لوليا : زوجني بمن رأيت ، فزوجها من نفسه ، أو بمن اختار لها - لزماً ذلك ، ولو لم تعلم عين الزوج .

وهذا مذهب الأحناف ، والليث ، والثوري ، والأوزاعي .

وقال الشافعي ، وداد : يزوجه السلطان ، أو ولي آخر مثله ، أو أبعد منه ، لأن الولاية شرط في العقد ، فلا يكون النكاح مُنكِحاً كما لا يبيع من نفسه .

(١) ص ١٤ الروضة ج ٢ .

وناقش ابن حزم رأي الشافعي ، وداود ، فقال : وأما قولهم : إنه لا يجوز أن يكون الناكح هو المتكح ، ففي هذا نازعنا بل جائز أن يكون الناكح هو المتكح . فدعوى كدعوى : وأما قولهم : كما لا يجوز أن يبيع من نفسه ، فهي جملة لا تصح كما ذكرنا ، بل جائز إن وكل يبيع شيء أن يبتاعه لنفسه إن لم يُحايها بشيء ، ثم ساق البرهان على صحة ما رجحه من أن البخاري روى عن أنس .

« أن رسول الله ﷺ اعتق صفية ، وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بـيحيى » .

قال : فهذا رسول الله ﷺ زوج مولاته من نفسه وهو الحجة على من سواه ؛ ثم قال : قال الله تعالى : « وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله ، والله واسع علم <sup>(١)</sup> فمن أنكح أمة من نفسه برضاها فقد فعل ما أمره الله تعالى به ، ولم يمنع الله - عز وجل - من أن يكون المتكح لأمة هو الناكح لها ، فصح أنه الواجب .

#### غيبية الولي :

إذا كان الولي الأقرب المستوفي شروط الولاية موجوداً فلا ولاية للبيد معه ، فإذا كان الأب - مثلاً - حاضراً لا يكون للأخ ولاية التزويج ، ولا للعم ، ولا لغيرهما ... فإن باشر واحد منها زواج الصغيرة ومن في حكمها بغير إذن الأب وتوكيله كان فضولياً ، وعقده موقوف على إجازة من له الولاية ، وهو الأب .

أما إذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر الحاطب الكفء استطلاع رأي ، فإن الولاية تنتقل إلى من يليه ، حتى لا تقوت المصلحة ، وليس للغائب بعد عودته أن يعترض على ما باشره من يليه ؛ لأنه لم يثبت اعتبار المعلوم ، وصارت حق من يليه ... وهذا مذهب الأحناف .

وقال الشافعي : إذا زوجها من أولياها الأبعد - والأقرب حاضر - فالنكاح باطل : وإذا غاب أقرب أولياها لم يكن للذي يليه تزويجها ؛ وزوجها القاضي .

وقال في « بداية المجتهد » : اختلف في ذلك قول مالك :

فمرة قال : إن زوج الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ . ومرة قال : النكاح جائز .

ومرة قال : للأقرب أن يميز أو يفسخ .

(١) سورة النور آية ٤٢ .

قال : وهذا الخلاف كله فيما عدا الأب في ابنته البكر ، والوصي في محجورته . فانه لا يختلف قوله : « ان النكاح في هذين مفسوخ » ... أعني تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب ، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي .  
ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد في حالة ما إذا غاب الولي القريب .

#### الولي القريب المحبوس مثل البعيد :

وفي المتن : « وإذا كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد ، فان البعد لم يعتبر لمينه ، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره ... وهذا موجود هاهنا ، ولذلك إن كان لا يعلم أقرب أم بعيد ... أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد .

#### عقد الوليين :

إذا عقد الوليان لامرأة ، فاما أن يكون العقدان في وقت واحد ، أو يكون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً .

فإن كان العقدان في وقت واحد بطلا .

وإن كانا مرتبّين كانت المرأة للأول منها ، سواء دخل بها الثاني أم لا .  
فإن دخل بها مع علمه بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو ؟ كان زانياً مستحقاً للحد .  
وإن كان جاهلاً ردت إلى الأول ، ولا يقام عليه الحد لجهله .

فمن سمرة أن النبي ﷺ قال :

« أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منها » .

رواه أحمد وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي .

فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول ، دخل بها الثاني ، أم لم يدخل .

المرأة التي لا ولي لها ، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي ،

قال القرطبي : وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه ، ولا ولي لها - فإنها تُصَوَّر أمرها إلى من يوثق به من جيرانها ، فيزوجها ، ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الناس لا يد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن<sup>(١)</sup> .

(١) الجامع لاحكام القرآن ص ٧٦ جزء ٣ .



وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال: إنه يزوجه من تسند أمرها إليه ، لأنها من تضعف عن السلطان ، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ، فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها . وقال الشافعي : إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها فقلت أمرها رجلا حتى زوّجها جاز ، لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكّم يقوم مقام الحاكم .

#### عقّل الولي :

اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليته ، ويظلمها بمنعها من الزواج ، إذا أراد أن يتزوجها كفاء بغير مثلها ... فإذا منعها في هذه الحال كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجها ... ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم ، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة ، لأن المضل ظلم ، وولاية رفع الظلم إلى القاضي . فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول . كان يكون الزوج غير كفاء ، أو المهر أقل من مهر المثل ، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه — فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه ، لأنه لا يعد عاضلا .

عن معقل بن يسار قال :

كانت لي أخت تخطب إليّ فأتاني ابن عم لي ، فأنكحها إياه ، ثم طلقها طلاقاً له رجعة ، ثم تركها حتى انقضت عدتها ، فلما خطبت إليّ أثنى يخطبها ، فقلت : لا . والله لا أنكحها أبداً قال : فقيّ تولت هذه الآية :

« وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ » <sup>(١)</sup> الآية :

قال : « فكفّرت عن يميني ، فأنكحها إياه » .

#### زواج اليتيمة :

يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ . ويتولى الأولياء العقد عليها ، ولها الخيار بعد البلوغ ... وهو مذهب عائشة — رضي الله عنها وأبي حنيفة .

قال الله تعالى : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنْهَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » .

قالت عائشة ، رضي الله عنها : « هي اليتيمة تكون في حجر وليها ، فيرغب في

(١) سورة النساء آية ١٢٧ .

نكاحها، ولا يقسط لها سنة صداقها، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يُقسطوا لها سنة صداقهن .  
وفي السنن الأربعة عنه عليه السلام : « اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنها وإن أبى فلا جواز عليها » .  
وقال الشافعي : لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام ( اليتيمة تستأمر ) ولا استئثار إلا بعد البلوغ ، إذ لا فائدة من استئثار الصغيرة .  
انقضاء الزواج بعقد واحد :

إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة يجوز له أن يلي العقد ، فللجد أن يزوج ابن ابنه الصغير من بنت ابنه الصغيرة ، وكذا إذا كان وكيل .  
ولاية السلطان (القاضي) :

تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين :  
١ - إذا تأسر الأولياء .

٢ - إذا لم يكن الولي موجوداً ، ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً ، أو غيبته ... فإذا حضر الكفء ، ورضيت المرأة البالغة به ، ولم يكن أحد من الأولياء حاضراً ، بأت كان غائباً ولو في محل قريب ، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة ، ومن يريد زواجها . فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن ترضى المرأة ومن يريد التزوج بها انتظر قدوم النائب ، فذلك حق لها وإن طالبت المدة ... أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار . ففي الحديث : ( ثلاث لا يؤخرن . وهن : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأتم إذا وجدت كفؤاً ) رواه البيهقي وغيره عن علي ، وسنده ضعيف وقد ورد في الباب أحاديث كلها واهية ، أمثلها هذا .

## الوكالة في الزواج

الوكالة . من العقود الجائزة في الجملة ، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم . وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه ، جاز أن يوكل به غيره ؛ كالبيع ، والشراء ، والإجارة واقتضاء الحقوق ، والخصومة في المطالبة بها ، والتزويج ، والطلاق ، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة . وقد كان النبي ، صلوات الله وسلامه عليه ، يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبعض أصحابه .

روى أبو داود ، عن عتبة بن عامر ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال لرجل : أترضى أن أزوجهك فلانة ؟ . قال : نعم . وقال للمرأة أترضين أن أزوجهك فلاناً ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً . . . وكان من شهد الحديبية : وكان من شهد الحديبية لم سهم بخير ، فلما حضرت الوفاة . قال : إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، وإني أشهدكم إني أعطيتها من صداقها سهمي بخير ، فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف . وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين . وعن أم حبيبة : « أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة ، فزوجها النجاشي رسول الله ﷺ وهي عنده » رواه أبو داود . وكان الذي تولى العقد عمرو بن أمية الضمري وكيلاً عن رسول الله ﷺ وكُتبه بذلك . وأما النجاشي ، فهو الذي كان قد أعطى لها المهر فأسند التزويج إليه .

### من يصح توكيله ومن لا يصح :

يصح التوكيل من الرجل الماقل البالغ الحر ، لأنه كامل الأهلية <sup>(١)</sup> . وكل من كان كامل الأهلية ، فإنه يملك تزويج نفسه بنفسه ... وكل من كان كذلك فإنه يصح أن يوكل عنه غيره .

(١) لا بد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل . وقالت الاحناف يصح توكيل الصبي المميز والعبد .

أما إذا كان الشخص فاقد الأهلية ، أو ناقصها ، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره ؛ كالجنون ، والصبي ، والمبد ، والمعتوه ؛ فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في تزويج نفسه بنفسه .

وقد اختلف الفقهاء في صحة توكيل المرأة البالغة ، العاقلة في تزويج نفسها ، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج ببارتها ...

فقال أبو حنيفة : يصح منها التوكيل كما يصح من الرجل ؛ إذ حقها أن تنشئ العقد .. وما دام ذلك حقاً من حقوقها ، فمن حقها أن توكل عنها من يقوم بانثائها .

أما جمهور العلماء فإنهم قالوا : إن لوليها الحق في أن يعقد عليها من غير توكيل منها له ... وإن كان لا بد من اعتبار رضاها كما تقدم .

وفرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد ، وبين غيرها من الأولياء ... فقالوا : إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجد .. أما غيرها فلا بد من التوكيل منها له .

### التوكيل المطلق والمقيد :

والتوكيل يجوز مطلقاً ومقيداً :

فالطلاق : أن يوكل شخص آخر في تزويجه دون أن يقيد بامرأة معينة ، أو بهر ، أو بقدر معين من المهر .

والمقيد : أن يوكل في التزويج ، ويقيد بامرأة معينة ، أو امرأة من أسرة معينة ، أو بقدر معين من المهر .

وحكم التوكيل المطلق ، إن الوكيل لا يتقيد بأي قيد عند أبي حنيفة ... فلو زوج الوكيل موكله بامرأة معينة أو غير كفء ، أو بهر زائد عن مهر المثل جاز ذلك<sup>(١)</sup> ، وكان العقد صحيحاً نافذاً ؛ لأن ذلك مقتضى الإطلاق .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا بد أن يتقيد بالسلامة والكفاءة ومهر المثل ... ويتجاوز عن الزيادة البسيطة التي يتفان الناس فيها عادة .

وحجبتها : أن الذي يوكل غيره إنما يوكله ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه ... وترك التقيد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة ، لأن المفهوم أن يختار له امرأة مماثلة بهر مماثل ، ولا بد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره ، لأن المعروف عرفاً كالشرط شرطاً .

---

(١) ويستثنى من هذا ما فيه همة . كان يزوج ابنته ، أو امرأة تحت ولايته ، فإنه لا ينفذ إلا برضا الموكل .

وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التعويل إلا عليه .  
 وحكم التوكيل المقيد: انه لا تجوز فيه المخالفة إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن ..  
 بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل من الزوجة التي عينها له ، أو  
 يكون المهر أقل من المهر الذي عينه .  
 فإذا كانت المخالفة إلى غير ذلك ، كان العقد صحيحاً غير لازم على الموكل ... فإن  
 شاء أحازه ، وإن شاء رده .

وقالت الأحناف : إن المرأة إذا كانت هي الموكلة ، فأما أن توكله بمعين ، أو غير  
 معين . فإن كان الأول ، فلا ينفذ العقد عليها إلا إذا وافقها في كل ما أمرته به ، سواء كان  
 من جهة الزواج أو المهر .

وإن كان الثاني - وهو ما إذا أمرته بتزويجها ، بنهر معين كما إذا قالت له : وكلتك  
 في أن تزوجني رجلاً ، فزوجه من نفسه ، أو لأبيه ، أو لابنه - لا يلزم العقد ، للثمة ...  
 فإن حصل ذلك توقف نفاذ العقد على إجازتها .  
 فإن زوجها بغير من ذكر : أي بأجنبي .

فإن كان الزوج كفؤاً ، والمهر مهر المثل ، لزم النكاح وليس لها ولا لوليها رده .  
 وإن كان الزوج كفؤاً ، والمهر أقل من مهر المثل وكان القين فاحشاً - فلا ينفذ العقد ،  
 بل يكون موقوفاً على إجازتها وإجازة وليها ، لأن كلا منهما له حق في ذلك . وإن كان  
 الزوج غير كفء وقع العقد فاسداً . سواء كان المهر أقل من مهر المثل ، أو مساوياً له ،  
 أو أكثر ، ولا تلحقه الإجازة ، لأن الإجازة لا تلحق الفاسد وإنما تلحق الزواج الموقوف .

#### الوكيل في الزواج سفير ومعبّر<sup>(١)</sup> :

تختلف الوكالة في الزواج عن الوكالة في العقود الأخرى ... فالوكيل في الزواج ما هو  
 إلا سفير ومعبّر لا غير ، فلا ترجع إليه حقوق العقد ، فلا يطالب بالمهر<sup>(٢)</sup> ولا بإدخال  
 الزوجة في طاعة زوجها إذا كان وكيل الزوجة ، ولا يقبض المهر عن الزوجة إذا كانت  
 وكيل عنها إلا إذا أذنت له ، فيكون إذنها توكيلاً له بالقبض ... وهو غير توكيل الزواج  
 الذي ينتهي بمجرد إتمام العقد .

(١) أي سفير عن موكله ومعبّر عن إرادته .

(٢) إلا إذا ضمن المهر عن الزوج ، فإنه يطالب به كضامن لا كوكيل .

## الكفاءة في الزواج

### تعريفها :

الكفاءة : هي المساواة ، والمائلة . والكفاء والكفاء ، والكفاء : المثل والنظير . والمقصود بها في باب الزواج أن يكون الزوج كفؤاً لزوجته . أي مساوياً لها في المنزلة ، ونظيراً لها في المركز الاجتماعي ، والمستوى الخلقي والمالي . وما من شك في أنه كلما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة المرأة ؛ كان ذلك ادعى لنجاح الحياة الزوجية ، واحفظ لها من الفشل والإخفاق .

### حكمها :

ولكن ما حكم هذه الكفاءة ؟... وما مدى اعتبارها ؟. أما ابن حزم ، فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة .

فقال : « أي مسلم - ما لم يكن زانياً - فله الحق في أن يتزوج أية مسلمة ؛ ما لم تكن زانية » .

قال: وأهل الإسلام كلهم إخوة لا يحرم على ابن من زوجة لثية<sup>(١)</sup> نكاح لابنة الخليفة الهاشمي ... والفاسق المسلم الذي بلغ الغاية من الفسق - ما لم يكن زانياً - كفء للمسلمة الفاسقة ما لم تكن زانية .

قال : والحجة قول الله تعالى : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ »<sup>(٢)</sup> وقوله - عز وجل - مخاطباً جميع المسلمين ... « ... فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ .. »<sup>(٣)</sup> . وذكر - عز وجل - ما حرم علينا من النساء ، ثم قال سبحانه : « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ »<sup>(٤)</sup> .

وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاه ... وانكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب .

(٢) سورة المائدة آية ١٠ .

(٤) سورة النساء آية ٢٤ .

(١) لثية: غير معروفة النسب .

(٣) سورة النساء آية ٣ .

قال : وأما قولنا في الفاسق والفاسقة فيلزم من خالفنا ألا يميز للفاسق أن ينكمح إلا فاسقة ، وأن لا يميز للفاسقة أن ينكمح إلا فاسق ... وهذا لا يقوله أحد ... وقد قال تعالى : « إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ »<sup>(١)</sup> وقال سبحانه : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ »<sup>(٢)</sup>.

### اعتبار الكفاءة بالاستقامة والخلق :

وذهب جماعة إلى أن الكفاءة معتبرة ، ولكن اعتبارها بالاستقامة والخلق خاصة ، فلا اعتبار بالنسب ، ولا لصناعة ، ولا لغنى ، ولا لشي آخر ... فيجوز للرجل الصالح الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة النسيبة ، ولصاحب الحرفة الدنيئة أن يتزوج المرأة الرقيقة القدر ، ولئن لا جاد له أن يتزوج صاحبة الجاه والشهرة ؛ وللقبيل أن يتزوج الثرية الغنية - ما دام مسلماً عفيفاً - وإنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض ، ولا طلب التفريق . وإن كان غير مستوفى الدرجة مع الولي الذي قرئ العقد ما دام الزواج كان عن رضى منها ، فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل فلا يكن كفواً للمرأة الصالحة ... ولها الحق في طلب فسخ العقد إذا كانت بكراً وأجبرها أبوها على الزواج من الفاسق . « وفي بداية المجهد : ولم يختلف المذهب - المالكية - أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر ؛ وبالجملة من فاسق ، أن لها أن تمتع نفسها من النكاح ، وينظر الحاكم في ذلك . فيفرق بينها ، وكذلك إذا زوجها من ماله حرام ، أو ممن هو كثير الحلف بالطلاق . واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

١ - أن الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا » إن أكثركم عند الله أتقاكم<sup>(٣)</sup> . ففي هذه الآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق ، وفي القيمة الإنسانية ، وإنه لا أحد أكرم من أحد إلا من حيث تقوى الله - عز وجل - بأداء حق الله وحق الناس .

٢ - وروى الترمذي بإسناد حسن عن أبي حاتم المزني أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا أَنَا كُمْ مِنْ تَرْضُوتِ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَأَنْكَحُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفُسَادٌ كَبِيرٌ ... قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ! قِيلَ : إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُوتِ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَأَنْكَحُوهُ - ثلاث مرات . »

ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء أن يزوجوا موليئاتهم من يخطبهن من

(٢) سورة التوبة آية ٧١ .

(١) سورة المجرات آية ١٠ .

(٣) سورة المجرات آية ١٣ .

ذري الدين والأمانة والخلق ... وإن لم يفعلوا ذلك بعدم تزويج صاحب الخلق الحسن ،  
ورغبوا في الحبس ، والنسب ، والجاء ، والمال - كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له .

٣ - وروى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« يا بني بياضة أنكحوا أبا هند ، وانكحوا إليه »<sup>(١)</sup> ... وكان حجاماً ...

قال في معالم السنن : في هذا الحديث حجة لملك ومن ذهب مذهبه في الكفاءة بالدين  
وحده دون غيره ... وأبو هند مولى بني بياضة ، ليس من أنفسهم .

٤ - وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثه ، فامتنعت ،  
وامتنع أخوها عبدالله ، لنسبها في قريش ، وأنها كانت بنت عمة النبي ﷺ ... أمها  
أممية بنت عبد المطلب - وإن زيدا كان عبداً ، فنزل قول الله - عز وجل : « وما كان  
للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » ،  
ومن يتعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً »<sup>(٢)</sup> فقال أخوها لرسول الله ﷺ :  
مرني بما شئت . فزوجها من زيد .

٥ - وزوج أبو حذيفة سالماً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة - وهو مولى  
لامرأة من الأنصار .

٦ - وتزويج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف .

٧ - وسئل الإمام علي - كرم الله وجهه - عن حكم زواج الأكفاء ، فقال : الناس  
بعضهم أكفاء لبعض ، عربهم وعجمهم ، قرشيهم وهاشميهم إذا أسلموا وآمنوا .

وهذا مذهب المالكية ... قال الشوكاني : ونقل عن عمر ، وابن مسعود ، وعن محمد  
ابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز . ورجحه ابن القيم فقال : فالذي يقتضيه حكمه ﷺ  
اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكلاً ... فلا تزوج مسلمة بكافر ، ولا عفيفة بفاجر ... ولم  
يتميز القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك ، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث  
ولم يعتبر نسباً ، ولا صناعة ، ولا غنى ، ولا حرقة ... فيجوز للمسلمة نكاح المرأة  
النسبية الفتناء إذا كان عفيفاً مسلماً ... ويجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات ، ولغير  
الهاشميين نكاح الهاشميات ، وللقراء نكاح الموصرات<sup>(٣)</sup> .

#### ملهب جمهور الفقهاء :

وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم ، يرون أن الكفاءة

(١) أي ذريته وتزوجوا منه .

(٢) سورة الاحزاب آية ٣٦ .

(٣) زاد المعاد جزء ٤ ص ٢٢ .



معتبرة بالاستقامة والصلاح لا غير - فإن غير هؤلاء من الفقهاء يرون ان الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح وان الفاسق ليس كفؤاً للقيصة - إلا انهم لا يقصرون الكفاءة على ذلك ، بل يرون ان ثمة أموراً أخرى لا بد من اعتبارها .

ونحن نشير إلى هذه الأمور فيما يأتي :-

أولاً : النسب : فالعرب بعضهم أكفاء لبعض ، وقريش بعضهم أكفاء لبعض ... فالأعجمي لا يكون كفؤاً للعربية ، والعربي لا يكون كفؤاً للقريشية .  
ودليل ذلك :

١ - ما رواه الحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال :  
« العرب أكفاء بعضهم لبعض ، قبيصة لقبيل ، وحى لحى ، ورجل لرجل ، إلا حائكا أو حجاماً » .

٢ - وروى البزار عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال :  
« العرب بعضهم لبعض أكفاء ، والموالي بعضهم أكفاء بعض » .

٣ - وعن عمر قال :  
« لأمنن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » .  
رواه الدارقطني .

وحديث ابن عمر سأل عنه ابن أبي حاتم أباه فقال : هذا كذب لا أصل له . وقال الدارقطني في الملل : لا يصح ، قال ابن عبد البر : هذا متكرر موضوع .  
وأما حديث معاذ ، ففيه سليمان بن أبي الجون . قال بن القطان : لا يعرف ... ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ، ولم يسمع منه ... والصحيح انه لم يثبت في اعتبار الكفاءة والنسب من حديث .

ولم يختلف الشافعية ، ولا الحنفية في اعتبار الكفاءة بالنسب على هذا النحو المذكور ... ولكنهم اختلفوا في التفاضل بين القرشيين . فالأحناف يرون أن القرشي كفء للهاشمية<sup>(١)</sup> . أما الشافعية فإن الصحيح من منبرهم أن القرشي ليس كفؤاً للهاشمية والمطلية ... واستدلوا لذلك بما رواه واثقة بن الأسقع أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله اصطفى كنانة من بني اسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاي من بني هاشم ... فأنا خيار من خيار ، من خيار » رواه مسلم .

(١) القرشي من كاندن ولد النضر بن كنانة ، والهاشمي من كان من ولد هاشم بن عبد مناف ، والعرب من جمعهم أب فرق النضر .

قال الحافظ في الفتح : والصحيح تقديم بني هاشم ، والمطلب على غيرهم ... ومن عدا هؤلاء أكفاء لبعض .

والحق خلاف ذلك . فإن النبي ﷺ زوج ابنته عاتق بن عفات ، وزوج أبا النعاس بن الربيع زينب . وهما من عبد شمس ... وزوج عليّ عتر ابنته ، أم كلثوم ، وعمر عدوي .

على أن شرف العلم دونه كل نسب ، وكل شرف ... فالعالم كفاء لأي امرأة . مهما كان نسبها ، وإن لم يكن له نسب معروف ، لقول رسول الله ﷺ :

« الناس معادن ، كمادن الذهب والفضة . خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » .

وقول الله - تعالى - : « يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ »<sup>(١)</sup> .

وقوله عز وجل : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »<sup>(٢)</sup> .. هذا بالنسبة للعرب ، وأما غيرهم من الأعاجم فقليل : لا كفاء بينهم بالنسب ... وروي عن الشافعي وأكثر أصحابه أن الكفاءة معتبرة في أنسابهم فيما بينهم قياساً على العرب ، ولأنهم يعمشرون إذا تزوجت واحدة منهم زوجاً دونها نسباً ؛ فيكون حكمهم حكم العرب لاتحاد الملة .

ثانياً - الحرورية : فالمد ليس بكفاء للحررة ، ولا العتيق كفؤاً لحرة الأصل ، ولا من من الرق أحد آبائه كفؤاً لمن لم يمسا رق ، ولا أحداً من آبائها ، لأن الحررة يلحقها العار بكونها تحت عبد ، أو تحت من سبق من كان في آبائه مسروق .

### ثالثاً - الإسلام :

أي التكافؤ في إسلام الأصول . وهو معتبر في غير العرب ... أما العرب فلا يعتبر فيهم ، لأنهم اكتفوا بالتفاخر بأنسابهم ، ولا يتفخرون بإسلام أصولهم .

وأما غير العرب من الموالى والأعاجم ، فيتفخرون بإسلام الأصول ... وعلى هذا إذا كانت المرأة مسلمة لها أب وأجداد مسلمون ؛ فإنه لا يكافئها المسلم الذي ليس له في الإسلام أب ولا جدد ... ومن لها أب واحد في الإسلام يكافؤها من له أب واحد فيه ... ومن له أب وجد في الإسلام فهو كفاء لمن لها أب وأجداد ؛ لأن تعريف المرء يتم بأبيه وجده ، فلا يلتفت إلى ما زاد .

(١) سورة المجادلة آية ١١ .

(٢) سورة الزمر : آية ١٠ .

ورأي أبي يوسف ان من له أب واحد في الإسلام كفء لمن لها آباء ، لأن التعريف عنده يكون كاملاً بذكر الأب ، أما أبو حنيفة ومحمد فلا يكون التعريف عندهما كاملاً إلا بالأب والجد .

رابعاً - المحرفة : إذا كانت المرأة من أسرة تمارس حرفة شريفة ، فلا يكون صاحب الحرفة الدنيئة كفوّاً لها ، وإذا تقاربت الحرف فلا اعتبار للتفاوت فيها .

والمعتبر في شرف الحرف ودناءتها العرف ... فقد تكون حرفة ما شريفة في مكان ما ، أو زمان ما ، بينما هي دنيئة في مكان ما ، أو زمان ما .

وقد استدل القائلون باعتبار الكفاءة بالمحرفة بالحديث المتقدم « العرب بعضهم أكفاء لبعض ... إلى : حائكاً أو حجاماً » .

وقد قيل لأحمد بن حنبل - رحمه الله - ؛ وكيف تأخذ به وأنت تضعفه . قال : العمل على هذا .

قال في المغني : يعني انه ورد موافقاً لأهل العرف . ولأن أصحاب الصنائع الجليلة والحرف الشريفة يعتبرون تزويج بناتهم لأصحاب الصنائع الدنيئة - كالحائك ، والدباغ ، والكناس ، والزيبال - نقصاً يلحقهم ... وقد جرى عرف الناس بالتعير بذلك ، فأشبه النقص في النسب ... وهذا مذهب الشافعية ، ومحمد وأبي يوسف من الحنفية . ورواية عن أحمد وأبي حنيفة .

ورواية عن أبي يوسف انها لا تعتبر إلا أن تقعش .

خاصاً - المال : وللشافعية اختلاف في اعتباره ... فمنهم من قال باعتباره ، فالفقير عند هؤلاء ليس بكفء للموسرة لما روى سمرة أن رسول الله ﷺ قال : « الحسب المال ، والكرم التقوى » .

قالوا : ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر ...

ومنهم من قال : لا يعتبر ؛ لأن المال غاد ورائع ؛ ولأنه لا يفتخر به ذوو المروءات ، وأنشدوا قول الشاعر :

غنيّاً<sup>(١)</sup> زماناً بالتصملك والفقر وكلا سقائاه بكأسيهما الدهر  
فما زادنا بغياً على ذي قرابة غنا ، ولا أزرى بأحسابنا الفقر  
وعند الأحناف اعتبار المال ... والمعتبر فيه أن يكون مالكا المهر والنفقة ، حتى

---

(١) غنيا زماناً : أي أقنا ، والتصملك : الفقر ، والصمولك : الفقر . وعروة الصعاليك : وجمل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويرزقهم مما يقيم .

إن من لم يملكها ، أو لا يملك أحدهما لا يكون كفؤاً ...  
والمراد بالمهر قدر ما تمارقوا تعجيله ، لأن ما وراءه مؤجل عرفاً .  
وعن أبي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر ، لأنه تجري المساهلة فيه ، وبعد  
المهر قادر عليه ببسار أبيه .  
واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحد ، لأن على الموصرة ضرراً في إعسار زوجها ،  
لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها ، ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصاً ، ويتفاضلون فيه  
كتفاضلهم في النسب ، وأبلغ .

#### سادساً - السلامة من العيوب :

وقد اعتبر أصحاب الشافعي - وفيما ذكره ابن نصر عن مالك - السلامة من العيوب  
من شروط الكفاءة ... فمن به عيب مثبت للفسخ ليس كفؤاً للسلامة منه ، فإن لم يكن  
مثبتاً للفسخ عنده وكان منفراً كالعمى ، والقطع ، وتشويه الحلقه . فوجهاً ، واختيار  
الروائي ان صاحبه ليس بكفء .  
ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة .

وفي المغني : وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة ، فإنه لا خلاف في  
انه لا يبطل النكاح بعده ، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء ، لأن ضرره يختص  
بها ، ولوليها منها من نكاح المجنوم ، والأبرص والمجنون .

#### فيمتد اعتبار ؟ :

والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة . أي ان الرجل هو الذي يشترط  
فيه أن يكون كفؤاً للمرأة ومماثل لها ، ولا يشترط أن تكون المرأة كفؤاً للرجل<sup>(١)</sup> .

#### ودليل ذلك :

#### أولاً : ان النبي ﷺ قال :

« من كانت عنده جارية ، فعملها وأحسن تعليمها ، وأحسن إليها ، ثم اعتقها وتزوجها  
— فله أجران » رواه البخاري ومسلم .

#### (١) يرى الأحناف ان الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حالتين :

- ١ - فيما إذا وكل الرجل عنه من يزوج امرأة غير معينة ، فانه يشترط لتفاد تزويج الركيل  
على الملوك أن يزوج من تكفئه . كما تقدم في الركعة .
- ٢ - وفيما إذا كان الولي الذي زوج الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار فإنه  
يشترط لصحة التزويج ان تكون الزوجة كفؤاً له استباحاً لمصلحة .

ثانياً : ان النبي ﷺ لا مكافئ له في منزلته وقد تزوج من أحياء العرب ، وتزوج من صفة بنت حبي ، وكانت يهودية وأسلمت .  
 ثالثاً : ان الزوجة الرفيعة المنزلة ، هي التي تُعَيَّر هي وأولياؤها عادة ، إذا تزوجت من غير الكفاء .  
 أما الزوج الشريف فلا يعمر إذا كانت زوجته خسيمة ودونه منزلة .

### الكفاءة حق للمرأة والأولياء :

يرى جمهور الفقهاء ان الكفاءة حق للمرأة والأولياء ، فلا يجوز للولي أن يزوج المرأة من غير كفاء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء<sup>(١)</sup> . لأن تزويجها بغير الكفاء فيه إخلال عار بهم ، فلم يحز من غير رضاهم جميعاً ... فإذا رضيت ، ورضي أولياؤها جاز تزويجها لأن المنع لحقهم ، فإذا رضوا زال المنع .  
 وقال الشافعية : هي لمن له الولاية في المال .

وقال أحمد - في رواية : هي حق لجميع الأولياء : قريبهم وبعيدهم ... فمن لم يرض منهم فله الفسخ .

وفي رواية عن أحمد : انها حق الله ، فلورضي الأولياء والزوجة بإسقاط الكفاءة لا يصح رضاهم ، ولكن هذه الرواية مبنية على ان الكفاءة في الدين لا غير ، كاجساء في إحدى الروايات عنه .

### وقت اعتبارها :

وإنما يعتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد ، فإذا تخلف وصف من أوصافها بعد العقد فإن ذلك لا يضر ، ولا يغير من الواقع شيئاً ، ولا يؤثر في عقد الزواج ، لأن شروط الزواج إنما تعتبر عند العقد ... فإن كان عند الزوج صاحب حرقة شريفة ، أو كان قادراً على الإنفاق ، أو كان صالحاً ... ثم تغيرت الظروف ، فاحترق منهنة دينية ، أو عجز عن الإنفاق أو فسق عن أمر ربه بعد الزواج . فإن العقد باق على ما هو عليه ... فإن الدهر قلَّب ، والإنسان لا يدوم على حال واحدة ... وعلى المرأة أن تقبل الواقع ، وتصبر وتتقي ، فإن ذلك من عزم الأمور .

(١) إذا زوجت المرأة من غير كفاء بغير رضاها وغير رضا الأولياء فقبل ان الزواج باطل ، وقيل انه صحيح ، ويثبت فيه إختيار . هذا عند الشافعية وراي الاحناف مبني في الولاية .

## الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحاً نافذاً ترتبت عليه آثاره، ووجب بمقتضاه الحقوق الزوجية... وهذه الحقوق ثلاثة أقسام :

- ١ - منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها .
- ٢ - ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته .
- ٣ - ومنها حقوق مشتركة بينهما .

وقيام كل من الزوجين بواجبه، والإضطلاع بمسؤولياته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان والهدوء النفسي ، وبذلك تتم السعادة الزوجية .  
وفيما يلي تفصيل وبيان بعض هذه الحقوق .

### الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي :

- ١ - حل العشرة الزوجية واستمتاع كل من الزوجين بالآخر .  
وهذا الحل مشترك بينهما، فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه... وهذا الاستمتاع حق للزوجين ، ولا يحصل إلا بمشاركتها معاً ، لأنه لا يمكن أن ينفرد به أحدهما .
- ٢ - حرمة المصاهرة : أي ان الزوجة تحرم على آباء الزوج ، وأجداده ، وأبنائه ، وفروع أبنائه وبناته . كما يحرم هو على أمهاتها ، وبناتها ، وفروع أبنائها وبناتها .
- ٣ - ثبوت التوارث بينهما بمجرد إتمام العقد . فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد ورثه الآخر ولو لم يتم الدخول .

٤ - ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفراش ،

٥ - الماشرة بالمعروف : فيجب على كل من الزوجين أن يماشر الآخر بالمعروف حتى يسودها الوئام ، ويظلمها السلام ... قال الله تعالى : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ... »<sup>(١)</sup> .

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها :

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها :

---

(١) سورة النساء ، آية ١٩ .

- ١ - حقوق مالية : وهي المهر ، والنفقة .
  - ٢ - وحقوق غير مالية : مثل العدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة ، ومثل عدم الإضرار بالزوجة .
- ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي :

## المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامه لها ، أن أعطاهما حقهما في التملك . إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق مهضة الجناح ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، لا يدع لها فرصة التملك ، ولا يمكنها من التصرف .

فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر ، وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل لها وليس لأبيها ، ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها إلا في حال الرضا والاختيار قال الله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتِهِنَّ حَتْلًا » ، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ نَفْسًا فَاكْتُوه حَتْلًا مَرِيئًا <sup>(١)</sup> .

أي . وآتوا النساء مهوراً من عطاء مفروضاً لا يقابله عوض . فإن أعطين شيئاً من المهر بعدما ملكن من غير إكراه ولا حياء ولا خديعة - فخذوه سائفاً ، لا غصّة فيه ، ولا إثم معه . فإذا أعطت الزوجة شيئاً من مالها حياء ، أو خوفاً ، أو خديعة ؟ فلا يحمل أخذه . قال تعالى : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ، أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ؟ ... وَكَيفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » <sup>(٢)</sup> ؟

وهذا المهر المقروض للمرأة ، كما أنه يحقق هذا المعنى ، فهو يطيب نفس المرأة ويرضيها بقوامه الرجل عليها .

قال تعالى : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِأَنَّهُمْ أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » <sup>(٣)</sup> مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات ، وإيجاد أسباب المودة والرحمة .

### قدر المهر :

لم تجعل الشريعة حداً لقلته ، ولا لكثورته ، إذ الناس يختلفون في الغنى والفقير ،

(٢) سورة النساء آية ٢٠ ، ٢١ .

(١) سورة النساء آية ٤ .

(٣) سورة النساء الآية ٣٤ .

ويتفانون في السمة والضيق ؛ ولكل جهة عاداتها وتقاليدها ، فتركت التحديد ليعطي كل واحد على قدر طاقاته ، وحسب حاله ، وعادات عشيرته ؛ وكل النصوص جاءت تشير إلى أن المهر لا يشترط فيه إلا أن يكون شيئاً له قيمة ؛ يقطع النظر عن القلة والكثرة .. فيجوز أن يكون خاتماً من حديد ، أو قدحاً من تمر أو تعليماً لكتاب الله ، وما شابه ذلك ، إذا تراضى عليه المتعاقدان .

١ - فعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله ﷺ :

« أرضيتِ عن نفسك ومالك بنعلين ؟ . فقالت : نعم ، فأجازه » .  
رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، وصححه .

٢ - وعن سهل بن سعد أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني وهبت نفسي لك ، فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل ، فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله ﷺ هل عندك من شيء ، تُصديقها إياه ؟ ... فقال : ما عندي إلا إزار ي هذا ، فقال النبي ﷺ : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً فقبال : التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي ﷺ : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا ؛ لسورة يسميها ، فقال النبي ﷺ قد زوجتكما بما معك من القرآن .

رواه البخاري ومسلم .

وقد جاء في بعض الروايات الصحيحة :

« علّمها من القرآن » .

وفي رواية أبي هريرة : انه قدر ذلك بعشرين آية .

٣ - وعن أنس : أن أبا طلحة خطب أم سلم ، فقالت :  
« والله ما مثلك يُردُّ ... ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهري ، ولا أسألك غيره ... فكان ذلك مهرها » .  
فدلت هذه الأحاديث على جواز جعل المهر شيئاً قليلاً . وعلى جواز جعل المنفعة مهرًا . وإن تعلم القرآن من المنفعة .

وقد قدر الأحناف أقل المهر بعشرة دراهم ، كما قدره المالكية بثلاثة ... وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعول عليه ، ولا حجة يعتد بها .



قال الحافظ : وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ، وقال ابن القيم - تعليقاً على ما تقدم من الأحاديث : « وهذا هو الذي اختارته أم سلم من انتفاعها بإسلام أبي طلحة وبذل نفسها له إن أسلم ... وهذا أجب إليها من المال الذي يذله الزوج ، فإن الصداق شرع في الأصل حقاً للمرأة تقتفع به ، فإذا رضيت بالعلم والدين ، وإسلام الزوج ، وقراءته القرآن - كان هذا من أفضل المهور ، وأنفعها ، وأجلها ... فما خلا القصد عن مهر . وأين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم ، أو عشرة من النص ، والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً ... وليس هذا مستويّاً بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وهي خالصة له من دون المؤمنين ، فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة من ولي وصداق . بخلاف ما نحن فيه فإنه نكاح بولي وصداق ، وإن كان غير مالي ... فإن المرأة جعلته عوضاً عن المال ؛ لما يرجع إليها من منفعة . ولم تهب نفسها للزواج هبة مجردة ؛ كهبة شيء من مالها بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسوله ﷺ .

هذا مقتضى هذه الأحاديث .. وقد خالف في بعضه من قال : لا يكون الصداق إلا مالا ، ولا يكون منافع آخر ، ولا عليه ولا تعليمه صداقاً كقول أبي حنيفة ، وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه .

ومن قال : لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك - رحمه الله - وعشرة دراهم كأبي حنيفة - رحمه الله .

وفيه أقوال أخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا قول صاحب .

ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها ، اختصاصها بالنبي ﷺ وإنها منسوخة ، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها فدعوى لا يقوم عليها دليل ... والأصل بردها .. وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين - سعيد بن المسيب - ابنته على درهمين ولم ينكر عليه أحد ، بل عد ذلك من مناقبه وفضائله . وقصد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم وأقره النبي ﷺ ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع . أما من حيث الكثرة - فإنه لا حد لأكثر المهر .

فمن عمر - رضي الله عنه : أنه نهى وهو على المنبر ، أن يزداد في الصداق على أربعين درهم . ثم نزل ، فاعترضته امرأة من قريش ، فقالت : أما سمعت الله يقول :

« وَأَتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً ! »

فقال :

اللهم عفواً ، كل الناس أفقه من عمر ، ثم رجع ، فركب المنبر ، فقال :  
« إني كنت قد تَئْتَيْتُكُمْ أَنْ تَزِيدُوا فِي صَدَقَاتِنِ عَلَى أَرْبَعِينَ دِرْهَمٍ ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ  
يُعْطِيَ مِنْ مَالِهِ مَا أَحَبُّ » .

رواه سعيد بن منصور ، وأبو يَعْلَى بسند جيد .

وعن عبدالله بن مصعب أن عمر قال :

« لَا تَزِيدُوا فِي مَهْرِ النِّسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَوْقِيَةً مِنْ فِضَّةٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْقِيَةً جَعَلْتُ الزِّيَادَةَ  
فِي بَيْتِ الْمَالِ » ، فقالت امرأة : ما ذاك لك . قال : ولم ؟

فقالت :

لأن الله تعالى يقول :

« وَأَتَيْنَهُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً » .

فقال عمر : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ .

كرامة المغالاة في المهور :

ومهما يكن من شيء فإن الإسلام يحرص على إباحة فرص الزواج لأكثر عدد ممكن من  
الرجال والنساء ؛ ليستمتع كل بالحلال الطيب .. ولا يتم ذلك إلا إذا كانت وسيلته مذكلة ،  
وطريقته ميسرة . بحيث يقدر عليه الفقراء الذين يجهدون بذل المال الكثير ، ولا سيما أنهم  
الأكثرية ، ففكره الإسلام التغالي في المهور ، وأخبر أن المهر كلما كان قليلاً كان الزواج  
مباركاً ، وأن قلة المهر من بين المرأة .

فمن عائشة — رضي الله عنها — أن النبي ﷺ قال :

« إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَةً ، أَيْسَرُهُ مَوْنَةً » .

وقال :

« بَيْنَ الْمَرْأَةِ خُفَّةٌ مَهْرُهَا ، وَيَسْرٌ نِكَاحُهَا ، وَحَسَنٌ خُلُقُهَا . وَثَوْمُهَا غَلَاءٌ مَهْرُهَا ،

وَعَسْرٌ نِكَاحُهَا ، وَسَوْءٌ خُلُقُهَا » .

وكثير من الناس جبل هذه التعاليم ، وحاد عنها ، وتعلق بمادات الجاهلية من التغالي  
في المهور ، ورفض التزويج إلا إذا دفع الزوج قدراً كبيراً من المال يرهقه ، وبضايقه ،  
كان المرأة سلعة يساوم عليها ، ويتشجر بها .

وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى ، وعانى الناس من أزمة الزواج التي أضرت بالرجال

والنساء على السواء ، وتنتج عنها كثير من الشرور والمفاسد ، وكسدت سوق الزواج ، وأصبح الحلال أصعب مثلاً من الحرام .

#### تسجيل المهر وتأجيله :

يجوز تمجيل المهر وتأجيله ، أو تمجيل البعض وتأجيل البعض الآخر ، حسب عادات الناس ، وعرفهم ... ويستحب تمجيل جزء منه ؛ لما روى ابن عباس :

« أن النبي ﷺ منع علياً أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئاً .

فقال :

« ما عندي شيء .

فقال :

« فأين درعك النعْطِيَّةُ ؟ فأعطاه إياها .

رواه أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه .

وروى أبو داود ، وابن ماجه عن عائشة قالت :

« أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً .

فهذا الحديث يدل على أنه يجوز دخول المرأة قبل أن يقدم لها شيئاً من المهر .

وحديث ابن عباس يدل على أن المتع كان على سبيل التذنب .

قال الأوزاعي :

« كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها حتى يقدم لها شيئاً » .

وقال الزهري :

« بلغنا في السنة ألا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة أو يكسو كسوة ... ذلك مما عمل

به المسلمون » .

وللزوج أن يدخل على زوجته ... وعليها أن تسلم نفسها إليه ، ولا تمتنع عليه ولو لم

يعطيها ما اشترط تمجيله لها من المهر - وإن كان يحكم لها به .

قال ابن حزم : « ومن تزوج فسمى صداقاً أو لم يُسم فله الدخول بها أحب ، أم

كرهت ... ويقضى لها بما سمى لها - أحب ، أم كره - ولا يمنع من أجل ذلك من

الدخول بها ، لكن يُقضى له عاجلاً بالدخول ويقضى لها عليه حسب ما يوجد عنده من

الصداق . فإن كان لها يسم لها شيئاً قضى عليه بمهر مثلاً ؛ إلا أن يوافقها بأقل أو أكثر » .

وقال أبو حنيفة : « إن له أن يدخل بها أحب أم كرهت ، إن كان مهرها مؤجلاً

لأنها هي التي رضيت بالتأجيل وهذا لا يسقط حقه . . . وإن كان معجلاً كله أو بعضه لم

يجز له أن يدخل بها حتى يؤدي إليها ما اشترط لها تمجيله ، ولها أن تمتع نفسها منه حتى يوفيقها ما اتفقوا على تمجيله .

قال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها » وقد ناقش صاحب المحلى هذا الرأي . فقال :

« لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه من حين يعقد عليها الزوج فإنها زوجة له ... فهو حلال لها ، وهي حلال له ... فمن منعها منه حتى يعطيها الصداق أو غيره ، فقد حال بينه وبين امرأته بلا نص من الله تعالى ولا من رسوله .

لكن الحق ما قلنا : ألا يمنع حقه منها ولا تمتنع هي حقها من صداقها ، لكن له الدخول عليها - أحبت أم كرهت - ويؤخذ بما يوجد له صداقها ، أحب ، أم كره .  
وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل : « أعط كل ذي حق حقه » .

**مضى يجب المهر المسمى كله :**

**يجب المهر المسمى كله في إحدى الحالات الآتية :**

١ - إذا حصل الدخول الحقيقي لقول الله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتنم إحداهن قينطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً . أتأخذونه بثمنان وإئتما مييناً ؟ أو كيف تأخذونه » وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ؟ »<sup>١</sup> .

٢ - إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول . وهو مجمع عليه .

٣ - ويرى أبو حنيفة : أنه إذا اختلى بها خلوة صحيحة استحققت الصداق المسمى ... وذلك بأن يتفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع أحد عليهما ، ولم يكن بأحد منها مانع شرعي ، مثل أن يكون أحدهما صائماً فرض عليه ، أو تكون حائضاً . أو مانع حسي ؛ مثل مرض أحدهما مرضاً لا يستطيع معه الدخول الحقيقي ، أو مانع طبيعي بأن يكون معها ثالث .

واستدل أبو حنيفة بما رواه أبو عبيدة عن زائدة بن أبي أوفى ، قال :  
« قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أغلق الباب ، وأرخصى السر ، فقد وجب الصداق » .

**وروى وكيع عن ثاقب بن جبير قال :**

---

(١) سورة النساء ، آية ٣٠ - ٣١ .

« كان أصحاب رسول الله يقولون : إذا أُرْخِيَ السُّرَّ ، وأُغْلِقَ الباب ، فقد وجب الصداق » .

ولأن التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به الدل .  
وخالف في ذلك الشافعي ، ومالك وداود فقالوا : لا يستقر المهر كله إلا بالوطء<sup>(١)</sup> ، ولا يجب بالخلاء الصحيحة إلا نصف المهر ، لقول الله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ »<sup>(٢)</sup> .  
أي أن نصف ما فرض من المهر يجب إذا وقع الطلاق قبل المسيس الذي هو الدخول الحقيقي ... وفي حالة الخلاء لم يقع مسيس ، فلا يجب المهر كله .  
قال شريح : لم أجمع الله ذكر في كتابه باباً ، ولا سترأ إذا زعم أنه لم يسها فله نصف الصداق » .

وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ، فزعم أنه لم يسها : « عليه نصف الصداق » .  
وروى عبد الرزاق عنه قال : « لا يجب الصداق وأياً حتى يجامعها » .

#### وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الفاسد :

إذا عقد الرجل على المرأة ، ودخل بها ، ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب ، وجب المهر المسمى كله ، لما رواه أبو داود : أن بَصْرَةَ بن أَكْثَم تزوج امرأة بكرأ في كسرها فدخل عليها ، فإذا هي حبلى فذكر ذلك للنبي ﷺ ؟  
فقال :

« لها الصداق بما استحلت من فرجها ... وفرق بينها » .  
ففي هذا الحديث وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد كما أنه تضمن فساد النكاح وبطلانه إذا تزوجها فوجدها حبلى من الزنا .

#### الزواج بغير ذكر المهر :

الزواج بغير ذكر المهر ، ويسمى ، زواج التفويض ، يصح في قول عامة أهل العلم !  
لقول الله تعالى : « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) إلا أن مالكا قال : إذا بنى عليها وقالت هذه الخطوة - فإن المهر يستقر ، وإن لم يطأ ؟ وحده ابن قاسم من أتباعه . (٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ . (٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٦ .

ومعنى الآية: أنه لا إثم على من طلق زوجته قبل المسيس، وقبل أن يفرض لها مهرأ. والطلاق لا يكون إلا بعد الزواج .  
 فإذا تزوج بغير ذكر المهر ، واشترط أن لا مهر عليه فقيل :  
 إن الزواج غير صحيح ... وإلى هذا ذهب المالكية وابن حزم . قال :  
 وأما لو اشترط فيه أن لا صداق - فهو مفسوخ - لقول رسول الله ﷺ :  
 « كل شرط ليس في كتاب الله - عز وجل - فهو باطل » .  
 وهذا شرط ليس في كتاب الله - عز وجل - فهو باطل ، بطل في كتاب الله - عز وجل - بإبطاله ... قال الله تعالى :  
 « وآقرأ النساء صدقَاتهنَّ مُخَلَّاتٍ » .  
 فإذا ن هو باطل ، فالنكاح المذكور لم تتمقده صحته إلا على تصحيح ما لا يصح ، فهو نكاح لا صفة له .  
 وذهب الأحناف إلى القول بالجواز ؛ إذ المهر ليس ركناً ولا شرطاً في عقد الزواج .

#### وجوب مهر المثل بالدخول أو بالموت قبله :

وإذا دخل بها الزوج أو مات قبل الدخول بها في هذه الحال فللزوجة مهر المثل والميراث ، لما رواه أبو داود عن عبدالله بن مسعود انه قال في مثل هذه المسألة : « أقول فيها برأبي - فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمني - أرى لها صداق امرأة من نساءها : لاوكس<sup>(١)</sup> ، ولا شطط ، وعليها المدة ، ولها الميراث فقام معقل بن يسار ، فقال : أشهد لقضيتَ فيها بقضاء رسول الله ﷺ في برّوع بنت واشق .  
 وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، وداود ، وأصح قول الشافعي .

#### مهر المثل :

مهر المثل هو المهر الذي تستحقه المرأة ، مثل مهر من ياتلها وقت العقد في السن ، والجمال ، والمال ، والعقل ، والدين ، والذكارة ، والثبوية ، والبلد ، وكل ما يختلف لأجله الصداق . كوجود الولد أو عدم وجوده ، إذ أن قيمة المهر للمرأة تختلف عادة باختلاف هذه الصفات .

والمعتبر في المائئة من جهة عصبتها كأختها وعمتها وبنات أعمامها .  
 وقال أحمد : هو معتبر بقراباتها من المصبات وغيرهم من ذوي أرحامها . وإذا لم

(١) لاوكس : لا نقص عن مهر نساءها ، ولا شطط : ولا زيادة .

توجد امرأة من أقرانها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة التي تريد تقدير مهر المثل لها ، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية من أسرة قاتل أسرة أبيها .

### زواج الصغيرة بأقل من مهر المثل :

ذهب الشافعي ، وداود ، وابن حزم ، والصاحبان ، من الأحناف ، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ، ولا يلزم حكم أبيها في ذلك ، وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد ، إذ أن المهر حق لها ، ولا حكم لأبيها في مالها .  
وقال أبو حنيفة : إذا زوج الأب ابنته الصغيرة ، ونقص من مهرها ، جاز ذلك عليها ، ولا يجوز ذلك لغير الأب والجد .

### تشطير المهر :

يجب على الزوج نصف المهر إذا طلق زوجته قبل الدخول بها ، وكان قد فرض لها قدر الصداق ، لقوله تعالى :

« وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ، إِلَّا أَنْ يَعْفُوَا<sup>(١)</sup> أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدُهُ<sup>(٢)</sup> »  
التكاح ، وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى . وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرَةً<sup>(٣)</sup> .

### وجوب المنة :

إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول ، ولم يفرض لها صداقاً وجب عليه المنة تعويضاً لها عما فاتها .

وهذا نوع من التيسير الجميل ، والتيسير بإحسان ، قال الله تعالى : « فِيمَا مَكَالَ بَيْمَرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحَ بِإِحْسَانٍ »<sup>(١)</sup> .

وقد أجمع العلماء على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها - لا شيء لها غير المنة .

والمنة تختلف باختلاف ثروة الرجل .

وليس لها حد معين ، قال الله تعالى :

« لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ يَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفَرَّضُوا لَهُنَّ »

(١) يمعرون : أي النساء المكلفات . (٢) بيده عقدة النكاح : هو الزوج وقيل هو الولي .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٣٧ . (٤) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

فَرِيضَةٌ . وَمَتَعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ<sup>(١)</sup> قَدَرُهُ<sup>(٢)</sup> وَعَلَى الْمُقْتَرِ<sup>(٣)</sup> قَدَرُهُ ، مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ<sup>(٤)</sup> ، حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ<sup>(٥)</sup> .

#### سقوط المهر :

ويسقط المهر كله عن الزوج ، فلا يجب عليه شيء للزوجة في كل فرقة كانت قبل الدخول من قبل المرأة ، كان ارتدت عن الإسلام . أو فسخت العقد لإعساره ، أو عيبه ، أو فسخته هو بسبب عييبها أو بسبب خيار البلوغ ...

ولا يجب لها متعة لأنها أتلفت الموضع قبل تسليمه ، فسقط البذل كله كالبائع يتلف المبيع قبل تسليمه .

ويسقط المهر كذلك إذا أبرأته قبل الدخول بها ، أو وهبته له ، فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له . وهو حق خالص لها .

#### الزيادة على الصداق بعد العقد :

قال أبو حنيفة : إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بالزوجة ، أو مات عنها ... فاما إن طلقها قبل الدخول فإنها لا تثبت وكان لها نصف المسمى فقط<sup>(٦)</sup> ، وقال مالك : الزيادة ثابتة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف المسمى . وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت ، وكان لها المسمى بالمقد .

وقال الشافعي : هي هبة مستأنفة . إن قبضها جازت ، وإن لم يقبضها بطلت . وقال أحمد : حكمها حكم الأصل .

#### مهر السر ومهر العلانية :

إذا اتفق الماقدان في السر على مهر ، ثم تعاقدا في العلانية بأكثر منه ثم اختلفا إلى القضاء فم يحكم القاضي ؟ قال أبو يوسف : يحكم بما اتفقا عليه سرا ، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهو مقصد الماقدنين .

وقيل : يحكم بمهر العلانية ؛ لأنه هو المذكور في العقد ، وما كان سرا فعمله إلى الله ، والحكم يتبع الظاهر .

(١) الموسع : ذو السعة وهي البسطة والفتي .

(٢) قدره : مطلقته . (٣) المقتر : الفقير قليل المال .

(٤) متاعا بالمعروف : المعروف ما يتعارف عليه الناس بينهم .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٣٦ . (٦) هذا ما جرى عليه العمل .



وهو مذهب أبي حنيفة ، ومحمد ، وظاهر قول أحمد في رواية الأثرم وقول الشعبي وابن أبي ليلى ، وأبي عبيد .

### قبض المهر :

إذا كانت الزوجة صغيرة فلاب قبض صداقها ؛ لأنه يلي مالها ، فكانت له قبضه كتمن مبيعها .  
وإن لم يكن لها أب ولا جد ، فلوليها المالي قبض صداقها ويودعه في الهاكم الحسية ، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة .  
أما صداق الثيب الكبيرة ، فلا يقبضه إلا بإذنها ، إذا كانت رشيدة ، لأنها المتصرفة في مالها .  
والأب إذا قبض المهر بحضرتها ، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت ، وتبرأ ذمة الزوج ، لأن إذننا في قبض صداقها كتمن مبيعها .  
وفي البكر البالغة العاقلة : إن الأب لا يقبض صداقها إلا بإذننا إذا كانت رشيدة<sup>(١)</sup> ، كالثيب .  
وقيل له قبضه بغير إذننا ، لأنها العادة ولأننا تشبه الصغيرة .

## الجهاز

الجهاز هو الأثاث الذي تمده الزوجة هي وأهلها ليكون معها في البيت ، إذا دخل بها الزوج ...  
وقد جرى العرف ، على أن تقوم الزوجة ، وأهلها ، بإعداد الجهاد وتأثيث البيت ... وهو أسلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة بمناسبة زفافها .  
وقد روى النسائي عن علي رضي الله عنه قال :  
« جيز رسول الله ﷺ فاطمة في خيل<sup>(٢)</sup> ، وقربة ، ووسادة حشوها إذخر » .  
وهذا مجرد عرف جرى عليه الناس .

---

(١) سن الرشد يقتضى الثرائين المصرية إحدى وعشرون سنة .  
(٢) الخيل القطيفة ، وهي كل ثوب له خيل ووبر من أي شيء ، والاذخر ثبت طيب الرائحة تحشى به الوسائد ...

وأما المسئول عن إعداد البيت إعداداً شرعياً ، وتجهيز كل ما يحتاج له من الأثاث ، والفرش ، والأدوات ، فهو الزوج ، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك ، مهما كانت مهرها ، حتى ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثاث ، لأن المهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستمتاع بها . لا من أجل إعداد الجهاز لبيت الزوجية ، فالمرء حق خالص لها ، ليس لأبيها ، ولا لزوجها ، ولا لأحد حق فيه ...

وقد رأى المالكية ، أن المهر ليس حقاً خالصاً للزوجة ، ولهذا لا يجوز لها أن تنفق منه على نفسها ، ولا تقضي منه ديناً عليها ، وإن كان للمحتاجة أن تنفق منه ، وتلتبس بالشيء القليل بالمعروف ، وأن تقضي منه الدين القليل كالدينار إذا كان المهر كثيراً .

وإنما ليس لها شيء من ذلك الذي ذكرناه لأن عليها أن تتجهز لزوجها بالمعروف ، أي بما جرت به العادة في جهاز مثلها مثله بما قبضته من المهر قبل الدخول إن كان حالاً أو بما تقبضه منه إن كان مؤجلاً ، وحل الأجل قبل الدخول بها فإن تأخر قبض شيء من المهر حتى دخل زوجها بها ، لم يكن عليها أن تتجهز بشيء مما تقبضه من بعد إلا إذا كان ذلك مشروطاً أو جرى به العرف .

وقد استوحى واضعوا مشروع قانون الأحوال الشخصية مذهب الإمام مالك في هذه الناحية ، فقد جاء في المادة رقم ٦٦ منه : « أن الزوجة تلتزم بتجهيز نفسها بما يتناسب وما تمجّل من مهر قبل الدخول ، ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا لم يجعل شيء من المهر فلا تلتزم بالجهاز ، إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف »<sup>(١)</sup> .

والجهاز إذا اشترته الزوجة بالها ، أو اشتراه لها أبوها فهو ملك خالص لها ، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه ولها أن تمكن زوجها وضيوفه من الانتفاع به ؛ كما أن لها أن تمتنع عن التمكن من الانتفاع وإذا امتنعت لا تجبر عليه .

وقال مالك : يجوز للزوج أن يتنفع بجهاز زوجته الانتفاع الذي جرى به العرف .

---

(١) ص ٢١٤ أحكام الأحوال الشخصية ، الدكتور يوسف موسى .

## النفقة

المقصود بالنفقة هنا : توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام ، ومسكن ، وخدمة ، ودواء ، وإن كانت غنية .

وهي واجبة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .  
أما وجوبها بالكتاب :

١ - فلقول الله تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا »<sup>(١)</sup> .

والمراد بالمولود له : الأب . والرزق في هذا الحكم : الطعام الكافي . والكسوة : اللباس . والمعروف : المتعارف في عرف الشرع . ومن غير تفريط ، ولا إفراط .

٢ - وقوله سبحانه : « أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » ، ولا تُضَارُّوهُمْ لِنَصِيْقِهِمْ عَلَى تَنَفُّسٍ ، وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حِجْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »<sup>(٢)</sup> .

٣ - وقوله تعالى : « لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُصْفِقْ ، مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا »<sup>(٣)</sup> .

وأما وجوبها بالسنة :

١ - فقد روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع :

« فاتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهن بكلمة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن ، وكسوتهن بالمعروف » .

٢ - وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : أن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني وولدي إلا ما أخذت منه - وهو لا يعلم - قال :

« خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ . (٢) سورة الطلاق ، آية ٦ . (٣) سورة الطلاق ، آية ٧ .

٣ - وعن معاوية الثشيري - رضي الله عنه - قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ ...

قال : « تطمئنها إذا طلعت وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » .  
وأما الإجماع :

فقد قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين ، إلا الناشئ - منهن . ذكر ابن المنذر وغيره .  
قال : وفيه ضرب من العبارة ، وهو أن المرأة محبوسة على الزوج بمنعها من التصرف والاكتساب . فلا بد من أن ينفق عليها .

#### سبب وجوب النفقة :

وإنما أوجب الشارع النفقة على الزوج لزوجته ، لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح تصبح مقصورة على زوجها ، ومحبوسة لحقه ؛ لاستدامة الاستمتاع بها ، ويجب عليها طاعته ، والقرار في بيته ، وتدبير منزله ، وحضانة الأطفال وتربية الأولاد ، وعليه نظير ذلك أن يقوم بكفائتها والانفاق عليها ، ما دامت الزوجية بينهما قائمة ، ولم يوجد نشوز ، أو سبب يمنع من النفقة عملاً بالأصل العام : كل من احتبس لحق غيره ومنفعته ، فنفقته على من احتبس لأجله .

#### شروط استحقاق النفقة :

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون عقد الزواج صحيحاً .
- ٢ - أن تسلم نفسها إلى زوجها .
- ٣ - أن تمكنه من الاستمتاع بها .
- ٤ - ألا تمتنع من الانتقال حيث يريد الزوج<sup>(١)</sup> .
- ٥ - أن يكونا من أهل الاستمتاع .

فإذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط ، فإن النفقة لا تجب .

ذلك أن المقد إذا لم يكن صحيحاً ؛ بل كان فاسداً ، فإنه يجب على الزوجين المفاصلة - دفعاً للفساد .

---

(١) إلا إذا كان الزوج يريد الاضرار بها بالسفر ، أو لا تأمن على نفسها أو ماله .

وكذلك إذا لم تسلم نفسها إلى زوجها ، أو لم تمكنه من الاستمتاع بها ، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريد ، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حيث لم يتحقق الاحتباس الذي هو سببها ؛ كما لا يجب ثمن المبيع إذا امتنع البائع من تسليم المبيع ، أو سلم في موضع دون موضع .

ولأن النبي ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ولم ينفق عليها إلا من حين دخلت عليه ، ولم يلتزم نفقتها لما مضى .

وإذا أسلمت المرأة نفسها إلى الزوج ، وهي صغيرة لا يجامع مثلها ، فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية أن النفقة لا تجب ، لأنه لم يرد التمكن التام من الاستمتاع . فلا تستحق العوض من النفقة . قالوا : وإن كانت كبيرة والزوج صغير فالصحيح أنها تجب ؛ لأن التمكن وجد من جهتها ، وإنما تعذر الاستيفاء من جهته . فوجبت النفقة كما لو سلمت إلى الزوج ، وهو كبير فهرب منها .

والفتى به عند الأحناف : أن الزوج إذا استبقى الصغيرة في بيته ، وأسكنها للاستئناس بها ؛ وجبت لها النفقة لرضاه هو بهذا الاحتباس الناقص . وإن لم يسكنها في بيته فلا نفقة لها<sup>(١)</sup> .

وإذا سلمت الزوجة نفسها وهي مريضة مرضاً يمنعها من مباشرة الزوج لها وجبت لها النفقة .

وليس من حسن المعاشرة الزوجية ، ولا من المعروف الذي أمر الله به أن يكون المرض مفوتاً ما وجب لها من النفقة .

ومثل المريضة الرتقاء<sup>(٢)</sup> ، والنحيفة<sup>(٣)</sup> ، والمصيبة بعيب يمنع من مباشرة الزوج لها . وكذلك إذا كان الزوج عتيماً ، أو مجبوباً<sup>(٤)</sup> ، أو خصباً ، أو مريضاً مرضاً يمنع من مباشرة النساء ، أو حبس في دين أو جرم ارتكبها ، لأنه وجد التمكن من الاستمتاع من جهتها ، وما تعذر فهو من جهته ، وهو سبب لا تنسب فيه إلى التفريط ، وإنما هو الذي فوت حقه على نفسه .

ولا تجب النفقة إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر بغير إذن الزوج بغير وجه شرعي ، أو سافرت بغير إذن ، أو أحرمت بالحج بغير إذن . فإت سافرت

---

(١) هذا مذهب أبي يوسف . أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأن احتباسها كعدمه حيث لا يرسل إلى الغرض المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة .

(٢) الرتقاء : التي سد فرجها .

(٣) النحيفة : المزالة .

(٤) المجبوب : المظطوع الذكر .

بإذنه ، أو أحرمت بإذنه ، أو خرج معها لم تسقط النفقة ، لأنها لم تخرج عن طناعته وقبضته . وكذلك لا تجب لها النفقة إذا تمتع من الدخول عليها في بيتها المقيم معها فيه ، ولم تكن طلبت منه الانتقال إلى غيره فامتنع . فإن كانت طلبت منه الانتقال فأبى ، فمتمت من الدخول ، فلا تسقط النفقة .

وكذلك لا تجب النفقة إذا حبست الزوجة في جرية ، أو في دين ، أو كان حبسها ظلماً ، إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له عليها ، لأنه هو الذي فوت حقه . وكذلك لو غصبها غاصب وحال بينها وبين زوجها فإنها لا تستحق النفقة مدة غصبها . وكذلك الزوجة المحترقة التي تخرج لحرقها إذا منعها زوجها فلم تمتنع لا تستحق النفقة . وكذلك إن منعت نفسها بصوم تطوعاً أو باعتكاف تطوعاً .

ففي كل هذه الصور لا تستحق الزوجة النفقة ، لأنها فوتت حق الزوج في الاستمتاع بها بغير وجه شرعي . فلو كان تفويتها حقه لوجه شرعي لم تسقط النفقة ، كما إذا خرجت من طاعته ، لأن المسكن غير شرعي أو لأن الزوج غير أمين على نفسها ، أو مالها .

#### المرأة تسلم دون زوجها ،

وإذا كان الزوجان كافرين ، وأسلمت المرأة بعد الدخول ولم يسلم الزوج - لم تسقط النفقة ؛ لأنه تعذر الاستمتاع بها من جهته وهو قادر على إزالته بأن يسلم ، فلم تسقط نفقتها ، كالمسلم إذ غاب عن زوجته .

#### ارتداد الزوج لا يمنع النفقة ؛

وإذا ارتد الزوج بعد الدخول لم تسقط نفقتها ؛ لأن امتناع الرطء بسبب من جهته وهو قادر على إزالته بالعودة إلى الإسلام بخلاف ما إذا ارتدت الزوجة ، فإن نفقتها تسقط ، لأنها منعت الاستمتاع بمصبة من قبلها ؛ فتكون كالناتشز .

#### مذهب الظاهرية في سبب استحقاق النفقة ؛

وللظاهرية رأي آخر في سبب وجوب النفقة . وهو الزوجية نفسها . فحيث وجدت الزوجية وجبت النفقة ؛

وبنوا على مذهبهم هذا وجوب النفقة للصغيرة ، والتناشز دون النظر إلى الشروط التي قال بها غيرهم من الفقهاء .

قال ابن حزم : « وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها . دعا إلى البناء ، أم لم يدع . ولو أنها في المهد ، ناشراً كانت أو غير ناشز . غنية كانت أو فقيرة . ذات أب

كانت أو يتيمة . بكرأ كانت أو ثيباً . حرة كانت أو أمة . على قدر حاله <sup>(١)</sup> .  
 قال : وقال أبو سليمان ، وأصحابه ، وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين  
 العقد عليها .. وأقضى الحكم بن عتيبة - في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة -  
 هل لها نفقة ؟ ...

قال : نعم .

قال : ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة ، إنما هو شيء روي عن  
 النخعي والشمي ، وحامد بن أبي سليمان ، والحسن ، والزهري ... وما نعلم لهم حجة ، إلا  
 أنهم قالوا : النفقة بإزاء الجماع . فإذا منعت الجماع منعت النفقة . انتهى بتصرف قليل .  
 تقديم النفقة وأساسه :

إذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها ، وكان هو قائماً بالنفقة عليها ، ومتولياً إحضار  
 ما فيه كفايتها ، من طعام ، وكسوة ، وغيرهما - فليس للزوجة أن تطلب فرض نفقة ؛  
 حيث أن الزوج قائم بالواجب عليه .

فإذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته ، أو أنه تركها بلا نفقة ، بنهر حق -  
 فلها أن تطلب فرض نفقة لها من الطعام ، والكسوة ، والسكن ... وللقاضي أن يقضي  
 لها بالنفقة ، ويأثم الزوج بها متى ثبت لديه صحة دعواها .

كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف <sup>(٢)</sup> ، وإن لم يعلم الزوج ؛ إذ أنه  
 منع الواجب عليه وهي مستحقة له ، والمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه .  
 وأصل ذلك ما رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود والنسائي ، عن عائشة -  
 رضي الله عنها .

أن هنداً قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني  
 وولدي ، إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ؟  
 فقال : « خذي ما يكفيك وولئك بالمعروف » .

وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف ، أي :  
 المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها ، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة ،  
 والأمكنة ، والأحوال ، والأشخاص .

وقد رأى صاحب الروضة الندية : أن الكفاية بالنسبة للطعام تتم جميع ما تحتاج إليه  
 الزوجة ، فيدخل فيه الفاكية ، وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد ، وسائر الأشياء

(١) المحل ج ١٠ . (٢) إذا كانت رشيده ولم تسرف في الاخذ .

التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة ، بحيث يحصل الضرر بفارقتها ، أو التضجر ، أو التكدر .

قال : ويدخل فيه الأدوية ونحوها ، وإليه يشير قوله تعالى :

« وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » .

فإن هذا نص في نوع من أنواع النفقات : إن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه . والرزق يشمل ما ذكرناه .. ثم ذكر رأي بعض الفقهاء في عدم وجوب ثمن الأدوية ، وأجرة الطبيب ، لأنه يراد حفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما انهدم من الدار . ورجح دخول العلاج في النفقة ، وأنه واجب فعال : وقال في الثبت : الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة .

قال : وهو الحق لدخوله تحت عموم قوله يُؤْتِيهِ اللَّهُ مِنَ الْغَيْبِ مَا يَشَاءُ : « ما يكفيك » ، وتحت قوله تعالى : « رزقهن » ، فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ « ما » ، والثانية عامة : لأنها مصدر مضاف . وهي من صيغ الموم . واختصاصه ببعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق .

قال : وبمجموع ما ذكرناه ، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة ، هو ما يكفيه بالمعروف ، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة ، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الأحوال ، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا مسرف فيه ، بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار المحبرين ، أو تجريب المحبرين . وهو معنى قوله يُؤْتِيهِ اللَّهُ مِنَ الْغَيْبِ مَا يَشَاءُ « بالمعروف » أي : لا يغير المعروف وهو السرف والتقتير .

نعم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من النفقة جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيه ، إذا كان من أهل الرشد ، لا إذا كان من أهل السرف ، والتبذير ، فإنه لا يجوز تحكيكه من مال من عليه النفقة ؛ لأن الله تعالى يقول : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ » .

ثم قال : ولكن يجب علينا إذا كان من عليه النفقة متمرداً ومن له النفقة ليس بذي رشد - أن نجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له ، أو إلى رجل عدل . انتهى .

وبما يجب لها عليه من النفقة ما تحتاج إليه من المشط والصابون والدهن وسائر ما تنتظف به .

« وقالت الشافعية : أما الطبيب فإن كان يراد لقطع السهوكه <sup>(١)</sup> - لزمه لأنه يراد للتنظيف ، وإن كان يراد للتأذي والاستمتاع ، لم يلزمه ، لأنه حق له ، فلا يجبر عليه .

---

(١) الرائحة الكريهة .



### رأي الأحناف في تقدير النفقة :

رأي الأحناف : أن النفقة غير مقدرة بالشرع ، وأنه يجب على الزوج لزوجته قدر ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، واللحم والخضر ، والفاكهة ، والزيت ، والسنن ... وسائر ما لا بد منه للحياة حسب المتعارف ... وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة ، والأزمنة ، والأحوال ... كما يجب عليه كسوتها صيفاً وشتاءً .

ورأوا تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج ، يسراً وعسراً مهما تكن حالة الزوجة ؛ لقول الله تعالى :

« لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُئْتِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا » (١) .  
وقوله سبحانه : « أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ مَكَتُمْ » ، مِنْ وَجْدِكُمْ » (٢) .

### مذهب الشافعية في تقدير النفقة :

والشافعية لم يتركوا تقدير النفقة إلى ما فيه الكفاية ، بل قالوا : إنما هي مقدرة بالشرع ، وإن اتفقا مع الأحناف في اعتبار حال الزوج يسراً وعسراً ، وأن على الزوج الموسر وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه - في كل يوم مدين ... وأن على المسر الذي لا يقدر على النفقة بماله ولا كسبه - مدين في كل يوم ... وأن على المتوسط مدينًا ونصفًا . واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الله تعالى :

« لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ . وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُئْتِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ . »  
قالوا : ففرق بين الموسر والمسر ، وأوجب على كل واحد منهما على قدر حاله ، ولم يبين المقدار فوجب تقديره بالاجتهاد ، وأشبه ما تقاس عليه النفقة ، الطعام في الكفارة . لأنه طعام يجب بالشرع لسد الجوعة . وأكثر ما يجب في الكفارة للمسكين مدين في فدية الأذى . وأقل ما يجب مدين وهو في كفارة الجماع في رمضان . فإن كان متوسطاً لزمه مدين ونصف ؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بالموسر ، وهو دونه ، ولا بالمسر وهو فوقه ، فجعل عليه مدين ونصف .

قالوا : ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع ، لا إلى غاية . فتعين ذلك التقدير اللاتق بالمعروف .

(١) قدر : ضيق . (٢) الطلاق آية ٧ .

(٣) حسب قدرتكم وحالتكم . الطلاق آية ٦ .

وهذا خلاف ما لا بد منه في الطعام من الإدام واللحم ، والفاكهة .  
وقالوا : يجب لها الكسوة مع مراعاة حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلزوجة  
الموسر من الكسوة ، ما يلبس عادة في البلد من رفيع الثياب . ولامرأة المسر الغليظ من  
القطن ، والكتان ، نحوهما . ولامرأة المتوسط ما بينها .

ويجب لها مسكن على قدر يساره ، وإعساره ، وتوسطه ، مع تأثيث المسكن تأثيثاً  
يتناسب مع حالته .

وقالوا : إذا كان الزوج معسراً ينفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام ، والإدام ،  
بالمعروف . ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية والشتوية .  
وإن كان متوسطاً ينفق عليها أوسع من ذلك بالمعروف ومن الكسوة أرفع من ذلك  
كله بالمعروف .

وإنما كانت النفقة والكسوة بالمعروف ؛ لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب ، وذلك  
بإيجاب الوسط من الكتابة وهو تفسير المعروف .

#### العمل في المحاكم الآن :

وما ذهب إليه الشافعية وبعض الأحناف من رعاية حال الزوج المالية ، حين فرض  
النفقة ، هو ما جرى به العمل الآن في المحاكم ، تطبيقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة  
١٩٢٩ . ونصها :

تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً ، مهما كانت حالة  
الزوجة .

وهذا هو العدل ، لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين .

#### تقدير النفقة عيناً أو نقداً :

يصح أن يكون ما يفرض من النفقة من الحيز ، والإدام والكسوة ، أضافاً معينة ،  
كما يصح أن تقرر قيمتها نقداً لتشتري به ما تحتاج إليه .  
ويصح أن تقرر النفقة سنوية ، أو شهرية ، أو أسبوعية ، أو يومية ، حسب ما هو  
ميسور للزوج .

والذي يسري عليه العمل الآن في المحاكم ، هو فرض بدل طعام الزوجة شهرياً ، وبدل  
كسوتها عن ستة شهور . باعتبار أنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف ، وأخرى للشتاء .  
وبعض القضاة يفرض مبلغاً شهرياً للنفقة بأثرائها الثلاثة بدون تقصيل ، مراعيّاً أن

يكون فيما يفرض لها كفاية لطعامها ، وكسوتها ، وسكنائها ، حسب حالة الزوج عسراً ويسراً .

#### تغير الأسعار أو تغير حال الزوج المالية :

إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض ، أو تغيرت حالة الزوج المالية ، فلما أن يكون هذا التغير في الأسعار إلى زيادة ، أو إلى نقص ، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن أو أسوأ .

ولا بد من رعاية كل حالة من هذه الحالات :

فإن تغيرت الأسعار عن وقت الفرض إلى زيادة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها . وإن تغيرت إلى نقص كان للزوج أن يطلب تخفيض النفقة .

وإن تحسنت حالة الزوج المالية عما كان عليه حين تقدير النفقة ، كان للزوجة أن تطلب زيادة نفقتها .

وإن تغيرت حالة الزوج المالية إلى أسوأ ، كان للزوج الحق في طلب تخفيض النفقة .

#### الخطأ في تقدير النفقة :

إذا ظهر بعد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ لا يكفي الزوجة حسب حالة الزوج ، من العسر أو اليسر - كان من حق الزوجة المطالبة بإعادة النظر في التقدير ، وعلى القاضي أن يقدر لها ما يكفيها لطعامها ، وكسوتها ، مع ملاحظة حالة الزوج .

#### دين النفقة يعتبر ديناً صحيحاً في نعمة الزوج :

قلنا : إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، متى توفرت الشروط التي تقدم ذكرها... ومتى وجبت النفقة على الزوج لزوجته ، لوجود سببها ، وتوفر شروطها... ثم امتنع عن أدائها تصير ديناً في ذمته . شأنها في هذا شأن الدين الثابتة التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

وإلى هذا ذهب الشافعية ، وجرى عليه العمل منذ صدور قانون رقم ٢٥ لسنة

١٩٢٠... فقد جاء فيه :

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً ، ديناً في ذمته ، من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه ، بلا توقف على قضاء قساض ، أو تراض بينهما ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ - المطلقة التي تستحق النفقة ، تعتبر نفقتها ديناً ، كما جاء في المادة السابقة ، من تاريخ الطلاق .

وقد جاء مع هذا القانون تعليمات من الجهة التي صدر عنها<sup>(١)</sup> . وهي :

١ - إن نفقة الزوجة ، أو المطلقة ، لا يشترط اعتبارها ديناً في ذمة الزوج -القضاء، أو الرضا ، بل تعتبر ديناً من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق ، مع وجوبه .

٢ - إن دين النفقة من الديون الصحيحة ، وهي التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

ويترتب على هذين الحكمين :

١ - إن للزوجة ، أو المطلقة أن تطلب لها الحكم بالنفقة على زوجها ، عن مدة سابقة على الترافع ، ولو كانت أكثر من شهر ، إذا ادعت أن زوجها تركها من غير نفقة ، مع وجوب الإنفاق عليها في هذه المدة ، طالما ، أم قصرت .

ومتى أثبت ذلك بطريق من طرق الإثبات. ولو كانت شهادة الاستكشاف المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من اللائحة حكم لها بما طلبت .

٢ - أن دين النفقة لا يسقط بموت أحد الزوجين ، ولا بالطلاق - ولو خلعاً - فللمطلقة مطلقاً الحق فيما تجب لها من النفقة ، حال قيام الزوجية ، ما لم يكن عوضاً لها عن الطلاق ، أو الخلع .

٣ - أن النشوز الطارئ لا يسقط متجمد النفقة ، وإنما يمنع النشوز مطلقاً من وجوبها ما دامت الزوجية ، أو المتعة ناشراً .

وبعد صدور هذا القانون ، استغلك بعض الزوجات ، في ترك المطالبة بالنفقة ، حتى يتجمع منها مبلغ باهظ ، ثم يطالبن الزوج بالمتجمد كله ، مما يرهق الزوج ويثقل كاهله .

فروى تدارك هذا الأمر بما يرفع الضرر عن الأزواج ... وجاء في الفقرة ٦ من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ما نصه :

« لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية ، لأكثر من ثلاث سنين ميلادية ، نهايتها تاريخ رفع الدعوى » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، بشأن هذه الفقرة ما نصه :

« أما النفقة عن المدة الماضية فقد رؤي - أخذاً بقاعدة تخصيص القضاء - ألا تسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية . نهايتها تاريخ قيد الدعوى . ولما كان في إطلاق إجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى - إحتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص المأزم بها ، رؤي من المدل دفع صاحب الحق في النفقة

---

(١) وزارة العدل . وكانت تسمى وزارة الحفانية .

إلى المطالبة بها ، أولاً ، فأولاً ، بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنوات ، وجعل ذلك عن طريق منع سماع الدعوى .

وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة ، إذ يمكنه المطالبة بها ، قبل مضي ثلاث سنوات<sup>(١)</sup> . ولا زال العمل مستمراً بهذا القانون إلى اليوم .

#### الإبراء من دين النفقة والمقاصة به

وإذا كانت النفقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تعتبر ديناً في ذمته من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها بغير حق شرعي - فإنه يصح للزوجة أن تبرئه من هذا الدين ، كله أو بعضه .

ولو أبرأته مما يكون لها من النفقة في المستقبل لا يصح ، لأنه لم يثبت ديناً بعد ، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً .

ويستثنى من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبلاً ؛ أو عن سنة واحدة - إن كانت النفقة فرضت مشاهرة ، أو مشابهة .

وإذا كانت النفقة معتبرة ديناً صحيحاً ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، وكان الزوج دين في ذمته ، وطلب أحدهما مقاصة الدينين - أجيب إلى طلبه لاستواء الدينين في القوة . وللحنابلة رأي في المقاصة ... فهم يفرقون بين أن تكون المرأة موسرة ، أو معسرة ... فإن كانت موسرة . فله أن يحتسب عليها يدينه مكان نفقتها ؛ لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء ، وهذا من ماله .

وإن كانت معسرة لم يكن له ذلك ، لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته . ودين زوجها الذي هو عليها لا يفضل عنها ؛ ولأن الله تعالى أمر بإنظار المعسر . فقال : « وَإِنْ كُنْ مِنْ دُونِ عُسْرَةٍ فَنِظِرَةً إِلَى مَبْسُورَةٍ »<sup>(٢)</sup> فيجب إنظاره بما عليها .

#### تمجيل النفقة وطروء ما يمنع الاستحقاق

إذا عجل الزوج لزوجته نفقة مدة مستقبلة كشهر ، أو سنة مثلاً ، ثم طرأ في أثناء المدة ما يجعلها لا تستحق النفقة ؛ بأن مات أحد الزوجين أو نشزت الزوجة - فلزوج

(١) ويؤخذ على هذا القانون أن التعديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة . ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى . على أن هذه المدة تعتبر مدة طوية ، وقد ترمق الأزواج ، ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة رقم ٨١ من أنه لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى .

(٢) البقرة ، آية ٢٨٠ .

أن يسرد نفقة ما بقي من المدة ، التي لا تستحق نفقة عنها ؛ لأنها أخذته جزاء احتباسها لحق الزوج ، ومتى فات الاحتباس بالموت أو التشويز ، فليها أن ترد النفقة التي عجلت لها بالنسبة للمدة الباقية .

وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي ومحمد بن الحسن<sup>(١)</sup> .

#### نفقة المعتدة :

وللمتدة الرجعية ، والمعتدة الحامل النفقة ؛ لقول الله سبحانه - في الرجعيات :  
« أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ » مِنْ وَجْدِكُمْ »<sup>(٢)</sup> .

ولقوله في الحوامل :

« وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ لِحُلِّ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضْمَنَّ سَلْمَهُنَّ »<sup>(٣)</sup> .

وهذه الآية تدل على وجوب النفقة للحامل - سواء أكانت في عدة الطلاق الرجعي ، أم البائن ، أو كانت عدتها عدة وفاة .

أما البائنة فإن الفقهاء اختلفوا في وجوب النفقة لها ، إذا لم تكن حاملاً على ثلاثة أقوال :

١ - أن لها السكنى ولا نفقة لها ، وهو قول مالك والشافعي ، واستدلوا بقول الله تعالى :

« أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ » مِنْ وَجْدِكُمْ » .

٢ - أن لها النفقة والسكنى ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، والأحناف ، واستدلوا على قولهم هذا بمعوم قوله تعالى :

« أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ » مِنْ وَجْدِكُمْ » .

فهو نص في وجوب السكنى ، وحيثما وجبت السكنى شرعاً وجبت النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية ، وفي الحامل ، وفي نفس الزوجة .

وقد أنكر عمر وعائشة - رضي الله عنهما - على فاطمة بنت قيس الحديث الذي أوردته ، وقال عمر : لا تترك كتاب الله<sup>(٤)</sup> . وسنة نبينا ، لقول امرأة ، لا ندري لمها حفظت ، أم نسيت .

(١) يرى الامام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسرد شيئاً مما يجعل من النفقة ؛ لأنها وإن كانت جزاء احتباس لغيرها شبه صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٦ . (٣) سورة الطلاق ، آية ٦ .

(٤) يريد قوله تعالى : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » .

وحين بلغ فاطمة ذلك قالت :

« بني وبينكم كتاب الله » .

قال الله تعالى : « فطْلُوهُنَّ لَعِدَّتَيْنِ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُحَرِّجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ » ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حذرد الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

فأي أمر يحدث بعد الثلاث ! .

٣ - أنه لا نفقة لها ولا سكنى ، وهو قول أحد ، وداود ، وأبي ثور ، وإسحاق ، وحكي عن علي ، وابن عباس ، وجابر ، والحسن ، وعطاء ، والشعي ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والإمامية .

واستدلوا بما رواه البخاري ، ومسلم ، عن فاطمة بنت قيس قالت :

« طلقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فلم يحمل لي نفقة ولا سكنى » .

وفي بعض الروايات : أن رسول الله ﷺ قال :

« إنما السكنى والنفقة لمن زوجها عليها الرجعية » .

وروى أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي :

« أنه قال لها رسول الله ﷺ لا نفقة لك ؛ إلا أن تكوني حاملة » .

### نفقة زوجة الغائب :

جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ مادة (٥) .

« إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نُفِذَ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أُعْذِرَ إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق فيه زوجته على نفسها . طُلِّقَ عليه القاضي بعد مضي الأجل » .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، إذ كان مجهول المحل ، أو كان مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طُلِّقَ عليه القاضي » .

## الحقوق غير المادية

تقدم أن من حقوق الزوجة على زوجها منها ما هو مادي : وهو المهر والنفقة ، ومنها ما هو غير مادي وهو ما نذكره فيما يلي :

### حسن معاشرتها :

١ - أول ما يجب على الزوج لزوجته إكرامها ، وحسن معاشرتها ، ومعاملتها بالمعروف ، وتقديم ما يمكن تقديمه إليها ، بما يؤلف قلبها ؛ فضلا عن تحمّل ما يصدر منها أو الصبر عليه .

يقول الله سبحانه : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا » (١) .

ومن مظاهر اكتمال الخلق ، ونمو الإيمان أن يكون المرء رفيقا رفيقا مع أهله ؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه :

« أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم » .

وإكرام المرأة دليل الشخصية المتكاملة ، وإهانتها علامة على الحسة واللؤم . يقول الرسول ﷺ :

« ما أكرمهن إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم » .

ومن إكرامها التلطف معها ومداعبتها .

وقد كان الرسول ﷺ يتلطف مع عائشة - رضي الله عنها - فيسابقها . تقول :

« سابقني رسول الله ﷺ فسبقته ، فلبشنا حتى إذا أرهقني اللحم سابقني فسبقني .

فقال : هذه بتلك » . رواه أحمد ، وأبو داود .

وروى : « أصحاب السنن » أنه ﷺ قال :

« كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل ، إلا ثلاثا : رمية عن قوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنهن من الحق » .

(١) سورة النساء آية ١٩ .



ومن إكرامها أن يرفعها إلى مستواه ، وأن يتجنب أذاها ، حتى ولو بالكلمة النابية .  
فمن معاوية بن حبيدة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال :

أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت .

والمرأة لا بتصور فيها الكمال ، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه .

يقول الرسول ﷺ :

« استوصوا بالنساء خيراً ؛ فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج » .  
رواه البخاري ، ومسلم .

وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبعياً ، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة ، وأنه كالضلع الموهج المتقوس الذي لا يقبل التقويم .

ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه ، ومعاملتها كأحسن ما تكون المعاملة ؛ وذلك لا يمنع من تأديبها وإرشادها إلى الصواب إذا اعوجت في أي أمر من الأمور .

وقد يقضي الرجل عن مزايا الزوجة وفوائدها ، ويتجسد في نظره بعض ما يكره من خصائصها ، فينصح الإسلام بوجوب الموازنة بين حسناتها وسيئاتها ، وأنه إذا رأى منها ما يكره - فإنه يرى منها ما يجب .

يقول الرسول ﷺ :

« لا يفرأ<sup>(١)</sup> مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً ، رضي منها خلقاً آخر » .

#### ٢ - صيانتها :

ويجب على الزوج أن يصون زوجته ، ويحفظها من كل ما يخذل شرفها ، ويُسَلِّمُ عرضها ، ويمتنع من كرامتها ، ويعرض سمعتها لقالة السوء ، وهذا من الغيرة التي يجبها الله .

روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« إن الله يغار ، وإن المؤمن يغار ، وغيره الله أن يأتي العبد ما حرم عليه » .

وروي عن ابن مسعود أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال :

« ما أحد أغير من الله ، ومن غيرته حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ؛ وما أحد

---

(١) لا يفرأ : لا يبيض .

أحب إليه المدح من الله ؟ ومن أجل ذلك أثنى على نفسه ، وما أحد أحب إليه العذر من الله ؟ من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين .

وروي أيضاً أن سعد بن عبادَةَ قال :

« لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضربته بالسيف غير مصفح . فقال الرسول : « أتمتعون من غيرِة سعد . لأنا أغير منه ، والله أغير مني . ومن أجل غيرِة الله ، حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .

وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :

« ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق لوالديه ، والدبوث ، ورجلة النساء » .

رواه النسائي والبخاري ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . وعن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ قال :

« ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً : الدبوث ، والرجلة من النساء ، ومدمن الخمر . قالوا يا رسول الله : أما مدمن الخمر فقد عرفناه . فما الدبوث ؟ ... قال الذي لا يبالي من دخل على أهله . قلنا : فما الرجلة من النساء ؟ قال : التي تشبه بالرجال » .

رواه الطبراني . قال المنذري : ورواه ليس فيه مجروح ، وكما يجب على الرجل أن ينفار على زوجته ، فإنه يطلب منه أن يعتدل في هذه الغيرة ، فلا يبالي في إساءة الظن بها ، ولا يسرف في تقصي كل حركاتها وسكناتها ولا يحمي جميع عيوبها ، فإن ذلك يفسد العلاقة الزوجية ، ويقطع ما أمر الله به أن يوصل . يقول الرسول ﷺ :

فما يرويه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبان عن جابر ابن عتيبة :

« إن من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغضه الله ، ومن الخيلاء ما يحب الله . ومنها ما يبغضه الله : فأما الغيرة التي يحبها الله فالغيرة في الريبة ؛ والغيرة التي يبغضها الله ، فالغيرة في غير ريبة<sup>(١)</sup> ... والإختيال الذي يجب الله اختيال الرجل بنفسه عند القتال ، وعند الصدمة ... والإختيال الذي يبغضه الله الإختيال في الباطل » ...

وقال علي كرم الله وجهه : لا تكثر الغيرة على أهلك ، فترامي بالسوء من أجلك .

إتيان الرجل زوجته :

قال ابن حزم : وفرض على الرجل أن يحامع امرأته ؛ التي هي زوجته ، وأدنى ذلك مرة في كل طهر ، إن قدر على ذلك . وإلا فهو عاص لله تعالى ...

---

(١) الريبة : الشك والظن ، وإذا كان ذلك بغيضاً لأنه من سوء الظن . إن بعض الظن إثم .

برهان ذلك قول الله عز وجل :

« فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » (١).

وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم من الوجوب على الرجل إذا لم يكن له عذر .

وقال الشافعي : لا يجب عليه ، لأنه حق له ، فلا يجب عليه كسائر الحقوق .

ونص أحمد على أنه مقدر بأربعة أشهر ، لأن الله قدره في حق المولى بهذه المدة ، فكذلك في حق غيره .

وإذا سافر عن امرأته ، فإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع ، فإن أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر ... وسئل : كم يغيب الرجل عن زوجته؟ ... قال: ستة أشهر يكتب إليه ، فإن أبى أن يرجع فرق الحاكم بينها ...

وحجته ما رواه أبو حفص بإسناده عن زيد بن أسلم قال : بينما عمر بن الخطاب يحرس المدينة ، فمر بامرأة في بيتها وهي تقول :

|                            |                             |
|----------------------------|-----------------------------|
| وطال عليّ أن لا خليل لأعبه | تطاول هذا الليل واسود جانبه |
| لحرّك من هذا السرير جوانبه | والله لولا خشية الله وحده   |
| وأكرم بعلي أن توطأ مراكمه  | ولكن ربي والحياة يكفني      |

فسأل عنها عمر ، فقيل له : هذه فلانة ، زوجها غائب في سبيل الله ، فأرسل إليها تكون معه ، وبعث إلى زوجها ، فأفقه<sup>(٢)</sup> ثم دخل على حفصة ، فقال : يا بنية ... كم تصبر المرأة عن زوجها؟ ... فقالت : سبحان الله . مثلك يسأل مثلي عن هذا؟ ... فقال : لولا أفي أريد النظر للمسلمين ما سألتك .

قالت : خمسة أشهر ... ستة أشهر . فوقت للناس في مفازهم ستة أشهر ... يسرون شهراً ، ويقيمون أربعة أشهر ويسرون راجعين شهراً .

وقال الغزالي من الشافعية : وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل ؛ لأن عدد النساء أربعة ، فجاز التأخير إلى هذا الحد ... نعم ينبغي أن يزيد ، أو ينقص حسب حاجتها في التحصين ، فإن تحصينها واجب عليه ، وإن كان لا تثبت المطالبة بالوطء ، فذلك لسر المطالبة والوفاء بها .

وعن محمد بن مَعْنٍ الففاري قال :

« أتت امرأة إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقالت : يا أمير المؤمنين : إن زوجي

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ . (٢) أفقه : أرحمه .

يصوم النهار ، ويقوم الليل ، وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله عز وجل فقال لها : نعم الزوج زوجك ، فجعلت تكرر هذا القول ويكرر عليها الجواب ... فقال له كعب الأسدي :

يا أمير المؤمنين هذه المرأة تشكو زوجها في مباحده إياها عن فراشه ، فقال عمر : كما فهمت كلامها فاقض بينها .

فقال كعب : عليّ بزوجه فأني به ، فقال له : إن امرأتك هذه تشكوك . قال : أفي طعام ، أو شراب ؟ ... قال : لا ، فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رشده      ألهي خليلي عن فراشي مسجده  
زهدده في مضجعي تمبده      فاقض القضاء كعب ، ولا تردده  
نهاره وليه ما يرقده      فليست في أمر النساء أتحده  
فقال زوجها :

زها في النساء وفي الحجل  
في سورة النحل وفي السبع الطووك  
فقال كعب :

إن لها عليك حقاً يا رجل      نصيبها في أربع لمن عقل  
فأعطها ذاك      ودع عنك العلل

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثني وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام ولياليهن تمبد فيهن ربك ، فقال عمر : والله ما أدري من أي أمريك أعيب ؟ أمن فهمك أمرها ، أم من حككك بينها ؟ ... اذهب فقد وليتك قضاء البصرة .

وقد ثبت في السنة أن جماع الرجل زوجته من الصدقات التي يثيب الله عليها .  
روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال :

« ... ولك في جماع زوجتك أجر . قالوا يا رسول الله : أبأني أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ ... قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ ... فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر » .

ويستحب المداعبة ، والملاعبة ، والملاطفة ، والتقبيل والانتظار حتى تقضي المرأة حاجتها .  
روى أبو يعلى عن أنس بن مالك : أن الرسول ﷺ قال :

« إذا جامع أحدكم أهله فليصدّقها ، فإذا قضى حاجته قبل أن تقضي حاجتها فلا يجعلها حتى تقضي حاجتها ... » وقد تقدم : « هلا بكرأ تلاعبها وتلاعبك » .

### التستر عند الجماع :

أمر الإسلام بستر العورة في كل حال إلا إذا اقتضى الأمر كشفها فعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت :  
« يا نبي الله ... عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ ... » قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت بينك . قلت : يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ ... قال : إن استطعت ألا يراها أحد فلا يراها . قال : قلت : إذا كان أحدهما خالياً ؟ ... قال : فالله أحق أن يُستحيا من الناس .  
رواه الترمذي ، وقال حديث حسن .  
وفي الحديث جواز كشف العورة عند الجماع ، ولكن مع ذلك لا ينبغي أن يتجرد الزوجان تجرداً كاملاً .

فعن عتبة بن عبد السلمي قال رسول الله ﷺ :  
« إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ، ولا يتجردا تجرد العيرين »<sup>(١)</sup> .  
رواه ابن ماجه .

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « إياكم والتعري ، فإن معكم من لا يفاركم ، إلا عند الفناط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيهم وأكرمهم » .  
رواه الترمذي وقال حديث غريب .  
وقالت عائشة : « لم ير رسول الله ﷺ مني ، ولم أر منه » .

### التسمية عند الجماع :

يسن أن يسمي الإنسان ويستعيذ عند الجماع . روى البخاري ومسلم ، وغيرهما عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال :  
« لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله ... اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا ، فإن قدر بينهما في ذلك ولد ، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً » .  
حرمة التكلم بما يجري بين الزوجين أثناء المباشرة :

ذكر الجماع ، والتحدث به مخالف للمرأة ، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه ، ولا حاجة إليه ، وينبغي للإنسان أن يتزود عنه ما لم يكن هناك ما يستدعي التكلم به . ففي الحديث الصحيح :

(١) المعين : الحارثي .

« من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

وقد مدح الله المرضين عن اللغو فقال :

« والدين هم عن اللغو مُعْرِضُونَ » .

فإذا استدعى الأمر التحدث به ودعت الحاجة إليه فلا بأس ، وقد ادعت امرأة أن زوجها عاجز عن إتيانها . فقال يا رسول الله : « إني لأنقضها نفص الأديم » .

فإذا توسع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل المباشرة وأفشي ما يجري بينهما من قول أو فعل ، كان ذلك محرماً .

فمن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

« إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة : الرجل يفضي إلى المرأة ، وتقضي إليه ، ثم يبشر سراً » . رواه أحمد .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - « أن رسول الله ﷺ صلى ، فلما سلم ، أقبل عليهم بوجه فقال : مجالسكم . هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق باباً وأرخص ستره ، ثم يخرج فيحدث فيقول : فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا؟! ... فسكتوا ، فأقبل على النساء ، فقال : هل منكن من تحدث ؟ ... فجئت فتساء كعاب على إحدى ركبتيها ، وتطاولت ليراما الرسول ﷺ وليسمع كلامها ، فقالت : أي والله . إنهم يتحدثون ، وإنهن لينجذن . فقال : هل تدرين ما مثل من فعل ذلك؟ ... إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة . لقي أحدهما صاحبه بالشكة ، فقصى حاجته منها ... والناس ينظرون إليه » . رواه أحمد ، وأبو داود .

إتيان الرجل في غير المأني :

إتيان المرأة في دبرها تنفر منه الفطرة ، وبآباه الطبع ، ويحرمه الشرع .

قال الله تعالى : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ نِسْتُمْ » (١) .

والحرث : موضع الفرس والزرع ، وهو هنا محل الولد ؛ إذ هو المزرع .

فالأمر بإتيان الحرث أمر بالإتيان في الفرج خاصة .

قال ثعلب :

إنما الأرحام أرضون لنا عتقات فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات

وهذا كقول الله : « فاتوهن من حيث أمركم الله » (٢) .

(١) سورة البقرة . آية ٢٢٢ . (٢) سورة البقرة . آية ٢٢٢ .

وكقوله : « أنسى شئتم » أي كيف شتم .

وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري ومسلم .

« أن اليهود كانت على عهد رسول الله ﷺ تزعم أن الرجل إذا أنى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، وكان الأنصار يتبعون اليهود في هذا ، فأزل الله - عز وجل : « نساؤكم حرثٌ لَكُم ؛ فأتوا حرثكم أنى شئتم » ...

أي أنه لا حرج في إتيان النساء بأي كيفية ، ما دام ذلك في الفرج ، وما دمت تقصدون الحرث .

وقد جاءت الأحاديث صريحة في النهي عن إتيان المرأة في دبرها . روى أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه . أن النبي ﷺ قال :

« لا تأتوا النساء في أعجازهن . أو قال : في أدبارهن » .

ورواته ثقات .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته في دبرها ...

« هي اللوطية الصغرى » .

وعند أحمد وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« ملعون من أتى امرأة في دبرها » .

قال ابن تيمية : ومتى وطئها في الدبر ، وطاوعته عزراً جميعاً ، وإلا فرق بينها كما يفرق بين الفاجر ومن يفجر به .

### العزل وتحديد النسل<sup>(١)</sup>

تقدم أن الإسلام يرغب في كثرة النسل ، إذ أن ذلك يظهر من مظاهر القوة والمنعة بالنسبة للأمم والشعوب .

« وإنما العزة للكاثر » :

ويحمل ذلك من أسباب مشروعية الزواج : تزوجوا للولود الودود فإنني مكاثركم الأمم يوم القيامة » :

إلا أن الإسلام مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة من تحديد النسل ، باتخاذ دواء يمنع من الحمل ، أو بأي وسيلة أخرى من وسائل المنع .

---

(١) العزل : هو أن يزع الرجل بعد الإبلاج ليرد خارج الفرج سدا للحمل .

فبإباح التعدد في حالة ما إذا كان الرجل معيلاً<sup>(١)</sup> لا يستطيع القيام على تربية أبنائه  
الزربية الصحيحة :

وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة ، أو كانت موصولة الحمل ، أو كان الرجل فقيراً .  
ففي مثل هذه الحالات بإباح تعدد النسل بل إن بعض العلماء رأى أن التحديد في  
هذه الحالات لا يكون مباحاً فقط ؛ بل يكون مندوباً إليه .

وألحق الإمام للقراني بهذه الحالات حالة ما إذا خافت المرأة على جملها ، فمن حق  
الزوجين في هذه الحالة أن ينموا النسل .

بل ذهب كثير من أهل العلم إلى إباحته مطلقاً ، واستدلوا لمذهبهم بما يأتي :

١ - روى البخاري ومسلم عن جابر قال : كنا نزل على عهد رسول الله ﷺ  
والقرآن ينزل .

٢ - وروى مسلم عنه قال : كنا نزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك رسول الله  
ﷺ فلم ينهنا .

وقال الشافعي رحمه الله : ونحن نزوي عن عدد من أصحاب النبي ﷺ أنهم رخصوا  
في ذلك ولم يروا به بأساً .

وقال البيهقي : وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري ،  
وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وغيرهم . وهو مذهب مالك والشافعي وقد اتفق عمر وعلي  
رضي الله عنهما على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التارات السبع . فروى القاضي  
أبو يعلى وغيره بإسناده عن عبيد بن رفاع عن أبيه قال : جلس إلى عمر علي والزبير وسعد  
رضي الله عنهم في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وتذاكروا العزل . فقالوا : لا بأس به .  
فقال رجل : إنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى . فقال علي رضي الله عنه : لا تكون مؤودة  
حتى تمر عليها التارات السبع ، حتى تكون من سلالة من طين ، ثم تكون نطفة ، ثم تكون  
علقة ، ثم تكون مضغة ، ثم تكون عظاماً ، ثم تكون لحماً ، ثم تكون خلقاً آخر . فقال  
عمر رضي الله عنه : صدقت أطال الله بقاءك .

ويرى أهل الظاهر أن منع الحمل حرام ، مستلزمين بما روتهم جذامة بنت وهب : أن  
أناساً سألوا رسول الله ﷺ عن العزل ؟ فقال :  
« ذلك هو الواد الحفي » .

---

(١) الميل : كتير للعبال .



وأجاب الإمام الغزالي عن هذا فقال :  
 « ورد في الصحيح أخبار صحيحة في الإباحة ، وقوله : « إنه الوأد الحفي » كقوله :  
 « الشرك الحفي » وذلك يجب كراهيته كراهة لا تحريمًا .  
 والقصود بالكراهة خلاف الأولى ، كما يقال ؛ يكره للقاعد في المسجد أن يقعد فارغًا  
 لا يشتغل بذكر أو صلاة وبعض الأئمة كالأحناف يرون أن يباح العزل إذا أذنت الزوجة ،  
 ويكره من غير إذنها .

#### حكم إسقاط الحمل :

بعد استقرار النطفة في الرحم لا يحل إسقاط الجنين بعد مضي مائة وعشرين يومًا ،  
 فإنه حينئذ يكون اعتداء على نفس يستوجب العقوبة في الدنيا والآخرة<sup>(١)</sup> .  
 أما إسقاط الجنين ، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة ، فإنه يباح إذا وجد ما  
 يستدعي ذلك ، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي فإنه يكره .  
 قال صاحب سبل السلام :  
 « معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازها وعدمه على الخلاف في  
 العزل ، فمن أجازها أجاز المعالجة ، ومن حرمه حرم هذا بالأولى .  
 ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من أصله ، انتهى .  
 ويرى الإمام الغزالي : أن الإجهاض جنائية على موجود حاصل ، قل : ولها مراتب ،  
 أن تقع النطفة في الرحم وتحتل بقاء المرأة ، وتستمد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنائية ،  
 فإن صارت مضمة وعلقة كانت الجنائية أفحش وإن نفخ فيه الروح واستوت الحلقة  
 ازدادت الجنائية تفاحشًا .

(١) عن عبد الله قال : حدثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو الصادق الصدوق : « إن أحدم  
 يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفه ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغه مثل ذلك ، ثم ينفخ  
 فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد .

## الإيلاء<sup>(١)</sup>

### تعريفه :

الإيلاء في اللغة : الامتناع باليمين : وفي الشرع : الامتناع باليمين من وطء الزوجة . ويستوي في ذلك اليمين بالله ، أو بالصوم ، أو الصدقة ، أو الحج ، أو الطلاق . وقد كان الرجل في الجاهلية يحلف ألا يمس امرأته السنة ، والستين ، والأكثر من ذلك بقصد الإضرار بها ، فيتركها معلقة ، لا هي زوجة ، ولا هي مطلقة . فأراد الله سبحانه أن يضع حداً لهذا العمل الضار ، فوكله بمدة أربعة أشهر ، يتقوى فيها الرجل ؛ عليه يرجع إلى رثده ، فإن رجع في تلك المدة ، أو في آخرها ، بأن حنث في اليمين ، ولامس زوجته ، وكفر عن يمينه فيها ... وإلا طلق .

فقال : « الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصًا<sup>(٢)</sup> أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ فَاءُوا<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٤)</sup> » .

### مدة الإيلاء<sup>(٥)</sup> :

اتفق الفقهاء على أن من حلف ألا يمس زوجته أكثر من أربعة أشهر كان مولياً . واختلفوا فيمن حلف ألا يمسا أربعة أشهر : فقال أبو حنيفة وأصحابه : يثبت له حكم الإيلاء . وذهب الجمهور ومنهم الأغفة الثلاثة : إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء ، لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر ، وبعد انقضاءها : إما الفيم وإما الطلاق .

### حكم الإيلاء :

إذا حلف ألا يقرب زوجته فإن مهسا في الأربعة الأشهر انتهى الإيلاء ولزمته كفارة اليمين .

---

(١) إلى يولي إيلاء وإلية إذا حلف فهو مول . (٢) التريص : الانتظار .  
(٣) فاءوا : رجعوا . (٤) سورة البقرة الآية ٢٢٧ . (٥) تبدأ المدة من وقت اليمين .

وإذا مضت المدة ولم يحامها ، فيرى جمهور العلماء أن للزوجة أن تطالبه : إما بالوطء وإما بالطلاق . فإن امتنع عنها فيرى مالك أن الحاكم أن يطلق عليه دفعا للضرر عن الزوجة . ويرى أحد الشافعي وأهل الظاهر أن القاضي لا يطلق وإنما يضيق على الزوج ويحبسه حتى يطلقها بنفسه .

وأما الأحناف فيرون أنه إذا مضت المدة ولم يحامها فإنها تطلق طلاقاً بآنة بمجرد مضي المدة . ولا يكون للزوج حق المراجعة لأنه أساء في استعمال حقه بامتناعه عن الوطء بغير عذر ؛ فقوت حق زوجته وصار بذلك ظالماً لها .

ويرى الإمام مالك أن الزوج يلزمه حكم الإيلاء إذا قصد الإضرار بترك الوطء وإن لم يخلف على ذلك لوقوع الضرر في هذه الحال كما هو واقع في حالة اليمين .

#### الطلاق الذي يقع بالإيلاء :

والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن ، لأنه لو كان رجعيًا لأمكن للزوج أن يخبرها على الرجعة ، لأنها حق له ، وبذلك لا تتحقق مصلحة الزوجة ، ولا يزول عنها الضرر . وهذا مذهب أبي حنيفة .

وذهب مالك والشافعي وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي ؛ لأنه لم يقع دليل على أنه بائن ، ولأنه طلاق زوجة مدخول بها من غير عوص ولا استيفاء عود .

#### عقد الزوجة المولى منها :

ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولى منها تمتد كسائر المطلقات لأنها مطلقة ، وقال جابر ابن زيد : لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض . قال ابن رشد : وقال بقوله طائفة ، وهو مروى عن ابن عباس ، وحجته : أن العدة إنما وضعت لبراءة الرحم . وهذه قد حصلت لها البراءة .

## حق الزوج على زوجته

من حق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية ، وأن تحفظه في نفسها وماله ، وأن تمتنع عن مفارقة أي شيء يضيق به الرجل ، فلا تعبس في وجهه ، ولا تبدو في صورة يكرهها ... وهذا من أعظم الحقوق .

روى الحاكم عن عائشة قالت :

« سألت رسول الله ﷺ أي الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ ... قال : زوجها . قالت : فأأي الناس أعظم حقاً على الرجل ؟ ... قال : أمه » .

ويؤكد رسول الله هذا الحق فيقول :

« لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، من عظم حقه عليها » .

رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان .

وقد وصف الله سبحانه الزوجات الصالحات فقال : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله »<sup>(١)</sup> .

والقانتات هن الطائعات . والحافظات للغيب : أي اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن ، فلا يخرجنه في نفس أو مال .

وهذا أحسن ما تكون عليه المرأة ، وبه تدوم الحياة الزوجية ، وتسعد .

وقد جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ قال :

« خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » .

و'محافظة الزوجة على هذا الخلق يعتبر جهاداً في سبيل الله . روى ابن عباس - رضي الله عنهما : أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله أنا وافدة النساء إليك : هذا الجهاد كتبه الله على الرجال ، فإن يُصيبوا أجروا وإن قتلوا كانوا أحياء عند

---

(١) سورة النساء ، من الآية ٣٤ .

رهم يرزقون . ونحن معشر النساء نقوم عليهم ، فما لنا من ذلك ؟ .. فقال الرسول عليه الصلاة والسلام :

« أبلغني من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعترافاً بخلقه يَعدِلُ ذلك . وقليل منكن من يفعله ... » .

ومن عظم هذا الحق أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية وطاعة الله ، فمن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ قال :

« إذا صلت المرأة خمسة ، وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت » ، رواه أحمد والطبراني .

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ .

« أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض ، دخلت الجنة » .

وأكثر ما يدخل المرأة النار ، عصيانها لزوجها ، وكفرانها إحسانه إليها ، فمن ابن عباس - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال :

« اطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرون العشير ؛ لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط » .

رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء ، فبات غضبان ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » . رواه أحمد والبخاري ومسلم .

وحق الطاعة هذا مقيد بالمعروف . فإنه لا طاعة لمخارق في معصية الخالق ، فلو أمرها بمعصية وجب عليها أن تخالفه .

ومن طاعتها لزوجها ألا تصوم نافلة إلا بإذنه ، وألا تحج تطوعاً إلا بإذنه ، وألا تخرج من بيته إلا بإذنه .

روى أبو داود الطيالسي . عن عبد الله بن عمر . أن رسول الله ﷺ قال :

« حق الزوج على زوجته ألا تنمعه نفسها ، ولو كان على ظهر قتب<sup>(١)</sup> وأن لا تصوم يوماً واحداً إلا بإذنه . إلا لفريضة ، فإن فعلت أثمت ، ولم يتقبل منها ، وألا تعطي من بيتها شيئاً إلا بإذنه فإن فعلت كان له الأجر ، وعليها الوزر ... وألا تخرج من بيته إلا بإذنه ، فإن فعلت لعنها الله ، وملائكة الغضب حتى تتوب أو ترجع ، وإن كان ظالماً .

(١) قتب : حمل صغير يوضع على ظهر الجمل .

### عدم إدخال من يكره الزوج :

ومن حق الزوج على زوجته أن لا تدخل أحداً بيته يكرهه إلا بإذنه .  
عن عمرو بن الأحوص الجشمي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ في حجة الوداع يقول ، بعد أن حمد الله وأثنى عليه وذكره ووعظه . ثم قال :

« ألا ، واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هنّ عوان<sup>(١)</sup> . عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطمعن فلا تبغوا عليهن سبيلاً ... ألا إن لكم على نساءكم حقاً ، ولنساءكم عليكم حقاً ، فحقكم عليهن ألا يوطئن فروشكم من تكرهونه ولا يباذنن في بيوتكم من تكرهونه ... ألا وحقن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » .  
رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

### خدمة المرأة زوجها :

أساس العلاقة بين الزوج وزوجته هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات .  
وأصل ذلك قول الله تعالى :

« وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ »<sup>(٢)</sup> .  
فالآية تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها ، فكلما طولبت المرأة بشيء طولب الرجل بمثله .

والأساس الذي وضعه الإسلام للتعامل بين الزوجين وتنظيم الحياة بينهما - هو أساس فطري وطبيعي . فالرجل أقدر على العمل والكسب وخارج المنزل ، والمرأة أقدر على تدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتيسير أسباب الراحة البيئية ، والطمأنينة المنزلية ، فيكلف الرجل ما هو مناسب له ، وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها ، وبهذا ينظم البيت من ناحية الداخل والخارج دون أن يجد أي واحد من الزوجين سبباً من أسباب انقسام البيت على نفسه .

وقد حكم رسول الله ﷺ بين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه وبين زوجته فاطمة رضي الله عنها ... فجعل على فاطمة خدمة البيت ، وجعل على علي العمل والكسب .

(١) عوان : يفتح المعين وتخفيف الروا : أي أسيرات .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

روى البخاري ومسلم أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى في بيدها من الرخاء وتساله خادمة . فقال :

« ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سألتما : إذا أخذتما مضاجعكما فصبحا الله ثلاثاً وثلاثين ، وأحدا ثلاثاً وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم » .

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله وكان له فرس فكانت أسوسه وكنت أحسُّ له ، وأقوم عليه ، وكانت تعلقه ، وتسقي الماء ، وتخمرز الدلو ، وتعمجن ، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فوسخ .

ففي هذين الحديثين ما يفيد بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها كما أن على الرجل أن يقوم بالإنفاق عليها .

وقد شكت السيدة فاطمة رضي الله عنها ما كانت تلقاه من خدمة ، فلم يقل الرسول ﷺ لمي : لا خدمة عليها وإنما هي عليك .

وكذلك لما رأى خدمة أسماء لزوجها لم يقل لا خدمة عليها ، بل أقره على استخدامها . . وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن . مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية .

قال ابن القيم : هذا أمر لا ريب فيه ، ولا يصح التفريق بين شريفة ودينية ، وفقيرة وغنية . فبهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها ، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخدمة ، فلم يشكها<sup>(١)</sup> ؟

قال بعض علماء المالكية<sup>(٢)</sup> : إن على الزوجة خدمة مسكنها ، فإن كانت شريفة المحل ليسار أبوة ، أو ترفه ، فعلها التدبير للنزل وأمر الخادم ، وإن كانت متوسطة الحال فعلها أن تفرش الفراش ونحو ذلك . وإن كانت دون ذلك فعلها أن تقيم البيت وتطبخ وتغسل ، وإن كانت من نساء الكرد والديلم والجبل كلفت ما يكلفه نساؤهم وذلك أن الله تعالى قال :

« وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ »<sup>(٣)</sup> .

وقد جرى عرف المسلمين في بلدانهم في تقديم الأمر وحديثه بما ذكرنا . ألا أن أزواج النبي ﷺ وأصحابه كانوا يتكفون الطحين والخبز والطبخ وفرش الفراش وتقريب الطعام وأشباه ذلك ، ولا نعلم امرأة امتنعت عن ذلك ، ولا يسوغ لها الامتناع ؛ بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك ، يأخذونهن بالخدمة . . . فلولا أنها مستحقة لما طالبوهن . هذا هو المذهب الصحيح خلافاً لما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي من

---

(١) يشكها : أي لم يسمع شكايها . (٢) من تفسير القرطبي . (٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

عدم وجوب خدمة المرأة لزوجها ، وقالوا : إن عقد الزواج إنما يقتضى الإستمتاع لا الإستخدام وبذل المنافع ... والأحاديث المذكورة تدل على التطوع ومكارم الأخلاق .

تجاوز الصلح بين الزوجين :

المحافظة على الانسجام في البيت ، وتقوية روابط الأسرة غاية من الغايات التي يستباح من أجل الحصول عليها تجاوز الصدق .

روي أن ابن أبي 'عذرة الدؤلي - أيام خلافة عمر - رضي الله عنه كان يخلع النساء اللاتي يتزوج بهن ، فطارت له في النساء من ذلك أحدىة يكرهها ، فلما علم بذلك أخذ بيد عبدالله بن الأرقم حتى أتى به إلى منزله ، ثم قال لامرأته :

أُنشدك بالله<sup>(١)</sup> هل تبغضيني ؟

قالت : لا تشدني بالله .

قال : فإني أنشدك بالله .

قالت : نعم .

فقال لابن الأرقم أسمع ؟ ثم انطلقا حتى أتيا عمر رضي الله عنه فقال :

إنكم لتحدثون أنني أظلم النساء ، وأظلمهن ، فأسأل ابن الأرقم ، فسأله فأخبره ، فأرسل إلى امرأة ابن أبي عذرة فجاءت هي وعمتها ، فقال : أنت التي تحدثين لزوجك أنك تبغضينه ؟

فقالت : إني أول من تاب ، وراجع أمر الله تعالى ، إنه ناشدني فتعزجت أن أكذب . أفاكذب يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم فاكذبي ، فإن كنت إحداكن لا تحب أحدا فلا تحدثه بذلك ، فإن أقل البيوت الذي يبنى على الحب ، ولكن الناس يتعاضون بالإسلام والأحساب . وقد روى البخاري ومسلم عن أم كلثوم رضي الله عنها . أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيمني خيرا ، أو يقول خيرا » .

قالت : ولم أحمله يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث يعني الحرب والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، والمرأة زوجها ، فهذا حديث صريح في إباحة بعض الكذب للمصلحة .

إمساك الزوجة بمنزل الزوجية :

من حق الزوج أن يمسك زوجته بمنزل الزوجية ، ويمنعها عن الخروج

(١) أسألك .



منه<sup>(١)</sup> إلا بإذنه ويشترط في السكن أن يكون لانفاً بها ، ومحققاً لاستقرار المعيشة الزوجية ، وهذا السكن يسمى بالسكن الشرعي ، فإذا لم يكن السكن لانفاً بها ولا يمكنئها من استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من الزواج - فإنه لا يلزمها القرار فيه ؛ لأن السكن غير شرعي .

ومثال ذلك ، ما إذا كان بالسكن آخرون بمنعها وجودهم معها من المعاشرة الزوجية ، أو كان يلحقها بذلك ضرر ، أو تخشى منه مناعها ... وكذلك لو كان السكن خالياً من المرافق الضرورية ، أو كان بمجال تستوحش منها الزوجة ، أو كان الجيران جيران سوء .

### الانتقال بالزوجة :

من حق الزوج أن ينتقل وزوجته حيث يشاء لقول الله تعالى :  
**« أَسْكُوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تَضَارُوْهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ »**<sup>(٢)</sup> .

والنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال بالزوجة المضارة بها ، بل يجب أن يكون القصد هو المعاشة ، وما يقصد بالزواج ، فإن كان يقصد المضارة والتضييق عليها في طلبه نقلها كان تبه شيئاً من المهر أو ترك له شيئاً من النفقة الواجبة عليه لها ، أو لا يكون مأموناً عليها - فلها الحق في الامتناع . وللقاضي أن يحكم لها بعدم استجابتها له . وقد الفقهاء استعمال هذا الحق أيضاً بالألّا يكون في الانتقال بها خوف الضرر عليها . كان يكون الطريق غير آمن ، أو يشق عليها مشقة شديدة لا تحتمل في العادة ، أو يخاف فيه من عدو . فإذا خافت الزوجة شيئاً من ذلك فلها أن تمتنع عن السفر وقد جاء في إحدى المذكرات القضائية ما يلي :

« ولما كانت مصلحة الزوجين من النفقة وعدمها لا تتحدد ولا تضبط لأطفالهما من غير بيان وجهها اعتماداً على فطنة القاضي وعدالته وحكمته ... فإن من البين أن مجرد كون الزوج في شخصه مأموناً على زوجته لا يكفي لتحقيق المصلحة في الإيجاب على النفقة . بل لا بد من مراعاة أحوال أخرى ترجع إلى الزوج وإلى الزوجة . وإلى البلدان المنقول منها والمنتقل إليها . كأن يكون الباعث على الانتقال مصلحة يُمتد بها ، قلما يمكن الحصول

(١) وهذا بخلاف زيارة أهبها فلها أن تزورها كل أسبوع أو بحسب ما جرى به العرف ولو لم يأنزل لها . لأن ذلك من صفة الرسم الواجبة ولها أن تعرض الموضع منها إذا لم يوجد من يرضه ولو لم يرض زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن يمنعه من الواجب .  
 (٢) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

عليها بدون الاغتراب وكان يكون الزوج قادراً على نفقات ارتحالهأ كما سألها ، وفي يده فضل يقلب على الظن" أنه لو أبحر فيه مثلاً لربح ما يعدل نفقته' وثققة عياله ، أو صناعة فنية تقوم بمعاشه ومعاشهم .

وكان يكون الطريق بين البلدين مأموناً على النفس والعرض والمال . وكان تكون الزوجة بحيث تقوى على مشقة السفر من بلدها إلى المكان الذي يريد نقلها إليه . وكان لا يكون الحمل الذي نقلها إليه بطبيعته منبعا للحميات، والأوبئة، والأمراض. وكان لا يكون الاختلاف بين البلدين في الحرارة والبرودة مثلاً مما لا تحتمله الأمزجة والطباع .

وكان تكون كرامة الزوجة في موضع نقلتها محفوظة ككرامتها في محلها الأصلي . وكان لا يلحقها بسبب الانتقال ضرر مادي أو أدبي... إلى كثير من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها في مثل هذه الظروف وتختلف باختلاف الأشخاص والمواطن ولا تخفى عن القاضي الفطن » . وهذا من خير ما يقال تفصيلاً في هذا الموضوع .

#### اشتراط علم خروج الزوجة من دارها :

من تزوج امرأة ، وشرط لها ألا يخرجها من دارها أو لا يخرج بها إلى بلدٍ غير بلدها فعليه الوفاء بهذا الشرط ، لقول الرسول ﷺ :

« إن أحق الشروط أن توفوا به ، ما استحلتم به الفروج » .

رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما عن عقبة بن عامر .

وهذا مذهب أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والأوزاعي . وذهب غير هؤلاء من الفقهاء إلى أنه لا يلزمه الوفاء بهذا الشرط . وله نقلها عن دارها . وقالوا في الحديث : إن الشرط الواجب الوفاء به هو ما كان خاصاً في المهر ، والحقوق الزوجية التي هي من مقتضى العقد دون غيرها مما لا يقتضيه . وقد تقدم في الجزء السادس الشروط في الزواج ، واختلاف العلماء مفصلاً .

#### منع الزوجة من العمل :

فرق العلماء بين عمل الزوجة الذي يؤدي إلى تنقيص ححق الزوج ، أو ضرره ، أو خروجها من بيته ، وبين العمل الذي لا ضرر فيه — فمنعوا الأول ، وأجازوا الثاني . قال ابن عابدين ، من فقهاء الأحناف :

« والذي ينبغي تحريره أن يكون منها من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه ، أو ضرره ، أو إلى خروجها من بيته . أما العمل الذي لا ضرر فيه فلا وجه لمنها منه وكذلك ليس له منها من الخروج إذا كانت تحترف عملاً هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة مثل عمل الغالبة :

#### خروج المرأة لطلب العلم :

إذا كان العلم الذي تطلبه المرأة مفروضاً<sup>(١)</sup> عليها وجب على الزوج أن يعطيها إياه — إذا كان قادراً على التعلم — فإذا لم يفعل وجب عليها أن تخرج حيث العلماء ومجالس العلم ، لتعلم أحكام دينها ولو من غير إذنه ... أما إذا كانت الزوجة عالمة بما فرضه الله عليها من أحكام ، أو كان الزوج متفقاً في دين الله ، وقام بتعليمها ، فلا حق لها في الخروج إلى طلب العلم إلا بإذنه .

#### تأديب الزوجة عند النشوز :

قال الله تعالى :

« وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ، فَإِنْ أَطَعْتِكُمْ فَلَا تَغْنَوْنَ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا »<sup>(٢)</sup> .

نشوز الزوجة : هو عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن قراشه ، أو خروجها من بيته بغير إذنه .

وعظمتها تذكريها بالله ، وتخويفها به ، وتنبيهها للواجب عليها من الطاعة وما لزوجها عليها من حق ، ولفت نظرها إلى ما يلحقها من الإثم بالمخالفة والعصيان ، وما يفوت من حقوقها من النفقة ، والكسوة .

واهجر في المضجع : أي في الفراش . وأما الهجر في الكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ، لما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال :

« لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام » .

ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها ... والآية فيها إضمار وتقدير . أي .

« وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ » .

فإن نشزن « فاهجروهن في المضجع » ، فإن أصردن « فاضريهن » ... أي إذا

(١) العلم الفرض : هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عليه فرض العلم به .

(٢) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

لم ترتدع بالوعظ والمحير فله ضريبها ... يقول الرسول ﷺ :  
 إن لكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ... فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير  
 مبرح ، أي غير شديد .  
 وعليه أن يمتنع الوجه ، والمواضع المخوفة ، لأن المقصود التأديب ، لا الإنلاف .  
 روى أبو داود عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت يا رسول الله . ما  
 حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال :  
 « أن تطعمها إذا طعميت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ولا  
 تقبّح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

### تزين المرأة لزوجها :

من المستحسن أن تتزين المرأة لزوجها بالكحل والحضاب ، والطيب ، ونحو ذلك من  
 أنواع الزينة .  
 روى أحمد عن كريمة بنت همام : « قالت لمائشة رضي الله عنها :  
 ما تقولين - أم المؤمنين - في الحناء ؟ فقالت : كان حبيبي ﷺ يعجبه لونه ، ويكره  
 ريحه ، وليس يجرم عليكن بين حيزتين ، أو عند كل حيزة » .

## التبرج

### معناه :

التبرج تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه .  
 وأصله الخروج من البرج ، وهو القصر ، ثم استعمل في خروج المرأة من الحشمة وإظهار  
 مفاتها وإبراز محاسنها ...

### التبرج في القرآن :

وقد ورد التبرج في القرآن في موضعين :  
 الموضع الأول : في سورة النور . جاء فيه قول الله سبحانه :  
 « وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ  
 ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَغْفِينَ خَيْرٌ لَّهُنَّ » (١) .

(١) آية ٦٠ .

الموضع الثاني: ورد في النبي عنه والتشجيع عليه في سورة الاحزاب ، في قوله سبحانه :  
« وَلَا تَبْرَحْ جُنُوبَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى »<sup>(١)</sup> .

منافاته للدين والمدنية :

إن أهم ما يتميز به الانسان عن الحيوان اتخاذ الملابس وأدوات الزينة يقول الله تعالى :  
« يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُبَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا . وَلِبَاسُ التَّقْوَى ،  
ذلك خير » ، ذلك من آيات الله ، لعلهم يذكرون »<sup>(٢)</sup> .

واللباس والزينة هما مظهران من مظاهر المدنية والحضارة ، والتجرد عنها إنما هو  
ردة إلى الحيوانية ، وعودة إلى الحياة البدائية .

والحياة ، وهي تسير سيرها الطبيعي ، لا يمكن أن ترجع إلى الوراء إلا إذا حدثت ما  
نكسة تبديل أراءها ، وتغير أفكارها وتجعلها تعود للقهرى ناسية أو متناسية مكاسها  
الحضارية ورقها الإنساني .

وإذا كان اتخاذ الملابس لازماً من لوازم الإنسان الراقي ، فإنه بالنسبة للمرأة الزم ،  
لأنه هو الحفاظ الذي يحفظ عليها دينها وشرعها وكرامتها وعفافها وحياءها . وهذه  
الصفات ألصق بالمرأة ، وأولى بها من الرجل ، ومن ثم كانت الحشمة أولى بها وأحق .

إن أعز ما تملكه المرأة ، الشرف ، والحياء ، والعفاف ، والحفاظة على هذه الفضائل  
محافظة على إنسانية المرأة في أسمى صورها ، وليس من صالح المرأة ولا من صالح المجتمع  
أن تتغلى المرأة عن الصيانة والاحتشام . ولا سيما وأن الفريضة الجنسية هي أعنف الفرائز  
وأشدّها على الإطلاق .

والتبذل مثير لهذه الفريضة ومطلق لها من عقابها .

ووضع الحدود والقيود والسدود أمامها بما يخفف من حدتها ويغطي من جنونها  
ويهدئها تهذيباً جديراً بالإنسان وكرامته ، ومن أجل هذا عني الإسلام عناية خاصة بلباس  
المرأة ، وتناول القرآن ملابس المرأة مفصلاً لحدودها ، على غير عادة القرآن في تناول  
المسائل الجزئية ، بالتفصيل فهو يقول :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيزٍ ،  
ذلك أدنى أن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَنَ »<sup>(٣)</sup> .

وتوجيه الخطاب إلى نساء النبي وبناته ونساء المؤمنين دليل على أن جميع النساء

(٢) سورة الاعراف ، آية ٢٦ .

(١) سورة الاحزاب ، آية ٣٣ .

(٣) سورة الاحزاب ، الآية ٥٩ .

مطالبات بتنفيذ هذا الأمر دون استثناء واحدة منهن مها بلغت من الطهر ، ولو كانت في طهارة بنات النبي عليه الصلاة والسلام وطهارة نسائه .

وبوي القرآن هذا الأمر عناية بالغة ويفصل ذلك تفصيلا ، فيبين ما يحل كشفه وما يجب سقره ، فيقول :

« وَقُلْ : لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ، إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ... إلخ الآية » (١) .

حتى ولو كانت المرأة عجوزا لا رغبة لها ولا رغبة فيها .

يقول الله تعالى :

« وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَتَّصِفْنَ بِيَأْتِيَهُنَّ غَيْرُ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ » (٢) .

ويتم الإسلام بهذه القضية ، فيعد السن التي تبدأ بها المرأة في الاحتشام فيقول الرسول ﷺ :

« يَا أَهْمَاءُ : إِنْ الْمَرْأَةُ إِذَا بَلَغَتْ الْحَيْضَ لَمْ يَصْلَحْ لَهَا أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا ... وأشار إلى وجهه وكفيه » . والمرأة فتنة ، ليس أضر على الرجال منها ، يقول الرسول ﷺ : « إِنْ الْمَرْأَةُ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ وَمَعَهَا شَيْطَانٌ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرَتْ وَمَعَهَا الشَّيْطَانُ » . وتجرد المرأة من ملابسها وإبداء مفاتها يسلبها أخص خصائصها من الحياء والشرف ، ويهبط بها عن مستواها الإنساني .

ولا يظهرها عما التصق بها من رجس سوى جهنم .

يقول الرسول ﷺ :

« صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا : رَجُلٌ بَأْيَدَيْهِ سِجَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ ، مَائِلَاتٌ مِيلَاتٌ ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَخْرُجْنَ رِيحُهَا رِيحُ بَيْتِ لَيْلٍ مِنْ مَسَافَةِ كَذَا وَكَذَا » .

وفي عهد النبوة كان رسول الله ﷺ يرى بعض مظاهر التبرج ، فبلغت نظر النساء إلى أن هذا فسق عن أمر الله ، ويردنه إلى الجادة المستقيمة ، ويحمل الأولياء والأزواج تبعه هذا الانحراف ، وينذروهم بمذاب الله .

(١) سورة النور ، آية ٣١ .

(٢) سورة النور ، آية ٦٠ .

١- عن موسى بن يسار رضي الله عنه قال: مررت بأبي هريرة امرأة وريحها تمصف<sup>(١)</sup> فقال لها أين تريد<sup>(٢)</sup>؟ يا أمة الجبّار؟ قالت: إلى المسجد. قال: وتطيّبت؟ قالت: نعم. قال: فارجمي واغتسلي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقبل الله صلاة من امرأة خرجت إلى المسجد وريحها تمصف حتى ترجع فتغتسل»<sup>(٣)</sup> وإنما أمر بالفصل لذهاب رائحتها:

٢- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيا امرأة أصابت بخوراً»<sup>(٤)</sup> فلا تشهدان العشاء. أي: الآخرة. رواه أبو داود والنسائي.

٣- وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت: بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد دخلت امرأة من «مُزينة ترفل»<sup>(٥)</sup> في زينة لها في المسجد. فقال النبي ﷺ: يا أيها الناس: «انها»<sup>(٦)</sup> نسألكم عن لبس الزينة والتبختر في المسجد، فإن بني إسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساءهم الزينة وتبختروا في المسجد» رواه ابن ماجه.

«وكان عمر رضي الله عنه - يخشى من هذه الفتنه العارمة فكان يطلب لها قبل وقوعها - على قاعدة - : «الوقاية خير من العلاج» فقد روي عنه أنه كان يتمس ذات ليلة فسمع امرأة تقول:

هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم هل من سبيل إلى نصر بن حجاج  
فقال: أما في عهد عمر فلا.

فلما أصبح استدعى نصر بن حجاج فوجده من أجل الناس وجهاً، فأمر بخلق شعره فازداد جلالاً، فنفاه إلى الشام.

### سبب هذا الانحراف :

وقد سبب الجبل والتقليد الأعلى الانحراف عن هذا الخط المستقيم، وجاء الاستعمار فنفض فيه وأوصله إلى غايته ومداه، فأصبح من المعتاد أن يحيد المسلم المرأة المسلفة، متبذلة، عارضة مفاتها، «خارجة في زينتها، كاشفة عن صدرها ونحوها وظهرها وذراعها وساقها. ولا تجد أي غضاضة في قص شعرها؛ بل تجد من الضروري وضع الأصابع والمسايق

(١) يشتد طيبه، من عصفت الريح عصفاً وعصفوا. اشتدت، فهي حاصف وعاصفة.

(٢) إلى أي مكان تنذهين يا مخلوقة الفهار وآمت.

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه قال الحافظ: إسناده متصل رواه ثقات، ورواه أبو داود وابن ماجه، من طريق عاصم بن عبيد الله العمري.

(٤) عود الطيب أحرقته. (٥) الشئ خيلاء. (٦) امنعوه من وحذروهم.

والتطبيب بالطبيب واختيار الملابس اللغرية ، وأصبح « لموضات » الأزياء مواسم خاصة يعرض فيها كل لون من ألوان الإغراء والإثارة .

وتجد المرأة من مفاخرها ومن مظاهر رقيها أن تتردد أماكن الفجور والفسق والمراقص والملاهي والمسارح والسينما والملاعب والأندية والقهاوي ... وتبلغ منتهى هبوطها في المصايف وعلى البلاج .

وأصبح من المألوف أن نمقد مسابقات الجمال تبرز فيها المرأة أمام الرجال ، ويوضع تحت الاختبار كل جزء من بدنها ، ويقاس كل عضو من أعضائها على مرأى ومسمع من المتفرجين والمتفرجات . والعابثين والعاثيات وللصحف وغيرها من أدوات الإعلام مجال واسع في تشجيع هذه السخافات، والتغريب بالمرأة للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص ، كما أن لتجار الأزياء دوراً خطيراً في هذا الإسف .

#### نتائج هذا الانحراف :

وكان من نتائج هذا الانحراف أن كثرت الفسق ، وانتشر الرنا ، وانهدم كيان الأسرة ، وأهملت الواجبات الدينية وتركزت العناية بالأطفال ، واشتدت أزمة الزواج ، وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال... وبالجملة فقد أدى هذا التهاكك إلى إخلال الأخلاق وتدمير الآداب التي اصطلح الناس عليها في جميع المذاهب والأديان ...

وقد بلغ هذا الانحراف حداً لم يكن يخطر على بال مسلم، وتفتن دعاة التحلل والتفسخ، واتخذوا أساليب للتجميل واستعمال الزينة ووضعوا لها منهجاً وأعدوا معهداً لتدريس هذه الأساليب .

نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان « مع المرأة » ما يلي :

أول معهد لتدريس تصفيف شعر السيدات في الإسكندرية .

« خبير ألماني يقوم بالتدريس في المعهد بعد شهر » .

« لأول مرة تقيم رابطة مصففي شعر السيدات في الإسكندرية معهداً لتصفيف شعر السيدات ... أقيم المعهد من تبرعات أعضاء الرابطة ، تبرع أحمد « بشوار » وتبرع آخر ببيض المكاري ودبابيس الشعر والفرش . . وهكذا تَكُونُ المعهد بعد أن استأجرت له الرابطة شقة صغيرة ليكون فِوَاةً مَعْمَدٍ كبير في المستقبل .

وقد أصدرت الرابطة « أمر تكليف » إلى جميع أعضائها « أصحاب المهنة » بالحضور لإلقاء المحاضرات النظرية - والقيام بالتجارب والدروس العلمية أمام طلاب المعهد .

افتتح المعهد صباح أمس في مقر الرابطة في كليوباترة أحد أعضاء الرابطة بالقضاء



محاضرة في كيفية قص الشعر ، وبعض الطرق في فن القص ، ثم قام بعمل تسريحة جديدة من تصميمه «ماها» الشعلة» لإحدى «النيكاتات» وكان يشرح التسريحة وهو يقوم بها .  
سيدرس في المعهد فن تصفيف الشعر، والصبغة، والألوان، والقص، وتقليم الأظافر، والمسيج ، والتدليك .

يقول رئيس الرابطة في القاهرة وضيف رابطة الإسكندرية :  
إنه أنشأ مثل هذا المعهد في القاهرة منذ ٥ أشهر، ورغم قصر المدة أحرز المعهد نتيجة مشرفة ، إذ أن الطلبة والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار بين أعضاء الرابطة ، ومن عرض التسميمات وشرحها أمامهم ، مما يرفع مستوى المهنة — كما استفادوا أيضاً من حضور بعض الخبراء الألمان ومحاضراتهم العلمية والنظرية أمام الطلبة ، وسوف يحضر خبير ألماني إلى معهد الإسكندرية في الشهر القادم ، كما تعقد الرابطة في الشهر نفسه مسابقة للحصول على جائزة الجمهورية في فن تصفيف الشعر، وستكون الدراسة في المعهد أسبوعية بصفة مبدئية . انتهى ما نشر بالأهرام .

هذا فضلاً عن الأموال الطائلة التي تستهلك في شراء أدوات التجميل ، فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وحدها ألف صالون لتصفيف وتجميل الشعر ، ويزرع في العام ١٠ ملايين قلم روج وعطر ووردرة .

ولم يقتصر هذا الفساد على ناحية دون ناحية ، بل تجاوزها إلى دور العلم ومعاهد التربية وكليات الجامعة ... وكان المفروض أن تصان هذه الدور من الهبوط حتى تبقى لها حرمتها وكيانها المقدس، فقد جاء في صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٩ ما يلي:

#### « فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء »

في هذه الأيام من كل عام ، عندما تعلن الجامعة عن افتتاح أبوابها ... تبدأ الصحف والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية وتثار المناقشات حول زهـا ومكياجها ... فيطالب البعض بتوحيد زهـا ، وينادي آخرون بمنعها من وضع المكياج ، قالت الكاتبة وأنا لا أؤيد هذه الآراء ؛ لإيماني بأن إختيار الفتاة لأزيائها ينمي من شخصيتها ، ويساعد على تكوين ذوقها ... والفتيات في معظم جامعات الخارج لا يرتدين زياً موحداً . ولا يحرم من وضع المكياج، ولكني مع هذا لا ألوم كثيراً أصحاب هذه الآراء المتطرفة ... فالفتاة الجامعية عندما تدفعهم إلى المطالبة بذلك ؛ لأنها لا تعرف كيف تختار الزي والمكياج المناسبين لها كطالبة ، ولا تبذل أي مجهود في هذا السبيل ... إنها لا تفرق كثيراً بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء أو الكرنفال ... فهي تذهب إلى الجامعة

في « عز الصباح » بفتان ضيق يكاد ضيقه يمنحها من الحركة ، مع الكعب العالي الذي ترتديه... وعندما تنيره نستبدل به فتاناً واسعاً تحته أكثر من « جيبونة » تشل بدورها حركة صاحبها ، وتجعلها أشبه بالأباجورة المتحركة ، وهي فوق هذا - إرت نسيت كتبها ومجلد محاضراتها في - لا تنسى أبدأ الخلق ، والعقد ، والسوار ، والبروش ، الذي تحلي به أذنيها وصدرها وذراعيها وشعرها في غير تناسق أو ذوق ...

ثم مضت الكاتبة تقول ، وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية عندنا لا تأخذ الدراسة الجامعية مأخذ الجدد ... فهي تضع فوقها زينتها وأناقيتها ... والمفروض أن يكون المكس هو الصحيح ، في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير - ليس معنى هذا أنني أطالب الفتاة الجامعية بإهمال ملابسها وزينتها ... إنني أطالب بالاهتمام أولاً بدروسها ، ثم بتخفيف ما كياج وجهها ، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة ، فعلى الأقل مراعاة لبشرتها التي يفسدها كثرة الماكياج ، في سن تكون نضارة الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المصطنع ... ثم بعد ذلك أطالبها بالحد من استعمال الحلي ، وبارتداء الملابس البسيطة التي تناسب الفتاة الجامعية كالفتان « الشيزيه » و « التايير » ذي الخطوط البسيطة ، والفتان الذي تسدل جوبته إلى أسفل ، في وسع خفيف لا يعرقل حركتها .. والجوب والبلوزة ، أو الجوب والبلوفر ، أو الجوب والجاكيت - وأن ترضى في اختيارها لهذه الأزياء الألوان الهادئة التي لا تثير « القيل والقال » بين زملائها الطلبة .. إنني أطالب الفتاة الجامعية باتباع هذا... وأطالب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام على ثياب بناتهم ، فالفتاة في العهد الجديد لم يمد هدفها الأول والأخير في الحياة جلب الأنظار إليها « بالدندشة والشخلة » .

« إنها اليوم يجب أن تُصقل بالثقافة والعلم والتوق السليم ، فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة تجلس عليه لترد على تليفونات المدير ، وإنما المجال قد فتح أمامها وجلست إلى مكتب الوزارة ... » .

هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار ، وهي تعتب على بنات جنسها ، وتنعي عليهم هذا التصرف المريب .

وهذه الحالة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنبيةات ، إذ لم تكن المرأة الغربية تفكر في مدى الإحذار الذي تردت فيه المرأة الشرقية ...

ففي « أهرام » ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء فيه في باب « مع المرأة » هذا العنوان :  
« المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها » .

جاء تحت هذا العنوان : « اهتمام المرأة العربية بالمواد الغربية وحرصها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها وفي طباعها لا تستسيغه السانحات الغربيات اللاتي يحضرن لزيارة القاهرة ، ولا يرفع من سمعتها في الخارج كما تظن ، أفصح عن ذلك الرأي صحفية إنكليزية زارت القاهرة أخيراً ، وكتبت مقالاً في مجلتها تقول فيه :

« لقد صدمت جداً بمجرد نزولي أرض المطار ، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة ، ولا أقصد بهذا المرأة التي ترتدي الحجاب والحيرة ، وإنما المرأة الشرقية المتحضرة التي ترتدي الأزياء العملية التي تتسم بالطابع الشرقي ، وتتصرف بطريقة شرقية ، ولكنني لم أجد شيئاً من هذا ، فالمرأة هناك هي نفسها المرأة التي نجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوروبي ، فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والمكياج هو نفسه ، حتى طريقة الكلام والمشي ، وفي بعض الأحيان اللغة ، إما الفرنسية أو الإنكليزية .

وقد صدمني من المرأة الشرقية أنها تصورت أن التمدن والتحضر هو تقليد المرأة الغربية ، ونسيت أنها تستطيع أن تتطور وأن تتقدم كما شامت ، مع الاحتفاظ بطابعها الشرقي الجميل » .

وفي « جمهورية » السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ نشر تحت هذا العنوان : « كاتبة أمريكية تقول : امنعوا الاختلاط ، وقيدوا حرية المرأة » .

نقلت الصحيفة ، تحت هذا العنوان كلاماً ثميناً صريحاً ، وقد بدأت فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء . فقالت :

« غادرت القاهرة الصحيفة الأمريكية « هيلسيان ستانيسري » بعد أن أمضت عدة أسابيع ها هنا ، وزارات خلالها المدارس والجامعات ، ومعسكرات الشباب والمؤسسات الاجتماعية ، ومراكز الأحداث ، والمرأة والأطفال وبعض الأسر في مختلف الأحياء ، وذلك في رحلة دراسية لبحث مشاكل الشباب ، والأمرة في المجتمع العربي « وهيلسيان ، صحيفة متجولة ، ترسل أكثر من ٣٥٠ صحيفة أمريكية ، ولها مقال يومي ، يقرأه الملايين ، ويتناول مشاكل الشباب تحت سن العشرين ، وعملت في الإذاعة والتليفزيون ، وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً ، وزارت جميع بلاد العالم ، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها » .

تقول الصحيفة الأمريكية بعد أن أمضت شهراً في الجمهورية العربية بعد أن قدمتها الجريدة هذا التقديم :

« إن المجتمع العربي كامل وسلمي ، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليده التي

تفيد القصة والشاب في حدود المعقول . وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي ، فمعتقدكم تقاليد موروثه تحتم تقيد المرأة ، وتحتم احترام الأب والأم ، وتحتم أكثر من ذلك ، عدم الإباحية الغربية التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا . ولذلك فإن القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة الصغيرة - وأقص ما تحت سن العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة ، لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم ، وامنعوا الاختلاط وقيدوا حرية الفتاة - بل ارجعوا إلى عصر الحجاب ، فهذا خير لكم من إباحية وانطلاق ، ومجون أوروبا وأمريكا . امنعوا الاختلاط قبل سن العشرين ، فقد عانينا منه في أمريكا الكثير ، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعاً مقعداً ، مليئاً بكل صور الإباحية والحلاعة ، وإن ضحايا الاختلاط والحرية قبل سن العشرين ، يملأون السجون والأرصعة والبارات والبيوت السرية . إن الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصغار قد جعلت منهم حسابات أحداث وعصابات « جيمس دين » وعصابات المخدرات ، والرقائق... إن الاختلاط والإباحية والحرية في المجتمع الأوروبي والأمريكي قد هدد الأسر ، وزلزل القيم والأخلاق ، فالفتاة الصغيرة تحت سن العشرين في المجتمع الحديث تخالط الشبان ، ورقص « تشاتشا » وتشرب الخمر والسجائر ، وتتماطى المخدرات باسم المدنية والحرية والإباحية .

والعجيب في أوروبا وأمريكا أن الفتاة الصغيرة تحت العشرين تلعب ... تلهو وتعاشر من تشاء تحت سمع عائلتها وبصرها ، بل وتتحدى والدها ومدرسيها والمشرفين عليها ، تتحداهم باسم الحرية والاختلاط ، تتحداهم باسم الإباحية والانطلاق ، تتزوج في دقائق ... وتطلق بعد ساعات ، ولا يكلفها هذا أكثر من إمضاء عشرين قرشاً وعريس ليلة - أو لبضع ليال ، وبعدها الطلاق ... وربما الزواج فالطلاق مرة أخرى .

### علاج هذا الوضع الشاذ :

ولا مناص من وضع خطة حازمة للخلاص من هذه الموبقات ، وذلك باتخاذ ما يأتي :

- ١ - نشر الوعي الديني وتبصير الناس بخطورة الاندفاع في هذا التيار الشديد .
- ٢ - المطالبة بسن قانوني يحمي الأخلاق والآداب ، ومعاقبة من يخرج عليه بشدة وحزم .
- ٣ - منع الصحف وجميع أدوات الإعلام من نشر الصور العارية ، ووضع رقابة على مصممي الأزياء .
- ٤ - منع مسابقات الجمال والرقص الفاجر ، وتحفيز كل ما يتصل بهذا الأمر .

٥ - اختيار ملابس مناسبة أشبه بملابس الرهبان ، وتكليف كل من يشتغل بعمل رسمي بارتدائها .

٦ - يبدأ كل فرد بنفسه ، ثم يدعو غيره .

٧ - الإشادة بالفضيلة والحشمة والصيانة والتستر .

٨ - العمل على شغل أوقات الفراغ حتى لا يبقى متسع من الوقت لمثل هذا العبث .

٩ - اعتبار الزمن جزءاً من العلاج ، إذ أنها تحتاج إلى وقت طويل .

### دفع شبهة :

ويقال لبعض الناس أن يساروا التيار ويمشوا مع الركب ، زاعمين أن ذلك تطور حتمي اقتضته ظروف المدنية الحديثة .

ونحن لا نمنع أن يسير التطور في طريقه ، وأن يصل إلى مداه - ولكننا نخشى أن يفسر التطور على حساب الدين والأخلاق والآداب - فإن الدين وما يتبعه من تعاليم خلقية وأدبية ، إنما هو من وحي الله ، شرعه لكل عصر ولكل زمان ومكان ... فإذا كان التطور جائزاً في أمور الدنيا ، وشئون الحياة ، فليس ذلك مما يجوز في دين الله .

إن الدين نفسه هو الذي فتح للعقل الإنساني آفاق الكون ، لينظر فيه ، وينتفع بما فيه من قوى وبركات ويطور حياته لتصل إلى أقصى ما قدر له من تقدم ورقي ... فثمة فرق كبير بين ما يقبل التطور وبين ما لا يقبله ... والدين ليس لعبة تخضع للأهواء - وتوجهها الشهوات والرغبات<sup>(١)</sup> .

### تزین الرجل لزوجته

من المستحب أن يتزين الرجل لزوجته ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : إني لأترين لامرأتی كما تتزين لي ، وما أحب أن أستنظف<sup>(٢)</sup> كل حقي الذي لي عليها ، فستوجب حقها الذي لها علي ، لأن الله تعالى قال :

قال القرطبي في قوله ابن عباس هذا : قال العلماء :

« أما زينة الرجال فملي تفاوت أحوالهم ، فإنهم يعملون ذلك على اللين<sup>(٣)</sup> والوفاق .

(١) أطلنا القول في هذا الموضوع : لأميته ، ولأنه إحدى المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى الزيد من العناية .

(٢) أستنظف : أخذ الحق كله . (٣) اللين : اللياقة والحدق .

فربما كانت زينة تليق في وقت ، ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخوخة ولا تليق بالشباب .

قال : « وكذلك في شأن الكسوة ، ففي هذا كله ابتغاء الحقوق ، فإنما يعمل اللائق والوفائق ، ليكون عند امرأته في زينة تسرها ، ويعفها عن غيره من الرجال . »  
قال : « وأما الطيب ، والسواك ، والحلال ، والرمي بالدرن<sup>(١)</sup> ، وفضول الشعر ، والتظهير ، وقلم الأظفار ، فهو يثبت موافق الجميع .

والحضاب للشيخوخة ، والحاتم للجميع من الشباب والشيخوخة ، وهو حلي الرجال .  
ثم عليه أن يتوخى أوقات حاجتها إلى الرجال فيعفها ، ويفتنها عن التطلع إلى غيره...  
وإن رأى الرجل من نفسه عجزاً عن إقامة حقها في مضجعها ، أخذ من الأدوية التي تزيد في باهه ، وتقوي شهوته حتى يعفها<sup>(٢)</sup> :

### حديث أم زرع<sup>(٣)</sup>

عن عائشة قالت : « جَلَسَ إحدى عشرة امرأة فتماهدن<sup>(٤)</sup> ، وتعاقدنَ أن لا يكتفنَ من أخبار أزواجهن شيئاً :

---

(١) الدرن : الوسخ .

(٢) درج بعض الناس على تعاطي المحدثات كالخيش والافقرون وسواها ، واستناموا لها استنامة لا إفادة منها ، وهم في الحقيقة جاؤون على أنفسهم وعائلاتهم جناية ليست رواها جناية .  
ومن الموصف أنهم يترخصون في هذا إشباعاً لشهواتهم وخضوعاً لأهوائهم وقد ذهب العلماء إلى أن الخشيش محرّم وأن متعاطي يستحق حد شارب الخمر وأن مستعمله كافر مرتد عن الإسلام ، وأن زوجته تبين منه ، هذا فضلاً عن إضعافه البدن فيفقد نشاطه وقوته .

(٣) ذكر النسائي أن سبب هذا الحديث قالت عائشة : « فخرت مال أبي في الجاهلية ، وكان ألف ألف أوقية . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اسكتي يا عائشة ، فإني كنت لك كأي زرع لأم زرع » ... وقيل سبب الحديث أن عائشة وفاطمة جرى بينهما كلام فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما أنت بتشيية يا حميراء عن ابنتي . إن مثلي ومثلك كأي زرع مع أم زرع . فقالت : يا رسول الله حدثنا عنها . فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال خلفاً ، فقلن : تمالين تنذاكر أزواجنا بما فيهم ولا تكذب ... وقيل : إن هذه القرية كانت باليمن ... وقيل : إني كن بككة ... وقيل : إني كن في الجاهلية .

(٤) أي ألزمن أنفسهن عهداً وتماقيدن على الصدق .

قالت الأولى: زوجي لحمٌ جميلٌ عَتَّ<sup>(١١)</sup> على رأس جبل<sup>(١٢)</sup> لا سهل<sup>(١٣)</sup> فيرتقي<sup>(١٤)</sup> ولا سمينٌ فيَسْقَلُ<sup>(١٥)</sup>.

وقالت الثانية: زوجي لا أثبت<sup>(١٦)</sup> خَبِرَهُ ، إني أخافُ أن لا أذره<sup>(١٧)</sup> إن أذكرُهُ أذكرُ عَجْرَهُ<sup>(١٨)</sup> وُبَعْرَهُ<sup>(١٩)</sup>.

قالت الثالثة: زوجي المَسْنَقُ<sup>(٢٠)</sup> : إن أنشِطُ أطلقُ<sup>(٢١)</sup> ، وإن أسكتُ أعلّقُ.

قالت الرابعة: زوجي كالسِّلِّ يَهَامُهُ<sup>(٢٢)</sup> ، لا حَرَّ ولا قُرَّ ، ولا غَافَةً ولا سَامَةً .

قالت الخامسة: زوجي إن دَخَلَ فَمَهْدُ<sup>(٢٣)</sup> ، وإن خَرَجَ أَسَدُ<sup>(٢٤)</sup> ، ولا يسألُ

(١) هزيل يستكوه .

(٢) أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه كالجليل .

(٣) أي لا هو سهل ولا سمين ، شبت شيتين بشيتين : شبت زوجها بالحم الفث ، وشبت سره خفله بالجليل الرعر ، ثم فسرت ما أجملت : لا الجليل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزلاً ، لأرت الشيء الزهرود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ولا اللحم سمين فيتصل الشقة في صمود الجبل لاجل تحصيله .

(٤) وصف الجليل : أي لا سهل فيرتقي إليه .

(٥) وصف اللحم : أي أنه لزاله لا يرغب أحد فيه فيقتل إليه أي أن زوجها شديد البخل سيء الخلق ميئوس منه .

(٦) أي لا أظهر حديثه الذي لا خير فيه .

(٧) أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً ، فطولوه وكثرته أكتفي بالإشارة إلى مهابه خشية أن يطول الخطب من طولها .

(٨) العجور : تمعد المروق والمصب في الجسد ...

(٩) والبجور منها إلا أنها تكون عتصة بالتي تكون في البطن قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة ، وأسراوه الكامنة ولعله كان مستور الطاهر ردي ، الباطن ، وهي عتت أن زوجها كثير المايب متمعد النفس عن المكالم .

(١٠) المذموم الطول - أرادت أن له منظراً بلا عجز . وقيل : هو السيء الخلق .

(١١) أي إن ذكرت عيوره ولفته ذلك طلقني ، وإن أسكت عنها فأنك عنده معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة مع أنها متعلقة به وتحبه مع سره خفله .

(١٢) تهامة : بلاد حارة في معظم الزمان وليس فيها رياح باردة ، فيطيب الليل لاهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أدنى حرارتها ... فوصفت زوجها بحميل العشرة واعتدال الحال ، وسلامة الباطن ، فكانها قالت : لا أدنى عنده ولا مكروه ... وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره ... فليس سيء الخلق فأسأ من شره . فأنك لذينة العيش عنده كدلة أهل تهامة بلبليم المتعدل .

(١٣) شبت بالهيد لانه يوصف بالحيا ، وقلة الشر وكثرة النوم والوثوب فهي وصفته بالنفقة عند دخول البيت على وجه المدح له .

(١٤) أسد: أي يصير بين الناس مثل الاسد ، فهي تريد أنه في البيت كاللهد في كثرة النوم والوثوب وفي خارجه كالاسد على الأعداء .

عُأْ عِيد<sup>(١١)</sup> .

قالت السادسة : زوجي إن أكل لف<sup>(١٢)</sup> ، وإن شرب اشْتَفَ<sup>(١٣)</sup> ، وإن اضْطَجَعَ<sup>(١٤)</sup> التَّفَّ<sup>(١٥)</sup> ، ولا يُوجِجْ<sup>(١٦)</sup> الكَفَّ<sup>(١٧)</sup> لِيَتَلَمَّ البَثَّ<sup>(١٨)</sup> .

قالت السابعة : زوجي غَيَابًا ، أو غَيَابًا<sup>(١٩)</sup> ، طباقًا ، كل داء له داء<sup>(٢٠)</sup> ، شَجَكَ<sup>(٢١)</sup> أو فَلَكَ<sup>(٢٢)</sup> أو جَمَعَ كَلَالَكَ<sup>(٢٣)</sup> .

قالت الثامنة : زوجي أَمْسُ<sup>(٢٤)</sup> أَرَنْسِي<sup>(٢٥)</sup> ، والريحُ رِيحُ زَرْسَبٍ<sup>(٢٦)</sup> .

قالت التاسعة : زوجي رَفِيعُ العِيَادِ<sup>(٢٧)</sup> ، طويلُ التَّجَادِ<sup>(٢٨)</sup> ، عَظِيمُ الرَّمَادِ<sup>(٢٩)</sup> ، قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِ<sup>(٣٠)</sup> .

قالت العاشرة : زوجي مَا لَكَ ، وما مَا لَكَ ؟ مَا لَكَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ، له إِبِلٌ كَثِيرَاتٌ<sup>(٣١)</sup> ، الْمُبَارِكِ<sup>(٣٢)</sup> قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ<sup>(٣٣)</sup> ، وإذا سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَزْهَرِ<sup>(٣٤)</sup> أَيْقَنَ<sup>(٣٥)</sup> أَنَّهُنَّ هُوَالِكُ<sup>(٣٦)</sup> .

(١) بمعنى أنه شديد الكرم كثير التفاضل لا يتفقد ما ذهب من ماله فهو كثير التسامح .

(٢) المراد بالغ الإكثار منه . فعنه هم وشبهه .

(٣) الاشتفاف في الشرب عدم الإبقاء على شيء من الشروب .

(٤) أي بكسائه وحده ، وانتفض عن أهله إعرافاً فهي حزينة لذلك .

(٥) البث هو الحزن : أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من حزن فيزيده . وبمعنى أن تكون أرادت أنه ينام نوم المأجور القتل : أرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يتم به ، وهو البشارة الجنسية .

(٦) شك من راوي الحديث والعباءة الذي لا يضرب ، ولا يلقح من الإبل ، وبالمعجمة ليس بشيء ، والطباقاء لاحق ... أو هو الثقيل الضور : فهي تصفه بأنه عاجز عن النساء ثقيل الصدر .

(٧) أي كل داء تفرق في الناس فهو فيه .

(٨) شَجَكَ : أي جرحك في رأسك ، وجراحات الرأس تسمى شجاجاً .

(٩) فَلَكَ : أي جرح جسدك .

(١٠) أي أنه ضروب النساء ، فإذا ضرب إما أن يكسر عظماً ، أو يشج رأساً أو يجمعها .

(١١) أي ناعم الجلد مثل الأوتب .

(١٢) الزَرْسَبُ : نبت طيب الرائحة .

(١٣) وصفته ببلو بيته وطوله ، فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في الرماض المرتفعة .

(١٤) النجاد : جملة السيف ، وهي تريد أنه أيضاً شجاع .

(١٥) كناية عن الكرم .

(١٦) أي وضع بيته وسط الناس ليسهل للفلاح ، وهو لا يحتاج عن الناس .

(١٧) جمع ميرك : وهو موضع زول الإبل .

(١٨) الموضع الذي تطلق لترعى فيه ، أي لا تخرج إلى المرعى إلا قليلاً استعداداً لنحرهن للضيوف .

(١٩) آلة من آلات الطرب والفناء وهو المود .

(٢٠) فإذا رأت الإبل ذلك وسمعت ضرب العود أيقنت أنها هوالك ، وأنها ستذبح للضيوف ، وقولها

مالك وما مالك استهامية فقال للتعظيم والتعجب .



قالت الحادية عشرة : زوجي أبو روع ، فما أبو زرع ؟ أناس<sup>(٢٢)</sup> من سحلي أذني<sup>(٢٣)</sup> ،  
وملا من شحم عضدي<sup>(٢٤)</sup> ويحسني فيجصت<sup>(٢٥)</sup> إلي نفسي ، وجعدي في أهل غنمة  
بشق<sup>(٢٦)</sup> فجعلني في أهل صهيل<sup>(٢٧)</sup> وأطيط<sup>(٢٨)</sup> ودائس<sup>(٢٩)</sup> ومُنق<sup>(٣٠)</sup> ، فمَنده أقول فلا  
أُفصَح<sup>(٣١)</sup> ، وأرفند<sup>(٣٢)</sup> فانتصب<sup>(٣٣)</sup> ، وأشرب<sup>(٣٤)</sup> فانتصب<sup>(٣٥)</sup> ، أم أبي زرع . فما أم أبي زرع ؟  
عكومها<sup>(٣٦)</sup> ، رداح<sup>(٣٧)</sup> ، ويثنها فاح<sup>(٣٨)</sup> ابن أبي زرع . فما ابن أبي زرع ؟  
مضجعه<sup>(٣٩)</sup> كسل<sup>(٤٠)</sup> شطبة<sup>(٤١)</sup> ، ويشبعه ذراع الجفرة<sup>(٤٢)</sup> . بنت أبي زرع فما بنت أبي

- 
- (١) أي أن تأن عظم .  
(٢) أناس : أي حرك وأنقل .  
(٣) المراد أنه ملأ أنفها من أقرط من ذهب ولؤلؤ .  
(٤) لم ترد العشد وحده ، وإنما أرادت الجسم كله ، وخصت العشد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده أي كثرت نعمه عليها حتى يمن جسمها .  
(٥) المراد أنه فرحها فقرحت ، وقيل عظمي فعمطت إلي نفسي .  
(٦) بشق : أي يشطب ويجهد ومنه قول الله تعالى « لم تكونوا بالثي إلا بشق الانفس » أي بعد جهد ومشقة .  
(٧) صهيل : أي خيل .  
(٨) أطيط : أي إبل ، وأصل الاطيط صوت أعواد الحمل ، ويطلق الاطيط على كل شيء نشأ عن ضغط .  
(٩) المراد أن عندهم طعاما منتقى من الزرع الذي يداس في يده ليشتميز الحب من السبيل .  
(١٠) المنق : الآلة التي تميز الحب وتنقيه من الشغل والغبرال .  
(١١) أي لكثرة إكراهها وتدخلها عليه لا يرد لها قولاً ، ولا يقبح عليها ما تأتي به .  
(١٢) أي أنام الصبغة وهي يوم أول النهار ، فلا أوقظ ، إشارة إلى أن لها من يكفها مؤنة بيتها ومهنة أهلها .  
(١٣) هو الشرب على مهل حتى يثقل وترقوي ، وهي تريد أنواع الاشربة من لبن وغير ذلك .  
(١٤) هي نط تجمل المرأة فيها ذخيرتها ومتاعها - حافية .  
(١٥) يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير ، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقبلة (١٦) فساح : واسع .  
والمعنى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات واللائل والقباش واسعة المال كبيرة البيت ، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيراً لم يطمئن في السن غالباً فزوجها صغير .  
(١٧) أرادت يسمل الشطبة سبلاً من غمده ، فمضجعه الذي يتنام فيه في الصغر كقدر سمل شطبة واحدة ، وهي العمود المحدود كالسلة .  
(١٨) الجفرة : هي الاثني من ولد اللز إذا كان سنه أربعة أشهر ، وقصل عن أمه ، وأخذ في الرعي ، فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف الرطاة عليها ، فإذا دخل بيتها وقت القنالة مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسمل السيف من غمده ، وأنه لا يحتاج طعاماً من عندها ، فلو طعم لاكتفى باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو ظريف لطيف .

زرع ؟ طوع أيها وطوع أمها<sup>(١)</sup> ، وملء كساءها<sup>(٢)</sup> وغيظ جارها<sup>(٣)</sup> جارية أبي زرع .  
فها جارية أبي زرع ؟ لا ثبت<sup>(٤)</sup> حديثنا تبثنا<sup>(٥)</sup> ، ولا تستفت<sup>(٦)</sup> ميراثنا تنقيثا<sup>(٧)</sup> ولا  
تلا بيتنا تنقيثا<sup>(٨)</sup> .

قالت : خرج أبو زرع ، والأوطاب<sup>(٩)</sup> تمحض<sup>(١٠)</sup> فلقني<sup>(١١)</sup> امرأة معها ولدان لها  
كالفهدين ، يلقيان من تحت خصرها برمانتين<sup>(١٢)</sup> فطلقني ونكحها فنكحت بعده رجلاً  
سرياً<sup>(١٣)</sup> ركب سرياً<sup>(١٤)</sup> وأخذ خطيباً<sup>(١٥)</sup> وأراح<sup>(١٦)</sup> علي زيماً قريباً<sup>(١٧)</sup> وأعطاني من  
كل راتعة زوجاً<sup>(١٨)</sup> ، وقال كلي أم زرع وميري<sup>(١٩)</sup> أملك . قالت : فلو جمعت كل  
شيء أعطانيه ما بلغ أصغر آنية<sup>(٢٠)</sup> أبي زرع . قالت عائشة : قال رسول الله ﷺ :  
كنت لك كآبي زرع لأم زرع<sup>(٢١)</sup> . رواه الشيخان والنسائي .

- (١) أي أنها بارة بها .
- (٢) كتابة عن كمال شخصها وقنعة جسمها .
- (٣) أي أنها تغيظ جاريتها لما ترى من نعم وخير ، والمراد بيجارتها ضربتها أو المراد في الحقيقة شات
- (٤) لا ثبت : أي لا تظهر .
- (٥) أي لا تنقيش سرّاً .
- (٦) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تلجئ بالسرقة . أو تحسن صنع الطعام .
- (٧) الليرة : هي الزاد ، وأصلها ما يحمله البعدي من الحضر ويحمله إلى منزله .
- (٨) أي مهتمة بالبيت بتعليمه وتنظيفه .
- (٩) جمع وطب وهو وعاء اللبن .
- (١٠) لإخراج الزبد من اللبن ، والمراد أنه خرج من عندها مبكراً .
- (١١) سبب وفاة أبي زرع للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تميت من مخض اللبن فاستلقت تسريع فوأها
- (١٢) أبو زرع على هذه الحالة ، وسبب وغيبته في إنكاحها أنهم كانوا يجيئون فكلح المرأة النجبة .
- (١٣) المراد بالمرانة دنيا ، وهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن ولدتها كانا يلعبان وهما في
- (١٤) حضنها أو جنبها .
- (١٥) أي من امرأة الناس أي شريفاً .
- (١٦) فرساً عظيماً خيراً ، والشري هو الذي يمضي في السير بلا فتور .
- (١٧) هو الرمح .
- (١٨) أي أنى بها إلى اللواح وهو موضع مبيت الماشية ، وقيل مضاه غزا فتم فأتى بالنعم الكثيرة .
- (١٩) أي كثيرة .
- (٢٠) اللثني أعطاني من كل شيء يذبح زوجاً أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى . وأرادت
- (٢١) كذلك كثرة ما أعطاهما .
- (١٩) ميري أملك : أي صليهم واسميهم باليرة وهي الطعام .
- (٢٠) أي التي كان يطبخ فيها عند أبي زرع على الدوام والاستمرار من غير نقص ولا قطع .
- (٢١) وفي رواية بزيادة في آخره : إلا أنه طلقها وإني لا أطلقك . وزاد النسائي في رواية : قالت  
عائشة : يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع .

## الخطبة قبل الزواج

يستحب أن يقدم المأقد أو غيره بين يدي المقد خطبة . وأقلها : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .

١ - عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء » (١) .

رواه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال :

« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أقطع » .

رواه أبو داود وابن ماجه .

أي أن كل أمر ممتنى به ، ويحتاج إلى أن يلقي صاحبه باله له من الاهتمام به - لا يبدأ بحمد الله فهو مقطوع من البركة . وليس المراد خصوص الحمد ، بل المقصود ذكر الله عز وجل ، ليتفق مع الروايات الأخرى .

والأفضل أن يخطب خطبة الحاجة :

فعن عبد الله بن مسعود قال :

« أوتي رسول الله ﷺ جوامع الخير وخواتيمه ، أو قال فوائده الخير ، فملنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة ، خطبة الصلاة : التحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وخطبة الحاجة : إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . ومن يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله :

---

(١) قيد التي أصلها الجذام .

١ - « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون »<sup>(١)</sup>.

٢ - « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منها رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً »<sup>(٢)</sup>.

٣ - « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً »<sup>(٣)</sup>.  
رواه أصحاب السنن وهذا لفظ ابن ماجه .

ولولم يأت بالخطبة صح النكاح :

فمن رجل من بني سليم قال : خطبت إلى النبي ﷺ المرأة التي عرضت نفسها عليه ليتزوجها ﷺ . فقال له :  
« زوجتكم بما معك من القرآن ، ولم يخطبك .

حكمة ذلك :

قال في حجة الله البالغة :

« كان أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد بما يروونه من ذكر مفاخر قومهم ونحو ذلك . يتوسلون بذلك إلى ذكر المقصود والتنويه به ، وكان جريان الرسم بذلك مصلحة ؛ فإن الخطبة مبناها على التشهير ، وجعل الشيء يسمع ومرأى من الجمهور .

والتشهير بما يراد وجوده في النكاح ليميز من السفاح .. وأيضاً فالخطبة لا تستعمل إلا في الأمور المهمة ... والاهتمام بالنكاح وجعله أمراً عظيماً بينهم من أعظم المقاصد ؛ فأبقى النبي ﷺ أصلها ، وغير وصفها . وذلك أنه ضم مع هذه المصالح مصلحة أخرى وهي ؛ أنه ينبغي أن يضم في كل إرتفاق ذكر مناسب له ، وينوه في كل عمل بشعائر الله ، ليكون الدين الحق نائراً أعلامه ورأياته . ظاهراً شعاره وأماراته ، فسَنّ فيها أنواعاً من الذكر كالحمد والإستعانة والإستغفار والتعوذ والتوكل والتشهد وآيات من القرآن . وأشار إلى هذه المصلحة بقوله :

(١) سورة آل عمران . آية : ١٠٢ .

(٢) سورة النساء آية : ١ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٧١ .

« وكل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء » :  
 وقوله « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم » .  
 قال عليه السلام :  
 « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدفع في النكاح » .

### الدعاء بعد العقد

يستحب الدعاء لكل واحد من الزوجين بالمأثور .  
 ١ - فمن أبي هريرة :  
 « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفا الإنسان أي إذا تزوج . قال : بارك الله لك وبارك عليك  
 وجمع بينكما في خير » .  
 ٢ - وعن عائشة قالت :  
 « تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنتني أمي فأدخلني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ،  
 فغلن : على الخير ، والبركة ، وعلى خير طائر » .  
 رواه البخاري وأبو داود .  
 ٣ - وعن الحسن قال :  
 « تزوج عقيل بن أبي طالب - رضي الله عنه - امرأة من بني جشم . فقالوا : بالفاء  
 والبنين فقال : قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله فيكم ، وبارك عليكم » .  
 رواه النسائي .

### إعلان الزواج

يستحسن شرعاً إعلان الزواج ، ليخرج بذلك عن نكاح السر المنهي عنه ، وإظهاراً  
 للفرح بما أحل الله من الطيبات . . وإن ذلك عمل حقيق بأن يشتهر ، ليعلم الخاص والعام ،  
 والقريب والبعيد ، وليكون دعابة تشجع الذين يؤثرون العزوبة على الزواج ، فتزوج  
 سوق الزواج .  
 والإعلان يكون بما جرت به العادة ، ودرج عليه عرف كل جماعة ، بشرط ألا يصحبه  
 محذور نهى الشارع عنه كشرب الخمر ، أو اختلاط الرجال بالنساء ، ونحو ذلك .  
 ١ - عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« وأعلنوا هذا النكاح واجملوه في المساجد واضربوا عليه الدفوف » .  
رواه أحمد ، والترمذي ، وحسنه .

وليس من شك في أن جملة في المساجد أبلغ في إعلانه والإذاعة به ؛ إذ أن المساجد هي  
الجامع العامة للناس ، ولا سيما في المصور الأولى التي كانت المساجد فيها بمثابة المنتديات العامة .

٢ - وروى الترمذي ، وحسنه ، الحاكم وصححه عن يحيى بن سليم قال :  
« قلت لمحمد بن حاطب : تزوجت امرأتين ما كنت في واحدة منها صوت - يعني  
دفا - فقال محمد رضي الله عنه .

قال رسول الله ﷺ :

« فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف » ..

### الفناء عند الزواج

وبما أباحه الإسلام وحجب فيه ، الفناء عند الزواج ، ترويحاً للنفوس ، وتنشيطاً لها  
باللهو البريء .

ويجب أن يخلو من الجون ، والخلاعة ، والميوعة ، وفحش القول وهجسه .

١ - فمن عامر بن سعد رضي الله عنه قال :

« دخلت على قرظة بن كعب ، وأبي مسعود الأنصاري في عرس ، وإذا جوار يفتن ،  
فقلت : أنتم أصحاب رسول الله ، ومن أهل بدر - يفعل هذا عندكم !! فقالا :

« إن شئت فاسمع معنا ، وإن شئت فاذهب ... قد رخص لنا في اللهو عند العرس » .  
رواه النسائي والحاكم وصححه .

٢ - وزوّجت السيدة عائشة رضي الله عنها ، الفارعة بنت أسعد وسارت معها في  
زفافها إلى بيت زوجها - نبيط بن جابر الأنصاري - ؛ فقال النبي ﷺ : « يا عائشة ما  
كان معكم هو ؟ فإن الأنصار يحبهم الله » .

رواه البخاري وأحمد وغيرهما .

وفي بعض روايات هذا الحديث أنه قال :

« فعمل بتمتع معها جارية تضرب بالدف ، وتفتني ؟ »

قالت عائشة ، تقول ماذا يا رسول الله ؟ قال : تقول :

|                      |                    |
|----------------------|--------------------|
| أتيناكم أتيناكم      | فحيوةا نُحْيِيكُمْ |
| ولولا الذهب الأحمر   | ما حلت بواديكم     |
| ولولا الخنطة السمراء | ما سمحت بعتادكم    |

وعن الربيع بنت معوذ قالت : جاء النبي ﷺ حين بُني<sup>(١)</sup> بي فجلس على فراشي ، فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف ، ويندن من قتل من آباي يوم بدر<sup>(٢)</sup> ، إذ قالت إحداهن :

.....  
وفينا نبي يعلم ما في غد

فقال :

دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين<sup>(٣)</sup> .

رواه البخاري وأبو داود والترمذي .

## وصايا الزوجة

استحباب وصية الزوجة :

قال أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا زفوا امرأة على زوجها ، يأمرونها بخدمة الزوج ورعاية حقه .

وصية الأب ابنته عند الزواج :

وأوصى عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ابنته فقال :

« إياكِ والغيرة ؛ فإنها مفتاح الطلاق » .

« وإياكِ وكثرة العتب ؛ فإنه يورث البغضاء » .

« وعليكِ بالكحل فإنه أزين الزينة » .

« وأطيب الطيب ، الماء » .

وصية الزوج زوجته :

وقال أبو الدرداء لامرأته :

« إذا رأيتني غضبت فرَضّني .

« وإذا رأيتك غضبي رضيتك .

« وإلا لم نصطحب » .

---

(١) تروجت .

(٢) يذكرون صفات الشجاعة والبأس وما تحملوا به من الكرم والبررة ، وكان ابوهما معوذ وعمهما

هوف ، ومعاذ تتلوا في بدر .

(٣) نهاما عن ذلك لأنه لا يعلم الغيب إلا الله ، وجاء في حديث آخر أنه صلى الله عليه وسلم . قال :

« لا يعلم ما في غد إلا سبحانه » رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم .

وقال أحد الأزواج لزوجته :

« خذي الغفوة مني تستديمي مودتي ولا تنطقي في سورتني حين أغضب  
ولا تنقريني تفرك الدف مرة فإنك لا تدريين كيف الغيب<sup>(١)</sup>  
ولا تكثري الشكوى فتذهب بالقوى وبأباك قلبي ، والغلوب تغلب  
فإني رأيت الحب في القلب والأذى إذا اجتمعا لم يلبث الحب يذهب

وصية الأم ابنتها عند الزواج :

خطب عمرو بن حنبل ملك كندة ، أم إياس بنت عوف بن محلم الشيباني ، ولما  
حان زفافها إليه خلت بها أمها أمانة بنت الحارث ، فأوصتها وصية ، تبين فيها أسس  
الحياة الزوجية السعيدة ، وما يجب عليها لزوجها فقالت :  
أي بنيت : إن الرصية لو تركت لفضل أدب لترك ذلك لك ، ولكنها تذكرة  
للغافل ، ومعمونة للعاقل .

ولو أن امرأة استفتت عن الزوج لفتى أبوها ، وشدة حاجتها إليها - كنت أغنى  
الناس عنه ، ولكن النساء للرجال خلقن ، ولهن خلق الرجال .  
أي بنيت : إنك فارقت الجو الذي منه خرجت ، وخلقت العن الذي فيه درجت  
إلى وكر لم تعرفيه ، وقرين لم تأليفه ، فأصبح عليك رقيباً ومليكاً ، فكوني له أمة<sup>(٢)</sup>  
يكن لك عبداً وشيكاً .  
واحفظي له خصالاً عشرين ، يكن لك ذخراً .

أما الأولى والثانية : فالحشوع له بالقناعة ، وحسن السمع له والطاعة .  
وأما الثالثة والرابعة : فالتفقد لمواضع عينه وأنفه ، فلا تقع عينه منك على قببح ،  
ولا يشم منك إلا أطيب ريح .  
وأما الخامسة والسادسة : فالتفقد لوقت منامه وطعامه . فإن تواتر الجوع ملهية ،  
وتفويض النوم مقضية .

وأما السابعة والثامنة : فالاحتباس بماله والإرعاء<sup>(٣)</sup> على حشمه<sup>(٤)</sup> وعياله ، وملاك<sup>(٥)</sup>  
الأمر في المال حسن التقدير ، وفي العيال حسن التدبير .  
وأما التاسعة والعاشرة : فلا تعصين له أمراً ، ولا تفشين له سراً ، فإنك إن خالفت  
أمره أوخرت صدره ، وإن أفسدت سره لم تأمني غدره .  
ثم إليك والفرح بين يديه إن كان سهماً ، والكآبة بين يديه إن كان فرحاً .

---

(١) الإرعاء : الرعاية . (٢) حشمه : خدمه . (٣) ملاك : عماد .



## الوليمة

### ١ - تعريفها :

الوليمة مأخوذة من الولم ، وهو الجمع ، لأن الزوجين يحتتمان ، وهي الطعام في العرس خاصة .

وفي القاموس : الوليمة طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها . وأولم - صنعها .

### ٢ - حكمها :

ذهب الجمهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة .

١ - لقول الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف :

« أولم ، ولو بشاة » .

٢ - وعن أنس قال :

« ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ، ما أولم على زينب : أولم بشاة » .

رواه البخاري ومسلم .

٣ - وعن يريدة قال : لما خطب علي فاطمة قال رسول الله ﷺ :

« إنه لا بد للعرس من وليمة » .

رواه أحمد بسند لا بأس به كما قال الحافظ .

٤ - قال أنس : « ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه ، ما أولم على زينب ،

وجعل يبعثني فأدعوه للناس ، فأطعمهم خبزاً ، ولحماً ، حتى شبعوا » .

٥ - وروى البخاري أنه ﷺ :

« أولم على بعض نسائه بمدين من شعر » .

وهذا الاختلاف ليس مرجعه تفضيل بعض نسائه على بعض ، وإنما سببه اختلاف

حالي المسر واليسر .

### ٣ - وقتها :

وقت الوليمة عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه . وهذا أمر يتوسع فيه

حسب العرف والعادة . وعند البخاري أنه ﷺ دعا القوم بعد الدخول بزینب .

#### ٤ - إجابة الداعي :

إجابة الداعي إلى وليمة العرس واجبة على من دُعي إليها ، لما فيها من إظهار الاهتمام به ، وإدخال السرور عليه ، وتطبيب نفسه :

١ - عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال :

« إذا دُعي أحدكم إلى وليمة فليأتها » .

٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

« ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله » .

٣ - وعنه أنه ﷺ قال :

« لو دُعيتم إلى كراع لأجبت ، ولو أهدني إلى ذراع لقبلت » .

روى هذه الأحاديث البخاري .

فإذا كانت الدعوة عامة غير معينة لشخص أو جماعة لم تجب الإجابة ، ولم تستحب .

مثل أن يقول الداعي : أيها الناس أجيئوا إلى الوليمة دون تعيين ، أو ادع من لقيت .

كما فعل النبي ﷺ :

« قال أنس : تزوج النبي ﷺ فدخل بأهله ، فصنعت أمي أم سلم حيناً<sup>(١)</sup> ، فجعلته

في تور<sup>(٢)</sup> ، فقالت : يا أخي اذهب به إلى رسول الله ﷺ فذهب به ، فقال : ضعه .

ثم قال : ادع فلاناً ، وفلاناً ، ومن لقيت ، فدعوت من سمى ، ومن لقيت » .

رواه مسلم .

وقيل : إن إجابة الداعي فرض كفاية .

وقيل : إنها مستحبة .. والأول أظهر ؛ لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب ...

هذا بالنسبة لوليمة العرس .

أما الإجابة إلى وليمة النكاح - فهي مستحبة واجبة عند جمهور العلماء .

وذهب بعض الشافعية إلى وجوب الإجابة مطلقاً ، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور

الصحابية والتابعين ؛ لأن في الأحاديث ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة سواء أكانت دعوة

زواج ، أم غيره .

#### ٥ - شروط وجوب إجابة الدعوة :

قال الحافظ في الفتح : إن شروط وجوبها ما يأتي :

---

(١) الخيس : تم يخلط بسمن وأقط : أي كشك . (٢) التور : إناه .

- ١ - أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً .
  - ٢ - وألا يختص الأغنياء دون الفقراء .
  - ٣ - وألا يظهر قصد التودد لشخص لرغبة فيه ، أو لرغبة منه .
  - ٤ - وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح .
  - ٥ - وأن يختص باليوم الأول على المشهور .
  - ٦ - وألا يسبق ، فمن سبق تعينت الإجابة له ، دون الثاني .
  - ٧ - وألا يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر وغيره .
  - ٨ - وألا يكون له عذر .
- قال البهوتي : ومن كان له عذر ، أو كان الطريق بعيداً تلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف .

٦ - كراهة دعوة الأغنياء دون الفقراء :

يكره أن يدعى إلى الوليمة الأغنياء دون الفقراء .

فمن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« شر طعام الوليمة يُمنعها من يأتينا ويُدعى إليها من يابأها ، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » . رواه مسلم .

وروى البخاري أن أبا هريرة قال :

شر الطعام طعام الوليمة : يُدعى لها الأغنياء ، وتترك الفقراء .

## زواج غير المسلمين

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين : « إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا » .

إن أنكحة الكفار لم يمرض لها رسول الله ﷺ ، كيف وقعت ، وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح ، أم لم تصادفها فتبطل ؟

وإنما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج ، فإن كان من يجوز له المقام مع امرأته أقرها ، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك .

وإن لم يكن من يجوز له الاستمرار لم يقر عليه ، كما لو أسلم وتحت ذات رحم محرم ، أو أختان ، أو أكثر ، فهذا هو الأصل الذي أصطلته سنة رسول الله ﷺ وما خالفه فلا يلتفت إليه .<sup>(١)</sup>

(١) هذا خلاصة ما قاله ابن القيم .

الرجل يسلم وتحتة أختان ، يخير في إصساك إحداهما وترك الأخرى .  
 عن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : « أسلمت ، وعندي امرأتان أختان ، فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداهما » .  
 رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان .

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أربعاً متين :  
 عن ابن عمر قال : « أسلم غيلان الثقفي ، وتحتة عشر نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار متين أربعاً » .  
 أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والشافعي ، وابن حبان والحاكم وصححاه .

إسلام أحد الزوجين دون الآخر ،  
 إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام ، ثم أسلم الزوجان فإن كان العقد قد انمقد على من يصح العقد عليها في الإسلام ، فصحكه واضح فيما سبق .  
 فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر .  
 فإن الإسلام من المرأة انفسخ النكاح . وتجب عليها العدة ، فإن أسلم هو وهي في عدتها كان أحق بها ، لما ثبت أن عائكة ابنة الوليد بن المغيرة أسلمت قبل زوجها صفوان ابن أمية ، بنحو شهر ، ثم أسلم هو ، فأقره رسول الله ﷺ على نكاحه .  
 قال ابن شهاب ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى رسول الله ﷺ وزوجها كافر ، مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تقضي عدتها ، وإنه لم يبلغنا أن امرأة فرقَ بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها .  
 وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ولو طاللت المدة فيها على نكاحها الأول إذا اختاراً ذلك ما لم تتزوج .  
 وقد رد النبي ﷺ ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن كاحها الأول بعد سنتين ولم يعُدْ شيئاً<sup>(١)</sup> .  
 رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ليس بإسناده بأس وصححه الحاكم وهو من رواية ابن عباس .

(١) في بعض الروايات : لم يحدث صداقاً ، وفي بعضها : لم يحدث نكاحاً أي عقداً جديداً .

قال ابن القيم : « ولم يكن رسول الله ﷺ يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه ، بل متى أسلم الآخر . فالنكاح بحاله ما لم تتزوج ... هذه هي سنة الملوثة قال الشافعي : أسلم أبو سفيان بن حرب ببر الظهران ، وهي وادي خزاعة . وبخزاعة مسلمون قبيل الفتح في دار الإسلام ، ورجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيته وقالت : اقتلوا الشيخ الضال ، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة ، وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار إسلام ، وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة ، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقرا على النكاح إلا أن عدتها لم تنقض حتى أسلمت .

وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه ، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارها دار الإسلام ، وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن ، وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن ، وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة ، وهي دار الإسلام ، وشهد حنيناً ، وهو كافر ، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها .

وقد حفظ أهل العلم بالمغازي ، أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح . انتهى .

قال صاحب الروضة الندية بعدما نقل هذا الكلام : أقول : إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق . إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد ، فالحاصل أن المرأة المسلمة إن حاضرت بعد الإسلام ثم طهرت كان لها أن تتزوج بمن شاءت ، فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم .

وإن لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ، ولا يعتبر تجديد عقد ولا تراش .

هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس ، وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين ، فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر .

## الطلاق

### ١ - تعريفه :

الطلاق : مأخوذ من الإطلاق ، وهو الإرسال والترك .  
تقول : أطلقتُ الأسير ، إذا حلتَ قيده وأرسلته .  
وفي الشرع : حل رابطة الزواج ، وإنهاء العلاقة الزوجية .

### ٢ - كراهته :

إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الإسلام .  
وعقد الزواج إنما يعقد للدوام والتأبيد إلى أن تنتهي الحياة ؛ ليتسنى للزوجين أن  
يجمعا من البيت مهاداً بأويان إليه ، وينعمان في ظلاله الوارفة ؛ وليتمكنوا من تنشئة  
أولادهما تنشئة صالحة .

ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها .  
وليس أدل على قدسيتهما من أن الله سبحانه سمى المهد بين الزوج وزوجته بالمشاق  
الغليظ ، فقال :

« وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » .

وإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا موثقة مؤكدة ؛ فإنه لا ينبغي الإخلال بها ،  
ولا التهور من شأنها .

وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة ، ويضعف من شأنها ؛ فهو يفيض إلى  
الإسلام ؛ لفوات المتافع وذهاب مصالح كل من الزوجين .

فمن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال :

« أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق » .

وأي إنسان أراد أن يقصد ما بين الزوجين من علاقة ، فهو في نظر الإسلام خارج  
عنه ، وليس له شرف الإنتساب إليه .

يقول الرسول ﷺ :

---

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

(١) سورة النساء آية ٢١ .

« ليس منا من خيَّب<sup>(١)</sup> امرأة على زوجها<sup>(٢)</sup> » .

وقد يحدث أن بعض النسوة يحاول أن يستأثر بالزوج ويحمل حمل زوجته ؛ والإسلام ينهي عن ذلك أشد النهي . فمن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :  
« لا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتستفرغ صحتها<sup>(٣)</sup> ؛ ولتنكح ؛ فإنما لها ما قدر لها » .  
والزوجة التي تطلب الطلاق من غير سبب ولا مقتض ، حرام عليها راتحة الجنة .  
فمن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال :  
أيها امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس ؛ فحرام عليها راتحة الجنة<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - حكمه<sup>(٥)</sup> :

اختلفت آراء الفقهاء في حكم الطلاق ، والأصح من هذه الآراء ، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا الحاجة ، وهم الأحناف والحنابلة . واستدلوا بقول الرسول ﷺ :  
« لمن الله كل ذواق ، مطلق »  
ولأن في الطلاق كفوراً لنعمة الله ، فإن الزواج نعمة من نعمه ، وكفران النعمة حرام .  
فلا يحل إلا الضرورة .

ومن هذه الضرورة التي تبيحهُ أن يرتاب الرجل في سلوك زوجته ، أو أن يستقر في قلبه عدم اشتهاها ؛ فإن الله مقلبُ القلوب ، فإن لم تكن هناك حاجة تدعو إلى الطلاق يكون حينئذ محض كفران نعمة الله ، وسوء أدب من الزوج ، فيكون مكروهاً محظوراً .  
والحنابلة تفصيل حسن ، نجمله فيما يلي :  
فمنعهم قد يكون الطلاق واجباً ، وقد يكون محرماً ، وقد يكون مباحاً ، وقد يكون مندوباً إليه .

فأما الطلاق الواجب : فهو طلاق الحكّمين في الشقاق بين الزوجين ، إذ رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق .

وكذلك طلاق المولي بعد التبرص ، مدة أربعة أشهر لقول الله تعالى :  
« الَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَاتُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٦)</sup> .

(١) خيَّب : أفقد . (٢) رواه أبو داود والبيهقي .

(٣) أي لتخلي عصمة أختها من الزواج ولتعطى بزوجها . ولها أن تفرج زوجاً آخر .

(٤) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي . (٥) أي الوصف الشرعي له .

(٦) البقرة الآية ١٢٥ - ١٢٦ .

وأما الطلاق المحرم : فهو الطلاق من غير حاجة إليه ، وإنما كان حراماً ، لأنه ضرر بنفس الزوج ، وضرر بزوجه ، وإعدام للمصلحة الحاصلة لها من غير حاجة إليه . فكان حراماً ، مثل إتلاف المال ، ولقول الرسول ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » .

وفي رواية أخرى أن هذا النوع من الطلاق مكروه لقول النبي ﷺ : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

وفي لفظ : « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق »<sup>(١)</sup> وإنما يكون مبغوضاً من غير حاجة إليه - وقد سماه النبي ﷺ حلالاً - ولأنه مزيل للشكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها ، فيكون مكروهاً .

وأما الطلاق المباح : فلأنما يكون عند الحاجة إليه ، لسوء خلق المرأة ، وسوء عشرتها ، والتضرر بها ، من غير حصول القرض منها .

وأما المندوب إليه : فهو الطلاق الذي يكون عند تقييد المرأة في حقوق الله الواجبة عليها ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يمكن إجبارها عليها - أو تكون غير عفيفة .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه لا ينبغي له إمساكها ، وذلك لأن فيه نقصاً لدينه ، ولا يأمن إفسادها لقراه ، وإلحاقها به ولدأ ليس هو منه ، ولا بأس بالتضييق عليها في هذه الحال ، لتتقدي منه ، قال الله تعالى :

« وَلَا تَعْضَلُوهُمْ تَذْهَبُوا بَعْضُ مَا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِهَا حُشَّةٌ مُبَيَّنَةٌ »<sup>(٢)</sup> .

قال ابن قدامة : ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب .

قال : ومن المندوب إليه ، الطلاق في حال الشقاق . وفي الحال التي تخرج المرأة إلى الحاملة لتزيل عنها الضرر .

حكيته :

قال ابن سينا في كتاب الشفاء :

ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وألا يُسد ذلك من كل وجه ، لأن حسم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكيفية يقتضي وجوهاً من الضرر والخلل .

منها ، أن من الطبائع ما لا يألف بعض الطبائع ، فكلمة التجريد في الجمع بينها زاد

(١) روله ابو داود .

(٢) النساء الآية ١٩ : أي لا تمكروهم لتضييقوا عليهم .



الشر ، والنسب<sup>(١)</sup> ( أي الخلاف ) وتنفست المعاش .

ومنها أن من الناس من يُمتسَى ( أي يصاب ) بزوج غير كفه . ولا حَسَن المذاهب في العشرة ، أو يفيض تعافنه الطبيعية ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ، إذ الشهوة طبيعية ، ربما أدت ذلك إلى وجوه من الفساد ؛ وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل ، فإذا بُدِّلَا بزوجين آخرين تعاونتا فيه ، فيجب أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكنه يجب أن يكون مُشَدِّداً فيه .

#### الطلاق عند اليهود<sup>(٢)</sup> :

الذي دون في الشريعة عند اليهود وجرى عليه العمل ؟ أن الطلاق بباح بغير عذر ، كرجعة الرجل بالنزوح بأجل من امرأته ، ولكنه لا يحسن بدون عذر ، والأعذار عندهم قسبان :

- ١ - عيوب الخلقة ، ومنها : العمش<sup>٣</sup> ، والحوول ، والبخر<sup>٤</sup> ، والحدب<sup>٥</sup> ، والعرج<sup>٦</sup> ، والعقم .
- ٢ - وعيوب الأخلاق ! وذكروا منها : الوقاحة<sup>٧</sup> ، والثروة<sup>٨</sup> ، والوساخة<sup>٩</sup> ، والشكاسة<sup>١٠</sup> ، والعناد<sup>١١</sup> ، والإسراف<sup>١٢</sup> ، والنهمة<sup>١٣</sup> ، والبیطنة<sup>١٤</sup> ، وللتألق في الطعام<sup>١٥</sup> ، والفخفخة<sup>١٦</sup> . والزنا أقوى الأعذار عندهم ، فيكفي فيه الإشاعة<sup>١٧</sup> ، وإن لم تثبت ، إلا أن المسيح عليه السلام لم يقر منها إلا علة الزنا<sup>١٨</sup> ، وأما المرأة فليس لها أن تطلب الطلاق منها تكن عيوب زوجها ، ولو ثبت عليه الزنا ثبوتاً .

#### الطلاق في المذاهب المسيحية :

ترجع جميع المذاهب المسيحية التي تمنتقها أمم الغرب المسيحي إلى ثلاثة مذاهب :

- ١ - المذهب الكاثوليكي .
- ٢ - المذهب الأرثوذكسي .
- ٣ - المذهب البروتوسنتي .

فالْمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريماً باتاً ، ولا يبيح قصم الزواج لأي سبب مهما عظم شأنه ، وحتى الحياة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبرراً للطلاق ، وكل ما يبيحه في حالة الحياة الزوجية ، هو التفرقة الجسمية . بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه الفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر ، لأن ذلك يعتبر تمدداً للزوجات ، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بمحال .

(١) ٩٧ نداء للجنس الطيف .

وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقس على لسان المسيح إذ يقول: ... « ٨ » ويكون الإثنين جسداً واحداً ، إذن ليسا بعدُ اثنين ، بل جسد واحد ، ٩ فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان ،<sup>(١)</sup> والمذهبان المسيحيان الآخريان ، الأرثوذكسي والبروتستنتي ، يديحان الطلاق في بعض حالات معدودة ، من أهمها الخيانة الزوجية ، ولكنها يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك ، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تتبع الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى ، على لسان المسيح ، إذ يقول : « من طلق امرأته إلا لعة الزنا يجعلها تزني »<sup>(٢)</sup> .

وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس إذ يقول : « من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها ، وتزوجت بأخر تزني »<sup>(٣)</sup> .

### الطلاق في الجاهلية :

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها :  
 « كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا راجعها وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة ، أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني مني ، ولا أويك أبداً ، قالت : وكيف ذلك ؟ ... قال : أطلقك ، فكلمنا همت عدتك أن تنقضي راجعتك ، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة ، فأخبرتها ، فسكت حتى جاء النبي ﷺ ، فأخبرته ، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن :  
 « والطلاق مرتان . فإمساكٌ بمكرُوفٍ أو تَصْرِيحٌ بإحسانٍ »<sup>(٤)</sup> ...  
 قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً ، من كان طلق ، ومن لم يكن طلق .  
 رواه الترمذي .

### الطلاق من حق الرجل وحده<sup>(٥)</sup>

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده ، لأنه أحرص على بقاء الزوجية التي أنفق في سبيلها من المال ، ما يحتاج إلى إنفاق مثله ، أو أكثر منه ، إذا طلق وأراد عقد زواج آخر .

- 
- (١) مرقس إصحاح ١٠ آيتي ٨ و ٩ .  
 (٢) إنجيل متى ، الإصحاح الخامس ٣٢ - ٣٤ .  
 (٣) إنجيل مرقس ، الإصحاح العاشر ١١ .  
 (٤) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .  
 (٥) من كتاب نداء للجنس اللطيف ص ٩٨ .

وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر المهر، ومتمتع الطلاق، وأن ينفق عليها في مدة العدة .  
ولأنه بذلك، ويمتنع عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة، فلا يسارع  
إلى الطلاق لكل غَضَبَةٍ يقضبها، أو حيلة منها يشق عليه احتلالها، والمرأة أسرع منه  
غضباً، وأقل احتيلاً، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه، فهي أجدر  
بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية، لأدنى الأسباب، أو لما لا يُعد سبباً صحيحاً إن أعطي  
لها هذا الحق .

والدليل على صحة هذا التعليل الأخير، أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقاً  
للرجال والنساء على السواء كثر الطلاق عندهم، فصار أضعاف ما عند المسلمين .

### من يقع منه الطلاق

اتفق العلماء على أن الزوج، العاقل، البالغ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق، وأن  
طلاقه يقع .

فإذا كان مجنوناً، أو صبيّاً، أو مكراً، فإن طلاقه يعتبر لغواً لو صدر منه . لأن  
الطلاق تصرف من التصرفات التي لها آثارها وتناجها في حياة الزوجين، ولا بد من أن  
يكون المطلق كامل الأهلية، حتى تصح تصرفاته .

وإنما تكمل الأهلية بالمقل، والبلوغ، والاختيار، وفي هذا يروي أصحاب السنن،  
عن علي، كرم الله وجهه، عن النبي ﷺ، أنه قال :

« رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم<sup>(١)</sup>، وعن  
المجنون حتى يعقل » .

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال :

« كل طلاق جائز، إلا طلاق المغلوب على عقله » .

رواه الترمذي والبخاري موقوفاً .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما فيمن يكرهه اللصوص فيطلق - فليس بشيء،  
رواه البخاري .

والعلماء آراء مختلفة في المسائل الآتية نجملها فيما يلي :

١ - طلاق المكره . ٢ - طلاق السكران .

٣ - طلاق الهازل . ٤ - طلاق النضبان .

(١) يحتلم : يبلغ .

٥ - طلاق الغافل والساهي . ٦ - طلاق المدهوش .

١ - طلاق المكره :

المكره لا إرادة له ولا اختيار ، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف ، فإذا انتفيا انتفى التكليف واعتبر المكره غير مسؤول عن تصرفاته ، لأنه ملوب الإرادة ، وهو في الواقع ينفذ إرادة المكره .

فمن أكرهه على النطق بكلمة الكفر لا يكفر بذلك .

لقول الله تعالى :

« إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقِيلَ لَهُ مَعْظَمُتُ الْإِيمَانِ » (١) .

ومن أكرهه على الإسلام لا يصبح مسلماً ، ومن أكرهه على الطلاق لا يقع طلاقه .

روي أن رسول الله ﷺ قال :

« رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

أخرجه ابن ماجه ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم وحسنه النووي .

وإلى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود من فقهاء الأمصار ، وبه قال عمر

ابن الخطاب ، وإبنيه عبدالله ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : طلاق المكره واقع ، ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه ، فضلاً

عن مخالفتهم لجمهور الصحابة .

٢ - طلاق السكران :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السكران يقع ، لأنه المتسبب بإدخال الفساد على عقله بإرادته .

وقال قوم أنه لغو لا عبرة له ، لأنه هو والمجنون سواء ، إذ أن كلا منهما فاقد العقل

الذي هو مناط التكليف ، ولأن الله سبحانه يقول :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » (٢) .

فجعل سبحانه قول السكران غير معتد به ، لأنه لا يعلم ما يقول .

وثبت عن عثمان أنه كان لا يرى طلاق السكران .

وزهد بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان في ذلك أحد من الصحابة .

(١) سورة النحل ، آية ١٠٦ .

(٢) سورة النساء ، آية ٤٣ .

وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحيد بن عبد الرحمن ، وربيعة ، والليث ابن سعد ، وعبد الله بن الحسين ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، والشافعي في أحد قوليهِ واختياره الزني من الشافعية وهو إحدى الروايات عن أحمد وهي التي استقر عليها مذهبهُ وهو مذهب أهل الظاهر كلهم ، واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو حسن الكرخي ، قال الشوكاني إن السكران الذي لا يعقل لا حكم لطلاقه لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته فليس لنا أن نجاوزها برأينا ، ونقول يقع طلاقه عقوبة له ، فيجمع له بين غرمين .

وقد جرى العمل أخيراً في المحاكم بهذا المذهب ، فقد جاء في المرسوم بقانون برقم ٢٥ / لسنة ١٩٣٩ في المادة الأولى منه :

( لا يقع طلاق السكران والمكره ) .

### ٣ - طلاق الفضبان :

والفضبان الذي لا يتصور ما يقول ولا يدري ما يصدر عنه ، لا يقع طلاقه لأنب مسلوب الإرادة . روى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وصححه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

« لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » .

وفسر الإغلاق بالفضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر بالجنون .

وقال ابن تيمية كما في زاد المعاد: حقيقة الإغلاق أن يُغلقَ على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به كأنه انطلق عليه قصده وإرادته . قال : ويدخل في ذلك طلاق المكره ، والجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، وكل ما لا قصد له ، ولا معرفة له بما قال ، والفضب على ثلاثة أقسام :

١ - ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع .

٢ - ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه .

٣ - أن يستعكم ويشدد به فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زاد فهذا محل نظر . وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه .

### ٤ - طلاق المأزول<sup>(١)</sup> والغضلى :

يرى جمهور الفقهاء أن طلاق المأزول يقع ، كما أن نكاحه يصح ، لما رواه أحمد ، وأبو

(١) المأزول: هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة، بل على وجه اللعب وتفيهض الجاد، مأخوذ من الجد.

داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« ثلاث جدهن جد ، وهزلن جد : النكاح والطلاق والرجعة » .

وهذا الحديث وإن كان في إسناده عبدالله بن حبيب ، وهو مختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى .

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق المأزول . منهم : الباقر ، والصادق ، والناصر . وهو قول في مذهب أحد ومالك ، إذ أن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالنطق بالسائي ، والعلم بمعناه ، وإرادة مقتضاه ، فإذا انتفت النية ، والقصد اعتبر اليمين لنوعاً ، لقول الله تعالى :

« وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ »<sup>(١)</sup> .

وإنما العزم ما عزم العازم على فعله ، ويقتضي ذلك إرادة جازمة بفعل المعزوم عليه ، أو تركه . ويقول الرسول ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والمأزول لا عزم له ولا نية .

وروى البخاري عن ابن عباس :

« إِنَّمَا الطَّلَاقُ عَنْ وَطَرٍ »<sup>(٢)</sup> .

أما طلاق الخطيء ، وهو من أراد التكلم بغير الطلاق فسبق لسانه إليه ، فقد رأى فقهاء الأحناف : أنه يعامل به قضاء ، وأما ديانة فيما بينه وبين ربه فلا يقع عليه طلاقه وزوجته حلال له .

#### ٥ - طلاق الغافل والساهي :

ومثل الخطيء ، والمأزول ، الغافل ، والساهي ، والفرق بين الخطيء والمأزول ، أن طلاق المأزول يقع قضاء وديانة ، عند من يرى ذلك ، وطلاق الخطيء يقع قضاء فقط ، وذلك أن الطلاق ليس محل للزل ولا للعب .

#### ٦ - طلاق المدهوش :

المدهوش الذي لا يدري ما يقول ، بسبب صدمة أصابته فأذهبت عقله وأطاحت

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢ .

(٢) قال الحافظ : أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنثر . وقال ابن القيم : أي عن غرض من المطلق في وقوعه . رسالة الطلاق ، ص ٥٤ .

بتفكيره ، لا يقع طلاقه ، كما لا يقع طلاق المجنون ، والمعتوه ، والمعمى عليه ، ومن اختل عقله لكبر أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

### من يقع عليها الطلاق

- ١ - إذا كانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حقيقة .
- ٢ - إذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، أو معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى ، لأن الزوجية في هاتين الحالتين تعتبر قائمة حكماً حتى تنتهي العدة ...
- ٣ - إذا كانت المرأة في العدة الحاصلة بالفرقة التي تعتبر طلاقاً ... كأن تكون الفرقة بسبب إباء الزوج الإسلام إذا أسلت زوجته ... أو كانت بسبب الإيلاء فإن الفرقة في هاتين الصورتين تعتبر طلاقاً عند الأحناف .
- ٤ - إذا كانت المرأة معتدة من فرقة ... اعتبرت فسخاً لم ينقض العقد من أساسه ولم يُزل الحل ... كالفرقة برودة الزوجة ، لأن الفسخ في هذه الحالة إنما كان طارئاً طرأ بمنع بقاء العقد بعد أن وقع صحيحاً ...

### من لا يقع عليها الطلاق

قلنا : إن الطلاق لا يقع على المرأة إلا إذا كانت محلاً له ... فإذا لم تكن محلاً له فلا يقع عليها الطلاق ... فالمعتدة من فسخ الزواج بسبب عدم الكفاءة أو لنقص المهر عن مهر المثل ، أو لخيار البaug ، أو لظهور فساد العقد بسبب فقد شرط من شروط صحته ، لا يقع عليها الطلاق ، لأن العقد في هذه الحالات قد نُقضَ من أصله ، فلم يبق له وجود في العدة ، فلو قال الرجل لامرأته : أنت طالق - وهي في هذه الحالة - فقله لغو لا يترتب عليه أي أثر ...

وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة قبل الدخول وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة ، لأن العلاقة الزوجية بينها قد انتهت ، وأصبحت أجنبية بمجرد صدور الطلاق ، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك ... لأنها ليست زوجته ولا معتدته .

فلو قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً : أنت طالق ... أنت طالق ... أنت طالق ، وقمت بالأولى فقط طليقة بائنة ، لأن الزوجية قائمة ... أما الثانية ، والثالثة ، فبها لغو لا يقع بها شيء ، لأنها صادقاتها وهي ليست زوجته

ولا معتدته ، حيث لا عدة لغير المدخول بها<sup>(١)</sup> .  
وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالمطلق زوجية سابقة . فلو قال لامرأة لم يسبق له الزواج بها : « أنت طالق يكون كلامه لغواً لا أثر له » ، وكذلك الحكم فيمن طلقت وانتهت عدتها ، لأنها بانتهاء العدة تصبح أجنبية عنه .  
ومثل ذلك الممتدة من طلاق ثلاث ، لأنها بعد الطلاق الثلاث تكون قد بانت منه بينونة كبرى ، فلا يكون للطلاق معنى ...

### الطلاق قبل الزواج

لا يقع الطلاق إذا علقه على التزوج بأجنبية ، كأن يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق ، لما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذرَ لابن آدمَ فيما لا يملك » ، ولا عتقَ له فيما لا يملك » ، ولا طلاقَ له فيما لا يملك » .  
قال الترمذي : حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .  
وروي ذلك عن علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، وابن عباس ، وجابر بن يزيد ، وغير واحد من فقهاء التابعين وبه يقول الشافعي :  
وقال أبو حنيفة ، في الطلاق المعلق : إنه يقع إذا حصل الشرط ، سواء عمم المطلق جميع النساء ، أم خصص :  
وقال مالك وأصحابه : إن عمم جميع النساء لم يلزمه ، وإن خصص لزمه .  
ومثال التعميم أن يقول : إن تزوجت أي امرأة فهي طالق .  
ومثال التخصيص : أن يقول : إن تزوجت فلانة - وذكر امرأة بعينها - فهي طالق .

### ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية ، سواء أكان ذلك باللفظ ، أم بالكتابة إلى الزوجة ، أم بالإشارة من الآخرس ، أو بإرسال رسول .

(١) وهذا ملغى أي خيفة ، والشافعي :

وقال مالك ١... إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، ثلاثاً . فهي نسق !  
« أي متتابعة وراء بعضها » فإنه يكون ثلاثة تشبيهاً لتكرار اللفظ بلفظه بالمد كأنه قال ١... « وأنت طالق ثلاثاً » وقال في بداية المجتهد ، فمن شبه تكرار اللفظ بلفظه بالمدد أعني بقوله « طالقتك ثلاثاً » قال :  
« يقع الطلاق ثلاثاً ومن رأى أنه باللفظة الراسدة قد بانت منه . قال « ولا يقع » وهذا بخلاف المدخول بها .



### الطلاق باللفظ :

واللفظ قد يكون صريحاً ، وقد يكون كناية ، فالصريح هو الذي يفهم من معنى الكلام عند التلقظ به ، مثل : أنت طالق ومطلقة ، وكل ما اشتق من لفظ الطلاق . وقال الشافعي رضي الله عنه : ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة : الطلاق ، والفراق ، والسراح ، وهي المذكورة في القرآن الكريم . وقال بعض أهل الظاهر : لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث ... لأن الشرع إنما ورد بهذه الألفاظ الثلاثة ... وهي عبادة ، ومن شروطها اللفظ فوجب الاختصار على اللفظ الشرعي الوارد فيها<sup>(١)</sup> .

### والكناية :

ما يحتمل الطلاق وغيره ، مثل : أنت بائن ، فهو يحتمل البينة<sup>(٢)</sup> عن الزواج ، كما يحتمل البينة عن الشر . ومثل : أمرك بيدك ، فإنها تحتمل تعليقها عصمتها ... كما تحتمل تأنيبها حرية التصرف .

ومثل : أنت علي حرام ، فهي تحتمل حرمة المتعة بها ، وتحتمل حرمة إبدائها ... والصريح : يقع به الطلاق من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه ، لظهور دلالاته ووضوح معناه .

ويشترط في وقوع الطلاق الصريح : أن يكون لفظه مضافاً إلى الزوجة كأن يقول : زوجتي طالق ، أو أنت طالق .

أما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية ، فلو قال الناطق بلفظ الصريح : لم أرد الطلاق ولم أقصده ، وإنما أردت معنى آخر ، لا يصدق قضاء ، ويقع طلاقه ولو قال ، الناطق بالكناية : لم أقر الطلاق ، بل نويت معنى آخر : يصدق قضاء ، ولا يقع طلاقه ، لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره ، والذي يعين المراد هو النية ، والقصد ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، لحديث عائشة رضي الله عنها ، عند البخاري وغيره .

« أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ، ودعا منها ، قالت أعوذ بالله منك ، فقال لها : « عذرتِ بعظيم ، الشحني بأهلك » .

وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك لما قيل له : « رسول الله ﷺ ، بأمرك أن تعتزل امرأتك » ، فقال : أطلقها أم ماذا أفعل ؟ قال : بل اعترها . فلا تقربنّها ، فقال لامراته : الحق بأهلك » .

(١) بداية المجتهد ، ج ٢ ص ٧٠ ... (٢) إذ أن البينة معناها البعد والمفارقة .

فأفاد الحديثان، أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد، ولا تكون طلاقاً مع عدمه .  
وقد جرى عليه العمل الآن :

حيث جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الرابعة منه :  
« كذايات الطلاق : وهي ما تحتل الطلاق أو غيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية » .  
أما مذهب الأحناف : فإنه يرى أن كذايات الطلاق يقع بها الطلاق بالنية ، وأنه يقع بها أيضاً الطلاق بدلالة الحال .  
ولم يأخذ القانون ، بمذهب الأحناف في الاكتفاء بدلالة الحال ، بل اشترط أن ينوي المطلق بالكناية الطلاق .

### هل تحريم المرأة يقع طلاقاً

إذا حرم الرجل امرأته ، فإما أن يريد بالتحريم تحريم العين ، أو يريد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ ، بل قصد التسريح :  
ففي الحالة الأولى ، لا يقع الطلاق ، لما أخرجه الترمذي عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : « ألقى رسول الله ﷺ من نسائه ، فجعل الحرام<sup>(١)</sup> حلالاً ... وجعل في اليدين كفارة » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، قال :  
« إذا حرم الرجل امرأته ، فهي عین يكفرها ... ثم قال :  
« لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » .  
وأخرج النسائي عنه :  
« أنه أتاه رجل فقال : إني جعلت امرأتي علي حراماً .  
فقال : كذبت ، ليست عليك بحرام ، ثم تلا هذه الآية :  
« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ . تَبَيَّنَ لِي مَرَضُكَ أَزْوَاجَكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ... »<sup>(٢)</sup> .  
« عليك أغلظ الكفارة : عتق رقبة » .  
وفي الحالة الثانية : يقع الطلاق ، لأن لفظ التحريم كتابة كساثر الكنايات .

(١) جمل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه .

(٢) هذه الآية مصرحة بأن التحريم عين .

## الحلف بأيمان المسلمين

من حلف بأيمان المسلمين ثم حنت ، فإنه يلزمه كفارة يمين عند الشافعية ، ولا يلزمه طلاق ولا غيره .

ولم يرد عن مالك فيه شيء وإنما الخلاف فيه للتأخيرين من المالكية فقبيل : يلزمه الاستغفار فقط ، والمشهور المفتى به عندهم : أنه يلزمه كل ما اعتيد الحلف به من المسلمين . وقد جرى العرف في مصر أن يكون الحلف الممتد بالله وبالطلاق ، وعليه فيلزم من حلف بأيمان المسلمين ثم حنت كفارة يمين وبت من يملك عصمتها ولا يلزمه مشي إلى مكة ولا صيام ، كما كان في المصور الأولى لعدم من يحلف بذلك الآن ، وقال الأبهري : يلزمه الاستغفار فقط ، وقيل : يلزمه كفارة يمين كما يرى الشافعية .

وهذا الخلاف عند المالكية إذا لم ينو طلاقاً ، فإن نوى طلاقاً وحنت لزمه اليمين عندهم . ونحن نرى ترجيح رأي الأبهري وأن من حلف بذلك لا يلزمه إلا أن يستغفر الله .

## الطلاق بالكتابة

والكتابة يقع بها الطلاق ، ولو كان الكاتب قادراً على النطق ، فكما أن الزوج أنت يطلق زوجته باللفظ ، فهـ أن يكتب إليها الطلاق .

واشترط الفقهاء : أن تكون الكتابة مُسْتَبَيِّنَةً مَرْسُومَةً .

ومعنى كونها مستبينة : أي بيّنة واضحة بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها .

ومعنى كونها مرسومة : أي مكتوبة بعنوان الزوجة بأن يكتب إليها : يا فلانة ، أنت طالق ، فإذا لم يوجه الكتابة إليها بأن كتب على ورقة : أنت طالق ، أو زوجتي طالق ، فلا يقع الطلاق إلا بالنية ، لاحتمال أنه كتب هذه العبارة من غير أن يقصد إلى الطلاق ، وإنما كتبها لتحسين خطه مثلاً .

## إشارة الآخرس

الإشارة بالنسبة للآخرس أداة تفهم ، ولذا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق إذا أشار

إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية .

واشترط بعض الفقهاء ألا يكون عارفاً بالكتابة ولا قادراً عليها . فإذا كانت عارفاً بالكتابة وقادراً عليها ، فلا تكفي الإشارة ، لأن الكتابة أدل على المقصود ، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة المجز عنها .

## إرسال رسول

ويصح الطلاق بإرسال رسول ليبلغ الزوجة الغائبة بأنها مطلقة ، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق ، ويعضي طلاق .

## الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد ، لأن الطلاق من حقوق الرجل <sup>(١)</sup> ولا يحتاج إلى بينة كي يباشر حقه ، ولم يرد عن النبي ﷺ ، ولا عن الصحابة ، ما يدل على مشروعية الإشهاد .

وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية فقالوا : إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق ، واستدلوا بقول الله سبحانه في سورة الطلاق :

« وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِّنكُمْ » وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ .

فذكر الطبرسي : أن الظاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق ، وأنه مروى عن أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين ، وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق <sup>(٢)</sup> :

من نصب إلى وجوب الاشهاد على الطلاق وعدم وقوعه بدون بينة .

ومن ذهب إلى وجوب الإشهاد واشترطه لصحته من الصحابة : أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وعمران بن حصين رضي الله عنهما ، ومن التابعين : الإمام محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، وبنوهم أئمة آل البيت رضوان الله عليهم ، وكذلك عطاء ، وابن جريج ، وابن سيرين رحمهم الله « ففي جواهر الكلام » عن علي رضي الله عنه ، أنه قال لمن سأل عن طلاق :

(١) الطلاق من حقوق الزوج . وقد جمع الله بيده ولم يجعل الله لغيره حقاً فيه . قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَهَّمُ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ » .

وقال : « إِذَا طَلَقْتِ النِّسَاءَ فَبَلِّغِي أَهْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارُقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ » . قال ابن القيم : فجعل الطلاق لمن تكلم لأن له الإنساف وهو الرحمة .

وعن ابن عباس قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله : سيدي زوجني أمته ، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها ، قال : فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ : مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَزُوجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهَا : إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالنَّاسِ » - رواه ابن ماجه . وقد تقدمت حكمة ذلك .

(٢) تفسير الألوسي ، سورة الطلاق ، وراجع أصل الشيعة .

« أشهدت رجلين عدلين كما أمر الله عز وجل ...؟ قال : لا ، قال إنذهب قلبك بطلاقك » .

وروى أبو داود في سننه عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال :  
« طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ، ولا تعد .  
وقد تقرر في الأصول : أن قول الصحابي : من السنة كذا في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ على الصحيح ، لأن مطلق ذلك إنما يتصرف بظاهره إلى من يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله ﷺ ، ولأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة والمادة كما بسط في موضعه :  
وأخرج الحافظ السيوطي في الدر المنثور في تفسير آية :

« فَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ أُمَّةً مَكَانَهُ يَوْمَ يُعْرَفُ أَوْ فَارَقَهُ يَوْمَ يُعْرَفُ ، وَأُشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ ... » الآية .

وعن عبد الرزاق عن ابن سيرين أن رجلاً سأل عمران ابن حصين ، عن رجل طلق ولم يشهد . قال : بشأ صنع ، طلق لبدعة ، وراجع لغير سنة ، فليشهد على طلاقه وعلى مراجعته ، وليستغفر الله .

فإنكار ذلك من عمران ، رضي الله عنه ، والتهويل فيه وأمره بالاستغفار لعدله إياه معصية ، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده ، رضي الله عنه كما هو ظاهر .

وفي كتاب « الوسائل » عن الإمام أبي جعفر الباقر ، عليه رضوان الله ، قال : الطلاق الذي أمر الله عز وجل ، به في كتابه ، والذي سن رسول الله ﷺ ، أن يَخْلِيَّ الرجل عن المرأة ، إذا حاضت وطهرت من حيضها ، أشهد رجلين عدلين على تطبيقه ، وهي طاهر من غير جماع ، وهو أحق برجعته ما لم تنقض ثلاثة قروء ، وكل طلاق ما خلا هذا فباطل ، ليس بطلاق .

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه :

« من طلق بغير شهود فليس بشيء » .

قال السيد المرتضى في كتاب « الانتصار » : حجة الإمامية في القول بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ، ومتى فقد لم يقع الطلاق . لقوله تعالى :  
« ... وَأُشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ ... » .

فأمر تعالى بالإشهاد ، وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضي الوجوب ، وحمل ما ظاهره الوجوب على الاستعجاب خروج عن عرف الشرع بلا دليل .

وأخرج السيوطي في « الدر المنثور » عن عبد الرزاق وعبد بن حميد عن عطاء ، قال :  
« النكاح بالشهود ، والطلاق بالشهود ، والمراجعة بالشهود » .  
وروى الإمام ابن كثير في تفسيره عن ابن جريج : أن عطاء كان يقول في قوله تعالى :  
« وأشهدوا ذوي عدلٍ منكم » .  
قال : لا يجوز في نكاح ولا طلاق ولا إرجاع إلا شاهدا عدلٍ ، كما قال الله عز وجل ،  
إلا من عذر .  
فقوله : لا يجوز ، صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده ، رضي الله عنه ،  
لمساواته له بالنكاح ، ومعلوم ما اشترط فيه من البينة .  
إذا تبين لك ، أن وجوب الإشهاد على الطلاق ، هو مذهب هؤلاء الصحابة والتابعين  
المذكورين ، تعلم أن دعوى الإجماع على ندبه المأثورة في بعض كتب الفقه ، مراد بها  
الإجماع الذهبي لا الإجماع الأصولي الذي حده - كما في « المستصفى » - اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم  
خاصة على أمر من الأمور الدينية ، لانتقاضه ، بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين ،  
ومن بعدهم من المجتهدين .  
وتبين بما نقلناه قبل عن السيوطي وابن كثير : أن وجوب الإشهاد لم ينفرد به علماء  
آل البيت عليهم السلام ، كما نقله السيد مرتضى في كتاب « الانتصار » . بل هو مذهب  
عطاء وابن سيرين ، وابن جريج ، كما أسلفنا .

### التنجز والتعليق

صفة الطلاق : إما أن تكون منجزة ، وإما أن تكون معلقة ، وإما أن تكون  
مضافة إلى مستقبل .  
فالتنجز : هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط ، ولا مضافة إلى زمن مستقبل ،  
بل قصَدَ بها من أصدرها وقوع الطلاق في الحال ، كأن يقول الزوج لزوجته : أنت  
طالق ...  
وحكم هذا الطلاق ، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله ، وصادف محلاً له .  
وأما التعليق : وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقاً على شرط ، مثل أن  
يقول الزوج لزوجته : إن ذهبت إلى مكان كذا ، فأنت طالق ...  
ويشترط في صحة التعليق ، ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط :  
١ - أن يكون على أمر معدوم ، ويمكن أن يوجد بمد ، فإن كان على أمر موجود

فعلا ، حين صدور الصيغة مثل أن يقول : إن طلع النهار فأنت طالق ، والواقع أن النهار قد طلع فعلا - كان ذلك تنجيذاً وإن جاء في صورة التعليق .  
فإن كان تعليقا على أمر مستحيل كان لغوا ، مثل إن دخل الجمل في سم الحيساط فأنت طالق .

- ٢ - أن تكون المرأة حين صدور العقد عالا للطلاق بأن تكون في عصمت .
- ٣ - أن تكون كذلك حين حصول المعلق عليه .

#### والتعليق قسمان :

القسم الأول : يقصد به ما يقصد من القسم للحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر ، ويسمى التعليق القسمي ، مثل أن يقول لزوجته : إن خرجت فأنت طالق ، مريداً بذلك منها من الخروج إذا خرجت ، لإيقاع الطلاق .

القسم الثاني : ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط . ويسمى التعليق الشرطي ، مثل أن يقول لزوجته :

« إن أبرأني من مؤخر صداقك فأنت طالق » .

وهذا التعليق بنوعيه واقع عند جمهور العلماء .

ويرى ابن حزم أنه غير واقع .

وفصل ابن تيمية وابن القيم ، فقالا : إن الطلاق المعلق الذي فيه معنى اليمين غير واقع . وتجب فيه كفارة اليمين إذا حصل المحلوف عليه . وهي إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

وقالا في الطلاق الشرطي : إنه واقع عند حصول المعلق عليه .

قال ابن تيمية : والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع :

الأول : صيغة التنجيز والإرسال ، كقوله : أنت طالق فهذا يقع به الطلاق ، وليس بحلف ، ولا كفارة فيه اتفاقاً .

الثاني : صيغة تعليق ، كقوله : الطلاق يلزمي لأفعلن كذا ، فهذا بين باتفاق أهل اللغة ، واتفاق طوائف العلماء . واتفاق العامة .

الثالث : صيغة تعليق كقوله : إن فعلت كذا فأمرأتي طالق ، فهذا إن قصد به اليمين ، وهو يكره وقوع الطلاق كما يكره الانتقال عن دينه فهو يمين ، حكمه حكم الأول ، الذي هو صيغة القسم باتفاق الفقهاء .

وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفاً ، كقوله : إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق ، وإذا زنت فأنت طالق ، وقصد إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة ، لا مجرد الخلف عليها ، فهذا ليس بيمين ، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء فيما علمناه ، بل يقع به الطلاق ، إذا وجد الشرط .

وأما ما يقصد به الحض ، أو المنع ، أو التصديق ، أو التكذيب ، بالزمانة عند المخالفة ما يكره وقوعه ، سواء كان بصيغة القسم ، أو الجزاء ، فهو يمين عند جميع الحلق من العرب وغيرهم .

وإن كان يميناً فليس اليمين إلا حكيان : إما أن تكون منعقدة فتكفر ، وإما أن لا تكون منعقدة كالخلف بالمخلوقات فلا تكفر ، وأما أن تكون يميناً منعقدة بحترمة غير مكفّرة ، فهذا حكم ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ﷺ ، ولا يقوم عليه دليل .

ما عليه العمل الآن :

وما جرى عليه العمل الآن في الطلاق المعلق هو ما تضمنته المادة الثامنة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها :

« لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة :

« إن المشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق برأي بعض علماء الحنفية والمالكية والشافعية ، وإنه أخذ في إلغاء المعلق الذي في معنى اليمين برأي علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه وشريح القاضي ، وداود الظاهري وأصحابه » .

وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل :

فهي ما اقترنت بزمن ، بقصد وقوع الطلاق فيه ، متى جاء ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق غداً ، أو إلى رأس السنة ، فإن الطلاق يقع في الأند أو عند رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف ' ' إلى .

وإذا قال لزوجته أنت طالق إلى سنة .

قال أبو حنيفة ومالك : تطلق في الحال .

وقال الشافعي ، وأحمد : لا يقع الطلاق حتى تنسلخ السنة .

وقال ابن حزم :

من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق . أو ذكر وقتاً ما فلا تكون طالفاً بذلك . لا الآن . ولا إذا جاء رأس الشهر .



برهان ذلك : أنه لم يأت قرآن ولا سنة بتوقع الطلاق بذلك ، وقد علنا الله الطلاق على المدخول بها ، وفي غير المدخول بها ، وليس هذا قيا علنا .  
 « وَمَنْ يَتَمَدَّدْ حَدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » .  
 وأيضاً فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه ، فمن الحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه .

## الطلاق السني والبدعي

ينقسم الطلاق إلى طلاق سني ، وطلاق بدعي .

### طلاق السنة :

فطلاق السنة : هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع ، وهو أن يطلق الزوج المدخول بها طلاقاً واحدة ، في طهر لم يمسها فيه ؛ لقول الله تعالى :  
 « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ... »  
 أي أن الطلاق المشروع يكون مرة يعقبها رجعة ، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة كذلك ، ثم إن المطلق بعد ذلك له الخيار ، بين أن يمسكها بمعروف ، أو يفارقها بإحسان .  
 ويقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » .  
 أي إذا أردتم تطليق النساء - فطلقوهن مستقبلاً العدة ، وإنما تستقبل المطلقة العدة إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض ، أو نفاس ، وقبل أن يمساها .  
 وحكمة ذلك أن المرأة إذا طُلِّقَتْ وهي حائض لم تكن في هذا الوقت مستقبلة العدة ، فتطول عليها العدة . لأن بقية الحيض لا يحسب منها وفيه إضرار بها .  
 وإن طُلِّقَتْ في طهر ممساها فيه ، فإنها لا تعرف هل حملت أو لم تَحْمِلْ ، فلا تدري بيمين تَحْمِلُهُ ، أَتَعْتَدُ بِالْإِقْرَاءِ أَمْ بِرُضْعِ الْحَمَلِ ؟  
 وعن نافع عن عبد الله بن عمر ، رضي الله عنه : « أنه طلق امرأته وهي حائض ، على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ ، عن ذلك ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« مُرَّةٌ فَكَلْبُرُاجِعَهَا ، ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس » ، فتلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء .

وفي رواية : « أن ابن عمر رضي الله عنه ، طلق امرأة له ، وهي حائض ، تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال :

« مره فليراجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » .  
أخرجه النسائي ومسلم وابن ماجه وأبو داود .

وظاهر هذه الرواية أن الطلاق في الطهر الذي يعقب الحيضة التي وقع فيها الطلاق يكون طلاق سنة ، لا بدعة .

وهذا مذهب أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أحمد ، وأحد الوجهين عن الشافعي ، واستدلوا بظاهر الحديث وبأن المنع إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم ، فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار .

ولكن الرواية الأولى التي فيها « ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر » متضمنة لزيادة يجب العمل بها ، قال صاحب الروضة الندية . وهي أيضاً في الصحيحين ، فكانت أرجح من وجهين .

وهذا مذهب أحمد في إحدى الروایتين عنه . والشافعي في الوجه الآخر ، وأبو يوسف ومحمد .

#### الطلاق البدعي :

أما الطلاق البدعي ، فهو الطلاق المخالف للمشروع : كان يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة ، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد ، كان يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . أو يطلقها في حيض أو نفاس ، أو في طهر جامعها فيه . وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام ، وأن فاعله آثم . وذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع ، واستدلوا بالأدلة التالية :

١ - أن الطلاق البدعي ، مندرج تحت الآيات العامة .

٢ - تصريح ابن عمر رضي الله عنه ، لما طلق امرأته وهي حائض ، وأمر الرسول ﷺ بإرجعتها ، بأنها حسبت تلك الطلقة .

وذهب بعض العلماء<sup>(١)</sup> إلى أن الطلاق البدعي لا يقع<sup>(٢)</sup> ومنعوا اندراجه تحت العمومات ، لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به ، بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه . فقال : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِمَدَّتْهُنَّ » .

(١) منهم ابن علية ، من السلف . وابن تيمية وابن حزم وابن القيم .

(٢) هذا ملخص ما قاله صاحب الروضة الندية ج ٧ ص ٩٩ .

وقال عليه السلام لعمر رضي الله عنه : « مرء فليراجعها » وصح أنه غضب عندما بلغته ذلك ، وهو لا يفتض بما أحله الله .

وأما قول ابن عمر : أنها حبيت ، فلم يبين من الحاسب لها ، بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والنسائي : « أنه طلق امرأت وهي حائض فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يرها شيئاً . وإسناد هذه الرواية صحيح ، ولم يأت من تكلم عليها بباطل . وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا يمارضها قول ابن عمر رضي الله عنه . لأن الحجة في روايته لا في رأيه .

وأما الرواية بلفظ « مرء فليراجعها » ويعتمد بتطبيقه . فهذه نو صحت لكانت - حجة ظاهرة - ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في المهددي .

وقد روي في ذلك روايات في أسانيد مجاهيل وكذا يرون لا تثبت الحجة بشيء منها . والحاصل : أن الاتفاق كائن على أن الطلاق المخالف للطلاق السنة يقال له : طلاق بدعة . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم : « أن كل بدعة ضلالة » .

ولا خلاف أيضاً ، أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه ، وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر - وما خالف ما شرعه الله ورسوله ، فهو رد - لحديث عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو حديث متفق عليه .

فمن زعم أن هذه البدعة ، يلزم حكمها ، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره صلى الله عليه وسلم ، يقع من فاعله ومقتد به ، لا يقبل منه ذلك إلا بدليل .

من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع ؟

وذهب إلى هذا :

١ - عبد الله بن عمر .

٢ - سعيد بن المسيب .

٣ - طاووس : من أصحاب ابن عباس .

وبه قال خلاس بن عمر ، وأبو قلابة من التابعين ، وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أئمة الحنابلة وأئمة آل البيت . والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد ، واختاره ابن تيمية .

طلاق الحامل :

يحوز طلاق الحامل في أي وقت شاء .

لما أخرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ ، فقال :  
 « مره فليارجعها » ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » .  
 وإلى هذا ذهب العلماء . إلا أن الأحناف اختلفوا فيها .  
 فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ، يميل بين وقوع التطليقتين شهراً حتى يستوفى الطلقات الثلاث .  
 وقال محمد وزفر ، لا يقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حملها ، ثم يقع سائر التطليقات <sup>(١)</sup> .

**طلاق الآيسة ، والصغيرة ، والمنقطعة الحيض :**  
 طلاق هؤلاء إنما يكون للسنة إذا كان طلاقاً واحداً ، ولا يشترط له شرط آخر غير ذلك .

### عدد الطلقات

إذا دخل الزوج بزوجه ملك عليها ثلاث طلقات . واتفق العلماء على أنه يحرم على الزوج أن يطلقها ثلاثاً بلفظ واحد . أو بالفاظ متتابعة في طهر واحد . وعلموا ذلك بأنه إذا وقع الطلقات الثلاث ، فقد سد باب التلافي والتدارك عند الندم ، وعارض الشارع ، لأنه جعل الطلاق متعدداً لمعنى التدارك عند الندم ، وبضلاً عن ذلك ، فإن المطلق ثلاثاً قد أضر المرأة من حيث أبطل مَحَلَّتَيْهَا بطلاقه هذا .

وقد روى النسائي من حديث محمود بن لبيد قال :  
 « أخبرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث طلقات جميعاً . فقام غضبان . فقال : « أُبْلَعَبُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم ، حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ، أفلا أقتله » . . .

قال ابن القيم في إغاثة اللهفان : « فجمعه لاعتباً بكتاب الله » لكونه خسالف وجه الطلاق وأراد به غير ما أراد الله به ، فإنه تعالى أراد أن يطلق طلاقاً يملك فيه رد المرأة إذا شاء ، فطلق طلاقاً يريد به ألا يملك فيه ردها .  
 وأيضاً فإن إيقاع الثلاث دفعة يخالف لقول الله تعالى « الطلاقُ مرَّتان » .

والمرتان والمرات في لغة القرآن والسنة ، بل ولغة العرب ، بل ولغة سائر الأمم ، لما  
 (١) ص ٩٤ مختصر السنن جزء ثالث .

كان مرة بعد مرة . فإذا جمع المرتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى ، وما دل عليه كتابه . فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكماً ضد ما قصده الشارع ؟ ١ . هـ .

وإذا كانوا قد اتفقوا على الحرمة ، فإنهم اختلفوا فيما إذا أطلقها ثلاثاً بلفظ واحد . هل يقع أم لا ؟

وإذا كان يقع فهل يقع واحدة أم ثلاثاً ؟

فذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع<sup>(١)</sup> . ويرى بعضهم عدم وقوعه .

والذين رأوا وقوعه ، اختلفوا :

فقال بعضهم : إنه يقع ثلاثاً .

وقال بعضهم : يقع واحدة فقط .

وفرق بعضهم فقال : إن كانت المطلقة مدخولاً بها تقع الثلاث ، وإن لم تكن مدخولاً بها فواحدة !

استدل القائلون بأنه يقع ثلاثاً بالأدلة الآتية :

١ - قول الله تعالى :

« فَإِنْ طَلَّقَهَا ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » .

٢ - قول الله تعالى :

« وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ... » الآية .

٣ - وقول الله تعالى :

« لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ » .

فظواهر هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث . لأنها لم تفرق بين إيقاعه واحدة أو ثنتين ، أو ثلاثاً .

٤ - وقول الله تعالى :

« الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ » ، فالمسالك معروفة أو تسريح بإحسان ...

فظاهر هذه الآية جواز إطلاق الثلاث ، أو الثنتين ، دفعة أو مفرقة ، ووقوعه .

---

(١) وإذا قال للدخول بها : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق . فهي واحدة إن نوى التكرار أو لم ينو شيئاً ، وهي ثلاث إن نوى الثلاث وأن كل واحدة غير الأخرى ، وهذا عند من يرى أنه واقع . وتقدم الخلاف في ذلك .

٥ - حديث سهل بن سعد ، قال :  
 « لما لعن أخو بني عجلان امرأته ، قال : يا رسول الله ظفئها إن أمسكتها : هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي الطلاق » .  
 رواه أحمد .

٦ - وعن الحسن قال :  
 « حدثنا عبدالله بن عمر ، أنه طلق امرأته تطليقة ، وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند الفراقين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال يا ابن عمر : ما هكذا أمرك الله تعالى ! إنك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء . وقال : فأمرني رسول الله ﷺ ، فراجعتها . ثم قال إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك . فقلت يا رسول الله : أرايت لو طلقها ثلاثاً ، أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا ... كانت تبين منك » وتكون مصيبة » .  
 رواه الدارقطني .

٧ - وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عباد بن الصامت ، قال :  
 « طلق جدي امرأة له ألف تطليقة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك ، فقال له النبي : ما اتقى الله جدك ، أما ثلاث فله . وأما تسعمائة وسبع وتسعون فمدوا وظلم . إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له » .  
 وفي رواية : إن أباك لم يتق الله فيجعل له خرجاً . بانت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون ، إثم في عنقه .

٨ - وفي حديث ركانة :  
 أن النبي ﷺ استخلفه أنه ما أراد إلا واحدة . وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقع . وهذا مذهب جمهور التابيين وكثير من الصحابة ، وأئمة المذاهب الأربعة .  
 أما الذين قالوا بأنه يقع واحدة . فقد استدلوا بالأدلة الآتية :  
 أولاً : ما رواه مسلم .  
 أن أباً الصبيان قال لابن عباس :  
 « ألم تعلم أن الثلاث كانت مجعلة واحدة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وصدرنا من خلافة عمر ؟ قال : نعم » .  
 وروى عنه أيضاً قال :

كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر ، طلاق  
الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب :

إن الناس قد استجلبوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة<sup>(١)</sup> . فلو أمضيناه عليهم ؟  
فأمضاه عليهم .

أي أنهم كانوا يرقمون طلقة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات .

ثانياً : عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها قال :

« طلق ركاة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد . فحزرت عليها حزناً شديداً ... فسأله

رسول الله ﷺ : كيف طلقتها ؟ قال : ثلاثاً . فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم .

قال : فإنما تلك واحدة . فأرجعها إن شئت . فأرجعها » .

رواه أحمد وأبو داود .

وقال ابن تيمية ج ٣ ص ٢٢ فتاوى :

وليس في الأدلة الشرعية « الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، ما يوجب لزوم  
الثلاثة له ، ونكاحه ثابت بيقين ، وامرأته محرمة على الغير بيقين » ، وفي إلزامه بالثلاث  
إباحته للغير مع تحریمها عليه ، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ،  
ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ ، وخلفائه ، ولم ينقل قط أن امرأة  
أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل . بل لعن النبي ﷺ المحلل<sup>٢</sup>  
والمحلل له - إلى أن قال :

وبالجملة فما شرعه النبي ﷺ لأمته شرعاً لازماً ، لا يمكن تغييره ، فإنه لا يمكن نسخ  
بعد رسول الله . ا. هـ .

قد صح عنه ﷺ ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده ، وعهد أبي بكر ، رضي الله عنه ،  
وصدراً من خلافة عمر ، رضي الله عنه ، وغاية ما يقدر مع بعده أن الصحابة كانوا على  
ذلك ، ولم يبلغه ، وهذا وإن كان كالمستحيل ، فإنه يدل على أنهم كانوا يفتنون في حياته  
وحياة الصديق بذلك ، وقد أفتى هو ﷺ . فهذه فتواه ، وعمل أصحابه كأنه أخذ<sup>٣</sup>  
بإلده ، ولا معارض لذلك .

ورأى عمر رضي الله تعالى عنه ، أن يحمل الناس على إتفاذ الثلاث عقوبة وزجراً لهم  
— ثلاثاً برساوها جملة — وهذا اجتهد منه رضي الله عنه . غايته أن يكون سائفاً لصلحة  
رأى . ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله ﷺ ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد

(١) أناة : مهمة وبقية امتناع لانتظار الرجعة .

خليفته . فإذا ظهرت الحقائق . فليقل امرؤ ما شاء . وبالله التوفيق . ا . ه .  
وقال الشوكاني :

وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ، ورواية عن علي عليه السلام ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، وجابر ، وابن زيد ، والهادي ، والقاسم ، والباقر ، وأحمد ابن عيسى ، وعبدالله بن موسى بن عبدالله ، ورواية عن زيد بن علي .  
وإليه ذهب جماعة من المتأخرين . منهم : ابن تيمية ، وابن القيم ، وجماعة من المحققين ، وقد نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق عن محمد بن وضاح ، ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عيسى ، كعطاء ، وطاووس ، وعمر ، وابن دينار ، وحكاه ابن مغيث أيضاً في ذلك الكتاب عن علي رضي الله عنه ، وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر ا . ه .  
وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيراً في المحاكم .

فقد جاء في المادة ٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي :

« الطلاق المقترون بعدد - لفظاً ، أو إشارة - لا يقع واحدة »<sup>(١)</sup> .

أما حجة القائلين بعدم وقوع الطلاق مطلقاً .

أنه طلاق بدعي ، والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء ، ويعتبر لغواً .

وهذا المذهب يحكي عن بعض التابعين . وهو مروى عن ابن عليه ، وهشام بن الحكم ، وبه قال أبو عبيدة ، وبعض أهل الظاهر ، وهو مذهب الباقر ، والصادق ، والناصر ، وسائر من يقول بأن الطلاق البدعي لا يقع . لأن الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ متتابعة من جلته .

وأما الذين فرقوا بين المطلقة المدخول بها وغير المدخول بها ، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه .

### طلاق البتة

قال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في طلاق البتة ، فروى عن عمر بن الخطاب : أنه جعل البتة واحدة ، وروي عن علي : أنه جعلها ثلاثاً ،

---

(١) وجاء في المذكرة التفسيرية للشرع : ان الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة الحرص على سعادة الأسرة ، والأخذ بالناس عن مسألة الحلال التي صارت وصمة في جبين الشريعة المطهرة مع ان الدين يراء منها . فقد لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال والحلال له ، وكذلك الأخذ بهم من طرف الحيل التي يتفلسفها للنخلص من الطلاق الثلاث وما هي بتطبيق على أصول الدين .



وقال بعض أهل العلم : فيه نية الرجل . إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث . وإن نوى اثنين لم تكن إلا واحدة . وهو قول الثوري وأهل الكوفة . وقال مالك بن أنس : في البتة أن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطليقات ، وقال الشافعي : إن نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة . وإن نوى اثنين فثنتان . وإن نوى ثلاثاً فثلاث .

### الطلاق الرجعي والباطن

الطلاق إما رجعي وإما بائن ، والباطن إما أن يكون بائناً بينونة صغرى ، أو بينونة كبرى .  
ولكل أحكام تخصه نذكرها فيما يلي :

#### الطلاق الرجعي :

هو الطلاق الذي يرقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة ، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال ، ولم يكن مسبوقاً بطلقة أصلاً ، أو كان مسبوقاً بطلقة واحدة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق صريحاً أو كناية . فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجته دخولاً حقيقياً ، أو طلقها على مال ، أو كان الطلاق مكتملاً للثلاث ، كان الطلاق بائناً .

جاء في المادة (٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ :

« كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبيل الدخول . والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائناً في هذا القانون . والقانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ م . والطلاق الذي نص على أن يكون بائناً في هذين القانونين هو ما كان بسبب العيب في الزوج ، أو لقيته ، أو حبسه أو للضرر . والأصل في ذلك قول الله سبحانه :

« الطلاق مَرَّانَ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرِفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ »<sup>(١)</sup> .

أي أن الطلاق الذي شرعه الله يكون مرة بعد مرة . وأنه يجوز للزوج أن يمسك زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف ، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية ، والإمساك بالمعروف معناه مراجعتها ، وردها إلى التكاح ، ومعاشرتها بالحسن ، ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطلاق رجعياً ويقول الله سبحانه :

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

والمطلقاتُ يترصنَ بأنفسهنَّ ثلاثةَ قروءٍ . ولا يحلُّ لهنَّ أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهنَّ إن كنَّ يؤمننَّ باللهِ واليومِ الآخرِ ، ويمولتهنَّ أحقُّ برِّدمنٍ في ذلك إن أرادوا إصلاحاً<sup>(١)</sup> .

وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال لمرءٍ : «مرءٌ فليراجعها ... متفق عليه .  
أما استثناء الحالات الثلاث من الطلاق الرجعي فتثبت بالقرآن الكريم كما هو مبين فيما يلي:  
فالطلاق المكمل للثلاث يبين المرأة ويحرِّمها على الزوج ، لا يحلُّ له مراجعتها حتى تنكح زوجاً آخر ، نكاحاً لا يقصد به التحليل<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى :  
« فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » .

أي فإن طلقها الطلقة الثالثة بعد طلقتين فلا تحلُّ له من بعد الطلاق المكمل للثلاث حتى تزوج غيره زوجاً صحيحاً .

والطلاق قبل الدخول يُبينها كذلك . لأن المطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها . والمراجعة إنما تكون في العدة . وحيث انتفتت العدة انتفتت المراجعة . قال الله تعالى :  
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَيَمْسُوهُنَّ وَمُرَّسُوهُنَّ سَرَّاحاً جَبِيلاً »<sup>(٣)</sup> .  
والمطلقة قبل الدخول ، وبعد الخوة ، بائنة ووجوب العدة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل المراجعة .

والطلاق على مال من أجل أن تقتدي المرأة نفسها وتخلص من الزوج بائن ، لأنها أعطت المال نظير عوض ، وهو خلاص عصمتها ، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بائناً ، قال الله تعالى :

« فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقِهَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ »<sup>(٤)</sup> .

#### حكم الطلاق الرجعي :

الطلاق الرجعي لا يمنع الاستمتاع بالزوجة لأنه لا يرفع عقد الزواج ، ولا يزيل الملك ، ولا يؤثر في الحل .

فهو وإن انعقد سبباً للفرقة ، إلا أنه لا يترتب عليه أثره ما دامت المطلقة في العدة . وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة . فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، بانت

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ . أي أحق برِّدمنٍ أي أحق برِّجسمتهن .

(٢) انظر فصل التحليل في الجزء السادس .

(٣) الأحزاب . آية ٤٩ . (٤) البقرة . آية ٢٢٩ .

منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستمتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ما دامت العدة لم تنقض ونفقتها واجبة عليه ، ويلحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه .

ولا يحل بالطلاق الرجعي المولج من المهر لأحد الأجلين : الموت أو الطلاق . وإنما يحل مؤخر الصداق بانقضاء العدة .

والرجعة حق للزوج مدة العدة . وهو حق أثبتته الشارع له ، ولهذا لا يملك إسقاطه . فلو قال : لا رجعة لي كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها . يقول الله تعالى : « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك »<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت الرجعة حقاً فلا يشترط رضا الزوجة ولا عليها ، ولا تحتاج إلى ولي ، فجعل الحق للأزواج لقول الله : « وبعولتهن أحق بردهن » كما لا يشترط الإشهاد عليها . وإن كان ذلك مستحباً ، خشية إنكار الزوجة فيما بعد ، أنه راجعها ؛ لقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » .

وتصح المراجعة بالقول . مثل أن يقول : راجعتك وبالفعل ، مثل الجماع ، ودواعيه ، مثل القبلة ، والمباشرة بشهوة .

يرى الشافعي أن المراجعة لا تكون إلا بالقول الصريح القادر عليه ، ولا تصح بالوطء ودواعيه من القبلة ، والمباشرة بشهوة .

وحجة الشافعي ، أن الطلاق يزيل النكاح .

وقال ابن حزم رضي الله عنه :

فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ، ويعلمها بذلك ، قبل تمام عدتها . فإن راجع ولم يشهد . فليس مراجعاً لقول الله تعالى : « فإذا بكتن أجلهن فأمسكنهن » بمعروف أو فارقوهن بمعروف ، وأشهدوا ذوي عدل منكم »<sup>(٢)</sup> .

فروق عز وجل بين المراجعة ، والطلاق ، والأشهاد . فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض . وكان من طلق ولم يشهد بذوي عدل ، أو راجع ولم يشهد بذوي عدل ؛ متدياً لحدود الله تعالى .

وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » انتهى .

(١) أي أن أزواجهن أحق بإرجاعهن إل عصمتين في وقت التبرص وانتظار انقضاء العدة . والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء .  
(٢) سورة الطلاق ، آية ٢ .

وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي ، والطبراني ، عن عمران بن حصين : « أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها . فقال : طلقتَ لغير سنة . وراجعتَ لغير سنة ، أشهد على طلاقها ، وعلى رجعتها . ولا تعد . »

### حجة الشافعي أن الطلاق يزِيل النكاح :

قال الشوكاني : والظاهر ما ذهب إليه الأولون ، لأن العدة مدة خيار ، والاختيار يصح بالقول وبالفعل ، وأيضاً ظاهر قوله تعالى : « وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ » .

وقوله يُطَلِّقُ مره فليراجعها ، أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يخص قولاً من فعل ، ومن ادعى الاختصاص فطلبه الدليل <sup>(١)</sup> .

### ما يجوز للزوج أن يطْلَع عليه من المطلقة الرجعية .

قال أبو حنيفة : لا بأس أن تترين المطلقة الرجعية لزوجها وتطيب له وتتشفوف وتلبس الحلى وتبدي البنان والكحل ولا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله بقول أو حركة من تتنصع أو خفق نعل .

وقال الشافعي : هي محرمة على مطلقها تحريماً مطلقاً .

وقال مالك : لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها .

وحكى ابن القاسم أنه رجع عن إباحة الأكل معها .

### الطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات :

والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته .

فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان ، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلقة واحدة ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر ، بل لو تركت حتى انقضت عدتها من غير مراجعة وتزوجت زوجاً آخر ثم عادت إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق <sup>(٢)</sup> ، لما روي أن عمر رضي الله عنه سئل عن طلق امرأته طلقين وانقضت عدتها فتزوجت غيره وفارقها ثم تزوجها الأول ... فقال : هي عنده بما بقي من الطلاق ، وهذا مروى عن عليّ وزيد ومعاذ ، وعبدالله بن عمرو ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري رضي الله عنهم .

(١) نيل الأوطار ص ٢١٤ ج ٦ . (٢) تراجع مسألة المدمقيا يأتي ص ٨٨ .

### الطلاق البائن :

تقدم القول بأن الطلاق البائن هو الطلاق المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال ؛ قال ابن رشد في بداية المجتهد :

وأما الطلاق البائن فقد اتفقوا على أن البينة إنما توجد للطلاق من قبل عدم الدخول - ومن قبل عدد التطليقات - ومن قبل الموضع في الخلع ، على اختلاف فيما بينهم في الخلع . أم هو طلاق أم فسخ ؛ واتفقوا على أن العدد الذي يوجب البينة في طلاق الحر ثلاث تطليقات ، وإذا وقمن مفترقات لقوله تعالى . ( الطلاق مرتان : الآية ) . واختلفوا إذا وقعت الثلاث في اللفظ دون الفعل بكلمة واحدة<sup>(١)</sup> . اهـ .

ويرى ابن حزم : أن الطلاق للبائن : هو الطلاق المكمل للثلاث ، أو الطلاق قبل الدخول لا غير ، قال :

وما وجدنا ، قط ، في دين الإسلام عن الله تعالى ، ولا عن رسوله ﷺ طلاقاً بانئاً لا رجعة فيه إلا الثلاث مجموعة ، أو مفردة ، أو التي لم يطأها ، ولا مزيد ، وأما ما عدا ذلك فأراه لا حجة فيها . اهـ<sup>(٢)</sup> .

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن ما يلحق الطلاق البائن : الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه أو الضرر .

### أقسامه :

وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى : وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبائن بينونة كبرى : وهو المكمل للثلاث .

### حكم البائن بينونة صغرى :

الطلاق البائن بينونة صغرى يزيل قيد الزوجية بمجرد صدوره ، وإذا كان مزيلًا للرابطة الزوجية فإن المطلقة تصبح أجنبية عن زوجها . فلا يحل له الاستمتاع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويحل بالطلاق البائن موعده مؤخر الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين الموت أو الطلاق .

وللزواج أن يعيد المطلقة طلاقاً بانئاً بينونة صغرى إلى عصمتها بمقدد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجاً آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات ، فإذا كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصمتها ، وإذا كان طلقها طلقتين لا يملك عليها إلا طليقة واحدة .

(٢) المحل ج ١٠ ص ٢١٦ ص ٢٢٠

(١) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد .

حكم الطلاق البائن بينونة كبرى :

الطلاق البائن بينونة كبرى يزيل قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جميع أحكامه ، إلا أنه لا يحل للرجل أن يعبد من أبنائها بينونة كبرى إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر نكاحاً صحيحاً . ويدخل بها دون إرادة التحليل . يقول الله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » .

أي فإن طلقها الطلقة الثالثة ، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تزوج آخر .  
لقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاعه .

« لا . حتى تذوقي<sup>(١)</sup> عُسَيْتَهُ وَيَذوق عُسَيْتَكَ »<sup>(٢)</sup> .

مسألة الهدم :

من المتفق عليه أن المبانة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عدتها تعود إليه بجل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلاقات ، لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول . فإذا عادت بمقد جديد أنشأ هذا العقد حلاً جديداً .

أما المبانة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى فتعود إليه بجل جديد ويملك عليها ثلاث طلاقات . عند أبي حنيفة ، وأبو يوسف . وقال محمد<sup>(٣)</sup> تعود إليه بما بقي من عدد الطلاقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقاً رجعياً أو عقد عليها عقداً جديداً بعد أن بانث منه بينونة صغرى .

وسميت هذه المسألة بمسألة الهدم : أي هل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلاقات . كما يهدم الثلاث أو لا يهدم . ؟ !

### طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة الصريحة حكم طلاق المريض مرض الموت . إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته « تماضر » طلاقاً مكملاً للثلاث في مرضه الذي مات فيه ، فحكم له سيدنا عثمان ببراءتها منه ، وقال : « ما اتهمه » ، أي بأنه لم يتهمه بالفرار من حقها في الميراث ، ولكن أردت السنة .

(١) أي لا تعودي إلى زوجك الأول حتى يصيبك فتذوقي عُسَيْتَهُ أو يذوق عُسَيْتَكَ .

(٢) رواه البخاري ومسلم . (٣) ورأيه مرجوح في المذهب .

ولهذا ورد أن ابن عوف نفسه قال :

« ما طلقها ضرارا ولا فرارا » .

يعني أنه لا ينكر ميراثها منه .

وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته « أم البنين » بنت عيينة بن حصن الفزاري وهو محاصر في داره ، فلما قتل جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك . ففرض لها ميراثها منه . وقال :

« تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها ! » .

وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت فقالت الأحناف :

إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فمات من هذا المرض ورثته .. وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها . وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلاً أو قدّم ليقْتل في قصاص أو رجم ، إن مات في ذلك الوجه أو قتل .

وإن طلقها ثلاثاً بأمرها أو قال لها : اختاري ، فاختارت نفسها . أو اختلعت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه ، اهـ . والفرق بين صورتين : أت الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض وهو يشعر بأنه إنما طلقها لينمئها من حقها في الميراث فيعامل بقبض قصده ، ويثبت لها حقها الذي أراد أن ينمئها منه . ولهذا يطلق على هذا الطلاق طلاق الفار .

وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفرار ، لأنها هي التي أمرت بالطلاق أو اختارته ورضيته ، وكذلك الحكم فيمن كان محصوراً أو في صف القتال . فطلق امرأته طلاقاً بائناً ...

وقال أحمد وإبن أبي ليلي :

لها الميراث بعد انقضاء عدتها ما لم تتزوج بغيره .

وقال مالك والليث :

لها الميراث ، سواء أكانت في العدة أم لم تكن ، وسواء تزوجت أم لم تتزوج .

وقال الشافعي : لا ترث .

قال في بداية المجتهد ، وسبب الخلاف ، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع ، وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من الميراث . فمن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بسد الذرائع ولحق وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثاً .

وذلك أن هذه الطائفة تقول :

« إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه . لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع فالزوجة باقية بجميع أحكامها . لا بد لخصومهم من أحد الجوابين ، لأنه يصر أن يقال إن في الشرع نوعاً من الطلاق ، توجد له بعض أحكام الطلاق وبعض أحكام الزوجة . وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصح أو لا يصح ؛ لأن هذا يكون طلاقاً موقوف الحكم ، إلى أن يصح أو لا يصح ، وهذا كله مما يصر القول به في الشرع . ولكن إنسا أنس القائلون به : أنه فتوى عثمان وعلي حتى زعت المالكية أنه إجماع الصعابة .

ولا معنى لقولهم ، فإن الخلاف فيه عن أبي الزبير مشهور . وأما من رأى أنها تراث في العدة . فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجة ، وكأنه شبهها بالملقة الرجعية ، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة . وأما من اشترط في توريثها ما لم تتزوج ، فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا تراث من زوجين ، ولكون التهمة هي العلة عند الذين أوجبوا الميراث . قال : واختلفوا إذا طلبت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها ، فقال أبو حنيفة لا تراث أصلاً ...

وفرق الأوزاعي بين التملك والطلاق ، فقال : ليس لها الميراث في التملك ، ولها في الطلاق .

وسوى مالك في ذلك كله حتى قال : إن ماتت لا يرثها ، وعمره هو إن مات ، وهذا مخالف للأصول جد<sup>(١)</sup> . ا . هـ . قال ابن حزم :

« طلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق . مات من ذلك المرض أو لم يموت . فإن كان طلاق المريض ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ، أو قبل أن يطأها ، ماتت أو ماتت قبل تمام العدة ، أو بعدها ، أو كان طلاقاً رجعياً فلم يرجعها حتى ماتت أو ماتت بعد تمام العدة . فلا تراث في شيء من ذلك كله . ولا يرثها أصلاً ، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل ، والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف الناس فيه<sup>(٢)</sup> .

(١) بداية الجتهد ، ج ٢ ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) المحلى ، ص ٢٢٣ ج ١٠ .



## التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج ، فله أن يطلق زوجته بنفسه ، وله أن يفوضها في تطبيق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطبيق .  
وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعماله متى شاء ، وخالف في ذلك الظاهرية ، فقالوا : إنه لا يجوز للزوج أن يفوض لزوجته تطبيق نفسها ، أو يوكل غيره في تطبيقها .

قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقاً ، طلقت نفسها أو لم تطلق ، لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء .

### صيغ التفويض :

وصيغ التفويض هي :

١ - اختاري نفسك .

٢ - أمرك بيدك .

٣ - طلقي نفسك إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعددة لمجملها فيما يلي :

١ - اختاري نفسك :

ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق ، وفي ذلك يقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنْتُهَا فَقَمَلَيْتُمْ أَمْتَمَكُنَّ وَأَمْرٌ حَكِيمٌ سَرَّاحًا جَمِيلًا . وَإِن كُنْتُمْ تَرُدُّنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْأَرْوَاحُ الْآخِرَةُ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا » (١) .

ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول ﷺ ، على عائشة فقال لها : « إني ذاك لك أمراً من الله على لسان رسوله ، فلا تميجني حتى تستأمري أبويك » قالت : وما هذا يا رسول الله ؟ فتلا عليها الآية .

قالت : فيك يا رسول الله أستأمر أبوي ؟ ... بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت .

(١) سورة الأحزاب ، آية ٢٩ .

قال : لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها . إن الله لم يبعثني ... الخ .  
ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثلما فعلت عائشة ، فكلن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة  
روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله  
عنها قالت :

« خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه . فلم يَعدْ ذلك شيئا » .  
وفي لفظ لحلم : « أن رسول الله ﷺ خير نساءه فلم يكن طلاقا » .  
وفي هذا دلالة على أنهن لو اخترن أنفسهن ، كان ذلك طلاقا . وأن هذا اللفظ يستعمل  
في الطلاق<sup>(١)</sup> .

ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء .  
بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها ، فقال بعضهم إنه يقع طلقة واحدة رجعية .  
وهو مروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وابن  
أبي ليلى ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .  
وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائة ، وهو مروى عن علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه ، وبه قال الأحناف .  
وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها  
يكون واحدة .  
ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها ،  
فلو قال لها : اختاري ، فقالت اخترت ، فهو باطل لا يقع بها شيء .

## ٢ - أمرك بيدك<sup>(٢)</sup> :

إذا قال الرجل لزوجته أمرك بيدك ، فطلقت نفسها ، فهي طلقة واحدة ، عند عمر ،  
وعبدالله بن مسعود . وهو مذهب سفيان ، والشافعي ، وأحمد .  
روي أنه جاء ابن مسعود رجلا فقال :  
كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس . فقالت : لو أرت الذي بيدك من  
أمر يبيدي . لمعت كيف أصنع قال : فإن الذي بيدي من أمرك بيدك قالت : فانت  
طالتي ثلاثا .

(١) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك أنهن لو اخترن أنفسهن طلقتن رسول الله صل الله عليه وسلم ،  
لا أنهن كن يطلتن بنفس اختيار الطلاق .  
(٢) أي أمرك الذي بيدي ، وهو الطلاق ، جملة بيدك .

قال : أراها واحدة وأنت أحق بها ما دامت بيني وبينها وسألقى أمير المؤمنين عمر ، ثم  
لقيه فقص عليه القصة : فقال صنع الله بالرجال وفعلهم يمدون إلى ما جعل الله في أيديهم  
فيجعلونه بأيدي النساء بغير التراب . ماذا قلت فيها ؟ قال قلت أراها واحدة .  
وهو أحق بها .

قال : وأنا أرى ذلك ، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب<sup>(١)</sup> .  
وقال الأحناف : يقع طلقة واحدة بآنية ، لأن تملكه أمرها لها يقتضي زوال سلطانه  
عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها ، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة .

### هل المعتبر نية الزوج أم نية الزوجة ؟

ذهب الشافعي إلى أن المعتبر هو نية الزوج . فإن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى  
ثلاثاً فثلاث . وله أن يناكرها في الطلاق نفسه ، وفي العدد : في الخيار أو التملك .  
وذهب غيره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت ، لأنها تلك الثلاثة  
بالصريح ، فتملكها بالكناية كالزوج . فإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقال الزوج لم أجعل لها  
إلا واحدة ، لم يلتفت إلى قوله . والقضاء ما قضت ، وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ،  
وابن عباس ، وقال عمر وابن مسعود : تقع طلقة واحدة كما سبق في قصة عبدالله بن مسعود .

### هل جعل الأمر باليد معقيد بالجلس ؟ أم هو على التراخي ؟

قال ابن قدامة في المغنى : ومتى جعل أمر امرأته بيدها فهو بيدها أبداً لا بتقيد  
بذلك المجلس .

روي ذلك عن علي رضي الله عنه ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر ، والحكم .  
وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي : هو مقصور على المجلس ، ولا طلاق لها بعد  
مفارقتها ، لأنه تخيير لها فكان مقصوراً على المجلس كقوله : اختاري .  
ورجح الرأي الأول لقول علي رضي الله عنه في رجل جعل أمر امرأته بيدها . قال :  
هو لها حتى تتكلم .

قال : ولا نعرف له في الصحابة مخالفاً ، فيكون إجماعاً . ولأنه نوع توكيل في الطلاق .  
فكان على التراخي كما لو جمعه لأجنى .

### رجوع الزوج

قال : فإن رجع الزوج فبما جعل إليها أو قال : فسخت ما جعلت إليك بطل . وبذلك

(١) بداية الجتهد ، ص ٦٧ ج ٢ .

قال : عطاء ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق .  
وقال الزهري ، والثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي : ليس له الرجوع لأنه ملكها  
ذلك ، فلم يملك الرجوع .  
قال : وإن وطئها الزوج ، كان رجوعاً ، لأنه نوع توكيل والتصرف فيها وكـل فيه  
يبطل الوكالة . وإن ردت المرأة ما جعل إليها بطل كما تبطل الوكالة بفسخ التوكيل<sup>(١)</sup> .

### ٣ - طلقي نفسك إن شئت :

قالت الأحناف : « من قال لامرأته طلقي نفسك ، ولانية له ، أو نوى طلاقاً واحدة  
فقال : طلقت نفسي ، فهي واحدة رجعية .  
وإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقد أراد للزوج ذلك ، وقعن عليها ، وإن قال لها طلقي  
نفسك ، فقالت أبنت نفسي طلقت ، وإن قالت قد اخترت نفسي لم تطلق ، وإن قال  
لها : طلقي نفسك متى شئت . فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعده . وإذا قال لرجل :  
طلق امرأتي ، فله أن يطلقها في المجلس وبعده . ولو قال لرجل طلقها إن شئت ، فله أن  
يطلقها في المجلس خاصة .

### التوكيل :

إذا جعل أمر امرأته بيد غيره صح . وحكمه حكم ما لو جعله بيدها ، في أنه بيده  
في المجلس وبعده ، ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لأنه توكيل ، وسواء قال : أمر  
امرأتي بيدي ، أو قال : جعلت لك الخيار في طلاق امرأتي ، أو قال طلق امرأتي . وقال  
أصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لأنه نوع تخيير أشبه ما لو قال اختاري .  
قال صاحب الفتى : ولنا أنه توكيل مطلق . فكان على التراخي ، كالتوكيل في  
البيع ، وإذا ثبت هذا فإن له أن يطلقها ما لم يفسخ أو يطأها ، وله أن يطلق واحدة  
وثلاثاً ، كالمرأة ، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله ، وهو العاقل .  
فأما الطفل والمجنون ، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم فإن فعل فطلق واحد منهم لم  
يقع طلاقه .

وقال أصحاب الرأي : يصح<sup>(٢)</sup> .

### التعيم<sup>(٣)</sup> والتقييد في هذه الصيغ :

هذه الصيغ قد تكون مطلقة ، بأن يجعل أمرها بيدها ، أو أن تختار نفسها دون

(١) الفتى ، ص ٢٨٨ ، ج ٨ . (٢) الفتى ، ص ٢٩٢ .

(٣) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٢ .

تقييد بشيء، يزيد على الصيغة .

وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في مجلس التفويض فقط إن كانت حاضرة فيه ، وإن كانت غائبة عنه كان لها ذلك الحق في مجلس عليها به فقط ، حتى لو انتفى أو تغير مجلس التفويض أو مجلس العلم ، ولم تطلق نفسها لم يكن لها هذا الحق بعد ذلك ، لأن الصيغة مطلقة ، فتتصرف إلى المجلس ، فإذا فات فلا تملكه .

وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تقم قرينة تدل على تعميم التفويض ، كان يكون هذا التفويض حين عقد الزواج ، لأنه لا يعقل أن يقصد المفوض تملكها تطلق نفسها في نفس مجلس زواجها ، فالصيغة تقييد التعميم بدلالة الحال .

وقد صدر من بعض المحاكم الشرعية المصرية الجزئية حكم بني على أن التفويض إذا كان في حين عقد الزواج وبصيغة مطلقة ، لا يتقيد بالمجلس ، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شئت ، وإلا خلا التفويض من الفائدة ، وأيد هذا الحكم استئنافاً .

وقد تكون هذه الصيغ عامة . كان يقول لها اختاري نفسك متى شئت ، أو أمرك بيدك كلما أردت ، وفي هذه الحال لها أن تطلق نفسها في أي وقت ، لأنه ملكها حق تطلق نفسها ملكاً عاماً ، فلها أن تستعمل هذا الحق فتطلق في أي وقت .

وقد تكون هذه الصيغ مؤقتة بوقت معين ، كان يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذه الحال للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المين فقط ، وأما بعد مضيه فلا حق لها في التطلق .

#### التفويض حين العقد وبعده<sup>(١)</sup> :

ويحوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه حين عقد الزواج عند الأحناف أن يكون البادىء به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل : زوجت نفسي منك على أن يكون أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد . فيقول لها : قبلت فهذا القبول يتم الزواج ، ويصح التطلق ، ويكون لها الحق في أن تطلق نفسها كلما أرادت ، لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ثم إلى التفويض .

أما إذا كان البادىء بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج كان يقول رجل لامرأة : تزوجتك على أن تكون عصمتك بيدك تطلقين نفسك كلما أردت . فتقول : قبلت فهذا يتم الزواج ولا يصح التفويض ، ولا يكون للزوجة الحق في أن تطلق نفسها .

(١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٢ .

والفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى ، قبيل الزوج التفويض بعد تمام العقد ، فيكون قد ملك التطلق بعد أن ملكه بتمام عقد الزواج .  
أما في الثانية ، فإنه ملك التطلق قبل أن يملكه لأنه ملكه قبل تمام عقد الزواج إذ لم يصدر إلا الإيجاب وحده .

### الحالات التي يطلق فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاضي صدر بها قانون سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٩ ، وهي مستمدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرد بها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنباً للحرج ، وتمشياً مع روح الإسلام السمحة .  
جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التطلق لعدم النفقة ، والتطلق للعيب . وجاء في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ النص على التطلق للضرر ، والتطلق لنفسية الزوج بلا عذر ، والتطلق لجيب .  
ونورد فيما يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التطلق للعيب ، فقد تقدم الكلام عليه في الجزء السادس .

#### التطلق لعدم النفقة :

ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق لعدم النفقة<sup>(١)</sup> بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة<sup>(٢)</sup> ، وليس له مال ظاهر ، واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

١ - أن الزوج مكلف بأن يمسك زوجته بالمعروف أو يسرحها ويطلقها بإحسان :

لقول الله سبحانه :

« فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » .

ولا شك أن عدم النفقة ينافي الإمساك بمعروف .

٢ - أن الله يقول :

« ولا تمسكوهن ضراراً لمتعهن » .

الرسول يقول .

(١) أي المصرد بالنفقة النفقة الضرورية في الغذاء والكساء والسكن في أدنى صورهما . والمقصود بعدم النفقة في الحاضر والمستقبل أما في الماضي فإنه لا يقضي المطالبة بالتفريق ولا تجب إليه المرأة إذا طلبته بل تكون النفقة ديناً في الذمة « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » .  
(٢) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه .

« لا ضَرَرٌ ولا ضرار » .

وأي إضرار ينزل بالمتزل بالمراة أكثر من ترك الإنفاق عليها ، وإن على القاضي أن يزيل هذا الضرر .

٣ - وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق يُعدُّ أشدَّ إيذاءً للزوجة وظلماً لها من وجود عيب بالزوج ، فكان التفريق لعدم الإنفاق أولى .

وذهب الأحناف إلى عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الامتناع أم الإعسار ، والمعجز عنها ودليلهم في هذا :

١ - أن الله سبحانه قال :

« لَيَنْفَقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا » (١) .

وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته : أيفرق بينهما ؟ قال : تستأني به ، ولا يفرق بينهما ، وتلا الآية السابقة .

٢ - أن الصحابة كان منهم الموسر والمسر ، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي ﷺ فرّق بين رجل وامرأته ، بسبب عدم النفقة لفقره وإعساره .

٣ - وقد سأل نساء النبي ﷺ النبي ما ليس عنده : فاعتزلن شهراً ، وكان ذلك عقوبة لهن ، وإذا كانت المطالبة بما لا يملك الزوج تستحق العقاب ، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعسار ظلماً لا يلتفت إليه .

قالوا : وإذا كان الامتناع عن الإنفاق مع القدرة عليه ظلماً ، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي بيع ماله للإنفاق منه ، أو حبسه حتى ينفق عليها ، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى ، وإذا كان كذلك القاضي لا يفرق بهذا السبب لأن التفريق أبغض الحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق ، فكيف يلجأ القاضي إليه مع أنه غير متعين ، وليس هو السبيل الوحيدة لرفع الظلم .

هذا إذا كان قادراً على الإنفاق ، فإن كان مسعراً فإنه لم يقع منه ظلم لأن الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاهها .

وجاء في القانون لسنة ١٩٢٠ مادة ٤ :

« إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، فإذا كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه

---

(١) سورة الطلاق ، آية ٧ .

بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه معسر أو موسر ، ولكن أصر على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضي في الحال .  
وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالاً ، وإن أثبتة أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

#### مادة (٥) :

إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر عليه القاضي بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تتفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للإنفاق عليها ، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل . فإذا كان بعيد القية لا يسهل الوصول إليه ، أو كانت مجهول المثل ، أو كان مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تتفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي . وتسري أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

#### مادة (٦) :

تطليق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للإنفاق في أثناء المدة فإذا لم يثبت إيساره ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة .

#### التطبيق للضرورة :

ذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup> : أن للزوجة أن تطلب من القاضي التفريق إذا ادعت إضرار الزوج بها إضراراً لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها ، مثل ضربها ، أو سبها ، أو إيذاها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ، أو إكراهها على منكر من القول أو الفعل .

فإذا ثبتت دعواها لدى القاضي بينة الزوجة ، أو اعتراف الزوج ، وكان الإيذاء بما يطاق معه دوام العشرة بين أمثالها وعجز القاضي عن الإصلاح بينها طلقها طلاقاً بائناً . وإذا عجزت عن البينة ، أو لم يقر الزوج رقت دعواها .

فإذا تكررت منها الشكوى ، وطلبت التفريق ، ولم يثبت للمحكمة صدق دعواها ، عين القاضي حكيم بشرط أن يكون رجلاً عدلياً راشداً ، لها خبرة بعالمها ، وقدرة على الإصلاح بينها . ويحسن أن يكوناً من أهلها إن أمكن . وإلا فمن غيرهم ، ويجب عليها تعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ، والإصلاح بينهما بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن

(١) ومثله منزه أحد ، وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي ، فلم يذهب إلى التفريق بسبب الضرر ، لإسكان إزلاته بالتزوير وعدم إجبارها على طاعته .



الإصلاح وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تتبين الحقائق ، قررا التفريق بينها بطلقة بائنة<sup>(١)</sup> وإن كانت الإساءة من الزوجة فلا يفرق بينها بالطلاق ، وإنما يفرق بينها بالخلع .

وإن لم يتفق الحكيمان على رأي أمرهما القاضي بإعادة للتحقيق والبحث فإن لم يتفقا على رأي استبدلها بغيرهما .

وعلى الحكيمين أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيا .

ويجب عليه أن ينفذ حكمهما . وأصل ذلك كله قول الله سبحانه :

« وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَاغْبُوهَا سَكِينًا مِنْ أَهْلِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يَرِدَا إِصْلَاحًا يَفِرْقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا »<sup>(٢)</sup> ، والله يقول أيضا :

« فَأَمَّا سَكَ بَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ ، وَقَدْ فَاتَ الْإِمَّاكُ بِمَعْرُوفٍ فَتَعَيْنَ التَّسْرِيعُ بِإِحْسَانٍ وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » .

وجاء في قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

#### مادة (٦) :

« إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي بطلقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينها . فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ، ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكيمين وقضى على الوجه المبين بالمواد « ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ » .

#### مادة (٧) :

يشترط في الحكيمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينها .

#### مادة (٨) :

على الحكيمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة قرواها .

---

(١) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي - في أحد قوليه - إلى أنه ليس للحكيم أن يطلقا إلا أنت يحمل الزوج ذلك إليها .

وقال مالك والشافعي : إن رأيا الإصلاح بعرض أو بغير عرض جاز ، وإن رأيا الخلع جاز ، وإن رأى الذي من قبل الزوج الطلاق طلق ، ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق ، وهذا مبني على أنها حكمت لا وكيلان .

(٢) النساء ، آية ٣٥ .

#### مادة (٩) :

إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج ومنهما ، أو جهل الحال قورا التفريق بطلقة بائنة .

#### مادة (١٠) :

إذا اختلف الحكماء أمرهما القاضي بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكمهم غيرهما .

#### مادة (١١) :

على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

#### التطليق لغيبة الزوج :

التطليق لغيبة الزوج هو مذهب مالك وأحمد<sup>(١)</sup> ، دفعا للضرر عن المرأة ، فللمرأة أن تطلب التفريق إذا غاب عنها زوجها ولو كان له مال تنفق منه بشرط :

١ - أن يكون غياب الزوج عن زوجته لغير عذر مقبول .

٢ - أن تتضرر بغيابه .

٣ - أن تكون الغيبة في بلد غير الذي تقم فيه .

٤ - أن تمر سنة تتضرر فيها الزوجة .

فإن كان غيابه عن زوجته بعذر مقبول : كغيابه لطلب العلم ، أو ممارسة التجارة ، أو لكونه موظفا خارج البلد أو مجتندا في مكان ثامر ، فإن ذلك لا يبيح طلب التفريق ، وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد الذي تقم فيه .

وكذلك لما الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها لبعد زوجها عنها لا لغيابه . ولا بد من مرور سنة يتحقق فيها الضرر بالزوجة وتشعر فيها بالوحشة ، ويخشى فيها على نفسها من الوقوع فيما حرم الله .

والتقدير بسنة قول عند الإمام مالك<sup>(٢)</sup> . وقيل : ثلاث سنين . ويرى أحمد ، أن أدنى مدة يجوز أن تطلب التفريق بعدها ستة أشهر ، لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب زوجها كما تقدم ذلك في الجزء السابع ، واستفتا، عمر ، وقنوى حفصة رضي الله عنها .

(١) مالك يرى أنه طلاق بائن وأحمد يرى أنه فسخ .

(٢) الرواد بالسنة السنة الحلالية .

### التعليق لحبس الزوج :

وبما يدخل في هذا الباب - عند مالك وأحمد - التطلق لحبس الزوج ، لأن حبسه يوقع بالزوجة الضرر ، لبعده عنها . فإذا صدر الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنين ، أو أكثر ، وكان الحكم نهائياً ، ونفذ على الزوج ، ومضت سنة فأكثر من تاريخ تنفيذه ، فللزوجة أن تطلب من القاضي الطلاق لوقوع الضرر بها بسبب بعده عنها .  
فإذا ثبت ذلك طلقها القاضي طلاقاً بائناً . عند مالك ، ويعتبر ذلك فسخاً عند أحمد .  
قال ابن تيمية : وعلى هذا فالقول في امرأة الأسير والمحبوس ونحوهما من تعذر انتفاع امرأتها به ، كالقول في امرأة المفقود بالإجماع .  
وجاء في القانون مادة ١٢ :

« إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطبيقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

### مادة (١٣) :

إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه ، بانه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .  
فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يبد عذراً مقبولاً ، فرق القاضي بينها بتطبيقه بائناً ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إعذار وضرب أجل .

### مادة (١٤) :

لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب للقاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلق عليه بائناً للضرر ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .  
أما التفريق للصيب فقد تقدم القول فيه في الجزء السادس .

## الخلق

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والمودة ، والرحمة ، وحسن المعاشرة ، وأداء كل من الزوجين ما عليه من حقوق . وقد يحدث أن يكره الرجل زوجته ، أو تكره هي زوجها .

والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والاحتفال ، وينصح بعلاج ما عسى أن يكون من أسباب الكراهية ، قال الله تعالى :  
« وعاشروهن بالمعروف ، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ، ويعمل الله فيه خيرا كثيرا »<sup>(١)</sup> .

في الحديث الصحيح :

« لا يفرك مؤمن مؤمنة : إن كره منها خلقا رضي منها خلقا آخر » .

إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشد الشقاق ، ويصعب العلاج ، وينفذ الصبر ، وينهد ما أسس عليه البيت من السكن والمودة ، والرحمة ، وأداء الحقوق . وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، حينئذ يخصص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لا بد منه .  
فإن كانت الكراهية من جهة الرجل ، فبيده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله .

وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ، بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت عنه باسم الزوجية لينتهي علاقتها بها .  
وفي ذلك يقول الله - سبحانه وتعالى :

« ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا ، إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به »<sup>(٢)</sup> .

وفي أخذ الزوج الفدية عدل وإنصاف ، إذ أنه هو الذي أعطاهما المهر وبذل تكاليف الزواج ، والزفاف ، وأنفق عليها ، وهي التي قابلت هذا كله بالجعود ، وطلبت الفراق ، فكان من النصيحة أن ترد عليه ما أخذت .

(١) سورة النساء ، آية ١٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

وإن كانت الكراهية منها معاً: فإن طلب الزوج التفريق فيده الطلاق وعليه تبعاته، وإن طلبت الزوجة الفرقة، فييدها الخلع وعليها تبعاته كذلك .  
 قيل إن الخلع وقع في الجاهلية، ذلك أن عامر بن الظرب: زوج ابنته ابن أخيه، عامر بن الحارث، فلما دخلت عليه، نفرت منه، فشكا إلى أبيها، فقال: لا أجمع عليك فراق أهلِكَ ومالك وقد خلعتكِ منك بما أعطيتها .

#### تعريفه :

والخلع الذي أباحه الإسلام مأخوذ من خلع الثوب إذا أزاله، لأن المرأة لباس الرجل، والرجل لباس لها، قال الله تعالى :  
 « هن لباس لكم » وأنتم لباس لهن<sup>(١)</sup> .  
 ويسمى الفداء، لأن المرأة تقتدي نفسها بما تبذله لزوجها .  
 وقد عرفه الفقهاء بأنه « فراق الرجل زوجته ببدل يحصل له » .  
 والأصل فيه ما رواه البخاري، والنسائي، عن ابن عباس . قال :  
 « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين<sup>(٢)</sup> ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم . فقال : رسول الله ﷺ . أقبِل الحديقة وطلقها تطليقة » .

#### ألفاظ الخلع :

والفقهاء يرون أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه . أو لفظ يؤدي معناه . مثل المبرأة والفدية . فإذا لم يكن بلفظ الخلع ولا بلفظ فيه معناه . كأن يقول لها : أنت طالق ، في مقابل مبلغ كذا وقبلت ، كان طلاقاً على مسال ولم يكن خلعاً .

وناقش ابن القيم هذا الرأي فقال :

« ومن نظر إلى حقائق العقود ومقاصدها دون ألفاظها ، يعد الخلع فسخاً بأي لفظ كان ، حتى بلفظ الطلاق » .

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٧ .

(٢) أي أنها لا تريد مفارقه لسوء خلقه ، ولا لضعف دينه ، ولكن كانت تكرهه لبعثته . وهي تكره أن تحملها الكراهية على التصغير فيما يجب له من حق ، والقصود بالكفر كفران المشير .

وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، ونقل عن ابن عباس .

ثم قال ابن تيمية : « ومن اعتبر ألفاظ ووقف معها واعتبرها في أحكام العقود جعله « بلفظ الطلاق طلاقاً » .

ثم قال ابن القيم مرجحاً هذا الرأي .

وقراءة الفقه وأصوله تشهد أن المرعي في العقود حقائقها ومعانيها ، لا صورها وألفاظها . وما يدل على هذا أن النبي ﷺ أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ، ومع هذا أمرها أن تعتد بحبضة وهذا صريح في أنه فسخ ، ولو وقع بلفظ الطلاق . وأيضاً فإنه سبحانه - علق عليه أحكام القدية بكونه قدية ومعلوم أن القدية لا تخضع بلفظ ، ولم يعين الله - سبحانه لما لفظاً معيناً . وطلاق الفداء طلاق مقيد ، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق . كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة<sup>(١)</sup> .

#### العوض في الخلع :

الخلع - كما سبق - إزالة ملك النكاح في مقابل مال . فالعوض جزء أساسي من مفهوم الخلع . فإذا لم يتحقق عوض لا يتحقق الخلع . فإذا قال الزوج لزوجته : خالعتك وسكت لم يكن ذلك خلعاً ، ثم إنه إن نوى الطلاق ، كان طلاقاً رجعياً . وإن لم ينو شيئاً لم يقع به شيء ، لأنه من ألفاظ الكتابية التي تقتصر إلى النية .

كل ما جاز أن يكون مهرأ جاز أن يكون عوضاً في الخلع :

ذهبت الشافعية إلى أنه لا فرق في جواز الخلع ، بين أن يخالغ على الصداق ، أو على بعضه ، أو على مال آخر ، سواء كان أقل من الصداق ، أم أكثر . ولا فرق بين العين ، والدين والمنفعة .

وضابطه أن « كل ما جاز أن يكون صداقاً جاز أن يكون عوضاً في الخلع ، لمعوم قوله تعالى :

« فلا جناحَ عليهما فيما افتدت به » .

ولأنه عقد على بضع فأشبه النكاح . ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلوماً متمولاً مع سائر شروط الأعواض ، كالقدرة على التسليم ، واستقرار الملك وغير ذلك ، لأن الخلع عقد معاوضة ، فأشبه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح .

(١) زاد المعاد ، ص ٢٧ ج ٤ .

أما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم به ، فالو خالهما على مجهول ، كشوب غير معين ، أو على جمل هذه الدابة ، أو خالهما بشرط فاسد . كشرط ألا يتفق عليها وهي حامل ، أو لا سكنى لها ، أو خالهما بألف إلى أجل مجهول ونحو ذلك - بانت منه بهر المثل .  
أما حصول الفرقة : فلأن الخلع - إما فسخ أو طلاق ، فإن كان فسخاً . فالنكاح لا يفسد بفساد الموض ، فكذا فسخه ، إذ القسوخ تحكي المقود ... وإن كان طلاقاً ، فالطلاق يحصل بلا عوض ... وما له حصول بلا عوض فيحسن مع فساد الموض ، كالنكاح ، بل أولى ، ولقوة الطلاق وسرايته .

أما الرجوع إلى مهر المثل ، فلأن قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر ، والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة ، فوجب رد بدله . ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه ، لأن ما لم يكن ركناً في شيء لا يضر الجهل به كالصداق .

ومن صور ذلك ما لو خالهما على ما في كفها ، ولم يعلم فإنها تبين منه بهر المثل . فإن لم يكن في كفها شيء . ففي الوسيط أنه يقع طلاقاً رجعيّاً ، والذي نقله غيره أنه يقع بآثماً بهر المثل .

أما المالكية فقالوا : يجوز الخلع بالقرّر كجنتين ببطن بقرة أو غيره ، فلو تفق<sup>(١)</sup> الحلق فلا شيء له ، وبانت .

وجاز بغير موصوف ، وبشرة لم يَبْدَ صلاحها ، وبإسقاط حضانتها لولده . ويتنقل الحلق له .

وإذا خالها بشيء حرام . كخمر ، أو مسروق علم به - فلا شيء له ، وبانت ، وأريق الحمر ، ورد المسروق لربه ، ولا يلزم الزوجة شيء بدل ذلك ، حيث كان الزوج عالماً بالحرمة - علمت هي أم لا .

أما لو علمت هي بالحرمة دونه فلا يازمه الخلع .

**الزيادة في الخلع على ما أخذت الزوجة من الزوج :**

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من الزوجة زيادة على ما أخذت منه . لقول الله تعالى :

« فَلَاحِاجَ عَلَيْهَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ »<sup>(٢)</sup> .

وهذا عام يتناول القليل والكثير .

روى البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال :

(١) تفق : ملك .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٢٩ .

« كانت أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتقنا إلى رسول الله ﷺ فقال : أتردين حديثي ؟ » قالت : « وأزيد عليها ، فردت عليه حديثه وزادته »<sup>(١)</sup> .

ويرى بعض العلماء : أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أخذت منه . لما رواه الدارقطني بإسناد صحيح :

« أن أبا الزبير قال : « إنه كان أصدقها حديثاً ، فقال النبي ﷺ : أتردين عليه حديثي التي أعطاك . قالت : نعم وزيادة . فقال النبي ﷺ : أما الزيادة فلا ، ولكن حديثي . قالت : نعم » .

وأصل الخلاف في هذه المسألة الخلاف في تخصيص عموم الكتاب بالأحاديث الأحادية . فمن رأى أن عموم الكتاب يخص بأحاديث الأحاد . قال : لا يجوز الزيادة ، ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا يخص بأحاديث الأحاد ، رأى جواز الزيادة . وفي « بداية المجتهد » قال :

« فمن شبه بآثار الأعراض في المعاملات ، رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا ، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يجز أكثر من ذلك ، فكأنه رآه من باب أخذ المال بغير حق » .

#### الخلع دون مقتض

والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه . كأن يكون الرجل معيباً في خلقه ، أو سيئاً في خلقه ، أو لا يؤدي للزوجة حقها ، وأن تخاف المرأة ألا تقيم حدود الله ، فما يجب عليها من حسن الصحبة ، وجيل الماشرة . كما هو ظاهر الآية .

فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور . لما رواه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة : « المتعلقات من المناققات » . وقد رأى العلماء الكراهة .

#### الخلع بتراضي الزوجين

والخلع يكون بتراضي الزوج والزوجة ، فإذا لم يتم التراضي منها فللقاضي إلزام الزوج بالخلع ، لأن ثابتاً وزوجته رفعا أمرها للنبي ﷺ ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديث ، ويطلق . كما تقدم في الحديث .

#### الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع

قال الشوكاني :

وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كاف في جواز الخلع .

---

(١) ويرى علماء الحديث أن هذا الحديث ضعيف .



واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منها جميعاً ، وتمسك بظاهر الآية . وبذلك قال طاووس ، والشامي وجماعة من التابعين ... وأجاب عن ذلك جماعة ، منهم الطبري ، بأن المراد ، أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضياً لبغض الزوج لها ، فنسبت المخالفة إليها لذلك . ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج أنه عليه السلام لم يستفسر ثابتاً عن كراهته لها عند إعلانها بالكرامة له .

### حرمة الاساءة إلى الزوجة لتختلع :

يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بمنع بعض حقوقها . حتى تضجر وتختلع نفسها . فإن فعل ذلك فالخلع باطل ، والبطل مردود ، ولو حكم به قضاء . وإنما حرم ذلك حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج والفرامة المالية ، وقال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتَوْا النِّسَاءَ كَرِهًا ، وَلَا تَخْضَلُوهُنَّ <sup>(١)</sup> لِتُزْهِبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » <sup>(٢)</sup> . ولقوله سبحانه :

« وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ، وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا ، فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا » <sup>(٣)</sup> . ويرى بعض العلماء نقاذ الخلع في هذه الحال مع حرمة المضل . وأما الإمام مالك فيرى أن الخلع ينفذ على أنه طلاق ، ويجب على الزوج أن يرد البطل الذي أخذه من زوجته .

### جواز الخلع في الطهر والحيض :

يجوز الخلع في الطهر والحيض ، ولا يتقيد وقوعه بوقت . لأن الله سبحانه أطلقه ولم يقيد به زمن دون زمن . قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا افْتَدَتْ بِهِ » <sup>(٤)</sup> . ولأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أطلق الحكم في الخلع بالنسبة لامرأة ثابت بن قيس ، من غير بحث ، ولا استفصال عن حال الزوجة ، وليس الحيض بأمر نادر الوجود بالنسبة للنساء . قال الشافعي :

(١) المضل : التضييق والتمنع .  
(٢) سورة النساء ، آية ٢٠ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٩ .  
(٤) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

« ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال .  
والنبي ﷺ لم يستفصل هل هي حائض أم لا ؟  
ولأن المنهي عنه الطلاق في الحيض ، من أجل ألا تطول عليها العدة . وهي - هنا -  
التي طلبت الفراق ، واختلعت نفسها ورضيت بالتطويل .

### الحلح بين الزوج وأجنبي :

يجوز أن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج على أن يحلح الزوج زوجته ، ويتمتع هذا  
الشخص الأجنبي بدفع بدل الحلح للزوج ، وتقع الفقرة ، ويلتزم الأجنبي بدفع البدل  
للزوج . ولا يتوقف الحلح في هذه الصورة على رضا الزوجة لأن الزوج يملك إيقاع الطلاق  
من نفسه بغير رضا زوجته ، والبدل يجب على من التزم به .  
وقال أبو ثور : لا يصح لأنه سفه ، فإنه يبذل عوضاً في مقابلة ما لا منفعة له فيه ، فإن  
الملك لا يحصل له .

وقد ه بعض علماء المالكية ، بأن يقصد به تحقيق مصلحة أو درء مفسدة ، فإن قصد  
به الأضرار بالزوجة فلا يصح . ففي « مواهب الجليل » :  
« ينبغي أن يقيد المذهب بما إذا كان الفرض من التزام الأجنبي ذلك للزوج ، حصول  
مصلحة ، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي ، بما لا يقصد به إضرار المرأة » .  
وأما ما يفعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك وليس قصده إلا إسقاط النفقة  
الواجبة في العدة المطلقة على مطلقها - فلا ينبغي أن يختلف في المنع ابتداء . وفي انتفاع  
المطلق بذلك بعد وقوعه نظر .

### الحلح يجعل أمر المرأة بينها :

ذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الأربعة ، إلى أن الرجل إذا خالع امرأته ملكت نفسها  
وكان أمرها إليها ، ولا رجعة له عليها ؛ لأنها بذلت المال لتتخلص من الزوجية ، ولو  
كان يملك رجعتها لم يحصل للمرأة الاقتداء من الزوج بما بذلته له . وحتى لو رد عليها ما  
أخذ منها ، وقبلت - ليس له أن يرجعها في العدة ؛ لأنها قد بانت منه بنفس الحلح .  
روي عن ابن المسيب والزهري : أنه إن شاء أن يرجعها فليرد عليها ما أخذ منها في  
العدة ، وليشهد على رجعتها .

### جواز تزوجها برضاها :

ويموز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها ، ويعقد عليها عقداً جديداً .

### خلع الصغيرة المميزة<sup>(١)</sup> :

ذهب الأحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميزة ، وخالعت زوجها ، وقع عليها طلاق رجعي ولا يلزمها المال .  
أما وقوع الطلاق ، فلأن عبارة الزوج : منماا تعليق الطلاق على قبولها ، وقد صح التعليق لصدوره من أهله ، ووجد المعلق عليه ، وهو القبول بمن هي أهل له ، لأن الأهلية للقبول تكون بالتمييز - وهي هنا صغيرة مميزة - متى وجد المعلق عليه وقع الطلاق المعلق .  
وأما عدم لزوم المال : فلأنها صغيرة ليست أهلاً للتبرع ، إذ يشترط في الأهلية للتبرع : العقل والبلوغ ، وعدم الحجر لفسه أو مرض .  
وأما كون الطلاق رجعياً : فلأنه لما لم يصح التزام المال ، كان طلاقاً مجرداً لا يقابله شيء من المال ؛ فيقع رجعياً .

### خلع الصغيرة غير المميزة :

وأما الصغيرة غير المميزة فلا يقع خلعها طلاقاً أصلاً ؛ لعدم وجود المعلق عليه ، وهو القبول بمن هو أهله .

### خلع المحجور عليها<sup>(٢)</sup> :

قالوا : وإذا كانت الزوجة محجوراً عليها لفسه وخالعتها زوجها على مال وقبلت ، لا يلزمها المال ، ويقع عليها الطلاق الرجعي ، مثل الصغيرة المميزة في أنها ليست أهلاً للتبرع ، ولكنها أهل للقبول .

### الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها :

وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها ، بأن قال زوج الصغيرة لأبيها : خالعت ابنتك على مهرها ، أو على مائة جنيه من مالها ، ولم يضمن الأب البدل له . وقال : قبلت ، طلقت ، ولا يلزمها المال ولا يلزم أبها .  
أما وقوع الطلاق فلأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه ، وهو هنا قبول الأب ، وقد وجد .

أما عدم لزومها المال ؛ فلأنها ليست أهلاً لالتزام التبرعات .  
وأما عدم لزوم أبيها المال ، فلأنه لم يلتزمه بالضمان ، ولا إلزام بدون التزام . ولهذا

(١) أحكام الأحوال الشخصية .

(٢) ص ١٥٥ نفس المرجع السابق « الأحوال الشخصية » .

إذا ضمنه لزمه . وقيل : لا يقع الطلاق في هذه الحال لأن المطلق عليه قبول دفع البدل . وهو لم يتحقق . وهذا القول ظاهر ، ولكن العمل بالقول الأول .

#### خلع المريضة :

لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة ، مرض الموت . فلها أن تخلع زوجها . كما للصحيحة سواء بسواء .

إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن تبدله للزوج مخافة أن تكون رغبة في محابة الزوج على حساب الورثة :

فقال الإمام مالك :

يجب أن يكون بقدر ميراثه منها . فإن زاد على إرثه منها تحرم الزيادة ويجب ردها ، وينفذ الطلاق . ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحاً .

وعند الحنابلة : مثل ما عند مالك ، في أنه إذا خالعت ميراثه منها ، فما دونه صح ولا رجوع فيه ، وإن خالعت زيادة بطلت هذه الزيادة .

وقال الشافعي : لو اختلعت منه بقدر مهر مثلها جاز . وإن زاد على ذلك كانت الزيادة من الثلث وتمتع تبرعاً ..

أما الأحناف : فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تملك ، وأنها متبرعة ، والتبرع في مرض الموت وصية ، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي ، والزواج صار بالخلع أجنبياً .

قالوا : وإذا ماتت هذه المخالعة المريضة وهي في العدة . لا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور ، بدل الخلع . وثلت تركتها . وميراثه منها . لأنه قد تتواطأ الزوجة مع زوجها في مرض موتها وتسمي له بدل خلع باهظاً ، يزيد عما يستحقه بالميراث . فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها ، ورداً لقصد المواطأة عليه . قلنا : إنها إذا ماتت في العدة لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة . فإن برئت من مرضها ولم تمت منه ، فله جميع البدل المسمى ؛ لأنه تبين أن تصرفها لم يكن في مرض الموت .

أما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها فله بدل الخلع المتفق عليه ، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها ، لأنه في حكم الوصية .

والذي عليه العمل الآن في المحاكم بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ : أن للزوج الأقل من بدل الخلع ، وثلت التركة التي خلفتها زوجته ، سواء أكانت وفاتها في العدة أم بعد انتهائها ، إذ أن هذا القانون أجاز الوصية للوارث ، وغير الوارث - ونص على نفاذها فيما لا يزيد عن الثلث بدون توقف على إجازة أحد .

وعلى هذا، فلا يكون حاجة إلى فرض محاباة زوجها بأكثر من نصيبه ومنعها من ذلك.

### هل الخلع طلاق أم فسخ ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بائن، لما تقدم في الحديث من قول رسول الله ﷺ :  
« خذ الحديقة وطلقها تطليقة » .

ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة القابلة للزوج في الفراق ، مما ليس يرجع إلى اختياره . وهذا راجع إلى الاختيار ، فليس يفسخ .

وذهب بعض أهل العلم ، منهم أحد ، ودأود من الفقهاء وابن عباس ، وعثمان ، وابن عمر من الصحابة . إلى أنه فسخ ، لأن الله تعالى ذكر في كتابه الطلاق ، فقال :  
« الطلاق مرثان » .

ثم ذكر الاقتداء . ثم قال :

« فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره »<sup>(١)</sup> .

فلو كان الاقتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زواج ، هو الطلاق الرابع .

ويجوز هؤلاء أن الفسوخ تقع بالتراضي ، قياساً على فسوخ البيع كما في الإقالة<sup>(٢)</sup> .

قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلاثة أحكام ، كلها منتفية عن الخلع :  
أحدهما : أن الزوج أحق بالرجعة فيه .

الثاني : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ، إلا بعد دخول زوج وإصابته .

الثالث : أن العدة فيه ثلاثة قروء .

وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيفضة واحدة<sup>(٣)</sup> ، وثبت بالنص جوازه بعد طليقتين ، ووقوع آئنة بعدها . وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق .

وثرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق . فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلاقاً بائناً . ومن رأى أنه فسخ لم يحتسبه ، فمن طلق امرأته طليقتين ثم خالها ، ثم أراد أن

(١) سورة البقرة - آية ٢٣ .

(٢) بداية المجتهد ، ص ٦٥ ج ٢ .

(٣) قال الخطابي : هذا أقوى دليل لمن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم يكنف بحيفضة للمدة .

يتزوجها فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجاً غيره ، لأنه ليس له غير تطليقتين . والخلع لنو .  
ومن جعل الخلع طلاقاً قال : لم يميز له أن يرجعها حتى تنكح زوجاً غيره ، لأنه  
بالخلع كملت الثلاث .

#### هل يلحق المختلعة طلاق ؟

المختلعة لا يلحقها طلاق ، سواء قلنا بأن الخلع طلاق أو فسخ ، وكلاهما يصير المرأة  
أجنبية عن زوجها . وإذا صارت أجنبية عنه ، فإنه لا يلحقها الطلاق .  
وقال أبو حنيفة : المختلعة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع  
المبتوتة أختها .

#### عدة المختلعة :

ثبت من السنة أن المختلعة تمتد بحبيضة . ففي قصة ثابت أن النبي ﷺ قال له :  
« خذ الذي لها عليك واخل سيبلها . قال : نعم . فأمرها رسول الله ﷺ أن تعقد  
بحبيضة واحدة وتلحق بأهلها » .  
رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات .

وإلى هذا ذهب عثمان ، وابن عباس ، وأصح الروايتين عن أحمد ، وهو مذهب إسحاق  
ابن راهويه ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال :  
من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة . فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ،  
ليطول زمن الرجعة ، ويتردى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة ، فلو لم تكن  
عليها رجعة فالمقصود براءة زوجها من الحمل ، وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء .

وقال ابن القيم : هذا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، والرُّبَيْع  
بنت معوذ ، وعما - رضي الله عنهم - وهو من كبار الصحابة ، فهؤلاء الأربعة من  
الصحابة لا يُعْرَف لهم مخالف منهم ، كما رواه الليث بن سعد ، عن قافع مولى ابن عمر :  
أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر ، أنها اختلعت من زوجها  
على عهد عثمان بن عفان . فعاد عما إلى عثمان ، فقال له : إن ابنة معوذ اختلعت من  
زوجها اليوم ، أفنتقل ؟ فقال عثمان : لتنتقل ، ولا ميراث بينها . ولا عدة عليها . إلا  
أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة . خشية أن يكون بها حبل . فقال عبد الله بن عمر :  
فعثمان خيرنا وأعفنا .

ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب - الناسخ والمنسوخ - أن هذا إجماع من الصحابة .  
ومذهب الجمهور من العلماء أن المختلعة عدتها ثلاث حيض إن كانت ممن يحيض .

## نشوز الرجل

إذا خافت المرأة نشوز زوجها وإعراضه عنها إما لمرضها أو لكبر سنها ، أو لدماثة وجهها ، فلا جناح عليها أن يصلحها بينها ، ولو كان في الصلح تنازل للزوجة عن بعض حقوقها ترضية لزوجها .

لقول الله سبحانه :

« وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناحَ عليها أن يصلحها بينهما صلحاً ، والصلح خير » (١) .

وروى البخاري عن عائشة قالت - في هذه الآية :

« هي المرأة تكون عند الرجل ، لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ، ويتزوج عليها ، تقول : أمسكتي ، ولا تطلقني ، وتزوج غيري ، فأنت في حل من النفقة عليّ والقسم لي » .  
 روى أبو داود عن عائشة أن 'سودة بنت زمعة حين أسنّت وفرقت' (٢) أن يفارقها رسول الله ﷺ قالت :

« يا رسول الله يومي لعائشة » .

فقبل ذلك رسول الله ﷺ .

قالت : في ذلك أنزل الله جل ثناؤه ، وفي أشباهها . أراه قال :

« وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً » .

قال في المغني : ومتى صالحته على ترك شيء من قسمتها أو نفقتها ، أو على ذلك كله جاز ... فإن رجعت فلها ذلك .

قال أحمد في الرجل يغيب عن امرأته فيقول لها : إن رضيت لي هذا ، وإلا فأنت أعلم ، فتقول : قد رضيت ، فهو جائز ، فإن شامت رجعت .

الشقاق بين الزوجين :

إذا وقع الشقاق بين الزوجين واستعكم العداء وخيف من الفرقة وتعرضت الحياة

(٢) فرقت : خلقت .

(١) سورة النساء ، آية ١٢٨ .

الزوجة للانهار بعث الحاكم حَكِيمين لينظرا في أمرهما ، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبقاء الحياة الزوجية أو إنهاؤها . يقول الله سبحانه :

« وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا » .

ويشترط أن يكون الحكمان عاقلين بالغين عدلين مسلمين .

ولا يشترط أن يكونا من أهلها ، فإن كانا من غير أهلها جاز ، والأمر في الآية للتدب ، لأنها أرفق من جانب وأدري بما يحدث ، وأعلم بالحال من جانب آخر .

والحكمين أن يفعلا ما فيه المصلحة من الإبقاء أو الإنهاء دون الحاجة إلى رضا الزوجين أو توكيلها .

وهذا رأي عليّ ، وابن عباس ، وأبي سلفة بن عبد الرحمن ، والشامي ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن المنذر .

وقد تقدم ذلك في هذا الجزء<sup>(١)</sup> .

## الظهار

### تعريفه :

الظهار مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت عليّ كظهر أمي . قال في الفتح :

« وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ، لأنه محل الركوب غالباً ، ولذلك سمي الركوب ظهراً فَشَبَّهَت المرأة بذلك . لأنها مركوب الرجل » .

والظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فأبطل الإسلام هذا الحكم ، وجعل الظهار محرماً للمرأة حتى يكفّر زوجها .

فإن ظاهر الرجل يريد الطلاق ، كان ظهاراً ، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً ، فلو قال : « أنت عليّ كظهر أمي » وعنى به الطلاق لم يكن طلاقاً ، وكان ظهاراً لا تطلق به المرأة .

قال ابن القيم : « وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، ففسخ ، فلم يميز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ ، وأيضاً أن أوْسَ بن الصامت إنما نرى به الطلاق على ما كان عليه

(١) أما نشوز المرأة فقد سبق الكلام عليه في الجزء السابع في فصل « تأديب الرجل زوجته » .



وأجري عليه حكم الظهار دون الطلاق ، وأيضاً فإنه صريح في حكمه ، فلم يميز جملة كناية في الحكم الذي أبطله الله بشرعه ، وقضاء الله أحق ، وحكم الله أوجب « ا. هـ .

وقد أجمع العلماء على حرمة ، فلا يجوز الإقدام عليه لقول الله تعالى :

« الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، مسا هن أمهاتهم ، إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهن » ، وإنهم ليقولون منكرأ من القول وزوراً ، وإن الله لعفو غفور<sup>(١)</sup> .

وأصل ذلك ما ثبت في السنن أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك ابن ثعلبة ... وهي التي جادلت فيه رسول الله ﷺ واشتكت إلى الله ، وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات . فقالت :

« يا رسول الله ؟ إن أوس بن الصامت تزوجني ، وأنا شابة مرغوب في ، فلما خلا سني ونثرت بطني ، جعلني كأمه عنده ، فقال لها رسول الله ﷺ :

« ما عندي في أمرك شيء ! »

فقالت : « اللهم إني أشكو إليك » .

وروي أنها قالت : « إن لي صبية صفراء ، إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن هممهم إلى جاعوا » .

فقال القرآن :

وقالت عائشة : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله ﷺ ، وأنا في كسر البيت ، يخفى علي بعض كلامها ، فأزل الله عز وجل :

« قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما ، إن الله سميع بصير<sup>(٢)</sup> »  
فقال النبي ﷺ :

« ليعتق رقبة ! قالت : لا يجد ! قال : فيصوم شهرين متتابعين ! قالت : يا رسول الله إنه شيخ كبير ، ما به من صيام . قال : فليطعم ستين مسكيناً . قالت : ما عنده من شيء يتصدق به . قال : ساعينه بقرق من تمر ! قالت : وأنا أعينه بقرق آخر ؟ قال : أحسنت ، فأطعمني عنه ستين مسكيناً ، وارجمي إلى ابن عمك » .

وفي السنن أن سلمة بن صخر البياضي ، ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ، ثم واقعها

(٢) سورة المجادلة ، آية ١ .

(١) سورة المجادلة ، آية ٢ .

ليلة قبل انسلاخه . فقال له النبي ﷺ : أنت بذلك يا سلمة . قال : قلت : أنا بذلك<sup>(١)</sup> يا رسول ؟ مرتين - وأنا صابر لأمر الله ، فاحكم فيّ بما أراك الله . قال : حررت رقبة . قلت : والذي بعثك بالحق نبياً ما أملك رقبة غيرها ، وضربت صنعة رقيقتي ، قال : فصم شهرين متتابعين . قال : فهل أصبت الذي أصبت إلا في الصيام ؟... قال : فاطعم وسقاً من تمر ستين مسكيناً . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بقنا وحشيش<sup>(٢)</sup> ما لنا طعام . قال : فانطلق إلى صدقة بني زريق فليدفعها إليك ، فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها . قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ، ووجدت عند رسول الله السعة وحسن الرأي ، وقد أمرني بصدقكم .

### هل الظهار يختص بالأم ؟

ذهب الجمهور إلى أن الظهار يختص بالأم ، كما ورد في القرآن ، وكما جاء في السنة . فلو قال لزوجته : أنت عليّ كظهر أمي كان مظاهراً ، ولو قال لها : أنت عليّ كظهر أختي لم يكن ذلك ظهاراً .

وزعم البعض ، منهم الأحناف والأوزاعي والثوري والشافعي في أحد قوليهِ ، وزيد ابن علي ، إلى أنه يقاس على الأم جميع المحارم<sup>(٣)</sup> . فالظهار عندهم هو تشبيه الرجل زوجته في التحريم بإحدى المحرمات عليه على وجه التأييد بالنسب أو المصاهرة أو الرضاع ، إذ العلة هي التحريم المؤبد . ومن قال لامرأته : إنها أختي أو أمي على سبيل الكرامة والتوقير فإنه لا يكون مظاهراً .

### من يكون منه الظهار ؟

والظهار لا يكون إلا من الزوج العاقل البالغ المسلم ، لزوجته قد انعقد زواجها انمقداً صحيحاً نافذاً .

### الظهار المؤقت :

الظهار المؤقت هو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة . مثل أن يقول لها : « أنت عليّ كظهر أمي إلى الليل » ، ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة . وحكمه أنه ظهار كالملحق .

(١) أي أنت المم بذلك والموتكب له .  
(٢) أي بقنا مقفون لا طعام لنا .  
(٣) قال الأئمة الثلاثة ، ورواية عن أحد : إذا قالت المرأة لزوجها : أنت علي كظهر أمي . فإنه لا كفارة عليها . وقال أحد في الرواية الأخرى - وهي أطهرها - يجب عليها الكفارة إذا رطبها ، وهي التي اشتارها المخرقي .

قال الخطابي :

واختلفوا فيه إذا برّ فلم يحنث .

فقال مالك وابن أبي ليلى ، إذا قال لامرأته : « أنت عليّ كظهر أمي إلى الليل »  
لزمته الكفارة وإن لم يقر بها .

وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه إن لم يقر بها .

قال : والشافعي في الظهار المؤقت قولان : أحدهما أنه ليس بظهار .

أثر الظهار :

إذا ظاهر الرجل من امرأته ، وصح الظهار ترتب عليه أثران :

الأثر الأول : حرمة إتيان الزوجة حتى يكفّر كفارة الظهار ، لقول الله سبحانه :  
« من قَبِلَ أَنْ يَتَّسِبَ » .

وكما يحرم المسيس ، فإنه يحرم كذلك مقدماته ، من التقييل والمعانقة ونحو ذلك ،  
وهذا عند جمهور العلماء .

وذهب بعض أهل العلم<sup>(١)</sup> إلى أن المحرم هو الوطء فقط ، لأن المسيس كناية عن الجماع .  
والأثر الثاني : وجوب الكفارة بالمود .

وما هو المود ؟

اختلف العلماء في المود !... ما هو ؟

فقال قتادة ، وسعيد بن جبير ، وأبو حنيفة ، وأصحابه :

« إنه إرادة المسيس لما حرم بالظهار ، لأنه إذا أراد فقد عاد من عزم ؟ إلى عزم الفعل ،  
سواء فعل أم لا .

وقال الشافعي :

بل هو إمساكها بعد الظهار وقتاً يسع الطلاق ، ولم يطلق إذ تشبيهاً بالأم يقتضي  
إباتها ، وإمساكها نقيضه ، فإذا أمسكها فقد عاد فيها قال ، لأن المود القول بخالفته .

وقال مالك وأحمد :

بل هو العزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ .

وقال داود ، وشعبة ، وأهل الظاهر :

بل إعادة لفظ الظهار . فالكفارة لا تجب عندهم إلا بالظهار المعاد ، لا البدأ .

---

(١) هذا رأي الثوري ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي .

### المسح قبل التكفير :

إذا مسح الرجل زوجته قبل التكفير فإن ذلك يحرم ، كما تقدم بيانه ، والكفارة لا تسقط ولا تتضاعف ، بل تبقى كما هي كفارة واحدة .  
قال الصلّٰت بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر ؟ فقالوا : كفارة واحدة .

### ما هي الكفارة ؟

والكفارة هي : عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع ، فأطعام ستين مسكيناً . لقول الله سبحانه : « وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا ، ذَلِكَُمْ تَوْعظُونَ بِهِ ، وَالَّذِينَ يَتَعَلَّمُونَ خَيْرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأُطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا » (١) .  
وقد روعي في كفارة الظهار التشديد ، محافظة على العلاقة الزوجية ، ومنعاً من ظلم المرأة . فإن الرجل إذا رأى أن الكفارة يتقّل عليه الوفاء بها ، استمر العلاقة الزوجية ، وامتنع عن ظلم زوجته .

## الفسخ

فسخ العقد : نقضه ، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين ، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في العقد ، أو بسبب طارئ عليه يمنع بقاءه .  
مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد :

- ١ - إذا تم العقد وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع ، فسخ العقد .
- ٢ - إذا عقد غير الأب والجد للصغير أو الصغيرة ، ثم أبلغ الصغير أو الصغيرة ، فمن حق كل منهما أن يختار البقاء على الزوجية أو إنهاؤها ، ويسمى هذا خيار البلوغ ، فإذا اختار إنهاء الحياة الزوجية كان ذلك فسخاً للعقد .

### مثال الفسخ الطارئ على العقد :

- ١ - إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ولم يعد إليه ، فسخ العقد بسبب الرد الطارئة .

(١) قد سمع آية ٣ و ٤ .

٢ - إذا أسلم الزوج وأبنت زوجته أن تسلم ، وكانت مشركة ، فإن العقد حينئذ يفسخ ، بخلاف ما إذا كانت كتابية فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو ، إذ أنه يصح العقد على الكتابية ابتداءً .

والفرقة الحاصلة بالفسخ غير الفرقة الحاصلة بالطلاق إذ أن الطلاق ينتسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن ، والرجعي لا ينهي الحياة الزوجية في الحال ، والبائن ينهيها في الحال . أما الفسخ ، سواء أكان بسبب طارىء على العقد ، أم بسبب خلل فيه ، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال .

ومن جهة أخرى ، فإن الفرقة بالطلاق تنقص عدد الطلقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طلقة رجعية ، ثم راجعها وهي في عدتها ، أو عقد عليها بعد انقضاء العدة عقدًا جديدًا ، فإنه تحسب عليه تلك الطلقة ، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين .

وأما الفرقة بسبب الفسخ فلا تنقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ملك عليها ثلاث طلقات .

وقد أراد فقهاء الأحناف أن يضموا ضابطاً عاماً لتمييز الفرقة التي هي طلاق ، من الفرقة التي هي فسخ ، فقالوا :

إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طلاق .

وكل فرقة تكون من الزوجة لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ويتصور أن تكون من الزوجة فهي فسخ .

#### الفسخ بتضاء القاضي

من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جلياً لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كما إذا تبين للزوجين أنها أخوان من الرضاع ، وحينئذ يجب على الزوجين أن يفسحا العقد من تلقاء أنفسهما .

ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفياً غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإباء الزوجة المشركة الإسلام إذا أسلم زوجها ، لأنها ربما لا تمتنع فلا يفسخ العقد .

## اللعان

تعريفه :

اللعان مأخوذ من اللعن ، لأن الملاعن يقول في الخامسة : « أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين » .  
وقيل هو الإبعاد .

وسمى المتلاعنان بذلك ، لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملعوناً . وقيل : لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم .  
وحقيقته : أن يحلف الرجل - إذا رمى امرأته بالزنى أربع مرات إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، وأرت تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات ، إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين .

مشروعيته :

إذا رمى الرجل امرأته بالزنا ، ولم تفر هي بذلك ، ولم يرجع عن رميه فقد شرع الله لها اللعان<sup>(١)</sup> .

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن هلال<sup>(٢)</sup> بن أمية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك ابن سحاء . فقال النبي ﷺ : « البينة ، أو حدٌ في ظهرك » . فقال : يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة ؟ ! فجعل رسول الله ﷺ يقول : « البينة ، وإلا حد في ظهرك » .

فقال : والذي بمثك بالحق إني لصادق ، ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد ، فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه قوله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من

(١) كان ذلك في شهر شعبان سنة ٩ هـ . وقيل : كان في السنة التي توفي فيها رسول الله (ص) .

(٢) كان أدل رجل لاعن في الإسلام .

الكاذبين ، ويدّرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين .  
والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين «<sup>(١)</sup>» .

فانصرف النبي ﷺ إليها ، فجاء هلال فشهد والنبي ﷺ يقول :

« إن الله يعلم<sup>(٢)</sup> أن أحدكما كاذب . فهل منكما تائب ؟ »

فشهدت . فلما كانت عند الخامسة وقفوها<sup>(٣)</sup> ، وقالوا إنها الخوذية<sup>(٤)</sup> . قال ابن عباس رضي الله عنها . فتلكأت ونكصت ، حتى ظننا أنها ترجع . ثم قالت : لا أفضح قومي سائر اليوم ، فبضت . فقال النبي ﷺ :

« أبصروها ، فإن جاءت به أكحل العينين<sup>(٥)</sup> ، سابغ إلا لبتين ، خدلج الساقين ، فهو لشريك بن سحاء » .

فجاءت به كذلك . فقال النبي ﷺ :

« لولا ما مضى<sup>(٦)</sup> من كتاب الله كان لي ولها شأن » .

قال صاحب بداية المجتهد :

وأما من طريق المعنى . فلما كان الفراش موجبا للحقوق النسب ، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفون به إذا تحققوا فساد . وتلك الطريق هي اللعان . فاللعان حكم ثابت بالكتاب والسنة والقياس والإجماع .  
إذ لا خلاف في ذلك عامة .

مضى يكون اللعان ؟ ..

ويكون اللعان في صورتين :

الصورة الأولى : أن يرمي الرجل امرأته بالزنى ، ولم يكن له أربعة شهود يشهدون عليها بما رماها به .

---

(١) سورة النور : الآيات ٦ - ٩ .

(٢) هذا دليل على أن الزوج إذا فذف امرأته ، وعجز عن إقامة البينة وجب عليه حد الغافق ، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه .

(٣) فيه استحباب تقديم الوطأ للزوجين قبل اللعان لما ساقى .

(٤) أشاروا عليها بالوقوف عن أنقام اللعان فتلكأت وكانت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها . وفي هذا دليل على أن مجرد التلکؤ لا يعمل به .

(٥) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملا وقت اللعان . والأكلل الذي أجفانه سوداء كانت فيها كحل . وسابغ الألبتين . أي عظيمها . وخدلج : يمثله .

(٦) لولا ما مضى من كتاب الله ، أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول صلى الله عليه وسلم الحد .

الصورة الثانية : أن ينفي حملنا منه .

وإنما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها ، كأن رآها تزي ، أو أقرت هي ، ووقع في نفسه صدقها .

والأولى في هذه الحال أن يطلقها ولا يلاعنها .

فإذا لم يتحقق من زناها ، فإنه لا يجوز له أن يرميها به .

ويكون نفى الحمل في حالة ما إذا ادعى أنه لم يطأها أصلاً من حين العقد عليها ، أو ادعى أنها أتت به لأقل من ستة أشهر بعد الوطء ، أو لأكثر من سنة من وقت الوطء .

**الحاكم هو الذي يقضي باللعان :**

ولا بد من الحاكم عند اللعان . وينبغي له أن يذكر المرأة ويعظمها ، بمثل ما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم :

« أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء » ، ولن يدخلها الله الجنة ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .

**اشتراط العقل والبلوغ :**

وكا يشترط في اللعان ، الحاكم ، يشترط العقل والبلوغ في كل من المتلاعنين ، وهذا أمر مجمع عليه .

**اللعان بعد إقامة الشهود :**

وإذا أقام الزوج الشهود على الزنى فهل له أن يلاعن؟ قال أبو حنيفة وداود : لا يلاعن ، لأن اللعان إنما جعل عوضاً عن الشهود ، لقوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ... » (١) .

وقال مالك والشافعي : له أن يلاعن ، لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفرائض .

**هل اللعان يمين أم شهادة ؟**

يرى الإمام مالك والشافعي وجهور العلماء أن اللعان يمين ، وإن كان يسمى شهادة فإن أحداً لا يشهد لنفسه ، لقول رسول الله ﷺ في بعض روايات حديث ابن عباس : « لولا الإيمان لكان لي ولها شأن » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة ، واستدلوا بقول الله تعالى : « فشهادة

---

(١) سورة النور ، آية ٦ .



أحدهم أربع شهادات بالله .. ومجديت ابن عباس المتقدم ، وفيه : « فحاه هلال فشهد ، ثم قامت فشهدت » .

والذين رأوا أنه عين ، قالوا : إنه يصح اللعان بين كل زوجين حرين ، كائنًا أو عبيدين ، أو أحدهما ، أو عدلين ، أو فاسقين ، أو أحدهما .

والذين ذهبوا إلى أنه شهادة ، قالوا : لا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة ، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين .

فأما العبدان ، أو المحدودان في القذف ، فلا يجوز لعانها . وكذلك إن كان أحدهما من أهل الشهادة والآخر ليس من أهلها .

قال ابن القيم : والصحيح أن لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين مغلطة بلفظ الشهادة والتكرار ، لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع : أحدها : ذكر لفظ الشهادة .

الثاني : ذكر القسم بأحد أسماء الرب سبحانه ، وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنى ، وهو اسم الله جل ذكره .

الثالث : تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه من أن واللام ، وإتيانه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب ، دون الفعل الذي هو صدق وكذب .

الرابع : تكرار ذلك أربع مرات .

الخامس : دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنة الله إن كان من الكاذبين .

السادس : إخباره عند الخامسة أنها الموجبة لعذاب الله ، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

السابع : جعل لعانه مقتضى لحصول العذاب عليها ، وهو إما الحد أو الحبس ، وجعل لعانها دارئًا للعذاب عنها .

الثامن : أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما ، إما في الدنيا ، وإما في الآخرة .

التاسع : التفريق بين المتلاعتين وخراب بيتها وكسرهام بالفراق .

العاشر : تأييد تلك الفرقة ودوام التحريم بينها . فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل يمينًا مقرونة بالشهادة ، وشهادة مقرونة باليمين ، وجعل الملتزم - لقبول قوله - كالشاهد فإن نكلت المرأة مضت شهادته وحُدثت وأغادت شهادته .

ويمينه شيطان : سقوط الحد عنه وجوبه عليها ، وإن التمنت المرأة وعارضت لعانه

بلمان آخر منها ، أفاد لمانه سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها ، فكان شهادة ويمينا بالنسبة إليه دونها ، لأنه إن كان يمينا محضة ، فهي لا تحد بمجرد حلقه ، وإن كان شهادة فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده ، فإذا انضم إلى ذلك نكولها قوي جانب الشهادة واليمين في حقه بتأكده ونكولها ، فكان دليلاً ظاهراً على صدقه ، فأسقط الحد عنه وأوجب عليه وهذا أحسن ما يكون من الحكم .

« ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون »<sup>(١)</sup> .

وقد ظهر بهذا أنه يمين فيها معنى الشهادة ، وشهادة فيها معنى اليمين .

**لعان الأعمى والأخرس :**

لم يختلف أحد في جواز لعان الأعمى ، واختلقوا في الآخرس ، فقال مالك والشافعي : يلاعن الآخرس إذا أفهم عنه .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يلاعن ، لأنه ليس من أهل الشهادة .

**من يبدأ بالملاعة :**

اتفق العلماء على أن السنة في اللعان تقديم الرجل فيشهد قبل المرأة .

واختلفوا في وجوب هذا التقديم .

فقال الشافعي وغيره : هو واجب ، فإذا لاعنت المرأة قبله ، فإن لعانها لا يمتد به .

وحجتهم أن اللعان يشرع لدفع الحد عن الرجل ، فلو بُدِءَ بالمرأة لكان دفعاً لأمر

لم يثبت .

وذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنه لو وقع الابتداء بالمرأة صح واعتد به .

وحجتهم أن الله سبحانه عطف في القرآن بالواو ، والواو لا تقتضي الترتيب ، بل هي

لمطلق الجمع .

**النكول<sup>(٢)</sup> عن اللعان :**

النكول عن اللعان ، إما أن يكون من الزوج أو من الزوجة . فإن نكل الزوج فعليه

حد القذف . لقول الله تعالى :

« والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع

شهادات بالله إنه لمن الصادقين »<sup>(٣)</sup> .

(٢) النكول : الامتناع .

(١) سورة المائدة ، آية ٥٠ .

(٣) سورة النور ، آية ٦ .

فإذا لم يشهد فهو مثل الأجنبي في القذف . ولما تقدم من قول الرسول ﷺ : « الب أو حد في ظهرك » .  
وهذا مذهب الأئمة الثلاثة .

وقال أبو حنيفة : لا حد عليه . ويجلس حتى يلاعن أو يكذب نفسه . فإن كذب نفسه وجب عليه حد القذف . فإذا نكلت الزوجة : أقم عليها حد الزنى عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة : لا تحد ، وحبت حتى تلاعن أو تقر بالزنى ، وإن صدقته أقم عليها الحد .

واستدل أبو حنيفة رضي الله عنه بقول الرسول ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : زنى بعد إحصان أو كفر بعد إيمان أو قتل نفس بغير نفس » .

ولأن سفك الدماء بالنكول حكم تروء الأصول ، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم المال بالنكول . فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء .

قال ابن رشد : « وبالجملة فقاعدة الدماء منبأها في الشرع على أنها لا تراق إلا بالينة العادلة ، أو بالاعتراف ، ومن الواجب ألا تخصص هذه القاعدة بالاسم المشترك » .

فأبو حنيفة في هذه المسألة أولى بالصواب إن شاء الله وقد اعترف أبو المعالي في كتابه البرهان بقوة أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو شافعي .

#### التفريق بين المتلاعنين :

إذا تلاعن الزوجان وقعت الفرقة بينها على سبيل التأييد ولا يرتفع التحريم بينهما بحال: فمن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً »  
وعن علي وابن مسعود قالا : « مضت السنة ألا يجتمع المتلاعنان » رواها الدارقطني .  
ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ، لأن أساس الحياة الزوجية ، السكن ، والمودة ، والرحمة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس وكانت عقوبتها الفرقة المؤبدة .

واختلفت الفقهاء فيما إذا كذب الرجل نفسه ، فقال الجمهور : إنما لا يجتمعان أبداً ، وللأحاديت السابقة ، وقال أبو حنيفة : إذا كذب نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد ، واستدل أبو حنيفة بأنه إذا كذب نفسه ، فقد بطل حكم اللعان ، فكأن يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب الموجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما . مع القطع بأن أحدهما كاذب وإذا انكشف ارتفع التحريم .

### متى تقع الفرقة :

تقع الفرقة إذا فرغ المتلاعنان من اللعان ، وهذا عند مالك .  
وقال الشافعي : تقع بعد أن يكمل الزوج لعانه .  
وقال أبو حنيفة ، وأحمد والثوري : لا تقع إلا بحكم الحاكم .

### هل الفرقة طلاق أم فسخ ؟

يرى جمهور العلماء ان الفرقة الحاصلة باللعان فسخ .  
ويرى أبو حنيفة انها طلاق بائن ، لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك تكون طلاقاً ، لا فسخاً ، فالفرقة هنا مثل فرقة المئين ، إذ كانت بحكم الحاكم .

وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول فدليلهم تأييد التحريم . فأشبه ذات المحرم ، وهؤلاء يرون ان الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكنى ، لأن النفقة والسكنى إنما يستحقان في عدة الطلاق لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الملاعة أن النبي ﷺ « قضى ألا قوت لها ولا سكنى : من أجل أنها يتصرفان من غير طلاق ولا متوفى عنها .  
رواه أحمد وأبو داود .

### الحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل ابنه ، ونم اللعان بنفيه له . انتفى نسبه من أبيه وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ، لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال :  
وقضى رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين انه يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد ثمانين . أخرجه أحمد .

ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش . ولا فراش هنا : لنفي الزوج إياه .  
وأما من رماها به اعتبر قاذفاً ، وجلد ثمانين جلدة : لأن الملاعة داخلة في المحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابنها حد القذف ، ومن قذف ولدها يجب حده ، كمن قذف أمه سواء بسواء .  
وهذا بالنسبة للأحكام التي تلزمه .

أما بالنسبة للأحكام التي شرعها الله للكافة . فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط فلا يعطيه زكاة ماله ، ولو قتله لا قصاص عليه ، وتثبت المحرمية بينه وبين أولاده ، ولا تجوز شهادة كل منهما للآخر ، ولا يعد مجبول النسب ، فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا كذب نفسه ثبت نسب الولد منه ، ويزول كل أثر للعان بالنسبة للولد .

## العدة

### تعريفها :

العدة : مأخوذة من العدد والإحصاء : أي ما تحصى المرأة وتعدّه من الأيام والأقراء . وهي اسم للعدة التي تنتظر فيها المرأة وتمتنع عن التزويج بعد وفاة زوجها ، أو فراقه لها<sup>(١)</sup> . وكانت العدة معروفة في الجاهلية . وكانوا لا يكادون يتركونها . فلما جاء الإسلام أقرّها لما فيها من مصالح . وأجمع العلماء على وجوبها ، لقول الله تعالى :  
« وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »<sup>(٢)</sup> .  
وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس : « اعتدي في بيت أم مكتوم » .

### ٢ - حكمة مشروعيتها :

( أ ) معرفة براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب بعضها ببعض .  
( ب ) غيبة فرصة للزوجين لإعادة الحياة الزوجية إن رأيا أن الحير في ذلك .  
( ج ) « التنويه بفخامة أمر النكاح حيث لم يكن أمراً منتظم إلا بجمع الرجال ، ولا ينفك إلا بانتظار طويل . ولولا ذلك لكان بمنزلة لعب الصبيان ينظم ثم يفك في الساعة .  
( د ) أن مصالح النكاح لا تتم حتى يوطنا أنفسهما على ادامة هذا العقد ظاهراً ، فان حدث حادث يوجب فك النظام لم يكن بدّ من تحقيق صورة الإدامة في الجملة بأن تتربص مدة تجد لتربصها إلا ، وتقاسي لها عناء »<sup>(٣)</sup> .

### أنواع العدة :

### العدة أنواع :

١ - عدة المرأة التي تحيض ، وهي ثلاث حيض .

(١) احتساب العدة يبدأ من حين وجود سببها ، وهو الطلاق أو الوفاة .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ . (٣) من « حجة الله البالغة » .

- ٢ - عدة المرأة التي يئست من الحيض وهي ثلاثة أشهر .  
 ٣ - عدة المرأة التي مات عنها زوجها ، وهي أربعة أشهر وعشراً ، ما لم تكن حاملاً .  
 ٤ - عدة الحامل حتى تضع حملها .  
 وهذا إجمال تفصله فيما يلي :

الزوجة إما أن تكون مدخولاً بها أو غير مدخول بها .

#### عدة غير المدخول بها ،

والزوجة غير المدخول بها إن طلقت فلا عدة عليها لقول الله تعالى :  
 « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ <sup>(١)</sup> فَهَلِكٌ  
 عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا <sup>(٢)</sup> .  
 فإن كانت غير مدخول بها ، وقد مات زوجها فعليها العدة كما لو كان قد دخل بها ،  
 لقوله تعالى :

«وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا <sup>(٣)</sup> .  
 وإنما وجبت العدة عليها وإن لم يدخل بها وفاة الزوج المتوفى ومراعاة لحقه .

#### عدة المدخول بها <sup>(٤)</sup> ،

وأما المدخول بها ، فاما أن تكون من ذوات الحيض . أو من غير ذوات الحيض .

#### عدة الحائض ،

فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء ؛ لقول الله تعالى :  
 « وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » .  
 والقروء جمع قرء والقراء : الحيض .  
 ووجه ذلك ابن القيم ، فقال : إن لفظ القراء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض .  
 ولم يبيح عنه في موضع واحد استعماله للظهر . فحمله في الآية على المجهود المعروف من

(١) المئ : الدخول . (٢) سورة الأحزاب ، آية ٤٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٤ ، وحكمة التحديد بهذه المدة لأنها التي تكفل فيها خافعة الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً ، وهي زيادة على أربعة أشهر لتقصان الأمة فجبر الكسر إلى المقدار طريق الاحتياط ، وذكر العشر مؤثراً لإرادة التأييد . والمراد مع أيامها عند الجمهور . فلا تحمل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة .

(٤) يرى الأحناف والحنابلة والخلفاء الأشعرية المقصود بالدخول الدخول حقيقة أو حكماً : أي أن الحائض للصحيحة تعتبر دخلاً تجب بها العدة ، وعند الشافعي في المذهب الجديد أن الحائض لا تجب بها العدة .

خطاب الشارع أولى ، بل يتعين . فانه قد قال ﷺ للمستحاضة : « دعي الصلاة أيام أقرائك » وهو ﷺ المبر عن الله ، وبلغة قومه نزل القرآن . فإذا أورد المشترك في كلامه على أحد معنييه ، وجب حمله في سائر كلامه عليه إذا لم يثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه البتة . ويصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها ، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره ، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرء في الحيض علم أن هذا لفته ، فيتعين حمله عليها في كلامه . ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله تعالى :

« ولا يحل لمن أن يكسُنَ ما خلقَ الله في أرحامِهِنَّ » .

وهذا هو الحيض والحمل عند عامة المفسرين . والمخاوت في الرحم إنما هو الحيض الوجودي . وهذا قال السلف والخلف ، ولم يقل أحد إنه الطهر . وأيضاً فقد قال سبحانه :

« وَاللَّائِي يَكْسِنُ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبَسْنَ فَعُدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٌ . وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (١) .

فجعل كل شهر بإزاء حيضة وعلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر والحيض .

وقال في موضع آخر :

قوله تعالى :

« فَطَلَّوهُنَّ لِمُدَّتْهُنَّ » :

معناه .. لاستقبال عدتهن ، لا فيها ، وإذا كانت المدة التي يطلق لها النساء مستقبلة بعد الطلاق ، فالمستقبل بعدما إنفا هو الحيض ، فان الطاهر لا تستقبل الطهر ، إذ هي فيه وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها (٢) .

أقل مدة للاعتداد بالأقراء :

قالت الشافعية .

وأقل ما يمكن ان تمتد فيه الحرة بالأقراء : إثنتان وثلاثون يوماً وساعة ، وذلك بأن يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرءاً ، ثم تحيض يوماً . ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو القرء الثاني ، ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو القرء الثالث . فإذا طعنت في الحيضة الثالثة انتقضت عدتها .

وأما أبو حنيفة فأقل مدة عنده ستون يوماً ، وعند صاحبيه تسعة وثلاثون يوماً .

فهي تبدأ عند الإمام أبي حنيفة بالحيض عشرة أيام ، وهي أكثر مدته ، ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ، ثم بالحيض عشرة والطهر خمسة عشر ، ثم بالحيضة الثالثة ، ومدتها

(١) سورة الطلاق ، آية ٤ . (٢) زاد المعاد : الجزء الثالث ص ٩٦ .

عشرة أيام ، فيكون المجموع ستين يوماً ، فإذا مضت هذه المدة وادعت أن عدتها انتهت صدقت بيمينها ، وصارت حلالاً لزوج آخر .

أما الصحابان فيحسبان لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدته ويحسبان لكل من الطهرين المتخالفين للحيضات الثلاث خمسة عشر يوماً ؛ فيكون المجموع ٣٩ يوماً<sup>(١)</sup> .

عدة غير الحائض :

وإن كانت من غير ذوات الحيض ؛ فعدتها ثلاثة أشهر ، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ ، والكبيرة التي لا تحيض . سواء أكان الحيض لم يسبق لها ، أو انقطع حيضها بعد وجوده لقول الله تعالى :

« وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْهِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »<sup>(٢)</sup> .

روى ابن أبي هاشم في تفسيره عن عمر بن سالم عن أبي ابن كعب ، قال : قلت : يا رسول الله : إن أناساً بالمدينة يقولون في عدد النساء ، ما لم يذكر الله في القرآن الصغار والكبار وأولات الأحمال ، فأنزله الله سبحانه في هذه السورة :

« وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْهِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » .

فأجل إحداهن أن تضع حملها ، فإذا وضعت فقد قضت عدتها . ولفظ جرير . قلت يا رسول الله إن ناساً من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا : لقد بقي من عدد النساء عدد لم يذكر في القرآن . الصغار والكبار التي قد انقطع عنها الحيض وذوات الحمل قال : فأزلت التي في النساء القصرى :

« وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْهِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ » .

وعن سعيد بن جبير في قوله : « وَاللَّائِي يَتُسَّنُّ مِنَ الْهِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ » يعني الآية المعجزة التي لا تحيض ، أو المرأة التي قعدت من الحيضة ، فليست هذه من القروء في شيء . وفي قوله : « إِنْ ارْتَبْتُمْ » في الآية ، يعني إن شككتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، وعن مجاهد : إِنْ ارْتَبْتُمْ ولم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض ، أو التي لم تحض فعدتهن ثلاثة أشهر . ف قوله تعالى : « إِنْ ارْتَبْتُمْ » يعني إن سألتم عن حكمهن وشككتم فيه فقد بينة الله لكم .

حكم المرأة الحائض إذا لم تر الحيض :

إذا طلقت المرأة وهي من ذوات الأقراء . ثم إنها لم تر الحيض في عاداتها ، ولم تدر ما

(١) زاد اللماذج ٤ ص ٢٠٨ .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٤ .



سببه ، فإنها تمتد سنة . فتربص مدة تسعة أشهر لتعلم براءة زوجها ، لأن هذه المدة هي غالب مدة الحمل ، فإذا لم يبين الحمل فيها ، علم براءة الرحم ظاهراً ، ثم تمتد بعد ذلك عدة الآيات ثلاثة أشهر ، وهذا ما قضى به عمر رضي الله عنه .  
قال الشافعي . هذا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار لا ينكره منهم منكر علمناه .

سن اليأس :

اختلف العلماء في سن اليأس .

فقال بعضهم : إنها خمسون ، وقال آخرون : إنها ستون ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف النساء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« اليأس مختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء . والمراد بالآية أن يأس كل امرأة من نفسها ، لأن اليأس ضد الرجاء . فإذا كانت المرأة قد بنست من الحيض ولم ترجه ، فهي آيسة وإن كان لها أربعمون أو نحوها ، وغيرها لا يأس منه وإن كانت لها خمسون<sup>(١)</sup> .

عدة الحامل :

وعدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ، سواء أكانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها ،  
لقول الله تعالى :

« وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »<sup>(٢)</sup> .

قال في زاد المعاد :

« ودل قوله سبحانه : « أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين لم تنقض العدة حتى تضعهما جميعاً . ودلت على أن من عليها الاستبراء فعدتها وضع الحمل أيضاً . ودلت على أن العدة تنقضي على أي صفة كان ، حياً أو ميتاً ، فلم الحلفة أو ناقصها ،  
نفخ فيه الروح أو لم ينفخ .

عن سُبَيْبَةَ الْأَسَدِيَّةِ أنها كانت تحت سعد بن خُوَالَةَ وهو بمن شهد بدرأ ، فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنشب<sup>(٣)</sup> ، أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تملت<sup>(٤)</sup> من نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : مالي أراك متجملة ؟ لملك ترجين<sup>(٥)</sup> النكاح ؟ إنك والله ما

(١) زاد المعاد ص ٢٠٦ ج ٤ .

(٢) سورة الطلاق . آية ٤ .

(٣) تنشب : تلبث .

(٤) طهرت من دمها .

(٥) تطلين .

انت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشرأ ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت عليّ ليالي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فافتاني بأني قد حككت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي .

وقال ابن شهاب : ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر .

أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

والعلماء يعملون قول الله تعالى :

«والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً»<sup>(١)</sup>.

خاصة بعدد الحوائل<sup>(٢)</sup> ويعملون قول الله تعالى في سورة الطلاق :

«وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» .

في عدد الحوامل - فليست الآية الثانية معارضة للأولى .

عدة المتوفى عنها زوجها :

والمتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرأ ، ما لم تكن حاملاً ، لقول الله تعالى :

«والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» .

وإن طلق امرأته طلاقاً رجعيأ ، ثم مات عنها ، وهي في العدة اعتدت بعمدة الوفاة ؛ لأنه توفي عنها وهي زوجته .

عدة المستحاضة :

المستحاضة تمتد بالحيض .

ثم إن كانت لها عادة فعلية أن ترعي عادتها في الحيض والطمهر ، فإذا مضت ثلاث حيض انتهت العدة ، وإن كانت آيسة انتهت عدتها بثلاثة أشهر .

وجوب العدة في غير الزواج الصحيح :

من وطئ امرأة بشبهة وجبت عليها العدة ، لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح في النسب ، فكان كالوطء في النكاح في إيجاب العدة . وكذلك تجب العدة في زواج فاسد إذا تحقق الدخول<sup>(٣)</sup> . ومن زنى بامرأة لم تجب عليها العدة : لأن العدة لحفظ النسب ، والزنى لا يلحقه نسب ، وهو رأي الأحناف والشافعية والثوري . وهو رأي أبي بكر وعمر .

(١) سورة البقرة . آية ٢٣٤ .

(٢) الحوائل : غير الحوامل .

(٣) قالت الطائفة : لا تجب العدة في النكاح الفاسد ، ولو بعد الدخول ؛ لعدم وجود دليل على إيجاب من الكتاب والسنة .

وقال مالك وأحمد: عليها المدة ؛ وهل عدتها ثلاث حيض أو حيفة تستبرئ بها ؟ ..  
روايتان عن أحمد .

#### تحول المدة من الحيض إلى المدة بالأشهر :

إذا طلق الرجل زوجته وهي من ذوات الحيض ، ثم مات وهي في المدة . فإن كان الطلاق رجعياً ، فإن عليها أن تعتد عدة الوفاة ، وهي أربعة أشهر وعشراً ، لأنها لا تزال زوجة له ، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية ، ولذلك يثبت التوارث بينها إذا توفي أحدهما وهي المدة .

وإن كان الطلاق بائناً فإنها تكمل عدة الطلاق بالحيض ولا تتحول المدة إلى عدة الوفاة ، وذلك لانقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق ، لأن الطلاق البائن يزيل الزوجية ، فتكون الوفاة حدثت وهو غير زوج ، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه إذا توفي أحدهما وهي في المدة إلا إذا اعتبر فاراً .

#### طلاق الفار :

وطلاق الفار أن يطلق المريض مرض الموت امرأته طلاقاً بائناً بغير رضاها ؛ ثم يموت وهي في المدة ؛ فإنه يعتبر في هذه الحال فاراً من الميراث ، ولهذا قال مالك : « ترث ولو مات بعد انتضاء عدتها وبعد نكاح زوج آخر ، معاملة له بنقيض قصده » .

ويرى أبو حنيفة ومحمد أن الحكم في هذه الحال يتغير: فتكون عدتها أطول الأجلين: عدة الطلاق أو عدة الوفاة ، فإن كانت عدة الطلاق أطول ، اعتدت بها ، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول ، كانت هي المدة .

أي إذا انتقضت الحيضات الثلاث في أكثر من أربعة أشهر وعشر اعتدت بها ، وإن كانت الأربعة أشهر وعشر أكثر من مدة الحيضات الثلاث اعتدت بها .

وذلك كي لا تحرم المرأة من حقها في الميراث الذي أراد الزوج القرار منه بالطلاق . وعند أبي يوسف أن المطلقة في هذه الحال تمتد عدة الطلاق وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشر .

ويرى الشافعي في أظهر قولييه . أنها لا ترث كالمطلقة طلاقاً بائناً في الصحة . وحجته أن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت فقد زال السبب في الميراث . ولا عبرة بمطالبة الفرار ، لأن الأحكام الشرعية تناط بالأسباب الظاهرة لا بالنيات الخفية . واتفقوا على أنه إن أبانها في مرضه فبانت المرأة فلا ميراث له .

وكذلك تحول العدة من الحيض إلى الأشهر في حق من حاضت حيضة أو حيضتين ثم بِلست من الحيض فإنها حينئذ يجب عليها أن تمتد بثلاثة أشهر ، لأن إكمال العدة بالحيض غير ممكن ، لانقطاعه ، ويمكن إكمالها باستئنافها بالشهور ، والشهور بسدل عن الحيض .

#### تحول العدة من الأشهر إلى الحيض :

إذا شرعت المرأة في العدة بالشهور لصفرها أو لبلوغها من الإياس ثم حاضت ، لزمها الانتقال إلى الحيض . لأن الشهور بدل عن الحيض فلا يجوز الاعتداد بها مع وجود أصلها . وإن انقضت عدتها بالشهور ، ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالاقراء . لأن هذا حدث بعد انقضاء العدة .

وإن شرعت في العدة بالاقراء أو الأشهر ، ثم ظهر لها حمل من الزوج ، فإن العدة تتحول إلى وضع الحمل ، والحمل دليل على براءة الرحم من جهة القطع .

#### انقضاء العدة :

إذا كانت المرأة حاملاً فإن عدتها تنقضي بوضع الحمل وإذا كانت العدة بالأشهر ، فإنها تحسب من وقت<sup>(١)</sup> الفرة أو الوفاة حتى تستكمل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشراً ، وإذا كانت بالحيض فإنها تنقضي بثلاث حيضات ، وذلك يعرف من جهة المرأة نفسها<sup>(٢)</sup> .

#### لزوم المعتدة بيت الزوجية :

يجب على المعتدة أن تقيم بيت الزوجية حتى تنقضي عدتها ، ولا يحل لها أن تخرج منه ، ولا يحل لزوجها أن يخرجها عنه ولو وقع الطلاق أو حصلت الفرة وهي غير

(١) مذهب مالك والشافعي أن الطلاق ان وقع في أثناء الشهر اعتدت بقيته ، ثم اعتدت شهرين ، بالإامة ، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً .

وقال أبو حنيفة : تحسب بقية الأول وتمتد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول فمما كان أم بقاضاً .

(٢) كانت بعض النساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تنقض وأنها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة ولتستكن من أخذ النفقة مدة طويلة ، وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال ، فتدارك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هذه الحال . فبيد في المادة ١٧ منه ما نصه :

« لا تسمح الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : « فقطعاً لهذه الادعاءات الباطلة . وبناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وضمت الفقرة الأولى من المادة ١٧ ومنعت المعتدة من دعواها نفقة العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق ، فتقرر بذلك مدة استحقاق النفقة ، وليس معناه تحديد مدة العدة شرعاً ، فإن مدة العدة ثلاث حيضات » .

موجودة في بيت الزوجية وجب عليها أن تعود إليه بمجرد عليها .

يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَنٍ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ <sup>(١)</sup> » وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه <sup>(٢)</sup> .

وعن الفريضة بنت مالك بن سنان ، وهي أخت أبي سعيد الخدري : « أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا <sup>(٣)</sup> » ، حتى إذا كانوا بطرف القُدوم <sup>(٤)</sup> لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي فأني لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة ؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ : نعم . قالت : فقهرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي ، فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ فسألني عن ذلك ؟ فأخبرته ، فاتبته وقضى به . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح . وكان عمر يرد المتوفى عنهن أزواجهن من البداء يمنعهن الحج .

ويستثنى من ذلك المرأة البدوية إذا توفي عنها زوجها فإنها ترحل مع أهلها إذا كان أهلها من أهل الارحام .

وخالف في ذلك عائشة وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وعطاء ، وروى عن عليّ وجابر .

فقد كانت عائشة تفتي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم كلثوم ، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال : إنما قال الله عز وجل : تمتد أربعة أشهر وعشراً ، ولم يقل تعتد في بيتها ، فتمتد حيث شئت . وروى أبو داود عن ابن عباس أيضاً قال : نسخت هذه الآية عدتها عند أهل ، وسكنت في وصيتها ، وإن شئت خرجت ، لقول الله تعالى : « فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ

(١) سورة الطلاق ، الآية ١ .

(٢) قال ابن عباس : الفاحشة اللبنة أن تبدل على أهل زوجها فإذا بدت على الأهل حل إخراجها .

(٣) مروي .

(٤) موضع على ستة أميال من المدينة .

عليكم فيما فعلن في أنفسهن<sup>(١)</sup> قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعدد حيث شاءت .

اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة :

وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة .

فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبائن الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً .

وأما المتوفى عنها زوجها فتخرج نهاراً وبعض الليل... ولكن لا تبث إلا في منزلها . قالوا : والفرق بينها أن المطلقة نفقت في مال زوجها ، فلا يجوز لها الخروج كالزوجة ، بخلاف المتوفى عنها زوجها فإنها لا نفقة لها ، فلا بد أن تخرج بالنهار لإصلاح حالها . قالوا : وعليها أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة .

وقالوا : فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها ، أو أخرجهما الورثة من نصيبهم انتقلت... لأن هذا عذر... والسكون في بيتها عبادة... والمعبادة تسقط بالمعذر ، وعندهم : إن عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرتة ، فلها أن تنتقل إلى بيت أقل كراء منه...

وهذا من كلامهم يدل على أن أجره للسكن عليها... وإنما تسقط السكنى عنها لمعجزها عن أجرته - ولهذا صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاه... وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها زوجها - حاملاً كانت أو حائلاً<sup>(٢)</sup> - وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ، ليلاً ونهاراً... فإن بدله لها الورثة ، وإلا كانت الأجرة عليها .

ومذهب الحنابلة جواز الخروج نهاراً ، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها . قال ابن قدامة :

وللمتدة الخروج في حوائجها نهاراً ، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها ، قال جابر : طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجذ<sup>(٣)</sup> نخلها فلقبها رجل فيها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « أخرجني فجذني نخلك لعلك أن تنصديني منه أو تفعلني خيراً ، رواه

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤ .

(٢) وعند الحنابلة لا سكنى لها إذا كانت حائلاً ، وإن كانت حاملاً ففي روايتين . وشافعي قولان . وعند مالك إن لها السكنى .

(٣) تجذ : تقطع .

النسائي وأبو داود. وروى مجاهد قال: استشهد رجال يوم أحد فجاء نساءهم رسول الله، وقلن: يا رسول الله نستوحش بالليل أفنبيت عند إحداها؟ فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا؟ فقال: يتحدثن عند إحداكن حتى إذا أردتن النوم قتلن كل واحدة إلى بينها. وليس لها المبيت في غير بيتها، ولا الخروج ليلاً إلا للضرورة، لأن الليل مظنة الفساد، بخلاف النهار، فإن فيه قضاء الحوائج والمعاش وشراء ما يحتاج إليه.

#### حداد المعتدة :

يجب على المرأة أن تحدد على زوجها المتوفى مدة العدة، وهذا متفق عليه بين الفقهاء. واختلفوا في المطلقة طلاقاً بائناً فقال الأحناف: يجب عليها الإحداد. وذهب غيرهم إلى أنه لا حداد عليها. وتقدم في الجزء الرابع حقيقة الحداد<sup>(١)</sup>.

#### نفقة المعتدة :

اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً تستحق النفقة والسكنى. واختلفوا في المبتوتة :

فقال أبو حنيفة: لها النفقة والسكنى مثل المطلقة الرجعية، لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية فهي محتسبة لحقه عليها، فتجب لها النفقة، وتعتبر هذه النفقة ديناً صحيحاً من وقت الطلاق، ولا تتوقف على التراضي ولا قضاء القاضي، ولا يسقط هذا الدين إلا بالأداء أو الإبراء.

وقال أحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، لحديث فاطمة بنت قيس: أن زوجها طلقها ألبتة، فقال لها الرسول ﷺ: «ليس لك عليه نفقة». وقال الشافعي ومالك: لها السكنى بكل حال ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً، لأن عائشة وابن المسيب أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها، قال مالك: سمعت ابن شهاب يقول: المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل، وليست لها نفقة، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها، ثم قال: وهذا الأمر عندنا.

## الحضانة

### معناها :

الحضانة مأخوذة من الحِضْن ، وهو ما دون الإبط إلى الكشح ، وحِضْنُ الشيء جانباه ، وحِضْنُ الطائر بيضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا ضمت ولدها .

وعرّفها الفقهاء : بأنها عبارة عن القيام بحفظ الصغير ، أو الصغيرة<sup>(١)</sup> ، أو المعتوه الذي لا يميّز ، ولا يستقل بأمره ، وتمهده بما يصلحه ، ووقايته مما يؤذيه ويضره ، وتربيته جسمياً ونفسياً وعقلياً ، كي يقوى على النهوض بمتطلبات الحياة والاضطلاع بمسؤولياتها .  
والحضانة بالنسبة للصغير أو الصغيرة واجبة ، لأن الإهمال فيها يمرض الطفل للهلاك والضياع .

### الحضانة حق مشترك :

الحضانة حق للصغير لاحتياجه إلى من رعاه ، ويحفظه ، ويقوم على شئونه ، ويتولى تربيته .  
ولأمه الحق في احتضانه كذلك ، لقول الرسول ﷺ : « أنتِ أحق به » .  
وإذا كانت الحضانة حقاً للصغير فإن الأم تجبر عليها إذا تعيّن بأن يحتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها ، كي لا يضيع حقه في التربية والتأديب .  
فإن لم تتعين الحضانة بأن كان للطفل جدّة ورضيت بإمساكه وامتنعت الأم فإن حقها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه ، لأن الحضانة حق لها .  
وقد جاء في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعي ما يؤيد هذا ، فقد أصدرت محكمة جرجا في ١٣/٧/١٩٣٢ ما يلي :

(١) ولا بد من الصغر أو التّم في إيجاب الحضانة أما البالغ الرشيد فلا حضانة عليه ، وله الخيار في الإقامة عند من شاء من أبويه ، فإن كان ذكراً فله الانفرد بنفسه ، لا تستثناه عنها ويستحب أن لا ينفرد عنها ولا يقطع برّه عنها ، وإن كانت جارية لم يكن لها الانفرد ولأبويها منها منه لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ويلحق العار بها وبأهلها ، فإن لم يكن لها أب فلوليها وأهلها منها من ذلك .



« إن لكل من الحاضنة والمحضون حقاً في الحضانة ، إلا أن حق المحضون أقوى من حق الحاضنة ، وإن إسقاط الحضانة حقها لا يسقط حق الصغير » .

وجاء في حكم محكمة الميماط في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ « إن تبرع غير الأم بنفقة المحضون الرضيع لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع ، بل يبقى في يدها ولا ينزع منها ما دام رضيعاً ، وذلك حتى لا يضار الصغير بحرمانه من أمه التي هي أشفق الناس عليه وأكثرهم صبراً على خدمته »<sup>(١)</sup> .

### الأم أحق بالولد من أبيه :

أسمى لون من ألوان التربية هو تربية الطفل في أحضان والديه ، إذ ينال من رعايتها وحسن قيامها عليه ما يبني جسمه وينمي عقله ، ويؤتي نفسه ، ويعدّه للحياة .  
فإذا حدث أن افترق الوالدان وبينهما طفل ، فالأم أحق به من الأب ، ما لم يقم بالأم مانع يمنع تقديمها<sup>(٢)</sup> ، أو بالولد وصف يقتضي تخيير<sup>(٣)</sup> .

وسبب تقديم الأم أن لها ولاية الحضانة والرضاع ، لأنها أعرف بالتربية وأقدر عليها ، ولها من الصبر في هذه الناحية ما ليس للرجل ، وعندها من الوقت ما ليس عنده ، لهذا قدمت الأم رعاية لمصلحة الطفل .

فمن عبدالله بن عمرو أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء<sup>(٤)</sup> ، وحجري له حواء<sup>(٥)</sup> ، وثديي له سقاء ، وزعم أبوه أنه ينزع مني ، فقال :  
« أنت أحق به ما لم تَنكِحِي » .

أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .

وعن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم ابن عمر ، ثم إن عمر فارقها ، فجهأ عمر فجهأ - فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد . فأخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركه جدة الغلام ، فنازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق .  
فقال عمر : ابني ، وقالت المرأة : ابني .

---

(١) أحكام الأحوال الشخصية ، الدكتور محمد يوسف موسى .

(٢) بأن لا تتوفر فيها الشروط التي يجب توفرها في الحضانة .

(٣) وهو الاستفتاء عن خدمة النساء .

(٤) الوعاء : الإباء .

(٥) الحبر . الحزن . حواء : أي يحويه ويحيط به ، والسقاء : وعاء الشرب .

فقال أبو بكر : خل بيننا وبينه . فما راجعه عمر الكلام<sup>(١)</sup> رواه مالك في الموطأ .  
قال ابن عبد البر : هذا الحديث مشهور من وجوه متقطعة ومتصلة ، تلقاه أهل  
العلم بالقبول .  
وفي بعض الروايات أنه قال له : الأم أعطف وألطف وأرحم وأحنى وأخير وأراف ،  
وهي أحق بولدها ما لم تتزوج .  
وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف وألطف هو العلة في  
أحقية الأم بولدها الصغير .

#### ترتبة أصحاب الحقوق بالحضانة :

وإذا كانت الحضانة للأم ابتداء ، فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدم على قرابة  
الأب ، وأن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة يكون على هذا النحو . الأم :  
فإذا وجد مانع يمنع تقديمها<sup>(٢)</sup> انتقلت الحضانة إلى أم الأم وإن علت فإن وجد مانع  
انتقلت إلى أم الأب ، ثم إلى الأخت الشقيقة . ثم إلى الأخت لأم ، ثم إلى أخت لأب ، ثم  
بنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم . ثم الحالة الشقيقة ، فالحالة لأم . فالحالة لأب .  
ثم بنت الأخت لأب . ثم بنت الأخ الشقيق ، فبنت الأخ لأم ، فبنت الأخ لأب ، ثم العمة  
الشقيقة فالعمة لأم ، فالعمة لأب ، ثم خالة الأم ، فخالة الأب ، فعمة الأم ، فعمة الأب ،  
بتقديم الشقيقة في كل منهن .

فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم ، أو وجدت وليست أهلاً للحضانة ،  
انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم ، من الرجال على حسب الترتيب في الإرث .  
فينتقل حق الحضانة إلى الأب ، أي أبيه ، وإن علا ، ثم إلى الأخ الشقيق ، ثم إلى الأخ  
لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم الشقيق ، فالعم لأب ، ثم عم أبيه  
الشقيق ، ثم عم أبيه لأب .

فإذا لم يوجد من عصبة من الرجال المحارم أحد ، أو وجد وليس أهلاً للحضانة ،  
انتقل حق الحضانة إلى محارمه من الرجال غير العصبة .  
فيكون للجد لأم ، ثم للأخ لأم ، ثم لابن الأخ لأم ، ثم للعم لأم ، ثم للخال الشقيق ،

(١) وكان منعب عمر مخالفاً للذهب أبي بكر ، ولكنه سلم للقضاء عن له الحكم والإمضاء ، ثم كان بعد  
في خلافته يقضي به ويقتي . ولم يخالف منعب أبي بكر ما دام الصبي لا يميز . ولا يخالف لما من الصحابة ،  
أنفاده ابن القتي .

(٢) كان فقدت شروطاً من شروط الحضانة التي ستأتي بعد .

فالخال لأب، فالخال لأم، فإذا لم يكن الصغير قريب عين الفاضي له حاضنة تقوم بتربيته .  
وإنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو ، لأن حضانة الطفل أمر لا بد منه ، وأولى  
الناس به قرابته ، وبعض القرابة أولى من بعض .  
فيقدم الأولياء لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداءً، فإذا لم يكونوا موجودين ،  
أو كانوا ووجد ما ينمهم من الحضانة ، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب .  
فإن لم يكن ثمة قريب ، فإن الحاكم مسؤول عن تعيين من يصلح للحضانة .

#### شروط الحضانة :

يشترط في الحاضنة التي تتولى تربية الصغير وتقوم على شؤونه ، الكفاءة والقدرة على  
الاضطلاع بهذه المهمة ، وإنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط معينة ، فإذا لم يتوفر  
شرط منها سقطت الحضانة ، وهذه الشروط هي :

١ - العقل : فلا حضانة لمعتوه ، ولا مجنون ، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه ،  
فلا يفوض له أمر تدبير غيره ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

٢ - البلوغ : لأن الصغير ولو كان ميّزاً ، في حاجة إلى من يتولى أمره ويحضنه ، فلا  
يتولى هو أمر غيره .

٣ - القدرة على التربية : فلا حضانة لكفيفة ، أو ضعيفة البصر ، ولا لمريضة مرضاً  
معدياً ، أو مرضاً يعجزها عن القيام بشؤونها ، ولا لتقدمة في السن تقدمتها يحوجها إلى  
رعاية غيرها لها . ولا لمهمة لشؤون بيتها كثيرة المغادرة له ، بحيث يحثى من هذا الإهمال  
ضياح الطفل وإلحاق الضرر به ، أو لتفاطنه مع مريض مرضاً معدياً ، أو مع من يبغض  
الطفل ، ولو كان قريباً له ، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية ، ولا الجو الصالح .

٤ - الأمانة والخلق : لأن للفاسقة غير مأمونة على الصغير ولا يوثق بها في أداء واجب  
الحضانة ، وربما نشأ على طريقتها ومتخلفاً بأخلاقتها ، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط فقال :  
« مع أن الصواب أنه لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً وإن شرطها أصحاب أحمد  
والشافعي رحمهما الله وغيرهم . واشترطها في غاية البعد . ولو اشترط في الحاضن العدالة  
لضاع أطفال العالم ، ولمظمت المشقة على الأمة ، واشتد العنت ولم يزل من حين قام  
الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم ، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم  
هم الأكثرين ، ومتى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبيه أو أجداه بفسقه ، وهذا في  
الحرج والعسر واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلافه بمنزلة اشتراط

العدالة في ولاية النكاح ، فانه دائم الوقوع في الأمصار والأعصار ، والقرى والبوادي مع أن أكثر الأولياء الذين يكون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الناس .  
« ولم يمنع النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه وحضائه له ، ولا من تزويجه موليته .

والعادة شاهدة بأن الرجل لو كان من الفساق فانه يحتاج لابنته ولا يضيعها . ويحرص على الخير لها يجهده وإن قُدِّرَ خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد .  
والشارع يكفي في ذلك على الباعث الطبيعي .

ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للأمة من أهم الأمور واعتناء الأمة بنقله وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه وتوارثوا العمل به .  
فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ، ولو كان الفسق ينافي الحضانة ، لكان من زنى ، أو شرب الخمر ، أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار والنمس لهم غيره . والله أعلم .

٥ - الاملازم : فلا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير المسلم : لأن الحضانة ولاية ، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن «وَلَكِنْ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا»<sup>(١)</sup> فهي كولاية الزواج والمال ، ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصها على تنشئته على دينها ، وتربيته على هذا الدين ، ويصعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل ، ففي الحديث :

« كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبوه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » .

وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها وإسلام الولد ؟ لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته ، وكلاهما يمحور من الكافرة .

وروى أبو داود والنسائي : أن رافع بن سنان أسلم ، وأبى امرأته أن تسلم ، فأتت النبي ﷺ ، فقالت : ابنتي - وهي فطم . أو شبهه ، وقال رافع : ابنتي . فقال النبي ﷺ : اللهم أهدهما ، فالت إلى أبيها فأخذها<sup>(٢)</sup> ...

والأحناف وإن رأوا جواز حضانة الكافرة ، إلا أنهم اشترطوا : أن لا تكون

(١) سورة النساء ، آية ١٤٦ .

(٢) ضعف الملاء هذا الحديث وقال ابن التدر : يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنها تختار أباها بدعوته فكان ذلك خاصاً في حقه .

مرتدة ، لأن المرتدة عندهم تستحق الحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام أو تموت في الحبس ، فلا تتاح لها الفرصة لحضانة الطفل ، فإن ثابت وعادت عاد لها حق الحضانة<sup>(١)</sup> .

٦ - أن لا تكون متزوجة : فإذا تزوجت سقط حقها في الحضانة . لما رواه عبد الله ابن عمرو « أن امرأة قالت : يا رسول الله ! إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وثديي له سقاء ، وزعم أبوه أنه يزعه مني ، فقال : « أنت أحق به مما لم تنكحي » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .

وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب محرّم من الصغير ، مثل عمه ، فإن حضانتها لا تسقط ، لأن العم صاحب حق في الحضانة ، وله من صلته بالطفل وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه فيتم بينهما التعاون على كفايته .

بخلاف الأجنبي . فإنها إذا تزوجته فإنه لا يعطف عليه ولا يكتسب من العناية به . فلا يجد الجور الرحيم ولا التنفس الطبيعي ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه .

ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال ...

٧ - الحرية : إذ أن المملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضانة الطفل .

قال ابن القيم :

وأما اشتراط الحرية فلا ينتهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترط أصحاب الأئمة الثلاثة . وقال مالك رحمه الله في حره وله من أمة :

« إن الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق به » وهذا هو الصحيح .

أجرة الحضانة :

أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع ، لا تستحقها الأم ما دامت زوجة ، أو معتدة ، لأن لها نفقة الزوجية ، أو نفقة العدة ، إذا كانت زوجة أو معتدة .

قال الله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له<sup>(٢)</sup> رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

أما بعد انقضاء العدة فإنها تستحق الأجرة كما تستحق أجرة الرضاع . لقول الله سبحانه : « فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن » ، فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ، وأغروا بينكم بمعروف وإن تعامرت فسترضع له أخرى<sup>(٣)</sup> .

(١) وكذلك يرد حق الحضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السبب الذي كان علة في سقوطه .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ . وفي هذا دلالة على أن الرالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة .

(٣) سورة الطلاق ، آية ٦ .

وغير الأم تستحق أجره الحضانة ، من وقت حضانتها ، مثل الظئر التي تستأجر لرضاع الصغير .

وكما تجب أجره الرضاع وأجره الحضانة على الأب تجب عليه أجره المسكن أو إعداده إذا لم يكن للأم مسكن يملك لها تحضن فيه الصغير .

وكذلك تجب عليه أجره خادم ، أو إحضاره إذا احتاجت إلى خادم وكلفت الأب موسراً .

وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغنى عنها ، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحضانة بها وتكون ديناً في ذمة الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

#### التبرع بالحضانة :

إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة وتبرع بحضافته وأبت أمه أن تحضن إلا بأجرة :

فإن كان الأب موسراً فإنه يجبر على دفع أجره للأم ، ولا يعطى الصغير للتبرعة ، بل يبقى عند أمه ، لأن حضانة الأم أصلح له ، والأب قادر على إعطاء الأجرة .

ويختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب معسراً فإنه يعطى للتبرعة لعمره وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود التبرعة ممن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل .

هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب . أما إذا كان للصغير مال ينفق منه عليه فإن الطفل يعطى للتبرعة صيانة لماله من جهة ، ولوجود من يحضنه من أقاربه من جهة أخرى .

وإذا كانت الأب معسراً والصغير لا مال له ، وأبت أمه أن تحضنه إلا بأجرة ، ولا يرجد من محارمه متبرع بحضافته ، فإن الأم تجبر على حضانتها ، وتكون الأجرة ديناً على الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

#### انتهاء الحضانة :

تنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ سن التمييز والاستقلال ، وقدّر الواحد منها على أن يقوم وحده بمحاجاته الأولية ، بأن يأكل وحده ، ويلبس وحده ، وينظف نفسه وحده . وليس لذلك مدة معينة تنتهي بانتهائها .

بل العبارة بالتمييز والإستغناء ، فإذا ميز الصبي واستغنى عن خدمة النساء وقام بمحاجاته الأولية وحده فإن حضافته تنتهي . والمفقي به في المذهب الحنفي وغيره : أن مدة

الحضانة تنتهي . إذا اتم الفلام سبع سنين ، وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين .  
 وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة لتتمكن من اعتياد عادات النساء من حاضنتها .  
 وقد جاء تحديد سن الحضانة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مادة ٢٠ ما نصه :  
 « وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع . وللصغيرة بعد  
 تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تعين أن مصلحتها تقتضي ذلك :  
 فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول للقاضي .  
 وأوضعت المذكرة التفسيرية لهذا القانون هذه المادة بما نصه :  
 « جرى العمل إلى الآن ، على أن حق الحضانة ينتهي عند بلوغ من الصغير سبع  
 سنين وبلوغ الصغيرة تسعاً .

وهي سن دلت التجارب على أنها قد لا يستغني فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة ،  
 فيكونان في خطر من ضياعهما إلى غير النساء ، خصوصاً إذا كان والدهما متزوجاً بغير أمهما .  
 ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهن منهن في ذلك الوقت . ولما كان  
 المولود عليه في مذهب الحنفية أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستفتاء عن خدمة النساء ،  
 والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة .  
 وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن التي يكون عندها الاستفتاء بالنسبة للصغير .  
 فقدرها بعضهم بسبع سنين وبعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة  
 بتسع سنين ، وبعضهم قدره بإحدى عشرة .  
 رأت الوزارة أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة  
 الصغير بعد سبع ، والصغيرة بعد تسع . فإن رأى مصلحتها في بقائها تحت حضانة النساء  
 قضى بذلك إلى تسع في الصغير وإحدى عشرة في الصغيرة .  
 وإن رأى مصلحتها في غير ذلك قضى بضمها إلى غير النساء (المادة ٢٠) <sup>(١)</sup> .

#### في السودان :

وقد قرر الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى أن العمل في المحاكم الشرعية بالسودان

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية ففي الفقرة الأولى، من المادة ١٧٥ تقرر الحكم الذي جاء  
 بالمادة ٢٠ التي نحن بصدها ، وفي الفقرة الثانية أن الحضانة تنقد من نفسها إذا كانت الحاضنة أما إلى ١١  
 سنة للصغير و ١٣ للصغيرة ويجوز للقاضي مدتها كذلك إذا كانت أم الأم . كما أنه لا يأذن ببقاء الصغيرين  
 مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة ، ونحن نعتقد أن الخير في الرقود عند ما جاءت به المادة ٢٠ من  
 قانون ٢٥ لسنة ٢٩ وهم: القانون المعمول به حتى اليوم (هاشم) أحكام الأحوال الشخصية ص ٤١٦  
 الدكتور محمد يوسف موسى .

كان جارياً على أن الولد تنتهي حضائته ببلوغه سبع سنين ، والأنتى ببلوغها تسع سنين ،  
إلى أن صدر في السودان منشور شرعي رقم ٣٤ في ١٢ / ١٢ / ١٩٣٣ .

وجاء في المادة الأولى منه :

« للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد  
تسع سنين إلى الدخول » .

« إذا تبين أن مصلحةها تقتضي ذلك . وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند  
الحضانة وتأديبه وتعليمه » .

ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك في المادة الثانية منه على ما يأتي :

« ولا أجره للحضانة بعد سبع سنين للصغير ، وبعد تسع للصغيرة » .

وفي المادة الثالثة : لو زوج الأب المحضونة ، فاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة ، فلا تسقط  
بالدخول حتى تطيق .

وإذا رجعنا إلى الشرة العامة رقم ١٨ / ٦ / ١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم في تاريخ  
١٩٤٢ / ١٢ / ٥ نجد ما شرحت هذه المواد السابقة وخلاصتها ما يأتي :

١ - إن المنشور الشرعي رقم ٣٤ زاد من حضانة الفلام إلى البلوغ ، والبنات إلى  
الدخول ، وهذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة التي  
خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة . علماً بمذهب مالك .  
ويظهر أنها حالة استثنائية يلزم السير فيها الآتي :

١ - لا يمد القاضي مدة الحضانة إلا إذا طلبت الحضانة من المحكمة الإذن لها ببقاء  
المحضون بيدها ، لأن مصلحته تقتضي ذلك مع بيان المصلحة ، أو تمنع في تسليم المحضون  
للعاصب لهذا السبب نفسه .

فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحضانة تكلف الحضانة تقديم أدلتها ،  
أو تتولى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للفلام أو البنات ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم  
تكن كافية للإثبات ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحضانة ،  
المحكمة تحلف العاصب اليمين بطلب الحضانة ، فإن حلف على أن مصلحة المحضون لا  
تقتضي بقاءه بيد الحضانة حكمت بتسليمه إليه ، وإن نكل رفضت دعواه .

٢ - أما إذا لم تمارض الحضانة في ضم المحضون للعاصب أو لم تحضر أصلاً فإنه يجب  
على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويسلم المحضون الذي جاوز سن  
الحضانة للعاصب متى كان أهلاً لذلك ، ولا يطالب بانثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك .



٣ - إذا كانت الحاضنة غائبة عند طلب تسليم الصغير ، فلها أن تعارض في الحكم وتطلب بقاءه في يدها، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة .  
٤ - إذا أفنت المحكمة ببقاء المحضون بين النساء لمصلحة تقتضي ذلك ، ثم تثير وجه المصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى أجاز لها ، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن أن تقرر نزع وتسلمه للعاصب<sup>(١)</sup> .

#### تخيير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة :

وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن التمييز وانتهت حضنته .  
فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحد منها أمضي هذا الاتفاق .  
وإن اختلفا أو تنازعا ... خيّر<sup>(٢)</sup> الصغير بينهما ، فمن اختاره منهما فهو أولى به ، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال :  
« جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بشر<sup>(٣)</sup> أبي عتبة ، وقد تعفني . فقال رسول الله ﷺ :  
« هذا أبوك وهذه أمك . فخذ بيد أهما شئت » . فساخذ بيد أمه . فانطلقت به ، رواه أبو داود .

وقضى بذلك عمر وعلي وشريح ، وهو مذهب الشافعي والحنابلة ، فإن اختارهما ، أو لم يختار واحداً منهما ، قدم أحدهما بالقرعة .

وقال أبو حنيفة : الأب أحق به ... ولا يصح التخيير ، لأنه لا قول له ولا يعرف حظه . وربما اختار من يلعب عنده ويترك تأديبه ويمكنه من شهوته ، فيؤدي إلى فساده ولأنه دون البلوغ . فلم يخير كن دون السابعة .

وقال مالك : الأم أحق به حتى يشتر .

وهذا بالنسبة للصغير ، أما الصغيرة فإنها تخير مثل الصغير عند الشافعي .

وقال أبو حنيفة : الأم أحق بها حتى تزوج أو تبلغ .

وقال مالك : الأم أحق بها حتى تزوج ويدخل بها الزوج .

(١) الدكتور محمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ص ١٦٦ وما بعدها .

(٢) أ - يشترط في تخيير الصغير . ١ - أن يكون المتنازعون فيه من أهل الحضنة . ٢ - ألا يكون الفلام معتزلاً . فإن كان معتزلاً كانت الأم أحق بكفائه ولو بعد البلوغ ، لأنه في هذه الحالة كالطفل .  
الأم أشق على وأقرب بمصالحه كما في حال الطفولة .

(٣) بشر بميدة عن المدينة نحو ميل .

وعند الحنابلة : الأب أحق بها من غير تخير إذا بلغت تسعاً ، والأم أحق بها إلى تسع سنين .

والشروع ليس فيه نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ، ولا تخير الولد بين الأبوين مطلقاً ...

والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً . بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البارّ العادل المحسن . والمعتبر في ذلك للقدرة على الحفظ والصيانة .

فإن كان الأب ميملاً لذلك ، أو عاجزاً عنه ، أو غير مرض والأم بخلافه فهي أحق بالحضانة ، كما أفاده ابن القيم .

قال : « فمن قدمناه بتخير ، أو قرعة ، أو بنفسه ، فإنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد .

ولو كانت الأم أصون من الأب وأغبر منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة ، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب ، فإذا اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت إلى اختياره ، وكان عنده من هو أنفع له وأخير ، ولا تحتل الشريعة غير هذا . والنبي ﷺ قد قال : « مروهم بالصلاة لسبع ، راضيوهم على تركها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع » .

والله تعالى يقول « يا أيها الذين آمنوا قتلوا أنفسكم وأهلكم ناراً وقودها الناس والحجارة »<sup>(١)</sup> .

وقال الحسن : « علوهم . وأدبهم ، وفقههم » .  
فإذا كانت الأم تتركه في المكتب وتعلمه القرآن ، والصبي يؤثر اللعب . رماشة أقرانه ، وأبوه يمكنه من ذلك . فإنها أحق به بلا تخير ولا قرعة . وكذلك العكس .  
ومنى أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي . وعطله ، والآخر مراعى له ، فهو أحق وأولى به .

قال : وسمعت شيخنا<sup>(٢)</sup> رحمه الله يقول :  
« تنازع أبوان صبياً عند بعض الحكام ، فخير بينهما ، فاختر أباه ، فقالت له أمه : اسأله أي شيء يختار أباه ، فأسأله . فقال : أمي تبعثني كل يوم للكتاب ، والفقير يضربني ، وأبي يتركني للعب مع الصبيان ، ففضي به للأم . قال : أنت أحق به .  
قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي وأمره الذي أوجبه الله تعالى

(٢) أي ابن تيمية .

(١) سورة التحريم ، آية ٦ .

عليه ، فهو عاص ولا ولاية له عليه ، بل كل من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولاية له .  
بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب وإما أن يضم إليه من يقوم  
معه بالواجب .  
إذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان . انتهى .

الطفل بين أبيه وأمه :

قال الشافعية :

فإن كان ابناً فاختر الأم كان عندهما بالليل وبأخذه الأب بالنهار في مكتب أو  
صنعة ، لأن القصد حفظ الولد ، وحظ الولد فيها ذكرناه . وإن اختار الأب كان عنده بالليل  
والنهار ، ولا يمنعه من زيارة أمه ، لأن المنع من ذلك إغراء بالمفوق وقطع الرحم ؛ فإن  
مرض كانت الأم أحق بتمريضه ، لأنه بالمرض صار كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره ،  
فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية فاخترت أحدهما كانت عنده بالليل والنهار ،  
ولا يمنع الآخر من زيارتها من غير إطالة وتبسط ، لأن الفقرة بين الزوجين تمنع من تبسط  
أحدهما في دار الآخر ، وإن مرضت كانت الأم أحق بتمريضها في بيتها ، وإن مرض أحد  
الأبوين والولد عند الآخر لم يمنع من عيادته وحضوره عند موته لما ذكرناه ، وإن اختار  
أحدهما فسلم إليه ثم اختار الآخر حول إليه ، وإن عاده فاختر الأول أعيد إليه لأن  
الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي المقام عند أحدهما في وقت ، وعند الآخر في وقت ،  
فاتبع ما يشتهي كما يتبع ما يشتهي من مأكل ومشروب .

الانتقال بالطفل :

فاذا كان سفر أحدهما لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فهو أحق ، لأن السفر بالولد الطفل  
- ولا سيما إذا كان رضيعاً - إضرار به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ولم يستثنوا سفر  
الحج من غيره .

وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه غوفان أو أحدهما ، فالقيم  
أحق . وإن كان هو وطريقه آمناً ، ففيه قولان : وهما روايتان عن أحمد رحمه الله .  
إحداها : أن الحضنة للأب ليتمكن من تربية الولد وتأديبه وتعليمه ، وهو قول مالك  
والشافعي رحمهما الله ، وقضى به شريح .

والثانية : أن الأم أحق .

وفيها قول ثالث : إن كان المنتقل هو الأب فالأم أحق به وإن كان الأم فإن انتقلت

إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به . وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق .  
وهذا قول أبي الحنفية .

وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله ، رواية أخرى : أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية  
فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها  
دليل يسكن القلب إليه .

فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له ، والأنتفع الإقامة أو الثقة . فأيهما  
كان أنتفع له وأصون وأحفظ روعي . ولا تأثير لإقامة ولا ثقة .  
هذا كله ما لم يرد أحدها بالثقة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك  
لم يجب إليه . والله الموفق .

#### أحكام القضاء<sup>(١)</sup> :

وللقضاء الشرعي أحكام يسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللكتير من  
هذه الأحكام دلالات وقواعد صدرت عنها ومبادئ قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى  
هذه الأحكام .

الحكم الأول : وقد صدر من محكمة كرموز الجزئية بتاريخ ١٠ إبريل سنة ١٩٣٢  
وتأيد من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ وهو يقضي برفض دعوى  
أب طلب ضم ابنته الصغيرة إليه ، لإقامة أمها وهي زوجته في بلد بعيد عن البلد الذي  
كان محل إقامتها ، وفيه عقد زواجهما ، وهذا يسقط حقها شرعاً في الحضانة .  
وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهاً أن الأم أحق بالحضانة قبل  
الفرقة ويمدها .

وأن نشوز الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة ، وعلى الأب إذا أراد ضم الصغير إليه  
أن يطلب دخول أمه في طاعته ما دامت الزوجية قائمة ، فإن لم يفعل وطلب ضم الصغير  
وحده كان ظالماً ولا يجب إلى طلبه ، لأن ذلك يفوت على الأم حضانتها وحق رؤيته .  
وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة :

« إذا انتقلت أم الصغير بولدها ولو إلى مكان بعيد فليس للأب حق نزعه منها ما  
دامت الزوجية قائمة ؟ لأن له عليها سلطان الزوجية وإدخالها في طاعته ، فيضمه بضمها  
إليه . وكذلك الممتدة لوجوب إسكانها بمسكن المدة » .

---

(١) من كتاب الأحوال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى .

الحكم الثاني وقد صدر من محكمة بيا الجزئية في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ وتأييد استئنافياً من محكمة بني سويف الكلية في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣١ وقد قرر هذه القاعدة :

« يرفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه لعدم تمكنه من الحضور من بلده إلى بلد أمه وحاضنته ، لرؤيته والعودة قبل الليل ، ما دامت الأم مقيمة في بلد هو وطنها ، ولم يكن بينه وبين بلد الأب التي يعتمد هو عنها تفاوت كبير يمنعه من الذهاب لرؤية ولده والعودة إلى بلده قبل الليل ، سواء أكان ابتعاده عن ذلك البلد بإرادته أم بنير إرادته .

لأنه لا ذنب للحاضنة في هذا على كل حال ...

ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى ، أن المدعي كان قد تزوج المدعى عليها في بلدها بني مزار ، ثم رزقت منه حال قيام الزوجية بنت وطلقت منه في البلد المذكور وانتهت عدتها بوضع الحمل ، ثم أقامت المدعى عليها دعوى بمدينة بيا وأخذت عليه حكماً من محكمتها بجحضانة الصغيرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حين كان المدعي مقيماً ببني مزار ، وانتهى الأمر بإقامته بأسبوط بحكم وظيفته حيث رفع هذه الدعوى طالباً ضم ابنته إليه وهي لا تريد منها عن ستين وثمانية أشهر<sup>(١)</sup> .

الحكم الثالث : وقد صدر من محكمة دمنهور في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ولم يستأنف وهو يقرر في حيشاته أن المنصوص عليه شرعاً أن غير الأم من الحاضنات ليس لها نقل الصغير من بلد أبيه إلا بإذنه .

ولكن بعض الفقهاء حمل المنع على المكانين المتفاوتين .

بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل لا المتقاربين حيث لم يفرق بين الأم وغيرها في ذلك<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نرى أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء التي تعتبر تطبيقاً عملياً للنصوص الفقهية ، ففيها تعالج مشاكل الحياة العملية وينظر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها .

(١) الهامدة ص ٣ ص ١٦٥ .

(٢) مجلة القضاء الشرعي ص ٣ ص ٢٣٦ وراجع مثل هذا في حكم محكمة الجالية بتاريخ ١٥ أبريل

١٩٣١ ، الهامدة ص ٣ ص ١٦٣ .

## الحدود

### تعريفها :

الحدود جمع حد والحد في الأصل : الشيء الحاجز بين شيئين .  
ويقال : ما ميز الشيء عن غيره .  
منه : حدود الدار ، وحدود الأرض .  
وهو في اللغة بمعنى المنع . وسُميت عقوبات المعاصي حدوداً ؛ لأنها في الغالب تمنع المعاصي من العود إلى تلك المصيبة التي حُدَّ لأجلها .  
ويطلق الحد على نفس المصيبة . ومنه :  
« تلك حدود الله فلا تقربوها »<sup>(١)</sup> .  
والحد في الشرع عقوبة مقررة لأجل حق الله<sup>(٢)</sup> . فيخرج التمييز لعدم تقديره مفوض لرأي الحاكم ويخرج القصاص لأنه حق الأدمي .  
جرائم الحدود :  
وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة تسمى « جرائم الحدود » وهذه الجرائم هي :  
« الزنا ، والقتل ، والسرقه ، والكفر ، والمحاربة ، والرّدة والبهني » .  
فعل من ارتكب جريمة من هذه الجرائم عقوبة محددة قررها الشارع .  
فعقوبة جريمة الزنا ، الجلد للبكر . والرجم للثيب . يقول الله سبحانه :  
« وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاستشهدوا عليهنّ أربعةً منكم ؛  
فإنّ شهدوا فأمسكوهنّ في البيوت حتى يتوفاهنّ الموت أو يجعل الله لهنّ سبيلاً »<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٢) معنى أن العقوبة مقررة لخلق الله : أي أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية النظام العام ، لأن هذا هو الغاية من دين الله وإذا كانت حقاً له فهي لا تقبل الإسقاط ؛ لأن الأفراد لا من الجماعة .

(٣) سورة النساء آية : ١٥ .

والرسول ﷺ يقول :

« خذوا عني ... خذوا عني .. قد جعل الله لمن سيلا : البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام ، والسيب بالسيب جلد مائة ، والرجم » .  
وعقوبة جريئة القذف ثمانون جلدة . يقول الله سبحانه :  
« والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون » (١) .  
وعقوبة جريئة السرقة ، قطع اليد . يقول الله تعالى :  
« والشارق والشارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » (٢) .

وعقوبة جريئة الفساد في الأرض : القتل ، أو الصلب ، أو النفي ، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، يقول الله سبحانه :  
« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض . ذلك لهم جزاء في الدنيا . ولهم في الآخرة عذاب عظيم » (٣) .  
وعقوبة جريئة السكر ، ثمانون جلدة ، أو أربعون على ما سيأتي مفصلاً في موضعه .  
وعقوبة الردة القتل لقول رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » .  
وعقوبة جريئة البغي : القتل . لقول الله سبحانه :  
« وإن طائفتان من المؤمنين أقتلتوا فأصلحو بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى ، فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله . فإن فاتت فأصلحو بينهما بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » (٤) .  
ولقول الرسول ﷺ : « إنه ستكون بمدي هتات وهتات . فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كأننا من كان » .

عدالة هذه العقوبات :

وهذه المقوبات — بجانب كونها محققة للمصالح العامة وحفاظة للامن العام — فهي عقوبات عادلة غاية العدل .  
إذ أن الزنا جريئة من أفحش الجرائم وأبشها . وعدوان على الحق والشرف والكرامة .

- 
- |                             |                            |
|-----------------------------|----------------------------|
| (١) سورة النور : آية ٤ .    | (٢) سورة المائدة آية ٣٨ .  |
| (٣) سورة المائدة : آية ٣٣ . | (٤) سورة الحجرات : آية ٩ . |

ومفروض لنظام الأسر والبيوت . ومروج الكثير من الشرور والفساد التي تقضي على مقومات الأفراد والجماعات ، وتذهب بكيان الأمة ، ومع ذلك فقد احتاط الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، فاشتراط شروطاً يكاد يكون من المستحيل توفئها .

فمقوبة الزنا عقوبة قصد بها الزجر والردع والإرهاب أكثر مما قصد بها التنفيذ والفعل . وقذف المحصنين والمحصنات من الجرائم التي تحمل روابط الأسرة وتفرق بين الرجل وزوجته ، وتهدم أركان البيت - والبيت هو الحلية الأولى في بنية المجتمع ، فبصلاحها يصلح ، وبفسادها يفسد .

فتقرر جلد مقترف هذه الجريمة ثمانين جلدة بعد عجزه عن الإتيان بأربعة شهداء يؤيدونه فيما يقذف به ، غاية في الحكمة وفي رعاية المصلحة - كيلا تخدش كرامة إنسان أو يعرج في سمته .

والسرقة ما هي إلا اعتداء على أموال الناس وعبث بها . والأموال أحب الأشياء إلى النفوس . فتقرر عقوبة القطع لمرتكب هذه الجريمة حتى يكف غيره عن اقتراف جريمة السرقة ، فيأمن كل فرد على ماله ، ويطمئن على أحب الأشياء لديه وأعزها على نفسه ، مما يعد من مفاخر هذه الشريعة .

وقد ظهر أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد التي تطبقه واضحاً في استتباب الأمن وحماية الأموال وصيانتها من أيدي العابثين والخارجين على الشريعة والقانون . وقد اضطر الاتحاد السوفيتي أخيراً إلى تشديد عقوبة السرقة بعد أن تبين له أن عقوبة السجن لم تخفف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة ، فقرر إعدام السارق رمياً بالرصاص وهي أقصى عقوبة ممكنة<sup>(١)</sup> .

والمحاربون الساعون في الأرض بالفساد المضرمون لتيار الفتن ، المزعجون للامن ، المتربون للاضطرابات ، العاملون على قلب النظم القائمة ، لا أقبل من أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو يتفوا من الأرض .

والحر تقفد الشارب عقله ورشده ، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ارتكب كل حماقة وفحش ، فإذا جلد كان جلده مانعاً له من المعاودة من جانب ، ورا دعاً لغيره من اقتراف مثل جريرته من جانب آخر .

(١) جاء في جريدة الاهرام - ١٤/٨/١٩٦٣ :

« إن الاتحاد السوفيتي أعدم ثلاثة أشخاص رمياً بالرصاص لاتهمم بالسرقة ، ولا يكاد يمر يوم دون أن ينشر من مثل هذا الكثير » .



### وجوب إقامة الحدود :

إقامة الحدود فيها نفع للناس ، لأنها تمنع الجرائم ، وتردع العصاة ، وتكف من تحدثه نفسه بانتهاك الحرمات ، وتحقق الأمن لكل فرد ، على نفسه ، وعرضه ، وماله ، وسمته وحريته ، وكرامته ، وقد روى النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « حدٌ يعملُ به في الأرض خيرٌ لأهل الأرض من أن يُعْطروا أربعين صباحاً »<sup>(١)</sup> . وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود فهو تعطيل لأحكام الله ، ومحاربة له ، لأن ذلك من شأنه إقرار المنكر وإشاعة الشر .

روى أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه : أن النبي ﷺ قال :

« من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فهو مضادٌ الله في أمره » .

وقد يحدث أن يغفل المرء عن الجناية التي يرتكبها الجاني وينظر إلى العقوبة الواقعة عليه ، فيرق قلبه له ويعطف عليه ، فيقرر القرآن أن ذلك بما يتنافى مع الإيمان ، لأن الإيمان يقتضي الطهر والتزهد عن الجرائم والسمو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي والخلق المتين . يقول الله سبحانه :

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بها رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفةٌ من المؤمنين »<sup>(٢)</sup> . إن الرحمة بالمتجمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد .

ففسا ليزدجروا ، ومن يك حازماً فليكنس حياناً على من يرحم

### الشفاعة في الحدود :

يحرم أن يشفع أحدٌ أو يعمل على أن يعطل حداً من حدود الله ، لأن في ذلك تقويتاً لمصلحة محققة ، وإغراء بارتكاب الجنايات ، ورشاً بإفلات المجرم من تبعات جرمه . وهذا بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم ، لأن الشفاعة حينئذ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى ، وتفتح الباب لتعطيل الحدود<sup>(٣)</sup> .

أما قبل الوصول إلى الحاكم ، فلا بأس من التستر على الجاني ، والشفاعة عنده .

أخرج أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ قال :

(١) في الحديث جوير بن يزيد بن جوير بن عبد الله البجلي وهو ضعف منكر .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) ادعى ابن عبد البر لاجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه .

« تمافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغتني من حد فقد وجب » .

وأخرج أحمد ، وأهل السنن ، وصححه الحاكم من حديث صفوان بن أمية أن النبي ﷺ قال له لما أراد أن يقطع يد الذي سرق رداءه فشفع فيه :

« هلا كان قبل أن تأتيني به ؟ »

وعن عائشة قالت :

« كانت امرأة غزومية تستمير المتاع وتجعده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلوه . فكل النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ :

« يا أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل » .

ثم قام النبي ﷺ خطيباً . فقال :

« إنما هلك من كان قبلكم بآئنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ... والذي نفسي بيده ، لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتم يدها » .

فقطع يد الغزومية .

رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

#### سقوط الحدود بالشبهات :

الحد عقوبة من العقوبات التي توقع ضرراً في جسد الجاني وسمته ، ولا يحل استباحة حرمة أحد ، أو إيلاؤه إلا بالحق ، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل الذي لا يتطرق إليه الشك ، فإذا تطرق إليه الشك كان ذلك مانعاً من اليقين الذي تنبئ عليه الأحكام .

ومن أجل هذا كانت التهم والشكوك لا عبرة لها ولا اعتداد بها ؛ لأنها مظنة الخطأ .

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« ادفخوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » .

رواه ابن ماجه .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

« ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ؛ فإن كان له مخرج فخلوا سبيله : فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير له من أن يخطيء في العقوبة » .

رواه الترمذي ، وذكر أنه قد روي موقوفاً ، وأن الوقف أصح ، قال : وقد روي

عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك .

## الشبهات - وأقسامها<sup>(١)</sup> :

تحدث الأحناف والشافعية عن الشبهات ، ولكل منهما رأي يجمله فيما يأتي :

### رأي الشافعية :

يرى الشافعية أن الشبهة تنقسم أقساماً ثلاثة :

#### ١ - شبهة في المحل :

أي محل الفعل - مثل : وطئ الزوج الزوجة الحائض أو الصائفة ، أو إتيان الزوجة في دبرها ؛ فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم .  
إذ أن المحل مملوك للزوج - ومن حقه أن يباشر الزوجة - وإذا لم يكن له أن يباشرها وهي حائض أو صائفة أو أن يأتيها في الدبر - إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يرث شبهة ... وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد ، سواء اعتقد الفاعل بمحل الفعل أو بجرمته ؛ لأن أساس الشبهة ليس الاعتقاد والظن ؛ وإنما أساسها محل الفعل وتسلط الفاعل شرعاً عليه .

#### ٢ - شبهة في الفاعل :

كن يطلا امرأة زفت إليه على أنها زوجته ، ثم تبين له أنها ليست زوجته ... وأساس الشبهة ظن الفاعل واعتقاده بحيث يأتي الفعل وهو يعتقد أنه لا يأتي محرماً - فقيام هذا الظن عند الفاعل يرث شبهة يقترب عليها درأ الحد - أما إذا أتى الفاعل الفعل وهو عالم بأنه محرم فلا شبهة .

#### ٣ - شبهة في الجبهة :

ويقصد في هذا الاشتباه في محل الفعل وجرمته - وأساس هذه الشبهة الاختلاف بين الفقهاء على الفعل - فكل ما اختلفوا على حله أو جوازه كان الاختلاف فيه شبهة يدرأ بها الحد - فمثلاً يجيز أبو حنيفة الزواج بلا ولي ويجيزه مالك بلا شهود - ولا يجيز جمهور الفقهاء هذا الزواج - ونتيجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطئ في هذا الزواج المختلف في صحته - لأن الخلاف يقوم شبهة تدأ الحد ، ولو كان الفاعل يعتقد بجرمة الفعل ؛ لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر ما دام الفقهاء مختلفين على الحل والحرمة .

### رأي الأحناف :

أما الأحناف فإنهم يرون أن الشبهة تنقسم قسمين :

---

(١) القترع الجنائي الإسلامي .

## ١ - شبهة في الفعل :

وهي شبهة في حق من اشتبه عليه الفعل دون من لم يشتبه عليه . وثبتت هذه الشبهة في حق من اشتبه عليه الحل والحرمه - ولم يكن ثمة دليل سمعي يفيد الحل ؛ بل ظن غير الدليل دليلاً - كمن يطأ زوجته المطلقة ثلاثاً أو بائناً على مال في عدتها - وتعليل ذلك ، أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلاً لوجود المعطل لحل الهلابة ، وهو الطلاق ، فإن النكاح قد بقي في حق الفرائش - والحرمه على الأزواج فقط - ومثل هذا الوطء حرام ؛ فهو زنا يوجب الحد - إلا إذا ادعى الواطء الاشتباه وظن الحل - لأنه بنى ظنه على نوع دليل ، وهو بقاء النكاح في حق الفرائش وحرمه الأزواج ؛ فظن أنه بقي في حق الحل أيضاً - وهذا وإن لم يصلح دليلاً على الحقيقة ؛ لكنه لما ظنه دليلاً اعتبر في حقه درءاً لما يندرى بالشبهات ، ويشترط - لقيام الشبهة في الفعل - ألا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً ، وأن يعتقد الجاني الحل فإذا كان هناك دليل على التحريم ، أو لم يكن الاعتقاد بالحل ثابتاً ؛ فلا شبهة أصلاً . وإذا ثبت أن الجاني كان يعلم بجرمه الفصل وجب عليه الحد .

## ٢ - الشبهة في الحل :

ويسمونها الشبهة الحكمية ، وشبهة الملئك : وتقوم هذه الشبهة على الاشتباه في حكم الشرع بحل الحل ، فيشترط في هذه الشبهة أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريعة - وهي تتحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمه - ولا عبرة بظن الفاعل - فيستوي أن يعتقد الفاعل الحل ، أو يعلم الحرمه - لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي - لا بالعلم وعدمه .

## من يقيم الحدود ؟

اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينوب عنه هو الذي يقيم الحدود ، وأنه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم .

روى الطحاوي عن مسلم بن يسار أنه قال :

كان رجل من الصحابة يقول :

« الزكاة ، والحدود ، والفيء ، والجمعة ، إلى السلطان » .

قال الطحاوي : لا نعلم له مخالفاً من الصحابة<sup>(١)</sup> .

وروى البيهقي عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، وأخرجه أيضاً عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين ينتهى إلى أقوالهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون :

(١) تعقب ابن حزم . فقال : إنه خالفه إنا عشر صحابياً .

« لا ينبغي لأحد يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده أو أمته » .

ونذهب جماعة من السلف ، منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا بما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن خادمة للنبي ﷺ أحدثت ، فأمرني النبي ﷺ أن أقيم عليها الحد ، فأثبتها فوجدتها لم تحف من دمها فأثبته فأخبرته ، فقال : « إذا جفت من دمها فأقم عليها الحد ، أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » .  
رواه أحمد وأبو داود ، ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم .  
وقال أبو حنيفة يرفعه المولى للسلطان . ولا يقيمه هو بنفسه .

### مشروعية التستر في الحدود :

قد يكون ستر العصاة علاجاً ناجماً للذين تورطوا في الجرائم واقترفوا المآثم ، وقد ينهضون بعد ارتكابها فيتوبون توبة نصوحاً ، ويستأنفون حياة نظيفة .  
لهذا شرع الإسلام التستر على المتورطين في الآثام ، وعدم التعميل بكشف أمرهم .  
عن سعيد بن المسيب قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يقال له هزّال ، وقد جاء يشكو رجلاً بالزنا - وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى :  
« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ » فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً <sup>(١)</sup> .

« يا هزّال ، لو سترته بردائك كان خيراً لك » .

قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد :

« هزال جدي ... هذا الحديث حق » .

وروي ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال :  
« من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة » ومن كشف عورة أخيه كشف الله عورته حتى يفضحه في بيته » .

وإذا كان الستر مدبواً ، ينبغي أن تكون الشهادة به حلاف الأثر التي مرجمها إلى كراهة التنزيه ، لأنها في رتبة الندب في جانب الفعل ، وكراهة التنزيه في جانب الترك ، وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنا ولم ينتهك به . أما إذا وصل الحال إلى

---

(١) سورة النور . آية ٤ .

إشاعته والتثبته به ، فيجب كون الشهادة به أولى من تركها ، لأن المطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والفواحش ، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين ، وبإلزامهم ، فإذا ظهر حال الشره في الزنا وعدم المبالاة به وإشاعته ، فإخلاء الأرض المطلوب حينئذ بالتوبة ؛ احتمال يُقابل ظهور عدمها ، فمن اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء ، وهو الحدود ، بخلاف من زنا مرة أو مراراً ، 'مستتراً متخوفاً مُتَنَدِّماً عليه' ، فإنه محل استحياب ستر الشاهد<sup>(١)</sup> .

#### ستر المسلم نفسه :

بل على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه ، من إثم أو إقرار أمام الحاكم لينفذ فيه العقوبة .

روى الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال :  
« يا أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ... من أصاب شيئاً من هذه القاذورة فليستتر بستر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته ، نُعَمَّ عليه كتاب الله » .

#### الحدود كفارة للآثام :

يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أقيمت كانت مكفرة لما اقترف من آثام ، وأنه لا يعذب في الآخرة . لما رواه البخاري ومسلم عن عباد بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال :

« تبايعوني على أن لا تتركوا بالله شيئاً ، ولا تزفوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فموجب به فهو كفارة له<sup>(٢)</sup> . ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء - عفا عنه وإن شاء عذبه » .

وإقامة الحد وإن كانت مكفرة للآثام ، فإنها مع ذلك زاجرة عن اقترافها ، فهي جوارب وزواجر معاً .

#### إقامة الحدود في دار الحرب :

ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تقام في دار الحرب كما تقام في دار الإسلام دون تفرقة بينهما ، لأن الأمر بإقامتها عام لم يخص داراً دون دار .

(١) أنظر ص ١٦٤ ج ٣ حاشية الشلي على الزيلعي من كتاب الحدود للبهسي .

(٢) وهذا قبا عدا الشرك « إن الله لا يفر أن يشرك به » .

ومن ذهب إلى هذا مالك والليث بن سعد .

وقال أبو حنيفة وغيره :

إذا غزا أمير أرض الحرب ، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبه ذلك ، فيقيم الحدود في عسكره .  
وحجة هؤلاء أن إقامة الحدود في دار الحرب قد تحمل المحدود على الالتحاق بالكفر .  
وهذا هو الراجح ، وذلك أن هذا حد من حدود الله تعالى ، وقد نهى عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه . وقد نص أحمد وإسحق بن راهوية والأوزاعي ، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو ، وعليه إجماع الصحابة وكان أبو عبيد الله الثقفي رضي الله عنه لا يستطيع صبراً عن شرب الخمر ، فشرها في واقعة القادسية ، فعصبه أمير الجيش سعد بن أبي وقاص ، وأمر بتقييده ، فلما التقى الجمعان قال أبو عبيد الله :

« كفا حزناً أن تُطرد الخيل بالقتال وأترك مشدوداً عليّ وثاقها »

ثم قال لامرأة سعد : أطلقي ، ولك علي إن سلمني الله أن أرجع حتى أضع رجلي في القيد ، فإن قتلت فقد استرحمتني ، فحلته ، فوثب على فرس لسعد يقال لها « البقاء » ، ثم أخذ رمحاً وخرج للقتال ، فأتى بمسار سعداً وجيش المسلمين حتى ظنوه ملكاً من الملائكة جاء لنصرتهم ، فلما هزم العدو رجع ووضع رجله في القيد ، فأخبرت سعداً امرأته بما كان من أمره ، فغلب سعد سيده ، وأقسم ألا يقيم عليه الحد من أجل بلائته في القتال حتى قوي جيش المسلمين به ، فتاب أبو عبيد الله بعد ذلك عن شرب الخمر . فتأخر الحد أو إسقاطه كان لمصلحة راجحة ، هي خير للمسلمين وله من إقامة الحد عليه .

النهى عن إقامة الحدود في المساجد صيانة لها عن التلوث :

روى أبو داود عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال :

« نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد في المسجد ، وأن تتشد فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود . »

هل للقاضي أن يحكم بعمله ؟

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعمله في الدماء والتقصاص والأموال والفروج والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعمله ، لأنه يقين الحق . ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ، لأن الله تعالى يقول :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ »<sup>(١)</sup> .  
وقول الرسول ﷺ « من رأى منكراً فليغيره بيده » فإن لم يستطع فبلسانه...  
فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه  
لا يغيره . وصح أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده ، وأن يعطي كل ذي  
حق حقه ، وإلا فهو ظالم .  
وأما جمهور الفقهاء ، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه . قال أبو بكر  
رضي الله عنه :

« لو رأيت رجلاً على حدٍّ لم أحده حتى تقوم البيعة عندي » .  
ولأن القاضي كثير من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ما لم تكن لديه البيعة  
الكاملة . ولو رمى القاضي زانياً بما شهده منه وهو لا يملك على ما يقول البيعة الكاملة لكان  
قاذفاً يلزمه حد القذف . وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم  
عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه :  
« فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ »<sup>(٢)</sup> .

## الخمر

### التدرج في تحريمها

وقد كان الناس يشربون الخمر حتى هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكثر  
سؤال المسلمين عنها وعن لعب الميسر ، لما كانوا يرونه من شرورها ومفاسدها ، فأنزله  
الله عز وجل :  
« يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، قُلْ : فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ . وَإِثْمُهَا أَكْبَرُ  
مِنْ نَفْعِهَا »<sup>(٣)</sup> .

أي أن في تعاطيها ذنباً كبيراً ، لما فيها من الاضرار والمفاسد المادية والدينية . وأن  
فيها كذلك منافع للناس . وهذه المنافع مادية . وهي الربح بالتجارية في الخمر ، وكسب  
المال دون عناه في الميسر .

ومع ذلك فإن الإثم أرجح من المنافع فيها ، وفي هذا ترجيح لجانب التحريم ، وليس

(١) سورة النساء، الآية ٥٣ . (٢) سورة النور، آية ١٣ . (٣) سورة البقرة، الآية ٢١٩ .



تحريماً قاطعاً. ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدرجاً مع الناس الذين ألفوها وعدوها جزءاً من حياتهم . قال الله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سُكْرَى حتى تعلموا ما تقولون ... »<sup>(١)</sup> .  
وكان سبب نزول هذه الآية أن رجلاً سُكْرَى وهو سكران فقراً :

« قل يا أيها الكافرون . أعبد ما تعبدون » إلى آخر السورة - بدون ذكر التغي ،  
وكان ذلك تمهيداً لتحريمها نهائياً .

ثم نزل حكم الله بتحريمها نهائياً .

قال الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إنما الحمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رجسٌ من عمل الشيطانِ فاجتنبوه لعلكم تفلحون » ، إنما يريدُ الشيطانُ أنْ يُوقِعَ بينكمُ العداوةَ والبغضاءَ في الحمرِ والميسرِ ، ويصدُكم عن ذكرِ الله وعن الصلاة ، قبلُ أنتمُ مُتَّبِعُونَ...! »<sup>(٢)</sup> .  
وظاهر من هذا أن الله سبحانه عطف على الحمر ، الميسر والأنصاب ، والأزلام .  
وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

١ - رجس : أي خبيث مستقذر عند أولي الألباب .

٢ - ومن عمل الشيطان وتزيينه ووسوسته .

٣ - وإذا كان ذلك كذلك ، فإن من الواجب اجتنابها والبعد عنها ، ليكون الإنسان معداً ومهيئاً للفوز والفلاح .

٤ - وأن إرادة الشيطان بتزيينه تناول الحمر ولعب الميسر في إيقاع العداوة والبغضاء بسبب هذا التعاطي ، وهذه مفسدة دنيوية .

٥ - وأن إرادته كذلك في الصد عن ذكر الله ، والإلهاء عن الصلاة ، وهذه مفسدة أخرى دنيوية .

٦ - وأن ذلك كله يوجب الانتهاء عن تعاطي شيء من ذلك .

وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الحمر ، وهي قاضية بتحريمها تحريماً قاطعاً .

وأخرج عبد بن حميد عن عطاء قال :

أول ما نزل من تحريم الحمر :

« يسألونك عن الحمرِ والميسرِ قلْ : فيها إثمٌ كبيرٌ ومنافع للناسِ » ، وإنما أكبرُ من نفعها »<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة النساء ، آية ٤٣ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٩١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .

فقال بعض الناس : نشرها لمنافها ، وقال آخرون : لا خير في شيء فيه إثم .  
ثم نزلت :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ، حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » (١) .

فقال بعض الناس نشرها ونجسها في بيوتنا ، وقال آخرون : لا خير في شيء يحول  
بيننا وبين الصلاة مع المسلمين .  
فنزلت :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » (٢) .  
فنهاهم فانتهوا .

وكان هذا التحريم بعد غزوة الأحزاب .

وعن قتادة أن الله حرم الخمر في سورة المائدة بعد غزوة الأحزاب ، وكانت غزوة  
الأحزاب سنة أربع أو خمس هجرية .

وذكر ابن اسحاق أن التحريم كان في غزوة بني النضير . وكانت سنة أربع هجرية  
على الراجح .

وقال النيسابري في سيرته :

كان تحريمها عام الحديبية سنة ست هجرية .

**تشديد الاسلام في تحريم الخمر :**

وتحريم الخمر يتفق مع تعاليم الإسلام التي تَسْتَهْدِفُ إِيحَادَ شَخْصِيَّةٍ قَوِيَّةٍ فِي جَسْمِهَا  
وَنَفْسِهَا وَعَقْلِهَا ، وما من شك في أن الخمر تضعف الشخصية وتذهب ببقولها ، ولا سيما  
العقل ، يقول أحد الشعراء :

شربت الخمر حتى ضلّ عقلي      كذاك الخمر تفعل بالعقول

---

(١) سورة النساء ، الآية ٤٣ .

(٢) « هَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » .

لما علم عمر رضي الله عنه أن هذا وعيد شديد زائد على معنى « انتهوا » ، قال : انتبهنا . وأمر النبي  
صلّى الله عليه وسلم مناديه أن ينادي في سكك المدينة : ألا إن الخمر قد حرمت . فكسرت الدنان وأريقت  
الخمر حتى جرت في سكك المدينة .

وإذا ذهب العقل تحول المرء إلى حيوان شرير، وصدر عنه من الشر والفساد ما لا حد له، فالقتل، والعدوان، والفضح وإفشاء الأسرار، وخيانة الأوطان من آثاره.

وهذا الشر يصل إلى نفس الإنسان، وإلى أصدقائه وجيرانه، وإلى كل من يسوقه حظه التمس إلى الاقتراب منه. فعن علي كرم الله وجهه: أنه كان مع عمه حمزة وكان له شارفان «أي ناقتان مستتان» أراد أن يجيع عليهما الإذخر «وهو نبات طيب الرائحة» مع صائغ يهودي ويبيعه للصواغين، ليستعين بثمنه على وليمة فاطمة رضي الله عنها - عند إرادة البناء بها - وكان عمه حمزة يشرب الخمر مع بعض الأنصار، ومعه قينة تفتيه، فأنشدت شعراً حثته به على تحر الناقتين، وأخذ أطايبها ليأكل منها، فثار حمزة وجب<sup>(١)</sup> أنسيتها وأخذ من أكبادهما.

فلما رأى علي ذلك تألم ولم يملك عينيه، وشكا حمزة إلى النبي ﷺ. فدخل النبي على حمزة ومعه علي وزيد بن حارثة فتغيظ عليه وطلق يده - وكان حمزة مثلاً قد احرث عيناه. فنظر إلى رسول الله ﷺ وقال له ولئن معه:

هل أنتم إلا عبيد لآبي. فلما علم النبي ﷺ أنه تمسك، نكص على عقبيه الفقيرى، وخرج هو ومن معه.

هذه هي آثار الخمر حيناً تلعب برأس شاربيها وتفقد عيه، ولهذا أطلق عليها الشرع أم الحباثت.

فعن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال:

«الخمر أم الحباثت».

وعن عبدالله بن عمرو. قال:

«الخمر أم الفواحش وأكبر الكبائر - ومن شرب الخمر ترك الصلاة، ووقع على أمه وخالته وعمته».

رواه الطبراني في الكبير من حديث عبدالله بن عمرو، وكذا من حديث ابن عباس بلفظ «من شربها وقع على أمه».

وكما جعلها أم الحباثت أكد حرمتها، ولعن متعاطيها وكل من له بها صلة، واعتبره خارجاً عن الإيمان.

فمن أنس أن رسول الله ﷺ: «لن في الخمر عشرة: عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقها، وبائنها، وأكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتري له».

(١) جب: قطع.

رواه ابن ماجه والترمذي . وقال : حديث غريب . وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »<sup>(١)</sup> .

رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .  
وجعل جزاء من يتناولها في الدنيا أن يحرم منها في الآخرة لأنه استمحل شيئاً فنجوزي بالحرمان منه :

قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب لم يشربها في الآخرة ، وإن دخل الجنة » .

### تحريم الخمر في المسيحية :

وكا أن الخمر محرمة في الإسلام فهي محرمة في المسيحية كذلك .  
وقد استفتت جماعة منع السكرات رؤساء الديانة المسيحية بالوجه القبطي بالجمهورية العربية المتحدة<sup>(٢)</sup> فافتوا بما خلاصته :

أن الكتب الإلهية جميعها قضت على الإنسان أن يبتعد عن السكرات ، كذلك استدل رئيس كنيسة السورين الأورثوذكس على تحريم السكرات بنصوص الكتاب المقدس .  
ثم قال :

وخلاصة القول : إن السكرات إجمالاً محرمة في كل كتاب ؛ سواء كانت من العنب أم من سائر المواد كالشعير ، والتمر ، والمسل ، والتفاح ، وغيرها .

ومن شواهد العهد الجديد في ذلك قول بولس في رسالته إلى أهل أفسس (٨: ٥) :

« ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة » .

ونهي عن مخالطة السكير (لؤكوه : ١١) وجزمه بأن السكيرين لا يرثون ملكوت السموات (غلا : ٢١) (لؤكو ٩: ٦٠) .

(١) أي أن مرتكب ذلك لا يكون حلال ارتكابه متصفاً بالإيمان الإذعاني لمهمة ذلك -- وكونه من أسباب سخط الله وعقوبته لأن هذا الإيمان يستلزم اجتناب الماصي . وقيل: إن الإيمان يفارق مرتكب أمثال هذه الكبائر مدة ملائحته لها ، وقد يعود إليه بعدها . وقيل : التفي لكالم الإيمان . والرأي الارل أصح ، كما حلفه الإمام الغزالي في الأحياء في كتاب «التوبة» .

(٢) منهم نيافة مطران كرسي أسيرط ، ونيافة مطران كرسي البلينا ، ونيافة مطران قنا . بتاريخ ١٩٢٢/٩/١٦ م .

## أضرار الخمر :

وقد لحقت بمجة التمدن الإسلامي « يقلم الدكتور عبد الوهاب خليل ، ما في الجر من أضرار نفسية وبدنية وحلقية ، وما يتربط عليها من آثار سيئة في الفرد والجماعة فعالت : وإذا سألنا جميع العلماء سواء علماء الدين ، أو الطب ، أو الأخلاق ، أو الاحتجاج ، أو الاقتصاد وأخذنا رأيهم في تماطي المسكرات لكان جواب الكل واحداً . وهو منع تماطيا منها باتاً ؛ لأنها مضرّة ضرراً فادحاً .

فعلماء الدين يقولون :

إنها محرمة ، وما حرمت إلا لأنها أم الحبائث .

وعلماء الطب ، يقول :

إنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر ؛ لا بما تورثه مباشرة من الأضرار السامة فحسب ؛ بل بما أقبحها الوخيمة أيضاً ؛ إذ أنها تهد السبيل لخطر لا يقل ضرراً عنها ، ألا وهو السل .

والخمر تورث من البدن وتجعله أقل مقاومة وجلداً في كثير من الأمراض مطلقاً ، وهي تؤثر في جميع أجهزة البدن ، وخاصة في الكبد ، وهي شديدة الفتك بالجموعة العصبية . لذلك لا يستغرب أن تكون من أهم الأسباب الموجبة لكثير من الأمراض العصبية ومن أعظم دواعي الجنون والشقاوة والإجرام ، لا لمستعملها وحده ، بل وفي أعقابها من بعده . فهي إذن علّة الشقاء والعوز والبؤس ، وهي جرثومة الإفلاس والمسكنة والذل - وما نزلت بقوم إلا أودت بهم : مادة ومعنى ... بدناً وروحاً ... جسماً وعقلاً .

وعلماء الأخلاق يقولون :

لكي يكون الإنسان محافظاً على الرزاة والعفة والشرف والنخوة والمروءة ، يلزم عدم تناوله شيئاً يضيع به هذه الصفات الحميدة :

وعلماء الاجتماع يقولون :

لكي يكون المجتمع الإنساني على غاية من النظام والترتيب يلزم عدم تمكيره بأعمال تخل بهذا النظام ، وعندها تصبح الفوضى سائدة - والفوضى تخلق التفرقة - والتفرقة تقيد الأعداء .

وعلماء الاقتصاد يقولون :

إن كل درهم تنصرفه لمنفعتنا فهو قوة لنا وللوطن . وكل درهم تنصرفه لمضرتنا ، فهو خسارة علينا وعلى وطننا فكيف بهذه الملايين من الليرات التي تذهب سدى على شرب المسكرات على اختلاف أنواعها . وتؤخرنا مالياً وتذهب بمروءتنا ونخوتنا ؟

فعلى هذا الأساس نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الحجر - وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضمار فقد كفيئناها مؤونة التعب في هذه السبيل وأتيناها بالجواب بدون أن تتكبد مشقة أو تصرف فلشاً واحداً ، إذ جميع العلماء متفقون على ضررها ، والحكومة من الشعب - والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى ، وهي مسؤولة عن رعيتهما .

ويمنع المسكرات يغدو أفراد الأمة أقوياء البنية صحيحي الجسم ، أقوياء المزجة ذوي عقل ناضج - وهذه من أهم الوسائل المؤدية إلى رفع المستوى الصحي في البلاد ، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع المستوى الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي . إذ تخفف العناء عن كثير من الوزارات ، وخاصة وزارة العدل - فيصبح رواد القصور المدلية والسجون قليلين ، وبعدها تصبح السجون خالية تتحول إلى دور يستفاد منها بشئ الإصلاحات الاجتماعية .

هذه هي الحضارة والمدنية ، وهذه هي النهضة .

وهذا هو الرقي والوعي .

وهذا هو الميثار والميزان لرقى الأمم .

هذه هي الاشتراكية التعاونية يعينها وحقيقتها .

أي نشارك وتعاون على رفع الضرر والأذى ... وباب العمل الجدي المنتج واسع :

« وقل اعملوا فسيرى الله عَمَلَكُمْ ورسوله » والمؤمنون » . انتهى .

هذه الأضرار الالفة نَبَّكَتْ ثبوتاً لا مجال فيه لشك أو ارتياب ، مما حمل كثيراً من

الدول الراجعة على عارضة تعاطي الحجر وغيرها من المسكرات .

وكان في مقدمة من حاول منع تعاطيها من الدول : أمريكا . فقد نشر في كتاب تنقيحات السيد أبي الأعلى المودودي ما يأتي :

منعت حكومة أمريكا الحجر ، وطاردتها في بلادها ، واستعملت جميع وسائل المدنية الحاضرة . كالمجلات ، والمحاضرات ، والصور ، والسينما لتنهجين شربها ، وبيان مضارها ومفاسدها .

وبقدرون ما أتفقت الدولة في الدعاية ضد الحجر بما يزيد على ٦٠ مليون دولاراً ، وأن ما نشرته من الكتب والفتريات يشتمل على ١٠ بلايين صفحة ، ومما تحملته في سبيل تنفيذ قانون التحريم في مدة أربعة عشر عاماً لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنياً ، وقد أعدم فيها ٣٠٠ نفس ، وسجن ٥٣٢,٣٣٥ نفساً ، وبلغت الغرامات إلى ١٦ مليون جنياً ، وصادرت من كل الأملاك ما يبلغ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين جنياً ، ولكن كل ذلك لم

يزد الأمة الامريكية إلا غراماً بالحرر وغناداً في تعاطيها ، حتى اضطرت الحكومة سنة ١٩٣٣ إلى سحب هذا القانون وإباحة الحرر في مملكتها إباحة مطلقة . انتهى .  
 إن أمريكا عجزت عجزاً تاماً عن تحريم الحرر بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها ، ولكن الإسلام الذي ربي الأمة على أساس من الدين ، وغرس في نفوس أفرادها غراس الإيمان بالحق ، وأجبا ضميرها بالتمالم الصالحة والاسوة الحسنة لم يصنع شيئاً من ذلك ، ولم يتكلف مثل هذا الجهد ، ولكنها كلمة صدرت من الله استجابات لها النفوس استجابة مطلقة ..

روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :  
 ما كان لنا خير غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ . إني لقائم أسقي أبا طلحة وأبا أيوب ورجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، في بيتنا ، إذ جاء رجلٌ فقال : هل بلكم الخبر ؟ فقلنا : لا ، فقال : إن الحرر قد حرمت فقال : يا أنس ، أرق هذه القلال . قال : فما سألوها عنها ، ولا راجعوها بعد خبر الرجل . وهكذا يصنع الإيمان بأهله .

### ما هي الحرر ؟

الحرر هي تلك السوائل المعروفة المعدة بطريق تحمر بعض الحبوب أو الفواكه ، وتحول النشاء أو السكر الذي يحتويه إلى غَوْلٍ<sup>(١)</sup> بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة بَعْدَهُ وجودها ضرورياً في عملية التحمر .  
 وقد سميت خمرًا لأنها تَخْمُرُ العقل وتسره : أي تغطيه وتقسد إدراكه .  
 هذا هو تعريف الطب للخمر .

وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرًا ، ولا عبرة بالمادة التي أخذت منه ؛ فما كان مسكراً من أي نوع من الأنواع فهو خمر شرعاً ، ويأخذ حكمه ؛ يستوي في ذلك ما كان من العنب أو التمر أو العسل أو الخنطة أو الشعير أو ما كان من غير هذه الأشياء ؛ إذ أن ذلك كله خمر محرم ؛ لضرره الخاص والعام ، ولصدده عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس .

والشارع لا يفرق بين المثلثات ، فلا يفرق بين شراب مسكر ، وشراب آخر مسكر فيبيح القليل من صنف ويحرم القليل من صنف آخر ؛ بل يسوي بينهما ، وإذا كان قد

(١) الغَوْل : الكحول .

حرم القليل من أحدهما فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر ، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة ، لا تحتمل التأويل ولا التشكيك :

١ - روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :  
« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

٢ - وروى البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال :

« أما بعد ، أيها الناس : إنه نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير . والخمر ما خامر العقل » .  
هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفصل ، لأنه أعرف باللغة وأعلم بالشرع ، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه .

٣ - وروى مسلم عن جابر : أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له « المزر » فقال رسول الله ﷺ :  
« أمكر هو ؟ » قال : نعم ، فقال ﷺ :

« كل مسكر حرام ... إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » . قالوا يا رسول الله : وما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار » أو قال : « عصارة أهل النار » .

٤ - وفي السنن عن الثماني بن بشير أن رسول الله ﷺ قال :  
« إن من العنب خمرأ ، وإن من التمر خمرأ ، وإن من العسل خمرأ ، وإن من البُرّ خمرأ ، وإن من الشعير خمرأ » .

٥ - وعن عائشة رضي الله عنها . قالت :  
« كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق<sup>(١)</sup> منه فله الكف منه حرام » .

٦ - وروى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري . قال :  
قلت يا رسول الله أفئتينا في شرابين كنا نصنعهما باليمن « البتبع » وهو من العسل حين يشتد<sup>(٢)</sup> « والمزر » وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد . قال : وكانت رسول الله ﷺ قد أوتي جوامع الكلم بحوائمه . قال :  
« كل مسكر حرام » .

---

(١) الفرق : مكياك ببع مة حمر وطلا .  
(٢) يشتد : يغلي ويتخمر .



٧ - وعن علي كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ نهاهم عن الخمر « وهي نبيذ الشعير » ، « أي البيرة » .

رواه أبو داود والنسائي .

هذا هو رأي جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين .

وهذا الرأي يخالف تمام المخالفة لما سبق من الأدلة . وفقهاء الامصار ، ومذهب أهل

الحديث ، ومذهب محمد من أصحاب أبي حنيفة ، وعليه الفتوى .

ولم يخالف في ذلك أحد من فقهاء العراق ، وإبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين ، وأبي حنيفة ، فانهم قالوا : بتحريم القليل والكثير من الخمر التي هي من عصير العنب ، أما ما كان من الأنبذة من غير العنب ، فإنه يحرم الكثير المسكر منه ، أما القليل الذي لا يسكر ، فإنه حلال .

ومن الأمانة العلمية أن نذكر حجج هؤلاء الفقهاء ملخصين ما قاله ابن رشد في بداية

المجتهد . قال :

قال جمهور فقهاء الحجاز<sup>(١)</sup> وجمهور المحدثين : قليل الأنبذة وكثيرها المسكر حرام .

وقال العراقيون ، وإبراهيم النخعي من التابعين ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين :

إن المحرم من مائر الأنبذة المسكرة هو السكر نفسه ، لا العنب .

وسبب اختلافهم تعارض الآثار والأقيسة في هذا الباب .

فلهجوازين في تثبيت مذهبهم طريقتان :

الطريقة الأولى : الآثار الواردة في ذلك .

والطريقة الثانية : تسمية الأنبذة بأجمعها خمرأ .

فمن أشهر الآثار التي تتسك بها أهل الحجاز ما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي

سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة أنها قالت :

سئل رسول الله ﷺ عن البتع وعن نبيذ العسل ؟ فقال :

« كل شراب أسكر فهو حرام » .

أخرجه البخاري . وقال يحيى بن معين هذا أصح حديث روي عن النبي عليه الصلاة

والسلام في تحريم المسكر .

---

(١) بداية المجتهد ، ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٧ .

ومنها أيضاً ما خرّجه مسلم عن ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال :  
« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .  
فهذان حديثان صحيحان :  
أما الاول فاتفق الكل عليه .  
وأما الثاني فانفرد بتصحيحه مسلم .  
وخرّج الترمذي وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال :  
« ما أسكر كثيره فقليله حرام » .  
وهو نص في موضع الخلاف .  
وأما الاستدلال الثاني من أن الانبذة كلها تسمى خمرأ فلم في ذلك طريقتان :  
إحدهما من جهة إثبات الاسماء بطريق الاشتقاق .  
والثاني من جهة السماع .  
فأما التي من جهة الاشتقاق ، فإنهم قالوا : إنه معلوم عند أهل اللغة أن الخمر إنما  
سميت خمرأ لخمرتها العقل ، فوجب لذلك أن ينطلق اسم الخمر لفة على كل ما خامر العقل .  
وهذه الطريقة من إثبات الاسماء فيها اختلاف بين الأصوليين وهي غير مرضية عند  
الخراسانيين .  
وأما الطريقة الثانية التي من جهة السماع فإنهم قالوا : إنه وإن لم يسلم لنا بآث  
الانبذة تسمى في اللغة خمرأ فإنها تسمى خمرأ شرعاً . واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر  
المتقدم وبما روي أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :  
« الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » .  
وما روي أيضاً عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إن من العنب خمرأ ، وإن من  
المسل خمرأ ، ومن الزبيب خمرأ ، ومن الحنطة خمرأ ... وأنا أنها كمن كل مسكر » .  
فهذه هي عمدة المجازين في تحريم الانبذة .  
وأما الكوفيون فإنهم تمسكوا لمذهبهم بظاهر قوله تعالى :  
« ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرأ ورزقأ حسناً » (١) .  
ويأثّر رؤوؤها في هذا الباب ، وبالقياص المنوي .  
أما احتجاجهم بالآية فإنهم قالو : السكر هو المسكر ولو كان محرم العين ، لما سماه  
الله رزقأ حسناً .

---

(١) سورة النحل ، آية ٦٧ .

وأما الآثار التي اعتمدها في هذا الباب فمن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي عن عبدالله بن شداد ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال :  
 « حرمت الخمر لمتيها ، والمسكر من غيرها » .  
 قالوا : وهذا نص لا يحتمل للتأويل ، وضعفه أهل الحجاز ، لأن بعض رواته روى  
 « والمسكر من غيرها » .

ومنها حديث شريك عن حجاج بن حرب بإسناده عن أبي بردة بن نيار قال : قال  
 رسول الله ﷺ :  
 « إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية ، فاشربوا فيها بدا لكم ولا تسكروا » .  
 خرجه الطحاوي .

وروي عن ابن مسعود أنه قال :

« شهدت تحريم النبيذ كما شهدت ، ثم شهدت تحليله ، فحفظت ونسيتم » .

وروي عن أبي موسى قال :

يعني رسول الله ﷺ أنا ومعاذاً إلى اليمن ، فقلنا يا رسول الله :

« إن بها شرابين يصنعان من البرّ والشعر : أحدهما يقال له : المزر . والآخر يقال له :  
 البتخ . فما تشرب ؟ » فقال عليه الصلاة والسلام : « إشراباً ولا تسكراً » .

خرجه الطحاوي أيضاً ... إلى غير ذلك من الآثار التي ذكروها في هذا الباب .

وأما احتجاجهم من جهة النظر . فإنهم قالوا : قد نص القرآن على أن علة التحريم في  
 الخمر إنما هي الصدّة عن ذكر الله ووقوع العداوة والبغضاء كما قال تعالى :

« إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن  
 ذكر الله وعن الصلاة ... » .

وهذه العلة توجد في القدر المسكر ، لا فيما دون ذلك ، فوجب أن يكون ذلك القدر  
 هو الحرام ، إلا ما انقصد عليه الإجماع من تحريم قليل الخمر وكثيرها .

قالوا : وهذا النوع من القياس يلحق بالنص . وهو القياس الذي ينبه الشرع على  
 العلة فيه .

وقال المتأخرون من أهل النظر :

حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر .  
 وإذا كان هذا كما قالوا فيرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس ، أو  
 تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا ، وهي مسألة يختلف فيها .

لكن الحق أن الأثر إذا كان نصاً ثابتاً ، فالواجب أن يغلب على القياس .

وأما إذا كان ظاهر اللفظ محتملاً للتأويل ، فهذا يتردد النظر .

هل يجمع بينها بأن يتأول اللفظ؟! .. أو يغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس؟! ...  
وذلك يختلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ الظاهرة وقوة قياس من القياسات التي تقابلها .  
ولا يدرك الفرق بينهما إلا بالدوق العقلي ، كما يدرك الموزون من الكلام من غير المورون .

وربما كان الذوقان على التساوي ... ولذلك كثر الاختلاف في هذا النوع ، حتى قال

كثير من الناس :

« كل مجتهد مصيب » .

قال القاضي :

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله عليه الصلاة والسلام « كل مسكر حرام »  
وإن كان محتمل أن يراد به القدر المسكر لا الجنس المسكر ، فإن ظهوره في تعليق التحريم  
بالجنس أغلب على الظن من تعلية بالقدر ، لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله  
الكوفيون ، فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المسكر وكثيره سداً للذريعة وتقليطاً ،  
مع أن الضرر إنما يوجد في الكثير . وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع أنه اعتبر في الحمر  
الجنس دون القدر ، فوجب كل ما وجدت فيه علة الحمر أن يلحق بالحمر ، وأن يكون  
على من زعم وجود الفرق إقامة الدليل على ذلك .

هذا ... وإن لم يسلوا لنا بصحة قوله عليه الصلاة والسلام : « ما أسكر كثيره فقليله  
حرام » فإنهم إن سلموا لم يجدوا عنه انفكاً كما فإنه نص في موضع الخلاف .. ولا يصح  
أن تعارض النصوص بالمقاييس . وأيضاً فإن الشرع قد أخبر أن في الحمر مضرة ومنفعة  
فقال تعالى :

« قُلْ : فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » .

وكان القياس إذا قصد الجمع بين انتفاء المضرة لوجود المنفعة أن يحرم كثيرها ويحلل  
قليلها . فلما غلبت الشرع حكم المضرة على المنفعة في الحمر ، ومنع القليل منها والكثير ،  
وجب أن يكون الأمر كذلك في كل ما يوجد فيه علة تحريم الحمر إلا أن يثبت في ذلك  
فارق شرعي .

وانتقوا على أن الانتباز حلال ، ما لم تحدث فيه الشدة المطرية الخمرية ، لقوله عليه  
الصلاة والسلام :

« فاتنبوا » وكل مسكر حرام » .

ولما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يَشْتَبِذُ وأنه كان يريقه في اليوم الثاني أو الثالث .

واختلفوا من ذلك في مسألين :

إحداهما في الأولي التي ينتبذ فيها .

والثانية في انتباز شيتين مثل : البسر والرطب ، والتمر والزبيب انتهى ...

### أهم أنواع الخمر :

توجد الخمر في الأسواق بأسماء مختلفة ، وقد تقسم إلى أقسام خاصة باعتبار ما تحويه من النسب المئوية من الكحول .

فهناك مثلا : البراندي ، والوسكي ، والروم ، والليكير ، وغيرها ، تبلغ نسبة الكحول فيها من ٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ .

وتبلغ النسبة في الجن ، والهولاندي ، والجنيفا ، من ٣٣ ٪ إلى ٤٠ ٪ .  
وتحتوي بعض الأصناف الأخرى ، مثل : البورت ، والشري ، والماديرا على ١٥ ٪ - ٢٥ ٪ .

وتحتوي الخمر الخفيفة مثل : الكلار ، والهوك ، والشمبانيا ، والبرجاندي على ١٠ بالمئة - ١٥ بالمئة .

وأشهر البيرة الخفيفة تحتوي على ٢ بالمئة - ٩ بالمئة مثل : الأيل ، والبورتر ، والإستوت ، والميونخ وغيرها .

وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة . مثل البوظة ، والقصب المتخمّر وغيرها .

### شرب العصير والتبذ قبل التخمير :

يجوز شرب العصير والتبذ قبل غليانه<sup>(١)</sup> .

لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . قال :

علت أن النبي ﷺ كان يصوم ، فتحببت فطره بنبيذ صنعته في داء ، ثم أتيت به ، فإذا هو ينش<sup>(٢)</sup> فقال :

« اضرب بهذا الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .

وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصير قال :

(٢) ينش : يفل .

(١) الغليان : الاختار .

« اشربه ما لم يأخذه شيطانه ، قيل : وفي كم يأخذه شيطانه ؟ ... قال : في ثلاث ،  
وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس « أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب فيشربه  
اليوم والغد وبعد الغد ، إلى مساء الثالثة . ثم يأمر به فيسقى الخادم أو حرق » .  
قال أبو داود :

ومعنى يسقى الخادم يبادر به الفساد ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام .  
وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة « أنها كانت تنتبذ لرسول الله ﷺ غدوة ،  
فإذا كان العشى فتعشى ، شرب على عشائه ، وإن فضل شيء صبه أو أفرغته ثم تنتبذ  
له بالليل ، فإذا أصبح تقدي شرب على غدائه . قالت : تفعل السقاء غدوة وعشية » .  
وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم أنه كان يشرب اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء  
الثالثة ، لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية ، والكل في الصحيح<sup>(١)</sup> .

هذا ... ومن المعروف من سيرة رسول الله ﷺ أنه لم يشرب الخمر قط ، لا قبل  
البعثة ولا بعدها . وإنما كان شرابه من هذا التنبذ الذي لم يتخمر بعد ، كما هو مصرح به  
في هذه الأحاديث .

الخمر إذا تحللت :

قال في بداية التجهيد : وأجمعوا « أي العلماء » على أن الخمر إذا تحللت من ذاتها جاز  
أكلها « تناولها » .

واختلفوا إذا قصد تحليلها على ثلاثة أقوال :

١ - التحريم .

٢ - والكراهية .

٣ - والإباحة<sup>(٢)</sup> .

وسبب اختلافهم معارضة القياس للأثر ، واختلافهم في مفهوم الأثر .  
وذلك أن أبا داود<sup>(٣)</sup> أخرج من حديث أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ  
عن أبتام وورثا خراً ؟ فقال :  
« أهرقها » .

(١) الروضة الندية ، ص ٢٠٢ ج ١ .

(٢) القائلون به : عمر بن الخطاب ، والشافعي ، وأحمد ، وسفيان . وابن المبارك وعطاء ابن أبي رباح ،  
وعمر بن عبد العزيز ، وأبو حنيفة .

(٣) وأخرجه أيضاً مسلم والترمذي .

قال : « أفلا أجعلها خلا ؟!... » ،

قال : « لا »<sup>(١)</sup> .

فمن فهم من المنع سد الذريعة حل ذلك على الكراهية ، ومن فهم النهي لتسيير علة قال بالتحريم .

ويخرج على هذا ألا تحريم أيضاً على مذهب من يرى أن النهي لا يعود بفساد النهي عنه . والقياس للمعارض لحل الخل على التحريم ، أنه قد علم من ضرورة الشرع أن الأحكام المختلفة ، إنما هي للقوات المختلفة وأن ذات الحمر غير ذات الخل ، والخل بالإجماع حلال . فإذا انتقلت ذات الحمر إلى ذات الخل ؛ وجب أن يكون حلالاً كيفما انتقل<sup>(٢)</sup> .

المختدرات :

هذا هو حكم الله في الحمر ، أما ما يزيل العقل من غير الأغربة ، مثل البنج ، والحشيش وغيرهما من المخدرات ، فإنه حرام ، لأنه مسكر .

ففي حديث مسلم الذي تقدم ذكره أن رسول الله ﷺ قال :  
« كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

« وقسد سئل مفتي الديار المصرية الشيخ عبد المجيد سليم رحمه الله عن حكم الشرع في المواد المخدرة » ، واشتمل السؤال على المسائل الآتية :

١ - تعاطي المواد المخدرة .

٢ - الاتجار بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري .

٣ - زراعة الحشيش والحشيش بقصد البيع أو استخراج المادة المخدرة منها ، لتعاطي أو للتجارة .

٤ - الربح الناجم من هذا السبيل ... أهو ربح حلال أم حرام ؟!

وقد أجاب فضيلته بما يأتي :

١ - تعاطي المواد المخدرة :

إنه لا يشك شك ، ولا يرتاب مرتاب في أن تعاطي هذه المواد حرام ، لأنها تؤدي إلى مضار جسيمة ، ومفاسد كثيرة ، فهي تفسد العقل ، وتفتك بالبدن إلى غير ذلك من

---

(١) قال الخطابي : في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلا غير جائز ولو كلب إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتنميته . وقد كان نبي رسول الله عن إضاعة المال وفي إراسته إضاعته فلم بذلك أن معالجة لا تطهره ولا تخرجه إلى المالية بحال .

(٢) ج ١ ص ٤٣٨ .

المضار والمفاسد . فلا يمكن أن تأذن الشريعة بتعاطيها مع تحريمها لما هو أقل منها مفسدة وأخف ضرراً . ولذلك قال بعض علماء الحنفية :

« إن من قال بحل الحشيش زنديق مبتدع » .

وهذا منه دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ، ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يخامر العقل ويغطيها ، ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ما يدعوهم إلى تعاطيها والمداومة عليها ، كانت داخلة فيها حرمة الله تعالى في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله ﷺ من الخمر والمسكر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ما خلاصته :

« إن الحشيشة حرام ، يحذر تناولها كما يحذر شارب الخمر ، وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج ، حتى يصير في نخث وديانة ، وغير ذلك من الفساد ، وأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهي داخلة فيها حرمة الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً أو معنى .

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه :

يا رسول الله أفينا في شرابين كنا نصنعهما باليمن : « البَيْتَعُ » وهو العسل يَبْنَد حتى يشد « والمِزْرُ » وهو من النثرة والشعير يَبْنَد حتى يشد .

قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه فقال: « كل مسكر حرام » . رواه البخاري ومسلم .

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« إن من الخطئة خمرأ ، ومن الشعير خمرأ ، ومن الزبيب خمرأ ، ومن التمر خمرأ ، ومن العسل خمرأ . وأنا أنهى عن كل مسكر » . رواه أبو داود وغيره .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال :

« كل مسكر خمر . وكل مسكر حرام » .

وفي رواية :

« كل مسكر خمر . وكل خمر حرام » . رواهما مسلم .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت :

قال رسول الله ﷺ :

« كل مسكر حرام » ، وما أسكر الفرق<sup>(١)</sup> منه فله الكف منه حرام » .

---

(١) تقدم معنى الفرق والمعنى : ما أسكر كثيره فقلبه حرام .



قال الترمذي حديث حسن .

وروى ابن السني عن النبي ﷺ من وجوه أنا قال :

« ما أسكر كثيره فقلبه حرام » وصححه الحفاظ .

وعن جابر رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من

الذرة يقال له المزور . قال :

أسكر هو ؟ ... قال : نعم . فقال :

« كل مسكر حرام » ، إن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يبقيه من طينة الجبال ...

قالوا : يا رسول الله وما طينة الجبال ؟ ... قال عَرَقُ أهل النار ، أو قال « عصارة

أهل النار » . رواه مسلم .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « كل 'نختر' وكل مسكر حرام »<sup>(١)</sup> .

رواه أبو داود .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة . جمع رسول الله ﷺ بها أوتيه من جوامع

الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع ونوع ، ولا تأنيذ لكونه مأكولاً

أو مشروباً .

على أن الخمر قد يصطبغ بها : أي تجعل إداماً ، وهذه الحشيشة قد تذاب بالماء

وتشرب ، فالخمر يشرب ويؤكل ، والحشيشة تؤكل وتشرب ، وكل ذلك حرام ، وحدوثها

بعد عصر النبي ﷺ والأئمة لا يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله ﷺ عن المسكر .

فقد حدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ . وكلها داخلية في الكلم الجوامع من

الكتاب والسنة .

انتهت خلاصة كلام ابن تيمية .

وقد تكلم رحمه الله عنها أيضاً غير مرة في فتاواه . فقال ما خلاصته :

« هذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ، ومستحلوها ، الموجبة لسخط الله تعالى ،

وسخط رسوله ، وسخط عباده المؤمنين . الممرضة صاحبها لعقوبة الله . تشتمل على ضرر

في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه . وتفسد الأمزجة حتى جمعت خلقاً كثيراً مجانين ،

وتورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وغير ذلك ما لا تورث الخمر . ففيها المقاسد ما ليس

في الخمر . فهي بالتحريم أولى . وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام .

---

(١) الخمر : ما ينطفي العقل .

ومن استعمل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يُستتابُ فإن تاب وإلا قتل مرتدّاً، لا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين .

وإن القليل منها حرام أيضاً بالنصوص الدالة على تحريم الخمر وتحريم كل مسكر<sup>هـ</sup> . وقد تبعه تلميذ الإمام المحقق ابن القيم رحمه الله ، فقال في زاد المعاد ما خلاصته :

« إن الخمر يدخل فيها كل مسكر : مائعاً كان أو جامداً ، عسيراً أو مطبوخاً . فيدخل فيها لقمة الفسق والفجور - ويمضي بها الحشيشة - لأن هذا كله خبر بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح الذي لا مطعن في منده ولا إجمال في متنه ، إذا صح عنه قوله : « ... كل مسكر خمر ... » .

وصح عن أصحابه رضي الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده ، بأن الخمر ما ضامر العقل .

على أنه لو لم يتناول لفظه ﷺ كل مسكر ، لكان القياس الصحيح الصريح الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة ، حاكماً بالتسوية بين أنواع السكر ، فالتفريق بين نوع ونوع ، تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه » ا هـ .

وقال صاحب سبل السلام شرع بلوغ المرام :

إنه يحرم ما أسكر من أي شيء . وإن لم يكن مشروباً كالخبيثية .

ونقل عن الحافظ ابن حجر :

« إن من قال : إن الخبيثية لا تسكر وإنما هي غدر ، مكابر فإنها تحدث ما تحدث الخمر من الطرب والنشوة » .

ونقل عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الخبيثية التي توجد في مصر مسكرة جداً ، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين .

وقبائح خصاها كثيرة . وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية . وقبائح خصاها موجودة في الأفيون . وفي زيادة مضار » ا هـ .

وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من العلماء هو الحق الذي يسوق إليه الدليل وتطمئن به النفس .

وإذا قد تبين أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الخبيثية ، فهي تتناول أيضاً الأفيون الذي بين العلماء أنه أكثر ضرراً... ويترب عليه من الفساد ما يزيد على الخبيث كما سبق عن ابن البيطار .

وتتناول أيضاً سائر المخدرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل ، إذ هي كالخمر

من العنب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغطيها .  
وفيها ما في الخمر من مفاسد ومضار وتزيد عليها بفساد أخرى كما في الخيش ، بل  
أقطع وأعظم ، كما هو مشاهد ومعلوم ضرورة .  
ولا يمكن أن تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، ومن قال بجل شيء  
منها فهو من الذين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله ما لا يعلمون .

وقد سبق أن قلنا : إن بعض علماء الحنفية قال :  
« إن من قال بجل الخيشة زنديق مبتدع » .  
وإذا كان من يقول بجل الخيشة زنديقاً مبتدعاً . فالفائل بجل شيء من هذه  
المخدرات الحادثة التي هي أكثر ضرراً وأكبر فساداً زنديق مبتدع أيضاً ، بل أول بأن  
يكون كذلك .

وكيف تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات التي 'يلمس' ضررها للبليغ  
بالأمة أفراداً وجماعات . مادياً وصحياً ، وأدبياً ، كما جاء في السؤال . مع أن مبنى  
الشريعة الإسلامية على جلب المصالح الخالصة أو الراجعة ، وعلى درء المفساد  
والمضار كذلك .

وكيف يحرم الله سبحانه وتعالى العليم الحكيم الخمر من العنب مثلاً ، كثيرها  
وقليلها ، لما فيها من الفسدة ، ولأن قليلها داع إلى كثيرها وذريعة إليه . وبيع من  
المخدرات ما فيه هذه الفسدة ، ويزيد عليها بما هو أعظم منها وأكثر ضرراً للبدن والعقل  
والدين والخلق والزواج ؟ هذا لا يقوله إلا رجل جاهل بالدين الإسلامي ، أو زنديق مبتدع  
كما سبق القول .

فتماطي هذه المخدرات على أي وجه من وجوه التماطي من أكل أو شرب أو شم أو  
استحقاق حرام ، والأمر في ذلك ظاهر جلي .

## ٢ - الاتجار بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري ،

إنه قد ورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة في تحريم بيع الخمر ، منها ما روى  
البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

« إن الله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام » .  
وورد عنه أيضاً أحاديث كثيرة مؤداها أن ما حرم الله الاتقاع به يحرم بيعه  
وأكله .

وقد علم من الجواب عن السؤال الأول أن اسم الخمر يتناول هذه المخدرات شرعاً ،  
فيكون النهي عن بيع الخمر متناولاً لتحريم بيع هذه المخدرات .  
كما أن ما ورد من تحريم بيع كل ما حرمة الله ، يدل أيضاً على تحريم بيع هذه  
المخدرات .

وحينئذ يتبين جلياً حرمة الاتجار في هذه المخدرات واتخاذها حرفة تدر الربح ، فضلاً  
عما في ذلك من الإعانة على المصيبة التي لا شبهة في حرمتها ، لدلالة القرآن على تحريمها  
بقوله تعالى :

« ... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ... » .  
ولأجل ذلك كان الحق ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من تحريم بيع عصير العنب لمن  
يتخذهُ خمرًا ، وبطلان هذا البيع لانه إعانة على المصيبة .

٣ - زراعة الحشيش والحشيش بقصد البيع واستخراج المادة المخدرة منها  
للتعاطي أو للتجارة :

إن زراعة الحشيش والأفيون لاستخراج المادة المخدرة منها لتعاطيها أو الاتجار فيها  
حرام بلا شك ، لوجوه :

أولاً : ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره ، عن ابن عباس ، عن رسول  
الله ﷺ :

« إِنْ مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَتْيَامَ الْقِطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ  
تَقَعَّمَ النَّارَ » .

فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور ، بدلالة النص .

ثانياً : إن ذلك إعانة على المصيبة ، وهي تعاطي هذه المخدرات أو الاتجار فيها .  
وقد بينا فيما سبق أن الإعانة على المصيبة معصية .

ثالثاً : إن زراعتها لهذا الغرض رضا من الزارع بتعاطي الناس لها واتجارهم فيها ،  
والرضا بالمصيبة معصية .

وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب ، الذي هو عبارة عن كراهة القلب وبفضه للمنكر ،  
فرض على كل مسلم في كل حال ، بل ورد في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ :

« إِنْ مِنْ لَمْ يَنْكَرِ الْمُنْكَرَ بَقَلْبِهِ - بِالْمَعْنَى الَّذِي أَسْلَفْنَا - لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الْإِيمَانِ  
حَبَّةُ خَرْدَلٍ » .

على أن زراعة الخشيش والأفيون معصية من جهة أخرى ، بعد نهي ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك ، لوجوب طاعة ولي الأمر فيما ليس بمعصية لله ولرسوله بإجماع المسلمين ، كما ذكر ذلك الإمام النووي في شرح مسلم في باب طاعة الأمراء .  
وكذا يقال هذا الوجه الأخير في حرمة تعاطي المخدرات والاتجار فيها .

#### ٤ - الربح الناتج من هذا السبيل :

قد علم مما سبق أن بيع المخدرات حرام فيكون الثمن حراماً :  
أولاً : لقوله تعالى :

« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ » .

أي لا تأخذ ولا يتناول بعضكم مال بعض بالباطل . وأخذ المال بالباطل على وجهين :

١ - أخذه على وجه الظلم ، والسرقة ، والхиانة ، والغصب وما جرى مجرى ذلك .

٢ - أخذه من جهة محظورة ، كأخذه بالقرار ، أو بطريق العقود المحرمة ، كما في الربا ،

وبيع ما حرم الله الانتفاع به ، كالخمر المتناولة للمخدرات المذكورة كما بينا آنفاً .

فإن هذا كله حرام وإن كان بطيئة نفس من ماله .

ثانياً : للأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به . كقوله عليه السلام :

« إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ » .

رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس .

وقد جاء في زاد المعاد ما نصه :

قال جمهور الفقهاء :

إنه إذا بيع العنب لمن يعصره خمر أ حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله .

وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلحاً حرم أكل ثمنه .

وإذا بيع لمن يقزو به في سبيل الله فثمنه من الطيبات .

وكذلك ثياب الحرير . إذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه لبسها ، حرم أكل ثمنها ،

بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها . إ هـ .

وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله - على

رأي جمهور الفقهاء ، وهو الحق - يحرم ثمنها لدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها عليه كان

ثمن المعين التي لا يحل الانتفاع بها - كالمخدرات - حراماً من باب أولى .

وإذا كان ثمن هذه المخدرات حراماً ، كان خبيثاً ، وكان إنفاقه في القربات - كالصدقات

والحج - غير مقبول : أي لا يُثابُ المُتَفِقُ عليه .

فقد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :  
« إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين .  
فقال تعالى :

« يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً » الآية وقال تعالى :  
« يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ، واشكروا لله إن كنتم  
إليه تَصِدُّونَ » (١) .

ثم ذكر الرجل بطيل السفر أشعث أغبر ، يد يده إلى السماء ... يا رب ... يا رب ...  
ومطعمه حرام . ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ، فأنسى يستجاب لذلك ؟  
وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند عن ابن مسعود رضي الله عنه ،  
أن رسول الله ﷺ قال :

« والذي نفسي بيده لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام ، فينفق منه ، فيبارك له فيه .  
ولا يتصدق فيقبل منه . ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده في النار ، إن الله لا يمحو  
السيء بالسيء ، ولكن يمحو السيء بالحسن ، إن الحديث لا يمحو الحديث » .

وجاء في كتاب جامع العلوم والحكم ، لابن رجب أحاديث كثيرة وآثار عن الصحابة  
رضي الله عنهم في هذا الموضوع .

منها ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال :  
« من كسب مالاً حراماً فتصدق به لم يكن له أجر ، وكان إصره - يعني إثمه -  
وعقوبته - عليه » .

ومنها في مراسيل القاسم بن خيمرة ، قال رسول الله ﷺ :  
« من أصاب مالاً من مائمه فوصل به رحمه ، أو تصدق به ، أو أنفقه في سبيل الله ،  
جميع ذلك جمعاً ثم قذف به في نار جهنم » .

وجاء في نرح « ملأ علي الفاري » للأربعين النووية عن النبي ﷺ :  
« أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الجبينة ، فوضع رجله في القَرْزِ - أي الركاب -  
وقال ليك ، ناداه ملك من السماء : لا ليك ولا سعديك ، وحجك مردود عليك » .  
فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضاً ، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة ، ولا حجة ،  
ولا قرية أخرى من القَرْب من مال خبيث حرام .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٢ .

ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الخمر من المال الحرام حرام .  
وخلاصة ما قلناه :

أولاً : تحريم تماطلي الحشيش والأفيون والكوكايين ونحوها من المخدر .

ثانياً : تحريم الاتجار فيها ، واتخاذها حرفة تدر الربح .

ثالثاً : حرمة زراعة الأفيون والحشيش ، لاستخلاص المادة المخدرة لتماطيلها أو الاتجار فيها .

رابعاً : أن الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد حرام خبيث ، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول ، بل حرام .

قد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من اللال . ولكني آثرتها تيسيراً للحق . وكشفنا للصواب . ليزول ما قد عرض من شبهة عند الجاهلين ، وليعلم أن القول بحل هذه المخدرات من أباطيل المبطلين وأصالب الضالين المضلين ... وقد اعتمدت فيها قلت أو اخترت على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الفراء ومبادئها القوية .

انتهت والحمد لله رب العالمين وهو الهادي إلى سواء السبيل . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### حد شارب الخمر

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخمر ، وعلى أن حده الجلد .

ولكنهم مختلفون في مقداره .

فذهب الأحناف ومالك إلى أنه ثمانون جلدة .

وذهب الشافعي : إلى أنه أربعون .

وعن الإمام أحمد روايتان .

قال في المفتي : وفيه روايتان :

إحداها : أنه ثمانون .

وهذا قال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومن تبعهم ، لإجماع الصحابة ، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : « اجعله - كأخف الحدود - ثمانين » . فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام .

وروي أن علياً قال في المشورة :

« إذا سكر هذى<sup>(١)</sup> وإذا هذى : افتسرى<sup>(٢)</sup> » ، فحدوه حد المفتري .

روى ذلك الجوزجاني ، والدارقطني وغيرهم .

والرواية الثانية : أن الحد أربعون ، وهو اختيار أبي بكر<sup>(٣)</sup> ومنهذه الشافعي ،

لأن علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين . ثم قال :

« جلد رسول الله ﷺ أربعين . وأبو بكر أربعين . وعمر ثمانين . وكل سنة وهذا أحب إلي » رواه مسلم .

وعن أنس قال : أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر ، فضربه بالنعال نحواً من أربعين . ثم أتى به أبو بكر . فصنع مثل ذلك . ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحدود . فقال ابن عوف :

« أقل الحدود ثمانون »<sup>(٤)</sup> .

فضربه عمر<sup>(٥)</sup> .

وفعل الرسول ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا ينقذ الإجماع على ما خالف فعل النبي وأبي بكر وعلي ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تمزيح يجوز فمسه إذا رآه الإمام<sup>(٦)</sup> ويرجع هذا أن عمر كان يجلد الرجل القوي المنهك في الشراب ثمانين ، ويجلد الرجل الضعيف الذي وقعت منه الزلة أربعين .

وأما الأمر بقتل الشارب إذا تكرر ذلك منه فهو منسوخ .

فمن قبض بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال :

« من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاقتلوه - في الثالثة أو الرابعة - فأتي برجل قد شرب فجلده ، ثم أتى به فجلده ، ثم أتى به ، فجلده ورفع القتل ، وكانت رخصة .

ثم يثبت الحد ؟

ويثبت الحد بأحد أمرين :

١ - الإقرار : أي اعتراف الشارب بأنه شرب الخمر .

٢ - شهادة شاهدين عدلين .

(١) هذى : تكلم بالهذيان : أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام .

(٢) افتسرى : كذب واختلق . (٣) أحد علماء الحنابلة .

(٤) يشير إلى حد القذف ، فإنه أقل حد . (٥) رواه البخاري ومسلم .

(٦) وهذا هو الأولى ، وأن الحد أربعون ، والزيادة يجوز إذا كان ثمة مصلحة .



واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة .  
 فذهب المالكية إلى أنه يجب الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان؛ لأنها تدل على الشرب ، كدلالة الصوت والخط .  
 وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة ، لوجود الشبهة ، والروائح تتشابه ، والحدود ندرأ بالشبهات .  
 ولاحتال كوته مخلوطاً أو مكرهاً على شربه ، ولأن غير الحمر يشار إليها في رائحتها .  
 والأصل براءة الشخص من العقوبة ، والشارع متشوف إلى درء الحدود .

### شروط إقامة الحد :

يشترط في إقامة حد الحمر الشروط الآتية :  
 ١ - العقل ، لأنه مناط التكليف ، فلا يجد المجنون بشرب الحمر ، ويلحق به المعتوه .  
 ٢ - البلوغ ، فإذا شرب الصبي ، فإنه لا يقيم عليه الحد لأنه غير مكلف .  
 ٣ - الاختيار - فإن شربها مكرهاً فلا حد عليه ، سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل ، أو بالضرب المبرح ، أو بإتلاف المال كله ، لأن الإكراه يرفع عنه الائم ...  
 يقول الرسول ﷺ :

« رُفِعَ عَنْ أُمَّيِ الحَطَأِ والنسيان ، وما استكثروا عليه » .  
 وإذا كان الإثم مرفوعاً فلا حد عليه ، لأن الحد من أجل الإثم والمعصية .  
 ويدخل في دائرة الإكراه الاضطراب فمن لم يجد ماء وعطش عطشاً شديداً يجشى عليه منه التلف ، ووجد خمرأ فله أن يشربها ، وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يجشى عليه منه الهلاك . لأن تناول الحمر حينئذ ضرورة يتوقف عليها الحياة ، والضرورات تبيح المحظورات .

يقول الله تعالى :

فمن اضطرَّ غيرَ بَاغٍ ولا عَادٍ فلا إثمَ عليه . إن الله غفور رحيم .  
 وفي المغي « أن عبداً بن حذافة أمره الروم ؛ فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ، ولحم خنزير مشوي ليأكل الخنزير ويشرب الحمر . وتركه ثلاثة أيام ، فلم يفعل ثم أخرجوه خشية موته . فقال :

والله لقد كان الله أحمل لي ؛ فإني مضطر . ولكن لم أكن لأشتمك بدين الإسلام » .  
 ٤ - العلم بأن ما يتناوله مسكر . فلو تناول خمرأ مع جهله بأنها خمر ؛ فإنه يعذر لجهله ، ولا يقيم عليه الحد . فلو لفت نظره أحد من الناس فتجأى في شربه ؛ فإنه لا

يكون معذوراً حينئذ ؛ لارتقاع الجهالة عنه وإصراره على ارتكاب المعصية بعد معرفته ، فيستوجب العقاب ويقام عليه الحد .

وإذا تناول من الشراب ما يختلف في كونه خمرأً بين الفقهاء فإنه لا يقام عليه الحد ؛ لأن الاختلاف شبهة ، والحدود تنذر بالشبهات .

وكذلك لا يقام الحد من تناول النبيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد : الذي أجمع الفقهاء على تحريمه إذا كان جاهلاً بالتحريم ؛ لكونه بصدور الحرب أو قريب عهد بالإسلام ؛ لأن جهله يعتبر عنراً من الأعذار المسقطة للحد ، بخلاف من كان مقيماً بدار الإسلام ، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام ، فإنه يقام عليه الحد ، ولا يمتنع بجهره ؛ لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة .

#### عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد :

والحرية والإسلام ليسا شرطاً في إقامة الحد ؛ فالعبد إذا شرب الخمر فإنه يعاقب ؛ لأنه مخاطب بالتكاليف التي أمر الله بها ونهى عنها .

إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه القيام بها لانشغاله بأمر سيده ، مثل صلاة الجمعة والجماعة .

والله سبحانه أمر باجتنب الخمر ، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد ، ولا يشق عليه اجتنبها ، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر ، وليس ثمة من فرق بينهما إلا في العقوبة ، فإن عقوبة العبد على التصرف من عقوبة الحر ، فيكون حده عشرين جلدة أو أربعين ؛ حسب الخلاف في تقدير العقوبة .

وكلا لا تشترط الحرية في إقامة الحد ، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك ؛ فالكتابيون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ، ويمشون معهم مواطنين<sup>(١)</sup> مثل الأقباط في مصر وكذلك الكتابيون الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة<sup>(٢)</sup> مثل الأجانب ، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام ، لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ولأن الخمر محرمة في دينهم ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولا تارها السيئة وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة . والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام ،

(١) يسمى هؤلاء بالنميين بالتمييز الفقهي .

(٢) يسمى هؤلاء بالمستأمنين بالتمييز الفقهي .

ويحتفظ به نظيفاً قويم مثلاًسكا ، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب ، لا من ناحية المسلمين ، ولا من ناحية غير المسلمين . وهذا مذهب جمهور الفقهاء وهو الحق الذي لا يبغي المدول عنه .

ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الحمر وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام لها ، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب ، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها ، وإن شربها مباح عندهم . وإنا أمرنا بتركهم وما يدينون . وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتائين .

وعلى فرض تحريمها في كتبهم ، فإننا نتركهم ، لأنهم لا يدينون بهذا التحريم ، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون ، لا بمقتضى الحق من حيث هو .

### التداوي بالحمر :

كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الحمر للعلاج ، فلما جاء الإسلام نهام عن التداوي بها وحرمه .

فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم وأبو داود ، والترمذي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الحمر فنهاه عنها ، فقال :

« إنما أوصيها للدواء » فقال :

« إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

وروى أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال :

« إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواءً؛ فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بجرام . »  
وكانوا يتماطون الحمر في بعض الأحيان قبل الإسلام إتقاءً لبرودة الجو؛ فنهام الإسلام عن ذلك أيضاً .

فقد روى أبو داود أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ فقال :

« يا رسول الله ! إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عللاً شديداً ، وإنا نتخذ شرباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا ؟ »

قال رسول الله : هل يسكر ؟

قال : نعم .

قال : فاجتنبوه .

قال : إن الناس غير تاركيه .

قال : فإن لم يتركوه فقاتلوه .

وبعض أهل العلم أجاز التداءوي بالخمر بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وأن لا يقصد التداءوي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب ، كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطراب .  
ومثل الفقهاء لذلك بن 'عص' بلقمة فكاد يحتنق ولم يجد ما يسيغها به سوى الخمر .  
أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر .  
أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت . فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر سوى شرب مقدار معين من الخمر .  
فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

## حد الزنا

١ - دعا الإسلام إلى الزواج وحسب فيه ، لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الفريضة الجنسية ، وهو الوسيلة المثلى لإخراج سلالة يقوم على تربيتها الزوجان ويتمدها بالرعاية ، وغرس عواطف الحب والود ، والطيبة ، والرحمة ، والنزاهة ، والشرف ، والإياء ، وعزة النفس . ولكي تستطيع هذه السلالة أن تنهض بتبعاتها ، وتسهم بمجهودها في ترقية الحياة وإعلاها .

٢ - وكما وضع الطريقة المثلى لتصريف الفريضة ومنع من أي تصرف في غير الطريق المشروع ، وحظّر إثارة الفريضة بأي وسيلة من الوسائل ، حتى لا تنحرف عن المنهج المرسوم .

فنهى عن الاختلاط ، والرقص ، والصور المثيرة ، والغناء الفاحش ، والنظر المريب ، وكل ما من شأنه أن يثير الفريضة أو يدعو إلى الفحش حتى لا تتسرب عوامل الضعف في البيت ، والاخلال في الأسرة .

٣ - واعتبر الزنا جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبة لأنه وخيم العقوبة ، ومفض إلى الكثير من الشرور والجرائم .

فالملاقات الخلية والاتصال الجنسي غير المشروع ، مما يهدد المجتمع بالفناء والانقراض فضلا عن كونه من الرذائل المحقرة .

« ولا تَقْرُبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا »<sup>(١)</sup>.

٤ - لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة التي تفتك بالأبدان ، وتنقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء ، وأبناء الأبناء ، كالزهري ، والسيلان ، والقرحة .

٥ - وهو أحد أسباب جرمية القتل إذ أن الغيرة الطبيعية في الإنسان ، وقلها يرضى الرجل الكريم ، أو المرأة العفيفة بالانحراف الجنسي ، بل إن الرجل لا يجد وسيلة يفصل بها العار الذي يلحقه ويلحق أهله إلا الدم .

٦ - والزنا يفسد نظام البيت ، وهز كيانه الأسرة ويقطع العلاقة الزوجية ، ويعرض الأولاد لسوء التربية مما يتسبب عنه : التشرد ، والانحراف ، والجريمة .

٧ - وفي الزنا ضياع النسب ، وتعليك الأموال لغير أربابها عند التوارث .

٨ - وفيه تقرير بالزوج : إذ أن الزنا قد ينتج عنه الحمل ، فيقوم الرجل بتربية غير ابنه .

٩ - إن الزنا علاقة مؤقتة لا تبعه وراها ، فهو عملية حيوانية بحتة ينأى عنها الإنسان الشريف .

وجملة القول أنه قد ثبت علمياً ثبوتاً لا مجال للشك فيه عظم ضرر الزنا ، وأنه من أكبر الأسباب الموجبة للفساد والمخاطات والآداب ، ومورث لأقتل الأدواء ، ومروج للعزوبة واتخاذ الخدينات ، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف والسرف والمهر والفجور . لهذا كله وغيره جعل الإسلام عقوبة الزنا أقصى عقوبة .

وإذا كانت العقوبة تبدو قاسية ، فإن آثار الجريمة المترتبة عليها أشد ضرراً على المجتمع . والإسلام يوازن بين الضرر الواقع على المذنب ، والضرر الواقع على المجتمع ، ويقضي بارتكاب أخف الضررين ، وهذه هي العدالة .

ولا شك أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر الواقع على المجتمع من إنشاء الزنا ، ورواج المنكر ، وإشاعة الفحش والفجور .

إن عقوبة الزنا إذا كان يضار بها المجرم نفسه ، فإن في تنفيذها حفصاً للنفوس ، وصيانة للأعراض ، وحماية للأسر ، التي هي اللبنات الأولى في بناء المجتمع ، وبصلاحتها يصلح ويفسدها يفسد .

إن الأمم بأخلاقها الفاضلة ، وبآدابها العالية ، ونظافتها من الرجس والتلوث ، وطهارتها من التثالي والتسفل .

---

(١) أي لا تفعلوا ما يقرب إلى الزنا ، كالنظرة الفاحشة ، والممس ، والقبلة ، فالآية تنهى عن مقدمات الزنا ، وإذا كانت مقدماته محرمة فهو من باب أولى .

على أن الإسلام - من جانب آخر - كما أباح الزواج أباح التعدد حتى يكون في الحلال مندوحة على الحرام ، ولكي لا يبقى عذر لمقترب هذه الجريمة .

وقد احتاط في تنفيذ هذه العقوبة بقدر ما أخاف الزنا وأرهبهم :

١ - فمن الاحتياط أنه درأ الحدود بالشبهات ، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة .

٢ - وأنه لا بد في إثبات هذه الجريمة من أربعة شهود عدول من الرجال ، فلا تقبل فيها شهادة النساء ، ولا شهادة الفسقة .

٣ - وأن يكون الشهود جميعاً رأوا عملية الزنا نفسها كالليل في المكحلة ، والرشاء<sup>(١)</sup> في البئر ، وهذا مما يصعب ثبوته .

٤ - ولو فرض أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة . وشهد الرابع بخلاف شهادتهم ، أو رجع أحدهم عن شهادته أقم عليهم حد القذف .

فهذا الاحتياط الذي وضعه الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، مما يدفع ثبوتها قطعاً .

فهذه العقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ ، وقد يقول القائل :

إذا كان الحد مما يندر إقامته لتعذر ثبوت الأدلة ، فلماذا إذن شرعه الإسلام !؟

والجواب كما قلنا :

أن الإنسان إذا لاحظ قسوة الجريمة وضراوتها فإنه يعمل لها ألف حساب وحساب قبل أن تقترب .

فهذا نوع من الزجر بالنسبة لهذه الجريمة التي تجرد من الحوافز والبواعث ما يدفع إليها ، ولا سيما وأن الغريزة الجنسية من أعنف الغرائز ، إن لم تكن أعنفها على الإطلاق ، ومن المناسب أن يواجة عنف الغريزة 'عنف' العقوبة ، فإن ذلك من عوامل الحد من ثورتها .

التدرج في تحريم الزنى :

يرى كثير من الفقهاء أن تقرير عقوبة الزنا كانت 'متدرجة' كما حدث في تحريم الخمر ، وكما حصل في تشريع الصيام .

فكانت عقوبة الزنى في أول الأمر الإيذاء بالتوبيخ والتعنيف .

يقول الله سبحانه :

---

(١) الرشاء : الحبل .

« واللذان يأتيانها منكم فآذوهما . فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنها »<sup>(١)</sup> .  
ثم تدرج الحكم من ذلك إلى الحبس في البيوت . يقول الله تعالى :  
« واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . فإن  
شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاتهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا »<sup>(٢)</sup> .  
ثم استقر الأمر ، وجعل الله السبيل ، فجعل عقوبة الزاني البكر مائة جلدة ، ورجم  
الطيب حتى يموت .

وكان هذا التدرج ليرتقى بالمجتمع ، ويأخذ به في رفق وهوادة إلى العفاف والطهر ،  
وحتى لا يشق على الناس هذا الانتقال ، فلا يكون عليهم في الدين حرج ، واستدلوا لهذا  
بحديث عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قال :

« خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب  
بالثيب جلد مائة والرجم »<sup>(٣)</sup> رواه مسلم وأبو داود ، والترمذي .

ونرى أن الظاهر أن آيتي النساء المتقدمتين تتجددان عن حكم السحاق واللواط ،  
وحكمها يختلف عن حكم الزنا المقرر في سورة النور .  
فآية الأولى في السحاق :

« واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فإن شهدوا  
فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاتهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » .  
والثانية في اللواط :

« واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ؛ فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنها »<sup>(٤)</sup> .

١ - أي والنساء اللاتي يأتين الفاحشة وهي : السحاق الذي تفعله المرأة مع المرأة  
فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم ؛ فإن شهدوا فاحبسوهن في البيوت ، بأن توضع  
المرأة وحدها بعيدة عن كانت تساقها ، حتى تموت أو يجعل الله لهن سبيلا إلى الخروج  
بالتوبة أو الزواج المغي عن المساقعة .

٢ - والرجلان اللذان يأتيان الفاحشة - وهي اللواط - فآذوهما بعد ثبوت ذلك  
بالشهادة أيضا ، فإن تابا قبل إيذاها بإقامة الحد عليها ، فإن ندما وأصلحا كل أعمالها  
وطهرها نفسها فأعرضوا عنها بالكف عن إقامة الحد عليها .

(٢) سورة النساء . الآية ١٥ .

(١) سورة النساء . الآية ١٦ .

(٣) سورة النساء الآية ١٦ .

### الزنا الموجب للحد :

إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي يعتبر زنا تترتب عليه العقوبة المقررة من حيث إنه جريمة من الجرائم التي حددت عقوباتها .

ويتحقق الزنا الموجب للحد بتقريب الحشفة<sup>(١)</sup> - أو قدرها من مقطوعها - في فرج محرم<sup>(٢)</sup> ، مشتهى بالطبع<sup>(٣)</sup> ، من غير شبهة نكاح<sup>(٤)</sup> ، ولو لم يكن معه إزال . فإذا كان الاستمتاع بالمرأة الأجنبية فيما دون الفرج ، فإن ذلك لا يوجب الحد المقرر لعقوبة الزنى ، وإن اقتضى التعزير .

فمن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال :

إني عالجت امرأة من أقصى المدينة فأصبت منها ، دون أن أمسها ، فأنا هذا ، فاقم علي ما شئت ، فقال عمر :

سترك الله لو سترت نفسك ، فلم يرد النبي ﷺ شيئا ، فانطلق الرجل ، فاتبه النبي ﷺ رجلا ، فدعاه ، قتلا عليه :

« وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ بِهَا السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّاكِرِينَ » . فقال له رجل من القوم : يا رسول الله أله خاصة ، أم للناس عامة .

رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

### أقسام الزناة :

الزاني إما أن يكون بكراً ، أو محصناً - ولكل منها حكم يخصه .

### حد البكر :

اتفق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنى فإنه يحلده مائة جلدة ، سواء في ذلك الرجال والنساء ، لقول الله سبحانه في سورة النور<sup>(٥)</sup> .

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ »<sup>(٦)</sup> .

(١) الحشفة : رأس الذكر . (٢) بخلاف فروج الزوجة فإنه حلال .

(٣) فتخرج فروج الحيوانات . (٤) فالجماع الذي يحدث بسبب النكاح الذي فيه شبهة لا حد فيه . (٥) الآية ٢ .

(٦) في هذا نهي عن تعطيل الحدود ، وقيل : هو نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به .

(٧) قيل : يجب حضور ثلاثة فأكثر ، وقيل أربعة بمد شهود الزنى . وقال أبو حنيفة : الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود .



## الجمع بين الجلد والتغريب :

والفقهاء ، وإن اتفقوا على وجوب الجلد<sup>(١)</sup> ، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه :

١ - قال الشافعي وأحد : 'يُجْمَعُ إلى الجلد التغريب مدة عام' ، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله... وقال الخصم الآخر - وهو أفضه منه : نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله ، وأئذن لي ، فقال رسول الله ﷺ : قل - قال : إن ابني كان عسيفاً<sup>(٢)</sup> على هذا فزني بامرأته ، وإني أخبرت أن على ابني الرجم فافقتيت منه بمائة شاة ووليدة - فسألت أهل العلم ؟ فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم :

فقال رسول الله ﷺ :

والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله - الوليدة والنم ردة عليك. وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام - واغد يا أنيس رجلاً من أسلم ، إلى امرأة هذا ، فإني اعترفت فارجمها .

قال : فعدا عليها فاعترفت ؟ فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت .

وروى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى قيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وإقامة الحد عليه .

وأخرج مسلم عن عبادة بن الصامت ، أن الرسول ﷺ قال :

خذوا عني ... خذوا عني ... قد جعل الله لمن سبيل : البكر بالبكر جلد مائة ونقي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم<sup>(٣)</sup> .

(١) الجلد مأخوذة من جلد الإنسان ، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده .

(٢) عسيفاً : أجيأ .

(٣) قال الخطابي :

« واختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام ، ووجه ترتيبه على الآية » وهل هو نسخ للآية أم بين لما ! فذهب بعضهم إلى النسخ ، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة .

وقال آخرون : بل هو بين الحكم الموعود بيانه في الآية ، فكأنه قال عقوبتهن الحبس إلى أن يجعل الله لمن سبيل ، فرفع الأمر بحبسهن إلى غاية . فلما انتهت مدة الحبس ، وحان وقت مجيء السبيل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني ... خذوا عني » إلى آخره تفسيراً للسبيل وبيانه ، ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه . وإذا هو بيان أمر كان ذكر السبيل منظوياً عليه ، فأبان الميم منه ، ونفس الجمل من لفظة ، فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنة . وهذا أصوب القولين . والله أعلم .

وقد أخذ بالتغريب الخلفاء الراشدون - ولم ينكره أحد فالصديق رضي الله عنه  
غرب إلى فكد - والفاروق عمر رضي الله عنه إلى الشام - وعثمان رضي الله عنه إلى مصر  
وعلي رضي الله عنه إلى البصرة .

والشافعية يرون أنه لا ترتيب بين الجلد والتغريب فيقدم ما شاء منها ، واشترط في  
التغريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، لأن المقصود به الإيحاش عن أهله ووطنه ،  
وما دون مسافة القصر في حكم الحضر ، فإن رأى الحاكم تقريبه إلى أكثر من ذلك ، فعل .  
وإذا غربت المرأة ، فإنها لا تقرب إلا بمحرم أو زوج فلو لم يخرج إلا بأجرة لظمت ،  
وتكون من مالها .

٢ - وقال مالك والأوزاعي : يجب تغريب البكر الحر الزاني ، دون المرأة البكر  
الحرّة الزانية ، فإنها لا تقرب لأن المرأة عورة .

٣ - وقال أبو حنيفة : لا يضم إلى الجلد التغريب إلا أن يرى الحاكم ذلك مصلحة ،  
فيغريبها على قدر ما يرى .

#### حد الحصن

وأما الحصن الشيب فقد اتفق الفقهاء على وجوب رجه<sup>(١)</sup> إذا زنى حتى يموت ، وجلا  
كان أو امرأة . واستدلوا بما يأتي :

١ - عن أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله ﷺ ، وهو في المسجد فناداه فقال :  
يا رسول الله : إني زني ، فأعرض عنه . ردد عليه أربع مرات . فلما شهد على نفسه  
أربع شهادات . دعاه النبي ﷺ فقال : أبلك جنون ؟ قال : لا ، قال : فهل أحسنت ؟  
قال : نعم ، فقال النبي ﷺ : اذهبوا به فارجموه .

قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فيمن رجه ، فرجناه  
بالمصل . فلما أزلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجناه .

متفق عليه ، وهو دليل على أن الإحصان يثبت بالإقرار مرة ، وأن الجواب بنعم إقرار .

٢ - وعن ابن عباس قال : خطب عمر فقال :

« إن الله تعالى بيث محمداً ﷺ بالحق ، وأزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه  
آية الرجم ، فقرأتها وعيناهما ، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، وإني خشيت إن طال  
زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى ، فيضلون بترك فريضة أنزلها  
الله تعالى فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصناً ، إذا قامت البينة أو  
كان حمل أو اعتراف ، وأيم الله لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبته .

(١) الرجم : أصه الرمي بالحجارة ، وهي الحجارة الضخام وكل رجم في القرآن معناه القتل .

رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً .

وفي نيل الأوطار :

أما الرجم فهو جمع عليه ، وحكى في البحر عن الخوارج أنه غير واجب ، وكذلك حكماء عنهم أيضاً ابن العربي .

وحكاه أيضاً عن بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن ، وهذا باطل .

فإنه قد ثبت بالسنة المتواترة المجمع عليها هو . وأيضاً ثابت بنص القرآن . لحديث عمر عند الجماعة أنه قال :

كان بما أنزل على رسول الله ﷺ آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ﷺ ، ورجمنا بعده .

ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم ، كما أخرج أبو داود من حديث ابن عباس .

وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن نخلته العجاء :

أن فيها أنزل الله من القرآن : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضينا من اللذة »

وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بن كعب بلفظ : « كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها آية « الشيخ والشيخة » إلخ الحديث .

### شروط الإحصان<sup>(١)</sup> :

يشترط في المحصن الشروط الآتية :

١ - التكليف : أي أن يكون الراطيء عاقلًا بالغًا . فلو كان مجنوناً أو صغيراً فإنه لا يحد . ولكن يمزر .

٢ - الحرية : فلو كان عبداً أو أمة فلا رجم عليها لقول الله سبحانه في حد الإماء :

« فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ » .

والرجم لا يتجزأ .

٣ - الوطء في نكاح صحيح : أي أن يكون الراطيء قد سبق له أن تزوج زوجاً صحيحاً ووطأ فيه ولو لم ينزل . ولو كان في حيض أو إحرام يكفي ، فإن كان الوطء في

(١) الإحصان يأتي في القرآن بمعنى الحرية : « فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب » (سورة النساء) أي الحرائر ، ويأتي بمعنى العفة . « والذين يرمون المحصنات » (سورة النور) أي العفيفات ويأتي بمعنى التزوج هو المحصنات من النساء (سورة النساء) أي المتزوجات ويأتي بمعنى الوطء ومحصنين غير مسافحين . والأصل في العفة : التبع ، ومنه : « لتحصنكم من بأسكم » وأخذ منه الحسن وورود في التشرع بمعنى : الإسلام ويعنى : الباطل ويعنى : القتل .

نكاح فاسد فإنه لا يحصل به الإحصان ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحصان ، فلو تزوج مرة زواجا صحيحا ، ودخل بزوجته ، ثم انتهت العلاقة الزوجية . ثم زنى وهو غير متزوج فإنه يرحم وكذلك المرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت فزنت بعد طلاقها ، فإنها تعتبر حصنة وترجم .

### المسلم والكافر سواء :

وكا يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنى فإنه يجب على النسي والمردت ، لأن النسي قد التزم الأحكام التي تجري على المسلمين ، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا وكافا حصنين .

وأما المرتد فإن جريان أحكام الإسلام تشمله ، ولا يخرج به الارتداد عن تنفيذها عليه .  
عن ابن عمر : « أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا .

فقال : ما تجدون في كتابكم ؟

فقالوا : تسخمون وجوهها ويخزيان .

قال : « كذبتم . إن فيها الرجم » ، فأثروا بالتوراة فأتوها إن كنتم صادقين » .

وجاءوا ببقارى لهم فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه ، فقيل له : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا هي تلوح . فقال - أو قالوا - يا محمد : « إن فيها الرجم » ، ولكننا كنا نتكلمه بيننا ، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجما . قال : فلقد رأيته يمينا عليها يقبها الحجارة بنفسه . رواه البخاري ومسلم وفي رواية أحد : « بقرار لهم أعور له ابن صوريا » .

وعن جابر بن عبد الله قال : رجم النبي ﷺ رجلا من أسلم ورجلا من اليهود<sup>(١)</sup> رواه أحمد ومسلم .

وعن البراء بن عازب قال :

« مرُّ على النبي ﷺ يهودي محم مجاود فدعاهم فقال :

أهكذا تجدون حد الزنا في كتابكم ؟ قالوا : نعم فدعا رجلا من علمائهم فقال : أنشدك بالله الذي أنزل التوراه على موسى ، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ . .

قال : لا ... ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك بحد الرجم . ولكن كثر في أشرفنا ، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا الضعيف أقمنا عليه الحد . فقلنا : تمالوا لتجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع ، فجمعنا التعميم والجلد مكان الرجم .

(١) فإن قيل كيف رجم اليهوديين ، هل رجما بالينة أو الإقرار . قال النووي : الظاهر أنه بالإقرار .

فقال النبي ﷺ :

« اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماقوه . فأمر به فرجم فأُتِلَ الله عز وجل :  
«يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم  
ولم تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ» إلى قوله : « إن أوتيتهم هذا فخذوه » .  
يقولون : انتوا عمداً ، فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا .  
فأنزل الله تبارك وتعالى :

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » .

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » .

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » .

قال : هي في الكفار كلها .

رواه أحمد ومسلم وأبو داود<sup>(١)</sup> .

رأي الفقهاء :

حكى صاحب البحر الإجماع على أنه يحلد الحرابي

وأما الرجم فذهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية إلى أنه يرجم المحصن من الكفار إذا  
كان بالغاً ، عاقلاً ، حراً ، وكان أصاب نكاحاً صحيحاً في اعتقاده .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، وزيد بن علي ، والناصر ، الإمام يحيى : إلى أنه يحلد ولا  
يرجم ؛ لأن الإسلام شرط في الإحصان عندهم . ورجم رسول الله ﷺ لليهوديين أنما كان  
بحكم التوراة التي يدين بها اليهود .

وقال الإمام يحيى : والذمي كالحربي في الخلاف .

وقال مالك : لا حد عليه .

وأما الحرابي المستامن فذهب العترة والشافعي وأبو يوسف إلى أنه يحلد ونهه مالك وأبو

---

(١) نص خاص يحكم الرجم في التوراة . جاء في سفر التثنية : « إذ وجد رجل مضطجاً مع امرأة  
زوجة بعل يقتل الاثنان . الرجل المضطجع مع المرأة ، والمرأة فيزعم الشر من إسرائيل .  
وإذا كُتبت فتاة عذراء مخطوبة لرجل ، فوجدما رجل بالمدينة ، فاضطجع معها ، فأخرجوا كليهما من  
المدينة وأرجعوا بالمجاعة ، حتى يمتا ، ففتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة ، والرجل من أجل أنه أفل  
امرأة صاحبه ؛ فيزعم الشر من المدينة » .

هذا نص التوراة ، ولم يأت في الإنجيل ما يارضها وهي واجبة على التنصاري بحكم أن ما في العهد القديم  
- وهو التوراة - حجة على التنصاري إذا لم يكن في العهد الجديد - والإنجيل - ما يخالفها .  
من كتاب فلسفة العقوبة .

حنيفة وعبد : إلى أنه لا يحد .  
وقد بالغ ابن عبد البر فنقل الانقضاء على أن شرط الإحصاء الموجب للرجم هو الإسلام .  
وتعقب بأن الشافعي وأحد لا يشترطان ذلك .  
ومن جملة من قال بأن الإسلام شرط : ربيعة - شيخ مالك - وبعض الشافعية<sup>(١)</sup> .

**المجمع بين الجلد والرجم :**  
ذهب ابن حزم وإسحاق بن راهويه ومن التابعين الحسن البصري : إلى أن المحصن يحل مائة جلدة ، ثم يرجم حتى يموت فيجمع له بين الجلد والرجم . واستدلوا بما رواه عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال :  
« خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .  
رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .  
وعن علي كرم الله وجهه : أنه جلد شراقة يوم الخميس ورجها يوم الجمعة . فقال : أجلبها بكتاب الله ، وأرجها بقول رسول الله ﷺ .  
وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يجمع الجلد والرجم عليها وإنما الواجب الرجم خاصة .

وعن أحمد : روايتان :  
إحداهما يجمع بينهما . وهي أظهر الروايتين واختارها الحرقي .  
والأخرى : لا يجمع بينهما للمذهب الجمهور - واختارها ابن حامد .  
واستدلوا بأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديين ولم يجلد واحداً منها .  
وقال أنيس الأسلمي : « فإن اعترفت فارجها » ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين ،  
لأن أبا هريرة قد رواه - وهو متأخر في الإسلام - فيكون ناسخاً لما سبق من الحدين -  
الجلد والرجم - ثم رجّم الشنخان أبو بكر وعمر في خلافتها ولم يجمعاً بين الجلد والرجم .  
ويرى الشيخ الدهلوي عدم التماز ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ ؛ وإنما الأمر يفوض إلى الحاكم قال :

الظاهر عندي أنه يجوز للإمام « الحاكم » أن يجمع بين الجلد والرجم - ويستحب له أن يقتصر على الرجم ، لاقتصار النبي ﷺ عليه .

(١) نبيل الأوطار .

والحكمة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ؛ فأصل الرجم المطلوب حاصل به - والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي .

### شروط الحد :

يشترط في إقامة حد الزنا ما يلي :

١ - العقل .

٢ - البلوغ .

٣ - الاختيار .

٤ - العلم بالتحريم .

فلا حد على صغير<sup>(١)</sup> ولا على مجنون ، ولا مكره : لما روته عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال :

« رفع القلم عن ثلاث<sup>(٢)</sup> : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم<sup>(٣)</sup> وعن المجنون حتى يعقل » .

رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين وحسنه الترمذي .

وأما العلم بالتحريم فلأن الحد يتبع افتراق الحرام ، وهو غير مقترف له ، وراجع النبي ﷺ ما عزا ، فقال له هل تدري ما الزنى ؟

وروي أن جارية سوداء رفعت إلى عمر رضي الله عنه وقيل : إنها زنت ، فحفظها بالأميرة خفقات وقال :

« أي لكاع .. زنت ؟ فقالت : من غوش<sup>(٤)</sup> بدرهين فقال عمر : ما ترون ؟ .. وعنده علي وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف .

فقال علي رضي الله عنه : أرى أن ترجها .

وقال عبد الرحمن : أرى مثل ما رأى أخوك .

فقال عثمان : أراها تستسهل<sup>(٥)</sup> بالذي صنعت ، لا ترى به بأساً ، وإنما حد الله على من علم أمر الله عز وجل . فقال صدقت .

---

(١) ويؤوب تأديباً زاجراً . (٢) رفع القلم : كتابة عن عدم التكليف . (٣) يحتلم : يبلغ .

(٤) اسم الرجل الذي زنى بها . والدردمان : ما أخذ منه .

(٥) أي : أظنها ترى هذا الأمر سهلاً لا بأس به في نظرها

ثم يثبت الحد :

يثبت الحد بأحد أمرين :

الإقرار ، أو الشهود .

ثبوته بالإقرار :

أما الإقرار فهو كما يقولون « سيد الأدلة » ، وقد أخذ الرسول ﷺ باعتراف ماعر والنامدية، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة، وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزم به الحد .

فقال مالك والشافعي، وداود، والطبري، وأبو ثور : يكفي في لزوم الحد اعترافه به مرة واحدة . لما رواه أبو هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال :

«اغدي يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» .

فاعترفت ؟ فرجمها ، ولم يذكر عدداً .

وعند الأحناف : أنه لا بد من أقارب أربعة مرة بعد مرة في مجالس متفرقة .

ومذهب أحمد وإسحاق مثل الأحناف، إلا أنهم لا يشترطون المجالس المتفرقة، والمذهب الأول هو الأرجح .

الرجوع عن الإقرار يسقط الحد :

ذهبت الشافعية ، والحنفية ، وأحمد<sup>(١)</sup> إلى أن الرجوع عن الإقرار يسقط الحد لما رواه أبو هريرة عند أحمد والترمذي :

أن ماعزاً لما وجد من الحجارة يشتد فرحاً حتى مر رجل معه حتى<sup>(٢)</sup> جعل، فضربه به، وضربه الناس حتى مات . فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « هلا تركتموه ؟ ! » .

قال الترمذي إنه حديث حسن .

وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة . انتهى .

وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه ، وزاد « إنه لما وجد من الحجارة صرخ : يا قوم ردوني إلى رسول الله ﷺ ؛ فإن قومي قتلوني وغرّوني من نفسي ، وأخبروني أن رسول الله قاتلي . فلم ننزع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ وأخبرناه قال : فهل تركتموه وجستموني به ؟ ! ! » .

(١) وقال مالك: إن رجع إلى شبهة قبل دجوعه، وإن رجع إلى غير شبهة فقبل: يقبل. وهي الرواية المشهورة عنه، والثانية أنه لا يقبل رجوعه .

(٢) الحصى : عظم الحنك .



### من أقر زنى امرأة فجحدت :

إذا أقر الرجل بزنى امرأة معينة ، فجحدت فإنه يقام عليه الحد وحده ، ولا تحمى هي . لما رواه أحمد وأبو داود عن سهل بن سعد : أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إنه قد زنى بامرأة سماها ؛ فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاهما ؛ فسالها فأنكرت ، فحدّه وتركها .

وهذا الحد هو حدّ الزنى الذي أقرّ به ، لا حدّ قذف المرأة كما ذهب إليه مالك والشافعي .

وقال الأوزاعي وأبو حنيفة : يحّد للقذف فقط ، لأن إنكارها شبهة ، واعترض على هذا الرأي بأن إنكارها لا يبطل إقراره .

وذهبت الهادوية ، وعمد ، ويروى عن الشافعي أنه يحّد للزنى والقذف ، لما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عباس : أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقرّ أنه زنى بامرأة أربع مرات ؛ فجعله مائة - وكان بكراً - ثم سأله البينة على المرأة . فقالت : كذب يا رسول الله ؛ فجعله حدّ القرية ثمانين<sup>(١)</sup> .

### ثبوته بالشهود :

الاحتكام بالزنى سيء الأثر في سقوط الرجل والمرأة ، وضياح كرامتهما ، وإلحاق العار بهما وبأسرتيهما وذريتهما ولهذا شدّد الإسلام في إثبات هذه الجريمة حتى يبدّ السبيل على الذين يتهمون الأبرياء - جزافاً أو لأدنى حزازة - بصار الدهر وفضيحة الأبد ؛ فاشتراط في الشهادة على الزنى الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون الشهود أربعة - بخلاف الشهادة على سائر الحقوق - قال الله تعالى :  
« وَالَّذِينَ يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى تَيَوَّمَتْنِ الْمَوْتَ أَوْ يَحْمِلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا<sup>(٢)</sup> » .  
ولقوله :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ؛ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ<sup>(٣)</sup> » .  
فإن كانوا أقل من أربعة لم تقبل .

(١) قال النسائي هذا حديث منكر ، وقال ابن حبان يبطل الاحتجاج به .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٥ . (٣) سورة النور ، الآية ٤ .

## وهل يحدثون إذا شهدوا ؟

قال الأصناف ، ومالك ، والراجح من مذهب الشافعي ، وأحمد : نعم ... لأنت  
عمر حدّ الثلاثة الذين شهدوا على المنيرة . وهم : أبو بكره ونافع وشبل بن معبد .  
وقيل لا يحدثون حد القذف ؛ لأن قصدهم أداء الشهادة لا قذف المشهود عليه . وهو  
المرجوح عند الشافعية والحنفية ومذهب الظاهرية .

ثانياً : البلوغ - لقوله تعالى :

« واستشهدوا شهيدين من رجالكم ؛ فإن لم يَكُونَا رجلين فرجل وامرأتان من  
ترضون من الشهداء » (١) .

فإن لم يكن بالثما فلا تقبل شهادته ؛ لأنه ليس من الرجال ، ولا بمن ترضى شهادته -  
ولو كانت حاله تمكنه من أداء الشهادة على وجهها ، ولقول الرسول ﷺ :  
« رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون  
حتى يفيق » .

والصبي ليس أهلاً لأن يتولى حفظ ماله ، فلا يتولى الشهادة على غيره ، لأن الشهادة  
من باب الولاية .

ثالثاً : العقل . فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه للحديث السابق - وإذا كانت شهادة  
الصبي لا تقبل لتقصان عقله فأولى ألا تقبل شهادة المجنون والمعتوه .

رابعاً : العدالة . لقول الله تعالى :

« وَأَشْهِدُوا ذِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » (٢) .

وقوله :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ قَاسِقٌ رَبُّنَا فَتَبَيَّنُوا ، أَنْ تَصِيبُوا قَوْمًا بِيْهَالَةٍ  
فَتَنْصِبُوهُمْ عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ » (٣) .

خامساً : الاسلام .

سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم - وهذا متفق عليه بين الأئمة .

سادساً : العمانية : أي أن تكون بمعامنة فرجه في فرجها كالليل في المكحلة والرشا في  
البشر لأن الرسول ﷺ قال لما عز :  
« لعلك قبلت ، أو غمزت ، أو نظرت ؟ ... فقال :

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(١) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .

(٣) سورة المبررات ، الآية ٦ .

لا يا رسول الله ، فسأله صلوات الله وسلامه عليه باللفظ الصريح لا يكتفى . قال :  
نعم ... قال : كما يغيب المروء في المكحلة والرأ في البئر ؟ ... قال : نعم ... .  
وإنما أبيع النظر في هذه الحالة للعاجة إلى الشهادة ، كما أبيع للطبيب والقابلة ونحوهما .  
سابعاً : التصريح : وأن يكون التصريح بالإبلاج لا بالكناية كما تقدم في الحديث السابق .  
ثامناً : اتحاد المجلس : ويرى جمهور الفقهاء أن من شروط هذه الشهادة اتحاد المجلس  
بأن لا يختلف في الزمان ولا في المكان . فإن جامدا متفرقين لا تقبل شهادتهم .  
ويرى الشافعية ، والظاهرية ، والزيديّة ، عدم اشتراط هذا الشرط . فإت شاهدوا  
مجتمعين أو متفرقين في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة ؛ فإن شهادتهم تقبل لأن الله تعالى  
ذكر الشهود ولم يذكر المجلس ، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن اتفقت ، ولو تفرقت في  
مجالس ، كسائر الشهادات .

تاسماً : الذكورة : ويشترط في شهود الزنى أن يكونوا جميعاً من الرجال ، ولا تقبل  
شهادة النساء في هذا الباب .

ويرى ابن حزم أنه يجوز أن يقبل في الزنى شهادة امرأتين مسلمتين عدل مكات كل  
رجل . فيكون للشهود ثلاثة رجال وامرأتين - أو رجلين وأربع نساء - أو رجلاً  
واحداً وست نساء - أو ثمان نساء لا رجال معهم .

عاشراً : عدم التقادم : لقول عمر رضي الله عنه : أيما قوم شهدوا على حد ، لم يشهدوا  
عند حضرته فلما شهدوا عن ضيق ، ولا شهادة لهم .

فإذا شهد الشهود على حادث الزنى بعد أن تقادم فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحناف ،  
ويحتجّون بأن الشاهد إذا شهد الحادث غير بين أداء الشهادة حسيّة ، وبين السر على  
الجبائي ، فإذا سكّت عن الحادث حتى قدم عليه المهد دل بذلك على اختيار جهة السر ،  
فإذا شهد بعد ذلك فهو دليل على أن الضفينة هي التي حلت على الشهادة . ومثل هذا لا  
تقبل شهادته ؛ لتهمة والصفينة . كما قال عمر ، ولم ينقل أن أحداً أنكر عليه هذا القول ،  
فيكون إجماعاً .

وهذا ما لم يكن هناك عذر يمنع الشاهد من تأخير الشهادة فإن كان هناك عذر ظاهر  
في تأخير الشهادة كبعد المسافة عن محل القاضي . وكمرض الشاهد أو نحو ذلك من المواقف ،  
للشهادة تعهل حيثئذ ولا تبطل بالتقادم .

والأحناف الذين قالوا بهذا الشرط لم يقدروا له أمداً ؛ بل فوضوا الأمر للقاضي يقدره  
تبعاً لظروف كل حالة لتمنر التوقيت ، نظراً لاختلاف الأعذار .

وبعض الأحناف قدر التقادم بشهر . وبعضهم قدره بستة أشهر .  
أما جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والظاهرية والشيعة الزيدية ، فإن التقادم  
عندهم لا يمنع من قبول الشهادة مهما كانت متأخرة .  
وللحنابلة رأيان : رأي مثل أبي حنيفة ، ورأي مثل الجمهور .

#### هل للقاضي أن يحكم بعله ؟

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعله في الدماء ، والقصاص ، والأموال ،  
والفروج ، والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعله ،  
لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبيينة ، لأن الله تعالى يقول :  
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ » (١) .  
وقول الرسول ﷺ :

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه » .  
فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا  
يغيره ، وصح أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر على بيده ، وأن يعطي كل ذي  
حق حقه ، وإلا فهو ظالم .

وأما جمهور الفقهاء فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعله ، قال أبو بكر رضي  
الله عنه « لو رأيت رجلاً على حد لم أحده حتى تقوم البيينة عندي » ولأن القاضي كغيره  
من الأفراد . لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ما لم تكن لديه البيينة الكاملة .  
ولو رمى القاضي زانياً بما شهده منه ، وهو لا يملك على ما يقول البيينة الكاملة لكان  
قاذفاً يلزمه حد الفذف . وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم  
عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه :  
« فَمَازَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَآتُوكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَاذِبُونَ » (٢) :

#### هل يشيت الحد بالحبل ؟

ذهب الجمهور إلى أن مجرد الحبل لا يثبت به الحد ؛ بل لا بد من الاعتراف أو البيينة .  
واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشبهات .  
وعن علي أنه قال لامرأة حبلى :  
استكثرت ٢٢٢ قالت . لا ... قال : فلعل رجلاً أذاك في نومك ... .

(١) سورة النساء ، الآية ١٣٥ .

(٢) سورة النور : آية ١٣ .

قالوا : وروى الأئمة عن عمر أنه قبل قول امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم وأن رجلاً طردها ولم تدركه من هو بعد .

وأما مالك وأصحابه فقالوا : إذا حملت المرأة ولم يعلم لها زوج ولم يعلم أنها أكرهت فإنها محد :

قالوا : فإن ادعت الإكراه فلا بد من الإتيان بأمانة تدل على استكراهها . مثل أن تكون بكرأ فتأتى وهي تدعى ، أو تفضح نفسها بأثر الاستكراه .

وكذلك إذا ادعت الزوجية ، فإن دعواها لا تقبل إلا أن تقيم على ذلك البينة . واستدلوا المذهب بقول عمر :

« الرجم واجب على كل من زنا من الرجال والنساء إذا كان محصناً : إذا كانت بينة ، أو الحمل ، أو الاعتراف » .

وقال على :

« يا أيها الناس إن الزنا زنيان : زنا سر وزنا علانية . فزنا السر أن يشهد الشهود ، فيكون الشهود أول من يرى . وزنا العلانية أن يظهر الحمل والاعتراف » .

قالوا : هذا قول الصحابة ، ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعاً . سقوط الخلد بظهور ما يقطع بالبراءة :

إذا ظهر بالمرأة أو بالرجل ما يقطع بأنه لم يقع من أحدهما زنا ، كأن تكون المرأة عذراء لم تفض بكارتها أو رتقاء ممدودة الفرج ، أو يكون الرجل مجبواً أو عنيئاً سقط الخلد .

وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً لقتل رجل كان يدخل على إحدى النساء ، فذهب فوجده يغتسل في ماء ، فأخذ بيده فأخرجه من الماء ليقتله ، فرآه مجبواً ، فتركة ورجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره بذلك .

الولد يأتي لسة أشهر :

إذا تزوجت المرأة وجاءت بولد لسة أشهر منذ تزوجت فلا حد عليها .

قال مالك : بلغني أن عثمان بن عفان أتى بامرأة قد ولدت في ستة أشهر ، فأمر بها أن ترجم ، فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها . إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه :

« وحمله وفصاله ثلاثون شهراً<sup>(١)</sup> » .

(١) سورة الأحقاف الآية : ١٥

وقال :

« والوالدات 'برضعن' أولادهن' حَولَينَ كاملَينَ ؛ لمن أرادَ أنْ يَتِمَّ الرضاعة »<sup>(١)</sup> .  
فالحمل يكون ستة أشهر ، فلا رجم عليها ؛ فبست عثمان في أثرها فوجدها قد رجمت .

وقت إقامة الحد :

قال في بداية المجتهد<sup>(٢)</sup> :

وأما الوقت فإن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد ولا في البرد ، ولا يقام على المريض .

وقال قوم : يقام - وبه قال أحد وإسحاق - واحتجاً بحديثي حر أنه أقام الحد على قدامة وهو مريض . قال : وسبب الخلاف معارضة الظواهر للمفهوم من الحد - وهو أنه حيث لا يقبل على ظن المقيم له فوات نفس الحدود .

فمن نظر إلى الأمر بإقامة الحدود مطلقاً من غير استثناء قال يحد المريض .  
ومن نظر إلى المفهوم من الحد قال لا يحد المريض حتى يبرأ - وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد .

قال الشوكاني :

وقد حكى في البحر الإجماع على أنه يعمل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، والمرض المرجو برؤه - فإن كان ميسوساً ، فقال الهادي وأصحاب الشافعي :  
إنه يضرب بمشكول إن احتمله .

وقال الناصر والمؤيد بالله : لا يحد في مرضه وإن كان ميسوساً والظاهر الأول ، لحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف الآتي<sup>(٣)</sup> :

وأما المرجوم إذا كان مريضاً أو نحوه فذهبت المعتزة ، والشافعية ، والحنفية ، ومالك : إلى أنه لا يعمل لمرض ولا لغيره إذ القصد إتلافه .

وقال المروزي :

يؤخر لشدة الحر أو البرد أو المرض ، سواء ثبت بإقراره أو بالينة .  
وقال الإسفراييني : يؤخر للمرض فقط ، وفي الحر والبرد أوجه - يرحم في الحال أو حيث ثبت بالينة لا الإقرار أو العكس .

والحنبلي لا ترجم حتى تضع وتوضع ولدها إن لم يوجد من يرضعه .  
وعن علي قال : « إن أمة لرسول الله ﷺ زنت ، فأمرني أن أجعلها فأتيتها فإذا

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ . (٢) ج ٢ ص ٤١٠ . (٣) ص ١٥٢ .

هي حديثة عهد بنفاس فخشيت إن أجلاً ما أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أحسنت .. اتركها حتى تمأثل » .

رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وصححه .

### الحفر للرجوم

اختلفت الأحاديث الواردة في الحفر للرجوم فبعضها مصرح فيه بالحفر له - وبعضها لم يصرح به .

قال الامام أحمد : أكثر الأحاديث على أنه لا حفر .

ولاختلاف ما ورد من أحاديث ، اختلف للفقهاء .

فقال مالك وأبو حنيفة : لا يحفر للرجوم .

وقال أبو ثور : يحفر له .

وروي عن علي أنه حين أمر بـرجم شرابة الهمدانية أخرجهما ، فحفر لها حفرة ، فأدخلت فيها ، وأحرق الناس بها يرمونها .

وأما الشافعي فخير في ذلك . وروي عنه أنه يحفر للمرأة خاصة .

وقد ذهب المعتز إلى أنه يستحب الحفر إلى مرة للرجل وثندي المرأة ، ويستحب جمع ثيابها عليها وشدها بحيث لا تتكشف عورتها في ثقلها . وتكرار اضطرابها إذا لم يحفر لها .

واقترح العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة وأما الرجل فجمهورهم على أنه يـرجم قائماً .

وقال مالك : قاعدة - وقال غيره : يخير الامام بينها .

### حضور الامام والشهود الرجم<sup>(١)</sup> :

قال في نيل الأوطار :

« حكى صاحب البحر عن المعتز ، والشافعي ، أنه لا يلزم الامام حضور الرجم ، وهو الحق ، لعدم دليل يدل على الوجوب - ولما تقدم في حديث ماعز أنه ﷺ أمر بـرجم ماعز ولم يخرج معهم . والزنى منه ثبت باقراره كما سلف ، وكذلك لم يحضر في رجم النامدية ، كما زعم البعض .

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أن الشاهد يجب أن يكون أول من يرمي الزاني المحصن إذا ثبت الحد بالشهادة - وأن الإمام يجره على ذلك . لما فيه من الجزع عن التسامح والفرع في التثبيت - فإذا كانت التثبت الإقرار وجب على الإمام أن يثبته أن يبدأ الرجم .

قال في التلخيص : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق ما يدل على أنه لم يحضر . وقد جزم بذلك الشافعي . فقال :  
 « وأما الغامدية ففي سنن أبي داود ، وغيره ما يدل على ذلك .  
 وإذا تقرر هذا تبين عدم اللجوء على الشهود ولا على الامام .  
 وأما الاستحباب فقد حكى ابن دقيق العيد أن الفقهاء استحَبوا أن يبدأ الامام بالرجم إذا ثبت الزنى بالاقرار ، وتبدأ الشهود به إذا ثبت بالبينة .

### شهود طائفة من المؤمنين الحد :

قال الله تعالى :

« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين » (١) .  
 استدل العلماء بهذه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من المؤمنين ، واختلفوا في عدد هذه الطائفة - فقيل : أربعة ، وقيل : ثلاثة . وقيل : اثنان . وقيل : سبعة فأكثر .

### الضرب في حد الجلد :

ذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ما عدا الفرج والوجه وما عدا الرأس كذلك عند أبي حنيفة .  
 وقال مالك : يحد الرجل في ضرب الحدود كلها ، وكذلك عند الشافعي ، وأبي حنيفة ، ما عدا القذف .  
 ويضرب قاعاً لا قائماً (٢) .

قال النووي : قال أصحابنا : وإذا ضربه بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم ، بين القضب والعصا . فان ضربه يجرىدة ، فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطوبة ، ويضربه ضرباً بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه - ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع ذراعه رفعاً معتدلاً .

### إسهال البكر :

تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك المرجو الشفاء . فان كان مئوساً من شفائه . فقال أصحاب الشافعي :

(٢) بداية الجتهد ج ٢ ص ٤١٠ .

(١) سورة النور ، الآية ٢٠ .



إنه يضرب بمشكول<sup>(١)</sup> إن احتمله .

روى أبو داود وغيره عن رجل من الأنصار: أنه اشتكى<sup>(٢)</sup> رجل منهم حتى أضي<sup>(٣)</sup> فعاد جلده على عظم .

دخلت عليه جارية لبعضهم ، ففش لها فوق عظامها<sup>(٤)</sup> .

فلما دخل عليه رجال قومه يمدونه أخبرهم بذلك ، وقال استفتوا في رسول الله ﷺ ، فإني قد وقعت على جارية دخلت علي .

فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به ، لو حملناه إليك لتفست عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم .

فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمع فيضربوه به ضربة واحدة .

هل للمجاود دية إذا مات ؟

إذا مات المجاود فلا دية له .

قال النووي في شرح مسلم :

« أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإمام أو جلده الحد الشرعي نيات

فلا دية فيه ولا كفارة ، لا على الإمام « الحاكم » ولا على جلده ، ولا في بيت المال » .

كان ما تقدم هو حكم جريمة الزنى ، وبقي أن نذكر بعض الجرائم وأحكامها فيما يلي :

#### ١ - محل قوم لوط :

إن جريمة اللواط من أكبر الجرائم ، وهي من الفواحش المفسدة للخلق والفساد وللدين والدنيا ، بل وللحياة نفسها ، وقد عاقب الله عليها بأقسى عقوبة . فحسف الأرض بقوم لوط ، وأمطر عليهم حجارة من سجيل جزاء فعلتهم القذرة .

وجعل ذلك قرآناً يتلى ليكون درساً . قال الله سبحانه :

« ولوطاً إذ قال لقومه : أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين . إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء ، بل أنتم قوم مسرفون . وما كان جواب قومه إلا أن قالوا : أخرجوهم من قريبتكم إنهم أناس يتطهرون . فأنجيناه وأهلنا إلا امرأته كانت من الفافرين . وأمطرنا عليهم مطراً ، فانظر كيف كانت عقوبة المجرمين »<sup>(٥)</sup> .

(١) المشكول : الممدق من أعذاق النخل . (٢) اشتكى : مرض .

(٣) أضي : شدة الإجهاد من المرض . (٤) وقع عليها : زنى بها .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ .

وقال تعالى :

« ولما جاءت رُسُلنا لوطا سيء بهم وضاق بهم ذرعا ، وقال : هذا يومٌ عُصيب .  
وجاءه قومه يهرعون إليه ، ومن قبل كانوا يعملون السيئات » ، قال : يا قوم هؤلاء  
يناقون من أطهر لكم ، فاتقوا الله ولا تحزون في ضيفي ، أليس منكم رجلٌ رشيدٌ ؟  
قالوا : لقد علمت ما لنا في بناتك من حقٍّ ، وإنك لتعلم ما نريد . قال : لو أن لي  
بكم قوةٌ أو آوي إلى ركنٍ شديدٍ ؟ قالوا : يا لوط إننا رُسُل ربك . لن يصلوا إليك ،  
فأسر بأهلك بقطعٍ من الليل ، ولا يلتفت منكم أحد ، إلا امرأتك إنه مصيها ما  
أصابهم ، إن موعدهم الصبح ، أليس الصبح بقريب ؟ .. فلما جاء أمرنا جعَلنا عاليها  
سافلها ، وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضودٍ مسومة عند ربك ، وما هي من  
الظالمين بيمد »<sup>(١)</sup> .

وقد أمر الرسول ﷺ بقتل فاعله ولسته .

وروى أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس  
أن رسول الله ﷺ قال :

« من وجدته يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به » .

ولفظ النسائي :

« لمن الله من عمل قوم لوط ... لمن الله من عمل قوم لوط ... لمن الله من  
عمل عمل قوم لوط » .

قال الشوكاني :

« وما أحق مرتكب هذه الجريمة ، ومقارف هذه الرذيلة الدميمة بأن يعاقب عقوبة  
يصير بها عبرة للمعتبرين ، ويعذب تمذيباً يكسر شهوة الفسقة المتمردين . فعقيق بمن أتى  
بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من المالمين ، أن يصلى من العقوبة بما يكون في الشدة  
والشناعة مثاباً لمعوقيتهم ، وقد خفف الله تعالى بهم . واستأصل بذلك العذاب  
بكرهم وثيبهم » .

ولمّا شدد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة لأثارها السيئة وأضرارها في الفرد والجماعة .

وهذه الأضرار نذكرها ملخصة من كتاب « الإسلام والطب » فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

(١) سورة هود : الآيات : ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ .

(٢) كتاب « الإسلام والطب » للدكتور محمد رصفي .

### الرغبة عن المرأة :

من شأن اللواطة أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد العجز عن مباشرتها ، وبذلك تتمطل أهم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إيجاد النسل . ولو قدر لئله هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زوجته تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظهر بالسكن<sup>(١)</sup> . ولا بالمودة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتقضي حياتها معذبة مطلقاً ، لا هي متروجة ولا مطلقاً .

### التأثير في الأعصاب :

وإن هذه المادة تقزو النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيراً خاصاً ، أحد نتائج الإصابة بالانعكاس النفسي في خلق الفرد ، فيشعر في صميم قواده بأنه ما خلق ليكون رجلاً ، وينقلب الشعور إلى شذوذ ، به ينمكس شعور اللانط انعكاساً غريباً ، فيشعر ميل إلى بغي نفسه . وتوجه أفكاره الحيثية إلى أعضائهم التناسلية . ومن هذا تستطيع أن تتبين الملة الحقيقية في إسراف بعض الشبان الساقطين في التزين وتقليدهم النساء في وضع الساحيق المختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور بمظهر الجمال بتعكير أصدانهم ، وترجيح حواجبهم وتنشيم في مشيتهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جميعاً في كل مكان . وتقع عليه أبصاراً في كثير من الأحيان . ولقد أثبتت كتب الطب كثيراً من الوقائع الغريبة التي تملق بهذا الشذوذ أضرب صفحاً عن ذكرها . ولا يقتصر الأمر على إصابة اللانط بالانعكاس النفسي ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى النفسية الطبيعية في الشخص كذلك ، وما تحدثه من جملة عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة وعلل نفسية شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتضيي فيه لوفات وراثية خاصة ، وتظهر عليه آفات عصبية كلمنة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه . ومثل هذه الآفات العصبية النفسية : الأمراض السارية ، والماسوشية ، والفتيشزم وغيرها .

### التأثير على المخ :

واللواط يحانب ذلك بسبب اختلالاً كبيراً في توازن عقل المرء ، وارتباكاً عاماً في تفكيره ، وركدأ غريباً في تصوراتهِ ، وبلاهة واضحة في عقله ، وضعفاً شديداً في إرادته . وإن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الغدة الدرقية ، والغدد فوق

---

(١) السكن : السكينة .

الكلي ، وغيرها مما يتأثر بالواط تأثراً مباشراً ؛ فيضطرب عملها وتختل وظائفها .  
وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين ( النور ستانيا ) والواط ، وارتباطاً غريباً  
بينها . فيصاب اللائط بالبه والعبث وشرود الفكر وضياح العقل والرشاد .

#### السويداء :

والواط إما أن يكون سبباً في ظهور مرض السويداء أو ينفذ عاملاً قوياً على  
إظهاره وبعثه .

ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء من حيث مضاعفاتها  
وزيادة تعقيداتها لأعراضه ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة المنكرة وسو  
تأثيرها على أعصاب الجسم .

#### عدم كفاية اللواط :

والواط علة شاذة وطريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية ، وذلك لأنها بعيدة  
الأصل عن الملامسة الطبيعية ؛ لا تقوم بإرضاء المجموع المعصي ، شديدة الوطأة على الجهاز  
المعصي ، سبباً للتأثير على سائر أجزاء البدن .

وإذا نظرنا إلى فسيولوجيا الجماع والوظيفة الطبيعية التي تؤديها الأعضاء التناسلية  
وقت المباشرة ، ثم قارنا ذلك بما يحدث في اللواط ، وجدنا الفرق بعيداً والبون بين الحالتين  
شاسعاً ، ناهيك بعدم صلاحية الموضع وقد ملاهته للوضع الشاذ .

#### ارتقاء عضلات المستقيم وتمزقه :

وإنك إذا نظرت إلى اللواط من ناحية أخرى وجدته سبباً في تمزق المستقيم وهتك  
أنسجته وارتحاء عضلاته وسقوط بعض أجزائه وفقد السيطرة على المواد البرازية وعدم  
استطاعة القبض عليها ، ولذلك تجد الفاسقين دائمي التلوث بهذه المواد المتعفنة بحيث تخرج  
منهم بغير إرادة أو شعور .

#### علاقة اللواط بالأخلاق :

والواط لوثة أخلاقية ومرض نفسي خطير فتجد جميع من يتصفون به سيئي الخلق  
فاسدي الطباع ، لا يكادون يميزون بين الفضائل والذرائل . ضعيفي الإرادة ليس لهم  
وجدان يؤنبهم ولا ضمير يردعهم ، لا يتخرج أحدهم ولا يردعه رادع نفسي عن السطو على  
الأطفال والصغار واستعمال العنف والشدة لإشباع عاطفته الفاسدة والتجروء على ارتكاب

الجرائم التي نسمع عنها كثيراً ونطالع أخبارها في الجرائد السيارة وفي غيرها . ونجد تفاصيل حوادثها في المحاكم وفي كتب الطب .

#### اللواط وعلاقته بالصحة العامة :

واللواط فوق ما ذكرت يصيب مقترفيه بضيق الصدر وبرزوهم بخفقان القلب . ويتركهم بحال من الضعف العام يمرضهم للإصابة بشئ الأمراض ، ويعلمهم نية مختلف العلل والأوصاب .

#### التأثير على أعضاء التناسل :

ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية في الجسم ويعمل على القضاء على الحيوية المنوية فيه ، ويؤثر على تركيب مواد المني ، ثم ينتهي الأمر بعد قليل من الزمن بعدم القدرة على إيجاد النسل ، والإصابة بالمقم بما يحكم على اللانطين بالانقراض والزوال .

#### التيفود والدوسنتاريا :

ونستطيع أن نقول : إن اللواط يسبب يمانب ذلك العدوى بالحي التيفودية والدوسنتاريا وغيرها من الأمراض الحبيثة التي تنتقل بطريق التلوث بالمواد البرازية المزودة بمختلف الجراثيم ، المداوة بشئ أسباب العلل والأمراض .

#### أمراض الزنى :

ولا يخفى أن الأمراض التي تنتشر بالزنى يمكن أن تنتشر كذلك بطريق اللواط ، وتصيب أصحابه فتفتك بهم فتكاً ذريعاً ، فتبلي أجسامهم .. وتحصد أرواحهم .  
مما تقدم نشين حكمة التشريع الإسلامي في تحريم اللواط ، وتظهر دقة أحكامه في التنكيل بمقترفيه ، والأمر بالقضاء عليهم وتخليص العالم من شرورهم .

#### رأي الفقهاء في حكم اللواط :

ومع إجماع العلماء على حرمة هذه الجريمة ، وعلى وجوب أخذ مقترفها بالشدة ؛ إلا أنهم اختلفوا في تقدير العقوبة المقررة لها إلى مذاهب ثلاثة :

- ١ - مذهب القائلين بالقتل مطلقاً .
- ٢ - ومذهب القائلين بأن حده حد الزاني : فيجلد البكر ويرجم المحسن .
- ٣ - ومذهب القائلين بالتنزير .

## المنعب الأول :

يرى أصحاب الرسول ﷺ ؛ والناصر ، والقاسم بن إبراهيم والشافعي في قول : ان حده القتل ولو كان بكرأ سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به . واستدلوا بما يأتي :

١ - عن عكرمه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجدته يعمَل عمل قوم لوط فاقْتُلوا الفاعل والمفعول به » .

رواه الحنفية إلا النسائي . قال في التَّمَيُّل : وأُخرجهُ أيضاً الحاكم والبيهقي .

وقال الحافظ : رجاله موثوقون إلا أن فيه اختلافاً .

٢ - وعن علي أنه رجم من عمل هذا العمل .

أُخرجهُ البيهقي .

قال الشافعي : وبهذا نأخذ برجم من يعمل هذا العمل محصناً كان أو غير محصن .

قال الشافعي : وبهذا نأخذ برجم النّ يعمل محصناً كان أو غير محصن .

٣ - وعن أبي بكر أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كائناً للنساء .

فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدّهم يومئذ قولاً علي ابن أبي طالب عليه السلام قال : « هذا ذنب لم تمص به أمة من الأمم ، إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمت ، ترى أن تحرقه بالنار .

فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار .

أُخرجهُ البيهقي وفي إسناده إرسال . وأفاد الشوكاني بأن هذه الأحاديث تنهض بجمعها للاحتجاج .

وهؤلاء اختلفوا في كيفية مرتكب هذا العمل .

فروي عن أبي بكر وعلي : أنه يقتل بالسيف ، ثم يحرق لعظم المصيبة .

وذهب عمر وعثمان إلى أنه يلقي عليه حائط .

وذهب ابن عباس إلى أنه يلقي من أعلى بناء في البلد .

وحكى البغوي عن الشعبي ، والزهري ، ومالك ، وأحمد وإسحاق ، أنه يرمي .

وحكى ذلك الترمذي عن مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وروي عن النخعي أنه لو كان يستقيم أن يرمي الزاني مرتين لرجم من يعمل عملاً قوم لوط .

وقال المنذري : حرق من يعمل هذا العمل أبو بكر وعلي ، وعبد الله بن الزبير ، وهشام بن عبد الملك .

### المذهب الثاني :

وذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن وقتادة ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو طالب ، والإمام يحيى ، والشافعي في قول إلى أن حد الزاني ، فيجلد البكر ويغرب ، ويرجم المحسن .

واستدلوا بما يأتي :

١ - أن هذا نوع من أنواع الزنى ، لأنه إيلاج فرج في فرج ؛ فيكون للأنث والموط به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحسن والبكر ، ويؤيد هذا حديث رسول الله ﷺ :

« إذا أتى الرجل الرجلَ فهما زانيان » .

٢ - أنه على فرض عدم شمول الأدلة الواردة في عقوبة الزنى لهما ؛ فهما لا حفات بالزاني بطريق القياس .

### المذهب الثالث :

وذهب أبو حنيفة ، والمزيد بالله ، والمرئضي ، والشافعي في قول إلى تعزير مرتكب هذه الفاحشة ؛ لأن الفعل ليس بزنى فلا يأخذ حكمه .

وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل ، وضمف المذهب الأخير لمخالفته للأدلة ، وتاقش المذهب الثاني فقال :

« إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً خصصة ؛ لمعم أدلة الزنى الفارقة بين البكر والشيب على فرض شمولها لمرتكب جريمة قوم لوط ، ومبطة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول ؛ لأنه يصير فاسد الاعتبار ، كما تقرر في الأصول<sup>(١)</sup> .

### ٢ - الاستمناء :

استمناء الرجل بيده مما يتنافى مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب وحسن الخلق ، وقد اختلف الفقهاء في حكمه :

فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً :

ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات ، وواجب في بعضها آخر .

ومنهم من ذهب إلى القول بكراهته .

أما الذين ذهبوا إلى تحريمه فهم المالكية ، والشافعية ، والزيدية .

---

(١) لأنه لا قياس مع الفص .

وحجبتهم في التحريم أن الله سبحانه أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ، إلا بالنسبة للزوجة ، وملك اليمين .

فإذا تجاوز المرء هاتين الحالتين واستمنى ؛ كان من العادين المتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما حرمه عليهم . يقول الله سبحانه :

« وَالتَّائِبِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ » (١) .

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات ، والوجوب في بعضها الآخر ، فهم الأحناف فقد قالوا : إنه يجب الاستمنا إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يحرم إذا كان لاستبلااب الشهوة وإطارتها .

وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستمنى بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة فقالوا :

إنه حرام ، إلا إذا استمنى خوفاً على نفسه من الزنى ، أو خوفاً على صحته ، ولم تكن له زوجة أو أمة ، ولم يقدر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه .

وأما ابن حزم فيرى أن الاستمنا مكروه ولا إثم فيه لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح باجماع الأمة محلها وإذا كان مباحاً فليس هناك زيادة على المباح إلا التعمد لنزول المني ؛ فليس ذلك حراماً أصلاً - لقول الله تعالى :

« وَقَدْ فَصَّلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » (٢) .

وليس هذا ما فصل لنا محرمه ، فهو حلال لقوله تعالى : « خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ جِيعاً » .

قال : وإنما كره الاستمنا لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل .

وروي لنا أن الناس تكلموا في الاستمنا فكرهته طائفة وأباحته أخرى .

ومن كرهه ابن عمر ، وعطاء .

ومن أباحه ابن عباس ، والحسن ، وبعض كبار التابعين .

وقال الحسن : كانوا يفعلونه في المغازي .

وقال مجاهد : كان من مضى يأمرؤن شبابهم بالاستمنا يستعفون بذلك ، وحكم المرأة مثل حكم الرجل فيه .

---

(١) سورة المؤمنون . الآيات : ٧٠ ٦٥ . (٢) سورة الأنعام . الآية : ١١٩ .



### ٣ - السحاق (١)

السحاق محرم باتفاق العلماء لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي أن رسول الله ﷺ قال :

« لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » .

والسحاق مباشرة دون إيلاج ، ففيه التمزير دون الحد كما لو باشر الرجل المرأة دون إيلاج في الفرج .

### ٤ - إتيان البهيمة :

أجمع العلماء على تحريم إتيان البهيمة .

واختلفوا في عقوبة من فعل ذلك :

فروي عن جابر بن زيد أنه قال : من أتى بهيمة اقم عليه الحد .

وروي عن علي أنه قال : إن كان محصناً رجم

وروي عن الحسن : انه بمنزلة الزاني .

وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في قول له والمؤيد بالله ، والناصر ، والإمام

يحيى إلى وجوب التمزير فقط ، إذ أنه ليس بزنى .

وذهب الشافعي في قول آخر : إلى أنه يقتل ، لما رواه عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة

عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال :

« من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » .

رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن

أبي عمرو .

وروى الترمذي وأبو داود من حديث عاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن عباس أنه قال :

« من أتى بهيمة فلا حد عليه » وذكر أنه أصح .

وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول ﷺ :

« من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » .

قال الشوكاني :

---

(١) السحاق : إتيان المرأة .

« وفي الحديث دليل على أنه تقتل البهيمة - والعلة في ذلك ما رواه أبو داود والنسائي أنه قيل لابن عباس :  
 ما شأن البهيمة ؟ . . قال : ما أراء قال ذلك ، إلا أنه يكره أن يؤكل لحمها ، وقد عمل بها ذلك العمل » .  
 وقد تقدم أن العلة أن يقال : هذه التي فعل بها كذا وكذا .  
 وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها . وإلى أنها تذبح ؛ علي عليه السلام والشافعي في قول له .  
 وذهبت القاسمية ، والشافعية في قول ، وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط .  
 قال في البحر إنها تذبح البهيمة ولو كانت غير مأكولة ؛ لئلا تأتي بولد مشوه ، كما روي أن راعياً أتى بهيمة فأنت بمولود مشوه . انتهى .  
 قال : وأما حديث أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الحيوان إلا لأكله ؛ فهو عام مخصص بحديث الباب « انتهى »<sup>(١)</sup> .

#### « - الوطء بالأكراه :

إذا أكرهت المرأة على الزنى فإنه لا حد عليها ؛ لأن الله تعالى يقول :  
 « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه »<sup>(٢)</sup> .  
 والرسول عليه الصلاة والسلام يقول :  
 « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .  
 وقد استكرهت امرأة على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فدرأ عنها الحد .  
 وجاءت امرأة إلى عمر فذكرت له أنها استسقت راعياً فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها - ففعلت - فقال له علي : « ما ترى فيها - قال : إنها مضطرة - فأعطاهما شيئاً وتركها .  
 ويستوي في ذلك الإكراه بالإجساء - بمعنى أن يطلبها على نفسها - والإكراه بالتهديد ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم ، وإنما اختلفوا في وجوب الصداق لها .  
 فذهب مالك والشافعي ، إلى وجوبه .  
 روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة أصيبت مستكرهة بصداقها على من فعل ذلك بها .

(١) نيل الأوطار : ج ٧ ص ٩٠٠ (٢) سورة البقرة الآية : ١٧٣

وقال أبو حنيفة : لا صدق لها .

قال في بداية المجتهد :

وسبب الخلاف : هل الصداق عوض عن البضع أو هو نحلة فمن قال : هو عوض عن البضع أوجب به في البضع في الحلية والمحرمية ، ومن قال إنه نحلة حصص الله به الأزواج لم يوجب .

ورأي أبي حنيفة أصح .

#### ٦ - الخطأ في الوطء :

إذا زفت إلى رجل امرأة غير زوجته - وقيل له هذه زوجتك ، فوطئها يمتقدها زوجها فلا حد عليه باتفاق .

وكذلك الحكم إذا لم يقل له هذه زوجتك ، أو وجد على فراش امرأة ظنها امرأته فوطئها - أو دعا زوجته فجاء غيرها ، فظنها المدعوة فوطئها ، لا حد عليه في كل ذلك . وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح - أما الخطأ في الوطء المحرم ، فإنه يوجب الحد ، فمن دعا امرأة محرمة عليه فأجابته غيرها فوطئها بظنها المدعوة فعليه الحد ، فإن دعا محرمة عليه ؛ فأجابته زوجته فوطئها بظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أتم باعتبار ظنه .

#### بقاء البكارة :

وعدم زوال البكارة يعتبر شبهة في حق المشهود عليها بالزنى ، عند أبي حنيفة ، والشافعي وأحمد ، والشعبة الزيدية فإذا شهد أربعة على امرأة بالزنى وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء فلا حد عليها للشبهة ولا حد على الشهود .

#### ٧ - الوطء في نكاح مختلف فيه :

ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج المتعة ، والشفار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الخامسة في عدة الرابعة البائن ، لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الوطء . والحدود تدرأ بالشبهات خلافاً للظاهرية ؛ إذ أنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

#### ٨ - الوطء في نكاح باطل :

وكل زواج يجمع على بطلانه ، كنكاح خامسة زيادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتنة

الغير ، أو نكاح المطلقة ثلاثاً قبل أن تتزوج زوجاً آخر ، إذا وطئ فيه فهو زنى موجب للحد ، ولا عبرة بوجود العقد ولا أثر له .

## حد القذف

### ١ - تعريفه :

أصل القذف الرمي بالحجارة وغيرها . ومنه قول الله تعالى لأم موسى عليه السلام : « أن اقذفيه في التابوت<sup>(١)</sup> ؛ فاقتفيه في الم<sup>(٢)</sup> » .  
والقذف بالزنا مأخوذ من هذا المعنى ، والمقصود به هنا المعنى الشرعي ، وهو الرمي بالزنا .

### ٢ - حرمة :

يستهدف الإسلام حماية أعراض الناس ، والمحافظة على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم ، وهو لهذا يقطع ألسنة السوء ويسد الباب على الذين يلتمسون للبراءة العيب : فيمنع ضعاف النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ويلغوا في أعراضهم ، ويحظر أشد الحظر إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا حتى تتطهر الحياة من سريان هذا الشر فيها .

فهو يحرم القذف تحريماً قاطعاً ، ويجعله كبيرة من كبائر الإثم والفواحش ، ويوجب على القاذف ثمانين جلدة - رجلاً كان أو امرأة - ويمنع قبول شهادته ، ويحكم عليه بالفسق واللعن والطرده من رحمة الله ، واستحقاق العذاب الأليم في الدنيا والآخرة ؛ - اللهم إلا إذا ثبت صحة قوله بالأدلة التي لا يتطرق إليها الشك ، وهي شهادة أربعة شهداء بأن المذنب تورط في الفاحشة يقول الله سبحانه :

« والذين يرمون<sup>(٣)</sup> المحصنات<sup>(٤)</sup> لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة<sup>(٥)</sup> ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم<sup>(٦)</sup> » .

ويقول تعالى :

« إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات<sup>(٧)</sup> ، لعنوا في الدنيا والآخرة ، ولهم

(١) يرمون : يقدفون ويسبون . (٢) سورة طه ، الآية ٣٩ .

(٣) المحصنات : أي الأتقن العفيفة ليدخل فيها الذكور والإناث خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يرون أن حد القذف خاص برمي النساء دون الرجال وقروفاً عند ظاهر الآية .

(٤) سورة النور ، الآية ٥ .

عذاب عظيم. يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون، يومئذ يرفثهم الله دينهم الحق، ويعلمون أن الله هو الحق المبين»<sup>(١)</sup>.  
ويقول :

« إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة » .

وروى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال :  
« اجتنبوا السبع الموبقات »<sup>(٢)</sup>... قالوا: وما هن يا رسول الله ؟... قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف »<sup>(٣)</sup> وقذف المحصنات المؤمنات الفاحشات .

وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإفك الذي وقع لأمر المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها قالت :  
لما نزل عذري ، قام النبي على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن ؛ فلما نزل عن المنبر أمر بالرجلين والمرأة فصرخوا بحدهم ، وهم حسان ومسطح ، وحيثنة .  
رواه أبو داود .

ما يشترط في القذف :  
للقذف شروط لا بد من توافرها حتى يصبح جريمة تستحق عقوبة الجلد .  
وهذه الشروط منها ما يجب توافره في القاذف ، ومنها ما يجب توافره في الشيء المقذوف به .

شروط القاذف :  
والشروط التي يجب توافرها في القاذف هي :  
١ - العقل .  
٢ - البلوغ .  
٣ - الاختيار .  
لأن ذلك أصل التكليف ، ولا تكليف بدون هذه الأشياء . فإذا قذف المجنون أو الصبي أو المكره فلا حد على واحد منهم ؛ لقول رسول الله ﷺ :

(١) سورة النور ، الآيات : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الموبقات : المأكلات .

(٣) التولي يوم الزحف : الفرار من القتال .

« رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق » .

ويقول :

« رفع عن أمي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه » .  
فإذا كان الصبي مرافقاً بحيث يؤدي قذفه فإنه يعزر تمزيراً مناسباً .

### شروط المذنوب :

وشروط المذنوب هي :

١ - العقل :

لأن الحد إنما شرع للزجر عن الأذية بالضرر الواقع على المذنوب ، ولا مضرة على من فقد العقل فلا يجد قاذفه .

٢ - البلوغ :

وكذلك يشترط في المذنوب البلوغ ؛ فلا يجد قاذف الصغير والصغيرة ، فإذا رمى صبية يمكن وطؤها قبل البلوغ بالزنى ؛ فقد قال جمهور العلماء : إن هذا ليس بقذف ، لأنه ليس بزنى ، إذ لا حد عليها . ويمزر القاذف .  
وقال مالك : إن ذلك قذف يجد فاعله :

وقال ابن العربي :

« والمسألة محتملة مشككة . لكن مالك غلب عرض المذنوب وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض المذنوب أولى ؛ لأن القاذف كشف ستره بطرف لسانه ، فلزم الحد » .  
وقال ابن المنذر :

« وقال أحمد في الجارية بنت تسع يجد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ ضرب قاذفه » .  
وقال إسحاق :

إذا قذف غلام يطمأ مثله فعليه الحد . والجارية إذا تجاوزت تسعة مثل ذلك .

وقال ابن المنذر :

لا يجد من قذف من لم يبلغ ، لأن ذلك كذب . ويمزر على الأذى .

٣ - الإسلام :

والإسلام شرط في المذنوب ، فلو كان المذنوب من غير المسلمين لم يقر الحد على قاذفه عند جمهور العلماء ، وإذا كان العكس فقذف النصراني أو اليهودي المسلم الحر فعليه ما على المسلم : ثمانون جلدة .

#### ٤ - الحرية :

فلا يجد العبد بقذف الحر له ؛ سواء أكان العبد ملكاً للقاذف أم لغيره : لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف الحر للعبد محرماً لما رواه البخاري ومسلم . أن رسول الله ﷺ قال :

« من قذف مملوكه بالزنا أقیم عليه الحد يوم القيامة » إلا أن يكون كاذباً .

قال العلماء :

وإنما كان ذلك في الآخرة لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكند لأحد فضل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك تكافؤاً للناس في الحدود والحرمة واقتص من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يفوق المظلوم عن الظالم .

وإنما لم يتكافؤا في الدنيا لثلاث تدخل الداخلة على المالكين في مكافأتهم لهم<sup>(١)</sup> فلا تصح لهم حرمة ، ولا فضل في منزلة وتبطل فائدة التسخير .

ومن قذف من يحسبه عبداً فإذا هو حر فعليه الحد ، وهو اختيار ابن المنذر ، وقال الحسن البصري لا حد عليه .

وأما ابن حزم فإنه رأى غير ما رآه جمهور الفقهاء ، فرأى أن قاذف العبد يقام عليه الحد . وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية . قال :

وأما قولهم لا حرمة للعبد ولا للأمة فكلام سخيف . والمؤمن له حرمة عظيمة .

ورب عبد جلف خير من خليفة قرشي ، عند الله تعالى ورأي ابن حزم هذا رأي وحيه وحق ، لو لم يصطدم بالنص المتقدم .

هـ - العفة :

وهي العفة عن الفاحشة التي رمى بها سواء أكان عفيفاً عن غيرها أم لا ، حتى أن من زنى في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حاله وامتد عمره فقذفه قاذف ، فإنه لا حد عليه . وإن كان هذا القذف يستوجب التعزير لأنه أشاع ما يجب ستره وإخفاهه .

ما يجب توفره في المقدوف به :

أما ما يجب توفره في المقدوف به ، فهو التصريح بالزنى أو التعرض للظاهر ، ويسوي في ذلك القول والكتابة

ومثال التصريح أن يقول موجه الخطاب إلى غيره : « يا زاني » أو يقول عبارة تجري مجرى هذا التصريح ، كقبي نسيه عنه .

---

(١) أي لثلاث نفس الملاقة بين السادة والسيده .

ومثال التعريض كأن يقول في مقام التنازع ، « لست بزنا ولا أُمي بزانية » .  
وقد اختلف العلماء في التعريض . فقال مالك :  
إن التعريض الظاهر ملحق بالصریح ، لأن الكفاية قد تقوم - بعرف العادة  
والاستعمال - مقام النص الصريح . وإن كان اللفظ فيها مستعملاً في غير موضعه ، وقد  
أخذ عمر رضي الله عنه بهذا الرأي .

روى مالك عن حمزة بنت عبد الرحمن :  
« أن رجلين استبنا في زما عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر :  
« والله ما أبي زنا ولا أُمي بزانية » .  
فاستشار عمر في ذلك .

فقال قائل : مدح أباه وأمه .  
وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا .  
نرى أن تجلده الحد ، فجلده عمر الحد ثمانين » .  
وذهب ابن مسعود ، وأبو حنيفة والشافعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن حزم ،  
والشعبة ، ورواية عن أحمد : إلى أنه لا حد في التعريض ، لأن التعريض يتضمن الاحتمال ،  
والاحتمال شبهة . والحدود تدرأ بالشبهات .

إلا أن أبا حنيفة والشافعي يريان تمزيق من يفعل ذلك .  
قال صاحب الروضة الندية كاشفاً وجه الصواب في هذا :  
« التحققت أن المراد من رمي المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي  
القاذف بلفظ يدل لغة أو شرعاً أو عرفاً - على الرمي بالزنى ، ويظهر من قرائن الأحوال  
أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ، ولم يأت بتأويل مقبول يصح حمل الكلام عليه ، فهذا يوجب  
حد القذف بلا شك ولا شبهة . وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنى أو يحتمله احتمالاً  
مرجوحاً ، وأقر أنه أراد الرمي بالزنى فإنه يجب عليه الحد .  
وأما إذا عرّض بلفظ محتمل ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنى ،  
فلا شيء عليه ، لأنه لا يسوغ إيلامه بمجرد الاحتمال .

ثم يشيت حد القذف ؟

الحد يثبت بأحد أمرين :

- ١ - إقرار القاذف نفسه .
- ٢ - أو بشهادة رجلين عدلين .



### عقوبة القاذف النسيوية :

يجب على القاذف - إذا لم يقم البينة على صحة ما قال - عقوبة مادية ، وهي ثمانون جلدة ، وعقوبة - أدبية ، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبداً والحكم بنسقه لأنه يصبح غير عدل . عند الله وعند الناس .

وهاتان العقوبتان هما المقررتان في قول الله سبحانه وتعالى :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » .

وهذا متفق عليه بين العلماء إذا لم يتب القاذف .

بقي مسألتان اختلف فيها العلماء :

### المسألة الأولى :

هل عقوبة العبد مثل عقوبة الحر أم لا ؟

### والمسألة الثانية :

إذا تاب القاذف ، هل يرد له اعتباره وتقبل شهادته أو لا ؟

أما المسألة الأولى فهي أنه إذا قذف العبد الحر المحصن وجب عليه الحد ، ولكن هل حده مثل حد الحر ، أو على النصف منه ؟

لم يثبت حكم ذلك في السنة ، ولهذا اختلفت أنظار الفقهاء ، فذهب أكثر أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبتت عليه جريمة القذف ، فعقوبته أربعون جلدة ، لأنه حد يتنصف بالرق ، مثل حد الزنى . يقول الله سبحانه :

« فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب »<sup>(١)</sup> .

قال مالك : « قال أبو الزناد سألت عبداً بن عامر بن ربيعة عن ذلك . فقال :

أدر كنت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والخلفاء وهلم جرا ، فما رأيت أحداً جلد عبداً في قرية أكثر من أربعين » .

وروي عن ابن مسعود ، والزهري ، وعمر بن عبد العزيز ، وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ، وابن حزم ، أنه يجلد ثمانين جلدة . لأنه حد وجب حقاً للأدمين ، إذ أن الجنابة وقعت على عرض القذوف ، والجنابة لا تختلف بالرق والحرية .

قال ابن المنذر :

---

(١) سورة النساء ، الآية ٢٥ .

« والذي عليه الأمصار القول الأول ، وبه أقول » :

وقال في المسوى : « وعليه أهل العلم » .

وقد ناقش صاحب الروضة اللندية الرأي الأول ، وقال مرجعاً الرأي الثاني :

الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والنضاضة بقذف العبد للحر أشد منها بقذف الحر للحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لا من الكتاب ولا من السنة . ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنى :

« فعليين نصف ما على المحصنات من العذاب » .

ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف . فالحاق أحد الحدين بالآخر فيه إشكال ، لاسيما مع اختلاف العلة وكون أحدهم حقاً لله عضاً ، والآخر مشوباً بحق آدمي .

أما المسألة الثانية :

فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته ما دام لم يتب ، لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق ، والفسق يذهب بالمدالة ، والمدالة شرط في قبول الشهادة ، وأنه لم يتب من فسقه هذا ، والجلد ، وإن كان مكفراً للإثم الذي ارتكبه ومخلصاً له من عقاب الآخرة ، إلا أنه لا يزال عنه وصف الفسق الموجب لرد الشهادة .

ولكن إذا تاب وحسنت توبته ، فهل يرد له اعتباره وتقبل شهادته أم لا ؟

اختلف للفقهاء في ذلك إلى رأيين :

١ - الرأي الأول :

يرى قبول شهادة المحدود في قذف إذا تاب توبة نصوحاً وهذا هو رأي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والليث ، وعطاء وسفيان بن عيينة ، والشعي ، والقاسم ، وسالم ، والزهري .

وقال عمر لبعض من حدمهم في قذف :

إن ثبت قبلك شهادتك !

أما الرأي الثاني :

فانه يرى عدم قبولها ، ومن ذهب إلى هذا : الأحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحنن ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير .

وأصل هذا الخلاف هو الاختلاف في تفسير قول الله تعالى :

« ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا ... » .

فهل الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين معاً : أي عدم قبول الشهادة ، والحكم بالفسق أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟ .

فمن قال ان الاستثناء راجع إلى الأمرين معاً قال يجوز قبول الشهادة بعد التوبة .  
ومن قال إن الاستثناء راجع إلى الحكم بالفسق ، قال بعدم قبولها معها كانت قوته .

#### كيفية التوبة :

قال عمر رضي الله عنه :

توبة القاذف لا تكون إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي لا حد فيه .

وقال الذين شهدوا على المفيرة :

من أكذب نفسه أجزت شهادته فيما يستقبل . ومن لم يفعل أجز شهادته . فأكذب  
الشبل بن معبد ، وثاقب ابن الحارث بن كلدة أنفسهما وثابا . وأبى أبو بكر أن يفعل ، فكان  
تقبل شهادته .

وهذا مذهب الشعبي ، ومحكي عن أهل المدينة ، وقالت طائفة من العلماء : توبته أن  
يصلح ويحسن حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب ، وحسب الندم على قذفه والاستغفار  
منه وترك العودة إليه . وهذا مذهب مالك ، وابن جرير .

هل يحذف أصله ؟

قال أبو ثور وابن المنذر :

« إذا قذف ابنه فإنه يحذف لظاهر القرآن الكريم فإنه لم يفرق بين قاذف وقاذف .  
وقالت الحنفية والشافعية : لا يحذف ، لأنه يشترط في القاذف أن لا يكون أصلاً كالأب  
والأم ؛ لأنه إذا لم يقتل الأصل به فعدم حده بقذفه أولى ، وإن قالوا بتمزيهه ؛ لأن  
القذف أدنى .

تكرار القذف لشخص واحد :

إذا قذف القاذف شخصاً واحداً أكثر من مرة ؛ فعليه حد واحد إذا لم يكن قد حد  
لواحد منها ؛ فإن كان قد حد لواحد منها ثم عاد إلى القذف ؛ حد مرة ثانية ، فإن عاد  
حد مرة ثالثة وهكذا يحذف لكل قذف .

قذف الجماعة :

إذا قذف القاذف جماعة ورواهم بالزنى ، فقد اختلفت أنظار الفقهاء في حكمه إلى  
ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الأول : مذهب القائلين بأنه يحذف حداً واحداً . وهم أبو حنيفة ،  
ومالك ، وأحمد ، والثوري .

٢ - والمذهب الثاني : مذهب القائلين بأن عليه لكل واحد حداً ، وهم الشافعي والليث .

٣ - والمذهب الثالث : مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم : يا زناة ؛ أو يقول : لكل واحد : يا زاني ؛ ففي الصورة الأولى يحد حداً واحداً ، وفي الثانية عليه حد لكل واحد منهم .  
قال ابن رشد :

فعمدة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حداً واحداً حديث أنس وغيره : أن هلال ابن أمية قذف امرأته بشريك ابن سماعة فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فلا عن بينها ولم يحد شريكاً ، وذلك إجماع من أهل العلم فيمن قذف زوجته برجل .  
وعمد من رأى أن الحد لكل واحد منهم أنه حق للأدمين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم يعف الكل لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين من قذفهم في كلمة واحدة أو كلمات ، أو في مجلس واحد أو في مجالس ؛ فإنه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ، لأنه إذا اجتمع تعدد المذنوب وتعدد القذف ، كان أوجب أن يتعدد الحد .

#### هل الحد حق من حقوق الله أو من حقوق الأتيمين ؟

ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد حق من حقوق الله ، ويرتّب على كونه حقاً من حقوق الله : أنه إذا بلغ الحاكم ، وجب عليه إقامته ، وإن لم يطلب ذلك المذنوب ، ولا يسقط بعفوه ، ونفعت القاذف التوبة فيما بينه وبين الله تعالى ، ويتنصف فيه الحد بالرق مثل الزنى .  
وذهب الشافعي إلى أنه حق من حقوق الأتيمين ، ويرتّب عليه أن الإمام لا يقيمه إلا بمطالبة المذنوب ، ويسقط بعفوه ويورث عنه ويسقط بعفو وارثه ، ولا تنفع القاذف التوبة حتى يحلله المذنوب .

#### سقوط الحد ،

ويسقط حد القذف بمجيء القاذف بأريمة شهداء ؛ لأن الشهادتين تفنون عنه صفة القذف الموجبة للحد ، ويشتتون صدور الزنى بشهادتهم .  
فيقام حد الزنى على المذنوب ؛ لأنه زان . وكذلك إذا أقر المذنوب بالزنى واعترف جارما به القاذف .

وإذا قذفت المرأة زوجها فإنه يقام عليها الحد ؛ إذا توفرت شروطه بخلاف ما إذا قذفها هو ولم يقم عليها البينة ؛ فإن لا يقام عليه الحد ، وإنما يتلاعنان ، وقد تقدم ذلك في باب اللعان .

## الردة

### تعريفها :

الردة: هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه، وهي مثل الإرتداد، إلا أنها تختص بالكفر. والمقصود بها هنا: رجوع المسلم، العاقل البالغ، عن الإسلام إلى الكفر باختياره دون إكراه من أحد - سواء في ذلك الذكور والإناث - فلا عبرة بإرتداد المجنون ولا الصبي<sup>(١)</sup> لأنها غير مكلفين .

يقول النبي ﷺ :

« رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ » .

رواه أحمد وأصحاب السنن وحسنه الترمذي .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

والإكراه على التلفظ بكلمة الكفر لا يخرج المسلم عن دينه ما دام القلب مطمئناً بالإيمان. وقد أكره عمار بن ياسر على التلفظ بكلمة الكفر فنطق بها، وأُزيل الله سبحانه في ذلك: « من كفر بالله بعد إيمانه ، إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان » ، ولكن من شرح بالكفر صدراً ، فعليه غضب من الله ، ولهم عذاب عظيم<sup>(٢)</sup> .

قال ابن عباس :

أخذته المشركون ، وأخذوا أباه وأمه سمية ، وصهيباً وبلالا ، وخباباً ، فعذبوهم ، وربطت سمية بين يديهم ، ووجيء قلبها بحربة - وقيل لها :

إنك أسلمت من أجل الرجل - فقتلت وُقِلَ زوجها ، وهما أول قتيلين في الإسلام . وأما عمار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه 'مكرهاً' - فشكا ذلك للنبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئن بالإيمان .

فقال الرسول : « إن عادوا فعد » .

---

(١) وإن كان إسلام الصبي يمح وعبادته تقبل منه .

(٢) سورة النحل . الآية : ١٠٦ .

### هل انتقال الكافر من دين إلى دين كُفْرِي آخر يعتبر ردة ؟

قلنا : إن المسلم إذا خرج عن الإسلام كانت مرتدّاً ، - وجرى عليه حكم الله في المرتدّين - ولكن هل الردة قاصرة على المسلمين الخارجين عن الإسلام ، أو أنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم إلى غيره من الأديان الكافرة ؟  
الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر فإنه يُقَرُّ على دينه الذي انتقل إليه ولا يُتمرض له لأنه انتقل من دين باطل إلى دين يائله في البطلان ، والكفر كله ملة واحدة ، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان ، فإنه انتقل من الهدى ودين الحق إلى الضلال والكفر . والله يقول <sup>(١)</sup> :  
« وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> .  
وفي بعض طرق الحديث :

« من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه » .

أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً .

ولشافعي قولان :

أحدهما : لا يقبل منه بعد انتقاله إلا الإسلام أو القتل .

وهذا يوافق إحدى الروايتين عن أحمد .

والرواية الأخرى تقول :

إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه أقر ، وإن انتقل إلى أنقص من دينه لم يقر ، فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية أقر ؛ لأن اليهودية مثل النصرانية من حيث كونها دينين سماويين في الأصل ، دخلها التعريف ونسخها الإسلام .

وكذلك يقر المجوسي إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية لأنه انتقل إلى ما هو أعلى . وإذا جاز الانتقال إلى الدين المائل ؛ فالانتقال إلى ما هو أعلى أحق وأولى . وإذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى المجوسية لم يقر ؛ لأنه انتقل إلى ما هو أنقص .

لا يكفر مسلم بالوزير :

الإسلام عقيدة وشريعة

والعقيدة تنتظم بالإيمان :

١ - بالإلهيات .

٢ - والنبوات .

---

(١) هذا مذهب مالك وآبي حنيفة . (٢) سورة آل عمران ، الآية ٨٥ .

### ٣ - والبعض ، والجزاء .

والشرعية تنتظم :

- ١ - العبادات من : صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج .
- ٢ - والآداب والأخلاق من : صدق ، ووفاء ، وأمانة .
- ٣ - والمعاملات المدنية من : بيع ، وشراء ... الخ .
- ٤ - والروابط الأسرية من : زواج وطلاق .
- ٥ - والمقربات الجنائية : قصاص ، وحدود .
- ٦ - والعلاقات الدولية : من معاهدات ، واتفاقات .

وهكذا نجد أن الإسلام ، منهج عام ، ينتظم شؤون الحياة جميعاً . وهذا هو المقهوم العام للإسلام كما قرره الكتاب والسنة وكما فهمه المسلمون على العهد الأول ، وطبقوه في كل مجال من المجالات العامة والخاصة ، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضواً في الجماعة المسلمة ، ويصبح فرداً من أفراد الأمة الإسلامية تجري عليه أحكام الإسلام وتطبق عليه تعاليمه .

إلا أن من الناس الذكي والنفسي ، والضعيف والتقوي ، والقادر والعاجز ، والعامل والماطل ، والمجد والمقصر .

فهم يختلفون اختلافاً بيناً في قوam البدنية ومواهبهم النفسية والعقلية والروحية وتبعاً لهذا الاختلاف فمنهم من يقترب من الإسلام ، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كل فرد وظروفه وبيئته .

يقول الله سبحانه :

« ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ »<sup>(١)</sup>

إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر لم يقصد إلى معناه ، أو فعل ظاهره مكفر لم يرد به فاعله تغيير إسلامه ؛ لم يحكم عليه بالكفر .

ومهما تورط المسلم في المآثم واقتواف من جرائم ، فهو مسلم لا يجوز اتهامه بالردة .

روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال :

« من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ؛ فهو المسلم »

---

(١) سورة فاطر الآية : ٣٢ .

له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم » .  
وقد حذر رسول الله ﷺ المسلمين من أن يقذف بعضهم بعضاً بالكفر ، لعظم خطر هذه الجناية ، فقال قياً رواه مسلم عن ابن عمر :  
« إذا كفر الرجل أخاه ؟ فقد باء بها أحدهما » .

مضى يكون المسلم مرتدّاً ؟

إن المسلم لا يعتبر خارجاً على الإسلام ، ولا يعكف عليه بالردة إذا انشرح صدره بالكفر ، واطمان قلبه به ودخل فيه بالفعل ، لقول الله تعالى :  
« ولكن من شرع بالكفر صدراً » .

ويقول الرسول ﷺ :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ولما كانت ما في القلب غيباً من النيوب التي لا يعلمها إلا الله ؛ كان لا بد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية لا تحتمل التأويل ، حتى نسب إلى الإمام مالك أنه قال :  
« من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً ويحتمل الإيمان من وجه ؛ حل أمره على الإيمان » .

ومن الأمثلة الدالة على الكفر :

١ - إنكار ما علم من الدين بالضرورة . مثل إنكار وحدة الله وخلقه للعالم وإنكار وجود الملائكة ، وإنكار نبوة محمد ﷺ ، وأن القرآن وحي من الله وإنكار البعث والجزاء ، وإنكار فرضية الصلاة والزكاة ، والصيام والحج .

٢ - استباحة محرّم أجمع المسلمون على تحريمه ، كاستباحة الخمر ، والزنا ، والربا ، وأكل الخنزير ، واستحلال دماء المصومين وأموالهم<sup>(١)</sup> .

٣ - تحريم ما أجمع المسلمون على حله « كتحرير الطيبات » .

٤ - سب النبي أو الاستهزاء به ، وكذا سب أي نبي من أنبياء الله .

٥ - سب الدين ، والظعن في الكتاب ، والسنة ، وترك الحكم بهما ، وتفضيل القوانين الوضعية عليهما .

٦ - ادعاء فرد من الأفراد أن الوحي ينزل عليه .

(١) إلا إذا كان ذلك بتأويل - مثل تأويل الخمر - فإنهم استحلوا دماء الصحابة وأموالهم - ومثل تأويل قدامة بن مظنون شرب الخمر ، ومع ذلك - فجمهور الفقهاء على أنهم غير كافرين .



٧ - إلقاء المصحف في الغادورات ، وكذا كتب الحديث ، استهانة بها واستخفافاً بما جاء فيها .

٨ - الاستخفاف باسم من أسماء الله ، أو أمر من أوامره ، أو نهي من نواهيه ، أو وعد من وعوده ، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ، فإنه إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر .

وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها ، ولكن لا يعلوها إلا الخاصة ، فإن منكرها لا يكفر ، بل يكون معذوراً يجهل بها ، لعدم استفاضة علما في العامة ، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وأن القاتل عمداً لا يرث ، وأن اللجدة السدس ، ونحو ذلك . ولا يدخل في هذا الوسواس التي تساور النفس فإنها مما لا يؤاخذ الله بها .

فقد روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به » وروى مسلم عن أبي هريرة قال : « جاء أناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه فقالوا : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به » قال : وقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان<sup>(١)</sup> .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال :

قال رسول الله ﷺ :

« لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال : « هذا خلق الله الخلق ؟ فمن خلق الله ؟ فمن وجد من ذلك شيئاً ، فليقل آمنت بالله » .

#### عقوبة المرتد :

الارتداد جريمة من الجرائم التي تحبط ما كان من عمل صالح قبل الردة ، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة .

يقول الله سبحانه :

« وَمَنْ رَدَّ مِنْكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَىٰ عِلَّتِهِ الْمُؤْمِنَةِ فَهُوَ كَافِرٌ ، فَارْجِعْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنِاسِهِ يُرْجَعُونَ »<sup>(٢)</sup> .

ومعنى الآية :

أن من يرجع عن الإسلام إلى الكفر ويستمر عليه حتى يموت كافراً ، فقد بطل كل ما عمله من خير ، وحرم غمرته في الدنيا ، فلا يكون له ما للمسلمين من حقوق - وحرم من

(١) أي استنظام الكلام به خرقاً من النطق به ، فضلاً عن اعتقاده دليل على كمال الإيمان .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢١٧ .

نعم الآخرة - وهو خالد في العذاب الأليم ، وقد قرر الإسلام عقوبة معجلة في الدنيا للمرتد ، فضلاً عما توعد به من عذاب ينتظره في الآخرة - وهذه العقوبة هي القتل<sup>(١)</sup> .

روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال :  
« من يدل دينه فاقتلوه » .

وروي عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال :

« لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث :

كفر بعد إيمان ، وزنى بعد إحسان ، وقتل نفس بغير نفس » .

وعن جابر رضي الله عنه : أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت فأمر النبي ﷺ بأن يعرض عليها الإسلام ؛ فإن تابت ، وإلا قتلته . فأبى أن تسلم ، فقتلت .

أخرجه الدارقطني والبيهقي<sup>(٢)</sup> .

وثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدين من العرب حتى رجعوا إلى الإسلام . ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد .

وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت . فقال أبو حنيفة :

إن المرأة إذا ارتدت لا تقتل - ولكن تحبس ، وتخرج كل يوم فتستأب ، ويعرض عليها الإسلام ، وهكذا حتى تعود إلى الإسلام ، أو تموت - لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء .

وخالف ذلك جمهور الفقهاء فقالوا :

إن عقوبة المرأة المرتدة كمعقوبة الرجل المرتد ، سواء بسواء ؛ لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل ، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ : أن النبي ﷺ قال له لما أرسله إلى اليمن :

« أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد ، وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت ، وإلا فاضرب عنقها » .

وهذا نص في محل النزاع .

وأخرج البيهقي والدارقطني ، أن أبا بكر استأب امرأة يقال لها « أم قرفة » كفرت بعد إسلامها ، فلم تلب ؛ فقتلها .

وأما حديث النهي عن قتل النساء فذلك إنما هو في حال الحرب ، لأجل ضعفهن وعدم

(١) لو قتله مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة القتل ، ولكن يعزر لانتباهته على الحرام .

(٢) والإسناد ضعيف .

مشاركتهن في القتال. ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » .

ثم نهى عن قتلهن .

والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها دون استثناء . فكما يقام عليها حد الرجم إذا كانت محصنة ، فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

#### حكمة قتل المرتد :

الإسلام منهج كامل للحياة فهو : دين ودولة ، وعبادة ، وقيادة ، ومصنف وسيف ، وروح ومادة ، ودنيا وآخرة . وهو مبني على العقل والمنطق ، وقائم على الدليل والبرهان ، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان أو يقف حائلاً دون الوصول إلى كماله المادي والأدبي — ومن دخل فيه عرف حقيقته ، وذاق حلاوته ؛ فإذا خرج منه وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له ، كان في الواقع خارجاً على الحق والمنطق ، ومتكراً للدليل والبرهان ، وحائداً عن العقل السليم ، والفطرة المستقيمة .

والإنسان حين يصل إلى هذا المستوى يكون قد ارتد إلى أقصى درجات الانحطاط ، ووصل إلى الغاية من الانحدار والهبوط ، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي المحافظة على حياته ، ولا الحرص على بقائه — لأن حياته ليست لها غاية كريمة ولا مقصد نبيل .

هذا من جانب ... ومن جانب آخر ، فإن الإسلام كمنهج عام للحياة ، ونظام شامل للسلوك الإنساني ، لا غنى له من سياج يحميه ، ودرع يقيه ، فإن أي نظام لا قيام له إلا بالحماية والوقاية والحفاظ عليه من كل ما يهدد أركانه ، ويزعزع بنيانه — ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقيته من منع الخارجين عليه ، لأن الخروج عليه يهدد كيانه ويعرضه للسقوط والتداعي .

إن الخروج على الإسلام والارتداد عنه إنما هو ثورة عليه — والثورة عليه ليس لها من جزاء إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية ، فيمن خرج على نظام الدولة وأوضاعها المقررة .

إن أي إنسان — سواء كان في الدول الشيوعية ، أم الدول الرأسمالية — إذا خرج عن نظام الدولة فإنه يتهم بالخيانة العظمى لبلاده ، والخيانة العظمى جزاؤها الإعدام . فالإسلام في تقرير عقوبة الإعدام للمرتدين منطقي مع نفسه ومتلاق مع غيره من النظم .

#### استتابة المرتد :

كثيراً ما تكون الردة نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس وتزعج الإيمان .

ولا بد أن تنهى فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك ، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تميد الإيمان إلى القلب ، واليقين إلى النفس ، وترجح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك ، ومن ثم كان من الواجب أن يستتاب المرتد ولو تكررت ردة ، وبمهل فترة زمنية يراجع فيها نفسه ، وتقنع فيها وسأوسه ، وتناقش فيها أفكاره ، فإن عدل عن موقفه بعد كشف شبهاته ، ورجع إلى الاسلام وأقر بالشهادتين واعترف بما كان ينكره ، وبرىء من كل دين يخالف دين الاسلام ، قبلت توبته ، وإلا أقيم عليه الحد .

وقد قدر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام ، وترك بعضهم تقدير ذلك وإنما يكرر له التوجيه ويماد معه النقاش حتى يغلب على الظن أنه لن يعود إلى الاسلام ، وحينئذ يقام عليه الحد<sup>(١)</sup> .

والذين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتمدوا على ما روي : أن رجلاً قدم إلى عمر رضي الله عنه من الشام ، فقال : « هل من مغربة<sup>(٢)</sup> خبر ؟ قال : نعم . رجل كفر بعد إسلامه . فقال عمر :

فما فعلتم به ؟ قال : قربناه فضرينا عنقه قال : هلأ حبستموه في بيت ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً ، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله : اللهم إني لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغني : اللهم إني أبرأ إليك من دمه . رواه الشافعي .

والذين ذهبوا إلى القول الثاني استندوا إلى ما رواه أبو داود : أن معاذاً قدم اليمن على أبي موسى الأشعري . وقد وجد عنده رجلاً موثقاً . فقال : ما هذا ؟

قال : رجل كان يهودياً فأسلم ، ثم رجع إلى دينه « دين اليهود » فتهود . فقال : لا أجلس حتى يقتل ... ذلك قضاء رسول الله ﷺ . وتكرر ذلك ثلاث مرات فأمر به ، فقتل ، وكان أبو موسى قد استتابه قبل قدوم معاذ عشرين ليلة ، أو قريباً منها . ومن طريق عبد الرزاق : أنهم أرادوه على الإسلام شهرين . قال الشوكاني :

(١) هذا رأي الجمهور . وقيل يجب قتله في الحال وهو مذهب الحسن وطائفة من أهل الظاهر ، لحديث معاذ ، ولأن مثل الحربي الذي بلغته الدعوة وعن ابن عباس : إن كان أصله مسلماً لم يستتب وإلا استتيب . (٢) أي : عندكم خبر من بلاد بعيدة .

واختلف القائلون بالاستتابة . هل يكفي بالمرة ؟ أو لا بد من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس واحد أو في ثلاثة أيام ، ونقل ابن بطال عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه يستتاب شهراً ، وعن النخعي يستتاب أبداً .

#### أحكام المرتد :

إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام تغيرت الحالة التي كان عليها وتغيرت تبعاً لذلك المعاملة التي كان يعامل بها كسلم ، وثبتت بالنسبة له أحكام تجعلها فيما يأتي :

#### ١ - العلاقة الزوجية :

إذا ارتد الزوج أو الزوجة انقطعت علاقة كل منهما بالآخر ، لأن ردة أي واحد منهما موجبة للفرقة بينهما - وهذه الفرقة تعتبر فسخاً ، فإذا تاب المرتد منها وعاد إلى الإسلام - كان لا بد من عقد ومهر جديدين ، إذا أراد استئناف الحياة الزوجية<sup>(١)</sup> . ولا يجوز له أن يعقد عقد زواج على زوجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه ؛ لأنه مستحق القتل .

#### ٢ - ميراثه :

والمرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات ، لأن المرتد لا دين له - وإذا كان لا دين له فلا يرث قريبه المسلم - فإن قتل هو أو مات ولم يرجع إلى الإسلام ، انتقل ماله هو إلى ورثته من المسلمين لأنه في حكم الميت من وقت الردة . وقد أقي على بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فقال له علي :

لملك إنما ارتددت لأن تصيب ميراثاً . ثم ترجع إلى الإسلام ؟

قال : لا .

قال : فلملك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوها . فأردت أن تتزوجها ثم تعود إلى الإسلام ؟

قال : لا .

قال : فارجع إلى الإسلام .

قال : لا . حتى ألقى المسيح .

فأمر به فصريرت عنقه فدفع ميراثه إلى ولده من المسلمين .

قال ابن حزم :

---

(١) يرى الفقهاء الأحناف أن ردة الزوج تعتبر طلاقاً باتاً ينقض من عدد الطلاقات .

وعن ابن مسعود بمثله . وقالت طائفة بهذا ، منهم : الليث بن سعد ، وإسحاق بن راهويه . وهذا مذهب أبي يوسف ومحمد ، وإحدى الروايات عن أحمد .

٣- فقد أهليته للولاية على غيره .

وليس للمرتد ولاية على غيره ، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بناته ولا أبنائه الصغار ، وتعتبر عقودهم بالنسبة لهم باطلة ؛ لسلب ولايته لهم بالردة .

مال المرتد :

الردة لا تقضي على أهلية المرتد للتملك ، ولا تسلبه حقه في ماله ، ولا تزيل يده عنه ، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلي ، وله أن يتصرف في ماله كما يشاء . وتصير تصرفاته نافذة لاستكمال أهليته ، وكونه مستحق القتل لا يسلبه حقه في التملك والتصرف ، لأن الشارع لم يجعل للمرتد عقوبة سوى عقوبة القتل حداً ، ويكون في ذلك كمن حكم عليه بالقتل أو بالرجم . فإن قتله قصاصاً أو رجماً لا يسلب حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

لحوقه بدار الحرب :

وكذلك يبقى ماله مملوكاً له إذا لحق بدار الحرب ويوضع تحت يد أمين ؛ لأن لحوقه بدار الحرب لا يسلب حقه في الملكية .

ردة الزنديق :

قال أبو حاتم السجستاني وغيره .

« الزنديق » فارسي معرب أصله : « زنده كرو » أي يقول بدوام الدهر ، ثم قال :

قال ثعلب :

ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما يقال : زنديق لمن يكون شديد التحصيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا : ملحد ودهري . أي يقول بدوام الدهر .

وقال الجوهري الزنديق من الشوية .

وقال الحافظ بن حجر : للتحقيق ما ذكره من صنف في « الملل والنحل » : أن أصل الزندقة أتباع ديوان ، ثم ماني ، ومزدك<sup>(١)</sup> .

(١) وملخص مفهومهم أن النور والظلمة قديمان ، وأنها امتزجا فعدت العالم كله منها ، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور ، وأنه يجب أن يسمى في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاؤ كل نفس . وكان بهرام جد كسرى يحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقالة ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك للذكور ، وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل فهذا تأصل الزندقة وأطلق جماعة من الشافعية الزندقة على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر مطلقاً .

وقال النووي : الزنديق الذي ينتحل ديناً .

وقال في السوى ملخصاً :

إن المخالف للدين الحق إن لم يعترف به ولم يدعن له لا طاهراً ولا باطناً، فهو الكافر .  
وإن اعتراف بلسانه ، وقلبه على الكفر فهو المنافق .

وإن اعترف به ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض مائث من الدين ضرورة بخلاف ما فسرہ  
الصحابية والتابعون وأجمعت عليه الأمة فهو الزنديق ، كما إذا اعترف بأن القرآن حق ، وما  
فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات  
المحمودة ، والمراد بالنار ، هي الذممة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة ، وليس في الخارج  
جنة ولا نار ؟ فهو الزنديق :

وقوله عليه السلام :

« أولئك الذين نهاني الله عنهم » هو في المنافقين دون الزنادقة . ثم قال :  
وإن الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجرة للمرتدين ، وذنباً عن الملة  
التي ارتضاها ؛ فكذلك نصب القتل جزاء للزندقة ؛ ليكون مزجرة للزنادقة وذنباً عن  
تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به .

قال ثم التأويل وتأويلان :

تأويل لا يخالف قطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يعصاد ما ثبت بقاطع؛  
فذلك الزندقة .

فكل من أنكر الشفاعة ، أو أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة ، أو أنكر عذاب القبر ،  
وسؤال المنكر والنكير ، أو أنكر الصراط والحساب ، سواء قال لا أثق هؤلاء الرواة ،  
أو قال أثق بهم . لكن الحديث مؤول ، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله ، فهو  
الزنديق .

وكذلك من قال عن الشيخين « أبي بكر وعمر » مثلاً ليسا من أهل الجنة ، مع توازن  
الحديث في بشارتها ، أو قال : إن النبي عليه السلام خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا  
يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي .

أما معنى النبوة هو — كون إنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة ،  
معموماً من الذنوب ، ومن البقاء على الخطأ فيما يرى ، فهو موجود في الأمة بعده<sup>(١)</sup> فذلك

---

(١) كما يتمد بعض القديانية في غلام أحمد مدعي النبوة للكتاب .

هو الزنديق ؟ وقد اتفق جمهور المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى ، والله أعلم أ هـ .

### هل يقتل الساحر ؟

يتفق العلماء على أن للسحر أثراً ، وعلى كفر من يعتقد حله - ويختلفون في أث له حقيقة ، أو أنه تخيل ، كما يختلفون في السحر : هل هو كفر أو ليس بكفر ؟  
وتبع ذلك اختلافهم في الساحر .  
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد :  
يقتل الساحر بتعلم السحر ، وبفعله ، لكفره دون استنابة .  
وقال الشافعية والظاهرية :

إن كان الفعل أو الكلام الذي سحر به كفراً ، فالساحر مرتد ؛ ويجري عليه حكم الردة ؛ إلا أن يتوب .

وإن كان ليس كفراً فلا يقتل ؛ لأنه ليس بكافراً ؛ وإنما هو عاص فقط .  
والظاهر أن السحر معصية من كبائر الإثم ، وأن الساحر لا يقتل بسحره ، إلا إذا اعتقد حله ، فيكون مرتدأ ، لا بسحره ولكن باستحلال ما حرم الله .  
روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال :  
« اجتنبوا السبع الموبقات : فليل يا رسول الله وما هن ؟ »

قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات .

قال ابن حزم بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره ، ووجوب قتله :  
« وصح أن السحر ليس كفراً ، وإذا لم يكن كفراً ، فلا يحمل قتل فاعله ، لأن رسول الله ﷺ قال :

لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزني بعد إحصان ، ونفس بنفس . »

فالساحر ليس كافراً كما بينا ولا قاتلاً ، ولا زانياً محصناً ، ولا جاء في قتله نص صحيح ، فيضاف إلى هذه الثلاث ، كما جاء في المحارب .

ثم قال : فصح تحريم دمه بيقين لا شك فيه - ورأى الشيعة أن الساحر مرتد وحكم حكم المرتد .



### الكاهن والعراف<sup>(١)</sup> :

يرى الإمام أبو حنيفة أن الكاهن والعراف يستحقان القتل ؟ لقول عمر : « اقتلوا كل ساحر وكاهن » .

وفي رواية عنه :

« أنها إن تاب لم يقتل » .

ويرى متقدموا الأحناف أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر ، وإن اعتقد أنه تحيل لا حقيقة له ، لم يكفر .

## الحراية

### تعريفها :

الحراية - وتسمى أيضاً قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام ، لإحداث الفوضى ، وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، وهدم الأعراس ، وإهلاك الحرث والنسل<sup>(٢)</sup> ، متحدية بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون .

ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين ، أو النسيين ، أو المصاهدين أو الحريين ، ما دام ذلك في دار الإسلام ، وما دام عدوانها على كلٍّ مَحَقُونِ الدِّمِ ، قبل الحراية من المسلمين والنسيين .

وكما تتحقق الحراية بخروج جماعة من الجماعات ، فإنها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد .

فلو كان لفرد من الأفراد فضل جبروت وبطش ، ومزيد قوة وقدرة يغلّب بها الجماعة على النفس والمال ، والمرضى ، فهو محارب وقاطع طريق .

ويدخل في مفهوم الحراية العصابات المختلفة ، كمصابة القتل وعصابة خطف الأطفال ، وعصابة الاصوص للسطو على البيوت ، والبنوك ، وعصابة خطف البنسات والعذارى للفسحور بهن ، وعصابة اغتيال الحكام ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن ، وعصابة إتلاف الزروع وقتل المواشي والدواب .

---

(١) الكاهن: هو الذي يتخذ من الجن من يأتيه بالأخبار . والعراف : هو الذي يتحدث للمقدس والعلو ، مدعياً أنه يعلم الغيب .

(٢) أي : قطع الشجر ، وإتلاف الزرع ، وقتل الدواب والأنعام .

وكلمة الحراية مأخوذة من الحرب ، لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب ومحاربة للتعالم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها ، بالحفاظ على حقوقها من جانب آخر .

فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة ، ومن ذلك أخذت كلمة الحراية ، وكما يسمى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حراية ، فإنه يسمى أيضاً قطع طريق ، لأن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق ، فلا يرون فيه ، خشية أن تسفك دماؤهم ، أو تسلب أموالهم ، أو تهتك أعراضهم أو يتعرضوا لما لا قدرة لهم على مواجهته ، ويسمونها بعض الفقهاء بـ « السرقة الكبرى »<sup>(١)</sup> .

### الحراية جريمة كبرى :

والحراية - أو قطع الطريق - تعتبر من كبريات الجرائم ، ومن ثم أطلق القرآن الكريم على المتورطين في ارتكابها أقصى عبارة فجعلهم عارفين لله ورسوله ، وساعين في الأرض بالفساد وغلظ عقوبتهم تغليظاً لم يجعلها لجريمة أخرى .

يقول الله سبحانه :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ »<sup>(٢)</sup> .

ورسول الله ﷺ يعلن أن من يرتكب هذه الجريمة ليس له شرف الانتساب إلى الإسلام ، فيقول :

« من حمل علينا السلاح فليس منا »<sup>(٣)</sup> .

رواه البخاري ، ومسلم من حديث ابن عمر .

وإذا لم يكن له هذا الشرف وهو حي ، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة . فإن الناس يموتون على ما عاشوا عليه كما يمشون على ما ماتوا عليه .

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال :

(١) سميت بهذه التسمية ، لأن ضررها عام على المسلمين بانقطاع الطريق بخلاف السرقة العادية ، فإنها تسمى السرقة الصغرى ، لأن ضررها يخص المسروق منه وحده .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٣٣ .

(٣) من حمل علينا السلاح : أي حمله لقتال المسلمين بغير حق كمن يحمي عن الفاقة إذ قتل لازم حمل السلاح . ليس منا : ليس على طريقنا وديننا ، فإن طريقته نصر المسلم والقتال دونه ، لا يرويه وإضافته وقتاله .

« من خرج على الطاعة ، وفارق الجماعة ومات فميتته جاهلية »<sup>(١)</sup> .  
أخرجه مسلم .

### شروط الحرابة :

ولا بد من توافر شروط معينة في المحاربين حتى يستحقوا العقوبة المقررة لهذه الجريمة :  
وجملة هذه الشروط هي :

١ - التكليف .

٢ - وجود السلاح .

٣ - النمد عن الممران .

٤ - المهاراة .

ولم يتفق العلماء على هذه الشروط ، وإنما لهم فيها مناقشات نجملها فيما يلي :

### ١ - شرط التكليف :

يشترط في المحاربين : العقل ، والبلوغ ، لأنها شرطاً للتكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود .

فالصبي والمجنون لا يعتبر الواحد منهما محارباً . مهما اشترك في أعمال المحاربة ، لعدم تكليف واحد منها شرعاً . ولم يختلف في ذلك الفقهاء ، ولكن اختلفوا فيما إذا اشترك في الحرابة صبيان أو مجانين .

فهل يسقط الحد عن من اشتركوا فيها بسقوطه عن هؤلاء الصبيان أو المجانين ؟  
قالت الأحناف :

نعم يسقط الحد ، لأنه إذا سقط عن البعض ، فإن هذا السقوط يسري إلى الكل باعتبار أنهم جميعاً متضامنون في المسؤولية ، وإذا سقط حد الحرابة نظر في الأعمال التي ارتكبت على أنها جرائم عادية يعاقب عليها بالعقوبات المقررة لها .  
فإن كانت الجريمة قتلاً رجح الأمر إلى ولي الدم ، فله أن يعفو ، وله أن يقتص .  
وهكذا في بقية الجرائم .

---

(١) خرج على الطاعة : أي طاعة الحاكم الذي وقع الاجتماع عليه في طهر من الأقطار . فارق الجماعة : التي انفقت على طاعة إمام ، وانتظم به شعابهم . واجتمعت به كلمتهم ، وحاطهم من عدوهم . ميتة جاهلية : مقسوبة إلى الجاهل ، وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة لمن مات على الكفر . يسمع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام .

ومقتضى المذهب المالكي ، والمذهب الظاهري وغيرها ، إنه إذا سقط حد الحاربة عن الصبيان والمجانين ، فإنه لا يسقط عن غيرهم ممن اشتركوا في الإثم والعدوان ؛ لأن هذا الحد هو حق لله تعالى ، وهذا الحق لا ينظر فيه إلى الأفراد .  
ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ، لأنه ليس للأثوة ولا للرق تأثير على جرمية الحاربة ، فقد يكون للمرأة<sup>(١)</sup> والعبد من القوة مثل ما لغيرها ، من التدبير وحمل السلاح والمشاركة في التمرد والصبيان ، فيجري عليها ما يجري على غيرها من أحكام الحاربة .

## ٢ - شرط حمل السلاح :

ويشترط في المحاربين أن يكون معهم سلاح ، لأن قوتهم التي يعتمدون عليها في الحاربة ؛ إنما هي قوة السلاح ، فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا بمحاربين ، لأنهم لا يتمتعون من يقصدهم وإذا تسلحوا بالصبي والحجارة ، فهل يعتبرون محاربين ؟  
اختلف الفقهاء في ذلك .

فقال الشافعي ، ومالك ، والحنابلة ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وابن حزم :  
وأهم يعتبرون محاربين لأنه لأبيرة بنوع السلاح ، ولا بكثرة وإنما العبدة بقطع الطريق .  
وقال أبو حنيفة : ليسوا بمحاربين .

## ٣ - شرط الصبراء والبعد عن العمران :

واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء ، فإن فعلوا ذلك في البنيات لم يكونوا محاربين ، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق وقطع الطريق إنما هو في الصحراء . ولأن في المصر يلحق الثوث غالباً فتذهب شوكة المعتدين ، ويكونون مختلسين . واختلس ليس بقاطع ، ولا حد عليه ، وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، وإسحاق ، وأكثر فقهاء الشيعة . وقول الخريقي من الحنابلة ، وجزم به في الوجيز .  
وذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في المصر والصحراء واحداً ، لأن الآية بعمومها تتناول كل محارب .

ولأن في المصر أعظم ضرراً ، فكان أولى . ويدخل في هذا العصابات التي تتفق على الممل الجنائي من السلب ، والنهب والقتل .

(١) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في الحاربة ، وذلك لركة قلوب النساء ، وضعف بنيتهن ، ولعن من أسهل الحرب وهذه رواية ظاهر الرواية . وروى الطحاوي عنه : أن هذا ليس بشرط وأن النساء والرجال سواء في الحاربة .

وهذا مذهب الشافعي، والحنابلة، وأبي ثور، وبه قال الأوزاعي، والليث والمالكية، والظاهرية .

والظاهر أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار . فمن راعى شرط الصحراء نظر إلى الحال الفسالية ، أو أخذه من حال زمنه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره . وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط .

ولذا يقول الشافعي: إن السلطان إذا ضعف ووجدت المغالبة في مصر كانت محاربة . وأما غير ذلك فهو اختلاس عنده .

#### ٤ - شرط المجاهرة :

ومن شروط الحاربة المجاهرة بأن يأخذوا المال جهراً، فإن أخذوه مخفياً فهم سرّاق، وإن اختطفوه وهربوا، فهم منتهبون، لا قطع عليهم، وكذلك إن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة فسلبوا منها شيئاً، لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة، وإن خرجوا على عدة يسير فقهرهم، فهم قطاع طريق .

وهذا مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة .

وخالف في ذلك المالكية والظاهرية .

قال ابن العربي المالكي :

والذي نختاره أن الحاربة عامة في مصر والقفر ، وإن كان بعضها أفضح من بعض ، ولكن اسم الحاربة يتناولها ، ومعنى الحاربة موجود فيها ، ولو خرج بعضاً في مصر يقتل بالسيف ويؤخذ فيه بأشد من ذلك لا بأسره فإنه سلب غيلةً وفعل الغيلة أقرب من فعل المجاهرة - ولذلك دخل العفو في قتل المجاهرة فكان قصاصاً ، ولم يدخل في قتل الغيلة ، فكان حاربة ، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل . وقال :

« لقد كنتُ أيام تولية القضاء قد رفع إليّ أمرٌ قوم خرجوا عماريين في رفقة فأخذوا منهم امرأة - مغالبة على نفسها من زوجها ، ومن جهة المسلمين معه - فاختلوا بها ، ثم جدها فيهم الطلب فأخذوا وجميهم ، فسألت من كان ابتلاي الله به من المفتين . فقالوا : ليسوا بحارين ، لأن الحاربة إنما تكون في الأموال لا في الفروج .

فقلتُ لهم : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ألم تعلموا أن الحاربة في الفروج أفضح منها في الأموال ، وإن الناس ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب بين أيديهم ، ولا يرضون أن يحرب المرء في زوجته ويقتله ؟ ... ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يسلب الفروج . وحسبك من بلاء صعبة الجهال ، وخصوصاً في الفتيا والقضاء .

وقال القرطبي: والمتال كالحارب، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله، وإن لم يشهر السلاح، ولكن دخل عليه بيته أو صحبه في سفر، فأطعمه 'سماً' فقتله، فيقتل حداً لا قوداً وقرب من هذا القول رأي ابن حزم حيث يقول: إن المحارب هو المكابر، الخيف لأهل الطريق، الفساد في سبل الأرض، سواء بسلاح أم بلا سلاح أصلاً. سواء ليلاً أم نهاراً، في مصر أم فلاة، أم في قصر الخليفة أم في الجامع سواء، وسواء فعل ذلك يحنّد أم بغير جنّد، منقطعين في الصحراء أم أهل قرية، سكاناً في دورهم أم أهل حصن كذلك، أم أهل مدينة عظيمة أم غير عظيمة. كذلك واحد أم أكثر، كل من حارب المارة وأخاف السبل يقتل نفس أو أخذ مال، أو لجراحة، أو لانتهاك عرض، فهو محارب عليه وعليهم، كثروا أو قتلوا.

ومن ثم يتبين أن مذهب ابن حزم أوسع المذاهب بالنسبة للحرابة، ومثله في ذلك المالكية، لأن كل من خاف السبل على أي نحو من الأنحاء وبأي صورة من الصور، يعتبر محارباً مستحقاً لمقوبة الحرابة.

### عقوبة الحرابة :

أزل الله سبحانه في جريمة الحرابة قوله :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنَ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ ، فَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (١).

فهذه الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبل ويسعى في الأرض بالفساد .  
لغوله سبحانه :

« إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ » .

وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقعوا في يدي المسلمين، فأسلموا فإن الإسلام بمصم دماهم وأموالهم وإن كانوا قد ارتكبوا من الماضي قبل الإسلام ما يستوجب العقوبة :  
« قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » (٢).

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام، ومعنى يحاربون الله ورسوله، أي يحاربون المسلمين بما يحدوثونه من اضطراب، وقوض، وخوف، وقلق، ويحاربون الإسلام.

(١) سورة المائدة . الايتان ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) سورة الانفال ، الآية ٣٨ .

بخروجهم عن تماثيله وعصيانهم لها . فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيدان بأن حرب المسلمين كأنها حرب الله تعالى ورسوله ، كقوله تعالى :

« يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا »<sup>(١)</sup> .

فالحاربة هنا مجازية :

قال القرطبي : يحاربون الله ورسوله . إستمارة ، ومجاز إذ الله سبحانه وتعالى لا يحارب ولا يقال لما هو عليه من صفات الكمال ، ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد . والمعنى يحاربون أولياء الله . فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه إكباراً لأذيتهم كما عبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله تعالى :

« مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا »<sup>(٢)</sup> .

حسناً على الاستعطاف عليهم ، ومثله في صحيح السنة :

« استطعمتك فلم تطعمني » انتهى .

سبب نزول هذه الآية :

قال الجمهور في سبب نزول هذه الآية : « إن المرتنيين<sup>(٣)</sup> قدموا المدينة فأسلموا ، واستوخوها<sup>(٤)</sup> ، وسقمت أجسامهم ، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا ، وأمر لهم بلقاح<sup>(٥)</sup> ، ليشرىوا من ألبانها فانطلقوا فلما صحوا قتلوا الراعي وارتدوا عن الإسلام وساقوا الإبل .

فبعث النبي ﷺ في آثارهم ، فإرتفع النهار حتى جيء بهم فأمر بهم ففقطع أيديهم وأرجلهم وتسلل<sup>(٦)</sup> أعينهم وتركهم في الحرة<sup>(٧)</sup> يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا .

قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله فأنزل الله عز وجل :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُعَارِضُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » الآية .

(١) سورة البقرة ، الآية ٩ . (٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٥ .

(٣) جماعة من إحدى القبائل العربية المعروفة .

(٤) أصابهم المرض والرخس . لعدم موافقة هوائها لهم .

(٥) اللقاح : جمع لفصة وهي التلقة للحروب .

(٦) تسلل : تنفقا . وفعل بهم ذلك لانهم كانوا فعلوا ذلك بإراعي فكان قصاصاً . وجزاء سبئة سبئة مثلاً .

(٧) الحرة : أرض خارج المدينة ذات حجارة سوداء .

### المقوبات التي قدرتها الآية الكريمة :

والمقوبة التي قدرتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً هي إحدى عقوبات أربع :

١ - القتل .

٢ - أو الصلب .

٣ - أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف .

٤ - أو النفي من الأرض . وهذه المقوبات جاءت في الآية معطوفة بحرف «أو» فقال

بعض العلماء :

« إن المطف بها يفيد التخيير ، ومعنى هذا أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات ، حسب ما يراه من المصلحة ، بصرف النظر عن الجرمية التي ارتكبتها المحاربون . وقال أكثر العلماء : « إن » « أو » هنا للتشويح لا للتخيير ومقتضاه أن تتنوع العقوبة حسب الجرمية وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التخيير .

### حجة القائلين بأن « أو » للتخيير :

قال الفريق الأول : إن هذا ما تقتضيه اللغة ، وينمى مع نظم الآية ، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلت عليه من هذا المعنى . فكل من حارب الله ورسوله وسمى في الأرض بالفساد ، فإن عقوبته إما القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي من الأرض حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه العقوبات ، سواء قتلوا أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوا ، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة أم أكثر . وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك المحاربين دون عقاب .

قال القرطبي :

« قال أبو ثور : الإمام غير على ظاهر الآية ، وكذلك قال مالك ، وهو مروى عن ابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والضحاك ، والنخعي كلهم قال :

الإمام غير في الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله تعالى من : القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي بظاهر الآية .

قال ابن عباس :

ما كان في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وهذا قول أشعر بظاهر الآية .



وقال ابن كثير :

إن ظاهر - أو - للتخيير ، كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعالى في جزاء الصيد : « فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم » هديا بالغ الكعبة ، أو كفارة طعام مساكين ، أو عدل ذلك صياما <sup>(١)</sup> .  
وكقوله في كفارة القدية « تَتَنَ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَدٍ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ » <sup>(٢)</sup> ، وكقوله في كفارة اليمين :  
« فإطعام عشرة مساكين ، من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة » <sup>(٣)</sup> .  
هذه كلها على التخيير ، فكذلك فلتكن هذه الآية .

#### حجة القائلين بأن « أو » للتخويع :

أما الفريق الثاني فقد استدل بما روي عن ابن عباس ، وهو من أعلم الناس باللغة وأفقههم في القرآن الكريم ، فقد روى الشافعي في مسنده عنه رضي الله عنه قال :  
« إذا قتلوا وأخذوا الأموال صلبوا . وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض ؟ »  
قال ابن كثير ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره - إن صح سنده - قال :

حدثنا علي بن سهل ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن يزيد بن حبيب أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية ، فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك النفر العرنيين ، وهم من بيعة <sup>(٤)</sup> ، قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعي ، واستاقوا الإبل ، وأخافوا السبيل وأصابوا الفرج الحرام . قال أنس :  
فسأل رسول الله ﷺ جبرائيل عليه السلام عن القضاء فيمن حارب فقال :  
« من سرق مالا وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقة ورجله بإخافته ، ومن قتل أقتله ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصلبه » .  
وقالوا : إن الذي يرجح أن الآية لتفصيل العقوبات ، لا للتخيير هو أن الله جعل لهذا

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٦ .

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٤) قبيلة تسمى بهذا الاسم .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٨٩ .

الإفساد درجات من العقاب لأن إفسادهم متفاوت ، منه القتل ، ومنه السلب والنهب ، ومنه هتك العرض ، ومنه إهلاك الحرث والنسل .

ومن قطاع الطرق من يجمع بين جريمتين أو أكثر من هذه ، فليس الحاكم مخيراً في عقاب من شاء منهم بما شاء ، بل عليه أن يعاقب كلا منهم بقدر جرمه ودرجة إفساده ، وهذا هو العدل .

« وجزاء سيئة سيئةٌ مثلها »<sup>(١)</sup> ؟

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في أصح الروايات عنه وقول أبي حنيفة - على تفصيل في ذلك - وقد ناقش الكاساني في البدائع<sup>(٢)</sup> رأي القائلين بأن « أو » للتخيير نقاشاً على ، فقال :

« إن التخيير الوارد في الأحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير ، إنما يجري ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحداً ، كما في كفارة اليمين ، وكفارة جزاء الصيد . أما إذا كان مختلفاً فيخرج فخرج بيان الحكم لكل في نفسه ، كما في قوله تعالى :

« قلنا يا ذا القرنين إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً »<sup>(٣)</sup> .

إن ذلك ليس للتخيير بين المذكورين ، بل لبيان الحكم لكل في نفسه ، لاختلاف سبب الوجوب . وتأويله : إما أن تعذب من ظلم ، أو تتخذ الحسن فيمن آمن وعمل صالحاً .

ألا ترى الى قوله تعالى :

« قالَ أَمَا مِنْ ظَلَمٍ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَاباً نَكِيراً »<sup>(٤)</sup> ، وأما مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُ جِزَاءُ الْحُسْنَى .

وقطع الطريق متنوع في نفسه وإن كان متعدياً من حديث الأصل ، فقد يكون بأخذ المال وحده ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتخويف لا غير فكان سبب الوجوب مختلفاً فلا يعمل على التخيير ، بل على بيان الحكم لكل نوع . أو يحتمل هذا ويحتمل ما ذكر فلا يكون حجة مع الاحتمال . وإذا لم يمكن صرف الآية الشريفة الى ظاهر التخيير في مطلق المحارب . فلماذا أن يعمل على الترتيب ويضمر في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق ، كأنه سبحانه وتعالى قال : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يقتلوا أو يصلبوا ، إن أخذوا المال وقتلوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، إن أخذوا المال لا غير ،

(١) سورة الشورى ، الآية ٤٠ .

(٢) ج ٧ ص ٩ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ٨٦ .

(٤) سورة الكهف ، آية ٨٧ .

أو ينفوا من الأرض، إن أخافوا هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ لما قطع أبو بردة الأسلمي بأصحابه الطريق على أناس جاءوا يريدون الإسلام. فقد قال عليه السلام: « إن من قَتَلَ قَتِيلًا ، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن قتل وأخذ المال صلب ، ومن جاء مسلماً هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك . »

بسط رأي الثائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة ،

قلنا إن جمهور الفقهاء يرى أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة ، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام :

١ - أن تكون الحراية مقصورة على إخافة المارة وقطع الطريق ، ولم يرتكب المحاربون شيئاً وراء ذلك ، فهؤلاء ينفون من الأرض والنفي من الأرض معناه إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام . إلا إذا كانوا كفاراً فيجوز إخراجهم إلى بلاد الكفر . وحكمة ذلك أن يذوق هؤلاء وبال أمرهم بالإتماد والنفي ، وأن تظهر المنطقة التي عاثوا فيها فساداً من شرورهم ومفاسدهم ، وأن ينسى الناس ما كان منهم من أثر سيئ وذكري أليمة . وروي عن مالك أن النفي معناه الإخراج إلى بلد آخر ، ليسجنوا فيه حتى تظهر قوتهم ، واختاره ابن جرير .

ويرى الأحناف أن النفي هو السجن ويقون في السجن حتى يظهر صلاحهم لأرب السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها فصار من سجن ، كأنه نفي من الأرض إلا من موضع سجنه ، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها فلنا من الأموات فيها ولا الأحياء  
إذا جاءنا السجرات يوماً لحاجة عجبنا وقتلنا : جاء هذا من الدنيا !

٢ - أن تكون الحراية بأخذ المال من غير قتل ، وعقوبة ذلك قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحراية ، وما يقطع منها يحسم في الحال ، بكي العضو المقطوع بالنار أو بالزيت المغلي أو بأية طريقة أخرى ، حتى لا يستنزف دمه فيموت . وإنما كان القطع من خلاف حتى لا تقوت جنس النعمة فتبقى له يد يسرى ورجل يمشي يلتفت بها ، فإن عاد هذا المقطوع إلى قطع الطريق مرة أخرى ، قطعت يده اليسرى ، ورجله اليمنى ، وقد اشترط جمهور الفقهاء أن يكون مبلغ المال المسروق نصاباً ، وأن يكون من حرز ، لأن السرقة جريمة لها عقوبة مقررة ، فإذا وقعت الجريمة تبعتها جزاؤها ، سواء أكان مرتكبها فرداً أم جماعة . فإن لم يبلغ المال نصاباً ولم يكن من حرز فلا قطع ، فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً أو لا ؟

أجاب عن ذلك ابن قدامة فقال :

« وإذا أخذوا ما يبلغ نصاباً ولا تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً قطعوا ، قياساً على قولنا في السرقة . وقياس قول الشافعي وأصحاب الرأي أنه لا يجب القطع حتى تبلسخ حصة كل واحد منهم نصاباً . ويشترط ألا تكون لهم شبهة . ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ولا كونه محرراً ، لأن الحرابة نفسها جريمة تستوجب العقوبة بقطع النظر عن النصاب والحرز . فجريمة الحرابة غير جريمة السرقة ، وعقوبة كل منها مختلفة ، لأن الله قدر للسرقة نصاباً ، ولم يقدر في الحرابة شيئاً ، بل ذكر جزاء المحارب فاقضى ذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة . وإذا كان في الجناة من هو ذو رحم محرم ممن سرقت أموالهم فإنه لا قطع عليه ، ويقطع الباقيون الذين شاركوه من الجناة عند الهنابة وأحد قولي الشافعي . وقال الأحناف : لا يقطع واحد منهم لوجود الشبهة بالنسبة للقريب ، والجناة متضامنون فإذا سقط الحد عن القريب سقط عن الجميع .

ورجح ابن قدامة رأي الشافعي والحنابلة فقال :

« أنها شبهة اختص بها واحد ، فلا يسقط الحد عن الباقيين » .

ومعنى هذا أن شبهة الإسقاط لا تتجاوز ذا الرحم ، فلا يقام عليه الحد وحده ، لأن الشبهة لا تتجاوزه ، انتهى .

٣ - أن تكون الحرابة بالقتل دون أخذ المال ، وهذا يستوجب القتل متى قدر الحاكم عليهم ، ويُقتل جميع المحاربين وإن كان القاتل واحداً ، كما يُقتل الرّدهُ - وهو الطليعة - لأنهم شركاء في المحاربة والإفساد في الأرض . ولا عبرة بعفو ولي الدم أو رضاه بالدية ، لأن عفو ولي الدم أو رضاه بالدية في القصاص لا في الحرابة .

٤ - أن تكون الحرابة بالقتل وأخذ المال . وفي هذا القتل والصلب . أي أن عقوبتهم أن يصلبوا أحياء ليموتوا ، فيربط الشخص على خشبة أو عمود أو نحوهما منتصب القامة ، ممدود اليدين ، ثم يطعن حتى يموت .

ومن الفقهاء من قال : إنه يقتل أولاً ثم يصلب للعبرة والعظة .

ومنهم من قال : إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام .

وكل ما تقدم فإنه اجتهد من الأئمة . وهو في نطاق تفسير الآية الكريمة ، وكل إمام له وجهة نظر صحيحة ، فمن رأى تخيير الحاكم في اختيار إحدى العقوبات المقررة فوجبه ما دل عليه المظن بحرف - أو - وأن الأمر متروك للحاكم يختار منها ما تدرأ به المفسدة

وتتحقق به المصلحة . وأن من رأى أن لكل جريمة عقوبة محدودة في الآية ، فوجه تحقيق العدالة مع رعاية ما تدرى به المقاسد وتقوم به المصالح ، فالكل يجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء المقاسد وتحقيق المصالح . وهذا الاجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص وييسر طريق الاجتهاد . ويعين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة . ولا شك أن أعمالاً كثيرة تحدث من المحاربين المفسدين غير هذه الأعمال التي أشار إليها الفقهاء ، ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من الآية الكريمة من أحكام جزئية .

#### رد اعتراض ودفع إشكال :

قال في المنار : روى عبد بن حميد ، وابن جرير عن مجاهد أن الفساد هنا : الزنى ، والسرقة ، وقتل الناس ، وإهلاك الحرث والنسل ، وكل هذه الأعمال من الفساد في الأرض واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد : به أن هذه الذنوب والمقاصد لها عقوبات . في الشرع غير ما في الآية ، فلزنى ، والسرقة والقتل ، حدود ، وإهلاك الحرث والنسل لا يقدر بقدره وبضمنه الفاعل ويعززه الحاكم بما يؤديه إليه اجتهداه . وفات هؤلاء المعترضين أن العقاب المنصوص في الآية خاص بالمحاربين من المفسدين الذين يكاثرون أولى الأمر ، ولا يذعنون لحكم الشرع ، وتلك الحدود إنما هي للساقيين ، والزناة أفراداً ، الخاضعين لحكم الشرع فعلاً وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز بصيغة اسم الفاعل المفرد كقوله سبحانه : « والساقي والساقة فاقطعوا أيديهم »<sup>(١)</sup> وقال : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة »<sup>(٢)</sup> وهم يستخفون بأفعالهم ، ولا يجهرون بالفساد حتى ينتشر بسوء القدوة بهم ولا يؤلفون له المصائب ليمنعوا أنفسهم من الشرع بالقوة فلذلك لا يصدق عليهم أنهم محاربوا لله ورسوله ومفسدون والحكم هنا منوط بالوصفين معاً . وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاربين فإنما يمتنون به المحاربين المفسدين ، لأن الوصفين متلازمان انتهى .

#### واجب الحاكم والأمة حيال المحاكمة :

والحاكم والأمة معاً مسؤولون عن حماية النظام وإقرار الأمن وصيانة حقوق الأفراد والمحافظة على دماهم وأموالهم وأعراضهم ، فإذا شذت طائفة ، فأخافوا السبيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للفوضى والاضطراب . وجب على الحاكم قتال هؤلاء ، كما فعل رسول الله ﷺ مع المرتنيين ، وكما فعل خلفاؤه من بعده ، ووجب على المسلمين

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

(٢) سورة النور ، الآية ٢ .

كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شأقتهم وقطع دابرهم ، حتى ينعم الناس بالأمن والطمانينة ، ويحسوا بركة السلام والاستقرار وينصرف كل إلى عمله مجاهداً في سبيل الخير لنفسه ، ولأمرته ، ولأمته . فإن انهزم هؤلاء في ميدان القتال ، وتفرقوا هنا وهناك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتبع مدبرهم ، ولم يجهز على جريهم إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جناية القتل ، وأخذوا المال : فإنهم يطاردون حتى يظفر بهم ويقام عليهم حد الحرابة .

### توبة المحاربين قبل القدرة عليهم

إذا تاب المحاربون المفسدون في الأرض قبل القدرة عليهم ، وتمكن الحاكم من القبض عليهم ؛ فإن الله يفر لهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالحرابة لقول الله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ حَزَنَ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » ، إلا الذين تابوا من قبل أن يتعدوا عليهم فاعلوا أن الله غفور رحيم .

وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن التوبة قبل القدرة عليهم والتمكن منهم دليل على يقظة الضمير والعزم على استئناف حياة نظيفة بعيدة عن الإفساد والمخاربة لله ورسوله ، ولهذا شملهم عفو الله وأسقط عنهم كل حق من حقوقه إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة ، أما حقوق المباد فإنها لا تسقط عنهم ، وتكون العقوبة حينئذ ليست من قبيل الحرابة ، وإنما تكون من باب القصاص . والأمر في ذلك يرجع إلى المجني عليهم لا إلى الحاكم ، فإن كانوا قد قتلوا أو أخذوا المال ، سقط الصلب وتحتم القتل ، ولولي الدم العفو أو القصاص ، وإن كانوا قد قتلوا وأخذوا المال ، سقط القطع وأخذت الأموال ، منهم إن كانت بأيديهم ، وضمنوا قيمة ما استهلكوا ، لأن ذلك غصب فلا يجوز ملكه لهم ، ويصرف إلى أربابه أو يجعله الحاكم عنده حتى يعلم صاحبه لأن توبتهم لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال المسلوقة إلى أربابها . فإذا رأى أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين من أجل المصلحة العامة ، وجب أن يضمنوه من بيت المال . ولقد لخص ابن رشد في بداية المجتهد أقوال العلماء في هذه المسألة فقال :

« وأما ما تسقط عنه التوبة فاختلفوا في ذلك على أربعة أقوال :

- ١ - أحدها أن التوبة إنما تسقط حد الحرابة فقط ، ويؤخذ ، بما سوى ذلك من حقوق الله وحقوق الآدميين ، وهو قول مالك .
- ٢ - والقول الثاني أنها تسقط عنه حد الحرابة وجميع حقوق الله من الزنى ، والشراب ،

والقطع في السرقة ، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال والدماء ، إلا أن ينفو أو يلبس  
المقتول<sup>(١)</sup> .

٣ - والقول الثالث : أن التوبة ترفع جميع حقوق الله ، ويؤخذ في الدماء وفي  
الأموال بما وجد بعينه .

٤ - والقول الرابع : أن التوبة تسقط جميع حقوق الآدميين من مال ، ودم ، إلا ما  
كان من الأموال قائماً بعينه .

#### شروط التوبة :

للتوبة ظاهري وباطني ، ونظر الفقه إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يعلمه إلا الله ، فإذا  
تاب المحارب قبل القدرة عليه ، قبلت توبته ورتبت عليها آثارها ، واشترط بعض العلماء  
- في التائب - أن يستأنس الحاكم فيؤمنه ، وقيل : لا يشترط ذلك ، ويجب على الإمام  
أن يقبل كل تائب ، وقيل : يكتفي بإلقاء السلاح والبعد عن مواطن الجريمة وتأمين الناس  
بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام .

ذكر ابن جرير . قال :

حدثني علي ، حدثنا الوليد بن مسلم . قال :

« قال الليث : وكذلك حدثني موسى المدني - وهو الأمير عنده - أن علياً الأسدي  
حارب ، وأخاف السبيل وأصاب الدم والمال ، فطلبه الأئمة والعامة ، فامتنع ولم يقدروا  
عليه حتى جاء تائباً . وذلك أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية :

« قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ  
اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّتُمْ هِيَ الْمَقْشُورُونَ الرَّحِيمُ »<sup>(٢)</sup> .

فوقف عليه فقال يا عبدا لله : أعد قرامتها فأعادها عليه فغمد سيفه ، ثم جاء تائباً حتى  
قدم المدينة من السحر . فاغتسل ثم أتى مسجد رسول الله ﷺ فصلي الصبح ، ثم قعد إلى  
أبي هريرة في أغار أصحابه فلما أسفروا عرفه الناس ، فقاموا إليه ، فقال : لا سبيل لكم  
علي ، جئت تائباً من قبل أن تقدروا علي . فقال أبو هريرة : صدق ، وأخذ بيده حتى  
أتى مروان بن الحكم - وهو أمير على المدينة - في زمن معاوية . فقال : هذا علي جاء  
تائباً ولا سبيل لكم عليه ولا قتل ، فترك من ذلك كله . قال : وخرج علي تائباً مجاهداً في

(١) هذا هو أعدل الأقوال الذي اختاره ونبهنا عليه من قبل .

(٢) سورة الزمر ، الآية ٤٤ .

سبيل الله في البحر ، فلقوا الروم فغرقوا سفينة إلى سفينة من سفنهم فاقتحم على الروم في سفينتهم فهربوا منه إلى شقها الآخر فالت به وبهم ، فغرقوا جميعاً .

**سقوط الجنود بالتوبة قبل رفع الجنة إلى الحاكم :**

تقدم أن حد الحراية يسقط عن المحاربين إذا تابوا قبل القدرة عليهم لقول الله سبحانه : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ »<sup>(١)</sup> .  
وليس هذا الحكم مقصوراً على حد الحراية ، بل هو حكم عام ينتظم جميع الحدود ، فمن ارتكب جريمة تستوجب الحد ثم تاب منها قبل أن يرفع إلى الإمام سقط عنه الحد ، لأنه إذا سقط الحد عن هؤلاء فأولى أن يسقط عن غيرهم ، وهم أخف جرماً منهم ، وقد رجح ذلك ابن تيمية فقال :

« ومن تاب من الزنى ، والسرقة ، وشرب الخمر قبل أن يرفع إلى الإمام ، فالصحيح أن الحد يسقط عنه . كما يسقط عن المحاربين إجماعاً إذا تابوا قبل القدرة عليهم » .  
وقال القرطبي : « فأما السرقة ، والزناة ، والسراق ، إذا تابوا وأصلحوا . وعرف ذلك منهم ثم رفعوا إلى الإمام . فلا ينبغي أن يحدوا . وإن رفعوا إليه فقالوا : تبنألم يتركوا وهم في هذه الحال كالمحاربين إذا غلبوا » .

وفصل الخلاف في ذلك ابن قدامة فقال : « وإن تاب من عليه حد من المحاربين وأصلح فيه روايتان :

أحدهما : يسقط عنه لقول الله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَا مِنْكُمْ فَأَظَاهِرْهُمْ فِي ذُنُوبِهِمْ وَأَصْلَحُوا فَأَعْرَضُوا عَنْهَا »<sup>(٢)</sup> .

وذكر حد السارق ثم قال : فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله غفور رحيم »<sup>(٣)</sup> .

وقال النبي ﷺ : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ومن لا ذنب له لا حد عليه ، وقال في ماعز لما أخبر به به : « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه » ؟

ولأنه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب .

ثانيهما : لا يسقط ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لقوله سبحانه « وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » وهذا عام في التائبين وغيرهم .  
وقال تعالى : « والسارق والسارقة فمطعوا أيديهما » ولأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية ، قطع الذي أقر بالسرقة وقد جاءوا تائبين يطلبون التطهير بإقامة الحد وقد سمى الرسول

(٢) سورة النساء ، الآية ٣٩ .

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٤ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ١٦ .



عليه السلام فطعمهم توبة ، فقال في حق المرأة : ولقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سمعهم .

وجاء عمرو بن سمرة إلى النبي ﷺ فقال : « يا رسول الله ، إني سرت رجلاً لي ثلاث فطهرني فأقام الرسول الحد عليه ، ولأن الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل ، ولأنه مقدور عليه فلم يسقط عنه الحد بالتوبة كالحارب بعد القدرة عليه فإن قلنا بسقوط الحد بالتوبة فهل يسقط بمجرد التوبة أو بها مع إصلاح العمل فيه وجهان :

أحدهما : يسقط بمجرد ما ظهر ظاهر قول أصحابنا لأنها توبة مسقط للحد فأشبهت توبة الحارب قبل القدرة عليه .

وثانيهما : يعتبر إصلاح العمل لقوله سبحانه : « فإن تاب وأصلح فأعرضوا عنها » وقال : « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله غفور رحيم » .

فبلى هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته وصلاح نيته . وليست مقدرة بمدة معلومة .

وقال بعض أصحاب الشافعي : مدة سنة وهذا توقيت بغير توقيت فلا يجوز .

#### دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره :

إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله ، أو أخذ ماله أو هتك عرض حريمه ، فمن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعاً عن نفسه وماله وعرضه ويدفع بالأسهل فالأسهل ، فيبدأ بالكلام أو الصياح أو الاستعانة بالناس إن أمكن دفع الظالم بذلك فإن لم يندفع إلا بالضرب فليضربه فإن لم يندفع إلا بقتله فليقتله ولا قصاص على القاتل ولا كفارة عليه ، ولا دية للمقتول لأنه ظالم معتد ، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه .

فإن قتل المعتدى عليه وهو في حالة دفاعه عن نفسه وماله وعرضه فهو شهيد :

١ - يقول الله تعالى :

« ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل »<sup>(١)</sup> .

٢ - وعن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه ماله . قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله . قال : أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال : فإن قتلته ؟ قال : هو في النار »

---

(١) سورة الشورى . الآية : ٤١ .

٣ - وروى البخاري : أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ .  
ومن قتل دون عرضه فهو شهيد » .

٤ - وروى أن امرأة خرجت تحتطب فتبها رجل يراودها عن نفسها، فرمته بفهر<sup>(١)</sup>  
فقتلته ، فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه ؟ فقال . « قَتَلَ اللَّهَ ، وَاللَّهِ لَا يَرُدِّي هَذَا أَبَدًا » .  
وكا يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره  
إذا تعرض للقتل أو أخذ المال ، أو هتك العرض ، - ولكن بشرط أن يأمن على نفسه  
من الهلاك .

لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر والمحافظة على الحقوق . يقول رسول الله  
ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ  
وذلك أضعف الإيمان » .  
وهذا من باب تغيير المنكر .

### حد السرقة

إن الإسلام قد أحترم المال . من حيث أنه عصب الحياة ، واحترم ملكية الأفراد  
له<sup>(٢)</sup> وجعل حقهم فيه حقاً مقدساً لا يحل لأحد أن يعتدي عليه بأي وجه من الوجوه ،  
ولهذا حرم الإسلام : السرقة ، والنصب ، والإختلاس ، والخيانة ، والربا ، والنفس ،  
والتلاعب بالكيل والوزن ، والرشوة ، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع أكلاً  
للمال بالباطل .

وشدّد في السرقة ، ففُضِيَ بقطع يد السارق التي من شأنها أن تبائر السرقة، وفي ذلك  
حكمة بيّنة ؛ إذ أُرِيت اليد الخائنة بمثابة عضو مريض يجب بقره ليسلم الجسم ، والتضحية  
بالبعض من أجل الكل مما اتفقت عليه الشرائع والمقول . كما أن في قطع يد السارق عبرة  
لمن تحدثه نفسه بالسطو على أموال الناس ، فلا يجرؤ أن يمد يده إليها ، وهذا تحفظ الأموال  
وتصان ، يقول الله تعالى :

« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ؛ نِكَالًا مِنْ اللَّهِ ،  
وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ »<sup>(٣)</sup> .

(١) الفهر : الحجر .

(٢) احترام الإسلام للملكية لأن ذلك فطرة أو لا ، وسافر عن النشاط فانياً ، وعد الله ثانياً .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

## حكمة التشديد في العقوبة ،

والحكمة في تشديد العقوبة في السرقة دون غيرها من جرائم الاعتداء على الأموال هي ما جاء في شرح مسلم للنووي: قال القاضي عياض رضي الله عنه: « صان الله الأموال بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غير السرقة ، كالاختلاس والانتساب ، والغصب ، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور ، وتسهيل إقامة البينة عليه ، بخلاف السرقة ، فإنها تنذر إقامة البينة عليها<sup>(١)</sup> فاعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ، ليكون أبلغ في الزجر عنها .

## أنواع السرقة :

والسرقة أنواع :

١ - نوع منها يوجب التعزير .

٢ - ونوع منها يوجب الحد .

والسرقة التي توجب التعزير ! هي السرقة التي لم تتوفر فيها شروط إقامة الحد ، وقد قضى الرسول ﷺ ، بمضاعفة المزم على من سرق ما لا قطع فيه :

قضى بذلك في سارق الثمار المعلقة ، وسارق الشاة من المرتع .

ففي الصورة الأولى أسقط القطع عن سارق الثمر والكفر<sup>(٢)</sup> وحكم أن من أصاب شيئاً منه بغمه وهو محتساج إليه فلا شيء عليه ، ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه ، والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً في جريته<sup>(٣)</sup> فعليه القطع إذا بلغت قيمة المسروق النصاب الذي يقطع فيه .

وفي الصورة الثانية : قضى في الشاة التي تؤخذ من مرتعها بشئها مضاعفاً ، وضرب نكال<sup>(٤)</sup> وقضى فيما يؤخذ من عطنه بالقطع ، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه .

رواه أحمد والنسائي ، والحاكم ، وصححه .

والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان :

الأول : سرقة صغرى : وهي التي يجب فيها قطع اليد .

والثاني : سرقة كبرى : وهي أخذ المال على سبيل المغالبة . ويسمى الحراية . وقد سبق

الكلام عليه قبل هذا الباب . وكلامنا الآن متحصر في السرقة الصغرى .

(٢) الكفر : هو جوار الخل .

(١) سيأتي بعد مزيد لآل القم .

(٤) نكال : أي ضرباً يكون فيه عبرة لغيره .

(٣) جريته : ما يسمى عند العلماء بالجرن .

## تعريف السرقة :

السرقة: هي أخذ الشيء في خفية ، يقال . استرق السمع أي سمع مستخفياً ، ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا اهتبل غفلته لينظر إليه .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه :

« إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبِعَهُ شِهَابٌ مِيقِنٌ »<sup>(١)</sup> فسمى الاستماع في خفاء استراقاً .

وفي القاموس : السرقة . والاستراق المجيء مستتراً لأخذ مال الغير من حرز .

وقال ابن عرفة : والسارق عند العرب : هو من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له .

ويفهم مما ذكره صاحب القاموس وابن عرفة ، أن السرقة تنظم أموراً ثلاثة :

١ - أخذ مال الغير .

٢ - أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار .

٣ - أن يكون المال محرراً .

فلو لم يكن المال مملوكاً للغير ، أو كان الأخذ بجاهرة ، أو كان المال غير محرز ، فإن السرقة الموجبة لحد القطع لا تتحقق .

## المختلس والمتنهب والحائن غير السارق :

ولهذا لا يعتبر الحائن ، ولا المتنهب ، ولا المختلس ، سارقاً ولا يجب على واحد منهم القطع ، وإن وجب التعمير : فمن جابر رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال :

« ليس على خائن<sup>(٢)</sup> ولا متنهب<sup>(٣)</sup> ولا مختلس<sup>(٤)</sup> قطع » .

رواه أصحاب السنن ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه الترمذي ، وابن حبان ، وعن محمد بن شهاب الزهري قال : « ان مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فقال زيد : ليس في الخلسة قطع » .  
رواه مالك في الموطأ :

قال ابن القيم : وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع المختلس والمتنهب والفاصل فمن تمام حكمة الشارع أيضاً ، فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضاً ، وعظم الضرر واشتدت الحنسة بالسارق :

(١) سورة الحجر : الآية : ١٨ . (٢) الحائن : هو من يأخذ المال ويظهر التصح للمالك .

(٣) المتنهب : هو الذي يأخذ المال فصباً مع الجملة والإعتماد على القوة .

(٤) المختلس : هو من يخطف المال جهراً ويهرب .

بخلاف المشبه والمختلس فإن المنتهب هو الذي يأخذ المال جبهة برأى من الناس فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ويخلصوا حق المظالم أو يشهدوا له عند الحاكم ، وأما المختلس فإنه إنما يأخذ المال على حين غفلة من مالكه وغيره فلا يخلو من نوع تقريظ يمكن به المختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ والتيقظ لا يمكنه الاختلاس فليس كالسارق ؛ بل هو بالخاص أشبه . وأيضاً فالمختلس إنما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً ، فإنه الذي يفاقله ويختلس متاعك في حال تخليك وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً فهو كالمنتهب ، وأما الغاصب فالأمر منه ظاهر وهو أولى بعدم القطع من المنتهب ، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والنكال والسجن الطويل والمعقوبة بأخذ المال .

### جحد العارية :

وما هو متردد بين أن يكون سرقة أو لا يكون؛ جحد العارية ، ومن ثم فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك فقال الجمهور : لا يقطع من جحدها ؛ لأن القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق ، والجاحد للعارية ليس بسارق .

وذهب أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والخوارج وأهل الظاهر ، إلى أنه يقطع ، لما رواه أحمد ومسلم والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت :

« كانت امرأة غزومية تستعير المتاع وتجعهده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها فأقأ أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلّموه فكلّم النبي ﷺ فيها فقال له النبي ﷺ :  
« يا أسامة لا أراك تشفع في حدٍّ من حدود الله عز وجل » .

ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال :

« إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » . فقطع يد الغزومية . وقد ناصر ابن القيم هذا الرأي ، واعتبر الجاحد للعارية بمقتضى الشرع . قال في زاد المعاد : فأدخله ﷺ جاحد العارية في اسم السارق كإدخاله سائر أنواع المتكررات في الحرج ، وذلك تعريف للأمة يراد الله من كلامه . وفي الروضة للنبيه : أن الجاحد للعارية إذا لم يكن سارقاً لغة فهو سارق شرعاً ، والشرع مقدم على اللغة .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : والحكمة والمصلحة ظاهرة جداً ، فإن العارية من مصالح بني آدم التي لا بد لهم منها ولا غنى لهم عنها ، وهي واجبة عند حاجة المستعير وضرورته إليها إما بأجرة أو مجاناً ، ولا يمكن الغير كل وقت أن يشهد على العارية ، ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعاً وعادة وعرفاً ، ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة وبين من توصل إليه بالعارية وجحدها ، وهذا بخلاف جاحد الوديعة ، فإن صاحب المتاع فرط حيث اتهمه .

### النهباش :

ومما يجري هذا الجرى من الخلاف : الخلاف في حكم النباش الذي يسرق أكفان الموتى : فذهب الجمهور إلى أن عقوبته قطع يده ، لأنه سارق حقيقة ، والقبر حرز .  
وذهب أبو حنيفة ، وعبد ، والأوزاعي ، والثوري ، إلى أن عقوبته التعزير ، لأنه نباش ، وليس سارقاً ، فلا يأخذ حكم السارق ، ولأنه أخذ ما لا غير مملوك لأحد ، لأن الميت لا يملك ، ولأنه أخذ من غير حرز .

### الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة

تبين من التعريف السابق أنه لا بد من اعتبار صفات معينة في السارق ، والشيء المسروق والموضع المسروق منه حتى تتحقق السرقة التي يجب فيها الحد . وفيما يلي بيان كل :

#### الصفات التي يجب اعتبارها في السارق :

أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق حتى يسمى سارقاً ويستوجب حد السرقة فنذكرها فيما يلي :

١ - التكليف : بأن يكون السارق بالغاً عاقلاً ؛ فلا حد على مجنون ، ولا صغير إذا سرق ، لأنها غير مكلفين ولكن يؤدّب الصغير إذا سرق .  
ولا يشترط فيه الإسلام ، فإذا سرق الذمي أو المرتد ، فإنه يقطع<sup>(١)</sup> كما أن المسلم يقطع إذا سرق من الذمي .

٢ - الاختيار : بأن يكون السارق مختاراً في سرقته . فلو أكره على السرقة فلا يُعَدُّ سارقاً ؛ لأن الإكراه يَسْلُبُ الاختيار ، وسَلَبُ الاختيار يسقط التكليف .

٣ - ألا يكون للسارق في الشيء المسروق شبهة ، فإن كانت له فيه شبهة فإنه لا يقطع ، ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنهما لقول الرسول ﷺ :  
« أَنْتَ وَمَالُكَ لِابْنِكَ » .

وكذلك لا يقطع الابن بسرقة مالهما ، أو مال أحدهما ، لأن الابن يتبسط في مال أبيه وأُمِّه عادة ، والجد لا يقطع<sup>(٢)</sup> لأنه أب سواء أكان من قبل الأب أو الأم ، ولا يقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل ، - أعني الآباء والأجداد - والأبناء وأبناء الأبناء .  
وأما ذور الأرحام ، فقد قال أبو حنيفة والثوري ، لا قطع على أحد من ذوي الرحم

---

(١) أما الملعود والمستان : فإنها لا يقطعان لو سرقا في أصح قولي الشافعية وعند أبي حنيفة وقسائل مالك وأحمد يقطعان .

المحرم مثل العمة والحالة ، والأخت والعم ، والحال ، والأخ ، لأن القطع يفضي إلى قطيعة الرحم التي أمر الله بها أن توصل ؛ ولأن لهم الحق في دخول المنزل ، وهو إذن من صاحبه يختل الحرز به<sup>(١)</sup> .

وقال مالك والشافعي ، وأحمد وإسحق رضي الله عنهم ، يقطع من سرق هؤلاء ، لانتفاء الشبهة في المال . ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدهما الآخر ، لشبهة الاختلاط وشبهة المال ، فالاختلاط بينها يمنع أن يكون الحرز كاملاً ، ويوجب الشبهة في المال ، وإذا لم يكن الحرز كاملاً وكانت الشبهة في المال يسقط القطع ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي - رضي الله عنها - في أحد قوليهِ وإحدى الروايتين عن أحمد رضي الله عنه . وقال مالك والثوري رضي الله عنها - ورواية عن أحمد رضي الله عنه وأحد قولي الشافعي رضي الله عنه :

إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه<sup>٢</sup> ، فإنه يقطع من سرق من مال صاحبه لوجود الحرز من جهة ولا استقلال كل واحد منها من جهة أخرى .

ولا يقطع الخادم الذي يخدم سيده بنفسه<sup>(٣)</sup> ، فمن عباده بن عمر رضي الله عنها قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه بقتل له فقال له : أقطع يده فإنه سرق امرأة لأم رأتني . فقال عمر رضي الله عنه :

« لا قطع عليه ، وهو خادعكم أخذ متاعكم » .

وهذا مذهب عمر ، وابن مسعود . ولا يخالف لها من الصحابة .

ولا يقطع من سرق من بيت المال إذا كان مسلماً ، لما روي ، أن عامراً لعمر رضي الله عنه كتب إليه يسأله عن سرق من بيت المال فقال :

« لا تقطعه فما من أحد إلا وله فيه حق » .

وروى الشعبي : أن رجلاً سرق من بيت المال ، فبلغ علياً فقال كرم الله وجهه :

« إن له فيه سهماً » ، ولم يقطعه ، فقول عمر وقول علي فيها بيان سبب عدم القطع على من سرق من بيت المال ، لأن ذلك يورث شبهة تنح إقامة الحد .

قال ابن قدامة : كإلو سرق من مال له شرك فيه . ومن سرق من النسيئة من له فيها حق<sup>(٤)</sup> - أو لولده أو لسيده - وهذا مذهب جمهور العلماء<sup>(٥)</sup> .

(١) فيكون مثله مثل الضيف الذي أذن له بالدخول فإنه لا يقطع إذا سرق .

(٢) اشترط هذا الشرط مالك ، وأما الشافعي فمرة اشترطه ومرة لم يشترطه .

(٣) فإذا لم يكن له فيها حق فإنه يقطع بإتفاق العلماء .

(٤) ونهب مالك إلى القطع عملاً بظاهر الآية . وهو عام غير غصص .

وروى ابن ساجة عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن عبداً من رقيق المحسن (١) سرق من المحسن فدفع إلى النبي ﷺ فلم يقطعه . وقال :  
« مال الله سرق بمضه مضاً » .

ولا يقطع من سرق من المدين المياطل في السداد ، أو الجاحد للدين ؛ لأن ذلك استرداد لدينه ، إلا إذا كان المدين مقراً بالدين وقادراً على السداد ، فإن الدائن يقطع إذا سرق من المدين لأنه لا شبهة له في سرقة ، ولا قطع في سرقة العارية من يد المستعير لأن يد المستعير يد أمانة ؛ وليست يد ملك .

ومن غصب مالا وسرقه وأحرقه فسرقه منه سارق ؛ فقال الشافعي وأحمد : لا يقطع ، لأنه حرز لم يرضه مالكه ، وقال مالك : يقطع ؛ لأنه سرق ما لا شبهة له فيه من حرز مثله . وإذا وقعت أزمة بالناس ؛ وسرق أحد الأفراد طعاماً فإن كان الطعام موجوداً قطع ؛ لأنه غير محتاج إلى سرقة ، وإن كان معدوماً لم يقطع ؛ لأن له الحق في أخذه لحاجته إليه ، وقد قال عمر رضي الله عنه :

« لا قطع في عام الجماعة » ، وروى مالك في الموطأ « أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجميمهم ثم قال عمر : والله لأغرمك غراماً يشق عليك . ثم قال للزني : كم ثمن ناقتك ؟ فقال المزني : كنت والله أؤمنها من أربعمائة درهم فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم .

وروى ابن وهب أن عمر بن الخطاب ، بعد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل وراعه من يأتيهم ، فجاء بهم ، فقال لعبد الرحمن بن حاطب : أما لولا أنني أظنكم تستعملونهم وتجيمونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتهم ، ولكن والله إذ تركتهم لأغرمك غرامة توجعك » .

الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق :

وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق فهي :

أولاً : أن يكون مما يتمول ويملك ويحل بيعه وأخذ عوض عنه ، فلا قطع على من سرق الحجر والحزير حتى لو كان المالك لها ذمياً لأن الله حرم ملكيتها والانتفاع بها بالنسبة للمسلم ولذمي على السواء (٢) .

(١) رقيق المحسن : أي الرقيق المأخوذ من الفنائم . سرق من المحسن أي خسر الفنائم .

(٢) يرى أبو حنيفة أنه يباح للذمي الحجر والحزير وأن على متلفها ضمان القيمة ، ولكنه يتفرع مع الفقهاء في عدم قطع من سرقها لعدم كمال المال الذي هو شرط الحد .



وكذلك لا قطع على سارق أدوات الأبى مثل : العود ، والكنج ، والمزمار ، لأنها آلات لا يجوز استعمالها عند كثير من أهل العلم ، فهي ليست بما يتمول ويملك ويحل بيعه ، وأما الذين يبيعون استعمالها فهم يتفقون مع من يحرمها في عدم قطع يد سارقها لوجود شبهة ، والشبهات مسقطه للحدود .

واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز .

فقال أبو حنيفة والشافعي : لا قطع على من سرق لأنه ليس بمال ويعزر ، وإن كان عليه حلي أو ثياب فلا يقطع أيضاً ، لأن ماله عليه من الحلي تبع له وليست مقصودة بالأخذ<sup>(١)</sup> .

وقال مالك : في سرقة القطع ، لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في المال لعينه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به ، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالمبد .

وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع ، لأنه مال متقوم ، وأما المميز فإنه لا يحد سارقه ؛ لأنه وإن كان مالا يباع ويشتري فإن له سلطاناً على نفسه فلا يعد محرراً .

وأما ما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه ؛ كالكلب المأذون في بيعه ، ولحوم الضحايا ، فقال أشهب : من المالكية : يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذ<sup>(٢)</sup> ، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذ .

وقال أصبغ من المالكية في لحوم الضحايا : إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع ، وإن سرقها بعد الذبح فلا قطع .

وأما سرقة الماء ، والتلج ، والكلأ ، والملح ، والثراب فقد قال صاحب المغني : « وإن سرق ماء فلا قطع فيه . قاله أبو بكر وأبو إسحاق لأنه مما لا يتمول عادة ولا أعلم في هذا خلافاً » .

وإن سرق كلأ أو ملحاً ، فقال أبو بكر : لا قطع فيه لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه ؛ فأشبه الماء .

وقال أبو إسحاق بن شاملا : فيه القطع ، لأنه يتمول عادة فأشبه التبن والشعير .  
وأما التلج فقال القاضي : هو كاللأ لأنه ماء جامد فأشبهه الجليد ، والأشبه أنه كاللح لأنه يتحول عادة فهو كاللح المتعقد من الماء .

(١) قال أبو يوسف : يقطع إذا كان الحلي قدر النصاب لأنه إذا سرق الحلي وحده أو الثياب وحدهما فإنه يقطع فيها فكذا لو سرقها مع غيرها .

(٢) الكلب المأذون باتخاذ هو كلب الحرمة والزراعة وكتب للصيد .

وأما التراب فإن كان مما تغل الرغبات فيه كالذي يمد للتطين والبناء فلا قطع فيه ؛ لأنه لا يتمول، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمي الذي يمد للدواء أو الممد للفسيل به ، أو الصبغ للقررة استعمل وجهين .

١ - أحدهما لا قطع فيه لأنه من جنس ما لا يتمول فأشبه الماء .

٢ - فيه القطع، لأنه يتمول عادة، ويحمل إلى البلدان للتجارة فأشبه العود الهندي<sup>(١)</sup> .  
وأما سرقة المال المباح الأصل كالأسماك والطيور<sup>(٢)</sup> فإنه لا قطع على من سرقها ما لم تحرز فإذا أحرزت فقد اختلف فيها الفقهاء فذهب المالكية ، والشافعية يرى قطع سارقها لأنه سرق مالا متقوماً من حرز .

وذهب الأحناف والحنابلة إلى عدم القطع لما روي عن الرسول ﷺ أنه قال :  
فهذا الحديث يورث شبهة يندريء بها الحد .

« الصيد لمن أخذه » .

وقال عبدالله بن يسار : أتى عمر بن عبد العزيز برجل سرق دجاجة ؛ فأراد أن يقطعه ، فقال له سالم بن عبد الرحمن : قال عثمان رضي الله عنه : لا قطع في الطير . وفي رواية أن عمر بن عبد العزيز استقى السائب بن يزيد فقال : ما رأيت أحداً قطع في الطير ، وما عليه في ذلك قطع ؛ فتركه عمر وقال بعض الفقهاء : الطير المعتبر مباحاً هو الذي يكون صيداً سوى الدجاج والبط فيجب في سرقتهما القطع لأنه بمعنى الأهلي .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع في سرقة الطعام الرطب كاللبن واللحم والفواكه الرطبة ولا في سرقة الحشيش والحطب ولا فيما يسرع إليه الفساد ، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة ، لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها ، ولا يشع مالكتها عادة فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها ، والحرز فيها ناقص ، ولقوله ﷺ : « لا قطع في تمر ولا كثر ، ولأن فيه شبهة للملكية ، لوجود للسرقة العامة ؛ لقول الرسول :  
« الناس شركاء في ثلاثة : الماء ، والكلاء ، والنار » .

وما اختلف الفقهاء فيه سرقة المصحف ، فقال أبو حنيفة لا يقطع من سرقة . لأنه ليس بمال ، ولأن لكل واحد فيه حقاً .

وقال مالك والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن المنذر : يقطع سارق المصحف إذا بلغت قيمته النصاب الذي يقطع فيه البد .

(١) ج ١٠ ص ٢٤٧ « اللقي » .

(٢) الأسماك بكل أنواعها ولو كانت ملحة والطيور بكل أنواعه ، ويدخل فيه الدجاج والحمام والبط .

ثانياً : والشرط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق أن يبلغ الشيء المسروق نصاباً ، لأنه لا بد من شيء يجعل ضابطاً لإقامة الحد ، ولا بد وأن يكون له قيمة يلحق الناس ضرر بفقدها ، فإن من عادتهم التسامح في الشيء الحقير من الأموال ، ولهذا لم يكن السلف يقطعون في الشيء الثافه وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب ؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوي قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم . وفي التقدير بهذا حكمة ظاهرة فإن فيها كفاية المقتصد في يوم ، له ولن يموته غالباً ، وقوت الرجل وأهله مدة يوم ، له خطره عند غالب الناس لما روي عن عائشة رضي الله عنها : أن الرسول ﷺ « كان يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وفي رواية مرفوعة « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » .

رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

وفي رواية أخرى للنسائي مرفوعة :

« لا تقطع اليد فيما دون ثمن الجهن<sup>(١)</sup> » .

قيل لعائشة : ما ثمن الجهن ؟ قالت : ربع دينار .

ويرويه حديث ابن عمر في الصحيحين أن النبي ﷺ قطع في جبن ثمنه ثلاثة دراهم ، وفي رواية : قيمته ثلاثة دراهم .

ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم فأكثر ولا قطع في أقل منها . واستدلوا بما رواه البيهقي والطحاوي والنسائي عن ابن عباس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده في تقدير ثمن الجهن بمشرة دراهم .

وذهب الحسن البصري وداود الظاهري ، إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير عملاً بإطلاق الآية ، ولما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

« لمن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الجمل فتقطع يده » .

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسر البيضة ببيضة الحديد التي تلبس للحرب ، وهي كالجن . وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه<sup>(٢)</sup> . والجمل كلوا يرون أنه ما يساوي دراهم .

(١) الجهن : الفرس يتسمى به في الحرب .

(٢) وقيل : هو إخبار بالواقع : أي أنه يسرق هذا فيكون سبباً لقطع يده بتدريج منه إلى ما هو أكبر منه .

وربع الدينار كان يصرف بثلاثة دراهم وفي الروضة التنية قال الشافعي : « وررع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم » وذلك أن الصرف على عهد الرسول ﷺ اثني عشر درهماً بدينار .

وهو موافق لما في تقدير الديات من الذهب بألف دينار . ومن الفضة باثني عشر ألف درهم . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهم أو دينار ، أو قيمة أحدهما من العروض . ولا قطع فيها هو أقل من ذلك « لأن ثمن المجن كان يقوم على عهد الرسول بعشرة دراهم ، كما رواه عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده . وروي عن ابن عباس وغيره هذا التقدير . قالوا : وتقدير ثمن المجن تبعاً لهذا التقدير أحوط . والحدود تدفع بالشبهات . والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها . والحق أن اعتبار ثمن المجن عشرة دراهم معارض بما هو أصح منه كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة .

وقال مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه :

تصاب السرقة ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض . والتوقيح بالدرهم خاصة . والأثمان أصول لا يقوم بمضها ببعض .

وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار مع أن دينها خميسة دينار ، فقال أحد الشعراء :

يد بخمس مئين عسجد وديت      ما بالها قطعت في ربع دينار ؟  
تناقض مالنا إلا السكوت له      ونستجير بمولانا من العار

وهذا المعترض قد خافه التوفيق فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر حفظاً للمال ، وجعل دينها خميسة حفظاً لها فقد كانت ثمينة حين كانت آمنة فلما خانت هانت ولهذا قيل :

يد بخمس مئين عسجد وديت      لكنها قطعت في ربع دينار  
حياة الدم أغلاها ، وأرخصها      خيانة المال فانظر حكمة الباري

مضى بقدر المروق :

وتعتبر قيمة المروق وتقديره يوم السرقة عند مالك والشافعية ، والحنابلة . وقال أبو حنيفة : يقدر المروق يوم الحكم عليه بالقطع .

سرقة الجماعة :

إذا سرقت الجماعة قدراً من المال بحيث لو قسم بينهم لكان نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم يقطعون جميعاً باتفاق الفقهاء .

أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصاباً، ولكنه لو قسم بين السارقين لا يبلغ نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم اختلفوا في ذلك :

فقال جمهور الفقهاء : يجب أن يقطعوا جميعاً .

وقال أبو حنيفة : لا قطع حتى يكون ما يأخذ كل واحد منهم نصاباً .

قال ابن رشد : فمن قطع الجميع رأى العقوبة إنما تتعلق بقدر مال السروق ، أي أن هذا القدر من المال السروق هو الذي يوجب القطع لحفظ المال ، ومن رأى أن القطع إنما علق بهذا القدر لا بما دونه لمكان حرمة اليد قال : لا تقطع أبداً كثيرة فيما أوجب الشارع فيه القطع .

#### ما يعتبر في الموضع السروق منه :

وأما الموضع السروق منه فإنه يعتبر فيه الحرز .

والحرز هو الموضع المد لحفظ الشيء ، مثل الدار والدكان والاصطبل والمراح ، والجرين ، ونحو ذلك . ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا من جهة اللغة وإنما يرجع فيه إلى العرف ، واعتبار الشرع للحرز لأنه دليل على عناية صاحب المال به وصيافته له والمحافظة عليه من التعرض للضياع ؛ ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل عن الحرسة<sup>(١)</sup> التي توجد في مراتعها ، قال : فيها ثمنها مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من عطنه<sup>(٢)</sup> ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجهن<sup>(٣)</sup> قال : يا رسول الله فالثوب وما أخذ منها في أكمامها قال : من أخذ بفيه ولم يتخذ خبئة<sup>(٤)</sup> فليس عليه شيء ، ومن احتمل فعله ثمنه مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجهن .

رواه أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال :

« لا قطع في تمر معلق ولا حرسة الجبل » فإذا أواه المراح أو الجرين<sup>(٥)</sup> ، فالقطع فيها بلغ ثمن الجهن .

(١) الحرسة : هي التي ترمى في الحقل وعليها حرس .

(٢) العطنة : الحظيرة .

(٣) أوجب القطع على من سرق ثلثة من عطنها ، وهو حرزها . وأسقطه عن سرقها من مرعاعها . وفي هذا دليل على اعتبار الحرز .

(٤) أي لم يأخذ شيئاً من السروق في طوق ثوبه .

(٥) الجرين : موضع تحفيظ للتمر .

ففي هذين الحديتين اعتبار الحرز ، قال ابن القيم : فإنه عليه السلام أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة وأوجبه على سارقه من الجرين .

وعند أبي حنيفة رحمه الله أن هذا لنقصان ما ليته لإسراع الفساد إليه ، وحمل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليت به بإسراع الفساد إليه ، وقول الجمهور أصح ، فإنه عليه السلام جعل له ثلاثة أحوال : حالة لا شيء فيها ، وهي ما إذا أكل منه بغيره وحالة يفرم مثليه ويضرب من غير قطع ، وهي إذا أخرجه من شجرة وأخذه ، وحالة يقطع فيها ، وهو ما إذا سرقه من بيده ، سواء كان انتهى جفافه أم لم ينته ، فالعبرة بالمكان والحرز لا بيبسه ورطوبته ، وبدل عليه أنه عليه السلام أسقط القطع عن سارق اللبنة من مرعاها ، وأوجبه على سارقها من عطنها فإنه حرز . انتهى .

وإلى اعتبار الحرز ذهب جمهور الفقهاء ولم يشترطوا الحرز في القطع منهم : أحمد وإسحاق وزفر ، والظاهرية ، لأن آية « والسارق والسارقة » عامة وأحاديث عمرو بن شعيب لا يصلح لتخصيصها للاختلاف الواقع فيها .  
أورد ذلك ابن عبد البر فقال : أحاديث عمرو بن شعيب العمل بها واجب إذا رواها الثقات .

### اختلاف الحرز باختلاف الأموال :

والحرز يختلف باختلاف الأموال ، ومرجع ذلك إلى العرف فقد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت .

فالدار حرز لما فيها من أثاث ، والجرين حرز للثمار ، والاصطبل حرز للدواب ، والمراح للغنم ، وهكذا .

### الإنسان حرز لنفسه :

والإنسان حرز لثيابه ولقراشه الذي هو نائم عليه سواء كان في المسجد أم في خارجه . فمن جلس في الطريق ومعه متاعه فإنه يكون محرزاً به ، سواء أكان مستيقظاً أم نائماً . فمن سرق من إنسان نقوده أو متاعه قطع بمجرد الأخذ لزال يد المالك عنه .

واشترط الفقهاء في اللاتيم أن يكون المسروق تحت جنبه أو تحت رأسه واستدلوا بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم عن صفوان بن أمية قال : كنت نائماً في المسجد على خيصة لي فسُرقت ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله عليه السلام ، فأمر بقطعه ، فقلت : يا رسول الله أفي خيصة ، ثمها ثلاثين درهماً . أنا أهبها له ؟ قال : فهلا

كان قبل أن تأتي . « أي فهلا عفوت عنه ووهبت له قتل أن تأتي . »  
وفي الحديث دليل على أن المطالبة بالمسروق شرط في القطع<sup>(١)</sup> ، فلو وهب المسروق منه إياه ، أو باعه قبل رفعه إلى الحاكم سقطت عنه السارق . كما صرح بذلك الشيخ<sup>(٢)</sup> حيث قال : « هلا كان قبل أن تأتي به ؟ ! » .

#### الطرار :

واختلفوا في الطرار<sup>(٣)</sup> :

فقال طائفة : يقطع مطلقاً سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج المال أو شق الكم فسقط المال فأخذه وهو قول مالك ، والأوزاعي وأبي ثور ، ويعقوب ، والحسن وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وإسحق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كفه فطررها فسرقها لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم فأدخل يده فسرقها قطع .

#### المسجد حرز :

والمسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه من البسط والخصر والقناديل والنجف .  
وقد قطع رسول الله ﷺ سارقاً سرق ترساً كان في صفة النساء في المسجد فنه ثلثة دراهم . أخرجه أحمد ، وأبو داود والنسائي .  
وكذلك إذا سرق باب المسجد أو ما يزين به مما له قيمة ؛ لأنه مال محرز لا شبهة فيه .  
وخالف الشافعية في قناديل المسجد وحصرها ؛ فمن سرقها لا يقطع ، لأن ذلك جعل لمنفعة المسلمين ، وللإسقاط فيها حق . اللهم إلا إذا كان السارق ذمياً فإنه يقطع ، لأنه لا حق له فيها .

#### السرقه من الدار :

اتفق الفقهاء على أن الدار لا تكون حرزاً إلا إذا كان بابها مغلقاً . كما اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكنى لا يقطع حتى يخرج من الدار .  
واختلفوا في مسائل من ذلك ذكرها صاحب كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح فقال :  
واختلفوا فيها إذا اشترك اثنين في نقب دار فدخل أحدهما فأخذ المتاع وطوله الآخر وهو خارج الحرز وهكذا إذا رمى به إليه فأخذه .

(١) سبأني مريد بيان هذه المسألة .

(٢) الطرار هو الذي يشق كـ الرجل ويأخذ ما به . مأخوذ من نظر وهو الشق (وهي ما يسمى بالشك) .

فقال مالك والشافعي وأحد : القطع على الداخل دون الخارج . وقال أبو حنيفة : لا يقطع منها أحد .

واختلفوا فيما إذا اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحزر وأخرج بعضهم نصاباً ولم يخرج الباقيون شيئاً ولم يكن منهم معاونة في إخراجها .

فقال أبو حنيفة وأحد : يجب القطع على جماعتهم .

وقال مالك والشافعي : لا يقطع إلا الذين أخرجوا المتاع واختلفوا فيما إذا قرب الداخل المتاع إلى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحزر .

فقال أبو حنيفة : لا قطع عليها .

وقال مالك يقطع الذي أخرجه قولاً واحداً وفي الداخل الذي قربته خلاف بين أصحابه على قولين .

وقال الشافعي : القطع على الذي أخرجه خاصة وقال أحد : عليها القطع جميعاً . وذكر الشيخ أبو إسحاق في المذهب قال : وإن نقب رجلان حزرأ فأخذ أحدهما المال ووضعه على بعض النقب وأخذه الآخر ففيه قولان : أحدهما أنه يجب عليهما القطع لأنهما لم نوجب عليهما القطع صار هذا طريقاً إلى إسقاط القطع ، الثاني : أنه لا يقطع واحد منهما كقول أبي حنيفة وهو الصحيح لأن كل واحد منهما لم يخرج المال من الحزر . وإرت نقب أحدهما الحزر ودخل الآخر وأخرج المال ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كالمسألة قبلها ومنهم من قال : لا يجب القطع قولاً واحداً لأن أحدهما نقب ولم يخرج المال والآخر أخرج من غير حزر » .

ثم يثبت الحد ؟ وهل يتوقف على طلب المسروق منه ؟

لا يقام الحد إلا إذا طالب المسروق منه بإقامته<sup>(١)</sup> لأن خاصيته الجنى عليه ومطالبته بالمسروق شرط ويثبت الحد بشهادة عدلين أو بالإقرار ويكفي فيه مرة واحدة عند مالك والشافعي والأحناف لأن النبي ﷺ قطع يد سارق الجن وسارق رداء صفوان ، ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار وما وقع من التكرار في بعض الحالات فهو من باب التثبيت . ويرى أحد وإسحاق وابن أبي ليلى أنه لا بد من تكراره مرتين .

دعوى السارق الملكية :

وإذا ادعى السارق أن ما أخذه من الحزر ملكه بعد قيام البينة عليه بأنه سرق من

---

(١) هذا مذهب أبي حنيفة وأحد في أظهر روايته وأصحاب الشافعي وقال مالك : لا يقتصر إلى المطالبة .



الحرز نصاباً فقال مالك : يجب عليه التقطع بكل حال ولا يقبل دعواه وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي : « السارق الظريف » .

#### تلقين السارق ما يسقط الحد :

ويندب للقاضي أن يلتن السارق ما يسقط الحد رواه أبو أمية الخنومي ، أث النبي ﷺ أي بلس اعترف ، ولم يوجد معه متاع ، فقال رسول الله ﷺ ما إخالك سرقت<sup>(١)</sup> قال : بلى ، مرتين أو ثلاثاً . رواه أحمد ، وأبو داود ، الترمذي ، ورجال ثقات . وقال عطاء : كانت من قضى<sup>(٢)</sup> يؤتى اليهم بالسارق ، فيقول : أسرقت ؟ قل : لا . وسمي<sup>(٣)</sup> أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وعن أبي الدرداء : أنه أتى بحجارة سرقت فقال لها : أسرقت ؟ قولي : لا فقالت : فخلي سبيلها . وعن عمر أنه أتى برجل سرق فساله : أسرقت ؟ قل : لا . فقال : لا ، فتركه .

#### عقوبة السرقة :

إذا ثبتت جريمة السرقة وجب إقامة الحد على السارق فنقطع يده اليمنى من مفصل الكف وهو الكوع<sup>(٤)</sup> لقوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ولا يجوز العفو عنها من أحد لا من المجنى عليه ولا من الحاكم ، كما لا يجوز أن تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها أو تأخير تنفيذها أن تعطيلها ؛ خلافاً للشيعة الذين يرون أن القطع يسقط عن السارق بعفو المجنى عليه في السرقة وكذلك يرون أن للإمام مع وجوب إقامة الحد أث يسقط العقوبة عن بعض الناس لمصلحة ، وله تأخيرها عن بعضهم لمصلحة ، وهذا يخالف لجماة أهل السنة الذين يروون عن رسول الله ﷺ قوله : « تجافوا العقوبة بينكم ؛ فإذا انتهى بها إلى الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا » .

(١) إخالك : أي أظنك . (٢) من قضى : أي من قرأ القضاء .

(٣) أي ذكر أن أبا بكر وعمر كانا يفعلان ذلك حيناً قولياً للقضاء .

(٤) كان القطع معمولاً به في الجاهلية فأقره الإسلام مع زيادة شروط أخر : ويقال إن أول من قطع الأيدي في الجاهلية قريش ؛ فطمروا رجلاً يقال له دويك مولد لبني ملبح بن عمرو بن غزاعة كان قد سرق كبر الكعبة ويقال : سرقة قوم قريش فوضوه عنده قال القرطبي : وقد قطع السارق في الجاهلية وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن الغيرة فأمر الله بقطعه في الإسلام ، وكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام من الرجال الحيار بن عدي نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان ابن عبد الأسد بن بني عزموم وقطع أبو بكر البجلي الذي سرق العقدة وهو رجل من أهل اليمن أنقطع اليد والرجل وقد كان سرق عقداً لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقطع يد اليسرى . وقطع عمر بسد ابن مرة أخى عبد الرحمن بن مرة .

فإذا سرق ثانياً تقطع رجله، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله . فقال أبو حنيفة : يعزّر ويحبس .

وقال الشافعي وغيره : تقطع يده اليسرى ، ثم إذا عاد إلى السرقة تقطع رجله اليمنى ثم إذا سرق يعزّر ويحبس .

### حسم يد السارق إذا قطعت :

وتحسم يد السارق بعد التقطع ، فتكوى بالنار ، أو تتخذ أي طريقة من الطرق حتى ينقطع الدم فلا يتعرض المقطوع للتلف والهلاك .

فمن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا : يا رسول الله ، إن هذا قد سرق . فقال رسول الله ﷺ : ما أخاله سرق<sup>(١)</sup> ، فقال السارق : بلى يا رسول الله . فقال : اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه<sup>(٢)</sup> ، ثم اتفوني به ، فقطع فأني به . فقال : تب إلى الله . قال : قد تبّت إلى الله . فقال : تاب الله عليك . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن حبان .

### تعليق يد السارق في عنقه :

ومن التنكيل بالسارق والزرع لغيره ، أمر الشارع بتعليق يد السارق المقطوعة في عنقه . روى أبو داود والنسائي والترمذي : وقال : « حسن<sup>(٣)</sup> » غريب ، عن عبد الله بن محيريز قال : سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه : أمن السنة هو ؟ فقال : أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده ، ثم أمر بها فعلق في عنقه .

### اجتماع الضمان والحد :

إذا كان المسروق قائماً رد إلى صاحبه ، لقول رسول الله .

« على اليد ما أخذت حتى تؤديه » .

وهذا مذهب الشافعي وإسحاق .

فإذا تلف المسروق في يد السارق ضمن بدله ، وقطع ولا يمنع أحدهما الآخر ، لأن الضمان الحق الأدمي ، والقطع يحب لله تعالى ، فلا يمنع أحدهما الآخر كالدية والكفارة .

وقال أبو حنيفة . إذا تلف المسروق فلا يغرم السارق لأنه لا يجتمع الغرم مع القطع بحال لأن الله ذكر القطع ولم يذكر الغرم .

وقال مالك وأصحابه : إن تلف ، فإن كان موسراً غرم ، وإن كان معسراً لم يكن عليه شيء .

(١) في هذا إجماع السارق بعدم الإقرار وبالرجوع عنه .

(٢) في هذا دليل على أن نفقة الحسم ومؤنته ليست على السارق وإنما هي في بيت المال .

(٣) في إسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي : هو ضعيف لا يحتج بحديثه .

## الجنائيات

الجنائيات جمع جنائية ، مأخوذة من جنى يعني بمعنى أخذ ، يقال : جنى الثمر إذا أخذه من الشجر . ويقال أيضاً : جنى على قومه جنائية ، أي أذنب ذنباً يؤاخذ به .  
والمراد بالجنائية في عرف الشرع : كل فعل محرم . والفعل المحرم كل فعل حظه الشارع ومنع منه ، لما فيه من ضرر واقع على الدين ، أو النفس ، أو العقل ، أو العرض أو المال .

وقد اصطلح الفقهاء على تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين :

**القسم الأول :** ويسمى بجرائم الحدود .

**القسم الثاني :** ويسمى بجرائم القصاص .

وهي الجنائيات التي تقع على النفس أو على دونها من جرح أو قطع عضو ، وهذه هي أصول المصالح الضرورية التي يجب المحافظة عليها صيانة للناس وحفاظاً على حياتهم الاجتماعية .  
وقد تقدم الكلام على جرائم الحدود وعقوباتها وبقي أن نتكلم على جرائم القصاص .  
ونبدأ بتمهيد في وجهة الإسلام في المحافظة على النفس متبعين ذلك بالكلام عن القصاص بين الجاهلية والإسلام ، ثم الكلام عن القصاص في النفس والقصاص فيما دونها .  
وأما الجنائيات في القانون فهي أخطر الجرائم ، وقد حددتها المادة ١٠ من قانون العقوبات بأنها الجرائم المعاقب عليها بالإعدام ، أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو الأشغال الشاقة المؤقتة ، أو السجن .

## المحافظة على النفس

### كرامة الانسان :

إن الله سبحانه كرم الإنسان : خلقه بيده ، ونفع فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ، وجعله خليفة عنه ، وزوده بالقوى والمواهب ليسود الأرض ، وليصل إلى أقصى ما قدّر له من كمال مادي وارتقاء روحي .

ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه ، ويبلغ غايته إلا إذا توفرت له جميع عناصر النمو ، وأخذ حقوقه كاملة .

وفي طبيعة هذه الحقوق التي ضمنها الإسلام : حق الحياة ، وحق التعلك ، وحق صيانة المرض ، وحق الحرية ، وحق المساواة ، وحق التعلم .

وهذه الحقوق ، واجبة للإنسان من حيث هو إنسان بقطع النظر عن لونه ، أو دينه ، أو جنسه ، أو وطنه ، أو مركزه الاجتماعي .

قال الله تعالى :

« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا »<sup>(١)</sup> .

وقد خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع فقال :

« أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد ، كل المسلم على المسلم حرام ؛ دمه وماله ، وعرضه » .

### حق الحياة :

وأول هذه الحقوق وأولها بالعناية حق الحياة ، وهو حق مقدس لا يحل انتهاك حرمة ولا استباحة حماه .

يقول الله سبحانه :

« وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ »<sup>(٢)</sup> .

والحق الذي تزهق به النفوس ... هو ما فسره الرسول في قوله عن ابن مسعود رضي الله عنه :

« لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب<sup>(٣)</sup> الزاني ، والنفس بالنفس<sup>(٤)</sup> ، والتارك لدينه المفارق للجماعة »<sup>(٥)</sup> .

رواه البخاري ومسلم :

ويقول الله سبحانه وتعالى :

---

(١) سورة الإسراء ، الآية ٧٠ . (٢) سورة الإسراء ، الآية ٣٣ .

(٣) الثيب الزاني : المترجم .

(٤) النفس بالنفس : أي فقتل النفس التي قتلت نفساً عمداً بغير حق يقتل النفس .

(٥) التارك لدينه المفارق للجماعة : أي المرتد عن دين الإسلام .

« وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطَاً كَبِيراً »<sup>(١)</sup>.

ويقول سبحانه :

« وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ »<sup>(٢)</sup>.

والله سبحانه جعل عذاب من سنّ القتل عذاباً لم يحمله لأحد من خلقه .

يقول الرسول ﷺ :

« لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلماً إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ كَيْفَلٌ مِنْ دَمِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ »<sup>(٣)</sup>.

رواه البخاري ومسلم .

ومن حرص الإسلام على حماية النفوس أنه هدد من يستحلها بأشد عقوبة ... فيقول الله تعالى :

« وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً، فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً »<sup>(٤)</sup>.

« فبهذه الآية تقرر أن عقوبة القاتل في الآخرة العذاب الأليم ، والخلود المقيم في جهنم ، والغضب واللعة والعذاب العظيم » .

ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنها :

« لَا قُبُورَ لِقَاتِلِ مُؤْمِنٍ عَمْداً » .

لأنها آخر ما نزل ، ولم ينسخها شيء ، وإن كان الجمهور على خلافه ! .. ورسول الله ﷺ يقول :

« لَسَرَّوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » .

رواه ابن ماجه بسند حسن عن البراء .

وروى الترمذي بسند حسن عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

« لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ ، لَا كَيْفَ لَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ » .

(١) سورة الإسراء ، الآية ٣١ . (٢) سورة التكاوير ، الآية ٨ ، ٩ .

(٣) هو قابيل الذي قتل هابيل . والكفل : التنصيب .

قال الثوري : هذا الحديث من قواعد الإسلام ، وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل - مثل عمله إلى يوم القيامة .

(٤) سورة النساء ، الآية ٩٣ .

وروى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال :  
« من أعان على دم امرئ مسلم بشطر كلمة ، كتب بين عينيه يوم القيامة : آيس من  
رحمة الله » .

ذلك أن القتل هدم لبناء أراداه الله ، ولب حياة المحني عليه ، واعتداء على عصيته  
الذين يعتزون بوجوده ، ويتنفعون به ، ويحرمون بفقد العون ، ويستوي في التحريم قتل  
المسلم والذمي وقتل نفسه .

ففي قتل الذمي جاءت الأحاديث مصرحة بوجوب النار لمن قتله .  
روى البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال :  
« مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً <sup>(١)</sup> ، لَمْ يَرْحَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحَهَا يَجِدُ مِنْ مَسِيرَةِ  
أَرْبَعِينَ عَاماً » <sup>(٢)</sup> .

وأما قاتل نفسه فإله سبحانه وتعالى يحذر من ذلك فيقول : « ولا تلقوا بأيديكم إلى  
الهلكة » <sup>(٣)</sup> .  
ويقول :

« ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً » <sup>(٤)</sup> .

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال :  
« مَنْ تَرَدَّى <sup>(٥)</sup> مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا  
مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فُسُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا  
مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمُحْدِدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ <sup>(٦)</sup> بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا  
مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا » .

وروى البخاري عن أبي هريرة أيضاً أن رسول الله ﷺ قال :  
« الذي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ ، وَالَّذِي يَطْمِنُ نَفْسَهُ يَطْمِنُ نَفْسَهُ فِي النَّارِ ، وَالَّذِي  
يَقْتَحِمُ <sup>(٧)</sup> يَقْتَحِمُ فِي النَّارِ » .

(١) العاهد : من له عهد مع المسلمين - إما بأمان من مسلم - أو هدنة من حاكم - أو عقد جزية .  
(٢) ردهم وجدان روائحها يستلزم عدم دخولها - قال الحافظ في الفتح :  
إن المراد بهذا الذمي - وإن كان عاماً - التخصيص بزمان ما ، لتناقض الأدلة الفعلية والنقلية - أن  
من مات مسلماً ، وكان من أهل الكباير فهو محكوم بإسلامه غير مخلف في النار ، وما له الجنة ولو عذب قبل  
ذلك . انتهى .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٩٥ . (٤) سورة النساء ، الآية ٢٩ .

(٥) التردى : السقوط . أي أسقط نفسه متعمداً مثلاً .

(٦) يتوجأ : يضرب بها نفسه . (٧) يقتحم : يرمي نفسه .

وعن جندب بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : « كان فيمن قبلكم رجل به جرح ، فجزع ، فأخذ سكيناً فحز بها يده فبارقاً الدم حتى مات<sup>(١)</sup> » قال الله تعالى : « يادري عبيدي بنفسه : حرمت عليه الجنة » . ( رواه البخاري )  
وثبت في الحديث « من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة » .  
ومن أبلغ ما يتصور في التشنيع على القتل بالإضافة إلى ما سبق أن الإسلام اعتبر القاتل لفرد من الأفراد كالقاتل للأفراد جميعاً ، وهذا أبلغ ما يتصور من التشنيع على ارتكاب هذه الجريمة النكراء . يقول سبحانه :  
« ... أنه من قَتَلَ نفساً بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً . ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً »<sup>(٢)</sup> .  
ولعظم أمر الدماء وشدة خطورتها ، كانت هي أول ما يقضى فيها بين الناس يوم القيامة<sup>(٣)</sup> كما رواه مسلم .  
وقد شرع الله سبحانه القصاص وإعدام القاتل انتقاماً منه ، وزجراً لغيره ، وتطهيراً للجمتمع من الجرائم التي يضطرب فيها النظام العام ، ويختل معها الأمن . فقال :  
« ولكم في القصاص حياة »<sup>(٤)</sup> يا أولي الألباب ، لعلمكم تَتَّقُونَ<sup>(٥)</sup> .  
وهذه العقوبة مقررة في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة . ففي الشريعة الموسوية جاء بالفصل الحادي والعشرين من سفر الخروج :  
« أن من ضرب إنساناً فمات فليقتل قتلاً ، وإذا بنى رجل على آخر فقتله اغتيالاً فمن قدام مذبحي تأخذه ليقتل ، ومن ضرب أباه وأمه يقتل قتلاً ، وإن حصلت أذية فأعط نفساً بنفس ، وعيناً بعين ، وسناً بسن ، ويداً بيد ، ورجلاً برجل ، وجرحاً بجرح ، ورضاً برضاً » .  
وفي الشريعة المسيحية يرى البعض أن قتل القاتل لم يكن من مبادئهم مستلذين على ذلك بما ورد بالإصحاح الخامس من إنجيل متى من قول عيسى عليه السلام :  
« لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحوّل له خدك الآخر أيضاً . ومن رأى أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فافرك له الرداء أيضاً ، ومن سخر منك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين » .

(١) أي ما انقطع حتى مات . (٢) سورة المائدة ، الآية ٣٢ .  
(٣) وهذا فيما بين العباد ، وأما حديث : أول ما يحاسب به العبد الصلاة فهو فيما بين العبد وبين الله .  
(٤) سورة البقرة ، الآية ١٧٩ .

ويرى البعض الآخر أن الشريعة المشيحية عرفت عقوبة الإعدام مستنداً على ذلك بما قاله عيسى عليه السلام :

« مَا جِئْتُ لَأَنْقُضَ النَّامُوسَ ، وَإِنَّمَا جِئْتُ لِأَتَمِّمَ » .

وقد تأيد هذا النظر بما ورد في القرآن الكريم :

« وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ » .

وإلى هذا تشير الآية الكريمة :

« وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذْنَ

بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ » ، والجروح قصاص<sup>(١)</sup> .

ولم تفرق الشريعة بين نفس ونفس ، فالقصاص حق ، سواء أكان المقتول كبيراً أم صغيراً ، رجلاً أم امرأة . فلكل حق الحياة ، ولا يحل التمرص لحياة بما يفسدها بأي وجه من الوجوه ، وحتى في قتل الخطأ ، لم يصف الله تعالى القاتل من المسؤولية ، وأوجب فيه : العتق ، والدية فقال سبحانه :

« وَمَا كَانَ لِلْكَافِرِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ، إِلَّا سَطَطًا ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا »<sup>(٢)</sup> .

وهذه العقوبة المالية إنما أوجبها الإسلام في القتل الخطأ احتراماً للنفس حتى لا يتسرب إلى ذهن أحد هوانها ، ليعتاط الناس فيما يتصل بالنفوس والدماء ، ولتسد ذرائع الفساد ، حتى لا يقتل أحد أحداً ويَزعم أن القتل كان خطأ .

ومن شدة عناية الإسلام بحماية الأنفس أنه حرم إسقاط الجنين بعد أن ندب الحياة فيه ، إلا إذا كان هناك سبب حقيقي يوجب إسقاطه ، كالخوف على أمه من الموت ، ونحو ذلك ، وأوجب في إسقاطه بغير حق غرامة .

### القصاص بين الجاهلية والإسلام

قام نظام القصاص في العرب على أساس أن القبيلة كلها تعتبر مسؤولة عن الجناية التي يقرها فرد من أفرادها ، إلا إذا خلعت وأعلنت ذلك في المجتمعات العامة .

ولهذا كان ولي الدم يطالب بالقصاص من الجاني وغيره من قبيلته ، ويتوسع في هذه المطالبة توسعاً ربما أوقد نار الحرب بين قبيلتي الجاني والمجني عليه .

(١) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٩٢ .



وقد ترداد المطالبة بالتوسع إذا كان الجني عليه شريفاً أو سيداً في قومه . على أن بعض القبائل كثيراً ما كانت تعمل هذه المطالبة ، وببسط حمايت على القاتل ولا يميز أولياء المقتول أي اهتمام ، فكانت تنشب الحروب التي تودي بأنفس الكثير من الأبرياء . فلما جاء الإسلام وضع حداً لهذا النظام الجائر ، وأعلن أن الجاني وحده هو المسؤول عن جنائنه ، وهو الذي يؤخذ بجريمته فقال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ <sup>(١)</sup> الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ، فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ، فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءً إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ . ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ ذَلِكَ فَكُنْ لَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ <sup>(٢)</sup> حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ <sup>(٣)</sup> .

إذا اختاروا القصاص دون العفو :

قال البيضاوي في تفسير هذه الآية :

« كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء ، وكان لأحدهما طولٌ على الآخر ، فأقسموا لنقتلن الحر منكم بالعبد ، والذكر بالأنثى ، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله ﷺ ، فنزلت ، وأمرهم أن يتكبروا » انتهى .

والآية تشير إلى ما يأتي :

١ - أن الله سبحانه أبطل النظام الجاهلي ، وفرض المائلة والمساواة في القتل . فإذا اختاروا القصاص دون العفو ، فأرادوا إنفاذه ، فإن الحر يُقتل إذا قُتِلَ حرّاً ، والعبد يُقتل إذا قُتِلَ عبداً مثله ، والمرأة تُقتل إذا قُتِلَت امرأة .

قال القرطبي :

« وهذه الآية جاءت مبينة حكم النوع إذا قتل نوعه فبينت حكم الحر إذا قتل حرّاً ، والعبد إذا قتل عبداً ، والأنثى إذا قُتِلَت أنثى ، ولم تُعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر .

فالآية محكمة ، وفيها إجمال يبينه قوله تعالى :

« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... إلى آخر الآية .

وبينه النبي ﷺ لما قتل اليهودي بامرأة .

قاله مجاهد .

(١) القتل : جمع قتيل .

(٢) فاتباع بالمعروف : مأخوذ من اقتصاص الأثر : أي تتبعه ، لأن الجني عليه يتبع الجنانية ، فيأخذ مثلاً .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٧٨ .

٢ - فإذا عفا ولي الدم عن الجاني فله أن يطالبه بالدية على أن تكون المطالبة بالمعروف ، لا يخالفها عنف ولا غلظة ، وعلى القتال أداء الدية إلى العافي بلا ماطلة ولا يخص .

٣ - وهذا الحكم الذي شرعه الله من جواز القصاص والعفو عنه إلى الدية تيسير من الله ورحمة حيث وسع الأمر في ذلك ، فلم يحتم واحدا منهما .

٤ - فمن اعتدى على الجاني فقتله بعد العفو عنه ، فله عذاب أليم ، إما بقتله في الدنيا أو عذابه بالنار في الآخرة .

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما . قال :

« كان في بني إسرائيل القصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة :

« كتب عليكم القصاص في القتلى ... » الآية .

« فمن عفي له من أخيه شيء » قال : « فالعفو » أن يقبل في العمد الدية ، و « الاتباع

بالمعروف » أن يتبع الطالب بمعروف ، ويؤدي إليه المطلوب بإحسان .

« ذلك تخفيف من ربكم ورحمة » فيما كتب على من كان قبلكم .

٥ - وقد شرع الله القصاص لأن فيه الحياة العظيمة ، والبقاء للناس ، فإن القتال إذا علم أنه سيقتل ارتدع ، فأحيا نفسه من جهة ، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى .

٦ - وقد أبقي الإسلام جمل الولاية في طلب القصاص لولي المقتول على ما كان عليه عند العرب .

يقول الله تعالى :

« وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا » .

والمقصود بالولي هو من له القيام بالدم ، وهو الوارث للمقتول<sup>(١)</sup> ، فهو الذي له حق المطالبة دون السلطة الحاكمة ، فالولي يطالب هو بالقصاص فإنه لا يقتص من الجاني . والسلطان : التسلط على القتال ، وإنما كان ذلك كذلك خوفا أن يصدر العفو من غير رضا منه ، وهو الذي اجتوى بنار الجريمة فتثور نفسه ويعمد إلى الأخذ بالنار ، ويتكرر القتل والإجرام .

٧ - قال صاحب المنار معلقا على هذه الآية :

فالآية الحكيمة قررت أن الحياة هي المطلوبة بالذات ، وأن القصاص وسيلة من

(١) هذا رأي الجمهور ، وقال مالك : هم العصبة .

وسائلها ، لأن من علم أنه إذا قتل نفساً يقتل بها يرتدع عن القتل ، فيحفظ الحياة على من أراد قتله وعلى نفسه ، والاكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه ان استطاع .  
فان من الناس من يبذل المال الكثير لأجل الإيقاع بمدوّه .  
« وفي الآية من براعة العبارة وبلاغة القول ما يذهب باستئشاع ازهاق الروح في العقوبة . وموطن النفس على قبول حكم المساواة ، إذ لم يسم العقوبة قتلاً أو اعداماً ، بل سماها مساواة بين الناس تتطوي على حياة سعيدة لهم » .

### القصاص في النفس

ليس كل اعتداء على النفس بموجب للقصاص ، فقد يكون الاعتداء عمداً ، وقد يكون شبه عمد ، وقد يكون خطأ ؛ وقد يكون غير ذلك .  
ومن ثم وجب أن نبين أنواع القتل ، ونبين النوع الذي يجب القصاص بمقتضاه .

### أنواع القتل

#### القتل ثلاثة أنواع :

- ١ - عمد .
- ٢ - شبه عمد .
- ٣ - خطأ .

#### القتل العمد :

فالقتل العمد هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم<sup>(١)</sup> بما يفلب على الظن أنه يقتل به . ويفهم من هذا التعريف أن جريمة القتل العمد لا تتحقق إلا إذا توفرت فيها الأركان الآتية :

- ١ - أن يكون القاتل عاقلًا ، بالغًا ، قاصداً القتل .
- أما اعتبار العقل والبلوغ ؛ فلحديث علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال :
- « ربيع القلم عن ثلاث : عن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » .
- رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

---

(١) أي لا يستحق القتل شرعاً .

وأما اعتبار العمد ؛ فلما رواه أبو هريرة رضي الله عنه . قال :  
 « قتل رجل في عهد رسول الله ﷺ ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فدفعه إلى ولي  
 المقتول ؛ فقال القاتل : يا رسول الله ، والله ما أردت قتله ؛ فقال النبي ﷺ للولي : « أما  
 إنه إن كان صادقا ثم قتلته دخلت النار » فخلاه الرجل ، وكان مكتوفاً بنيسة<sup>(١)</sup> فخرج  
 بحر نسمة . قال : فكان يسمى « ذا النسمة » .

رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه .  
 وروى أبو داود أن رسول الله ﷺ قال :  
 « العمد قود ، إلا أن يعفو ولي المقتول » .  
 وروى ابن ماجه أنه ﷺ قال :  
 « من قتل عامداً فهو قود » ومن حال بينه وبينه فمليه لعنة الله والملائكة والناس  
 أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

- ٢ - أن يكون المقتول آدمياً ، وممصوم الدم : أي أن دمه غير مباح .
  - ١ - أن تكون الأداة التي استعملت في القتل مما يُقتلُ بها غالباً .
- فإذا لم تتوفر هذه الأركان . فإن القتل لا يعتبر قتلاً عمداً .

#### أداة القتل :

ولا يشترط في الأداة التي يقتل بها سوى أنها مما تقتلُ بها غالباً ، سواء أكانت محددة  
 أم متلفة لئائلها في إزهاق الروح .  
 وقد روى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ رضى<sup>(٢)</sup> رأس يهودي بين حجرين ،  
 وكان قمل ذلك يحارية من الجوارى .  
 وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة ، والشمي ، والنخعي ، الذين يقولون بأنه لا  
 قصاص في القتل بالمتقل .  
 ومن هذا القبيل القتل بالإحراق بالنار ، والإغراق بالماء ، والإلقاء من شاهق ، وإلقاء  
 حائط عليه ، وخنق الأنفاس ، وحبس الإنسان ، ومنع الطعام والشراب عنه حتى يموت  
 جوعاً ، وتقديده لحيوان مفترس .  
 ومنه ما إذا شهد الشهود على إنسان مصصوم الدم بما يوجب قتله ، ثم بعد قتله يرحمون  
 عن الشهادة ، ويقولون تمعدنا قتله ، فهذه كلها من الأدوات التي غالباً ما تقتل .

(٢) رضى : كسر .

(١) النسمة : سير من الجفد .

ومن قدم طعاماً مسموماً لغيره، وهو يعلم أنه مسموم دون آكله؛ فمات به، اقتصر منه.  
 روى البخاري ومسلم: « أن يهودية سمّت النبي ﷺ في شاة، فأكل منها لقمة، ثم  
 لفظها، وأكل معه بشر بن البراء، فمفا عنها النبي ﷺ ولم يعاقبها. أي أنه عفا عنها  
 قبل أن تحدث الوفاة لواحد من أكل. « فلما مات بشر بن البراء قتلها به. »  
 لما رواه أبو داود: « أنه ﷺ أمر بقتلها. »

#### القتل شبه العمد

والقتل شبه العمد: هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم بما لا يقتل عادة؛  
 كأن يضربه بمصاً خفيفة أو حجر صغير، أو لكزه بيده، أو سوط، ونحو ذلك.  
 فإن الضرب بمصاً خفيفة أو حجر صغير «ضربة أو ضربتين» فمات من ذلك الضرب؛  
 فهو قتل شبه عمد<sup>(١)</sup>.

فإن كان الضرب في مقتل أو كان المضروب صغيراً أو كان مريضاً يموت من مثل هذا  
 الضرب غالباً، أو كان قوياً؛ غير أن الضارب وإلى الضرب حتى مات فإنه يكون عمداً  
 وسمي بشبه العمد؛ لأن القتل متردد بين العمد والخطأ؛ إذ أن الضرب مقصود، والقتل  
 غير مقصود. ولهذا أطلق عليه شبه العمد، فهو ليس عمداً محضاً، ولا خطأ محضاً. ولما لم  
 يكن عمداً محضاً سقط القود؛ لأن الأصل صيانة الدماء فلا تستباح؛ إلا بأمرين.

ولما لم يكن خطأ محضاً؛ لأن الضرب مقصود بالفعل دون القتل وجبت فيه دية مغلظة.  
 روى الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال:  
 « العمد قود اليد، والخطأ عقل لا قود فيه، ومن قُتل في عِيةً بجحر أو عصا أو  
 أو سوط؛ فهو دية مغلظة في أسنان الإبل. »

وأخرج أحمد وأبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال:  
 « عقل شبه العمد مغلظ، كمقل العمد، ولا يقتل صاحبه، وذلك أن ينزو الشيطان  
 بين الناس، فتكون الدماء في غير ضغينة ولا حل سلاح.  
 وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، أن النبي ﷺ خطب يوم فتح مكة فقال:

(١) هذا مذهب أبي حنيفة والشافعي، وجامع الفقهاء. وخالف في ذلك: مالك والليث، والهادوية؛  
 فذهبوا إلى أن القتل إذا كان بآلة لا يقصد بثليها القتل غالباً، كالصاع والسوط واللطمه ونحو ذلك؛ فإنه  
 يعتبر عمداً وفيه القصاص؛ إذ الأصل عند عدم اعتبار الآلة في أضرار الروح. فكل ما أضرم الروح  
 أرجب القصاص.

« ألا وإن قتل خطأ العمد بالسوط والعصا والحجر » .

#### القتل الخطأ :

والقتل الخطأ هو : أن يفعل المكلف ما يباح له فعله ، كأن يرمي صيداً ، أو يقصد غرضاً ، فيصيب إنساناً معصوم الدم فيقتله ، وكان يحفر بئراً ، فيتردى فيها إنسان ، أو ينصب شبكة - حيث لا يجوز - فيعلق بها رجل فيقتل ، ويلحق بالخطأ القتل العمد الصادر من غير مكلف ؛ كالصبي والمجنون .

### الآثار المترتبة على القتل

قلنا إن القتل : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ . ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة آثار تترتب عليه .

وفيا يلي نذكر أثر كل نوع :

#### موجب القتل الخطأ :

إن القتل الخطأ يرجد أمرين : أحدهما ، الدية المخففة على العاقلة ، مؤجلة في ثلاث سنين ، وسأتي ذلك حين الكلام على الدية ، وثانيهما : الكفارة ، وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المحلة بالعمل والكسب ، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين<sup>(١)</sup> . وأصل ذلك قول الله تعالى :

« وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ، إِلَّا خَطَاً . وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا . فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا »<sup>(٢)</sup> . وإذا قتل جماعة رجلاً خطأ . فقال جمهور العلماء :

« على كل واحد منهم الكفارة . وقال جماعة : عليهم كلهم كفارة واحدة » .

---

(١) يرى الشافعية أن كفارة لقتل يجوز فيها الإطعام إن عجز المكفر عن الصيام لكبر سن أو مرض أو لعله مشقة شديدة ؛ فيطعم ستين مسكيناً ؛ يطعم كل واحد مداً من طعام . وخالفهم الفقهاء في ذلك لعدم ورود ما يدل عليه .

(٢) سورة النساء ، الآية ٩٢ .

## الحكمة في الكفارة :

قال القرطبي : « واختلّفوا في معناها فقيل : أوجب تحيصاً وطهوراً للذنب القاتل . وذنبه ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه امرؤ يحقن الدم . وقيل : أوجب بدلاً من تعطيل حق الله تعالى في نفس القاتل ، فإنه كان له في نفسه حق ، وهو التمتع بالحياة ، والتصرف فيما أحلّ له تصرف الأحياء ، وكان الله سبحانه فيه حق ، وهو أنه كان عبداً من عباده يجب له من اسم العبودية - صغيراً كان أو كبيراً ، حراً كان أو عبداً ، مسلماً كان أو ذمياً - ما يميز به عن البهائم والدواب ، ويرتجى - مع ذلك - أن يكون من نسله من يعبد الله ويطيعه ، فلم يخل قاتله من أن يكون فوت منه الاسم الذي ذكرنا ، والمعنى الذي وصفنا ، فذلك ضمن الكفارة . وأي واحد من هذين المعنيين كان ، ففيه بيان أن النص وإن وقع على القاتل خطأ ، فالقاتل عداً مثله ، بل أولى بوجوب الكفارة عليه منه » له .

سيأتي بيان هذا :

### موجب القتل شبه العمد :

والقتل شبه العمد يوجب أمرين :

١ - الإثم ، لأنه قتلٌ نفس حرم الله قتلها إلا بالحق .

٢ - الدية المقلّطة على العاقلة - على ما سيأتي :

### موجب القتل العمد :

أما القتل العمد ، فإنه يوجب أموراً أربعة :

١ - الإثم .

٢ - الحرمان من الميراث والوصية .

٣ - الكفارة .

٤ - القود أو العفو .

فلا يرث القاتل من ميراث المقتول شيئاً ، لا من ماله ولا من دينه إذا كان من ورثته ، سواء أكان القتل عداً أم كان خطأ .

وقاعدة الفقهاء في ذلك :

« من استمحل الشيء قبل أولائه عوقب بجرمائه » .

وروى البيهقي عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد

نصيبه من ميراثها ، فقال له إخوته : لا حق لك ، فارتفعوا إلى علي كرم الله وجهه فقال له علي رضي الله عنه :

« حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَصْرُ ، فَأَغْرَمَهُ الدِّبَّةُ . وَلَمْ يَعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا شَيْئًا .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال :

« لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ » .

والحديث معلول وقد اختلف في رفعه ووقفه ، ولو شواهد تقويه .

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال :

« لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ » ، وإن لم يكن له وارث ، فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القاتل شيئاً <sup>(١)</sup> .

وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم . وكذلك الأحناف والشافعية . وذهبت الهادوية والإمام مالك إلى أن القاتل إن كان خطأ ورث من المال دون الدية .

وقال الزهري وسعيد بن جبير وغيرهما : لا يحرم القاتل من الميراث .

وكذلك تبطل الوصية إذا قتل الموصي له الموصي .

قال في البدائع :

القتل بغير حق جنائية عظيمة تستدعي الزجر بأبلغ الوجوه ، وحرمان الوصية يصلح زاجراً كحرمان الميراث فيثبت .

وسواء أكان القاتل عمداً أم خطأ لأن القاتل الخطأ قتل وأنه جاز المؤخذة عليه عقلاً ، وسواء أوصى له بعد الجنائية أو قبلها .

٣ - الكفارة في حالة ما إذا عفا ولي الدم أو رضى بالدية :

أما إذا اقتُصَّ من القاتل فلا تجب عليه كفارة .

روى الإمام أحمد عن واثلة بن الأسقع . قال :

« أَقْبَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ . فَقَالُوا :

« إِنَّ صَاحِبَنَا لَنَا قَدْ أَوْجَبَ » . قَالَ : فَلْيَعْتَقْ رَقَبَةً يَفِدَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ » .

(١) « أي أن بعض الورقة إذا قتل المورث حرم من ميراثه » ، وورثه من لم يرتكب هذه الجريمة ؛ فإن لم يكن له وارث إلا القاتل حرم من الميراث وقسمت تركته على أقرب الناس منه بعد القاتل . مثل : الرجل يقتله ابنه وليس له وارث غير ابنه القاتل ، وللقاتل ابن ، فإن ميراث المقتول يدفع إلى ابن القاتل ويحرمه القاتل . ( من معالم السنن للخطابي ) .



ورواه أيضاً بسند آخر عنه قال :

« أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب قال :

« أعتقوا عنه يمتق الله بكل عضو منه عضواً من النار » .

وهذا رواه أبو داود والنسائي . ولفظ أبي داود قد أوجب « يعني النار » بالقتل .

قال الشوكاني في نيل الأوطار :

« في حديث واثلة دليل على ثبوت الكفارة في قتل العمد وهذا إذا عفا عن القاتل ،  
أو رضي الوارث بالدية . وأما إذا اقتص منه فلا كفارة عليه ، بل القتل كفارته ، لحديث  
عبادة المذكور في الباب . ولما أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » أن النبي ﷺ قال :  
« القتل كفارة » .

وهو من حديث خزيمه بن ثابت . وفي إسناده ابن لهيعة .

قال الحافظ : لكنه من حديث ابن وهب عنه ، فيكون حسناً .

ورواه الطبراني في الكبير عن الحسن بن علي موقوفاً عليه .

٤ - القود<sup>(١)</sup> أو العفو :

القود أو العفو إما على الدية ، أو الصلح على غير الدية ، ولو بالزيادة عليها . كما أن لولي  
الجنابة العفو مجاناً . وهو أفضل .

« وأن تغفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم »<sup>(٢)</sup> .

وإذا عفا ولي الدم عن القاتل ، فإنه لا يبقى حق للحاكم بعد في تعزيره .

وقال مالك والليث : يعزر بالسجين عاماً ومائة جلدة<sup>(٣)</sup> .

وأصل وجوب القود أو العفو قول الله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل ، الحر بالحر ، والعبد بالعبد ،  
والأنثى بالأنثى ، فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ، ذلك  
تحفيف من ربكم ورحمة » ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم<sup>(٤)</sup> .

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

---

(١) القود : سمي قوداً لأن الجاني يقاد إلى أولياء المقتول فيقتلونه به إن شأوا . وقيل معناه المائة .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣٨ .

(٣) قال الفقهاء : إن الجاني إذا كان معزوماً بالشرب ، أو ظهر الحاكم أن المصلحة تقتضي عقابه فيه أن يعزره بما يراه محققاً للمصلحة . إما بالحبس أو السجن . أو القتل .

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٨٧ .

« من قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين : إما أن يفتدي ، وإما أن يقتل »<sup>(١)</sup> .  
 فالأمر في العفو أو القصاص إلى أولياء الدم . وهم الورثة ، فإن شاؤوا طلبوا القود ،  
 وإن شاؤوا كفوا حتى لو عفا أحد الورثة سقط القصاص ، لأنه لا يتجزأ .  
 روى محمد الحسن صاحب أبي حنيفة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد  
 قُتِلَ عدماً ، فأمر بقتله ، فعفا عنه بعض الأولياء ، فأمر بقتله . فقال عبدالله بن مسعود  
 رضي الله عنه :

« كانت النفس لهم جميعاً ، فلما عفا هذا أحيا النفس ، فلا يستطيع أخذ حقه - يعني  
 الذي لم يعف - حتى يأخذ حق غيره . قال فما جرى ؟... قال :  
 أرى أن يحمل الدية في ماله ، ورفع عنه حصة الذي عفا عنه . قال عمر رضي الله عنه :  
 وأنا أرى ذلك . قال محمد : وأنا أرى ذلك . وهو قول أبي حنيفة .  
 وإن كان في الورثة صغير فإنه ينتظر بلوغه ، ليكون له الخيار ، إذ أن القصاص حق  
 لجميع الورثة . ولا اختيار للصبي قبل بلوغه . وإذا عفا الورثة جميعاً أو أحدهم على الدية  
 وجب على القاتل دية مغلطة ، حالة في ماله - كما سيأتي ذلك مفصلاً في باب الديات .

### شروط وجوب القصاص

ولا يجب القصاص إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون المقتول معصوم الدم .  
 فلو كان حربياً ، أو زانياً محصناً ، أو مرتدّاً ، فإنه لا ضمان على القاتل ، لا بقصاص  
 ولا بدية ، لأن هؤلاء جميعاً مهدوروا الدم .  
 روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال :
- « لا يحل دم امرئ مسلم : يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ﷺ إلا بإحدى ثلاثة :  
 الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .
- ٢ ، ٣ - أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً :

فلا قصاص على صغير ، ولا مجنون ، ولا معتوه ، لأنهم غير مكلفين ، وليس لهم قصد  
 صحيح أو إرادة حرة .

فإذا كان المجنون يفتق أحياناً ، فقتل وقت إفاقته ، اقتص منه . وكذلك من زال

---

(١) في هذا الحديث دليل على أن ولي المقتول بالخيار ، إن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية ، وإن لم  
 يرض القاتل . وقيل : ليس له إلا القصاص ، ولا يأخذ الدية إلا يرضى القاتل . والاول أصح .

عقله بسكر وهو متعدي في شره .

فمن ماله أنه بلغه « أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان ، يذكر أنه أتى بسكران قد قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية : أن يقتله به » .  
فإن كان شرب شيئاً ظنه غير مسكر ، فزال عقله فقتل في هذه الحال ، فلا قصاص عليه .

وفي الحديث يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :

« رفع القلم عن ثلاث :

عن الصبي حتى يعقل ، وعن المجنون حتى يفقه ، وعن النائم حتى يستيقظ » .

وقال مالك :

« الأمر المجمع عليه عندنا : أن لا قود بين الصبيان ، وأن قتلهم خطأ ما لم تجب الحدود ، ويلفوا الحلم ، وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ » .

٤ - أن يكون القاتل غتاراً ، فإن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا مسؤولية على من فقد إرادته ، فإذا أكره صاحب سلطان<sup>(١)</sup> غيره على القتل ، فقتل آدمياً بغير حق ، فإنه يقتل الأمر دون المأمور . ويعاقب المأمور .

وهذا أخذ أبو حنيفة ، وداود ، وهو أحد قولي الشافعي .

وقال الأحناف :

وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، وسمه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يضمّن المكره .

وإن أكرهه بقتل على قتل غيره ، لم يسمه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ، فإن قتلته كان آثماً . والقصاص على المكره إن كان القتل عمداً .

قال قوم : يقتل المأمور دون الأمر . وهو القول الآخر للشافعي .

وقال قوم : منهم مالك والحنابلة : يقتلان جميعاً ، إن لم يعف ولي الدم ، فإن عفا ولي الدم وجبت الدية ، لأن القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره ، والمكره تسبب في القتل بما يفضي إليه غالباً .

وإذا أمر مكلف غير مكلف بأن يقتل غيره : مثل الصغير والمجنون . فالقصاص على الأمر ، لأن المباشر للقتل آلة في يده ، فلا يحجب القصاص عليه ، وإنما يحجب على المتسبب .

---

(١) عند الحنابلة : أن قول القاتل : أقتل وإلا تقتلك ، إكراه .

وإذا أمر الحاكم بالقتل ظلماً ، فلما أن يكون المأمور عالماً بأنه ظلم ، أو لا يكون له علم به .

فإن كان عالماً بأنه ظلم ونفذ أمره ، وجب عليه التقصاص ، إلا أن يغفو الولي ، فتجب الدية عليه ، لأنه مباشر للقتل مع علمه بأنه ظلم ، فلا يمتنع ولا يقال إنه مأمور من الحاكم ، لأن قاعدة الإسلام : أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، كما قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه .

وإن لم يكن عالماً بعدم استحقاقه القتل ، فقتله ، فالتقصاص إن لم يغف الولي ، أو الدية - على الأمر بالقتل ، دون المباشر ، لأنه معذور لوجوب طاعة الحاكم في غير معصية الله .

ومن دفع إلى غير مكلف آلة قتل ، ولم يأمره به ، فقتل ، لم يلزم الدافع شيء .

هـ - ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول ، فلا يقتص من والد يقتل ولده ، وولد ولده وإن سفل إذا قتله ، بأي وجه من أوجه العمد ، بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه فإنه يقتل اتفاقاً ، لأن الوالد سبب في حياة ولده ، فلا يكون ولده سبباً في قتله وسلبه الحياة ، بخلاف ما إذا قتل الولد أحد والديه فإنه يقتص منه لها .

أخرج الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

« لا يقتل الوالد بالولد » .

قال ابن عبد البر : « هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم ، وهو عمل أهل المدينة ، ومروى عن عمر » .

وروى يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب : أن رجلاً من بني مُدَلج يقال له « قتادة » حذف ابناً له بالسيف فأصاب ساقه ، فنزى جرحه فمات . فقدم سراقه بن جشم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له . فقال له عمر :

« اعدد على ما قديد » عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك . فلما قدم عليه عمر ، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين حلفة . ثم قال :

« أين أخو المقتول ؟ » فقال ها أنذا . قال خذها ، فإن رسول الله ﷺ قال :

« ليس لقاتل شيء » .

وخالف في ذلك الإمام مالك ، فرأى أنه يقاد الوالد بالولد ، إذا أضجمه وذبحه ، لأن ذلك عمد حقيقة ، لا يحتمل غيره ، فإن الظاهر في استعمال الجراح في القتل هو العمد .

والعمدية أمر خفي ، لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال ، وأما إذ

كان على غير هذه الصفة ، فيما يحتمل عدم إزهاق الروح ، بل قصد التأديب من الأب . وإن كان في حق غيره ، يحكم فيه بالمد . وإنما فرّق بين الأب وغيره ، لما للأب من الشفقة على ولده ، وعليه قصد التأديب عند فعله ما يفضب الأب ، فيحصل على عدم قصد القتل ، لقوة المحبة التي بين الأب والإبن .

٦ - أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنائته ، بأن يساويه في الدين ، والحرية ، فلا قصاص على مسلم قتل كافراً . أو حر قتل عبداً ، لأن لا تكافؤ بين القاتل والمقتول ، بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم ، أو قتل العبد الحر ، فإنه يقتص منها .

والإسلام وإن كان ألقى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب ، فلم يفرق بين شريف ووضيع ، ولا بين جميل ودميم ، ولا بين غني وفقير ، ولا بين طويل وقصير ، ولا بين قوي وضعيف ، ولا بين سلم ومريض ، ولا بين كامل الجسم ناقصه ، ولا بين صغير وكبير ، ولا بين ذكر وأنثى<sup>(١)</sup> إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر ، والحر والعبد ، فلم يجعلهما متكافئين في الدم .

فلو قتل مسلم كافراً أو حر عبداً فلا قصاص على واحد منها وأصل حديث علي كرم الله وجهه ، أن رسول الله ﷺ قال : « ألا لا يقتل مؤمن بكافر » .

أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم . وصححه .

وروى البخاري عن علي كرم الله وجهه أيضاً أن أبا جحيفة قال له :

« هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن ؟ ... قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهدى الله رجلًا في القرآن ، وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ ... قال : المؤمنون متكافؤاً دماؤهم<sup>(٢)</sup> ، وفكالك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر . وهذا مجمع عليه بالنسبة للكافر الحربي ، فإن المسلم إذا قتله ، فإنه لا يقتل به إجماعاً . وأما بالنسبة للذمي والمأه ، فقد اختلفت فيها أنظار الفقهاء . فذهب الجمهور منهم إلى أن المسلم لا يقتل بها لصحة الأحاديث في ذلك ، ولم يأت ما يخالفها . وقالت الأحناف وابن أبي ليلى :

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها . وحكى ابن التمر الإجماع على ذلك ، وحكى أبو الوليد الباجي والخطابي عن الحسن البصري : أنه لا يقتل الرجل بالأنثى ، وهو قول شاذ مرهود . ففي كتاب عمرو بن حزم الذي نقله الناس بالقبول : أن الذكر يقتل بالأنثى .

(٢) متكافؤاً : تتساوي في الدية والقصاص .

لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحربي - كما قال الجمهور . وخالفهم في الذمي والمهادن . فقالوا :

« إن المسلم إذا قتل الذمي أو المهادن بغير حق ، فإنه يقتل بها ، لأن الله تعالى يقول : « وكنتن عليهم فيها أن النفس بالنفس » .  
وأخرج البيهقي من حديث عبد الرحمن البيلاني<sup>(١)</sup> أن رسول الله ﷺ ، قتل مسلماً بمهادن . وقال :

« أنا أكرم من وفى بدمته » .

وقالوا أيضاً : إن المسلمين أجمعوا على أن يد المسلم تقطع إذا سرق من مال الذمي . فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مال المسلم ، فحرمة دمه كحرمة دمه .

رفع إلى أبي يوسف القاضي : مسلم قتل ذنباً كافراً ، فحكم عليه بالقتل ، فأثاه رجل برقة فألقاهما إليه . فإذا فيها : يا قاتل المسلم بالكافر جرت ، وما للعامل كالجائر يا من ينفذ وأطرافها من عشاء الناس أو شاعر استرجعوا وإبكوا على دينكم واضطربوا ، فالأجر للمبار جار على الدين أبو يوسف يقتله المؤمن بالكافر .

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر ، وأقرأه الرقعة . فقال الرشيد :  
« تدارك هذا الأمر لثلاث تكون فتنة ... » .

فخرج أبو يوسف ، وطالب أصحاب الهم بيعة على صحة النمة وثبوتها ، فلم يأتوا بها ، فأسقط القود .

وقال مالك والليث :

« لا يقتل المسلم بالذمي ، إلا أن يقتله غيلة ، وقتل الغيلة أن يضجعه فينجبه ، ويغاصه على ماله » .

هذا بالنسبة للكافر ، وأما العبد<sup>(٢)</sup> ، فإن الحر لا يقتل به إذا قتله ، بخلاف ما إذا قتل للعبد الحر<sup>(٣)</sup> ، فإنه يقتل به .

لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلاً قتل عبده صبراً<sup>(٤)</sup> متمداً ، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ، وثفاه سنة ، وبخا سته من المسلمين ، ولم يقد به ، وأمره أن يقتل برقة » .

ولأن الله تعالى يقول :

---

(١) ابن البيلاني ضعيف لا تقوم به الحجة ، وحديث هذا موصل . قال أبو عبد القاسم بن سلام : هذا الحديث ليس بمسند . ولا يعمل منه إماماً تفك به العامة .  
(٢) صبراً : أي حبساً .

« الحر بالحر » . وهذا التصير يفيد الحصر ، فيكون معناه : أنه لا يقتل الحر بغير الحر ، وإذا كان لا يقتل به فإنه يلزمه قيمته ، بالغة ما بلغت ، وإن جاوزت دية الحر . هذا إذا قتل عبد غيره .

أما إذا كان السيد هو الذي قتل عبده فمقوبته ما ذكر في الحديث . وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء ، منهم مالك والشافعي ، وأحمد ، والهادوية . وقال أبو حنيفة : « يقتل الحر إذا قتل العبد ، إلا إذا كان سيده » . وذلك أن الآية الكريمة تقول : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » .

وهذا عام في كل الحالات ، إلا إذا خصص ، وقد خصصته السنة بحديث البيهقي أن رسول الله ﷺ قال :

« لا يقاد مملوك من ماله . ولا ولد من والده » .

ولو صح هذا لكان قوياً ، إلا أن الحديث من رواية عمر بن عيسى ، وقد ذكر البخاري أنه منكر الحديث .

وقال التيمي :

يقتل الحر بالعبد مطلقاً ، أخذاً بعموم قوله تعالى :

« ... أن النفس بالنفس » .

٧ - ألا يشارك القتال غيره في القتل ، من لا يجب عليه القصاص ، فإن شاركه غيره من لا يجب عليه القصاص كان اشترك في القتل ، عامد وخطيء ، أو مكلف وسبع ، أو مكلف وغير مكلف : مثل الصبي والمجنون ، فإنه لا قصاص على واحد منها ، وعليها الدية ، لوجود الشبهة التي تدرى بها الحدود ، فإن القتل لا يتجزأ ، ويمكن أن يكون حدوثه من فعل الذي لا قصاص عليه - كما يمكن أن يكون من يجب عليه القصاص - وهذه الشبهة تسقط القود . وإذا سقط وجب بدله ، وهو الدية .

وخالف في ذلك مالك والشافعي رضي الله عنهما . فقالا :

على المكلف القصاص ، وعلى غير المكلف نصف الدية .

ومالك يجعلها على المأقة ، والشافعية يجعلونها في ماله .

### قتل الغيلة :

وقتل الغيلة عند مالك أن يخدع الإنسان غيره ، فيدخل بيته ونحوه ، فيقتل أو

يأخذ المال :

قال مالك :

« الأمر عندنا أن يقتل به ، وليس لولي الدم أن يعفو عنه ، وذلك إلى السلطان . »  
وقال غيره من الفقهاء : لا فرق بين قتل النفلة وغيره ، فهذا سواء في القصاص والعفو ،  
وأمرهما راجع إلى ولي الدم .

وإذا قتلت جماعة كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء ، ويطالب بالدية من شاء وهو  
مروى عن ابن عباس ، وبه يقول سعيد بن المسيب ، والشامي ، وابن سيرين ، وعطاء ،  
وقتادة ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق .

« فقد قتلت امرأة هي وخليفتها ابن زوجها فكتب يعلى بن أمية إلى عمر بن الخطاب  
- وكان يعلى عاملاً له - يسأله رأيه في هذه القضية ؟ فتوقف رضي الله عنه في القضية ،  
وكان أن قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

« يا أمير المؤمنين ، أرايت لو أن نفرأ اشتركوا في سرقة جزور ، فأخذ هذا عضواً ،  
وهذا عضواً ، أكتت قاطعهم ؟ ... قال : نعم . قال : وذلك » .

وكان أن كتب أمير المؤمنين إلى يعلى بن أمية عاملاً : أن أقتلها ، فلو اشترك فيه أهل  
صنماء كلهم لقتلتهم » .

وذهب الشافعي إلى أن لولي المقتول أن يقتل الجميع به ، وأن يقتل أهم أراد ، ويأخذ  
من الآخرين حصتهم من الدية . فإن كانوا اثنين وأقاد من واحد ، فله أخذ نصف الدية من  
الثاني . وإن كانوا ثلاثة ، فأقاد من اثنين ، فله من الآخر ثلث الدية » .

#### الجماعة تقتل بالواحد :

إذا اجتمع جماعة على قتل واحد فإنهم يقتلون به جميعاً ، سواء أكانت الجماعة كثيرة  
أم قليلة ، ولو لم يباشروا القتل كل واحد منهم ، لما رواه مالك في الموطأ : أن عمر بن  
الخطاب ، قتل نفرأ<sup>(١)</sup> برجل واحد ، قتلوه قتل غيلة<sup>(٢)</sup> . وقال :

« لو تالأ<sup>(٣)</sup> عليه أهل صنماء لقتلتهم جميعاً » .

واشترطت الشافعية والحنابلة أن يكون فعل كل واحد من المشتركين في القتل بحيث  
لو انفرد كان قاتلاً ، فإن لم يصلح فعل كل واحد للقتل فلا قصاص .  
وقال مالك : « الأمر عندنا : أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد ،  
والنساء بالمرأة كذلك . والعبيد بالعبد كذلك أيضاً » .

(١) نفرأ : قيل عدهم خسة ، وقيل سمية .

(٢) قتل الغيلة : هو أن يجدهم حتى يخرجهم إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله .

(٣) تالأوا : اجتمعوا وتعاونوا ، وتطلق الجماعة على اثنين فأكثر .



وفي المسوى قال : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا :

إذا اجتمع جماعة على قتل واحد ، يتعاون به قصاصاً .

وقد رأى هؤلاء الفقهاء أن ذلك هو المصلحة ، لأن القصاص شرع لحياة الأنفس ، فلم تقتل الجماعة بالواحد ، لكان كل من أراد أن يقتل غيره استعان بشركاء له حتى لا يقاد منه . وبذلك تبطل الحكمة من شرعية القصاص .

وذهب ابن الزبير ، والزهري ، ودأود ، وأهل الظاهر إلى أن الجماعة لا تقتل بالواحد ، لأن الله تعالى يقول :

﴿ ... أن النفس بالنفس ﴾ .

إذا أمسك رجل رجلاً وقتله آخر :

وإذا أمسك رجل رجلاً فقتله رجل آخر ، وكان القاتل لا يمكنه قتله إلا بالإمساك ، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك . فإنها يقتلان ، لأنهما شريكان . وهذا مذهب الليث ، ومالك ، والنخعي .

وخالف في ذلك الشافعية والأحناف . فقالوا : يقتل القاتل ، ويعبس المُمسك حتى يموت جزءاً إمساكه للمقتول .

لما رواه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

« إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر ، يقتل الذي قتل ، ويعبس الذي أمسك » .

وصححه ابن القطان . وقال الحافظ بن حجر : ورجاله ثقات .

وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متممداً وأمسكه آخر . قال :

« يقتل القاتل ، ويعبس الآخر في السجن حتى يموت » .

ثبوت القصاص :

يثبت القصاص بما يأتي :

أولاً - بالإقرار ، لأن الإقرار كما يقولون « سيد الأدلة » .

وعن وائل بن حُجر . قال :

« إني لقاعد مع النبي ﷺ إذ جاء رجل يقود آخر بنسمة ، فقال يا رسول الله : هذا قتل أخي .

فقال : إنه لو لم يعترف أقت عليه البينة ؟ ... » .

فقال رسول الله ﷺ : أقتله ؟ ... » .

فقال : نعم قتلته ... إلى آخر الحديث .

رواه مسلم والنسائي .

ثانياً - يثبت شهادة رجلين عدلين .

فمن رافع بن خديج قال :

« أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولاً . . فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ ، فذكروا ذلك له .

فقال : لكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ؟ ... » إلى آخر الحديث ...

رواه أبو داود .

قال ابن قدامة في المغني :

« ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ، ولا شاهد وعين الطالب ، لا تعلم في هذا - بين أهل العلم - خلافاً . وذلك ، لأن القصاص إراقة دم عقوبة على جنائية ، فيحتاج له بإشتراط الشاهدين العدلين ، كالحدود . وسواء كان القصاص يجب على مسلم ، أو كافر ، أو حر ، أو عبد ، لأن العقوبة يحتاج لدرجتها .

استيفاء القصاص<sup>(١)</sup> :

يشتراط لاستيفاء القصاص ثلاثة شروط :

١ - أن يكون المستحق له عاقلاً ، بالغاً .

فإن كان مستحقه صبياً أو مجنوناً لم ينب عنها أحد في استيفائه : لا أب ، ولا وصي ، ولا حاكم . وإنما يحبس الجاني حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون ، فقد حبس معاوية هدية ابن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القتيل ، وكان ذلك في عصر الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد .

٢ - أن يتفق أولياء الدم جميعاً على استيفائه ، وليس لبعضهم أن يتفرد به ، فإن كان بعضهم غائباً ، أو صغيراً ، أو مجنوناً ، وجب انتظار الغائب حتى يرجع ، والصغير حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق - قبل أن يختار ، لأن من كان له الخيار في أمر لم يعز الاقتيات عليه لأن في ذلك إبطال خياره .

وقال أبو حنيفة : للكبار استيفاء حقوقهم في القود ولا ينتظر لهم بلوغ الصغار فإن عفا أحد الأولياء سقط القصاص لأنه لا يتجزأ .

٣ - أن لا يتعدى الجاني إلى غيره ، فإذا كان القصاص قد وجب على امرأة حامل ،

---

(١) أي وقبح العقوبة على الجاني .

لا تقتل حتى تضع حملها وتسقيه اللبن . لأن قتلها يتعدى إلى الجنين ، وتلتها قبل سقيه اللبن بضر به ، ثم بعد سقيه اللبن إن وجد من يرضعه أعطي له الولد ، واقتصر منها ، لأن غيرها يقوم على حضائته ، وإن لم يوجد من يرضعه ويقوم على حضائته ، تركت حتى تطفئه مدة حولين .

روى ابن ماجه أن رسول الله ﷺ ، قال :

« إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها . وإذا زنت لم ترحم حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها . وكذلك لا يقتصر من الحامل في الجنابة على الأعضاء حتى تضع ، وإن لم تسقه اللبن<sup>(١)</sup> .

### متى يكون القصاص ؟

يكون القصاص متى حضر أولياء الدم ، وكانوا بالغين وطالبوا به ، فإنه ينفذ فوراً متى ثبت بأي وجه من وجوه الإثبات ، إلا أن يكون القاتل امرأة حاملاً ، فإنها تؤخر حتى تضع حملها ، كما سبق .

### بم يكون القصاص ؟

الأصل في القصاص أن يقتل القاتل بالطريقة التي قتل بها ، لأن ذلك مقتضى المائنة والمساواة ، إلا أن يطول تعذيبه بذلك ، فيكون السيف له أروح ، ولأن الله تعالى يقول : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم<sup>(٢)</sup> » . ويقول :

« وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به<sup>(٣)</sup> » .

وأخرج البيهقي من حديث البراء أن رسول الله ﷺ قال :

« من غرض غرضنا له<sup>(٤)</sup> ، ومن حرّق حرّقناه ، ومن غرق غرقناه » .

وقد رضع الرسول اليهودي بججر كما رضع هو رأس المرأة بججر . وقد قيد العلماء هذا بما إذا كان السلب الذي قتل به يجوز فعله ، فإذا كان لا يجوز فعله — كمن قتل بالسحر — فإنه لا يقتل به ، لأنه محرم .

وقال بعض الشافعية : إذا قتل بإبحار الحر ، فإنه يؤجر بالخل . وقيل يسقط اعتبار المائنة .

(١) والحد مثل القصاص ، إذا كان حمداً الرجم . (٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٤ .

(٣) سورة القصص ، الآية ٢٦٦ . (٤) أي اتخذ القاتل غرضاً للسهام .

ورأى الأحناف والمهادية : أن القصاص لا يكون إلا بالسيف . لما أخرجه البزار وابن عدي عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال :  
« لا قود إلا بالسيف » ...  
لأن رسول الله ﷺ نهى عن المثلة وقال :  
« إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » .  
وأجيب على حديث أبي بكرة بأن طرده كلها ضعيفة .  
وأما النهي عن المثلة فهو مخصص بقوله تعالى :  
« وإن عاقبتهم ، فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » .  
وقوله :  
« ... فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

#### هل يقتل القاتل في الحرم ؟

اتفق العلماء على أن من قتل في الحرم فإنه يجوز قتله فيه . فإذا كان قد قتل خارجه ثم لجأ إليه ، أو وجب عليه القتل بسبب من الأسباب ؛ كالردة ؛ ثم لجأ إلى الحرم فقال مالك : « يقتل فيه » .  
وقال أحمد وأبو حنيفة :  
لا يقتل في الحرم ، ولكن يضيق عليه ؛ فلا يباع له ولا يشتري منه ، حتى يخرج منه ، فيقتل خارجه .

#### سقوط القصاص :

ويسقط القصاص بعد وجوبه بأحد الأسباب الآتية :  
١ - عفو جميع الأولياء أو أحدهم ، بشرط أن يكون العافي عاقلاً مميزاً ، لأنه من التصرفات المخصصة التي لا يملكها الصبي ولا المجنون<sup>(١)</sup> .  
٢ - موت الجاني أو فوات الطرف الذي جنى به ، فإذا مات من عليه القصاص ، أو فقد العضو الذي جنى به سقط القصاص ، لعدم استيفائه . وإذا سقط القصاص وجبت الدية في تركه للأولياء عند الحنابلة وفي قول للشافعي .  
وقال مالك والأحناف :

(١) إذا حلف الأولياء فليس للحاكم أن يتدخل بالتع عن الطور ، كما أنه ليس له أن يستقل به إذا طلبوا القصاص .

لا تجب الدية ، لأن حقوقهم كانت في الرقبة ، وقد فاتت ، فلا سبيل لهم على وراثته  
 فيما صار من ملكه إليهم .  
 وحجة الأولين : أن حقوقهم معلقة في الرقبة ، أو في الذمة ، وهم غيرون بينها ،  
 فمقتات أحدهما وجب الآخر .  
 ٣ - إذا تم الصلح بين الجاني والجاني عليه أو أوليائه .

### الفصل من حق الحاكم :

إن المطالبة بالقصاص حق لولي الدم كما تقدم وتمكين ولي الدم من الاستيفاء حق للحاكم .  
 قال القرطبي :  
 لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيم إلا أولو الأمر ، فرض عليهم النهوض بالقصاص ،  
 وإقامة الحدود ، وغير ذلك ، لأن الله سبحانه طالب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتبنا  
 للمؤمنين جميعاً أن يحتجموا على القصاص ، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص  
 وغيره من الحدود .

وعلة ذلك ما ذكره الصاوي - حاشيته على الجلالين - قال :  
 « فحيث ثبت أن القتل عمداً عذواناً ، وجب على الحاكم الشرعي أن يتمكن ولي  
 المقتول من القاتل ، فيفعل فيه الحاكم ما يجتأره الولي من : القتل ، أو العفو ، أو الدية ،  
 ولا يجوز للولي التسلط على القاتل من غير إذن الحاكم<sup>(١)</sup> ، لأن فيه فساداً وتخريباً .  
 فإذا قتله قبل إذن الحاكم عزر .  
 وعلى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التي يقتص بها غنافة الزيادة في التعذيب ، وأن يركل  
 التنفيذ إلى من يحسنه . وأجرة التنفيذ على بيت المال .

### الافتعيات على ولي الدم :

قال ابن قدامة :  
 « وإذا قتل القاتل غير ولي الدم فملى قاتله القصاص ، ولورثة الأول الدية » .  
 وهذا قال الشافعي رضي الله عنه .  
 وقال الحسن ، ومالك :  
 يقتل قاتله ، ويبطل دم الأول ، لأنه فات عمله .

(١) فإذا لم يكن للقاتل وارث فالأمر فيه إلى الحاكم يفعل ما فيه مصلحة المسلمين ؛ فإن شاء انتص ،  
 وإن شاء عفا على مال ، وليس له أن يفتقر على غير مال ؛ لأن ذلك ليس له ، وإنما هو ملك للمسلمين .

وروي عن قتادة ، وأبي هاشم أنه لا قود على الثاني ، لأنه مباح الدم ، فلا يجب قصاص بقتله .

وحجة الجمهور في وجوب القصاص على القاتل ، أنه محل لم يتعم قتلته ، ولم يبع قتلته لغير ولي الدم ، فوجب بقتله القصاص .

#### القصاص بين الإبقاء والالغاء :

لقد ثار الجدل فعلا حول عقوبة الإعدام ، وتمرضت لها أقلام الكتاب ، من الفلاسفة ، ورجال القانون . أمثال :

« روسو » و« بيلتام » و« بكاريا » وغيرهم .

ومنهم من أيدها ، ومنهم من عارضها ونادى بإلغائها .

واستند القائلون بإلغائها إلى الحجة الآتية :

أولاً : أن العقاب حق تملكه الدولة باسم المجتمع الذي تذود عنه ، وتقتضيه ضرورة المحافظة عليه وحمايته . والمجتمع لم يهب الفرد الحياة حتى يمكنه أن يحكم بمصادرتها .

ثانياً : لأن الظروف وسوء الحظ قد يحيطان ببئس ، فيقضى خطأ بإعدامه ، وعند ذلك لا يمكن إصلاح هذا الخطأ ، إذ لا سبيل إلى إرجاع حياة المحكوم عليه إليه .

ثالثاً : ولأن هذه العقوبة قاسية وغير عادلة .

رابعاً : ولأنها أخيراً غير لازمة ، فلم يعم دليل على أن بقاءها يقلل من الجرائم التي تستوجب الحكم بها .

ورد القائلون ببقاء عقوبة الإعدام على هذه الحجج فقالوا عن الحجة الأولى : وهي أن المجتمع لم يهب الفرد الحياة حتى يصادر حياته . بأن المجتمع أيضاً لم يهب الناس الحرية ، ومع ذلك فإنه يحكم بمصادرتها في العقوبات الأخرى المفيدة بعدم مشروعية كل عقوبة مقيدة للحرية .

على أن الأمر ليس وفقاً على التكفير عن خطأ الجاني ، ولكنه أيضاً للدفاع عن حق المجتمع في البقاء ، بتر كل عضو يهدد كيانه ونظمه ، الأمر الذي يتعم معه القول بأن عقوبة الإعدام ضرورة تقتضيها عصمة النفس ، والمحافظة على كيان المجتمع .

وقالوا عن الحجة الثانية ، وهي : « أن العقوبة تحدث ضرراً جسيماً لا سبيل لإصلاحه ولا إيقافه . » إذا حكم القضاء بها ظلاً ، بأن احتمال الخطأ موجود في العقوبات الأخرى ، ولا سبيل إلى تدارك ما تم تنفيذه خطأ .

على أن حالات الإعدام خطأ تكاد تكون منعدمة ، إذ أن القضاة يتعرجون عادة من

الحكم بتلك العقوبة ، ما لم تكن أدلة الاتهام صارخة .

وردوا على القول بـ « أنها غير عادلة » بأن الجزء من جنس العمل .

وأما القول بأنها غير لازمة ، فمردود عليه بأن وظيفة العقوبة - في الرأي الراجح في علم العقاب - وظيفة نفسية : أي من مقتضاها حماية المجتمع من شرور الجريمة . وهذا يقتضي أن تكون العقوبة متناسبة مع درجة جسامه الجريمة ، ذلك أن الجريمة تحقق هوى في نفس المجرم ، يقابله خوفه من العقاب ، وكلما كان العقاب متناسباً مع الجريمة أحجم الجاني عن الإقدام عليها ، لأنه سيوازن بين الأمرين « بين الجريمة التي سيقدم على ارتكابها ، وبين العقوبة المقررة لها » فيدفعه الخوف من العقاب إلى الإحجام عن الجريمة متى كانت العقوبة رادعة .

وفي ظل هذي الرأيين أقرت غالبية الفوائد عقوبة الإعدام ، ومنها قانون العقوبات المصري ، في حالات معينة واستجابات بعض الدول لآراء من ثاروا عليها فألغتها من قوانينها .

### القصاص فيما دون النفس

وكما يثبت القصاص في النفس ، فإنه يثبت كذلك فيما دونها . وهو نوعان :

١ - الأطراف .

٢ - الجروح .

وقد أخبر القرآن الكريم عن نظام التوراة في القصاص في ذلك كله . فقال :

« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ فِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » (١) .

أي أن الله كتب على اليهود في التوراة أن النفس تقتل بالنفس إذا قتلها .

« والعين تفتأ بالعين من غير فرق بين عين صغيرة وعين كبيرة ، ولا بين عين شيخ وعين طفل .

والأنف يمدح بالأنف .

والأذن تقطع بالأذن .

والسن تقطع بالسن . ولو كانت سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر .

والجروح يقتص فيها متى أمكن ذلك .

فمن تصدق بالقصاص ، بأن مكن من نفسه ، فهو كفارة لما ارتكبه . وهذا الحكم ،

---

(١) سورة المائدة : الآية ٤٥ .

وإن كان كسب على من قبلنا ، فهو شرع لنا ، لتقرير النبي ﷺ له ، فقد روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت ثنية جارية ، ففرضوا عليهم الأرض ، فأبوا إلا القصاص ، فجاء أخوها أنس بن النضر ، فقال : يا رسول الله تكسر ثنية الربيع ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما .

فقال النبي ﷺ : يا أنس « كتاب الله القصاص » .

قال : قعفا القوم ، فقال رسول الله ﷺ :

« إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

وهذا كله الحمد . أما الخطأ ففيه الدية .

**شروط القصاص فيما دون النفس :**

ويشترط في القصاص فيما دون النفس الشروط الآتية :

١ - العقل .

٢ - البلوغ<sup>(١)</sup> .

٣ - تعمد الجناية .

٤ - وأن يكون دم المجني عليه مكافئاً لدم الجاني .

وإنما يؤثر في التكافؤ المبدئية ، والكفر ؛ فلا يقتص من حر جرح عبداً أو قطع طرفه . ولا يقتص من مسلم جرح ذمياً أو قطع طرفه كذلك ؛ لعدم تكافؤ دمه ؛ لتقصان دم العبد عن دم الحر ، ودم الذمي عن دم المسلم . وإذا لم يجب القصاص فإنه يجب بدله وهو الدية . وإذا كان الجرح من العبد أو الذمي وقع على حرٍّ أو مسلم اقتص منها . ويرى الأحناف أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر . وقالوا أيضاً : لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس .

## القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف ، وما لا قصاص فيه : أن كل طرف له مفصل معلوم ، كالرفق ، والكوع ؛ ففيه القصاص ، وما لا مفصل له فلا قصاص فيه ، لأنه يمكن المبالغة في الأول دون الثاني ، فيقتص من قطع الإصبع من أصلها ، أو قطع اليد من الكوع

(١) البلوغ يكون بالاحتلام أو السن ، وأقصى السن ١٨ سنة وأقله ١٥ سنة ، لحديث ابن عمر ، واختلف في الإبتات .



أو المرفق ، أو قطع الرجل من المفصل ، أو فقا العين ، أو جدد الأنف ، أو قطع الأذن ، أو قلع السن ، أو جَبَّ الذَّكَر ، أو قطع الأنثيين .

#### شروط القصاص في الأطراف :

ويشترط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط :

١ - الأمن من الحيف بأن يكون القطع من مفصل ، أو يكون له حد ينتهي إليه ، كما تقدمت أمثلة ذلك ، فلا قصاص في كسر عظم غير السن ، ولا جائفه ، ولا بعض الساعد ، لأنه لا يؤمن الحيف في القصاص في هذه الأشياء .

٢ - المائدة في الاسم والموضع ، فلا تقطع عين بيسار ، ولا يسار بيمين ، ولا خنصر بيمين ، ولا عكس ، لعدم المساواة في الاسم ، ولا يؤخذ أصلي بزائد - ولو فراضياً - لعدم المساواة في الموضع والمنفعة . ويؤخذ الزائد بمثله موضعاً وخلقة .

٣ - استواء طرفي الجاني والمجني عليه في الصفة والكمال ، فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل ، ولا يد صحيحة بيد ناقصة الأصابع ، ويجوز العكس ، فتؤخذ اليد الشلاء باليد الصحيحة .

#### القصاص من جراح العمد

وأما جراح العمد ، فلا يجب فيها القصاص إلا إذا كان ذلك ممكناً ، بحيث يكون مساوياً لجراح المجني عليه من غير زيادة ولا نقص . فإذا كانت المائدة والمساواة لا يتحققان إلا بمجاوزة القدر ، أو بمخاطرة ، أو بإضرار ، فإنه لا يجب القصاص ، ونجى الدية ، لأن الرسول ﷺ رفع القود في المأمومة ، والمتقّة ، والجائفة ، وهذا حكم ما كان في معنى هذه من الجراح التي هي متآلف : مثل كسر عظم الرقبة ، والصلب ، والفخذ ، وما أشبه ذلك .

والشجاج : وهي الجراحات التي تقع بالرأس والوجه لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمداً .

وسبأني الكلام على بقية الشجاج في باب الديات .

ولا قصاص في اللسان ، ولا في كسر عظم ، إلا في السن ، لأنه لا يمكن الاستيفاء من غير ظلم .

ومن جرح رجلاً جائفه ، فبرئ منها ، أو قطع يده من نصف الساعد ، فلا قصاص عليه ، وليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع ، وله أن يقتص من الكوع ، ويأخذ

حكومة" لنصف الساعد ، ولو كسر عظم رجل سوى السن ، كضلع ، أو قطع يدا خلافه أو قدماً لا أصابع فيها ، أو لساناً أخرس ، أو قلع عيناً عمياء ، أو قطع إصباعاً زائدة ، ففي ذلك كله حكومة عدل .

#### اشتراك الجماعة في القطع أو الجرح ،

ذهبت الحنابلة إلى أنه إذا اشترك جماعة في قطع عضو ، أو جرح يوجب القصاص ، فإن لم تتميز أفعالهم ، فعليهم جميعاً القصاص ، لما روي عن علي كرم الله وجهه : أنه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة ، فقطع يده . ثم جاء آخر ، فقالا : هذا هو السارق واخطأنا في الأول ، فرد شهادتهما على الثاني وغرمها دية الأول ، وقال : « لو علمت بأنكما تعمدنا لقطعتكما » .

وإن تفرقت أفعالهم ، أو قطع كل واحد من جانب فلا قود عليهم . وقال مالك والشافعي : يقتص منهم متى أمكن ذلك ، فتقطع أعضاؤهم ، ويقتص منهم بالجراحة كما إذا اشترك جماعة في قتل نفس ، فإنهم يقتلون بها . وذهب الأحناف والظاهرية : إلى أنه لا تقطع يدان في يد ، فإذا قطع رجلان يد رجل ، فلا قصاص على واحد منها ، وعليها نصف الدية .

#### القصاص في اللطمة والضربة والسب :

ييجوز للإنسان أن يقتص من لطمه ، أو لكزه ، أو ضربه ، أو سبه ، لقول الله سبحانه : « ... فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا الله »<sup>(١)</sup> . وقوله تعالى :

« وجزاء سيئة سيئة مثلها »<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا مضت السنة بالقصاص في ذلك .

ويشترط أن يكون اللطم ، أو اللكز ، أو الضرب ، أو السب ، الصادر من المجني عليه مسارباً للطم ، أو اللكز ، أو الضرب ، أو السب الصادر من الجاني ، لأن ذلك هو مقتضى العدل الذي من أجله شرع القصاص .

كما يشترط في القصاص في اللطمة ألا تقع في العين أو في موضع يخشى منه التلف . ويشترط في القصاص في السب خاصة ، ألا يكون محرّم الجنس ، فليس له أن يكفّر من كفره ، أو يكذب على من كذب عليه ، أو يلعن أب من لعن أباه ، أو يسب أم من

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٤ .

(٢) سورة الشورى ، الآية ٤٠ .

سب أمه ، لأن تكفير المسلم أو الكذب عليه بما هو محرم في الإسلام ابتداء ، ولأن أباه لم يلغنه حتى يلغنه . وكذلك أمه لم تشتمه فيسبها ، وله أخت يلغن من لثته ، ويقبح من قبحه ، ويقول الكلمة التابية ويردها على قائلها قصاصاً .  
قال القرطبي :

« فمن ظلمك فخذ حقه منه بقدر مظلمتك ، ومن شتمك فرد عليه مثل قوله ، ومن أخذ عرضك فخذ عرضه ، لا تتمدى إلى أبويه ، ولا ابنه أو قريبه ، وليس لك أن تكذب عليه ، وإن كذب عليك ، فإن المصيبة لا تقابل بالمصيبة .

فلو قال لك مثلاً : يا كافر . جاز لك أن تقول له : أنت الكافر . وإن قال لك : يا زان ، فقصاصك أن تقول له : يا كاذب ، يا شاهد زور . ولو قلت له : يا زان كنت كاذباً ، وأنت في الكذب . وإن مطلقك وهو غني - دون عذر - فقل : يا ظالم . يا آكل أموال الناس . قال النبي ﷺ :

« لي الواجد يُحلُّ عرضه وعقوبته »<sup>(١)</sup> .

« أما عرضه فيما قسرناه ، وأما عقوبته فالسجن يحبس فيه »<sup>(٢)</sup> ... انتهى .  
والقصاص في اللطمة ، والضرب ، والسب ، ثابت عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين .

ذكر البخاري عن أبي بكر ، وعلي ، وابن الزبير ، وسويد بن مقرن أنهم أقادوا من اللطمة وشبهها .

قال ابن المنذر :

« وما أصيب به من سوط ، أو عصا ، أو حجر ، فكان دون النفس ، فهو عمد وفي القود ، وهذا قول جماعة من أصحاب الحديث .

وفي البخاري : وأقاد عمر رضي الله عنه من ضربة بالذرة . وأقاد علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من سوط و«خوش» .

وخالف في ذلك كثير من فقهاء الأمصار ، فقالوا : بعدم مشروعية القصاص في شيء من هذا ، لأن المساواة متعذرة في ذلك غالباً .

وإذا كان لا يجب فيها القصاص فالواجب فيها التعزير .

وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية الرأي الأول . فقال :

« وأما قول القائل : إن الماتلة في ذلك متعذرة ، فيقال له :

---

(١) الهني : المطل . والواجد : القادر على قضاء الدين . (٢) قرطبي ج ٢ ص ٢٦٠ .

لا بد لهذه الجناية من عقوبة : إما قصاص ، وإما تعزير .  
فإذا جوز أن يكون تعزيراً غير مضبوط الجنس والقدر ، فلأن يعاقب بما هو أقرب  
إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى .  
والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان .  
ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب مثل ضربته أو قريباً منها ، كان هذا أقرب إلى  
العدل من أن يمزّر بالضرب بالسوط .  
فالذي يمنع القصاص في ذلك — خوفاً من الظلم — يبيع ما هو أعظم ظلماً مما فر منه ،  
فيعلم أن ما جاءت به السنة أعدل وأمثل « انتهى .

#### القصاص في إتلاف المال :

إذا أتلف إنسان مال غيره ، كأن يقطع شجره ، أو يفسد زرعه ، أو يهدم داره ،  
أو يحرق ثوبه . فهل له أن يقتص منه فيفعل به مثل ما فعل ؟ ...

#### للعلماء في ذلك رأيان :

- ١ - رأي يرى أن القصاص في ذلك غير مشروع ، لأنه إفساد من جهة ، ولأن  
المعار والثياب غير متألّفة من جهة أخرى .
- ٢ - ورأي يرى شرعية ذلك ، لأن القصاص في الأنفس والأطراف أعظم قدراً من  
الأموال . وإذا كان القصاص جائزاً فيها ، فالأموال — وهي دونها — من باب أولى .  
ولهذا جاز لنا أن نفسد أموال أهل الحرب إذا أفسدوا أموالنا ، كقطع الشجر  
للمر . وإن قيل بالمتع من ذلك لغير حاجة .

ورجح ابن القيم هذا الرأي ، فقال :

« إتلاف المال ، فإن كان بما له حرمة ، كالحيوان والمبيد ، فليس له أن يتلف ماله  
كما أتلف ماله ، وإن لم تكن له حرمة كالثوب يشقه ، والإذاء يكسره ، فالمشهور أنه ليس  
له أن يتلف عليه نظير ما أتلفه بل له القيمة أو المثل .  
والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلفه عليه ، كما فعله الجاني به ، فيشق ثوبه  
كما شق ثوبه ، ويكسر عصاه كما كسر عصاه ، إذا كانت متساويين ، وهذا هو العدل ،  
وليس مع منعه نص ، ولا قياس ، ولا إجماع ، فإن هذا ليس بمجرّم لحق الله ، وليست  
حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف ، فإذا مكّنه الشارع أن يتلف طرفه  
بطرفه فتمكينه من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو أولى وأحرى .  
وإن حكمة القصاص من التشفي ، ودرك النفيظ ، لا تحصل إلا بذلك .

ولأنه قد يكون له غرض في أذاه وإتلاف ثيابه ، ويعطيه قتيماً ، ولا يشق ذلك عليه ، لكثرة ماله ، فيشتفي نفسه منه بذلك ، ويبقى المجني عليه يغيته وغيظه ، فكيف يقع إعطاؤه القيمة من شفاء غيظه ، ودرك ثأره ، وبرد قلبه وإذاقة الجاني من الأذى ما ذاقه هو ؟ ...

فحكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة ، وقياسها مما يأبى ذلك .  
وقوله تعالى : « ... فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » .  
وقوله تعالى : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » .  
وقوله تعالى : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » .  
يقضى جواز ذلك .

وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق زرع الكفار ، وقطع أشجارهم ، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا . وهذا عين المسألة .

وقد أقر الله سبحانه الصعابة على قطع نخل اليهود ، لما فيه من خزيهم ، وهذا يدل على أنه سبحانه يحب خزي الجاني الظالم ، ويشعره .

وإذا جاز تحريق متاع النصارى ، لكونه تعدى على المسلمين في خيانتهم في شيء من الغنمية ؛ فلأن يحرق ماله إذا حرق مال المسلم المعصوم ، أولى وأحرى .  
وإذا شرعت العقوبة المالية في حق الله ، الذي مسacht به أكثر من استيفائه ؛ فلأن تسرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى .

ولأن الله سبحانه ، شرع القصاص زجراً للنفوس عن العدوان ، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكاً لظلامة المجني عليه بالمال ، ولكن ما شرعه أكمل وأصلح للعباد ، وأشفى لنفط المجني عليه ، وأحفظ للنفوس والأطراف وإلا فمن كان في نفسه من الآخر - من قتله أو قطع طرفه - قتله أو قطع طرفه وأعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك . وهذا بعينه موجود في العدوان على المال .

فإن قيل : فإن هذا ينبغي بأن يعطيه نظير ما ألتفه عليه .  
قيل : إذا رضي المجني عليه بذلك فهو كما لو رضي بدية طرفه ، فهذا هو محض القياس ، وبه قال الأحمدان : أحمد بن حنبل ، وأحمد بن تيمية . قال في رواية موسى بن سعيد :  
« وصاحب الشيء يختار : إن شاء شق الثوب ، وإن شاء أخذ مثله » انتهى .  
ضمان المثل ؛

اتفق العلماء على أن من استهلك ، أو أقسد شيئاً من الطعام ، أو الشراب ، أو الموزون ، فإنه يضمن مثله .

قالت عائشة رضي الله عنها :

« ما رأيت صانع طعام مثل صفيه ، صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً ، فبعثت به ، فأخذني أفنكل<sup>(١)</sup> ، فكسرت الإناء ، فقلت : يا رسول الله . ما كفارة ما صنعت ؟ ... فقال : إناء مثل إناء ، وطعام مثل طعام » .  
رواه أبو داود .

واختلفوا فيما إذا كان ما استهلك ، أو أفسد ، مما لا يكال ولا يوزن .  
فذهبت الأحناف والشافعية : إلى أن على من استهلكه أو أفسده ، ضمان المثل ، ولا يعدل عنه إلى القيمة إلا عند عدم المثل لقول الله تعالى :  
« فَمَنْ عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ، فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ » .  
وهذا عام في الأشياء جميعها ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم .  
وذهبت المالكية إلى أنه يضمن القيمة ، لا المثل<sup>(٢)</sup> .

### الاعتداء بالجرح أو أخذ المال

إذا تعدى إنسان على آخر بالجرح ، أو بأخذ المال ، فهل للمعتدى عليه أن يأخذ حقه بنفسه إذا ظفر به ؟

للعلماء في هذه المسألة أكثر من رأي ، وقد رجح القرطبي الجواز فقال :  
« ... وللصحيح جواز ذلك ، كيفما توصل إلى أخذ حقه ، ما لم يبدء سارقاً ، وهو مذهب الشافعي ، وحكاه الدأودي عن مالك ، وقال به ابن المنذر ، واختاره ابن العربي ، وأن ذلك ليس خيانة ، وإنما هو وصول إلى حق ، وقال رسول الله ﷺ :  
« أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » .  
وأخذ الحق من الظالم نصر له .

وقال رسول الله ﷺ لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان لما قالت له :  
إن أبا سفيان رجل شحيح ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني ، إلا ما أخذت من ماله يغير علمه ، فهل علي جناح ؟ ...  
فقال رسول الله ﷺ :

« خذي ما يكفينك ويكفي ولدك بالمعروف » .

(١) أفنكل ، طر وزن أقبل ، وهو الرعدة ، أي أنها ارتعدت من شدة الغيرة .

(٢) قرطبي ج ٢ ص ٢٥٩ .

فأباح لها الأخذ ، وألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها . وهذا كله ثابت في الصحيح ...  
وقوله تعالى :

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » قاطع في موضع الخلاف .  
قال : واختلفوا إذا ظفر بمال له من غير جنس ماله .  
فقيل : لا يأخذ إلا بحكم الحاكم .

ولشافعي قولان : أحسبها الأخذ قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله .  
والقول الثاني : لا يأخذ ، لأنه خلاف الجنس .

وممنهم من قال : يتجرى قيمة ماله عليه ، ويأخذ مقدار ذلك ، وهذا هو الصحيح لما  
بيناه بالدليل ، انتهى .

### الاقتصاص من الحاكم

إن الحاكم فرد من أفراد الأمة ، لا يتميز عن غيره إلا كما يتميز الوصي أو الوكيل ،  
ويجري عليه ما يجري على سائر الأفراد .

فإذا تعدى على فرد من أفراد الأمة اقتص منه ، لأنه لا فرق بينه وبين غيره في أحكام  
الله ، فأحكام الله عامة ، تتناول المسلمين جميعاً ، فمن أبي نضرة عن أبي فراس ، قال :  
خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال :

« أيها الناس ، إني والله مما أرسل عيلاً ليضربوا أبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ،  
ولكن أرسلهم ليعفوك دينكم وسنة نبيكم ، فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إليّ ،  
فوالذي نفس عمر بيده لأقصصه منه ... » .

قال عمر بن الماص رضي الله عنه :

« لو أن رجلاً أدب بعض رعيته ، أتقصصه منه ؟ »

قال : « إي والذي نفسي بيده . إذن لأقصصه منه ، وكيف لا أقصصه منه وقد  
رأيت رسول الله يُقص من نفسه . »

رواه أبو داود ، والنسائي .

وروى النسائي وأبو داود من حديث أبي سعيد بن جبير فقال : « بيننا رسول الله  
ﷺ يقسم شيئاً بيننا ، إذا أكب عليه رجل ، فطعنه رسول الله بمرجون كان معه .  
فصاح الرجل فقال له رسول الله ﷺ :

« تعال فاستقيد » فقال الرجل : بل عفوت يا رسول الله » .

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه : أن عاملاً قطع يده ،  
لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه .

وقال الشافعي في رواية الربيع :

وروي من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال :

« رأيت رسول الله ﷺ يعطي القود من نفسه ، وأباً بكر يعطي القود من نفسه ،  
وأنا أعطي القود من نفسي » .

هل يقاد الزوج إذا أصاب امرأته بشيء ؟

قال ابن شهاب : مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته يجرح ، أن عليه عقْل  
ذلك الجرح ، ولا يقاد منه .

وفسر ذلك مالك ، فقال :

« إذا عمد الرجل إلى امرأته ففقا عينها ، أو كسر يدها ، أو قطع أصبعها ، أو أشباه  
ذلك ، متعمداً لذلك ، فلها تقاد منه .

وأما الرجل : يضرب امرأته بالجليل أو السوط ، فبصيبها من ضربه ما لم يرده ولم  
يتمده ، فإنه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ، ولا تقاد منه .

قال في المسوى : أهل العلم على هذا التأويل .

لا قصاص من الجراحات حتى يتم البرء ؟

لا يقتص من الجاني في الجراحات ، ولا تطلب منه دية حتى يتم برء المجني عليه من  
الجراحة التي أصيب بها ، وتؤمن السراية ، فإذا مرت الجناية إلى أجزاء أخرى من البدن  
ضمها الجاني .

ولا يقاد في البرد الشديد ، ولا الحر الشديد ، ويؤخر ذلك مخافة أن يموت المقاد منه .

فإن اقتص منه في حر أو برد ، أو بآلة كالة ، أو مسمومة ، لزمت بقية الدية إن  
حدث التلف .

فمن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

« أن رجلاً طعن بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي ﷺ فقال : أقدني . فقال : حتى  
تبرأ ، ثم جاء إليه فقال : أقدني ، فأقاده . ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله ، عرجت . فقال :  
قد نهيتك فمصيتني ، فأبعدك الله ، وبطل عرجك » .

ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه .  
رواه أحمد ، والدارقطني .



وفهم الشافعي من هذا أن الانتظار مندوب إليه ، لأن الرسول ﷺ كان متمكناً من الاقتصاص قبل الاندمال .

وزهد غيره من الأئمة : إلى أن الانتظار واجب ، وإذنه بالاقتصاص كان قبل علمه بما يؤول إليه من المقصدة .

وإذا قطع الجاني إصبعاً عمداً ، فعفا المجرع عنه ، ثم سرت الجنابة إلى الكف أو النفس ، فالسراية هدر إن كان العفو على غير شيء ، وإن كان العفو على مآل ، فلمجرع دية ما سرت إليه ، بأن يسقط من دية ما سرت إليه الجنابة أرض ما عفا عنه ، ويجب الباقي .

#### موت المقتص منه :

إذا مات المقتص منه بسبب الجرح الذي أصابه من أجل القصاص فقد اختلفت فيه أنظار العلماء .

فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا شيء على المقتص ، لعدم التمدي ، ولأن السارق إذا مات من قطع يده ، فإنه لا شيء على الذي قطع يده بالإجماع . هذا مثل ذلك .

وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وابن أبي ليلى :

« ... إذا مات وجب على عاقلة المقتص الدية ، لأنه قَتَلَ حَطْلًا » .

### الدية

#### تمر يفها :

الدية هي المال الذي يجب بسبب الجنابة ، وتؤدي إلى الجني عليه ، أو وليه .

يقال : وَدَيْتُ الْقَتِيلَ : أي أعطيت ديته .

وهي تنتظم ما فيه القصاص ، وما لا قصاص فيه . وتسمى الدية بـ « العقل » وأصل ذلك : أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً ، جمع الدية من الإبل . فعقلاً بفناء أولياء المقتول ، أي شدها بعقابها ليسلها إليهم .

يقال : عقلت عن فلان إذا غرمت عنه دية جنايته .

وقد كان نظام الدية معمولاً به عند العرب ، فأبقاه الإسلام .

وأصل ذلك قول الله سبحانه :

« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ، إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا . فَإِنْ كَانِ

مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ . وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ  
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ، فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَعَنْ  
لَمْ يَجِدْ فِصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، تَوْبَةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا <sup>(١)</sup> .

وروى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال :

« كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ، أو ثمانية آلاف درهم .  
ودية أهل الكتاب يومئذ : النصف من دية المسلمين . قال : فكان ذلك كذلك . حتى  
استُخْلِفَ عمر رحمه الله ، فقام خطيباً فقال : ألا إن الإبل قد غلت . »

قال : ففرضها عمر على أهل الذهب <sup>(٢)</sup> ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر  
ألفاً . وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلال  
مائتي حقة <sup>(٣)</sup> .

قال الشافعي بمصر :

لا يؤخذ من أهل الذهب ولا من أهل الورق إلا قيمة الإبل بالغة ما بلغت .  
والمرجح أنه لم يثبت بطريق لا شك فيه تقدير الرسول الدية بغير الإبل ، فيكون عمر  
قد زاد في أجناسها ، وذلك لמה جدت واستوجبت ذلك . »

### حكمتها :

والمقصود منها : الزجر ، والردع ، وحماية الأنفس .

ولهذا وجب أن تكون بحيث يقامي من أدائها المكلفون بها ، ويجدون منها حرجاً  
وألماً ومشقة ، ولا يجدون هذا الألم ويشعرون به ، إلا إذا كان مالا كثيراً ينقص من  
أموالهم ، وبضيقون بأدائته ودفعه إلى المجني عليه أو ورثته ، فهي جزاء يجمع بين العقوبة  
والتعويض <sup>(٤)</sup> .

### قدرها :

الدية فرضها رسول الله ﷺ وقدرها فجعل دية الرجل الحر المسلم ، مائة من الإبل

(١) سورة النساء ، الآية ٩٢ .

(٢) أهل الذهب هم : أهل الشام ، وأهل مصر . وأهل الورق هم : أهل العراق ، كما في الموطأ ج ٢ .

(٣) الحقة : إزار ووداء ، أو قميص وسروال . ولا تكون حقة حتى تكون ثوبين .

(٤) تاريخ الفقه صفحة ٨٢ .

على أهل الإبل<sup>(١)</sup>، ومائتي بقرة على أهل البقر، وألفي شاة على أهل الشاء، وألف دينار على أهل الذهب، وأثنى عشر ألف درهم على أهل الفضة، ومائتي حلة على أهل الحلال فأياها أحضر من تلزمه الدية أزم الولي قبولها، سواء أكان ولي الجناية من أهل ذلك النوع أو لم يكن، لأنه أتى بالأصل في الواجب عليه.

القتل الذي تجب فيه،

ومن المتفق عليه بين العلماء أنها تجب في القتل الخطأ وفي شبه العمد، وفي العمد الذي وقع بمن فقد شرطاً من شروط التكليف، مثل الصغير<sup>(٢)</sup> والمجنون. وفي العمد الذي تكون فيه حرمة المقتول ناقصة عن حرمة القاتل، مثل الحر إذا قتل العبد.

كما تجب على النائم الذي انقلب في نومه على آخر فقتله. وعلى من سقط على غيره فيقتله، كما تجب على من حفر حفرة فتردى فيها شخص فمات، وعلى من قتل بسبب الزحام.

وجاء في ذلك عن حنبل بن المعتمر، عن علي رضي الله عنه قال:

«بمضي رسول الله ﷺ إلى اليمن، فأتينا إلى قوم قد بنوا زبياً للأسد، فبينما هم كذلك يتدافعون إذ سقط رجل فتملق بأخر، ثم تعلق الرجل بأخر، حتى صاروا فيها أربعة، ففجرهم الأسد، فانتدب له رجل بحربة فقتله وماتوا من جراحهم كلهم، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر، فأخرجوا السلاح ليقتلوا، فأقام علي رضي الله عنه على ثقة ذلك، فقال:

«تريدون أن تقتلوا ورسول الله ﷺ حي».

(١) قال أبو حنيفة، وأحمد رضي الله عنهما في إحدى الروايتين عنه:

«دية العمد أربع».

«وخم وعشرون بنت مخاض، وخم وعشرون بنت لبون، وخم وعشرون حساق، وخم وعشرون جذع».

وهي كذلك عندهما في شبه العمد.

وقال الشافعي في الرواية الأخرى عنه: هي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، في بطونها أولادها. «وأما دية الخطأ» فقد انفردوا على أنها أخماس: عشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض. وجعل مالك والشافعي رضي الله عنهما مكان ابن مخاض ابن لبون.

(٢) «الجناية إذا كانت من صغير أو مجنون تجب ديتها على المارقة عند أبي حنيفة ومالك».

«وقال الشافعي رضي الله عنه: عمد الصغير في ماله».

إني أقضي بينكم قضاءً، إن رضيتم به فهو القضاء ، وإلا حجر بعضكم على بعض حتى تأتوا النبي ﷺ ، فيكون هو الذي يقضي بينكم ، فمن عدا ذلك فلا حق له . اجمعوا من قبائل الذين خفروا البئر : ربع الدية ، وثلث الدية ، ونصف الدية ، والدية كاملة .  
فلأول : ربع الدية ، لأنه هلك من فوق ثلاثة .

وللثاني : ثلث الدية .

وللثالث : نصف الدية .

وللرابع : الدية كاملة .

فأبوا إلا أن يمضوا ، وأتوا النبي ﷺ وهو عند مقام إبراهيم ، فقصوا عليه القصة ، فأجازهم رسول الله ﷺ .

رواه أحمد ، ورواه بلفظ آخر نحو هذا ، وجعل الدية على قبائل الذين ازدحوا .  
وعن علي بن رباح اللخمي أن أعمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر بن الخطاب ، وهو يقول :

يا أيها الناس لقيت منكراً هل يعقل الأعمى الصبيح المبصر

جرا معاً كلاماً تكسرا

وذلك أن أعمى كان يقوده بصير ، فوقعاً في بئر . فوقع الأعمى على البصير فمات البصير ففقد عمر يعقل البصير على الأعمى .

رواه الدارقطني :

وفي الحديث : « أن رجلاً أتى أهل أبيات فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات ، فأغرمهم عمر رضي الله عنه الدية » .

حكاه أحمد في رواية ابن منصور ، وقال : أقول به .

ومن صاح على آخر فجأة ، فمات من صيغته تجب ديته . ولو غير صورته وخوفه صبياً فحين الصبي فإنه يضمن .

**الدية مغلطة وخفيفة :**

والدية تكون مغلطة وخفيفة ، فالخفيفة تجب في قتل الخطأ ، والمغلطة تجب في شبه العمد .

وأما دية قتل العمد إذا عفا ولي الدم فإن الشافعي والحنابلة يرون أنه يجب في هذه الحال دية مغلطة .

وأما أبو حنيفة فإنه يرى أنه لا دية في العمد ، وإنما الواجب فيه ما اصططح الطرفان عليه . وما اصططحوا عليه حال ، غير مؤجل . .

والدية للمغلظة مائة من الإبل في بطون أربعين منها أولادها .

لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والفسائي ، وابن ماجه عن عقبة بن أوس ، عن رجل من الصحابة أنه عليه السلام ، قال :

« ألا إن قتل خطأ العمد بالسوط ، والمصا ، والحجر فيه دية مغلظة : مائة من الإبل ، منها أربعون من ثنية<sup>(١)</sup> إلى بإزل عامها ، كلهن خلفه » .

والتفليظ لا يعتبر إلا في الإبل خاصة دون غيرها ، لأن الشارع ورد بذلك ، وهذا سبيله التوقيف والصالح الذي لا مدخل للرأي فيه ، لأنه من بات المقدرات .

تفليظ الدية في الشهر الحرام والبلد الحرام وفي الجنابة على التريب :

ويرى الشافعي وغيره : أن الدية تغلظ في النفس والجراح بالجنابة في البلد الحرام ، وفي الشهر الحرام ، وفي الجنابة على ذي الرحم المحرم ، لأن الشارع عظم هذه الحرمات ، فتمظم الدية بمظم الجنابة .

وروي عن عمر ، والقاسم بن محمد ، وابن شهاب : أن يزداد في الدية مثل ثلثها .

وزهد أبو حنيفة ومالك : إلى أن الدية لا تغلظ لهذه الأسباب ، لأنه لا دليل على التفليظ ، إذ أن الديات يتوقف فيها على الشارع ، والتفليظ فيما وقع خطأ بعيد عن أصول الشرع .

على من تجب :

الدية الواجبة على القاتل نوعان :

١ - نوع يجب على الجاني في ماله<sup>(٢)</sup> ، وهو القتل العمد ، إذا سقط القصاص .

يقول ابن عباس :

« لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا اعترافاً ، ولا صلحاً في عمد » .

ولا يخالف له من الصحابة .

وروي مالك عن ابن شهاب . قال :

---

(١) الثنية من الإبل : ما دخل في السنة السادسة من عمره ، وبإازل الذي دخل في التاسعة واكتل قوته ، ويقال له بعد ذلك : بإزل عام . وبازل عامين ، والحقة : الحامل من التوق .

(٢) سواء كان رجلاً أم امرأة .

« مضت السنة في العمد حين يغفوا أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة ؛ إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها .  
وإنما لا تعقل العاقلة واحداً من هذه الثلاثة :

١ - لا يعقل العمد ، ولا الإقرار ، ولا الصلح ؛ لأن العمد يوجب العقوبة ، فلا يستحق التخفيف عنه بتحمل العاقلة عنه شيئاً من الدية ، ولا تعقل الإقرار لأن الدية وجبت بالإقرار بالقتل لا بالقتل نفسه ، والإقرار حجة قاصرة : أي أنه حجة في حق المقر ؛ فلا يتعدى إلى العاقلة .

ولا تعقل العاقلة الإقرار بالصلح ؛ لأن بدل الصلح لم يجب بالقتل ؛ بل وجب بعقد الصلح ، ولأن الجاني يتحمل مسؤولية جنياته ، وببدل المتلف يجب على متلفه .

٢ - ونوع يجب على القاتل ، وتتحمله عنه العاقلة ، إذا كانت له عاقلة بطريق التماون ، وهو قتل شبه العمد وقتل الخطأ<sup>(١)</sup> .

والقاتل كأحد أفراد العاقلة ، لأنه هو القاتل ، فلا معنى لإخراجه وقال الشافعي : لا يجب على القاتل شيء من الدية لأنه معذور .

والعاقلة : مأخوذ من العقل ، لأنها تعقل الدماء ؛ أي تمسكها من أن تسفك ؛ يقال عقل البعير عقلاً ؛ أي شده بالعقال . ومنه العقل ، لأنه يمنع من التورط في القبائح .

والعاقلة هي الجماعة الذين يمعنون العقل ، وهو الدية يقال عقلت القاتل ؛ أي أعطيت ديته ، وعقلت عن القاتل . أدبت ما لزمه من الدية .

والمعاقلة هم عصبة الرجل ؛ أي قرابته الذكور البالغون - من قبل الأب -<sup>(٢)</sup> والمسرون العقلاء ، ويدخل فيهم : الأعمى ، والزمن ، والهرم ، إن كانوا أغنياء ولا يدخل في العاقلة : أنثى ، ولا فقير ، ولا صغير ، ولا مجنون ، ولا مخالف لدين الجاني ، لأن مبنى هذا الأمر على النصرة ، وهؤلاء ليسوا من أهلها .

وأصل وجوب الدية على العاقلة : ما ثبت من أن امرأتين من هزيل إقتلتا ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، ففرض رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها . رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة .

وكانت العاقلة في زمن النبي ﷺ قبيلة الجاني ، وبقيت كذلك حتى جاء عهد عمر رضي

(١) وكذلك عند الصغير والمجنون على عاقلتها ، وقال قتادة وأبو ثور وابن أبي ليلى وابن شبرمة : دية شبه العمد في مال الجاني . وهذا القول ضعيف .

(٢) ويدخل فيهم الأب والأب عند مالك وأبي حنيفة وأظهر الروايتين عند أحمد ...

الله عنه ، فلما نظم الجيوش ، ودون الدواوين جعل العاقلة هم أهل الديوان ، خلافاً لما كان في عهد النبي ﷺ .

وقد أجاب السرخسي عن هذا الذي صنعه عمر . فقال : « إن قيل : كيف يظن بالصعابة الإجماع على خلاف ما قضى به رسول الله ﷺ ؟ ... » .

قلنا : هذا إجماع على وفاق ما قضى به رسول الله ﷺ .

فإنهم علموا أن رسول الله ﷺ قضى به على المشيرة باعتصار النصره ، وكانت قوة المراء ونصرت يومئذ بعشيرته .

ثم لما دون عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القوة والنصرة للديوان ، فقد كان المراء يقاتل قبيلته عن ديوانه ، انتهى .

وإذا كان الأحناف قد ارتضوا هذا ، فإن المالكية والشافعية قد رفضوه ، لأن لا نسخ بعد رسول الله ﷺ ، وليس من حق أحد أن يغير ما كان على عهد رسول الله ﷺ .

والدية التي تجب على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين<sup>(١)</sup> باتفاق العلماء .

وأما التي تجب على القاتل في ماله ، فإنها تكون حالة عند الشافعي رضي الله عنه ، لأن التأجيل للتخفيف عن العاقلة ، فلا يلتمع به العمد المحض .

ويرى الأحناف أنها مؤجلة في ثلاث سنين ، مثل دية قتل الخطأ .

وإيجاب دية قتل شبه العمد ، والخطأ على العاقلة استثناء من القاعدة العامة في الإسلام . وهي :

أن الإنسان مسؤول عن نفسه ومحاسب على تصرفاته . لقول الله عز وجل :

« لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

ولقول الرسول الكريم :

« لَا يُوْخَذُ الرَّجُلُ بِمِجْرَةٍ أَبِيهِ ، وَلَا بِمِجْرَةِ أَخِيهِ » .

رواه النسائي عن ابن مسعود رضي الله عنه .

وإنما جعل الإسلام اشتراك العاقلة في تحمل الدية في هذه الحالة ، من أجل مواساة

الجلاني ، ومعاونته في جناية صدرت عنه من غير قصد منه .

وكان ذلك إقراراً لنظام عربي ، اقتضاه ما كان بين القبائل من التعاون والتآزر والتناصر .

وفي ذلك حكمة بينة ، وهي أن القبيلة إذا علمت أنها ستشارك في تحمل الدية ، فإنها

---

(١) كان النبي صلى الله عليه وسلم يطعها دفعة واحدة - تأليفاً للقلوب وإصلاحاً لذات البين ، فلما تهد الإسلام قدرتها الصعابة على هذا النظام . فإذا رأى الإمام المصلحة في التمجيل كان له ذلك .

تعمل من جانبها على كف المنتسبين إليها عن ارتكاب الجرائم ، وتوجههم إلى السالك القويم الذي يجنبهم الوقوع في الخطأ .

ويرى جمهور الفقهاء أن العاقلة لا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث ، وما دون الثلث في مال الجاني<sup>(١)</sup> .

ويرى مالك وأحمد رضي الله عنهما ، أنه لا يجب على واحد من العَصَبَةِ قدر معين من الدية ، ويجتهد الحاكم في تحميل كل واحد منهم ما يسهل عليه ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب .

أما الشافعي رضي الله عنه ، فيرى أنه يجب على الغني دينار . وعلى الفقير نصف دينار والدية عنده مرتبة على القرابة بحسب قريبهم ، فالأقرب من بني أبيه ثم بني جده ثم من بني بني أبيه قال : فإن لم يكن للقاتل عصبه نسباً ، ولا ولاء ، فالدية في بيت المال يقول رسول الله ﷺ :

« أنا ولي من لا ولي له » ...

وكذلك إذا كان فقيراً وعاقلته فقيرة ، لا تستطيع تحمل الدية ، فإن بيت المال هو الذي يتحملها .

وإذا قتل المسلمون رجلاً في المعركة — ظننا أنه كافر — ثم تبين أنه مسلم ، فإن ديته في بيت المال .

فقد روى الشافعي رضي الله عنه ، وغيره : أن رسول الله ﷺ قضى بدية اليان — والد حذيفة — وكان قد قتلته المسلمون يوم أحد ، ولا يعرفونه ... وكذلك من مات من الزحام تحجب ديته في بيت المال ، لأنه مسلم مات بفعل قوم مسلمين ، فتجب ديته في بيت المال .

روى مُسَدَّد : أن رجلاً زحم يوم الجمعة فمات ، فوده علي كرم الله وجهه ، من بيت مال المسلمين .

والمفهوم من كلام الأحناف أن الدية في هذه الأزمان في مال الجاني ، ففي كتاب « الدر المختار » .

« إن التناصر أصل هذا الباب ؛ فمتى وجد وجدت العاقلة ؛ وإلا فلا ...

وحيث لا قبيلة ، ولا تناصر ؛ فالدية في بيت المال فإن عدم بيت المال أو لم يكن منتظماً فالدية في مال الجاني .

---

(١) وقال الشافعي رضي الله عنه : عقل الخطأ على العاقلة ؛ قلت الجنابة أو كثرت ؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل ؛ كما أن عقل العمد في مال الجاني ؛ قل أو كثر .



وقال ابن تيمية :

« وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تضرر العاقلة في أصح قولي العلماء » .

### دية الأعضاء

يوجد في الإنسان من الأعضاء ما منه عضو واحد : كالأنف ، واللسان ، والذكر .  
ويوجد فيه ما منه عضوان : كالعينين ، والأذنين ، والشفتين ، والحين ، واليدين ،  
والرجلين ، والحصىتين ، وثدي المرأة ، وتسنؤ في الرجل<sup>(١)</sup> ، والألتين ، وشفري المرأة...  
ويوجد ما هو أكثر من ذلك .

فإذا أتلّف إنسان من إنسان آخر هذا العضو الواحد أو هذين العضوين ؛ وجبت الدية  
كاملة . وإذا أتلّف أحد العضوين وجب نصف الدية .

فتجب الدية كاملة في الأنف ، لأن منفعة في تجميع الروائح في نصبت ، ارتفاعها إلى  
الدماغ ، وذلك يفوت بقطع المارن .

وكذلك تجب الدية في قطع اللسان ، لفوات النطق ، الذي يتميز به الأدمي عن  
الحيوان الأعجم . والنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان ، من إلهام غيره  
أغراضه ، والإبانة عن مقاصده .

وكذلك تجب الدية بقطع بعضه ، إذا عجز عن الكلام جملة لفوات المنفعة نفسها التي  
تفوت بقطعه كله .

فإذا عجز عن النطق ببعض الحروف ، وقدر على بعض منها ، فإن الدية تقسم على  
عدد الحروف .

وقد روى عن علي كرم الله وجهه : أنه قسم الدية على الحروف ، فما قدر عليه من  
الحروف أسقط بحسابه من الدية ، وما لم يقدر عليه ألزمه بحسابه منها .

وتجب الدية في قطع الذكر ، ولو كان المخطوع منه الحشفة ، فقط لأن فيه منفعة  
الوطء ، واستمساك البول .

وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصلب فمجز عن المشي ، وتجب الدية كاملة في  
العينين ، وفي العين الواحدة نصفها ، وفي الجفنين كما لها ، وفي جفني إحدى العينين  
نصفها وفي واحدة منها ربعها ، وفي الأذنين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها ،  
وفي الشفتين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها ، يستوي فيها العليا والسفلى .

(١) مثنى تشدرة ، وما للرجل كالشدين للمرأة .

وفي اليدين كمال الدية ، وفي اليد الواحدة نصفها ، وفي الرجلين كمال الدية ، وفي الرجل الواحدة نصفها ، وفي أصابع اليدين والرجلين الدية كاملة ، وفي كل أصبع عشر من الإبل ، والأصابع سواء ، لا فرق بين خنصر وإبهام ، وفي كل أظفة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث عشر الدية ، وفي كل أصبع ثلاث مفاصل ، والإبهام فيه مفصلان ، وفي كل مفصل منها نصف عشر الدية ، وفي الخنصرين كمال الدية ، وفي إحداهما نصفها ، ومثل ذلك في الأليتين ، وشفري المرأة وتديها وتشد وتسي الرجل ففيها الدية كاملة ، وفي إحداهما نصفها . وفي الأسنان كمال الدية ، وفي كل سن خمس من الإبل ، والأسنان سواء من غير ضرس وثنية . وإذا أصيبت السن ففيها ديتها ، وكذلك إن طرحت بعد أن تسود .

### دية منافع الاعضاء

وتجب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنساناً فذهب عقله ، لأن العقل هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان ، وكذلك إذا ذهب حاسة من حواسه كـ « سمعه ، أو بصره أو شمه ، أو ذوقه ، أو كلامه بجميع حروفه » لأن في كل حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة ، بها جماله وكمال حياته ، وقد قضى عمر رضي الله عنه في رجل ضرب رجلاً ، فذهب سمعه ، وبصره ، ونكاحه ، وعقله ، بأربع ديات والرجل حي .  
وإذا ذهب بصر إحدى العينين ، أو سمع إحدى الأذنين ، ففيه نصف الدية ، سواء كانت الأخرى صحيحة أم غير صحيحة .

وفي حملتي ثديي المرأة ديتها ، وفي إحداهما نصفها . وفي شفرها ديتها ، وفي إحداهما نصفها . وإذا فقت عين الأعور الصحيحة ، يجب فيها كمال الدية ، قضى بذلك عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عمر . ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة ، لأن ذهاب عين الأعور ذهاب البصر كله ، إذ أنه يحصل بها ما يحصل بالميتين .  
وفي كل واحد من الشمور الأربعة كمال الدية . وهي :

١ - شعر الرأس .

٢ - شعر اللحية .

٣ - شعر الحاجبين .

٤ - أهداب العينين .

وفي الحاجب نصف الدية .

وفي الهدب ربعها .

وفي الشارب يترك فيه الامر لتقدير القاضي .

## دية الشجاج

الشجاج : هو الإصابات التي تقع بالرأس والوجه .  
وأنواعه عشرة . وهي كلها لا قصاص فيها ، إلا الموضعة إذا كانت عمداً ، لأنه لا يمكن مراعاة المائلة فيها .  
والشجاج بيانه كما يأتي :

- ١ - الحارصة : وهي التي تشق الجلد قليلا .
- ٢ - الباضعة : وهي التي تشق اللحم بمد الجلد .
- ٣ - الدامية أو الدامغة : وهي التي تنزل الدم .
- ٤ - المتلاحمة : وهي التي تنوص في اللحم .
- ٥ - السمحاق : وهي التي يبقى بينها وبين العظم جلدة رقيقة .
- ٦ - الموضعة : وهي التي تكشف عن العظم .
- ٧ - الهاشمة : وهي التي تكسر العظم وتهشمه .
- ٨ - المنقلة : وهي التي توضح وتهشم العظم حتى ينتقل منها العظام .
- ٩ - المأمومة ، أو الآمة : وهي التي تصل إلى جلدة الرأس .
- ١٠ - الجائفة : وهي التي تصل الجوف .

ويجب فيها دون الموضعة حكومة عدل ، وقيل أجرة الطبيب ، وأما الموضعة ، ففيها القصاص إذا كانت عمداً كما قلنا ، ونصف عشر الدية إذا كانت خطأ ، سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، وهي خمس من الإبل ، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم . ولو كانت مواضع متفرقة ، يجب في كل واحدة منها خمس من الإبل . والموضعة في غير الوجه والرأس توجب حكومة .

وفي الهاشمة عشر الدية ، وهي عشر من الإبل ، وهو مروي عن زيد بن ثابت ، ولا يخالف له من الصحابة .

وفي المنقلة عشر الدية ، ونصف العشر : أي خمسة عشر من الإبل .

وفي الآمة : ثلث الدية بالإجماع .

وفي الجائفة : ثلث الدية بالإجماع : فإن نفقت فيها جائفتان . ففيها ثلثا الدية .

## دية المرأة

ودية المرأة إذا قتلت خطأ : نصف دية الرجل وكذلك دية أطرافها ، وجراحاتها

على النصف من دية الرجل وجراحاته ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم .  
 فقد روي عن عمر رضي الله عنه ، وعلي كرم الله وجهه ، وابن مسعود رضي الله عنه ،  
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين : أنهم قالوا في دية المرأة : إنها على النصف من دية  
 الرجل ، ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد ، فيكون إجماعاً ، ولأن المرأة في ميراثها وشهادتها  
 على النصف من الرجل .

وقيل يستوى الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ، ثم النصف فيما بقي .  
 فقد أخرج النسائي والدارقطني ، وصححه ابن خزيمة عن عمر بن شعيب عن جده ،  
 أن النبي ﷺ قال :

« عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديته » .  
 وأخرج مالك في الموطأ ، والبيهقي عن ربيعة بن عبد الرحمن أنه قال :  
 « سألت سعيد بن المسيب : كم في أصبع المرأة ؟ ... قال عشر من الإبل ، قلت : فكم  
 في الأصبعين ؟ ... قال عشرون من الإبل ! : قلت فكم في ثلاث ؟ ... قال ثلاثون من  
 الإبل ... قلت : فكم في أربع ؟ ... قال : عشرون من الإبل ... قلت حين عظم جرحها  
 واشتدت مصيبتها نقص عقلها ؟ .. فقال سعيد : أعراقي أنت ؟ ... فقلت : بل عالم متثبت ،  
 أو جاهل متملم . فقال سعيد : « هي السنة يا بن أخي » .  
 وقد ناقش الإمام الشافعي هذا الرأي ، وبين أن المقصود من السنة ، هو سنة زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه الذي قال بهذا الرأي لا سنة رسول الله ﷺ .  
 فقال الشافعي رضي الله عنه :

« السنة إذا أطلقت يراد بها سنة رسول الله ﷺ ، وروي أن كبار الصحابة - رضي  
 الله عنهم - أفتوا بخلافه - ولو كانت سنة رسول الله ﷺ ما خالفوه ... وقوله : سنة .  
 محمول على أنه سنة زيد<sup>(١)</sup> لأنه لم يُرو إلا عنه موقوفاً ؛ ولأن هذا يؤدي إلى المحال ، وهو  
 ما إذا كان ألماً أشد ، ومصائبها أكثر أن يقل أرشها وحكمة الشارع تنشأ من ذلك .  
 ولا يجوز نسبتها إليه ؛ لأن من المحال أن تكون الجنابة لا توجب شيئاً شرعاً . وأقبح  
 أن تسقط ما وجب بغيره .

### دية أهل الكتاب

ودية أهل الكتاب<sup>(٢)</sup> إذا قتلوا خطأ نصف دية المسلم . فدية الذكر منهم نصف دية  
 المسلم ودية المرأة من نسائهم نصف دية المرأة المسلمة . لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه  
 (١) سنة زيد بن ثابت .  
 (٢) سوله كانوا ذميين أو معاهدين مستأمنين .

عن جده - أن النبي ﷺ - قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلم .  
رواه أحمد رضي الله عنه .

وكما تكون دية النفس على النصف من دية المسلم تكون دية الجراح كذلك على النصف .  
ولل هذا ذهب مالك ، وعمر بن عبد العزيز .

وذهب أبو حنيفة ، والثوري ، وهو المروي عن عمر وعثمان وابن مسعود - رضي الله  
عنهم - إلى أن ديتهم مثل دية المسلمين ؛ لقوله تعالى :

«وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله» وتحرير رقية مؤمنة .  
قال الزهري :

« دية اليهودي ، والنصراني ، وكل ذمي مثل دية المسلم » .

قال : وكانت كذلك على عهد رسول ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي -  
رضي الله عنهم - حتى كان معاوية ، فعمل في بيت المال نصفها ، وأعطى للقتول نصفها .

ثم قضى عمر بن عبد العزيز بنصف الدية ، والتمى الذي جعله معاوية لبيت المال .  
قال الزهري :

فلم يقض لي أن أذكر بذلك عمر بن عبد العزيز ؛ فأخبره أن الدية كانت كاملة  
لأهل الذمة .

وذهب الشافعي - رضي الله عنه - إلى أن ديتهم : ثلث دية المسلم . ودية الوثني ،  
والمجوسي المعاهد أو المستأمن : ثلثا عشر دية المسلم .

وحجتهم أن ذلك أقل ما قيل في ذلك - والذمة بريئة إلا بيقين أو حجة .  
وهو بحسب ثمانمائة درهم من اثني عشر ألفاً .

وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود : ونساؤهم على النصف .

وهل تجب الكفارة مع الدية في قتل النسي والمعاهد ؟

قاله ابن عباس والشعبي والنخعي والشافعي ، واختاره الطبري

### دية الجنين

إذا مات الجنين بسبب الجنابة على أمه عمدًا أو خطأ ، ولم تمت أمه ، وجب فيه  
غرة<sup>(١)</sup> سواء انفصل عن أمه وخرج ميتًا ، أم مات في بطنها . وسواء أكان ذكر أم أنثى .  
فأما إذا خرج حيًا ، ثم مات ففيه الدية كاملة ، فإن كان ذكرًا وجبت مائة بعير .

---

(١) لفرقة من كل شيء : أنفس .

وإن كان أثنى : خمسون . وتعرف الحياة بالعطاس ، أو التنفس ، أو البكاء ، أو الصباح ، أو الحركة ، ونحو ذلك .

واشترط الشافعي في حالة ما إذا مات في بطن أمه ، أن يُعلم بأنه قد تخلص وجري فيه الروح ، وفسره بـ « ما ظهر فيه صورة الأدمي : من يد ، وأصبع » .  
وأما مالك ، فإنه لم يشترط هذا الشرط ، وقال :

« كل ما طرحته المرأة من مضغة ، أو علقة ، بما يعلم أنه ولد ففيه الفرة .  
ويرجح رأي الشافعي ، بأن الأصل براءة الذمة وعدم وجوب الفرة ، فإذا لم يعلم تخلفه ، فإنه لا يجب شيء<sup>(١)</sup> .

#### قدر الفرة

والفرّة خمسمية درهم - كما قال الشعبي والأحناف ، أو مائة شاة ، كما في حديث أبي بريدة عند أبي داود والنسائي . وقيل : خمس من الإبل .  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « قضى أن دية الجنين غرة<sup>٢</sup> » : عبد أو وليدة .

وروى ، مالك عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بـ « غرة » : عبد ، أو وليدة . فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم ما لا شرب ، ولا أكل ، ولا نطق ، ولا استهل ، ومثل ذلك يُطْلَقُ<sup>(٣)</sup> .  
فقال الرسول ﷺ : « إن هذا من إخوان الكهان » .

هذا بالنسبة لجنين المسلم ، أما جنين الذمية ، فقد قال صاحب بداية المجتهد : قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : فيه عشرة دية أمه ، لكن أبا حنيفة على أصله ، في أن دية الذمي دية المسلم .

والشافعي على أصله ، في أن دية الذمي ثلث دية المسلم .

ومالك على أصله ، في أن دية الذمي نصف دية المسلم .

#### على من تجب

قال مالك وأصحابه ، والحسن البصري والبصريون : تجب في مال الجاني .

---

(١) وقد أجمع العلماء على أن الأم إذا ماتت ، وهو في جوفها ، ولم تلق ولم يخرج ، فلا شيء فيه . واختلفوا فيها إذا ماتت من ضرب بطنها ، ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها ، فقال جمهور الفقهاء لا شيء فيه ، وقال الليث بن سعد وداود فيه غرة . لأن المتبر حياة أمه في وقت ضربها لا غير .  
(٢) يمد .  
(٣) يمد .

وذهبت الخفية والشافعية ، والكوفيون : إلى أنها تجب على العاقلة لأنها جنابة خطاً<sup>(١)</sup> فوجب على العاقلة .

وروى عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل في الجنين غرة على عاقلة الضارب : وبدأ بزوجهما ولدهما .

وأما مالك والحسن ، فقد شبهاهما بدية العمد إذا كان الضرب عمداً . والأول أصح . لمن تجب ؟

ذهبت المالكية ، والشافعية ، وغيرهم : إلى أن دية الجنين تجب لورثته على موارثهم الشرعية ، وحكمها لحكم الدية في كونها موروثاً ، وقيل : هي للأم ، لأن الجنين كمضو من أعضائها ، فتكون ديته لها خاصة .

**وجوب الكفارة :**

اتفق العلماء على أن الجنين إذا خرج حياً ثم مات ، ففيه الكفارة مع الدية .

وهل تجب الكفارة مع الغرة إذا خرج ميتاً أو لا تجب ؟

قال الشافعي وغيره : تجب ، لأن الكفارة عنده تجب في الخطأ والعمد .

وقال أبو حنيفة : لا تجب ، لأنه غلب عليه حكم العمد . والكفارة لا تجب فيه عنده . واستحبها مالك ، لأنه متردد بين الخطأ والعمد .

### لا دية إلا بعد البرء

قال مالك : إن الأمر المجمع عليه عندنا في الخطأ ، أنه لا يقبل حتى يبرأ المبروح ويصح . وأنه إن كسر عظماً من الإنسان : يداً أو رجلاً ، وغير ذلك من الجسد خطأ ، فبرأ ، وصح ، وعاد لميته ، فليس فيه عقل<sup>(٢)</sup> فإن نقص ، أو كان فيه عقل (نقص) ففيه من عقله بحساب ما نقص .

قال : فإن كان ذلك العظيم مما جاء فيه عن النبي ﷺ ، عقل مسمى ، فبحساب ما فرض فيه النبي ﷺ ، عقل . وما كان مما لم يأت فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى ، ولم تقض فيه سنة ، ولا عقل مسمى فإنه يحتد فيه .

(١) سقوط الجنين ليس عمداً محضاً ، وإنما هو عمد في أمه ، خطأ فيه .

(٢) وهو منذهب أبي حنيفة لأنه لم يحدث شيء للعيني عليه سوى الألم ، ولا قيمة لهو الألم ، فهو نظير من شتم إنساناً شتماً يولم قلبه فإنه لا يضمن شيئاً . وإن كان لا يخلو الشاتم من مسؤولية الشتم فإنه يعاقب تمزيقاً ، أو يقتل منه ، على خلاف في ذلك كما هو مبين في وضعه من هذا الكتاب . وقال أبو يوسف : على الجاني أوش الألم وهي حكومة عدل ، وقال محمد : عليه أجر الطبيب وثن الدواء .

## وجود قتيل بين قوم متشاجرين،

إذا تشاجر قوم ، فوجد بينهم قتيل ، لا يدري من قتله . ويعمى أمره فلا يبين -  
ففيه الدية :

قال رسول الله ﷺ فيما رواه أبو داود :

« ومن قتل في عَمَيٍّ<sup>(١)</sup> في رَمِيٍّ ، يكون بينهم بجسارة أو بالسياط ، أو ضرب بمصا ، فهو خطأ . وعقله عقل الخطأ ، ومن قتل عمداً فهو قود ، ومن حال دونه ، فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل منه صرف ولا عدل »<sup>(٢)</sup> .

واختلف العلماء فيمن تازمه الدية .

فقال أبو حنيفة : هي على عاقلة القبيلة التي وجد فيها إذا لم يدع أولياء القتل على غيرهم . وقال مالك :

ديته على الذين تازعهم .

وقال الشافعي :

هي قسامة ، إن ادعوه على رجل بعينه ، أو طائفة بعينها ، وإلا فلا عقل ولا قود . وقال أحد : هي على عاقل الآخرين ، إلا أن يدعوا على رجل بعينه ، فيكون قسامة . وقال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف : ديته على الفريقين الذين اقتتلا معاً .

وقال الأوزاعي : ديته على الفريقين جميعاً ، إلا أن تقوم بينة من غير الفريقين ، أن أن فلاناً قتله ، فعليه القصاص والدية .

### القتل بعد أخذ الدية :

وإذا أخذ ولي الدم الدية ، فلا يحل له بعد أن يقتل القاتل .

وروى أبو داود ، عن الحسن ، عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ ، قال :  
« لا أعفَى<sup>(٣)</sup> من قتل بعد أخذ الدية » .

وروى الدارقطني ، عن أبي شريح الخزاعي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :  
« من أصيب بدم أو تحبيل<sup>(٤)</sup> فهو بالخيار بين إحدى ثلاث ، فإن أراد الرابعة فخذوا

(١) عمياً : من العمى ، رمياً : من الرمي .

(٢) الصرف : التطوع ، والمعدل : لفريضة .

(٣) أي : لا كفر ماله ، ولا استغنى . فهذا دعاء من الرسول صلى الله عليه وسلم عليه .

(٤) التحبيل : العرج .



على يديه : بين أن يقتص ، أو يعفو ، أو يأخذ للعقل ، فإن قبل شيئاً من ذلك ثم عدا  
بعد ذلك فله النار خالداً فيها غليداً .

فإذا قتله ، فمن العلماء من قال :

هو كمن قتل ابتداء ، إن شاء الولي قتله ، وإن شاء عفا عنه ، وعذابه في الآخرة .

ومنهم من قال : يقتل ولا بد ، ولا يكتن الحاكم الولي من العفو .

وقيل : أمره إلى الإمام يصنع فيه ما يرى .

اصطدام القارسين :

ذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنه إذا اصطدم فارسان فهات كل واحد منهما . فعلى كل

منها دية الآخر ، وتحملها العاقلة .

وقال الشافعي : على كل واحدٍ منهما نصف دية صاحبه ، لأن كل واحدٍ منهما مات

من فعل نفسه وقعل صاحبه .

### ضمان صاحب الدابة

إذا أصابت الدابة بيدها ، أو رجلها ، أو فمها شيئاً ، ضمن صاحبها ، عند الشافعي ،  
وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة .

وقال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يضمن إذا لم يكن من جهة راكمها ، أو  
قائدها أو سائقها ، بسبب ، من همز ، أو ضرب ، فلو كان ثمة سبب ، كان حملها أحدهم  
على شيء فأنلفته ، لزمه حكم التللف .

فإن كان جنابة مضمونة بالقصاص ، وكان الحمل عدداً ، كان فيه القصاص ، لأن الدابة  
في هذه الحال كالآلة .

وإن كان الحمل من غير قصد ، كانت فيه الدية على العاقلة ، وإن كان التللف مالا  
كانت الغرامة في مال الجاني .

وقال أبو حنيفة : إذا رمت<sup>(١)</sup> دابة إنسان - وهو راكمها - إنساناً آخر ، فإن  
كان الرمح برجلها فهو هدر وإن كانت تقعته بيدها ، فهو ضامن ، لأنه يملك تصرفها من  
الأمم ، ولا يملك منها ما ورائها .

وقال : وإذا ساق دابة ، فوقع السرج أو اللجام ، أو أي شيء مما يحمل عليها ، فأصاب  
إنساناً ، ضمن السائق ما أصاب من ذلك .

(١) رمت : رقت .

ولو انفلقت دابة فأصابته مالا ، أو آدميا ، لئلا أو نهاراً ، فإنه لا ضمان على صاحبها ، لأنه غير متعمد .  
ومن ركب دابة فضرها رجل أو نخسها ، فنفخت انساناً ، أو ضربته بيدها ، أو نفرت فصدته فقتلته ضمن الناحس دون الراكب .  
وإن نفعت الناحس كان دمه هدراً ، لأنه هو المتسبب .  
فإن ألت الراكب فقتلته كانت ديته على عاقلة الناحس .  
وإذا بال الدابة أو راثت في الطريق وهي تسير فخطب به إنسان لم يضمن ، وكذا إذا أوقفها لذلك .

### ضمان القائد والراكب والسائق

إذا كان للدابة قائد ، أو راكب ، أو سائق ، فأصابته شيئاً ، وأوقعت به ضرراً ، فإنه يضمن ما أصابته من ذلك . فقد قضى عمر ، رضي الله عنه ، بالدية على الذي أجرى فرسه قوطىء آخر .  
ويرى أهل الظاهر أنه لا ضمان على واحد من هؤلاء لقول الرسول ﷺ :  
« جرح المجاهد جبار ، والبشر جبار ، والممدن جبار ، وفي الركاز الخمس » .  
وما استدل به الظاهرية بحمول على ما إذا لم يكن للدابة راكب ، ولا سائق ، ولا قائد فإنه لا ضمان على ما أتلفته في هذه الحال بالإجماع .

### الدابة الموقوفة

وأما الدابة الموقوفة إذا أصابت شيئاً ، فعند أبي حنيفة : يضمن ما أصابته ولا يضمنه من الضمان أن يربطها بموضع يجوز له أن يربطها فيه .  
فعن الثنيمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال :  
« من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين ، أو في سوق من أسواقهم ، فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن » .  
رواه الدارقطني .  
وقال الشافعي : إن أوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها لم يضمن ، وإن لم يوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها ضمن .

## ضمان ما أتلفته المواشي

### من الزروع والثار وغيرها

ذهب جمهور العلماء - منهم : مالك ، والشافعي ، وأكثر فقهاء الحجاز - إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من : نفس ، أو مال ، للغير ، فلا ضمان على صاحبها ، لأن في عرف الناس ، أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشي يسرحونها بالنهار ، ويردونها بالليل إلى المراح ، فمن خالف هذه العادة ، كان خارجاً عن رسوم الحفظ إلى التضييع .

هذا إذا لم يكن معها مالها ، وإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفته ، سواء كانت راعيها أو سائقها ، أو قائدها ، أو كانت واقفة عنده ، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو قمها .

واستدلوا المذهب بهذا بما رواه مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعيد بن المحبصة : أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط<sup>(١)</sup> رجل فأفسدت فيه ، ف قضى رسول الله ﷺ : أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضمان على أهلها<sup>(٢)</sup> . قال أبو عمر بن عبد البر : وهذا الحديث وإن كان مرسل فهو حديث مشهور ، أرسله الأئمة ، وحدث به الثقات ، واستعمله فقهاء الحجاز ، وتلقوه بالقبول ، وجرى في المدينة العمل به . وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث .

وبرى سحنون - من المالكية - أن هذا الحديث ، إنما جاز في أمثال المدينة التي هي حيطان محدقة . وأما البلاد التي هي زروع متصلة ، غير محظرة ، وبساتين كذلك ، فيضمن أرباب النعم ما أفسدت من ليل أو نهار .

وذهب الأحناف : إلى أنه إذا لم يكن معها مالها فلا ضمان عليه ، لئلا كانت أو نهاراً ، لقول الرسول ﷺ :

« جرح المعياء جبار » .

فالأحناف يقيسون جميع أعمالها على جرحها .

وإن كان معها مالها : فإن كان يسوقها فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال ، وإن كان قائدها أو راعيها فعليه ضمان ما أتلفت بفمها أو يدها ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها . وأجاب الجمهور ، بأن الحديث الذي استدل به الأحناف عام خصه حديث البراء ،

(٢) ضمان : مضمون .

(١) الحائط : البستان .

هذا فيما يتصل بالزروع والثمار ، أما غيرها فقد قال ابن قدامة في المغني :  
 « وإن أتلقت البهيمة غير الزرع ، لم يضمن مالكمها ما أتلقت ، لئلا كان أو نهاراً ، ما لم  
 تكن يده عليها » .  
 وحكي عن شريح : أنه قضى - في شاة وقعت في غزل حائط ليل - بالضمان على  
 صاحبها .

وقرأ شريح « إذ نفشت فيه غم القوم »<sup>(١)</sup> .  
 قال : والنفس لا يكون إلا بالليل .  
 وعن الثوري : « يضمن وإن كان نهاراً ، لأنه مفرط بإرسالها » .  
 ولنا قول النبي ﷺ :  
 « العجاء جرحها جبار » متفق عليه ، أي هدر .  
 وأما الآية فإن النفس هو الرعي ليل ، وكان هذا في الحورث الذي تقسده البهائم طبعاً  
 بالرعي وتدعوها نفسها إلى أكله بخلاف غيره ، فلا يصح قياس غيره عليه . انتهى .

#### ضمان ما أتلقت الطيور

يرى بعض العلماء : أن النحل ، والحمام ، والأوز ، والدجاج ، والطيور ، كالماشية ،  
 وأنه إذا اقتنأها وأرسلها نهاراً فلقطت حياً ، لم يضمن ، لأن العادة إرسالها .  
 ويرى البعض الآخر : أن فيها الضمان ، فمن أطلقها فأتلفت شيئاً ، ضمنه .  
 وكذلك ، إن كان له طير جارح ، كالصقر ، والبازي ، فأفسد طيور الناس  
 وحيواناتهم ، ضمن .  
 وهذا الرأي هو الصحيح .

#### ضمان ما أصابه الكلب أو الهر

وفي المغني ،

« ومن اقتنى كلباً عقوراً ، فأطلقه ، فمقر إنساناً ، أو دابة ، ليل أو نهاراً - أو خرق  
 ثوب إنسان ، فعلى صاحبه ضمان ما أتلقه ، لأنه مفرط باقتنائه . إلا أن يدخل إنسان  
 داره بغير إذنه ، فلا ضمان فيه ، لأنه متعمد بالدخول مقسب بعمدوانه ، إلى عقر الكلب  
 له . وإن دخل بإذن المالك فعليه ضمانه ، لأنه تسبب في إتلافه » ، وإن أتلقت الكلب بغير

(١) سورة الأنبياء ، الآية ٧٨ .

المقر ، مثل : أن ولغ في إناه إنسان ، أو بآل ، لم يضمنه مقتنيه ، لأن هذا لا يختص به الكلب المقور . قال القاضي :

وإن اقتنى سنوراً ، يأكل أفراس الناس ضمن ما أكله ، كما يضمن ما يتلفه الكلب المقور ، ولا فرق بين الليل والنهار ، وإن لم يكن له عادة بذلك لم يضمن صاحبه جنايته ، كالكلب إذا لم يكن عقوراً . ولو أن الكلب المقور أو السنور حصل عند إنسان من غير اقتنائه ولا اختياره ، فافسد لم يضمنه ، لأنه يحصل الإتلاف بسببه .

ما يقتل من الحيوان وما لا يقتل :

ولا يقتل من الحيوان إلا ما أمر الرسول ﷺ بقتله . وهو :  
« الغراب ، والحدأة ، والفأرة ، والحية ، والمقرب ، والكلب المقور ، والوزع » .  
ويلحق بها ما أشبهها في الضرر ، مثل : الزنبور المؤذي ، والنمر ، والفهد ، والأسد ، فلأنها تقتل ولو لم يصل واحد منها .

قالت عائشة رضي الله عنها :

« أمر رسول الله ﷺ بقتل خمسة فواسق في الحل والحرم :  
« الغراب ، والحدأة ، والمقرب ، والفأر ، والكلب المقور » .  
رواه البخاري ومسلم .

وفي الصحيحين من حديث أم شريك ، أن النبي ﷺ أمر بقتل الأوزاع وممساء  
« فويسقة » .

وإذا قتلت فأنه لا ضمان في قتلها ، ولا قتل غيرها من السباع والحشرات ، وإن تأهلت بالإجماع ، إلا الهر فتضمن قيمته ، إلا إذا وقع منه اعتداء .  
ولا يقتل الهدهد ، ولا النملة ، ولا النحلة ، ولا الخطاط ، ولا الصرد ، ولا الضفدع ،  
إذا لا ضرر فيها .

وقد روى النسائي ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال :  
« ما من إنسان يقتل عصفوراً ، فما فوقها بغير حقها إلا سأله الله يوم القيامة عنها ، قيل يا رسول الله : وما حقها ؟ قال : يذبحها ويأكلها ، ولا يقطع رأسها ويرميها » .  
وإذا قتلها فعليه أن يتوب إلى الله ، ولا ضمان عليه .  
وعن ابن عباس قال :

نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربعة من الدواب :  
« النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والصرد » .

## ما لا ضمان فيه

إذا كانت الجناية بسبب من الظالم الممتدي ، فهي هدر : أي لا قصاص فيها ، ولا دية لها .  
ومن أمثلة ذلك :

### ١ - سقوط أسنان العاض :

فإذا عض الإنسان غيره ، فانتزع العض ما عض منه من فم الماض ، فسقطت أسنانه ، أو انفكت لحيته ، فإنه لا مسؤولية على الجاني ، لأنه غير متعد .  
روى البخاري ومسلم ، عن عمران بن حصين : أن رجلاً عض يد رجل ، فنزع يده من فمه فسقطت ثلثتاه ، فاختموا إلى النبي ﷺ ، فقال :  
« يعض أحدكم يد أخيه كما يعض الفحل<sup>(١)</sup> لا دية لك » .  
وقال مالك : يضمن ، والحديث حجة عليه .

### ٢ - النظر في بيت غيره بدون إذنه :

ومن نظر في بيت إنسان ، من ثقب أو شق باب ، أو نحو ذلك ، فإن لم يتعمد النظر فلا حرج عليه .  
روى مسلم أن رسول الله ﷺ سئل عن نظرة الفجأة ؟ ... فقال :  
« أصرف بصرك » .  
وروى أبو داود والترمذي : أنه ﷺ ، قال لعلي :  
« لا تتبع النظرة - للنظرة » ، فإن لك الأولى ، وليست لك الثانية .  
فإن تعمد النظر بدون إذن من صاحب البيت فلصاحب البيت أن يفتق عينه ، ولا ضمان عليه .

روى أحمد والنسائي ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال :  
« من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم ، ففققوا عينه فلا دية له ، ولا قصاص » .  
وروى البخاري ومسلم عنه ، أن رسول الله ﷺ قال :  
« لو أن رجلاً أطلع عليك بغير إذن ، فخذفته<sup>(٢)</sup> بحصاة ففقت عينه ، ما كانت عليك جناح » .

(١) الفصل : الذكر من الإبل .

(٢) الخنثف : بالحاء : الرمي بالحصاة . وبالطاء : الرمي بالحصي ، لا بالحصى .

وعن سهل بن سعد : أن رجلاً اطلع في جحر باب رسول الله ﷺ ، ومع رسول الله مدري يُرْجِلُ بها رأسه ، فقال له النبي ﷺ :  
 « لو أعلم أنك تنظر ، لطمنت بها عينك ، إنما جُعِلَ الأذن من أجل النظر . »  
 وبهذا أخذت الشافعية والحنابلة .  
 وخالف فيه الأحناف والمالكية ، فقالوا :

من نظر بدون إذن صاحب البيت ، فرماه بحصاة ، أو طعنه بخشبة ، فأصاب منه ، فهو ضامن ، لأن الرجل إذا دخل البيت ونظر فيه وبأمر امرأة صاحبها دون الفرج ، فإنه لا يجوز أن يفتأ عينه ، أو يحدث به عامة ، لأن ارتكاب مثل هذا الذنب لا يقابل بمثل هذه العقوبة ، وهذا يخالف للأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها .  
 وقد رجح الرأي الأول ابن قمع الجوزية فقال :

« ... فَردَّتْ هذه السنن بأنها خلاف الأصول ، فإن الله إنما أباح قلع العين بالعين ، لا يحنأ النظر ، ولهذا لو جنى عليه بلسانه لم يقطع ، ولو استمع عليه بأذنه لم يمز أذن تقطع أذنه ، فيقال : بل هذه السنن من أعظم الأصول ، فما خالفها فهو خلاف الأصول وقولكم :

« إنما شرع الله سبحانه أخذ العين بالعين ، فهذا حق في القصاص ، وأما العضو الجاني المتعدي الذي لا يمكن دفع ضرره وعدوانه إلا برمي ، فإن الآية لا تتناولهُ نفيًا ولا إثباتًا ، والسنة جاءت ببيان حكمه بيانًا ابتدائيًا لما سكوت عنه القرآن ، لا مخالفًا لما حكم به القرآن . وهذا اسم آخر غير فقه العين قصاصًا ، وغير دفع المائل الذي يدفع بالأسهل فالأسهل ، إذ المقصود دفع ضرر حياله ، فإذا اندفع بالمصا لم يدفع بالسيف ، وأما هذا المتعدي بالنظر إلى الحرم ، الذي لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه إنما يقع على وجه الاختفاء والختل ، فهو قسم آخر غير الجاني وغير المائل الذي لم يتحقق عدوانه ، ولا يقع هذا غالبًا إلا على وجه الاختفاء ، وعدم مشاهدة غير الناظر إليه ، فهو كلف المتصور إليه إقامة البيئة على جنائته لتعذرت عليه ، ولو أمر بدفعه بالأسهل فالأسهل ذهبت جنائته عدوانه بالنظر إليه وإلى حريمه هدرًا .

والشريعة الكاملة تأبى هذا وهذا ، فكان أحسن ما يمكن وأصلحه وأكفه لنا وللجاني ، ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ، ولا دافع لصحتها من خذف ما هنالك ، وإن لم يكن هناك بصر عاين لم يضر خذف الحصة ، وإن كان هناك بصر عاين لا يلومن إلا نفسه ، فهو الذي عرَّضه صاحبه للتلف ، فأداه إلى الهلاك ، والحاذف ليس بظالم له .

والناظر خائن ظالم، والشريمة أكمل وأجل من أن تضيع حق هذا الذي هتكت حرمة  
وتجبله في الانتصار على التمزير بعد إقامة البينة، فحكم الله بما شرعه على رسوله، ومن  
أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون « ١٥ ».

### ٣ - القتل دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض :

ومن قتل شخصاً، أو حيواناً دفاعاً عن نفسه، أو عن نفس غيره، أو عن ماله، أو  
مال غيره، أو عن العرض، فإنه لا شيء عليه، لأن دفع الضرر عن النفس، والمال  
واجب، فإن لم يندفع إلا بالقتل فله قتله، ولا شيء على القاتل.

روى مسلم عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال :

« جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال :

يا رسول الله... أرأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي...؟

قال : فلا تمطه مالك .

قال : أرأيت إن قاتلني...؟

قال : قاتله .

قال : أرأيت إن قتلتني...؟

قال : فأنت شهيد

قال : أرأيت إن قتلته...؟

قال : هو في النار .

قال ابن حزم :

« فمن أراد أخذ مال إنسان ظلماً من لص أو غيره، فإن تيسر له طرده منه ومنعه،  
فلا يجل له قتله، فإن قتلته حينئذ فعليه القود، وإن توقع أقل توقع أن يعاجله اللص  
فليقتله، ولا شيء عليه، لأنه مدافع عن نفسه .

### ادعاء القتل دفاعاً

إذا ادعى القاتل أنه قتل الجاني عليه، دفاعاً عن نفسه، أو عرضه، أو ماله، فإن  
أقام بينة على دعواه قبيل قوله وسقط عنه القصاص والدية، وإن لم يُقيم البينة على  
دعواه، لم يقبل قوله، وأمره إلى ولي الدم : إن شاء عفا عنه وإن شاء أقص منه، لأن  
الأصل البراءة حتى تثبت الإدانة .

وقد سئل الإمام علي، رضي الله عنه، عن وجد مع امرأته رجلاً فقتلها ؟



فقال :

« إن لم يأت بأربعة شهداء<sup>(١)</sup> فَلَئِنْ سَطَّ بِرُؤْمِهِ » .  
فإن لم يقم القاتل البيعة ، واعترف ولي الدم بأن القتل كان دفاعاً ، انتفت عنه المسؤولية ، وسقط عنه القصاص والدية .

روى سعيد بن منصور في سننه عن عمر رضي الله عنه : « أنه كان يوماً يتفدى ، إذ جاءه رجل يعدو ، وفي يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون خلفه ، فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون .  
فقالوا :

يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا .

فقال له عمر :

ما يقولون ؟

فقال :

يا أمير المؤمنين إني ضريت فخذني امرأتي ، فإن كان بينها أحد فقد قتلتته .

فقال عمر :

ما يقول ؟...

قالوا :

يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف فوق في وسط الرجل ، وفخذي المرأة .  
فأخذ عمر سيفه فهزه ، ثم دفعه إليه .

وقال :

إن عادوا فعد » .

وروي عن الزبير : « أنه كان يوماً قد تخلف عن الجيش ، ومعه جارية له ، فأراه رجلان فقالا :

أعطنا شيئاً .

فألقى إليهما طمأماً كان معه .

فقالا :

نخل عن الجارية .

فضربها بسيفه فقطعها بضربة واحدة » .

---

(١) وقيل : يكفي شاهدان « برمته » أي يسلم إلى أولياء المقتول ليعتروه .

قال ابن تيمية :

« فإن ادعى القاتل أنه صال عليه ، وأنكر أولياء المقتول ، فإن كان المقتول معروفاً بالبر ، وقتله في محل لا ريبة فيه ، لم يقبل قول القاتل .  
وإن كان معروفاً بالفجور والقاتل معروفاً بالبر ، فالقول قول القاتل مع يمينه .  
لا سيما إذا كان معروفاً بالتعرض له قبل ذلك » .

ضمنان ما أتلفته النار

من أوقد ناراً في داره كالمعاد ، فهبت الريح فأطارت شرارة أحرقت نفساً أو مالا ، فلا ضمان عليه .

ذكر وكيع ، عن عبد العزيز بن حصين ، عن يحيى بن يحيى التميمي ، قال :  
أوقد رجل ناراً لنفسه ، فخرجت شرارة من نار ، حتى أحرقت شيئاً لجاره ، قال  
فكتب فيه إلى عبد العزيز بن حصين . فكتب إليه : أن رسول الله ﷺ قال : « المجهار جبار » .  
وأرى أن النار جبار .

إفساد زرع الغير

ولو سقى أرضه سقياً زائداً على المتاد ، فأفسد زرع غيره ، ضمن ، فإذا انصب الماء من موضع لا علم له به ، لم يضمن ، حيث لم يحدث منه تمديد .

غرق السفينة

من كان له سفينة يعبر بها الناس ودوابهم ، فغرقت بدون سبب مباشر منه ، فلا ضمان عليه فيما تلف بها .  
فإن كان غرقها بسبب منه ضمن .

ضمنان الطبيب

لم يختلف العلماء في أن الإنسان إذا لم تكن له دراية بالطب ، فعالج مريضاً فأصابته من ذلك العلاج عامة ، فإنه يكون مسؤولاً عن جنايته ، وضامناً بقدر مسا أحدثت من ضرر ، لأنه يعتبر بعمله هذا متمدياً ، ويكون الضمان في ماله .  
لما رواه عمرو بن شبيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال :  
« من تطبَّب ، ولم يعلم منه قبل ذلك الطب ، فهو ضامن » .  
رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه .

وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز : حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي .  
قال : قال رسول الله ﷺ :

« أيا طبيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيبٌ قبل ذلك فأعنت<sup>(١)</sup> فهو ضامن » .  
رواه أبو داود .

أما إذا أخطأ الطبيب ، وهو عالم بالطب ، قرأى الفقهاء أنه تلزمه الدية ، وتكون  
على عاقلته عند أكثرهم<sup>(٢)</sup> .

وقيل : هي في ماله .

وفي تقرير الضمان الحفاظ على الأرواح ، وتنبية الأطباء إلى واجبه ، واتخاذ الحيلة  
اللازمة في أعمالهم المتعلقة بحياة الناس .

ويروى عن مالك : أنه لا شيء عليه .

### الرجل يُفضي زوجته

وإذا وطئ الرجل زوجته فأفضاها ، فإن كانت كبيرة بحيث يوطأ مثلها ، فإنه لا  
يضمن<sup>(٣)</sup> ، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها ، فطيه الدية .

والإفضاء مأخوذ من الغشاء ، وهو المكان الواسع ، ويكون بمعنى الجماع ، ومنه قول  
الله سبحانه :

« وكيف تأخذونه وقد أففضكم إلى بعض ؟ »

ويكون بمعنى اللبس ، ومنه قوله ﷺ :

« إذا أففض أحدكم بيده إلى ذكره ، فليتوضأ » .

والمراد به هنا : إزالة الحائض الذي بين الفرج والدمر .

### الحائض يقع على شخص فيقتله

إذا مال حائض إلى الطريق ، أو إلى ملك غيره ، ثم وقع على شخص فقتله ، فإن كان  
قد سبق أن طولب صاحبه بنقضه ، ولم ينقضه مع التمكن منه ، ضمن ما تلف بسببه ،  
وإلا فلا يضمن<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أضر بالريض .

(٢) وإذا مات لا يجب عليه اللعنة ، ويجب الدية ، لأن العلاج كان يافئ المريض .

(٣) هذا منسوب إلى حنيفة وأحد ، وقال الشافعي ، ورواية عن مالك : عليه الدية . والمشهور عن  
مالك : أن فيه سكوته .

(٤) هذا مذهب الاحناف .

ورواية أشهب عن مالك : أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا يؤمنُ معه الإلتلاف ، ضمن ما تلف به ، سواء تقدم إليه في نقضه ، أم لم يتقدم ، أو أشهد عليه ، أم لم يشهد عليه .  
وأشهر الروايات عن أحمد ، وأظهر الوجوه عند الشافعية أنه لا يضمن .

### ضمان حافر البئر

إذا حفر إنسان بئراً ، فوقع فيه إنسان ، فإن حفرَ في أرض يملكها ، أو في أرض لا يملكها ، واستأذن المالك ألا ضمان عليه ، وإن حفرَ فيا لا يملك ، وبلا إذن صاحب الأرض ، ضمن ، ولا ضمان إذا كان في ملكه أو إذن المالك ، أو كان في موات ، لقول رسول الله ﷺ :

« البئرُ جبارٌ » أي أن من ترَدَّى فيه في هذه الحالة فهلك فهدرٌ لا دية له .  
وقال مالك :

« إن حفر في موضع جرت العادة بالحفر في مثله ، لم يضمن ، وإن تعدى في الحفر ضمن . ومن أمر شخصاً مكلفاً أن ينزل بئراً ، أو أن يصعد شجرة ، ففعل فهلك بنزوله البئر ، وصعوده للشجرة ، لم يضمنه الأمر لعدم إكراهه له .  
ومثل ذلك الحاكِم إذا استأجر شخصاً لذلك فهلك ، فلا ضمان ، لعدم الجناية والتعدي منه .  
ولو سلم إنسان نفسه ، أو ولده ، إلى سابع يحسن السباحة فغرق ، فلا ضمان عليه .

### الإذن في أخذ الطعام وغيره

ذهب جمهور العلماء : إلى أنه لا يجوز لأحد أن يحمل ماشية غيره إلا بإذنه ، فإن اضطر في خمسة ، ومالكها غير حاضر ، فله أن يحملها ، ويشرب لبنها ، ويضمن للمالكها . وكذلك سائر الأطعمة والثمار المعلقة في الشجر ، لأن الاضطراب لا يبطل حق الفقير .  
روى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال :  
« لا يحتلبن أحدٌ ماشية أحدٍ بغير إذنه ، يحب أحدكم أن يؤتى مشيته »<sup>(١)</sup> فتكسر خزائنه ، فيقتل منها طعامه ، وإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعماتهم ، فلا يحتلبن أحدٌ ماشية أحدٍ إلا بإذنه » .

(١) الشربة : كالغرفة يوضع فيها المتاع ، فقد شبه الرسول صلى الله عليه وسلم ضرور المواشي في حفظ اللبن بالغرفة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه ، وفي الحديث إثبات القياس ورد الشيء إلى نظيره .

وقال الشافعي : لا يضمن ، لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار ، لوجود الإذن من الشارع ، ولا يحتج بإذن وضمان .

### القسامة

القَسَامَةُ : تستعمل بمعنى الحسن والجمال .  
والقصد بها هنا : الأيمان ، مأخوذة من أقسم ، يقسم إقساماً ، وقسامة .  
فهي مصدر مشتق من القسم ، كاشتقاق الجماعة من الجمع .  
وصورتها : أن يوجد قاتل لا يعرف قاتله ، فتجري القسامة على الجماعة التي يمكن أن يكون القاتل معصوراً فيهم ، بشرط أن يكون عليهم لوث<sup>(١)</sup> ظاهر ، بأن يوجد القاتل بين قوم من الأعداء ، ولا يخالفهم غيرهم ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء ، وتفرقوا عن قاتل ، أو وجد في ناحية ، وهناك رجل مختضب بدمه .  
فلماذا كان القاتل في بلدة ، أو في طريق من طرقها ، أو قريباً منها ، أجريت القسامة على أهل البلدة .  
وإن وجدت جثته بين بلدين ، أجريت القسامة على أقربها مسافة من مكان جثته .  
وكيفية القسامة ، هي : أن يختار ولي المقتول خمسين رجلاً من هذه البلدة ليعلفوا بالله . أنهم ما قتلوه . ولا علّوا له قاتلاً .  
فإن حلفوا سقطت عنهم الدية ، وإن أبوا ، وجبت ديته على أهل البلدة جميعاً .  
وإن التبس الأمر كانت ديته من بيت المال .

### النظام العربي الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولاً بها في الجاهلية ، فأقرها الإسلام على ما كانت عليه .  
وحكمة إقرار الإسلام لها ؛ أنها مظهر من مظاهر حماية الأنفس ، وحتى لا يذهب دم القاتل هدراً .

« أخرج البخاري ، واللتسائي عن ابن عباس ، رضي الله عنهما :  
أن أول قسامة كانت في الجاهلية :

« كان رجل من بني هاشم ، استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى فانطلق معه في إبله فمر به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه ، فقال : أغشني بمقال أشد به عروة جوالقي ؛ لا تتفر الإبل ، فأعطاه عقلاً فشد به عروة جوالقه .

---

(١) اللوث : العلامة .

فلما نزلوا عقلت الإبل إلا بمرأٍ واحدًا ، فقال الذي استأجره :  
 ما بال هذا البعير لم يعقل من بين الإبل .  
 قال : ليس له عقل .  
 قال : فأين عقاله ؟ ... فحذقه بمصا كان فيه أجله ، فمرّ به رجل من أهل اليمن .  
 فقال له : أتشهده الموسم ؟ ...  
 قال : ما أشده ، وربما شهدته .  
 قال : هل أنت مبلغ عني رسالة ، مرّة من الدهر ؟ ...  
 قال : نعم .  
 قال : فإذا شهدت ، فنناد : يا قريش ، فإذا أجابوك . فنادر : يا آل بني هاشم ، فإن  
 أجابوك ، فسَلْ : عن أبي طالب ، فأخبره أن فلاناً قتلني في عقل .  
 ومات المستأجر .  
 فلما قدم للذي استأجره أناه أبو طالب .  
 فقال : ما فعل صاحبنا ؟ ...  
 قال : مرض فأحسنّت القيام عليه ووليت دفنه .  
 قال : قد كان أهل ذاك منك .  
 فكنت حيناً ، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه ، أن يبلغ عنه ، وافى الموسم .  
 فقال : يا قريش .  
 قالوا : هذه قريش .  
 قال : يا آل بني هاشم .  
 قالوا : هذه بنو هاشم .  
 قال : أين أبو طالب ؟ ...  
 قالوا : هذا أبو طالب .  
 قال : أمرني فلان أن أبلغك رسالة ؛ أن فلاناً قتله في عقل .  
 فأناه أبو طالب ؛ فقال : أَخْتَسِرُ منّا إحدى ثلاث ؛ إن شئت أن تؤدي مائة من  
 الإبل ؛ فإنك قتلت صاحبنا ؛ وإن شئت حلف خسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن  
 أبيت قتلناك به .  
 فأتى قومه فأخبرهم .  
 فقالوا : نحلف .

فأنته امرأة من بني هاشم ، كانت تحت رجل منهم ، كانت قد ولدت منه .  
فقالت : يا أبا طالب . أحب أن يجر إبنني هذا برجل من الحسين ولا تصبر يمينه حيث  
تصبر الإيمان .

فقبل : فأناه رجل منهم .  
فقال : يا أبا طالب ؛ أردت حسين رجلاً أن يجلفوا مكان مائة من الإبل ، فيصيب كل  
رجل منهم بعيران ، هذان البعيران فأقبلها مني ولا تصبر يميني ، حيث تصبر الأيمان ؛  
فقبلها ، وجاء ثمانية وأربعون فجلفوا .  
قال ابن عباس رضي الله عنها :  
« فالذي نفسي بيده ما حال الحول ، ومن الثمانية والأربعين عين تطرف » .

#### الاختلاف في الحكم بالقسامة :

اختلف العلماء في وجوب الحكم بالقسامة .  
فقال جمهور الفقهاء : يوجب الحكم بها .  
وقالت طائفة من العلماء : لا يجوز الحكم بها .  
قال ابن رشد في بداية المجتهد :  
« وأما وجوب الحكم بها على الجملة ، فقال به جمهور فقهاء الأمصار : مالك ، والشافعي ،  
وأبو حنيفة ، وأحمد ، وسفيان ، ودادود ، وأصحابهم ، وغير ذلك من فقهاء الأنصار .  
وقالت طائفة من العلماء : سالم بن عبدالله ، وأبو قلابة ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن  
عليه : لا يجوز الحكم بها .

عمدة الجمهور ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام ، من حديث حويصة ومحيصة ، وهو  
حديث متفق على صحته من أهل الحديث ، إلا أنهم يختلفون في ألفاظه .

وعمدة الفريق الثاني لعدم جواز الحكم بها :

أن القسامة مخالفة لأصول الشرع المجمع على صحتها ؛ فمنها :  
أن الأصل في الشرع أن لا يحلف أحد إلا على ما علم قطعاً ، أو شاهد حساً ، وإذا  
كان ذلك كذلك فكيف يقسم أولياء الدم ، وهم لم يشاهدوا القتل ؛ بل قد يكونون في  
بلد ، والقتل في بلد آخر .

ولذلك روى البخاري عن أبي قلابة :

« أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً للناس ، ثم أذن لهم فدخلوا عليه ، فقال :  
ما تقولون في القسامة ؟... فأضرب القوم ، وقالوا : نقول :

إن القسامة القود بها حق ، قد أقاد بها الخلفاء .  
 فقال : ما تقول يا أبا قلابة ؟ ... ونصبتني للناس .  
 فقلت : يا أمير المؤمنين ، عندك أشرف العرب ، ورؤساء الأجناد . أرايت لو أن  
 خمسين رجلاً شهدوا على رجل ، أنه زنا بدمشق ولم يروه ، أكنت ترجه ؟ ...  
 قال : لا ...

قلت : أفرأيت لو أن خمسين رجلاً شهدوا عندك على رجل ، أنه سرق بمحص ، ولم  
 يروه ، أكنت تقطعه ؟ ...  
 قال : لا ...

وفي بعض الروايات :

قلت : فما بالهم إذا شهدوا أنه قتله بأرض كذا ، وم عندك ، أقدت بشهادتهم .  
 قال : فكتب عمر بن عبد العزيز ، في القسامة ، أنهم إن أقاموا شاهدي عدل : أن  
 فلاناً قتله فاقده ولا يقتل بشهادة الحسين الذين أقسموا .  
 قالوا : « ومنها : أن من الأصول ، أن الإيمان ليس لها تأثير في إشاطة الدماء » .  
 ومنها : « أ ، من الأصول أن البيئة على من أدعى واليمين على من أنكر » .

ومن حديثهم : « أنهم لم يروا في تلك الأحاديث ، أن رسول الله ﷺ حكم بالقسامة ،  
 وإنما كانت حكماً جاهلياً ، فتلطف لهم رسول الله ﷺ ليرجم كيف لا يلزم الحكم بها ، على  
 أصول الإسلام ، ولذلك قال لهم : أمخلفون خمسين مينا - أعني لولاة الدم ، وهم الأنصار - ؟ !  
 قالوا : كيف تخلف ، ولم نشاهد ؟ ! ...

قال : فيخلف لكم اليهود .

قالوا : كيف تقبل إيمان قوم كفار ؟ ...

قالوا : فلو كانت السنة أن يخلفوا وإن لم يشهدوا لقال لهم رسول الله ﷺ : هي السنة .  
 قال : إذا كانت هذه الآثار غير نص في القضاء بالقسامة ، والتأويل يتطرق إليها ،  
 فصرفها بالتأويل إلى الأصول أولى .

وأما القائلون بها وبخاصة « مالك » ، فرأى أن سنة القسامة ، سنة منفردة بنفسها ،  
 مخصصة للأصول ، كسائر السنن المخصصة ، وزعم أن العلة في ذلك حوطة الدماء ، وذلك  
 أن القتل لما كان بكثرة ، وكان يقل قيام الشهادة عليه لكون القاتل إنما يتحرى بالقتل  
 مواضع الخلو ، جعلت هذه السنة حفظاً للدماء ، لكن هذه العلة تدخل عليه في قطاع  
 الطريق ، والسرقة ، وذلك أن السارق تعمس الشهادة عليه ، وكذلك قاطع الطريق .



فلهذا أجاز مالك شهادة المسلوبين على السالين ، مع مخالفة ذلك للأصول ، وذلك أن المسلوبين مُدْعَوْنَ على ملهم ، انتهى

## التعزير

### ١ - تعريفه :

بأنّي التعزير بمعنى « التعتيم والنصرة » ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى :  
 « لَتُسْأَلُنَا بِهِ وَرَسُولُهُ وَتَعَزَّوْهُ » .  
 أي تعطلوه وتعزروه<sup>(١)</sup> .  
 وبأنّي بمعنى الإهانة : يقال عزّر فلان فلانا ؛ إذا أهانه زجرًا وتأديبًا له على ذنب وقمع منه .  
 والمقصود به في الشرع : التأديب على ذنب لا حدّ فيه ولا كفارة .  
 أي أنه عقوبة تأديبية يفرضها الحاكم<sup>(٢)</sup> على جنابة<sup>(٣)</sup> أو ممصبة لم يعين الشرع لها عقوبة ، أو حدد لها عقوبة ولكن لم تتوفر فيها شروط التنفيذ مثل المباشرة في غير الفرج ؛ وسرقه ما لا قطع فيه ؛ وجنابة لا قصاص فيها ؛ وإتيان المرأة المرأة . والغرض بنحو الزّنى .  
 ذلك أن المعاصي ثلاثة أقسام :

- ١ - نوع فيه حد ، ولا كفارة فيه : وهي الحدود التي تقدم ذكرها .
- ٢ - ونوع فيه كفارة ، ولا حدّ فيه . مثل : الجماع في نهار رمضان ، والجماع في الإحرام .
- ٣ - ونوع لا كفارة فيه ولا حدّ ، كالمعاصي التي تقدم ذكرها ؛ فيجب فيها التعزير .

### ٢ - مشروعيته :

والأصل في مشروعيته ما رواه أبو داود والترمذي ، والنسائي والبيهقي عن يهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده . « أن النبي ﷺ ، حبس في التهمة » صححه الحاكم .  
 وإنما كان هذا الحبس حبسًا احتياطياً حتى تظهر الحقيقة .  
 وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن هانئ بن نيار أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :  
 « لا تجلدوا فوق عشرة أسواط ، إلا في حدّ من حدود الله تعالى » .  
 وقد ثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان يصدّر ويؤدّب ، بجلد الرأس

(١) سورة الفتح : الآية ٩ .

(٢) الحاكم : هو الذي ينفذ أحكام الإسلام ويقع حدوده ويتقيد بتعاليمه .

(٣) الجنابة في العرف القانوني : هي الجريمة التي تكون عقرتها الإعدام أو الأشغال الشاقة أو السجن .

والنفي والضرب - كما كان يحرق حوانيت الخمارين ، والقرية التي يباع فيها الخمر . وحرّق قصر سعد بن أبي وقاص بالكوفة ، لما احتجب فيه عن الرعية .

وقد اتخذ ديرة يضرب بها من يستحق الضرب ، واتخذ داراً للسجن ، وضرب الناجية حتى بدا شعرها<sup>(١)</sup> .

وقال الأئمة الثلاثة : إنه واجب<sup>(٢)</sup> .

وقال الشافعي : ليس بواجب .

حكمة مشروعيته والفرق بينه وبين الحدود :

وقد شرع الإسلام لتأديب المعصاة والخارجين على النظام ، فالحكمة فيه هي الحكمة من شرعية الحدود التي سبق ذكرها في مواضعها . إلا أنه يختلف عن الحدود من ثلاثة أوجه :

١ - أن الحدود يتساوى الناس فيها جميعاً ؛ بينما التمييز يختلف باختلافهم .

فإذا زل رجل كريم ، فإنه يحوز العفو عن زلته . وإذا عوقب عليها فإنه ينبغي أن تكون عقوبته أخف من عقوبة من ارتكب مثل زلته ، بمن هو دونه في الشرف والمنزلة .

روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، أن رسول الله ﷺ قال :

« أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم ، إلا الحدود » .

أي إذا زل رجل من لا يعرف بالشر زلته ، أو ارتكب صغيرة من الصفات ، أو كان طامعاً وكانت هذه هي أولى خطاياهم - فلا تؤاخذوه .

وإذا كان لا بُد من المؤاخذة ، فلتكن مؤاخذة خفيفة .

٢ - أن الحدود لا تجوز فيها الشفاعة بعد أن رفع إلى الحاكم . بينما التمازير يجوز فيها الشفاعة .

٣ - أن من مات بالتمييز ، فإن فيه الضمان ، فقد أُرهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة ، فاخضعت بطنها ، فألقت جنيناً ميتاً ، فعمل دية جنينها<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حنيفة ومالك لا ضمان ، ولا شيء ، لأن التمييز والحد في ذلك سواء .

٤ - صفة التمييز :

والتمييز يكون بالقول : مثل التوبخ ، والزجر ، والوعظ ، ويكون بالفعل ، حسب ما يقتضيه الحال ، كما يكون بالضرب ، والحبس ، والقيد ، والنفي ، والعزل ، والرقت .

(١) ويرأس في ذلك إغاثة السفان لابن قيم الجوزية .

(٢) أي أن التمييز فيها شرع فيه التمييز واجب .

(٣) قيل : إن الدية تجب في بيت المال . وقيل هي على عاقلة ولي الأمر .

روى أبو داود ، أنه أتى النبي ﷺ ، بمخضبة قد خضب يديه ورجليه بالحناء .  
فقال ﷺ : ما بال هذا ؟ ...  
فقالوا : يتقشبه بالنساء .  
فأمر به فنفي إلى البقيع .  
فقالوا : يا رسول الله ، نقتله ؟ ...  
فقال ﷺ : « إني نيتُ عن قتل المصلين » .  
ولا يجوز التعزير بخلق اللحية ، ولا بتخريب الدور ، وقلع البساتين ، والزروع ،  
الثمار ، والشجر .  
كما لا يجوز يحدع الأنف ، ولا بقطع الأذن أو الشفة أو الأنامل ، لأن ذلك لم يهد عن  
حد من الصحابة .

#### ٥ - الزيادة في التعزير على عشرة أسواط :

تقدم حديث هانيء بن نيار ، النهي في التعزير عن الزيادة على عشرة أسواط .  
وقد أخذ بهذا أحد ، واليثة ، وإسحق ، وجاعة من الشافعية .  
فقالوا : لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط التي قررها الشارع .  
وزهد مالك ، والشافعي ، وزيد بن علي ، وآخرون ، إلى جواز الزيادة على العشرة ،  
لكن لا يبلغ أدنى الحدود .  
وقالت طائفة : لا يبلغ بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها .  
ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ، ولا على السب من غير قذف حد الفذف .  
وقيل : يجهتد ولي الأمر ، ويقدر العقوبة حسب المصلحة ويقدر الجريمة .

#### ٦ - التعزير بالقتل :

والتعزير بالقتل أجازاه بعض العلماء ، ومنعه بعض آخر ! ...  
وقد جاء في ابن عابدين نقلاً عن الحافظ بن تيمية :  
« إن من أصول الحنفية ، أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالمتقتل ، وفاحشة  
لرجال ، إذا تكررت ، فلإمام أن يقتل فاعله » ، وكذلك له أن يزيد على الحد المقدّر  
ذا رأى المصلحة في ذلك » .

#### ٧ - التعزير بأخذ المال :

ويعجز التعزير بأخذ المال ، وهو مذهب أبي يوسف ، وبه قال مالك .

قال صاحب معين الحكم :

« ومن قال : إن العقوبة المالية منسوخة ، فقد غلط على مذاهب الأئمة ، فلا واستدللا ، وليس بسهل دعوى نسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا إجماع ، يصح دعواهم . إلا أن يقولوا : مذهب أصحابنا لا يجوز .

وقال : ابن القيم ، إن النبي ﷺ ، عزر بحرمان النصيب المستحق من السلب ، وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله . فقال رحمه الله : فإيروي أحد ، وأبو داود ، والنسائي : « من أعطاها مؤجرأ فله أجرها ، ومن منعها فإننا آخذوها ، وشرط ماله ، عزمة من عزمات ربنا » .

#### ٨ - التعزير من حق الحاكم ،

والتعزير بتولاه الحاكم ، لأن له الولاية العامة على المسلمين . وفي سبيل السلام :

وليس التعزير لغير الإمام ؛ إلا ثلاثة :

١ - الأول الأب ، فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم ، والزجر عن سيئ الأخلاق ، والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا ؛ في كفايته ، لها ذلك ، وللأمر بالصلاة ، والضرب عليها ، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيها .

٢ - والثاني السيد ، يعزّر رقيقة في حق نفسه ، وفي حق الله تعالى ، على الأصح .

٣ - والثالث الزوج ، له تعزير زوجته في أمر النشوز ، كما صرح به القرآن وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها ؟ ...

الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر ؛ لأنه من باب إنكار المنكر ، والزوج من جهة من يكلف بالإنكار باليد ، أو اللسان ، أو الجنان ، والمراد هنا الأولان . وكذلك يجوز للعلم تأديب الصبيان .

#### ٩ - الضمان في التعزير ،

ولا ضمان على الأب إذا أدّب ولده .

ولا على الزوج إذا أدّب زوجته .

ولا على الحاكم إذا أدّب المحكوم بشرط ألا يسرف واحد منهم ، ويزيد على ما يحصل به المقصود .

فإذا أسرف واحد منهم في التأديب كان متمدياً ، وضمن بسبب تعديه ما أتلفه .

## فهرست المجلد الثاني

| العنوان                     | صفحة | العنوان                   | صفحة |
|-----------------------------|------|---------------------------|------|
| الولاية على الزواج          | ١١١  | إيج                       | ٥    |
| الوكالة في الزواج           | ١٢٣  | لأنكحة التي هدمها الإسلام | ٦    |
| الكفاءة في الزواج           | ١٢٦  | ترغيب في الزواج           | ٧    |
| الحقوق الزوجية              | ١٣٤  | مكمة الزواج               | ١٠   |
| الحقوق المشتركة بين الزوجين | ١٣٤  | مك الزواج                 | ١٢   |
| المهر                       | ١٣٥  | إعراض عن الزواج وسببه     | ١٥   |
| الجهاز                      | ١٤٥  | ختيار الزوجة              | ١٦   |
| النفقة                      | ١٤٧  | ختيار الزوج               | ٢٠   |
| الحقوق غير المادية          | ١٦٠  | لخطبة                     | ٢٠   |
| الإيلاء                     | ١٧٠  | قد الزواج                 | ٢٩   |
| حق الزوج على زوجته          | ١٧٢  | روط صيغة العقد            | ٣٣   |
| التبرج                      | ١٨٠  | واج المتعة                | ٣٥   |
| تزني الرجل لزوجته           | ١٨٩  | واج التحليل               | ٣٩   |
| حديث أم زرع                 | ١٩٠  | صفة العقد المقترنة بالشرط | ٤٣   |
| الخطبة قبل الزواج           | ١٩٥  | روط صحة الزواج            | ٤٨   |
| الدعاء بعد العقد            | ١٩٧  | نك الإشهاد على الزواج     | ٤٨   |
| إعلان الزواج                | ١٩٧  | روط نفاذ العقد            | ٥٢   |
| الفناء عند الزواج           | ١٩٨  | روط لزوم عقد الزواج       | ٥٢   |
| وصايا الزوجة                | ١٩٩  | لحرمان من النساء          | ٦١   |
| الوليمة                     | ٢٠١  | لحرمان بسبب الرضاع        | ٦٦   |
| زواج غير المسلمين           | ٢٠٣  | لحرمان مؤقتاً             | ٧٨   |
| الطلاق                      | ٢٠٦  | واج نساء أهل الكتاب       | ٩٠   |

| صفحة | المنوان                       | صفحة | المنوان                       |
|------|-------------------------------|------|-------------------------------|
| ٣٠٢  | الحدود                        | ٢١٠  | الطلاق من حق الرجل وحده       |
| ٣١٢  | الحر                          | ٢١١  | من يقع منه الطلاق             |
| ٣٣٥  | حد شارب الخمر                 | ٢١٥  | من يقع عليها الطلاق           |
| ٣٤٠  | حد الزنا                      | ٢١٥  | من لا يقع عليها الطلاق        |
| ٣٦١  | ١ - عمل قوم لوط               | ٢١٦  | الطلاق قبل الزواج             |
| ٣٦٧  | ٢ - الاستمنا                  | ٢١٦  | ما يقع به الطلاق              |
| ٣٦٩  | ٣ - السحاق                    | ٢١٨  | هل تحريم المرأة يقع طلاقاً    |
| ٣٦٩  | ٤ - إتيان البهيمة             | ٢١٩  | الحلف بأيمان المسلمين         |
| ٣٧٠  | ٥ - الوطء بالإكراه            | ٢١٩  | الطلاق بالكتابة               |
| ٣٧١  | ٦ - الخطأ في الوطء            | ٢١٩  | إشارة الأخرس                  |
| ٣٧١  | ٧ - الوطء في نكاح مختلف فيه   | ٢٢٠  | إرسال رسول                    |
| ٣٧١  | ٨ - الوطء في نكاح باطل        | ٢٢٠  | الإشهاد على الطلاق            |
| ٣٧٢  | حد القذف                      | ٢٢٢  | التنجز والتعليق               |
| ٣٨١  | الردة                         | ٢٢٥  | الطلاق السني والبدعي          |
| ٣٩٣  | الحراية                       | ٢٢٨  | عدد الطلقات                   |
| ٤١٠  | حد السرقة                     | ٢٣٢  | طلاق البتة                    |
|      | الصفات التي يجب اعتبارها      | ٢٣٣  | الطلاق الرجعي والبائن         |
| ٤١٤  | في السرقة                     | ٢٣٨  | طلاق المريض مرض الموت         |
| ٤٢٧  | الجنائيات                     | ٢٤١  | التفويض والتوكيل في الطلاق    |
| ٤٢٧  | الحفاظة على النفس             | ٢٤٦  | الحالات التي يطلق فيها القاضي |
| ٤٣٢  | التقصاص بين الجاهلية والإسلام | ٢٥٢  | الحلع                         |
| ٤٣٥  | التقصاص في النفس              | ٢٦٣  | نشوز الرجل                    |
| ٤٣٥  | أنواع القتل                   | ٢٦٤  | الظهار                        |
| ٤٣٨  | الآثار المترتبة على القتل     | ٢٦٨  | الفسخ                         |
| ٤٤٢  | شروط وجوب التقصاص             | ٢٧٠  | الامان                        |
| ٤٥٥  | التقصاص فيما دون النفس        | ٢٧٧  | العدة                         |
| ٤٥٦  | التقصاص في الأطراف            | ٢٨٨  | الحضانة                       |

| العنوان                         | صفحة | العنوان                    | صفحة |
|---------------------------------|------|----------------------------|------|
| ضمان ما أتلفته الطيور           | ٤٨٤  | صاخص من جراح العمى         | ٤٥٧  |
| ضمان ما أصابه الكلب أو الهر     | ٤٨٤  | عتداء بالجرح أو أخذ المال  | ٤٦٢  |
| ما لا ضمان فيه                  | ٤٨٦  | قتصاص من الحاكم            | ٤٦٣  |
| ادعاء القتل دفاعاً              | ٤٨٨  |                            | ٤٦٥  |
| ضمان ما أتلفته النار            | ٤٩٠  | ة الأعضاء                  | ٤٧٣  |
| إفساد زرع الفير                 | ٤٩٠  | ة منافع الأعضاء            | ٤٧٤  |
| غرق السفينة                     | ٤٩٠  | ة الشجاج                   | ٤٧٥  |
| ضمان الطبيب                     | ٤٩٠  | ة أهل الكتاب               | ٤٧٦  |
| الرجل يُقضي زوجته               | ٤٩١  | ة الجنين                   | ٤٧٧  |
| الحائض يقع على شخص فيقتله       | ٤٩١  | دية إلا بعد البرء          | ٤٧٩  |
| ضمان حافر البئر                 | ٤٩٢  | جود قتل بين قوم متشاجرين   | ٤٨٠  |
| الإذن في أخذ الطعام وغيره       | ٤٩٢  | مان صاحب الدابة            | ٤٨١  |
| القسامة                         | ٤٩٣  | مان القائد والراكب والسائق | ٤٨٢  |
| النظام العربي الذي أقره الإسلام | ٤٩٣  | ناية الموقوفة              | ٤٨٢  |
| التعزير                         | ٤٩٧  | مان ما أتلفته المواشي      | ٤٨٣  |











